



الكتب الإستشارية الحديثة

أحكام التهرب الضريبي واللائحة التنفيذية للضريبة الموحدة على الدخل

الأحكام الجنائية المقضى فيها بالإبراء فى قضايا التهرب الضريبي - تجارة نقد أجنبي - تقسيم أراضي موروث وغير مسجل تجارة إطارات وسيارات - تجارة شقق تمليك - قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وضريبة العاملين بالخارج وقانون الغش التجارى - حالات المثل لنسب الربح للأنشطة والقانون رقم ٢٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - أسعار الصرف للعملات المختلفة للنقد الأجنبي لأغراض الجمركية سنة ١٩٩٤ - الكتب الدورية والفتاوى والقرارات الوزارية الضريبية سنة ١٩٩٤ أهم الأحكام الضريبية الصادرة من مختلف المحاكم الاستئنافية والابتدائية ولجان الطعون سنة ١٩٩٤ - كيفية محاسبة مصانع البلاستيك وتجارة الذهب والفضة وتجارة الطيور باللجان الداخلية ، نموذج لدراسة جدوى لمشروع إنتاج صلصة طماطم - نموذج النظام الأساسى لاتحادات الملاك وعقود تخصيصها - كيفية عمل الشركات المساهمة والمستندات المطلوبة ونماذج عقود تكوينها كيفية تقدير الرسوم فى قضايا الضرائب - أحكام النقض الضريبى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ - المذكرة الايضاحية وتقرير اللجنة المشتركة والنص الكامل لللائحة التنفيذية ونماذج الاقرارات الضريبية للضريبة الموحدة على الدخل .

التعليمات التنفيذية والتفسيرية لمصلحة الضرائب عام ١٩٩٤

هذه المجموعة طبقاً لأحدث التشريعات المالية والأحكام الضريبية الحديثة

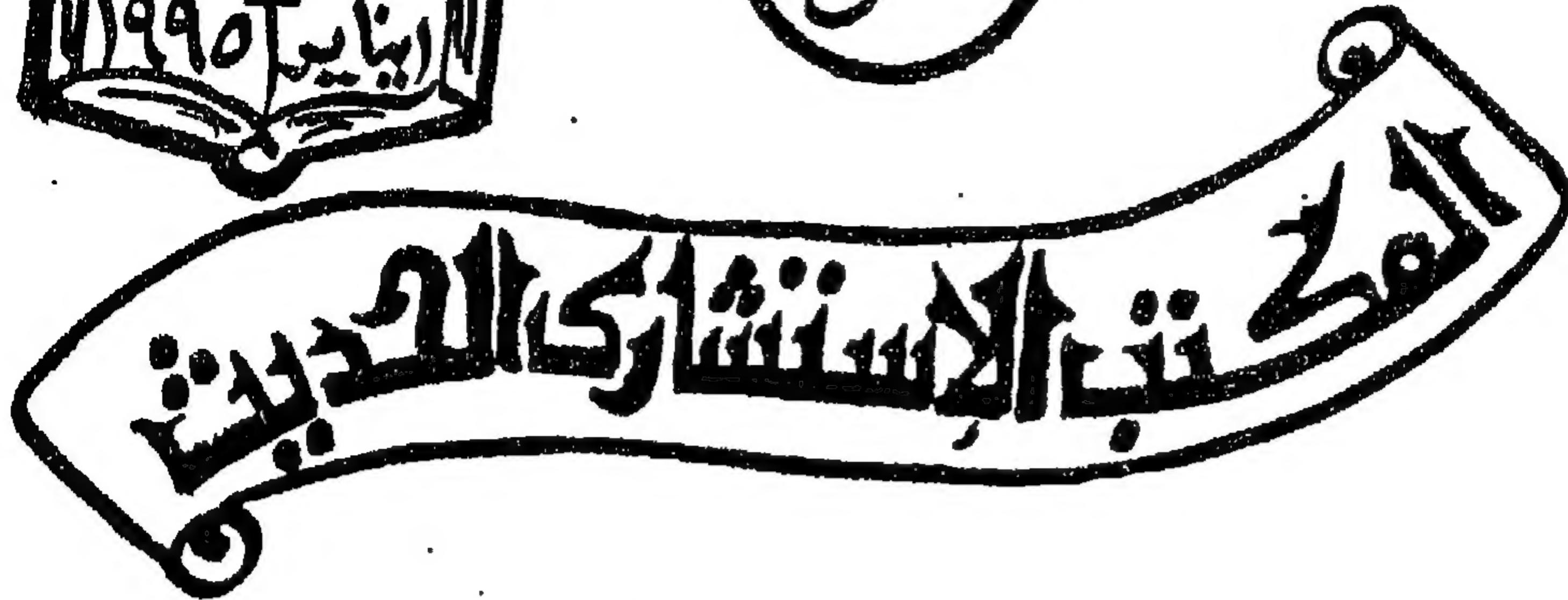
اصدار

قسم البحوث بالمكتب الاستشارى الحديث

هشام على توحيد

محاسبون ومراجعون قانونيون

(الطبعة الأولى)



أحكام التهرب الضريبي واللائحة التنفيذية للضريبة الموحدة على الدخل

الأحكام الجنائية المقضى فيها بالإبراء في قضايا التهرب الضريبي - تجارة نقد أجنبي - تقسيم أراضي
مورث وغير مسجل تجارة إمارات وسيارات - تجارة شقق تمليك - قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته
التنفيذية وضريبة العاملين بالخارج وقانون الفش التجاري - حالات المثل لنسب الربح للأنشطة والقانون رقم ٢٥ ،
٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - أسعار الصرف لل عملات المختلفة للنقد الأجنبي لأغراض الجمركية سنة ١٩٩٤ -
الكتب الدورية والفتاوى والقرارات الوزارية الضريبية سنة ١٩٩٤ أهم الأحكام الضريبية الصادرة من مختلف المحاكم
الاستئنافية والابتدائية ولجان الطعون سنة ١٩٩٤ - كيفية محاسبة مصانع البلاستيك وتجارة الذهب والفضة
وتجارة الطيور باللجان الداخلية ، نموذج لدراسة جنوى لمشروع إنتاج صلصة طماطم - نموذج النظام الأساسي
لاتحادات الملاك وعقود تخصيصها - كيفية عمل الشركات المساهمة والمستندات المطلوبة ونماذج عقود تكوينها
كيفية تقدير الرسوم من قضايا الضرائب - أحكام النقص الضريبي ١٩٩٣ / ١٩٩٤ - المذكرة الإيضاحية وتقرير
اللجنة المشتركة والنص الكامل لللائحة التنفيذية ونماذج القرارات الضريبية للضريبة الموحدة على الدخل .

التعليمات التنفيذية والتفسيرية لمصلحة الضرائب عام ١٩٩٤
هذه المجموعة طبقاً لأحدث التشريعات المالية والأحكام الضريبية الحديثة

إصدار

قسم البحوث بالمكتب الاستشاري الحديث

هشام علي توحيد

محاسبون ومراجعون قانونيون
(الطبعة الأولى)

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٩٥/١٧٨٩

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 00 - 8309 - 7

حقوق الطبع محفوظة لمجموعة المكتب الاستشاري الحديث

المكتب الاستشاري الحديث
هشام علي توحيد
محاسبون ومراجعون قانونيون
المنصورة ش الجمهورية عمارة المستشار علي توحيد
تليفونات : ٣٥٢٨٤١ - ٣٤٧٩٤٠
س.م.م ١٠٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

”له مقاليد السموات والأرض يبسط الرزق لمن يشاء، ويقدر انه بكل شيء عليم“

صدق الله العظيم

أهدأ،

الي زميلي المحاسب مأمور الضرائب .. المحامي ... الباحث
في علم الضرائب .. الي الممول .. الي ابنتي أميرة وصافيناز ..
والي كل من عاونني في اصدار هذه المجموعة وخاصة قسم
البحوث بالمكتب الاستشاري الحديث.

أهدأ، خاص

الي الانسان الذي دفعني بقوة شديدة بدفعاته المتلاحقة ففجر
بداخلي ينابيع الارادة وجعل من ارادتي قوة تشق جبال المستحيل،
اليه شكري وامتناني علي ما منحه لي من قوة ارادة لم ادركها
طوال السنين فالارادة القوية تخلق الأمل وتحقق المستحيل.

المنصورة في ١/١/١٩٩٥

هشام علي توحيد

محاسب قانوني وخبير ضرائب
واستشاري مالي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

نقدم الطبعة الأولى من مرجعنا السادس من مجموعة المكتب الاستشاري الحديث هشام علي توحيد محاسبون ومراجعون قانونيون ببناء من أعماق قلوبنا لكل من يتصل عمله بالميدان الضريبي ممولا ومحاسبيا وعاملا بالمنفعة بأن يكون العلم سلاحنا والتقوي عاصمتنا والحق سبيلنا والنجاح هدفنا وأما نقدم هذه المجموعة الجديدة بعد أن وفقنا الله في مراجعنا الخمسة السابقة وهذا المرجع الجديد ثمرة ما بذلناه من جهد وعمل لنصل بهذا الجهد المتواضع لاضافة مرجع جديد وحديث الي المكتبة الضريبية ليحقق السهولة واليسر للبحث الضريبي لجميع العاملين في هذا المجال ونحن نعد بمواصلة الدراسة والبحث لكل ما هو جديد في نظامنا الضريبي.

ولقد تناولنا في هذا المرجع أحكام التهرب الضريبي وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وقانون ضريبة العاملين في الخارج وقانون الفش التجاري وأحكام النقص الضريبي ٩٣/٩٤ والتعليمات التنفيذية والتفسيرية والكتب الدورية لعام ٩٤ وأهم التشريعات المالية والقرارات الوزارية الضريبية الحديثة والمذكرة الايضاحية وتقرير اللجنة المشتركة والنص الكامل لللائحة التنفيذية لقانون الضريبة الموحدة علي الدخل وكيفية عمل شركات المساهمة ونماذج عقودها وأقسام جديدة تهم الباحث في شئون الضرائب.

ونناشد مأمور الضرائب لا شطط ولا مغالة ولا افراط ولا تفريط بل الحق والعدل ونناشد الممول دافع الضريبة لا تهرب ولا اخفاء... ولكن واجب يؤدي بتقوي وانتماء لتحقيق الرخاء لمصر وأما نناشد زميلنا المحاسب والمحامي أدي عملك بما يرضي الله والوطن وقدم مشورتك بالصدق والصراحة ولا تلمس ثغرات القانون.

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

القسم الأول

أحكام التهريب الضريبي

ويشمل أهم أحكام التهريب الضريبي الآتية :

- ١ - تجارة نقد أجنبي.**
- ٢ - تقسيم أراضي موروثة وغير مسجلة في ظل القانونين ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .**
- ٣ - تمليك وحدات سكنية.**
- ٤ - تجارة وتقسيم أراضي غير مشهورة.**
- ٥ - تجارة سيارات واطارات.**

أحكام التهريب^(١) الضريبي

تجارة نقد أجنبي

حكم محكمة جنايات المنصورة الدائرة الثانية برئاسة الأستاذ المستشار سعد بدوى أحمد رئيس المحكمة ، وعضوية السيدين الأستاذين / على محمود الشناوى ومحمد أمين غازى المستشارين بمحكمة استئناف المنصورة وبحضور السيد الأستاذ / مصطفى سالمان وكيل النيابة والسيد / عبدالمعطى صبرى أمين السر .

جلسة ١٩٩٤/١/١٢

فى قضية النيابة العامة رقم ١٧٩٢٢ لسنة ١٩٩١ طلخا المقيدة برقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩١ كلى :

- (١) الصفقة الواحدة ليست دليل على مزاولة النشاط .
- (٢) لم يقدم شاهدى الاثبات فى القضية دليل خلاف واقعة الضبط يؤيد تصويرهما للواقعة ومن ثم لم يقيم دليل لدى المحكمة على سلامة واقعة مزاولة المتهم لنشاط تجارة العملة خلال الفترة محل الاتهام والمقادير المبينة فى الأوراق مما يشك فى صحة الواقعة وسلامتها .
- (٣) الأحكام تبنى على الحزم واليقين - لا على الظن والتخمين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة السيد / المذكور أنه فى غضون الفترة من عامى ١٩٨٤ حتى ١٩٨٥ بدائرة طلخا محافظة الدقهلية بصفته من المموليين الخاضعين لأحكام قانون الضرائب على الدخل لم يقدم الى مصلحة الضرائب

-
- (١) سبق وقمنا بنشر حكم من أحكام التجريم الضريبي بكتابنا الموجز فى الفقه الضريبي ، طبعة ١٩٩٣ ، صفحة ٥٧٨ وما بعدها ، كما سبق وقمنا أيضا بنشر الأحكام من (١) الى (١٣) بكتابنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل ، طبعة ١٩٩٤ صفحة رقم (٦) وحتى صفحة رقم (٥٠) واستكمالا لهذه الأحكام رأينا نشر هذه الأحكام .

اخطارا بمزاولة نشاط التعامل في النقد^(١) الأجنبي خلال الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا ٠٠٠٠٠ الخ وطالبت بمعاقبته بالمواد ١٣ ، ١/١٤ ، ٣٤ ، ١/١٣٣ ، ١٧٨ الفقرة الأولى والبند (٦) من الفقرة الثانية ، ١٨١ ، ١٨٧ ثانياً من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن اصدار قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية .

المحكمة

بعد تلاوة أمر الاحالة وسماع طلبات النيابة والمرافعة ومطالبة النيابة الأوراق والمداولة ومن حيث أن النيابة ركنت لاثبات الاتهام الى ما شهد به السيد / ٠٠٠٠٠٠ والسيد / ٠٠٠٠٠٠ بالادارة العامة لمكافحة التهريب من الضرائب سبب بالمنصورة بأنه بفحص حالة المتهم خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٥ استبان أنه زاول خلالها نشاط التعامل في النقد الأجنبي على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات المعتمدة دون أن يخطر مصلحة الضرائب المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات المعتمدة دون أن يخطر مصلحة الضرائب بمزاولة ذلك النشاط بقصد تهريبه من أداء الضريبة المستحقة على أرباحه منه ولم يقدم الاقرارات الضريبية بقصد التهريب من أداء الضريبة المستحقة على أرباحه منه ولم يقدم الاقرارات الضريبية السنوية وأن جملة صافي الأرباح التي حققها من ذلك النشاط وأخفاها عن علم مصلحة الضرائب بلغت ٠٠٠٠٠٠ جنيها ويستحق عليها ضريبة أرباح تجارية قدرها ٠٠٠٠٠٠ جنيها وقد طلب وزير المالية بتاريخ ١١/٤/١٩٩٠ رفع الدعوى العمومية ضد المتهم - وحيث أن المتهم لم يستجوب أمام النيابة وحضر بجلسة المحاكمة وأنكر ما أسند اليه وقال على لسان محاميه أنه ضبط بصفقة واحدة مقدارها ٠٠٠٠٠٠ دولار فقط وتم تقدير أرباحه بطريقة جزافية وأن الصفقة الواحدة ليست دليل على مزاولة النشاط . وحيث أن ما شهد به كل من شاهدي الواقعة السيد / ٠٠٠٠٠٠ والسيد / ٠٠٠٠٠٠ المفتشان بالادارة العامة لمكافحة التهريب الضريبي بالمنصورة وما تضمنته الأوراق من أنه تم ضبط

(١) راجع قضية النيابة العامة رقم ١٣٠١٨ لسنة ١٩٨٩ المنصورة الدائسرة الأولى ورقم ٥٣٥ لسنة ١٩٩٠ كلني بالمرجع السابق صفحة ١٢ وما بعدها بنفس الاتهام مع اختلاف التسبيب .

المتهم في الدعوى رقم ٧٧٥٢ لسنة ١٩٨٥ جنح قسم أول المنصورة بتعامل في المبالغ الآتية ٠٠٠٠٠٠ دولار أجنبي + ٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى وأنه زاول ذلك النشاط خلال الفترة من عامى ١٩٨٤ حتى ١٩٨٥ وحقق منه أرباحا مقدارها ٠٠٠٠٠٠ جنيهها يستحق عليها ضريبة أرباح تجارية قدرها ٠٠٠٠٠٠ جنيهها ولم يتأيد دليل آخر يؤيد تصويرها للواقعة - ومن ثم لم يقدّم دليل مقنع لسدى المحكمة على سلامة واقعة مزاوله المتهم للنشاط خلال الفترة محل الاتهام وبالمقادير المبينة فى الأوراق مما يشكك فى صحة الواقعة وسلامتها وحيث أن الأحكام تبنى على الحزم واليقين - لا على الظن والتخمين - ومن ثم يتعين براءة المتهم اعمالا للمادة ٣٠٤ / ١ أ.ح .

فلهذه الأسباب

بعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر حكمت المحكمة حضوريا ببراءة ٠٠٠٠٠٠٠ المتهم مما أسند اليه ، صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلاسة اليوم الأربعاء ٣٠ من شهر رجب ١٤١٤ هـ الموافق ١٢ من شهر يناير ١٩٩٤ م .

رئيس المحكمة ،،،

أمين السر ،،،

(.....)

(.....)

تقسيم أراضى مورثة

(١) حكم محكمة جنايات السويس برئاسة السيد الأستاذ / ساهر محمد درويش رئيس المحكمة ، وعضوية السادة الأستاذين / عبده أحمد عطيه ومحمود محمد خلاف المستشارين بمحكمة استئناف الاسماعيلية ، وحضور الأستاذ / مرسى عيد وكيل النيابة والسيد / السيد عقل أمين السر .

جلسة ١٩٩٤/١/٢٣

فى قضية النيابة العامة رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٩٢ ج الأربعين المقيدة برقم ٥ لك
السويس :

(١) جميع تصرفات المتهم فى الأرض خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٧

(١) توحيد : قمنا بتولى هذه القضية وتولينا الدفاع عن المتهم طبقا

لمذكرة دفاعنا أمام السيد الخبير المعين من قبل المحكمة .

لا تخضع للضريبة استنادا الى الاستثناء الوارد^(١) في المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ حيث أن التقسيم موروث وأنه قد تم بيعها بحالتها^(٢) التي آلت اليها من المورث بطريق الميراث ولم يتم يتجاوز^(٣) قيمة كل تصرف ٢٠ ألف جنيه وكذلك وفقا للاستثناء الوارد فسي المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(١) راجع حكم محكمة فاقوس في قضية النيابة العامة رقم ٢٠٧٢ لسنة ١٩٨٨ ، ٨١٦ كلى جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ بكتابنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ٣٤ وما بعدها .

(٢) وافق وزير المالية على مشروع تصالح في قضية تهرب ضريبي صادر عن الادارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بالمنصورة بالملف رقم ٦٩٠١/٢/٣ ورقم ملف التهرب الضريبي ٥٢٧/٣/١/٤ في القضية رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٨٩ عن السنوات ١٩٨٨/٨٢ اختصاص مأمورية ميت غمر ثان باستبعاد المحاسبة وذلك لعدم خضوع التصرفات في الأرض الفضاء للضريبة استنادا الى أنها أرض موروثة وتم بيعها بحالتها دون ادخال أي تعديل عليها كما أن الأرض ليس لها تقسيم معتمد وهي في حكم الأرض الغير مقسمة وتخضع للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وبالتالي فان هذه التصرفات لا تخضع لأحكام المادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كما أنها مستثناءة من الخضوع لأحكام المادة ١٩ من القانون سالف الاشارة اليه .

(٣) راجع حكم محكمة استئناف القاهرة في القضية رقم ٧٣١ لسنة ١٠٣ قضائية بجلاسة ١٩٨٦/١/٣٠ والتي قضت بعدم خضوع تصرفات مورث المستأنفين للضريبة لأن قيمة التصرفات الموروثة لم يتجاوز كل تصرف على حسده عشرون ألف جنيه بكتابنا قضاء التجريم الضريبي طبعة ١٩٩٤ صفحة ٢٩٩ وما بعدها .

(٢) أن الواقعة المنشئة للضريبة^(١) من واقعة تسجيل عقد التصرف بمأمورية الشهر العقاري وحيث أن جميع تصرفات المتهم خلال فترة الاتهام تمت بموجب عقود عرفية غير مسجلة ومن ثم فلن تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة السيد / المذكور أنه في خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧ بدائرة الأربعين محافظة السويس بصفته من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لم يخطر مصلح من الضرائب عن بدء مزاولته نشاط في تقسيم الأراضي على النحو المقرر قانونا الخ وطالبت معاقبته بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ١/٣٦ البند (١) والفقرة الثانية من المادة ١٨١ ، المادة ١/١٨٧ أولا وثانيا من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل .

(١) راجع حكم محكمة النقض في القضية رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٧ بكتابنا الأحكام والاجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢ صفحة ٣٨٢ وما بعدها وراجع أيضا حكم محكمة جنايات الاسكندرية في قضية النيابة العامة رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٨١ الدخيلة رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ كلى غرب الدخيلة جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢ بكتابنا الموجز في الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ صفحة ٥٧٨ وما بعدها ، وراجع حكم محكمة جنايات المنصورة في قضية النيابة العامة رقم ٢٣٢٩ لسنة ١٩٩١ المنصورة الدائرة الثانية المقيدة برقم ٤٩ لسنة ١٩٩١ كلى بجلصة ١٩٩٣/٩/١٣ بكتابنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ١٥ وما بعدها كما استبعدت اللجنة الداخلية بمأمورية ضرائب المنصورة أول بملف رقم ١٩٧/١/٦/٣٤/٥ الضريبة لعدم تسجيل العقارات محل التصرف وذلك بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١ بناء على فتوى مجلس الدولة كما صدر قرار لجنة الطعن الدائرة الرابعة بعدم سريان ضريبة التصرفات على العقود العرفية في الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ جلسة ١٩٨٦/٩/٢ .

المحكمة

وقد ركنت في اسناد الاتهام بما شهد به السيد / ٠٠٠٠٠٠ مراجع بالادارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي وما ثبت من تقرير اللجنة المشكلة لفحص حالة المتهم فقد شهد السيد / ٠٠٠٠٠٠ أنه تم فتح ملف ضريبي بمعرفة الادارة لورود غرامات عليها على قيام المتهم بتقسيم وبيع الأراضي وقامت الادارة برفع مذكرة بطلب اتخاذ الاجراءات القانونية ورفع الدعوة العمومية ضده وتم موافقة وزير المالية على ذلك وشكلت لجنة من الشاهد الثاني وتم فحص حالة المتهم واعداد تقرير بذلك وتوصلت اللجنة الى قيامه بتحقيق ارباح قدرها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيتها عن السنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٧ وبلغت الضرائب المستحقة على هذه الأرباح ٠٠٠٠٠٠٠ جنيتها ولم يخطر مصلحة الضرائب الضرائب كما قام باخفاء هذا النشاط عن المصلحة سالفه الذكر ولم يقدم الاقرارات الضريبية وكذا اقرارات الثروة عن تلك السنوات وأضاف أنه تم رفض طلب التصالح المقدم منه وأن قصده من ذلك التهرب من الضرائب .

وثبت من تقرير اللجنة المشكلة لفحص حالة المتهم أنه حقق أرباحا قدرها ٠٠٠ جنيتها عن السنوات ١٩٧٥ حتى ١٩٨٧ وأن المستحق عليه ٠٠٠٠٠٠٠ جنيتها لمصلحة الضرائب وحيث أن المتهم لم يسأل بتحقيقات النيابة وحضر بجلسة المحاكمة وأصر على الإنكار والمحكمة ندبت خبراء وزارة العدل لفحص ملف المتهم وأودع الخبير تقريراً متضمناً أن جميع تصرفات المتهم في الأرض خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٧ لا تخضع للضريبة وذلك استناداً الى الاستناد الوارد في المادة ٣٢٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨٧ - ان الواقعة المنشئة للضريبة هي واقعة تسجيل عقد التصرف بمأمورية الشهر العقاري وحيث أن جميع تصرفات المتهم خلال فترة الاتهام تمت بموجب عقود عرفية غير مسجلة ومن ثم لم تتحقق الواقعة المنشئة^(١) للضريبة .

(١) استند تقرير الخبير في عدم خضوع المتهم للضريبة :

١ - ثابت به أنه تم رفع الدعوى على الممول / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وحيث تبين عند

الفحص وجود شركاء له يتمثلون في شقيقته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وشقيقته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وحيث أودع الخبير تقريره وحدد لمتهم جلسة للمحاكمة وأمر على الأنكسار

= حيث أن التقسيم صادر باسم والدهم ٠٠٠٠٠٠ وهم الورثة الشرعيون وأن كافة المستندات تشير الى أن التصرفات تمت باسم الأخوة الثلاثة . ومن خلال الفحص تبين أن الممول زاول نشاط التجارة في الأراضي بناحية السويس - حوض الجسر بالأربعين ولم يقم باخطار مأمورية الضرائب عن مزاولته لهذا النشاط ولم يقدم الاقرارات الضريبية عن هذا النشاط . وثابت بالصفحة السادسة من تقرير الفحص ما يلي " من الاطلاع على مرفقات الملف وما قدمه الممول من عقود تبين وجود عدد ٤ عقود باسم الوالد ٠٠٠٠٠٠ ومنهم عقدان مؤشر عليهما باسترداد الثمن عن الورثة وبذلك يكون ما قام الوالد بالتصرف فيه قطعتان فقط ويتبقى عدد ١٤٤ قطعة من اجمالي التقسيم الذي يبلغ عدد ١٤٦ قطعة كما هو موضح من المستندات .

٢ - قرر الحاضر مع المتهم بمحاضر أعماله عدم انطباق مواد الاتهام على الواقعة وأن المتهم غير خاضع أصلاً للضريبة وأن الضريبة تكون على أرباح وأن المتهم لم يحقق أي ربح من أي نوع لأن ما آل اليه من عقار هو بطريق الميراث من المرحوم والده الذي قسم الأرض حال حياته وقام ببيع أجزاء منها وأن الضريبة لا تنطبق الا على عمليات الربح الناتجة عن تقسيم الأراضي أو عن أي عملية ربح ناتجة عن بيع يسبقه شراء وأن المتهم لم يشتري شيئاً ولم يربح شيئاً . وحيث تنص الفقرة الرابعة من البند (١) من المادة ٣٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ألا تسري الضريبة اذا كانت قيمة ما تصرف فيه الممول عشرة آلاف جنيه كما تنص الفقرة السابعة من ذات البند على أن يستثنى من ضريبة التصرفات العقارية تصرفات الوارث في العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث اذا لم يتجاوز قيمة التصرف عشرون ألف جنيه . الا أن لجنة الفحص قامت بتطبيق المادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لمحاولة اخضاع المتهم لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الرغم من أنها لا تنطبق على حالة المتهم وانما ينطبق عليه الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

والدفاع الحاضر معه طلب البراءة مستندا على أن المتهم لم يكن يمارس أى

= ٣ - بالاطلاع على مذكرة الدفاع المقدمة اليها من الحاضر مع المتهمين والمرفقة بمحاضر أعماله يتضح منها ما يلى : أولا : بالنسبة لتصرفات المتهم خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨١/١٠/٩ " تاريخ العمل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن القانون الواجب التطبيق بالنسبة لهذه السنوات هو القانون ١٤ لسنة ٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المادة ٣٢ بند (١) حيث تنص الفقرة الرابعة من هذا البند " بالا تسرى الضريبة اذا كانت قيمة ما تصرف فيه الممول عشرة آلاف جنيه " . وتنص الفقرة السابعة من ذات البند على " يستثنى من التصرفات العقارية الخاضعة للضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث اذا لم يتجاوز قيمة التصرف عشرين ألف جنيه " وبانزال الأحكام المتقدمة وبالرجوع الى قيمة كل تصرف على مدى السنوات المذكورة وفى حدود تقديرات لجنة الفحص ذاتها لن نجد أى تصرف للممول فى أى من السنوات من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨١/١٠/٩ تجاوز مبلغ العشرة آلاف جنيه بل العشرين ألف جنيه باعتباره تصرف فى عقار مسروث . وتطبيقا لتعليمات مصلحة الضرائب نفسها ولأن كل تصرف من التصرفات المذكورة على مدى السنوات المذكورة لم يصل الى مبلغ عشرة آلاف جنيه فانه لا يستحق ضريبة تصرفات عقارية لا بنسبة رسم الشهر العقارى ولا بسعر المادة ٣٧ من القانون . ثانيا : بالنسبة لتصرفات المتهم خلال الفترة من ١٩٨١/١٠/١٠ وحتى عام ١٩٨٧ حيث أخضعت لجنة الفحص الممول لحكم المادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وقصد جانب اللجنة الصواب فى تطبيق هذه المادة دون المادة ١٩ من ذات القانون ذلك حيث تنص المادة ١٨ فى الجزئية الثانية من الفقرة الأولى منها على " خضوع الأرباح الناتجة عن تقسيم الأراضى البناء للضريبة " وحيث لا يمكن أن ينسب الى المتهم وأخوته أنهم قاموا بعمليات تقسيم أراضى والتصرف فيها لأن الواضح من وقائع النزاع ومستنداته أن المسورث هو الذى أجرى التقسيم كما أن المورث قام ببيع قطعتين أرض من ذلك التقسيم فى عام ١٩٦٦ طبقا لما أقرت به لجنة الفحص وثابت ذلك =

نشاط وأن الأرض انتقلت اليه ميراثا عن والده مقسمة ولم يحدث فيها ثمة

= بتقريرها وتنطبق على تصرفات الورثة " المتهم وأخوته " ما ورد بالمادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذي أخضع التصرفات العقارية عموما لضريبة أطلق عليها ضريبة التصرفات العقارية بواقع ٥٪ من قيمة التصرف وتدفع عند التسجيل وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث وبتطبيق هذه المادة على المتهم وهو أحد الورثة وحيث ثابت أن المورث هو الذي قام بتقسيم الأرض في عام ١٩٦٦ وأن التقسيم صدر باسم المورث وأن المتهم وأخوته قد ورثوا أرض هذا التقسيم وقد سلمت مذكرة الفحص بأن المتهم وأخوته لم يغيروا من حال الأرض الموروثة عما كانت عليه وقت الميراث حيث قاموا ببيعها أراضي بناء بحالتها كما أكدت مذكرة الفحص هذا المعنى عندما لم تحتسب للممول أي مصروفات لأي تعديل أو تبديل . ومن ثم فإن الورثة قد تصرفوا في الأرض بحالتها الأمر الذي يخرج تصرفاتهم عن نطاق الضريبة ومن ثم فإن المتهم لا يخضع للضريبة طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وقد دفع الحاضر مع المتهم دفع آخر وهو عدم خضوع تصرفات المتهم عن السنوات من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧ للضريبة لأن الواقعة المنشئة للضريبة هي واقعة تسجيل التصرف وليست واقعة التصرف نفسها سواء في القانون ١٤ لسنة ٣٩ المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ أو القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ واستند في ذلك الى نص المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ٣٩ المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ونص المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . واستند أيضا الى رأي مجلس الدولة والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولما استقرت عليه اللجان الداخلية بمأموريات الضرائب و ما استقرت عليه لجان الطعن الداخلية بمأموريات الضرائب و ما استقرت عليه لجان الطعن في قراراتها و ما استقرت عليه محكمة الجنايات و ما استقرت عليه محكمة النقض وقد انتهى الحاضر مع المتهم في مذكرة دفاعه بتمسكه بأن المتهم لا يخضع للضريبة فسي أي =

تعديلات وحيث أن المادة ٣/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفرض ضريبة

= من السنوات من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧ وذلك للأسباب الآتية :

١ - لأن المتهم وارث برقد تصرف في الأرض موضوع الاتهام بحالتها وقت
الميراث عملاً بالاستثناء الوارد في المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ٣٩
المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والاستثناء الوارد في المادة ١٩ من
القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

٢ - انتفاء الواقعة المنشئة للضريبة وهي واقعة التسجيل أمام الشهر
العقارى . ٣ - لأن كل تصرف للمتهم أقل من عشرة آلاف جنيه .
٤ - لأن المتهم وباقي الورثة لم يقوموا بتقسيم الأرض . ٥ - لأن المتهم
والورثة ليس لهم أى نشاط تجارى ولم يتصرفوا خارج نطاق الميراث
الشرعى . ٦ - لأن الورثة لم يرثوا تقسيماً وإنما ورثوا عدداً من قطع
أراضي عينية لا يتمثل عند بيعها أى صفة استغلالية أو تجارية ولم يخرجوا
عما خولته لهم القوانين الوضعية وعليه تكون الجرائم المنسوبة للمتهم
لا يساندها واقع أو قانون .

٤ - بالاطلاع على صورة طبق الأصل لخريطة التقسيم الصادرة من محافظة
السويس الادارة العامة للتخطيط والثابت بها - خريطة تقسيم الأرض التى
يمتلكها ومساحتها ٦ فدان بجوار حوض الجسر بالأربعين
وقد قام بتقسيمها بمعرفته وبنفسه وسدد جميع التكاليف بتاريخ
١٩٦٦/٧/٦ وقد اعتمد بالمخالفة باسمه بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٨ موقع عليها
من مدير التنظيم ومختومة بخاتم محافظة السويس " مرفق بحافظة
مستندات المتهم بمحاضر أعماله " . ومرفق بذات الحافظة صورة من عقد
بيع محرر بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٨ مبرم بين مورث المتهم /
طرف أول بائع وبين طرف ثانى مشتري . وبموجب ذلك التعاقد
باع مورث المتهم الى الطرف الثانى قطعة أرض فضاء مساحتها ٦٩ متر^٢
نمرة ١٣٥ ضمن خريطة التقسيم أرض البائع والكائنة بحوض الجسر
رقم ٥ بالأربعين بالسويس . موقع عليه من الطرفين ومؤرخ فى ١٨/٨/٦٦
وقد أقام المدعو / الدعوى رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ ق . جزئى السويس
مختصاً ورثة المرحوم / طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع

وتنص على أنه لا تسرى الضريبة كذلك على أرباح وتستثنى من التصرفات الخاضعة

= أولا : الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨١/٩/٩ : ان هذه الفترة يحكمها القانون ١٤ لسنة ٣٩ المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والذي تنص المادة ٣٢ منه على ما يلي : تسرى الضريبة على أرباح التصرفات في العقارات المبنية والأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها سواء شمل التصرف العقار كله أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره ٠٠٠٠٠ الخ واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسم التوثيق والشهر على أن يسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة ٠ ولا تسرى هذه الضريبة إذا كانت قيمة ما تصرف فيه الممول مقدرة وفقا لأحكام القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد بذات النسب المقررة في قانون التوثيق والشهر المشار اليه وتنص الفقرة السابقة من ذلك البند على : يستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث إذا لم تتجاوز قيمة التصرف عشرين ألف جنيه فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة ٠ وثابت أيضا بالتعليمات التفسيرية رقم ١ للمادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الصادرة من مصلحة الضرائب الادارة العامة للبحوث والقضايا الضريبية ص ٣ أن المشرع استثنى من هذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات التي آلت اليه بالميراث إذا لم يتجاوز قيمة التصرف عشرين ألف جنيه فإذا جاوزت القيمة هذا القدر خضع ما يجاوزه للضريبة وبذات السعر وبانزال ما تقدم على حالة المتهم (راجع الأستاذ / محمد بسدران الطبعة الرابعة صفحة ١٣٦٦) وحيث أن المتهم قد آلت اليه الأرض موضوع الاتهام عن طريق الميراث الشرعي عن والده وأنه تصرف فيها بحالتها عند الميراث ولم يقم بعمل أي تعديل أو تغير فيها وأن جميع تصرفات المتهم خلال الفترة لم تتجاوز مبلغ العشرين ألف جنيه وفقا لتقديس

لهذه الضريبة تصرفات الوارث من العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند

= لجنة الفحص ومن ثم فان المتهم ينطبق عليه الاستثناء الوارد بالفقرة السابعة من البند ١ من المادة ٣٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ويؤيد ذلك حكم محكمة استئناف القاهرة فى الدعوى رقم ١٠٣/٧٣١ ق المرفوعة من/ ٠٠٠٠٠٠ وآخر ضد / وزير المالية بصفته حيث تتحصل وقائع هذه الدعوى فى أن مأورية ضرائب الاسكندرية قدرت صافى أرباح مورث المستأنفين عن تصرفاته فى الأرض الكائنة داخل كردون مدينة الاسكندرية فى سنة ١٩٧٤ بمبلغ ١٤٤١٢ جنيه فى سنة ١٩٧٩ بمبلغ ٨٨٠٨ جنيه وتم الاعتراض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن على النحو الموضح بذلك الحكم المرفق بحافظة المتهم وقد جاء بحیثیات ذلك الحكم ص ٤ أن العقارات المبنية قد آلت الى مورث المستأنفين بطريق الميراث الشرعى من والده وأن مورث المستأنفين قد تصرف فى هذه العقارات بحالتها عند الميراث وأن أى من هذه التصرفات لم يتجاوز ثمنه المبين بعقد البيع عشرين ألف جنيه (راجع هذا الحكم بكتابنا قضايا التجريم الضريبى والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ٢٩٩ وما بعدها) وترتيباً على ما تقدم تضحى هذه التصرفات بمنأى عن الخضوع للضريبة واذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين الحكم بالغاءه وبعدم خضوع تصرفات مورث المستأنفين للضريبة من جميع ما تقدم يتضح أن تصرفات المتهم خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى ٨١/١٠/٩ تاريخ العمل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تخضع للضريبة .

ثانيا : الفترة من ١٩٨١/٩/١٠ وحتى عام ١٩٨٧ : حيث صدر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذى تم العمل به اعتباراً من ١٩٨١/٩/١٠ وتنص المادة ١٨ منه على ما يلى : تسرى الضريبة على الأرباح التى يحققها من يشيدون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها وعلى الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضى البناء والتصرف فيها . وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على ما يلى : " استثناء من حكم المادة ٣١ من هذا القانون تفرض الضريبة بسعر ٥٪ وبغير أى تخفيض على اجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف =

الميراث اذ لم تجاوز قيمة التصرف عشرون ألف جنيه كما تنص المادة ١٨، ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من قانون الضرائب على الدخل تسري الضريبة على الأرباح التي يحققها من يشيدون أو يشترون العقارات لحسابهم عادة بقصد

= عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها ٠٠٠٠ الخ ، وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث ٠ وحيث أنه وفقا لما هو ثابت بأوراق الدعوى وما هو ثابت بتقرير الفحص كما سبق وأن أشرنا فان المتهم لم يقيم بتقسيم أى أرض وانما الذى الذى قام بتقسيم الأرض هو والده " المورث " الذى قام ببيع جزء من هذه الأرض حال حياته وأن المتهم وأخوته قد آلت اليهم باقى أرض التقسيم بطريق الميراث الشرعى وأنهم لم يقوموا بعمل أى تعديل أو تغير فيها وانما قاموا بالتصرف فيها بالحالة التى كانت عليها وقت الميراث ، وأن المتهم لم يقيم بشراء أى أرض بغرض بيعها ومن ثم تنتفى واقعة تحقيق الربح ومن ثم لا تنطبق على المتهم المادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وأن المادة واجبة التطبيق هي المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والتي جاءت الفقرة الثانية منها باستثناء تصرفات الوارث في العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة ومن ثم فان تصرفات المتهم خلال هذه الفترة لا تخضع للضريبة بناء على ما تقدم يتضح أن جميع تصرفات المتهم فى الأرض خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧ لا تخضع للضريبة وأن المتهم خلال الفترة لا يعتبر ممولا خاضعا للضريبة ومن ثم تنهار كافة الاتهامات الموجهة اليه الواردة بأمر الاحالة ٠ من ناحية أخرى وحيث أنه وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على : " استثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبى المقرر فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسم التوثيق والشهر على أن يسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بذات اجراءات تحصيلها من

اعادة بيعها وعلى الأرباح الناتجة عن عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها ونصت المادة ١٩/٢ وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث ومن ثم فإنه بين من ذلك أن المشرع قد أخضع نص المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والتي تقابلها المادتين ١٨ ، ١٩ من

= المتصرف اليه الذي يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ٠٠٠٠٠٠٠ الخ وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى توريد ما حصلته الى مصلحة الضرائب فى المواعيد وفقا للأجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون ويمتنع عليها توثيق أو شهر التصرفات المشار اليها الا بعدد تحصيل الضريبة المنصوص عليها فى هذا البند ٠ وكذلك نصت المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على ما يلى : " وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقرر بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وبذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذى يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ٠٠٠ الخ" من ذلك يتضح أن الواقعة المنشئة لضريبة التصرفات العقارية هى واقعة تسجيل عقد التصرف أمام مأمورية أو مكتب الشهر العقارى حيث يتم تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والتسجيل ٠ ويؤيد ذلك فتوى مجلس الدولة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مرفق صورتها بحافظة المتهم بمحاضر أعمالنا " حيث جاءت فى حيثيات الفتوى بأنه لا وجبه للقول بأن اثبات وجود العقد العرفى وخروج العقار من حيازة البائع الى حيازة المشتري وحصوله على ثماره تكفى كواقعة منشئة للحق فى الضريبة على التصرفات العقارية ولو لم يتم تسجيل عقد البيع فان هذا القول ينقمه صريح النصوص ذلك لأن طبقا لأحكام التقنين المدنى وقانون الشهر العقارى فان الملكية العقارية لا تنتقل الا بتسجيل العقد فالواقعة الناقلة للملكية والموجبه لاستحقاق رسم التسجيل والضرائب المشار اليها هى واقعة تسجيل العقد ٠ وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الواقعة المنشأة لحق مصلحة الضرائب فى اقتضاء ضريبة التصرفات العقارية المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما تقتضيه ذلك من أعمال التمهييد ولا يشترط تطبيق هذا النص توافر ركن الاعتياد في قيام المكلف

= هي واقعة تسجيل عقد التصرف ويكون تحصيل سداد الضريبة متلازما مع تحصيل رسوم التسجيل . ويؤيدنا في ذلك أيضا قرار لجنة الطعن ضرائب المنصورة في الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ المنصورة مرفق صورته بحافظة المتهم بمحاضر أعمالنا " . وقد جاء في حيثيات قرار لجنة الطعن ما يلي : على ضوء ما تقدم وحيث أن أحكام البند ١ من المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي تسرى على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤ وحيث أن مناط استحقاق الضريبة على التصرفات العقارية المبنية والأراضي داخل كردون المدينة هو شهر التصرف وحيث أن عقود التصرف موضوع الطعن عرفية لم يتم شهرها الأمر الذي ترى فيه اللجنة عدم خضوع هذه التصرفات للضريبة لعدم التسجيل وهو ما يتفق مع نصوص القانون ومع ما جاء بفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ويؤيدنا في ذلك أيضا حكم محكمة جنايات الاسكندرية في الجناية رقم ١٠١٢ / ١٩٨٦ الدخيلة المقيدة برقم ٩٥ لسنة ١٩٨٩ كلى غرب المقيدة ضد / وقد جاء في أسباب الحكم أن الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة هي تسجيل التصرف في العقار سواء شمل التصرف العقار كله أو جزء منه ومن ناحية أخرى وإذا كانت تصرفات المتهم جميعها بعقود عرفية فإن الاتهام برمته يضحى محل شك ويتعين الحكم ببراءته . ولهذه الأسباب حكمت المحكمة ببراءة المتهم مما أسند إليه " مرفق صورته بحافظة المتهم بمحاضر أعماله " ووفقا لحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٥٥ / ١٥٦٢ ق (راجع هذا الحكم بكتابنا الأحكام والاجراءات طبعة ١٩٩٢ صفحة ٣٨٢ وما بعدها) . المرفوع من وزير المالية ضد / حيث جاء في أسباب ذلك الحكم " وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن هذه الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض =

لهذه العملية وكل ما يتطلبه هو توافر ثلاثة شروط : (١) أن تكون الأرض للبناء ومملوكة لقسمها بأي سبب من أسباب التملك . (٢) أن يقوم ذلك الشخص بتقسيمها وتمهيدها . (٣) أن يتم البيع بعد التقسيم وبعد التمهييد الذي قصد به تقسيم الأرض وشق الطرق وإنشاء المجاري إذا انتفى هذا الشرط فإن العملية تكون خارجة عن مجال تطبيق النص ولا محل لسريان الضريبة وحيث أنه لما كان ذلك كان البين من مطالعه محاضر أعمال الخبير أن الأرض قد آلت إلى المتهم عن طريق الميراث وقد باعها بحالتها التي كانت عليها عند الميراث وأنه لم يتم معاينتها وقت البيع للتأكد ما إذا كان المتهم قد أضاف

= على الأموال العقارية عند تداولها تسرى على التصرف الذي يتم شهره ولا تستحق إلا بالشهر إذ به يتحدد المركز القانوني لطرفي التصرف في المواد العقارية ويتحقق معنى تداول الثروة العقارية وأن المشرع ربط بين هذه الضريبة وبين رسوم التوثيق والشهر فجعل تقدير قيمة الوعاء الخاضع للضريبة وتحديد سعرها وحالات الإعفاء منها واجراءات تحصيلها وفقا لأحكام القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر بما مفاده أن الواقعة المنشئة لتلك الضريبة هي شهر التصرف وليس مجرد انعقاده .

وبناء على ما تقدم ولما كانت جميع تصرفات الممول خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧ تمت بموجب عقود عرفية غير مسجلة ومن ثم فإن الواقعة المنشئة للضريبة لم تتحقق وأن جميع تصرفات المتهم في الأرض خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧ لا تخضع للضريبة ومن ثم فإن المتهم لا يعتبر ممولا خاضعا للضريبة وتنهار كافة الاتهامات الموجهة إلى المتهم الواردة بأمر الاحالة .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

عليها شيئاً أو قام بأي تعديل فيها وأن تصرفات المتهم لم تتجاوز مبلـسـمـ العـشـرون ألف جنيهاً وفقاً لتقدير لجنة الفحص ومن ثم فإن ما قام به المتهم يكون خارجاً عن مجال التجريم والتأثيم ولا يكون هناك محل لسريـسـان الضريبة عليه ولما كان ذلك وكان مناط الالتزام بتقديم الأخطار عن مزاولة النشاط والاقرار عن الأرباح هو خضوع نشاط الممول للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإذا كان المتهم حين استقر عليه وحسـدان المحكمة لا يزال نشاطاً في تقسيم أراضي البناء الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن ثم فلا التزام عليه بأخطار المصلحة عن تصرفاتها العقارية وما يتبع ذلك من تقديم الاقرارات عن السنوات التي تمت خلالها هذه التصرفات وحيث أنه مما تقدم فإن المحكمة تقضى ببراءة المتهم لما أسند اليه عملاً بنص المادة ١/٣٤ أ . ح .

فلـهـذـه الـأسـباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة مما أسند اليـه .
صدر هذا الحكم بجلـسـة ١٩٩٤/١/٢٣ .

أمين السر ،،،	رئيس المحكمة ،،،
(.....)	(.....)

(٣)

(١) تمليك وحدات سكنية

حكم محكمة جنايات الاسكندرية دائرة المنتزه برئاسة الأستاذ المستشار عطيه عبدالرءوف أبو شوشة رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين / السيد عبدالله وصبحى مقار بخيت المستشارين بمحكمة استئناف الاسكندرية وبحضور السيد الأستاذ / محمد مقلد وكيل النيابة والسيد / ابراهيم منصور أمين السر .

(١) راجع حكم محكمة جنايات الاسكندرية جلـسـة ١٩٩٢/٢/١٣ فى القضية رقم ٦٢٠٣ لسنة ١٩٩٠ المنتزه ورقم ٢٩٧ لسنة ١٩٩٠ كلى بكتابنا قضاء التجريم الضريبى والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ٩ وما بعدها وذلك عن نشاط تملك وحدات سكنية .

جلسة ١٩٩٣/١/١٤

في قضية النيابة العامة رقم ٣٩٦١ لسنة ١٩٩٢ المنتزه ورقم ٩٠ لسنة ١٩٩٢ كلى
شرق .

(١) ان المقصود بالنشاط التجارى الذى يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فى مفهوم المواد ١٣ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٧ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ هو النشاط المستمر الذى يتسم بصفة الاعتياد ولا يستثنى من ذلك الا العمليات التى يقوم بها السماسرة والوكلاء بالعمولة التى أخضعها المشرع لهذه الضريبة بمقتضى المادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) ان الشابت أن المتهمه اشترت فى سنة ١٩٨٦ عقار عبارة عن دور أرضى وأول علوى من أربع شقق ودور ثانى به شقتين وأنها استكملت بناء الدور الثانى سنة ١٩٨٨ ثم أقامت باقى الأدوار من الثالث الى السابع وبكسل دور أربع شقق استكمل بعضها ولم يستكمل البعض وأنها باعت عشر شقق سلمت ثمانية منها خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠ وأن بعض الشقق مؤجرة وأنها لا تملك أى عقارات أخرى ولم تزاوّل أى نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى قبل ذلك بما يؤكد أن ما قامت به مجرد عمليات عارضة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة السبدة / المذكورة بأنها فى خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٠ بدائرة قسم المنتزه - محافظة الاسكندرية بصفتها ملتزمة بأداء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لم تخطر بمزاولتها نشاط تمليك الوحدات السكنية فى خلال الميعاد المحدد على النحو المبين بالأوراق والمقرر قانونا الخ وطالبت بمعاقبها بالمواد ١٣ ، ١٤ / ١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٧ / ١ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ / ١ ، ١٠٢ / ١ ، ١٠٤ / ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ / ١ ، ٤ ، ١٧٨ الفقرة الأولى والثانية والبند ٦ من الفقرة الثانية ، ١٨١ ، ١٨٧ الفقرة الأولى (١) والفقرة ثانيا من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق وبعد المداولة ومن حيث أن النيابة قد استندت فى تصويرها الى ما شهد به كل من ، المفتشين

بالادارة العامة لمكافحة التهرب الضريبى بالاسكندرية وما تضمنه تقرير لجنة فحص الحالة الضريبية للمتهمه .

فقد شهد / ٠٠٠٠٠ المفتش بالادارة العامة لمكافحة التهرب الضريبى بالاسكندرية بأنه بتاريخ ١٩٩١/٣/١١ ورد للادارة تقرير تحريات من مباحث الضرائب يفيد أن السيدة / ٠٠٠٠٠٠ قامت ببيع وحدات سكنية فى العقار رقم (١) شارع الجلاء فيكتوريا اسكندرية سنتى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ فحررت الادارة مذكرة بطلب السير فى الاجراءات وافق عليها الدكتور / وزير المالية فى ١٩٩١/٦/٨ فأحالتها الى النيابة العامة بترشيحه وزميله الشاهد الثانى كلجنة فحص للحالة الضريبية للمتهمه ، وبعد حلف اليمين باشر بأموريتهم وأودعا تقريراً انتهى فيه بعد مناقشة المتهمه الى أن الأخيرة قامت ببناء العقار سالف الذكر وبيع وحداته خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠ دون اخطار مصلحة الضرائب وأنها حققت أرباحاً مخفاه خلال سنوات الفحص بلغت ٠٠٠٠٠٠ جنيتها تستحق عليها ضريبة أرباح تجارية وصناعية قدرها ٠٠٠٠٠ جنيتها .

وشهد ٠٠٠٠٠ المفتش بالادارة العامة لمكافحة التهرب الضريبى بالاسكندرية بما يتفق فى مضمونه مع ما شهد به الشاهد السابق .

وحيث أن المتهمه قررت لدى مثولها أمام لجنة الفحص بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٢ - اذ لم تستجوب فى التحقيقات أنها لا تزاوّل أى نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى وأنها فى سنة ١٩٨٦ اشترت العقار سالف الذكر بمبلغ ٠٠٠٠ جنيتها وكسبان عبارة عن دور أرضى وأول علوى من أربع شقق وكان به شقتين ثم استكملت هى بناء الدور الثانى سنة ١٩٨٨ ثم أقامت باقى الأدوار من الثالث الى السابع وبكل طابق أربع شقق استكمل بعضها والبعض الآخر لم يستكمل وأنها باعت عشر شقق سلمت ثمانية منها خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠ بأثمان تتراوح بين ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ج وبجلسة المحاكمة اعتصمت بالانكار وقال المدافع عنها أنها لا تخضع للضريبة النوعية وبالتالى لا تستحق عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المطالب بها وشرح أوجه دفاعه وقدم حافظة طويت على فتوى^(١) مجلس الدولة بشسأن

(١) راجع فتوى مجلس الدولة ملف رقم ٨٣٥/١/٤ المؤرخة فى ١٩٨٩/٩/١٠ .

والصادرة الى مصلحة الضرائب برقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٩/١١ بمجلة المال والتجارة العدد ٢٧٩ صفحة ٤٧ ، ٤٨ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٥ كذلك راجع لنا الأحكام والاجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢ صفحة ٤١٢ وراجع لنا أيضاً الموجز فى الفقه

شروط تطبيق المادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وصور ضوئية لثلاثة أحكام للاستئناف^(١) بها . وانتهى الى طلب القضاء ببراءة المتهمه مما أسند اليها . وحيث ان المحكمة لاتجد فيما تضمنته أوراق الدعوى وما شهد به الشاهدان مفتشا الادارة العامة لمكافحة التهريب الضريبي حجة على أن المتهمه/..... ملتزمة بأداء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو أنها قد زاولت نشاطا تجاريا أو صناعيا لم تخطر عن بدء نشاطها فيه ولم تقدم اقرارا شاملا لايرادها منه أو أنها تهربت من أداء تلك الضريبة عن السنوات ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠ بطرق احتيالية ، أو أنها ملتزمة بأداء الضريبة العامة على الايراد ولم تقدم اقرارا شاملا بعناصر ايرادها العام عن السنوات سالفة البيان وبما لديها وأولادها من ثروة ، لما هو مقرر قانونا من أن المقصود بالنشاط الذى يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فى مفهوم المواد ١٣ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٧ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ هو النشاط المستمر الذى يتسم بصفة الاعتياد ، ولا يستثنى من ذلك الا العمليات التى يقوم بها السماسرة والوكلاء بالعمولة التى أخضعها المشرع لهذه الضريبة بمقتضى المادة ١٥ من هذا القانون ، ولما هو ثابت من أن ما قامت به المتهمه ولم يضمده الشاهدان هو أنها اشترت فى سنة ١٩٨٦ العقار سالف الذكر بمبلغ ٥٠٠٠ جنيها وكان عبارة عن دور أرضى وأول علوى من أربع شقق ودور ثان به شقتين وأنها استكملت بناء الدور الثانى سنة ١٩٨٨ ثم أقامت باقى الأدوار من الثالث الى السابع وبكل دور أربع شقق استكمل بعضها ولم يستكمل البعض وأنها باعت عشر شقق سلمت ثمانية منها خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠ وأن بعض الشقق مؤجر ، وأنها لاتملك أية عقارات أخرى ولم تزاوّل أى نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى قبل ذلك بمسما يؤكد أن ما قامت به مجرد عمليات عارضة ، لما كان ذلك وكان مفساد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن المشرع فرض بموجب المادة ١٨ ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح التى يحققها من اعتساده

= الضريبي طبعة ١٩٩٣ ببحثنا عن مدى خضوع حالة تشييد عقار واحد

ولمرة واحدة لضريبة الأرباح التجارية صفحة ٣٤ وحتى ٣٩ .

(١) راجع حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٢١ ضرائب فى القضية رقم

١٥٥٧ لسنة ١١٦ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ .

تشديد العقارات أو شرائها لحسابهم بقصد بيعها ، أى أنه اشترط لتطبيق المادة المذكورة واعمال حكمها شرطين أولهما مادی هو الاعتیاد على شراء العقارات أو تشييدها ، وثانيهما معنوی هو قصد البيع للحصول على الربح أو بنية الكسب ، فاذا ما توافر هذان الشرطان تحقق مناط انطباق المادة ١٨ وتعين ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالسعر الذى حددته المادة ٣١ ، أما اذا لم يتحقق أى من هذين الشرطين أو تحقق أحدهما دون الآخر فلا ينطبق حكم المادة المذكورة ، ومن أجل ذلك فقط تحوط المشرع للحالة الأخيرة - حالة عدم خضوع التصرف فى العقارات للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - بفرض بموجب المادة ١٩ من ذات القانون ضريبة بسعر اجمالسى مخفض قدره ٥٪ من قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها - وسواء أكان هذا التصرف شاملا العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية فيسه أو غير ذلك ، وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغیر وحظر على مأموريات ومكاتب الشهر العقارى توثيق أو شهر التصرفات المشار اليها الا بعد تحميل الضريبة المنصوص عليها فى هذه المادة ، ونص على عدم سريان الضريبة العامة على الدخل فى هذه الحالة ، لأن المقصود بالایسراد فى تطبيق المادة ٩٥ من ذات القانون هو الايراد الخاضع لاحدى الضرائب النوعية ومن ثم - وبالبناء على ما تقدم - تضحى كافة الاتهامات المسندة السى المتهمة على غير سند من الواقع أو القانون وتقضى المحكمة ببراءتها منها عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

- فلهذه الأسباب -

وبعد الاطلاع على المادة سالفة الذكر ، حكمت المحكمة حضوريا ببراءة
مما أسند اليهنسا .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الخميس ١٤ يناير سنة ١٩٩٣ م - ٢١ من رجب سنة ١٤١٣ هـ .

رئيس المحكمة ،،

(.....)

أمين السر ،،

(.....)

(٤)

تجارة وتقسيم أراضي

حكم محكمة جنايات الاسكندرية برئاسة السيد المستشار / محمد أبو زيد
عبد الكريم رئيس المحكمة ، وعضوية السيدين الأستاذين / محمد توفيق
وعبد الله سلامة المستشارين بمحكمة استئناف الاسكندرية وبحضور السيد
الأستاذ / حسام صالح وكيل النيابة والسيد / محمود أحمد سرس أمين السر .

جلسة ١٩٩٣/١٢/٢١

في قضية النيابة العامة رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٩١ العامرية ورقم ١٨١ لسنة
١٩٩١ كلى .

(١) لما كان الثابت بالأوراق أن التصرفات التي أتاها المتهم في فترة الاتهام
قد تضمنتها جميعا عقود ابتدائية (١) ، وقد خلت الأوراق من دليل على
أن أي منها قد أشهر فانه ينحسر عنه وصف مزاولته قانونا للنشاط
موضوع الاتهام المستند اليه الأمر الذي ينعدم معه الأساس الذي بنى عليه
هذا الاتهام .

(١) صدر حكم محكمة جنايات الاسكندرية في قضية النيابة العامة رقم ٢٣٦
لسنة ١٩٨٨ العامرية ورقم ٢٥ كلى جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٦ مماثل لهذا
الحكم حيث قضى ببراءة المتهم من تهمة التهرب في نشاط تقسيم أراضي
بناء في الفترة من ١/١/١٩٧٨ حتى ١/٥/١٩٨٣ وحيث أن المحكمة قد
بررت حكمها ببراءة المتهم بأنه لا يتصور قانونا قيام نشاط من هذا
النوع مما يستحق عنه الضريبة المذكورة قبل أن يتم شهر التصرف موضوعه
باعتبار أن هذا الشهر والتسجيل هو الواقعة المنشئة للضريبة المذكورة
لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن التصرفات التي أتاها المتهم
في فترة الاتهام قد تضمنتها جميعا عقود ابتدائية ، وقد خلت الأوراق
مما يدل على أن أي منها قد تم شهره الأمر الذي ينحسر عنه وصف مزاولته
قانونا للنشاط موضوع الاتهام المستند اليه ، ومن ثم ينعدم الأساس القانوني
الذي بنى عليه ذلك الاتهام وإذا كانت باقي الاتهامات المسندة اليه
المتهم مترتبة في أساسها على قيام التهمة الأولى تلك التي خلصت
المحكمة الى عدم قيامها في حق المتهم فانها تكون فاقدة الأساس هي
الأخرى مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمسادة
١/٣٠٤ ح .

(٢) أن مؤدى أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى فرض ضريبة الأرببساح التجارية والصناعية على التصرفات العقارية باعتبارها ضريبة مباشرة على الأموال العقارية عند تداولها يدل على أن التصرف العقارى الخاضع لهذه الضريبة هو التصرف الذى يشهر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة السيد / ٠٠٠٠٠٠ المذكور أنه فى خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٣ بدائرة قسم العامرية محافظة الاسكندرية بصفتـه من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لم يخطر مصلحة الضرائب عن بدء مزاولة نشاطه فى تجارة وتقسيم الأراضى على النحو المقرر قانونا ٠٠٠٠٠ الخ وطالبت معاقبته بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ١/١٣٣ ، ١٧٨ الفقرة الأولى والثانية والبند ٦ من الفقرة الثانية ١٨٧ ، ١٧٨ الفقرة ثانيا من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية .

المحكمة

بعد تلاوة أمر الاحالة وأقوال شاهدى الاثبات وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية وبعد الاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا من حيث أن المتهم لم يحضر برغم اعلامه ، وتقضى المحكمة فى غيبته عملا بنص المادة ١/٣٨٤ أ . ح وقد ركنت النيابة فى التدليل على صحة تلك الاتهامات السـى قائمة أدلة ثبوت استحدثتها من أقوال كل من ٠٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠٠ لتحقيقـات النيابة وما جاء بتقرير لجنة فحص حالة المتهم الضريبية .

فقد شهد الأول بأنه اشترك مع الشاهد الثانى فى لجنة فحص حالة المتهمـ الضريبية وقد أسفر الفحص عن قيام المتهم بمزاولة نشاط تجارة تقسيم وبيع الأراضى الفضاء المعدة للبناء خلال الفترة من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨١ دون اخطار مصلحة الضرائب وأنه قد حقق أرباحا مخفاة من النشاط المذكور خلال أعوام الفحص بلغ قدرها ٠٠٠٠٠ جنيها يستحق عليها ضريبة أرباح تجارية وصناعية قدرها ٠٠٠٠٠ جنيها وشهد الثانى بمضمون ما شهد به الأول . وجاء بتقرير فحص حالة المتهم بما لا يخرج على ما ورد بأقـوال الشاهدين سالفى الذكر بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة لم يحضر المتهم ، وحيث

أن المحكمة لا ترى فيما ركنت اليه النيابة دليلاً يكفى لإدراك المتهمين بالانتهامات المسندة اليه ، ذلك أن مؤدى أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات العقارية باعتبارها ضريبة مباشرة على الأموال العقارية عند تداولها يدل على أن التصرف العقارى الخاضع لهذه الضريبة هو التصرف الذى يشهر اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ - ومفاد ذلك بمفهوم المخالفة أنه لا يتصور قانوناً قيام نشاط من هذا النوع مما تستحق عنه الضريبة المذكورة اعتباراً من التاريخ السالف قبيل أن يتم شهر التصرف موضوعه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن التصرفات التى أتاها المتهم فى فترة الاتهام قد انتظمتها جميعاً عقود ابتدائية ، وقد خلت الأوراق من دليل على أن أياً منها قد أشهر ، فإنه ينحسر عنه وصف مزاولته قانوناً للنشاط موضوع الاتهام الأول المسند اليه الأمر الذى ينعقد معه الأساس الذى بنى عليه هذا الاتهام - وإذا كانت باقى الاتهامات المسندة الى المتهم مترتبة فى أساسها على قيام التهمة الأولى ، تلك التى خلصت المحكمة الى عدم قيامها فى حق المتهم فإنها تكون فاقدة الأساس هى الأخرى ، ويتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ أ . ح .

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر ، حكمت المحكمة غيابيا ببسالة
..... مما أسند اليه .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة الثلاثاء الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ - ٨ رجب سنة ١٤١٤ هـ .

أمين السرر رئيس المحكمة

(.....) (.....)

(c)

تجارة سيارات واطارات

حكم محكمة جنايات المنصورة بالدائرة الأولى برئاسة السيد الأستاذ / محمدى السيد قنصوة رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين / يوسف عثمان عبد الله

ومحمد سيد على المستشارين بمحكمة استئناف المنصورة ، وبحضور السيد الأستاذ / اسحاق ادوارد وكيل النيابة ، والسيد / سمير سليم الديوى أمين السر .

جلسة ١٩٩٤/١/٢٥

فى قضية النيابة العامة رقم ٢٧٧٦ لسنة ١٩٩٠ ج المنصورة ١ ورقم ٥٨٢ سنة ١٩٩١ كلى .

(١) أن القول بأن الممول قد أسقط من الاقرار بعض العمليات التجارية فان ذلك لا يعتبر اخفاء للنشاط وان كان سببا لعدم اعتداء مصلحة الضرائب بالاقرار واتخاذها تحديد الأرباح بطريق التقدير .

(٢) ثبت أن المتهم يمارس أنشطته التجارية المشار اليها بصفة فردية وأنه لا يمسك دفاتر منتظمة - كما أنه لم يضبط لديه أى دفاتر أو حتى مستند واحد عن أى من العمليات التجارية المندرجة فى نشاطاته موضوع الاتهام - وان ورود خطابات من الجهات والبنوك التى تعامل معها المتهم ببيان بعض عملياته وصفقاته - فان ذلك وان دل على قيد هذه العمليات فى دفاتر تلك الجهات والبنوك - فانه لا يدل على أن المتهم من جهته - يحتفظ بدفاتر أو مستندات عن هذه المعاملات والعمليات ومن ثم فلم يثبت أن لدى المتهم دفاتر أو سجلات أو حسابات أخفاها عن مصلحة الضرائب وقدم اقراره على أساس عدم وجودها .

الوقائس

اتهمت النيابة العامة السيد / ٠٠٠٠٠ المذكور أنه فى خلال الفترة من ١٩٨٥ م حتى ١٩٨٧ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية بصفته من الخاضعين لأحكام قانون الضرائب على الدخل تهريبه من أداء الجزء من الضريبة على الأرباح التجارية المبينة بالقدر المستحق على أرباحه عن نشاطه فى تجارة السيارات واطاراتها وكان ذلك باستعمال احدى الوسائل الاختيالية بأن قدم اقراره الضريبى السنوى على أساس عدم وجود دفاتر أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من مستندات أخفاها من مصلحة الضرائب على النحو المقرر قانونا ٠٠٠٠٠ الخ وطالببت معاقبته بالمواد ١٣ ، ١٤ / ١ / ١٧٨ / ٢ ، ١٨١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

المحكمة

وركنت النيابة العامة فى ثبوت الاتهام الى ما شهد به كل من

والى طلب وزير المالية فى ٨/١٠/١٩٨٩ •

فقد شهد المفتش الفنى بالادارة العامة لمكافحة التهريب من الضرائب بالمنصورة بأنه كان والشاهد الثانى عضوى لجنة فحص حالة المتهم الضريبية وخلص الفحص الى أنه كان خلال أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ يزاول نشاطا تجارة السيارات واطاراتها وقدم اقراره الضريبى السنوى عن أرباحه منه على أساس عدم وجود دفاتر أو مستندات خلافا للحقيقة مع اسقاط جزءا كبيرا من معاملاته مع الجهات المختلفة • وأن جملة الأرباح التى حققها وأخفاها عن علم مصلحة الضرائب خلال فترة الفحص بلغت جنيها يستحق عليها ضريبة أرباح تجارية قدرها جنيها ولم يسدها •

وشهد المفتش الفنى بالادارة العامة لمكافحة التهريب الضريبى بذات ما شهد به سابقه •

والمحكمة بهيئة سابقة ندبت مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد لأحد خبراءه المختصين لبيان نوع نشاط المتهم خلال السنوات محل الاتهام وما اذا كان يمسك دفاتر منتظمة من عدمه وما اذا كان قد قدم اقراراته الضريبية خلال المواعيد القانونية وضمنها كافة أوجه نشاطه دون اخفاء أى عناصر منها من عدمه ثم بيان حجم نشاطه وصافى أرباحه عن هذا النشاط والضريبة المستحقة عليه وما اذا كان قد تهرب من أداء جزء من الضرائب المستحقة عليه وكيفية تهربه من أدائها فباشر الخبير المنتدب مأموريته وقدم تقريره رقم ١١ ، ١٢/١٩٩٣ أموال عامة المؤرخ ٢٥/١٠/١٩٩٣ والذى انتهى فيه الى أن نشاط المتهم خلال سنوات الاتهام ٨٥/١٩٨٧ تجارة سيارات واطاراتها واستيراد اطارات كاوتشوك وأنه لا يمسك دفاتر منتظمة كما أنه تقدم بالاقرارات الضريبية عن هذه السنوات فى مواعيدها وضمنها كافة أوجه نشاطه دون اخفاء أى عنصر منها وأن حجم نشاطه وصافى أرباحه وتقدير الضرائب المستحقة عليه محل طعن من المتهم ولم يصبح بعد نهائيا - ويؤخذ من التقرير أن تقدير حجم النشاط والضرائب المستحقة تم بمعرفة مصلحة الضرائب جزافيا •

وحيث أنه تبين من مطالعة نص المادة ١٧٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أنه يجب لقيام جناية التهريب من أداء احدى الضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون أن يستعمل الجانى أحد الطرق الاحتيالية الآتية :

(١) تقديم الممول الاقرار الضريبي السنوى بالاستناد الى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات الحقيقية التي أخفاها عن مصلحة الضرائب .

(٢) تقديم الممول الاقرار الضريبي السنوى على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه فعلا من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها عن مصلحة الضرائب .

(٣) اتلاف أو اخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة .

(٤) توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين يقصد تخفيض نصيبه في الأرباح .

(٥) اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من مستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

(٦) اخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة .
الأمر الذى يعنى أن مجرد تقديم الاقرار الضريبي متضمنا بيانات غير صحيحة غير معاقب عليه ما لم يقترن بأى من الطرق الاحتيالية المبينة فـى المادة المذكورة بيان حصر وبقصد التهرب من أداء الضريبة .

لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير خبير وزارة العدل المثبت وكذلك تقرير وشهادة شاهدى الاثبات وتقرير مأمور الضرائب الفاحص أن المتهم يتجر فى السيارات واطاراتها ويستورد الاطارات وأنه قد أورد هذه النشاطات فى اقراراته الضريبية المقدمة منه الى مصلحة الضرائب خلال سنوات الاتهام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ولم يخف عن المصلحة أى من هذه النشاطات - أما القول بأن الممول قد أسقط من الاقرار بعض العمليات التجارية فان ذلك لا يعتبر اخفاء للنشاط وأن كان سببا لعدم اعتداد مصلحة الضرائب بالاقرار واتخاذها تحديد الأرباح بطريق التقدير .

وكذلك فقد ثبت أن المتهم يمارس أنشطته التجارية المشار اليها - بصفة فردية وأنه لا يمسك دفاتر منتظمة - كما أنه لم يضبط لديه أى دفاتر أو حتى مستندا واحدا عن أى من العمليات التجارية المندرجة فى نشاطاته موضوع الاتهام - وأن ورود خطابات من الجهات والبنوك التى تعامل معها

المتهم ببيان بعض عملياته وصفقاته - فان ذلك وان دل على قيد هذه العمليات في دفاتر تلك الجهات والبنوك - فانه لا يدل على أن المتهم من جهته يحتفظ بدفاتر أو مستندات عن هذه المعاملات والعمليات - ومن ثم فلم يثبت أنسه لدى المتهم دفاتر أو سجلات أو حسابات أخفاها عن مصلحة الضرائب وقدم اقراره على أساس عدم وجودها .

وحيث أنه متى كان ما تقدم ولم يثبت أن المتهم قد ارتكب أى من الطرق الاحتيالية الواردة بالمادة ١٧٨ من قانون الضرائب على الدخل - ومن ثم فقد تخلف أحد أركان جنائية التهريب من أداء الضريبة - الأمر الذي يتعين الحكم ببراءته عما نسب اليه بلا مصاديق جنائية وكذلك عملاً بأحكام المادتين ١/٣٠٤ ، ٣١٣ اجراءات جنائية .

ومما هو جدير بالتنويه أنه وان ثبت للمحكمة عدم امساك المتهم الدفاتر المنصوص عليها في المادتين ٣٥ ، ٨٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهي المؤيدة بنص الفقرة رابعا من المادة ١٨٧ ذات القانون - الا أن هذا الفعل لا يعتبر مطروحا عليها ومن ثم فلا تقضى فيه التزاما بالحدود العينية للدعوى المطروحة وذلك عملاً بأحكام المادتين ٣٠٧ ، ٣٠٨ أ . ج .

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد السابق الاشارة اليها .
حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه بلا مصاديق جنائية .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة اليوم الثلاثاء ٢٥ يناير سنة ١٩٩٤م الموافق ١٣ شعبان سنة ١٤١٤ هـ .

رئيس المحكمة ،،،

أمين السر ،،،

(.....)

(.....)

القسم الثاني

- ١ - قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية
- ٢ - القرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٩٢ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص بتكافل أعضاء نقابة التجاريين.
- ٣ - قرار وزير المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحديد المبالغ الواجب تحصيها عند اصدار أو تجديد رخص السيارات الأجرة أو النقل تحت حساب الضريبة المستحقة.
- ٤ - قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة.
- ٥ - قرار وزير المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ في شأن تعديل الجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد السلع والمنتجات وأوجه النشاط مما يسري عليه نظام الخصم والاضافة.
- ٦ - قرار وزير المالية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة.
- ٧ - قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ بحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات.
- ٨ - قرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨.
- ٩ - قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ بفرض ضريبة علي اجور ومرتبات العاملين المصريين في الخارج.
- ١٠ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٤ باستمرار العمل بحكم الفقرة ٣٤ مكرر الخاصة بشأن خفض رسوم التوثيق والشهر لمدة ثلاث سنوات.
- ١١ - القرار الوزاري رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٩ بشروط وأوضاع واجراءات الترخيص في أعمال اليانصيب.
- ١٢ - قرارات وزير المالية أرقام ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ - بشأن المنشآت التي تلزم بالخصم وبتحديد الدفاتر والسجلات التي يلزم بمسكها الممول وبتحديد المنشآت التي تعين لديها مندوبين من مصلحة الضرائب.
- ١٣ - قانون الغش التجاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

(١) قانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٣
بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى) : تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فسي القوانين أو القرارات الخاصة بانشائها .

(المادة الثانية) : تحدد اللائحة التنفيذية المقصود بعبارة السلطة المختصة في تطبيق أحكام هذا القانون والى أن تصدر هذه اللائحة يتولى الوزير أو المحافظ أو رئيس مجلس الإدارة كل في حدود اختصاصه تحديد المقصود بعبارة السلطة المختصة .

(المادة الثالثة) : يلغى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والقوانين المعدلة له ، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة) : يصدر وزير المالية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون اللائحة والقوانين التنفيذية له ، والى أن يتم إصدار هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ (٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣) .

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات

الباب الأول

فى شراء المنقولات وتقديم الخدمات واجراءات المقاولات

(مادة ١) : يكون التعاقد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاساوات الأعمال ومقاولات النقل عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها • وبجوز استثناء وبقرار مسبب من السلطة المختصة التعاقد باحدى الطرق الآتية :

- أ - المناقصة المحدودة • ب - المناقصة المحلية •
- ج - الممارسة • د - الاتفاق المباشر •

وذلك فى الحدود ووفقا للشروط والأوضاع المبينة بهذا القانون والقرارات المنفذة له •

(مادة ٢) : تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحريسة المنافسة وهى اما داخلية يعلن عنها فى جمهورية مصر العربية أو خارجية يعلن عنها فى مصر والخارج •

(مادة ٣) : يكون التعاقد بطريق المناقصة المحدودة فى الحالات التسمى تتطلب بحسب طبيعتها قصر الاشتراك فيها على موردين أو مقاولين معينين سواء فى داخل مصر أو فى خارجها على أن تكون قد ثبتت كفايتهم فى النواحي الفنية والمالية وأن تتوافر بشأنهم شروط حسن السمعة •

(مادة ٤) : يكون التعاقد بطريق المناقصة المحلية فيما لاتزيد قيمته على ٤٠٠٠٠ جنيه (أربعون ألف جنيه) ويقصر الاشتراك فيها على الموردين والمقاولين المحليين الذين تقرر الجهة الادارية المختصة التعامل معهم •

(مادة ٥) : يكون التعاقد عن طريق الممارسة فى الأحوال الآتية :

- ١ - الأشياء المحتكر صنعها أو استيرادها •
- ٢ - الأشياء التى لا توجد الا لدى شخص بذاته •
- ٣ - الأشياء التى لا يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة •
- ٤ - الأعمال الاستشارية أو الفنية التى يتطلب بحسب طبيعتها اجراؤها بمعرفة فنيين أو أخصائيين أو خبراء معينين •
- ٥ - الحيوانات والطيور والدواجن على اختلاف أنواعها المطلوبة لأغراض غير التغذية •

٦ - التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التسمى تتصف بالاستعجال أو التى تقتضى طبيعتها أو الغرض المرغوب الحصول عليها من أجله أن يكون اختيارها وشراؤها من أماكن انتاجها ، أو التى تقضى المصلحة العامة أن تتم بطريقة سرية أو التى لم تقدم عنها أية

عطاءات في المناقصات أو قدمت عنها عطاءات بأسعار تزيد عن أسعار السوق وكانت الجهة الطالبة في حاجة عاجلة لا تسمح باعادة طرحها في المناقمة .

(مادة ٦) : تتولى اجراءات الممارسة لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية حسب أهمية وطبيعة التعاقد ويشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية اذا جاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة اذا جاوزت القيمة مائة ألف جنيه .

ويكون تشكيل لجنة الممارسة في حالة اجراء الممارسة في خارج الجمهورية بقرار من السلطة المختصة على أن يشترك في عضوية هذه اللجنة مندوب عن وزارة المالية اذا جاوزت القيمة مائة ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة اذا جاوزت القيمة مائتي ألف جنيه . ولا يكون انعقاد لجنة الممارسة صحيحا في الحالتين السابقتين الا بحضور مندوب عن وزارة المالية أو مندوب عن وزارة المالية وعضو من مجلس الدولة حسب الأحوال . ويجوز للسلطة المختصة تفويض اللجنة المذكورة بالتعاقد مباشرة ان وجدت مبررا لذلك .

ويجب في جميع الحالات أن يكون قرار لجنة الممارسة مسببا . وتسرى على الممارسة الأحكام الخاصة بالمناقصات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

(مادة ٧) : يجوز في الحالات العاجلة التي لا تحتمل اجراءات المناقصة وبناء على ترخيص من السلطة المختصة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه) بالنسبة للمشتريات العادية والخدمات ومقاولات النقل و ٤٠٠٠ جنيه (أربعة آلاف جنيه) بالنسبة لمقاولات الأعمال ، كما يجوز التعاقد بهذا الطريق لشراء أصناف محتكرة من شركات في الخارج ليس لها وكلاء في مصر فيما لا تزيد قيمته على ٨٠٠٠ جنيه (ثمانية آلاف جنيه) .

(مادة ٨) : يجوز لوزارة الدفاع في حالات الضرورة التعاقد بمناقصات محلية أو بالاتفاق المباشر أو الممارسة وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء عقود التسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية .

كما يجوز لوزير التموين في مثل تلك الظروف شراء مواد التموين اللازمة لحاجة البلاد أو نقلها بمناقصات محلية أو بالاتفاق المباشر وذلك بموافقة رئيس مجلس الوزراء في كل حالة وطبقا لما يقرره من شروط وذلك مع عدم

الاخلال بالقواعد المعمول بها بالنسبة للهيئة العامة للسلع التموينية .
(مادة ٩) : يكون التعاقد في حدود الاحتياجات الفعلية الضرورية للأنشطة المقررة . ويجوز إبرام عقود التوريدات والخدمات الدورية لمسدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها الالتزامات في احدى السنوات المالية التالية عما هو مقرر في السنة التي يتم فيها التعاقد . ويكون التعاقد بالنسبة للمشروعات الاستثمارية المدرجة بالخطة في حدود التكاليف الكلية المعتمدة ، وعلى أن يكون الصرف في حدود الاعتمادات المالية المقررة .
(مادة ١٠) : يجب أن يكون التعاقد على أساس مواصفات فنية دقيقة ومفصلة ، ويجوز طلب تقديم عينات مع العطاءات ، كما يجوز التعاقد على أساس عينات نموذجية ، وفي مقاولات الأعمال يكون على أساس رسومات فنية تعد لذلك .

(مادة ١١) : يكون التعاقد على شراء الأصناف التي تستورد من الخارج وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ومراعاة القرارات المنظمة للاستيراد .
(مادة ١٢) : يكون البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم احدهما بفتح المظاريف والأخرى بالبت في المناقصة . على أنه بالنسبة للمناقصات التي تقل قيمتها عن ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) فيكون فتح مظاريفها والبت فيها عن طريق لجنة واحدة .

(مادة ١٣) : يصدر بتشكيل لجان فتح المظاريف ولجان البت قرار من السلطة المختصة على أن يراعى في تشكيلها أهمية وقيمة التعاقد ، على أن تضم تلك اللجان عناصر فنية ومالية وقانونية . ويجب أن تمثل وزارة المالية بمن تنيبه في لجان البت اذا زادت القيمة التقديرية للمناقصة على خمسين ألف جنيه وأن يشترك في عضويتها عضو من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة متى زادت القيمة على ثلاثمائة ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة البت صحيحا الا بحضور مندوب عن وزارة المالية أو مندوب عن وزارة المالية وعضو من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة حسب الأحوال .

(مادة ١٤) : يجوز للجان البت أن تعهد الى لجان فرعية تشكيلها من بيسن أعضائها بدراسة النواحي المالية والفنية في العطاءات المقدمة ومضى مطابقها للشروط المعلنة ، كما يجوز أن يعهد الى تلك اللجان التحقق

من توافر شروط الكفاية المالية والمقدرة الفنية وحسن السمعة لدى مقدمى العطاءات وللجنة البت أن تضم الى عضوية تلك اللجان من ترى الاستعانة برأيهم من أهل الخبرة • وتقدم اللجان الفرعية تقريراً بنتيجة أبحاثها وتوصياتها الى لجنة البت ، وللجنة البت عدم الأخذ بهذه التوصيات بقرار مسبب تصدره •

(مادة ١٥) : تمسك كل جهة إدارية سجلات لقيد أسماء الموردين والمقاولين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين والبيانات الكافية عنهم كما تمسك كل جهة سجلات لقيد أسماء الممنوعين من التعامل سواء بنص قانونى أو بالقرارات الإدارية التى تتولى نشرها وزارة المالية فى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من هذا القانون ويحظر التعامل مع المقيدين فى هذا السجل •

(مادة ١٦) : لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول فى مفاوضات مع أحد مقدمى العطاءات فى شأن تعديل عطاءه ، ومع ذلك يجوز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظات أو بعضها مما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسعره الى مستوى أسعار السوق • وتجرى المفاوضة فى الحالتين المشار اليهما بقرار من السلطة المختصة •

(مادة ١٧) : تلغى المناقصة بعد النشر عنها أو الدعوة اليها وقبل البت فيها بقرار من السلطة المختصة اذا استغنى عنها نهائياً أو اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، كما يجوز الغاء المناقصة فى الحالات الآتية :

- أ - اذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحدا •
- ب - اذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثرها بتحفظات •
- ج - اذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية •

ويكون الغاء فى هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة بناءً على توصية لجنة البت ويجب فى جميع الحالات أن يكون قرار الغاء المناقصة مسبباً •

(مادة ١٨) : يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً • ويعتبر العطاء المقدم عن توريدات من الانتاج المحلى أو عن أعمال أو خدمات تقوم بها جهات مصرية أقل سعراً اذا لم تتجاوز الزيادة فيه ١٥% من

قيمة أقل عطاء أجنبي . ولا يجوز الخروج على حكم هذه الفقرة الا في حالات الضرورة القصوى التي تقتضيها المصلحة العامة وبموافقة وزير المالية .
واذا تم استبعاد عطاء أو أكثر من بين العطاءات المقدمة وجب أن يكون قرار الاستبعاد مسببا .

(مادة ١٩) : يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ٧٪ من مجموع قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك .
(مادة ٢٠) : على صاحب العطاء المقبول أن يودع في فترة لا تتجاوز عشرة أيام تبدأ من تاريخ اليوم التالي لاختاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصـول بقبول عطائه ما يكمل التأمين المؤقت الى ما يساوي ٥٪ من قيمة مقاولات الأعمال التي رست عليه ، ١٠٪ من قيمة العقود الأخرى وبالنسبة للعقود التي تبرم مع متعاقد في الخارج يكون ايداع هذا التأمين في فترة لا تتجاوز عشرين يوما . ويجوز بموافقة السلطة المختصة مد المهلة المحددة لايداع التأمين النهائي بما لا يتجاوز عشرة أيام . ويكون التأمين النهائي ضامنا لتنفيذ العقد .
(مادة ٢١) : تعفى من التأمين المؤقت والنهائي الهيئات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهورة وفقا للقانون ، وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها للعملية بنفسها ويجوز عند الضرورة للسلطة المختصة بعد موافقة لجنة البت اعفاء الشركات المحتكرة من ايداع التأمين المؤقت والنهائي اذا طلبت في عروضها ذلك ، ولم تكن قد اشترطت الدفع المقدم ، ويجب أن يكون قرار الاعفاء مسببا .
(مادة ٢٢) : فيما عدا مقاولات الأعمال ، يجوز بقرار مسبب من السلطة المختصة خفض التأمين النهائي في الحدود التي تقدرها بحيث لا يزيد الخفض على ٥٠٪ من قيمة التأمين على أن يتضمن الاعلان عن المناقصة قيمة التأمين في هذه الحالة . ولا يحصل التأمين النهائي اذا قام صاحب العطاء المقبول بتوريد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلتها الجهة الادارية المتعاقدة نهائيا خلال المدة المحددة لايداع التأمين النهائي .

(مادة ٢٣) : تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون كيفية أداء التأمين المؤقت والنهائي والاجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن .

(مادة ٢٤) : اذا لم يقم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي الواجب ايداعه في المدة المحددة له فيجوز للجهة المتعاقدة بموجب اخطار

بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ودون حاجة لاتخاذ أية اجراءات أخرى أو الالتجاء الى القضاء أن تلغى العقد وتصادر التأمين المؤقت أو أن تنفذ هذه أو بعضه على حساب صاحبه بمعرفة الجهة المتعاقدة أو بواسطة أحد مقدمى العطاءات التالية لعطائه أو بالمناقصة أو الممارسة أو بالطريق المباشر .

ويكون لها الحق فى أن تخضع من أية مبالغ تكون مستحقة أو تستحق له أيا كان سبب الاستحقاق لدى الجهة المتعاقدة أو لدى أية جهة ادارية أخرى كل خسارة تلحقها ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحقوقها فى الرجوع عليه قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الادارى .

(مادة ٢٥) : يجوز بموافقة السلطة المختصة صرف دفعات مقدمة تحسنت الحساب مقابل خطاب ضمان معتمد ، وذلك وفقا للشروط والنسب والحدود والأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

(مادة ٢٦) : اذا تأخر المتعاقد فى تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة المختصة اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء المتعاقد مهلة اضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للأسس وفى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية وينص عليها فى العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لعقود المقاولات و ٤٪ بالنسبة لعقود التوريد . وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أى اجراءات ادارية أو قضائية أخرى . ولا يخل توقيع الغرامة بحق جهة الادارة فى مطالبة المتعاقد بتعويض كامل عما أصابها من أضرار نتجب عن تأخير فى الوفاء بالتزاماته .

(مادة ٢٧) : يفسخ العقد ويصادر التأمين النهائى فى الحالات الآتية :

- (١) اذا استعمل المتعاقد الغش أو التلاعب فى معاملته مع الجهة المتعاقدة .
- (٢) اذا ثبت أن المتعاقد قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره وبطريق مباشر أو غير مباشر فى رشوة أحد موظفى الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون .
- (٣) اذا أفلس المتعاقد أو أعسر .

ويشطب اسم المتعاقد فى الحاليتين (١) ، (٢) من سجل المتعهدين أو المقاولين وتخطر وزارة المالية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية ولا يخل فسخ العقد ومصادرة التأمين ويحق للجهة الادارية فى الرجوع على المتعاقد بالتعويضات اللازمة .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن إعادة قيد المتعهد أو المقاول المشطوب اسمه في سجل المتعهدين أو المقاولين إذا انتفى السبب الذي ترتب عليه شطب الاسم وذلك بصدر حكم نهائى ببراءة المتعاقد مما نسب اليه أو صدور قرار من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى ضده أو بحفظها اداريا ، على أن يعرض قرار إعادة قيده على وزارة المالية لنشره على كافة الجهات .

(مادة ٢٨) : اذا أخل المتعاقد بأى شرط من شروط العقد كان للجهة المتعاقدة الحق فى فسخ العقد أو فى تنفيذه على حسابه . ويتقرر الفسخ أو تنفيذ العقد على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يعلمن للمتعاقد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين فى العقد .

(مادة ٢٩) : يكون للجهة المتعاقدة فى حالة فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد الحق فى مصادرة التأمين النهائى والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات مما يكون مستحقا للمتعاقد لديها أو لدى أية جهة ادارية أخرى من مبالغ ، وذلك دون حاجة الى اتخاذ أى اجراءات قضائية .

الباب الثانى

فى بيع المنقولات وتأجير المقاصف وغيرها

- (مادة ٣٠) : يكون التصرف بالبيع أو تأجير المقاصف وغيرها عن طريق مزيدة علنية عامة أو محلية أو المظاريف المغلقة ، ويجوز عند الضرورة التصرف بالبيع أو الايجار دون مزيدة اذا لم تزد القيمة على ١٠٪ جنيهه (ألف جنيه) وذلك طبقا للقواعد والاجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية . كما يجوز استثناء وبقرار مسبب من السلطة المختصة التصرف بالبيع أو الايجار عن طريق الممارسة فى الحالات الآتية :
- (١) الأصناف التى يخشى عليها من التلف ببقاء تخزينها .
 - (٢) الأصناف التى لم تقدم عنها أية عروض فى المزادات والتى لم يصل ثمنها الى الثمن الأساسى .
 - (٣) حالات الاستعجال الطارئة التى لا تحتمل اجراءات المزيدة .
- (مادة ٣١) : تتولى اجراءات البيع أو التأجير لجان تشكل على النحو المقرر بالنسبة للجان فتح المظاريف والبت فى المناقصات العامة أو المحلية وتسرى

على البيع والتأجير بالممارسة ذات القواعد والاجراءات المنظمة للشراء بطريق الممارسة ، وذلك كله لا يتعارض مع طبيعة البيع أو التأجير .
ويجوز للسلطة المختصة أن تفوض لجنة البيع أو التأجير في المزايدة العلنية العامة والمحلية في التعاقد مباشرة .

(مادة ٣٢) : يكون تسمين الأصناف المرغوب في بيعها بمعرفة لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم الخبرات والتخصصات النوعية اللازمة ، ويحدد الثمن الأساسي وفقا للمعايير والضوابط التي تنص عليها اللائحة التنفيذية ويكون الثمن الأساسي سريا .

(مادة ٣٣) : يكون ارساء المزايدة على مقدم أعلى سعر مستوف للشروط بشرط ألا يقل عن الثمن الأساسي .

(مادة ٣٤) : تلغى المزايدة بعد النشر عنها أو الدعوة اليها وقبل البت فيها اذا استغنى عن البيع أو التأجير نهائيا أو اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ويجوز الغاء المزايدة أيضا في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا لم يتقدم في المزايدة سوى عرض وحيد مستوف للشروط .

(٢) اذا لم تصل نتيجة المزايدة الى الثمن الأساسي .

ويجب في جميع الحالات أن يصدر قرار الغاء المزايدة مسببا من السلطة المختصة . وتنظم اللائحة التنفيذية ما يتبع من اجراءات في حالة الغاء المزايدة .

الباب الثالث

في الأحكام العامة

(مادة ٣٥) : لا يجوز ابرام عقد تزيد قيمته على ٥٠٠٠ جنيه دون أخذ رأى الجهة المختصة بمجلس الدولة الا اذا أبرم العقد على أساس شروط أخذ فيها رأى الجهة المذكورة أو ابرم على أساس شروط سبق أن أبرم على أساسها عقد مماثل اذا كانت هذه الشروط في الحالتين لم يحصل فيها أي تغيير .

(مادة ٣٦) : تحظر الوساطة في التعاقد فيما لا يكون التعامل فيه بالبيع عادة الا للجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون ، ولا يسرى ذلك على المتعاقد مع تلك الجهات اذا كان مركزه في الخارج وكان له وكيل معتمد في مصر .

(مادة ٣٧) : يجوز للجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون التعاقد فيما بينها بطريق الاتفاق المباشر ، كما يجوز عند الاقتضاء لأى من هذه الجهات أن تنوب عن بعضها فى مباشرة اجراءات التعاقد فى مهمة معينة ، وفقاً للقواعد المعمول بها فى الجهة طالبة التعاقد . ويحظر التنازل لغير هذه الجهات عن العقود التى تتم فيما بينها .

(مادة ٣٨) : يحظر على العاملين بوحدة الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة التقدم بعطاءات أو عروض لتلك الجهات كما لا يجوز شراء أصناف منهم أو تكليفهم بتنفيذ أعمال ، ولا يسرى ذلك على شراء الكتب من تأليفهم أو تكليفهم بالقيام بأعمال فنية كالرسم والتصوير وما يماثلها أو شراء هذه الأعمال الفنية منهم اذا كانت ذات صلة بالأعمال المصلحية ، وعلى أن يتم الشراء والتكليف فى الحدود وفقاً للقواعد والاجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية . كما يحظر على العاملين بتلك الجهات الدخول فى المزايدات والممارسات بأنواعها الا اذا كانت الأشياء المشتراه لاستعمالهم الخاص وكانت مطروحة للبيع عن طريق جهات غير التى يعملون بها ولا تخضع لاشراف الجهة التى يعملون بها .

(مادة ٣٩) : لا يجوز اللجوء الى تجزئة المشتريات أو الأعمال أو الخدمات بقصد التحايل لتفادى الاجراءات أو الضوابط أو الضمانات أو الشروط المقررة بأحكام هذا القانون .

(مادة ٤٠) : يجب النص فى شروط العطاء على أن تعتبر أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون جزءاً مكملاً لهذه الشروط يخضع لها العقد .

وزارة المالية

قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣

(١)

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣

بتنظيم المناقصات والمزايدات

وزير المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩^(١) لسنة ١٩٨٣ - باصدار قانون تنظيم —
المناقصات والمزايدات ، وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - باصدار قانون
الهيئات العامة ، وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - باصدار قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة ، وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - باصدار قانون
نظام الحكم المحلى ، وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ - باصدار قانون
المحاسبة الحكومية ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء
الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة
١٩٧٧ - باعادة تنظيم وزارة المالية ، وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم —
٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ - باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ، وعلى
قرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ - باصدار اللائحة التنفيذية لقانون
المحاسبة ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر :

(مادة أولى) : تسرى أحكام اللائحة المرفقة على جميع الوزارات والمصالح
وحدات الحكم المحلى - كما تسرى على الهيئات العامة - فيما لم يرد بشأنه
نص خاص فى لوائحها الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات التى تعدها .
ويكون لرؤساء المصالح الشاغلين للدرجة العالية والممتازة الاختصاصات
المقررة لمدير الادارة المركزية - فى اللائحة المرفقة .
(مادة ثانية) : يلغى القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ - باصدار لائحة المناقصات
والمزايدات ، والقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ بتوحيد عمليات الشراء ، والقرارات
المعدلة لهما - كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار واللائحة المرفقة
به .

(مادة ثالثة) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٢٠ شعبان سنة ١٤٠٣ هـ (الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٨٣ م) .

اللائحة التنفيذية

لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩ فى ١٩٨٣/٣/٢ م .

القسم الأول الأحكام العامة

(مادة ١) : يكون التعاقد - فى حدود الاحتياجات الفعلية ، الضرورية لسير العمل أو الانتاج - على أساس دراسات واقعية وموضوعية - تعدها الجهة المختصة - مع مراعاة مستويات التخزين ، ومعدلات الاستهلاك ومقاسمات الصرف ، ولا يجوز التعاقد على أشياء يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها أو بديلة عنها تفى بالغرض . ويكون تقرير الاحتياجات الفعلية - باعتماد رئيس الجهة الادارية أو من يفوضه .

(مادة ٢) : يراعى عند التعاقد تقسيم الأشياء الى مجموعات متجانسة - وتحقيقا لتكافؤ الفرص - يتعين تجنب الاشارة الى النوع أو الوصف أو الرقم الوارد فى قوائم الموردين ، كما لا يجوز ذكر علامة معينة أو مواصفات مما تنطبق على نماذج خاصة أو مميزة .

(مادة ٣) : يجب أن يكون التعاقد على أساس مواصفات فنية دقيقة ومفصلة يتم وضعها بمعرفة لجنة فنية ذات خبرة بالأصناف المطلوبة - وتراعى المواصفات القياسية المصرية ومواصفات التوريدات الحكومية وغيرها من المواصفات التى تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة . وعلى اللجنة الفنية أن تراعى عند وضع المواصفات أن تكون ملائمة لطبيعة الانتاج المحلى - كلما أمكن ذلك . وفى الحالات التى يتطلب فيها التعاقد - على أساس عينات - فيجب النص على وزنها أو مقاسها أو حجمها ، وفى الأصناف التى يلزم توريدها داخل عبوات يجب بيان نوع هذه العبوات وسعتها ومواصفاتها ، وفى المقاولات يجب اعداد الرسومات الفنية اللازمة .

(مادة ٤) : يجب قبل طرح الأصناف أو الخدمات أو الأعمال أو النقل فى الخارج - الحصول على موافقة الوزير المختص - على أن تبين مبررات ذلك فى مذكرة ترافق أوراق العملية .

(مادة ٤ مكرر) (١) : يجب أن تتضمن شروط التعاقد - بالنسبة الى الحالات التى تستلزم نقل البضائع بحرا - النص على أن يتم النقل - عن طريق الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى ، ويكون الاستثناء من ذلك بموافقة وزير النقل البحرى أو من يفوضه .

(١) مضافة بقرار وزير المالية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٦٦ فى ١٧/٣/١٩٨٤ .

(مادة ٥) : يحظر التعاقد بقصد استنفاد الاعتمادات المالية ، كما يحظر في الشهر الأخير من السنة المالية شراء أمتاف أو اجراء مقاولات الا فى الحالات الاستثنائية التى تقتضيها ضرورة العمل على أن تبين مبررات ذلك فى مذكرة تعرض على السلطة المختصة بالاعتماد .

(مادة ٦) : يجب على كل وحدة ادارية تقوم بالتعاقد على عمليات الشراء أو تقديم الخدمات أو اجراء المقاولات أو مقاولات النقل أن تمسك السجلات والنماذج الآتية بمعرفة ادارة المشتريات بها :

(١) سجل عام - لقيد الموردين والمقاولين وبيوت الخبرة والأخصائيين - فى داخل الجمهورية وخارجها .

(٢) سجل خاص - لقيد الموردين والمقاولين وبيوت الخبرة والأخصائيين المحليين - الذين تقرر الجهة الادارية المختصة التعامل معهم .
ويثبت بكل من السجلين المشار اليهما - البيانات الآتية :

- اسم صاحب النشاط واسم الشهرة ان وجد - الاسم التجارى - اسم المدير أو الموظف المسئول - العنوان القانونى (المحل المختار) - أنواع النشاط
- رقم البطاقة الشخصية أو العائلية - رقم البطاقة الضريبية - رقم القيد فى السجل التجارى - أو الصناعى - أو سجل الوكلاء التجاريين - أو سجل قيد المقاولين بوزارة الاسكان - أو فى أى سجل آخر يكون القيد فيه واجبا قانونيا .
- اسم البنك أو البنوك التى يتعامل معها وعناوينها - البيانات الخاصة بالكفاية الفنية والمالية - أية بيانات أخرى تتطلبها طبيعة نشاط الجهة الادارية .

(٣) سجل قيد الممنوعين من التعامل : ويثبت به بالاضافة الى البيانات السابقة - البيانات الآتية :

- الجهة المصدرة لقرار حظر التعامل وتاريخ صدوره ورقمه .
- أسباب حظر التعامل .

(٤) نموذج عطاء محلى - ويستعمل عند التعاقد عن طريق المناقصات المحلية .

(٥) سجل محاضر فتح المظاريف .

(٦) نموذج دفتر تفريغ العطاءات أو العروض .

(٧) سجل أعمال وقرارات لجنة البت . (٨) نموذج اخطار قبول العطاء .

(٩) سجل قيد العينات الواردة مع العطاءات . (١٠) سجل قيد المناقصات .

(١١) سجل قيد المناقصات المحلية . (١٢) سجل قيد الممارسات .

(١٣) سجل قيد الاتفاقات المباشرة • (١٤) سجل قيد العقود الخارجية •

(١٥) نموذج خطاب ضمان عن التأمينات المؤقتة •

(١٦) نموذج خطاب ضمان عن التأمينات النهائية •

ويحدد وزير المالية النماذج المشار إليها كما يبين نظام امسالك السجلات المذكورة والقيد فيها • ويحظر استعمال السجلات والنماذج المتقدمة - في غير الأغراض المخصصة لها ، ويحظر الكشط أو الشطب أو الطمس في البيانات المثبتة في تلك السجلات والنماذج - على أنه إذا تطلب الأمر إجراء أى تصحيح فى تلك البيانات فيتعين أن يكون ذلك بالمداد الأحمر والتوقيع أمامه من المسئول المختص واعتماد الرئيس المباشر له واثبات التاريخ فى كل حالة ، ويجب إذا اقتضت الضرورة الغاء أى نموذج أو صفحة من سجل أن تثبت كلمة " ملغى " بين خطين مائلين متوازيين على النموذج أو الصفحة المراد الغاؤها - مع بيان سبب الالغاء •

(مادة ٧) : تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالقرارات التى تصدرها الجهات المعنية - بعد الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة - بشطب أو إعادة قيد الموردين أو المقاولين ، وتتولى الهيئة نشر هذه القرارات - وفقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات •

(مادة ٨) : يحظر على العاملين بالجهات الحكومية والهيئات العامة وجهات القطاع العام وجهات الحكم المحلى - التقدم بعطاءات أو عروض لأى من هذه الجهات ، كما لا يجوز شراء أصناف من هؤلاء العاملين أو تكليفهم بتنفيذ أعمال ، ولا يسرى ذلك على شراء الكتب من تأليفهم أو تكليفهم بالقيام بأعمال فنية كالرسم والنحت والتصوير وما يماثلها أو شراء هذه الأعمال الفنية إذا كانت ذات صلة بالأعمال المصلحية ، ويكون الشراء منهم أو تكليفهم بالعمل الفنى من نفس الكتاب أو نفس العمل الفنى الواحد فى السنة المالية الواحدة - بترخيص من السلطات الآتية :

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------|
| المدير العام (١) | فيما لا يجاوز (مائة جنيه) • |
| رئيس الادارة المركزية المختص | فيما لا يجاوز (خمسمائة جنيه) • |
| الوزير المختص أو من يمارس سلطاته | فيما لا يجاوز (ألف جنيه) • |
| الهيئة العامة للخدمات الحكومية | فيما لا يجاوز (٢٠٠٠ جنيه) • |

(١) معدلة بقرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٤ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ م •

وبالنسبة للكتب الدراسية فيخول وزير التعليم سلطة الموافقة على شرائها - طبقا للقواعد العامة الواردة في هذه اللائحة . أما اذا كان العامل قد باع حق الطبع والنشر الى مكتبة أو فرد - بعقد ثابت التاريخ - قبل الشراء بستة أشهر على الأقل - فيكون الشراء في هذه الحالة طبقا لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والأحكام الواردة في هذه اللائحة .

وبالنسبة لشراء حق التأليف أو الطبع أو النشر - فيشترط لذلك أن يكون المؤلف وثيق الصلة بأعمال جهة الادارة ، وأن تكون في حاجة ماسة الى الحصول عليه وألا تقل النسخ اللازمة منه عن ألف نسخة - مالم يكن المؤلف قد وضع خصيصا بناء على طلب جهة الادارة فيجوز عند الضرورة أن يقل العدد عن ذلك كما يشترط قيام لجنة تشكل من أخصائيين في المادة التي تناولها المؤلف - بفحص الكتاب وتقدير قيمته العلمية واقتراح المبلغ الذي تقدره مقابل هذا الشراء على أن يراعى في تقدير القيمة عدد النسخ المطلوبة ومدة الانتفاع بهذا الحق - ويصدر بهذا الشراء قرار من الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة (ألف جنيه) ، ومن وزير المالية فيما لا يجاوز (٢٠٠٠ جنيه) . ويكون شراء حق التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر - بالنسبة الى الأزهر الشريف ، ووزارة التربية والتعليم - وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) .

(مادة ٩) : لا يجوز اضافة أو حذف أو تعديل أى شرط أو مادة فى الاشتراطات العامة أو الخاصة التى يتعين اقرارها من الجهات المختصة بمراجعة العقود بمجلس الدولة - الا بعد الرجوع اليها وموافقتها .

(مادة ١٠) : يعين كل وزير أو من يمارس سلطاته بقرار يصدره - الادارات المركزية والادارات العامة التى يحق لرؤسائها مباشرة السلطات المخولة فى هذه اللائحة - لرؤساء الادارات المركزية والادارات العامة بالنسبة لوحدات الحكم المحلى ، فيعمل بالسلطات الواردة بقانونه ولائحته التنفيذية فى مباشرة السلطات المخولة لرؤساء الادارات المركزية والادارات العامة - المبينة بهذه اللائحة .

(مادة ١١) : لا يجوز الجمع بين رئاسة اللجان المنصوص عليها بهذه اللائحة وسلطات الاعتماد .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٤ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٤م .

(مادة ١٢) : تسرى على عقود الخدمات ومقاولات النقل كافة الأحكام الواردة بهذه اللائحة - بشأن شراء المنقولات - وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة عملية الخدمة أو مقاولات النقل .

(مادة ١٣) : كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذه اللائحة - تعرض المسئول عنها للمحاكمة التأديبية وفقا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك مع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى المدنية والجنائية ضد العامل المسئول عند الاقتضاء .

(مادة ١٤) : مع عدم الاخلال بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات لا يجوز في الحالات الفردية الاستثناء من أحكام هذه اللائحة الا عند الضرورة وبقرار من وزير المالية .

القسم الثانى

اجراءات التعاقد

الفصل الأول

المناقصة العامة

(مادة ١٥) : يجب الاعلان عن المناقصة العامة - فى الوقت المناسب - فى الوقائع المصرية ، كما ينشر عنها مرتين فى جريدة أو جريدتين عربيتين يوميتين واسعتى الانتشار - الا اذا كانت قيمة المناقصة تزيد على (٥٠٠٠٠ ج) فينشر عنها ثلاث مرات ، ويجب أن يبين فى الاعلان الجهة التى تقدم اليها العطاءات وآخر موعد لتقديمها ، والصنف أو العمل المطلوب وقيمة التأمين الابتدائى والنهائى وثمان النسخة من شروط العطاء وأية بيانات أخرى تراها جهة الادارة ضرورية لصالح العمل - ويجب الاعلان عن المناقصات الخارجية فى مصر والخارج .

(مادة ١٦) : تحدد مدة قدرها ثلاثون يوما على الأقل لتقديم العطاءات فى المناقصات العامة - وذلك من تاريخ أول اعلان عن المناقصة فى الوقائع المصرية - ويجوز بترخيص من رئيس الادارة المركزية المختص تقصير هذه المدة ، بشرط ألا تقل عن خمسة عشر يوما اذا دعت الضرورة الى ذلك - ولايسرى ذلك التقصير على المناقصات العامة المتعلقة بالتوريدات السنوية الا فى

حالة اعادة طرحها ، وتحدد أقل مدة ممكنة لسريان العطاءات بحيث لا تزيد على شهر الا فى حالات الضرورة القصوى التى تحتتمها طبيعة وظروف موضوع المناقصة بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص ، وتحسب مدة سريان صلاحية العطاءات اعتبارا من التاريخ المحدد لفتح المظاريف - على أن يتم البت فى المناقصة والاحطار فى حالة القبول قبل انتهاء مدة صلاحية سريان هذه العطاءات - فاذا تعذر ذلك فعلى الجهة الادارية أن تطلب فى الوقت المناسب الى مقدمى العطاءات قبول مد مدة صلاحية سريان عطاءاتهم السى المدة اللازمة .

(مادة ١٧) : (١) يجب أن تعد كل جهة قبل الاعلان عن المناقصات كراسة خاصة بشروط العطاءات وقوائم الأصناف أو الأعمال وملحقاتها - يتم طبعها وتوزيعها بعد ختمها واعتماد مدير المشتريات لها على من يطلبها وفقا للقواعد وبالثمن الذى تحدده الجهة الادارية - بشرط أن يكون بالتكلفتة الفعلية لكراسة شروط العطاءات والمواصفات وكافة المستندات الملحقة بها مضافا اليه نسبة مئوية لا تزيد على (٢٠ ٪) كمصروفات ادارية .

ويتبع بشأن هذه الكراسات الاجراءات المخزنية المعمول بها - من حيث الاضافة والصرف والالغاء . وتترجم كراسة الشروط والقوائم والمواصفات فى حالة المناقصات الخارجية - مع ذكر أن النص العربى هو المعمول عليه فى حالة الخلاف أو الالتباس فى مضمونها . وفى حالة الغاء المناقصة قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف يرد الى المشتري ثمن كراسة الشروط والقوائم والمواصفات وملحقاتها بناء على طلبه - وذلك بشرط أن يعيدها كاملة السى الجهة المختصة .

(مادة ١٨) : يكون تشكيل لجنة فتح المظاريف - بقرار من رئيس الادارة المركزية برئاسة موظف تتناسب وظيفته ودرجته مع أهمية المناقصة وعضوية مدير القسم المختص وموظف فنى بالنسبة الى مقاولات الأعمال ، وعضوية مدير المشتريات أو نائبه بالنسبة الى المشتريات - ويحضر اللجنة مندوب ادارة

(١) معدلة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ والمنشور بالوقائسع المصرية بالعدد رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٤ .

الحسابات ليتسلم التأمينات - ويجوز أن ينص القرار - على ضم موظف آخر أو أكثر الى عضوية اللجنة .

(مادة ١٩) : يتعين قبل موعد اجتماع لجنة فتح المظاريف ندب موظف ليتسلم العطاءات التي وردت الى قسم الوارد والى القسم المختص ووضعها بداخل صندوق العطاءات الموجودة بكل جهة ادارية والذي تعد فتحته بطريقة لا تسمح باخراج أى شىء من محتوياته ويكون له قفلان يحفظ مفتاح أحدهما لدى رئيس الجهة أو من ينوبه ، والثانى لدى مدير المشتريات أو رئيس القسم المختص . كما يجب على قسم الوارد القيام بالتسليم الفورى لما يرد اليه من عطاءات - الى لجنة فتح المظاريف صباح اليوم المحدد لفتح المظاريف وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا موعد فتح المظاريف فى جميع الجهات الادارية .

(مادة ٢٠) : يقوم رئيس لجنة فتح المظاريف بفتح صندوق العطاءات فى الساعة الثانية عشرة ظهرا فى اليوم المعين لفتح المظاريف كآخر موعد لتقديم العطاءات - وعليه اتخاذ ما يأتى :

- (١) اثبات الحالة التى وردت عليها العطاءات بعد التحقق من سلامة الأختام .
- (٢) اثبات عدد المظاريف فى محضر فتح المظاريف .
- (٣) فض العطاءات بالتتابع ، وكل عطاء يفتح مطروقه يضع رئيس اللجنة عليه وعلى مطروقه رقما مسلسلا على هيئة كسر اعتيادى بسطه رقم العطاء ومقامه عدد العطاءات الواردة .
- (٤) ترقيم الأوراق المكون منها العطاء ، واثبات عدد تلك الأوراق .
- (٥) قراءة اسم مقدم العطاء ، والأسعار ، وجملة العطاء على الحاضرين مسن مقدمى العطاءات أو مندوبيهم .
- (٦) اثبات جملة العطاءات بالتفقيط وقيمة التأمين المؤقت المقدم .
- (٧) التوقيع منه ومن أعضاء اللجنة على العطاء ومطروقه وكل ورقنسة من أوراقه على أن تثبت هذه البيانات فى السجل المعد لذلك .
- (٨) التأشير بدائرة حمراء حول كل قشط أو تصحيح مع وضع خط أفقى قرين كل صنف لم يوضع له سعر بالعطاء والتأشير عليه - ويجب اثبات كل كشط أو تصحيح وضع حوله دائرة حمراء بمحضر لجنة فتح المظاريف - مع بيان ما بداخل الدائرة الحمراء تفصيلا .

- (٩) تفقيط الأرقام الغير مفقطة بالحبر الأحمر .
- (١٠) التوقيع منه ومن أعضاء اللجنة على جميع هذه التأشيرات .
- (١١) التوقيع منه ومن جميع أعضاء اللجنة على محضر اللجنة - بعد اثبات كافة الخطوات المتقدمة .
- (١٢) تسليم التأمينات لمندوب الحسابات بعد توقيعه بالاستلام على محضر فتح المظاريف ، كما يوقع رئيس الحسابات في نفس اليوم أو في اليوم التالي على الأكثر بما يفيد "مراجعتها للتأمينات الواردة بها ، وبأنها قيدت بالحساب المختص .
- (١٣) ارفاق العطاءات وجميع الأوراق الخاصة والمظاريف التي وردت فيها بمحضر اللجنة وتسليمها لمدير المشتريات أو نائبه أو لرئيس القسم المختص - وذلك لحفظها في خزانة مغلقة .
- (١٤) مراجعة العينات المقدمة من مقدمي العطاءات على الكشف الذي دونت به هذه العينات عند ورودها بعد التأكد من سلامة أختامها وغلافاتها ويوقعها رئيس اللجنة مع جميع أعضائها ، كما يوقعون على العينات التي ترد داخل مظاريف العطاءات بعد اثباتها في كشف خاص وتسليم العينات جميعا الى مدير المشتريات أو نائبه أو رئيس القسم المختص حسب الحال أسوة بأوراق العطاءات .
- (١٥) يجب أن تتم اللجنة عملها بأكمله في الجلسة ذاتها .
- (مادة ٢١) : لا يلتفت الى أى عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المعين لفتح المظاريف ، ولو كان مرسلا من مقدم العطاء في تاريخ سابق لفتح المظاريف - على أن يراعى تقديمه فور وصوله الى رئيس اللجنة لفتحها والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ، ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة ومع ذلك يجوز للوزير المختص بعد موافقة لجنة البت النظر في التجسّاوز عن التأخير في الحالات التي ترد فيها العطاءات المرسله بطريق البريد قبل انتهاء لجنة فتح المظاريف من عملها وبشرط أن يكون التأخير لأسباب خارجة عن ارادة صاحب العطاء ، وأن يكون العرض المتأخر في صالح الخزانة .
- أما اذا ورد العطاء بعد انقضاء لجنة فتح المظاريف فلا يجوز قبوله .
- وفي جميع الأحوال - يعمل بأي خفض في الأسعار الواردة بالعطاء يصل للجنة قبل انتهاء الميعاد المعين لفتح المظاريف .

(مادة ٢٢) : تتولى ادارة المشتريات أو القسم المختص فرز عينات كل صنف وقيدها بالسجل الخاص بالعينات ، ويجب أن يبين بهذا السجل تاريخ المناقصة ونوعها ، وعلى مدير المشتريات أو رئيس القسم أن يرسل فوراً أو فى خلال اليومين التاليين على الأكثر لتاريخ فتح المظاريف ما يقتضى ارساله منها الى المعمل الفنى الحكومى أو الى الجهة الفنية المختصة ، حتى يتسنى اجراء التحليل المطلوب على وجه السرعة - وعند ورود التقارير الخاصة بها تدون جميع البيانات بالسجل المذكور أمام كل عينة ليعرض على لجنة البت .

(مادة ٢٣) : العينات المقدمة مع العطاءات التى لا يمكن بحسب طبيعتها التحقق من مطابقتها للمواصفات أو العينات النموذجية - بالمعاينة البسيطة يجب ارسالها الى المعمل الفنى الحكومى المختص أو الى الجهة الفنية المختصة لفحصها واختبارها اذا كانت قيمة الصنف الواحد تزيد على (ألفى جنيه) ويعتبر الصنف واحدا ولو اختلفت أوزان أو مقاسات أو ألوان وحداته ، وعلى مدير المشتريات أو رئيس القسم المختص أن يضع عليها أرقاما سرية (مع مراعاة تعليمات الجهة الفاحصة) ويرسل معها كشفاً تفصيلياً ببيان مفرداتها والغرض الذى من أجله يراد شراء الصنف ومقدار الكمية المطلوبة و ثمنها - على أن يراعى ترتيبها فى الكشف ترتيباً تصاعدياً على أساس الأسعار المقدمة ، ويجب توضيح ما قد يوضع عليها من أرقام سرية وأختام وتوقيعات لتمييزها ولضمان عدم استبدال غيرها بها ، ومع ذلك - التاريخ المعين للبت فى المناقصة - وذلك لكى تقوم الجهة الفاحصة بفحصها وموافاة الجهة المختصة بنتيجة الفحص - قبل التاريخ المذكور بوقت كاف يسمح بفحص العطاءات على ضوء تقرير المعمل عن العينات ورفع التوصيات اللازمة للجنة البت فى المناقصة فى الميعاد المحدد - وعلى جهة الفحص الفنى أن تقوم بفحص العينات واختبارها بالتتابع وأن تختتمها وتضع عليها أرقاما سرية أخرى لتمييزها وترسل عنها تقريراً وافياً بالنتيجة يبين به نسبة الجودة مئوية لكل عينة تم تحليلها - وذلك للوصول الى أرخص عطاء يثبت من التحليل أن العينة المقدمة منه تتفق والمواصفات ، وعلى مديـر المشتريات أو رئيس القسم المختص أن يتحقق من حفظ تقارير المعمل الفنى التى ترد تباعاً بملفات المناقصات - بعد اثباتها فى السجل الخاص بذلك وقبل عرضها على لجنة الفحص - وكذلك التأشير أمام كل تقرير برقم الملف المحفوظ فيه .

(مادة ٢٤) : يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعة العطاءات قبل تفريغها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة ، وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة واجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط في حالة وجود اختلافات بينه وبين السعر المبين بالأرقام . وتكون نتيجة هذه المراجعة - هي الأساس الذي يعول عليه في تحديد قيمة العطاء وترتيبه .

(مادة ٢٥) : إذا شكا مقدم العطاء من حصول خطأ ماذى في عطاءه فيكون الفصل في الشكوى من اختصاص لجنة البت والوزير المختص - بعد استطلاع رأى الجهة المختصة في مجلس الدولة إذا اقتضى الأمر ذلك .

(مادة ٢٦) : يكلف مدير المشتريات أو رئيس القسم المختص موظفًا أو أكثر تحت إشرافه بتفريغ العطاءات على الاستمارة المعدة لذلك من ثلاث صور ، وعليه أن يعيد أيداعها في آخر كل يوم في الخزنة المقفلة لحبس الانتها من التفريغ - وتدوّن جميع ملاحظات واشتراطات مقدمي العطاءات التي تخالف اشتراطات جهة الإدارة - ويجب أن تتم هذه العملية في أقل وقت ممكن حتى يتسنى البت في المناقصة قبل انقضاء مدة سريان العطاءات ، كما يجب أن يؤشر على الكشف برقم وقيمة اعتماد البند المختص في الموازنة . وتعمل مطابقة للعطاءات على كشف التفريغ من اثنين من المراجعين وتوقع بما يفيد هذه المطابقة ، ثم تقدم الى لجنة البت .

(مادة ٢٧) : يكون تشكيل لجان البت بقرار من سلطة الاعتماد المختصة برئاسة رئيس الإدارة المركزية أو المدير العام^(١) المختص أو من يندب عنه عضوية مدير إدارة المشتريات ومندوب فني أو أكثر من داخل الجهة أو خارجها من ذوي الخبرة في الأصناف أو الأعمال المطلوب توريدها أو تنفيذها وممثل للإدارة المالية والإدارة القانونية بالجهة الإدارية - على أن تتناسب وظائف الأعضاء وخبراتهم مع أهمية موضوع التعاقد .

على أن يمثل وزارة المالية في لجان البت - المديرون الماليون بالمحافظات أو المراقبون الماليون بالوزارات أو من يندبه كل منهم ، وبالنسبة لغيرهم

(١) معدلة بقرار وزير المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ .

من الجهات فيكون تمثيل وزارة المالية بمن تندبه لذلك ، على أن يمثل مجلس الدولة أحد أعضاء ادارة الفتوى المختصة يندبه رئيسها في الحدود المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

(مادة ٢٨) : على لجنة البت أن تتأكد من مطابقة كشوف التفريغ للعطاءات ذاتها ، وعليها أن تفحص العينات والغثات وتقارنها بعضها ببعض ، ويجب عليها أن تبين بالتفصيل الكافي على كشف تفريغ العطاءات أوجه النقائص والمخالفة للشروط أو المواصفات في العطاءات التي رأت عدم الأخذ بها .
وعلى اللجنة - تدوين مناقشتها في محضر يثبت في سجل خاص ، وترافق أوراق المناقصة صورة من المحضر مؤشرا عليها من رئيس اللجنة بما يفيد مطابقتها للأصل .

(مادة ٢٩) : يجب عند البت في العطاءات أن تسترشد اللجنة بالأثمان الأخيرة السابق التعامل بها محليا أو خارجيا ، ويجب بيان هذه الأثمان بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعامل ، كما يجب الاسترشاد أيضا بأسعار السوق - ويقع على عاتق ادارة المشتريات مسئولية الحصول على هذه الأسعار .
وعلى اللجنة اذا رأت الغاء المناقصة واعادتها لارتفاع الأسعار أن يكون بقرار مسبب تفصيلا ، وأن ترافق أوراق المناقصة الملغاة أوراق المناقصة الجديدة .
ويجب حساب الأسعار على قاعدة واحدة هي قاعدة تسليم الأصناف بمخازن الجهة الادارية خالصة جميع المصروفات والرسوم مع مراعاة أسعار النقص الأجنبي ومصاريف تحويل العملة وغيرها حتى يمكن عمل مقارنة دقيقة بين العطاءات .

(مادة ٣٠) : تجرى المفاوضة والبت في نتيجتها وفقا لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من السلطة المختصة بالاعتماد - بعد موافقة لجنة البت - على أنه اذا اختلف رأى لجنة البت أو رأى أغلبيتها مع رأى رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص حول استبعاد بعض العطاءات أو اعتبار العطاء أصلح العطاءات لارساء المناقصة على مقدمه ، أو اجراء أو عدم اجراء المفاوضة ، أو غير ذلك - فيعرض الأمر على السلطة الأعلى مباشرة للبت فيه نهائيا . أما اذا اختلف أعضاء اللجنة في السرى فيجب اثبات أوجه الخلاف في المحضر ، ويكون الفصل في ذلك للسلطة التي لها حق اعتماد نتيجة المناقصة - وفي حالة الاختلاف في السرى مع

المندوب الفني فيجوز لرئيس اللجنة أن يطلب مندوبا آخر للانضمام إلى المندوب الأول للاستشارة برأيه - فإذا اتفق رأيهما يؤخذ به ، وإن اختلفا يعرض الأمر على رئاستهما لترجيح أحد الرأيين .

(مادة ٣١) : ترفع لجنة البت توصياتها موقعة من جميع أعضائها ومن رئيسها للاعتماد من السلطات الآتية :

أ - المدير العام إذا كانت قيمة المناقمة لا تزيد على ٥٠٠٠٠ جنيهه (خمسين ألف جنيه) .

ب - رئيس الإدارة المركزية المختص إذا لم تزيد القيمة على ٢٠٠٠٠٠ جنيهه (مائتي ألف جنيه) .

ج - الوزير المختص أو من يمارس سلطاته فيما يزيد على ذلك .
(مادة ٣٢) : في المناقصات التي تقل قيمتها عن (خمسة آلاف جنيه) تشكل لجنة بقرار من المدير العام المختص برئاسة موظف مسئول ، وعضوية موظفين متناسب وظائفهم وخبراتهم مع موضوع المناقمة ، وتقوم هذه اللجنة بفتح المظاريف وفحص العطاءات وتفريفها والبت في المناقمة بعد اتمام اجراءات الفحص أو التحليل وتدوين رأيها على كشف التفريغ ، مع اعتماد توصيات اللجنة من السلطة الممطرة لقرار التشكيل .

(مادة ٣٣) : تلغى المناقمة في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار مسبب من سلطة الاعتماد المختصة .
كما يجوز بموافقة تلك السلطة قبول العطاء الوحيد بشرط :
(٢) أن تكون حاجة العمل لا تسمح باعادة طرح المناقمة أو ألا تكون ثمة فائدة ترجى من اعادتها .

(٢) أن يكون العطاء الوحيد مطابقا للشروط ومناسبا من حيث السعر .
(مادة ٣٤) : يجب على مدير المشتريات اخطار مقدمي العطاءات الذين قبلت عطاءاتهم بنتيجة المناقمة وذلك خلال أسبوع واحد على الأكثر من تاريخ اعتماد نتيجة المناقمة .

ويجب أن يطلب في الاخطار ذاته ايداع التأمين النهائي خلال المدة المحددة وكذلك الحضور لتوقيع العقود ، وترافق العقود صورة طبق الأصل من هذه الاخطارات وترسل صورة منها الى مدير المخازن أو الى القسم المختص حسب الأحوال .

كما يجب اخطار مقدمى العطاءات التى تم استبعادها أو غير المقبولة بأسباب الاستبعاد أو عدم القبول .

(مادة ٣٥) : يجب أن يحزر عقد عن توريد الأصناف أو تنفيذ الأعمال أو النقل أو الخدمات المشار عنها بمناقصات عامة ، متى بلغ مجموع قيمة ما رسا توريده أو تنفيذه (ألفى جنيه) أما فيما يقل عن ذلك فيمكن الاكتفاء بأخذ اقرار مكتوب شاملا كافة الضمانات اللازمة لتنفيذ التعاقد مع تحصيل التأمين النهائي .

ويحزر العقد من ثلاث نسخ على الأقل - تسلم نسخة منها لإدارة الحسابات ومعها جميع العطاءات ، وصورة من كشف التفريغ للمراجعة عليها ، وتسلم نسخة للمتعهد ، وتحفظ النسخة الثالثة بالإدارة المختصة بالتنفيذ .

ويجب أن يبين على كل صورة قيمة التأمين النهائي ونوعه وتاريخ توريده ، ويقوم المتعهد ورئيس القسم المختص أو مدير المشتريات بالتوقيع على العينات النموذجية والعينات المقبولة ، وختمها بالشمع الأحمر على أن يكون وضع الأختام بطريقة لا يمكن معها تغيير العينات .

(مادة ٣٦) : يجب على جهة الإدارة ابلاغ مصلحة الضرائب عن كل الصفقات أو الأعمال التى تجربها الجهة على أن يشمل التبليغ البيانات الآتية :

(١) اسم المتعاقد . (٢) عنوان المنشأة وقسم الشرطة التابعة له .

(٣) القيمة الاجمالية للعقد .

(٤) طبيعة التعاقد والمدة التى يتم فيها تنفيذه والتاريخ المحدد لنهايته .

(٥) رقم السجل التجارى الخاص بالمتعاقد ورقم البطاقة (شخصية أو عائلية)

وتاريخ اصدارها . (٦) رقم البطاقة الضريبية .

كما يجب ابلاغ المصلحة المذكورة بأية تعديلات تطرأ على القيمة الاجمالية للعقد أو على مدة تنفيذه وجميع المبالغ التى تصرفها للتعاقد بمجرد صرفها .

الفصل الثانى

المناقصة المحدودة

(مادة ٣٧) : يكون التعاقد بطريق المناقصة المحدودة بقرار من سلطة

الاعتماد المختصة ، وتجرى الدعوة لتقديم العطاءات فى المناقصات المحدودة

بموجب كتب موسى عليها بعلم الوصول ، تتضمن كافة البيانات الواجب ذكرها

فى الاعلان عن المناقصة العامة وفق أحكام هذه اللائحة ، كما يجوز الاعلان عنها باذن من رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص عند الاقتضاء وفى هذه الحالة يجب أن تتبع ذات اجراءات النشر عن المناقصة العامة .

(مادة ٣٨) : تجرى المناقصة المحدودة بين أكبر عدد ممكن من المشتغلين بنوع النشاط الخاص بموضوع المناقصة والمقيدين بسجل المقاولين والموردين .

(مادة ٣٩) : فيما عدا ما تقدم تخضع المناقصة المحدودة لكافة القواعد والأحكام والاجراءات والشروط المنصوص عنها بهذه اللائحة بالنسبة للمناقصات العامة .

الفصل الثالث

المناقصة المحلية

(مادة ٤٠) : يكون التعاقد بطريق المناقصة المحلية بقرار من رئيس الادارة المركزية المختص ، وتسرى بشأن المناقصات المحلية كافة القواعد والأحكام والاجراءات والشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة بالنسبة الى المناقصات العامة فيما عدا ما يتعلق بالنشر وما ورد بشأنه نص خاص .

(مادة ٤١) : توجه الدعوة فى المناقصات المحلية الى أكبر عدد ممكن من الموردين والمقاولين المحليين الذين تقرر الجهة التعامل معهم من المقيدين بالسجل الخاص بذلك . ويجوز توجيه الدعوة الى غير المقيدين بهذا السجل بقرار من سلطة الاعتماد المختصة .

(مادة ٤٢) : يقدم العطاء فى الغلاف المطبوع المرافق لطلب العطاء المحلى حتى الميعاد المحدد لقبول العطاءات .

(مادة ٤٣) : ترسل طلبات العطاءات المحلية الى المقاولين أو الموردين الذين تقرر جهة الادارة دعوتهم الى الاشتراك فى المناقصة بواسطة البريد الموصى عليه بعلم الوصول قبل الميعاد المحدد لفتح مظاريف العطاءات بوقت كاف لا يقل عن خمسة أيام ، وفى حالة الاستعجال يجب ارسالها مع مخصص قبل الموعد المحدد بثمان وأربعين ساعة على الأقل ، وتسلم بموجب إيصال مؤرخ .

(مادة ٤٤) : تفتح العطاءات المحلية في الميعاد المحدد لذلك ، وتفسرغ بمجرد فتحها على الاستمارة المعدة لذلك والتي تحرر من أصل يبقى بالدفتر وصور ترافق العطاءات .

(مادة ٤٥) : يكون اعتماد توصيات لجنة البت في المناقصة المحلية من السلطات المبينة فيما يلي :

- (١) المدير العام المختص لغاية (٢٠٠٠٠ جنيه) .
- (٢) رئيس الادارة المركزية المختص لغاية (٤٠٠٠٠ جنيه) .

الفصل الرابع الممارسة

(مادة ٤٦) : يكون التعاقد بطريق الممارسة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة ، وتصدر تلك السلطة قرارا بتشكيل لجنة الممارسة برئاسة وعضوية موظفين مسئولين تتناسب وظائفهم وخبراتهم الفنية والمالية والقانونية مع أهمية الصفقة ونوعها . ويكون تشكيل لجنة الممارسة في حالة اجراء الممارسة في خارج الجمهورية بقرار من الوزير المختص طبقا لأحكام القانون المشار اليه .

(مادة ٤٧) : توجه الدعوة لتقديم العروض في الممارسات بخطابات موصى عليها بعلم الوصول تتضمن البيانات الواجب ذكرها في الاعلان عن المناقصات العامة والمبينة بهذه اللائحة ، مع تحديد ميعاد أول اجتماع للجنة الممارسة ليحضره الموردون والمقاولون أو مندوبوهم .

ويجب أن توجه الدعوة الى أكبر عدد ممكن من المشتغلين بنوع النشاط موضوع الممارسة والمقيدين بسجل الموردين والمقاولين . كما يجوز الاعلان عن الممارسة وذلك بترخيص من السلطة المختصة بالاعتماد ، وتتولى لجنة الممارسة مجتمعة اجراء ممارسة الموردين والمقاولين ومناقشتهم فسي جلسات علنية مفتوحة للموردين والمقاولين أو مندوبيهم ، ثم ترفع اللجنة توصياتها بالنتيجة - الى السلطة المختصة بالاعتماد مالم تكن اللجنة مفوضة بالتعاقد مباشرة .

ويجوز للجنة الممارسة في حالة الضرورة والاستعجال ، وبموافقة السلطة المختصة أن تنتقل الى مقر الموردين أو المقاولين لممارستهم والحصول منهم

على عروض مستوفاة وفقا لأحكام هذه اللائحة ، وفى هذه الحالة يتعين على اللجنة أن تكفل علانية العروض لجميع المشتركين فى الممارسة ، وأن تثبت فى محضر الممارسة ما اتخذته اللجنة من اجراءات فى هذا الشأن (١) .

ويجب على لجنة الممارسة أن تثبت كافة ما اتخذته من اجراءات ومناقشات فى محضر متضمن توصياتها ، وموقع عليه من جميع أعضائها .

(مادة ٤٨) : يكون اعتماد توصيات لجنة الممارسة من السلطات الآتية :

- (١) المدير العام المختص لغاية (٢٠٠٠٠ جنية) .
- (٢) رئيس الادارة المركزية المختص لغاية (٥٠٠٠٠ جنية) .
- (٣) الوزير المختص أو من يمارس سلطاته (فيما يزيد على ذلك) .

(مادة ٤٩) : يخضع التعاقد بطريق الممارسة للشروط العامة للمناقصات العامة فيما لم يرد فيه نص خاص بهذه اللائحة .

الفصل الخامس

الاتفاق المباشر

(مادة ٥٠) : يجب فى حالات الضرورة التى يتم فيها اجراء الشراء أو الخدمات أو تنفيذ مقاولات النقل أو مقاولات الأعمال بطريق الاتفاق المباشر فى حدود أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أن يكون ذلك بترخيص من رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص ، وأن تبين فى المستندات الأسباب الملحة التى تقضى باتباع طريق الاتفاق المباشر ، وأن يدون الموظف المسئول على مستندات الصرف اقراراً بأن الأصناف أو الأعمال مطابقة ، من حيث النوع والمواصفات للغرض المطلوبة من أجله وأن الأسعار مناسبة .

ويكون اعتماد نتيجة التعاقد بهذا الطريق من السلطات الآتية :

- (١) المدير العام المختص لغاية ١٠٠٠ جنية (ألف جنية) بالنسبة للمشتريات العادية والخدمات ومقاولات النقل و ٢٠٠٠ (ألفى جنية) بالنسبة لمقاولات الأعمال و ٤٠٠٠ (أربعة آلاف جنية) بالنسبة لشراء أصناف محتكرة من شركات فى الخارج ليس لها وكلاء فى مصر .
- (٢) رئيس الادارة المركزية فيما يزيد على ذلك .

(١) مضافة بقرار وزير المالية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٦ والمنشور بعدد الوقائع المصرية رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/٩/٤ .

(مادة ٥١) : لا يجوز تكرار التعاقد بطريق الاتفاق المباشر أكثر من مرة واحدة في السنة الواحدة بالنسبة الى ذات عملية الشراء أو الخدمة أو مقاوله الأعمال أو النقل الا في حالة الضرورة وبموافقة الوزير المختص .

القسم الثالث

الاشتراطات العامة

الفصل الأول

الشروط العامة

(مادة ٥٢) : مع عدم الاخلال بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات يجب على مقدمى العطاءات أن يتبعوا الأحكام الواردة فى المواد الآتية :
(مادة ٥٣) : تقدم العطاءات موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بخاتم الادارة والمؤشر عليه برقم قسيمة تحصيل الثمن وتاريخها وعلى جدول الفئات المرافق له ، وترسل داخل مظروف مختوم بالشمع الأحمر ويوضع داخل مظروف آخر ويكتب على المظروف الداخلى عبارة عطاء عن (.....) جلسة (.....) وعلى الخارجى اسم وعنوان جهة الادارة أو الوحدة المختصة ويذكر به ما يأتى : " بداخله عطاء لجلسة " ويكون ارسالها بالبريد الموصى عليه خالصة الأجرة ، ويجوز وضعها داخل الصندوق المختص لوضع العطاءات ، واذا أريد تسليمها لقلم محفوظات الجهة فيكون ذلك بايصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته . ويجوز اذا كان العطاء مقدما من فرد أو شركة فى الخارج أن يقدم على النموذج الخاص بمقدم العطاء بشرط قيامه بشراء كراسة الشروط والمواصفات .

(مادة ٥٤) : على مقدم العطاء مراعاة ما يلى فى اعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئات) :

١ - تكتب أسعار العطاء بالمداد بالعملة المصرية رقما وحروفا باللغة العربية ، ويكون سعر الوحدة فى كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات ، عددا أو وزنا أو مقاسا أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل فى الوحدة . ويجوز فى حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة فى الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية مع ذكر ما تساويه بالعملية المصرية . ويجب أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من مقدم العطاء .

- ٢ - لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات ، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته بالمداد رقما وحرفا وتوقيعا .
 - ٣ - لا يجوز لمقدم العطاء شطب أى بند من بنوده أو المواصفات الفنية أو اجراء تعديل فيها مهما كان نوعه .
 - وإذا رغب فى وضع اشتراطات خاصة أو اجراء تعديلات أن يبعثها فى كتاب مرافق لعطاءه على أن يشير الى هذا الكتاب فى العطاء نفسه ، أو أن يرسل التعديل بعد ذلك بكتاب على أن يصل قبل فتح المظاريف ولا يعتد بما عدا ذلك من وسائل المراسلة . ولا يلتفت الى أى ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ فى عطاءه اذا قدم بعد فتح المظاريف .
 - ٤ - اذا سكت مقدم العطاء فى مناقصات توريد الأصناف عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعا منه عن الدخول فى المناقصة ، أما فى مقاولات الأعمال فلجهة الادارة مع الاحتفاظ بالحق فى استبعاد العطاء أن تضع للبند الذى سكت مقدم العطاء عن تحديد فئته أعلى فئة لهذا البند فى العطاءات المقدمة وذلك للمقارنة بينه وبين سائر العطاءات ، فاذا أرسيت عليه المناقصة فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على أساس أقل فئة لهذا البند فى العطاءات المقدمة دون أن يكون له حق المنازعة فى ذلك .
 - ٥ - يبين فى قائمة الأسعار ما اذا كان الصنف مصنوعا فى مصر أو فى الخارج ويترتب على عدم صحة هذه البيانات كلها أو بعضها رفض المنصف علاوة على شطب اسم مقدم العطاء من بين متعهدي الحكومة .
 - ٦ - الفئات التى حددها مقدم العطاء بجدول الفئات ، تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها التى يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود ، وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الأعمال وتسليمها لجهة الادارة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد ، ويعمل الحساب الختامى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريف الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى .
- (مادة ٥٥) : على مقدمى العطاءات عن مقاولات الأعمال أن يتبينوا فى كتاب مستقل يرافق العطاء قيمة الأعمال ونوعها وتاريخها التى قاموا بها للحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام ، فاذا كان لم يسبق لهم القيام بأعمال

من هذا القبيل فعليهم أن يقدموا الى جهة الادارة ما يثبت قيامهم في عهد قريبة بأعمال تشبه في نوعها الأعمال المطروحة في المناقصة ومواقعها ومجموع قيمتها وتواريخ اتمامها ، وعليهم عمل التسهيلات اللازمة لمندوبي جهة الادارة لمعاينة تلك الأعمال وتقديم كافة البيانات والمستندات التي تثبت قيدهم في مكاتب أو سجلات خاصة وفقا للقوانين أو القرارات التي تنظم ذلك .

(مادة ٥٦) : يكون العطاء عن توريد الأصناف حسب عينات جهة الادارة النموذجية والمواصفات أو الرسومات المعتمدة التي يجب على مقدم العطاء الاطلاع عليها ، ويعتبر تقديمه العطاء اقرارا منه باطلاعه عليه ويتولى التوريد طبقا لها ولو رافق عطاءه عينات أخرى . على أنه بالنسبة إلى المنتجات الغذائية والكيميائية أذون التوريد حسب المواصفات المحددة لها وإذا لم يكن لها مواصفات يكون التوريد حسب العينات التي يطلب تقديمها مع العطاءات . وإذا كانت هذه العينات مما يفسد ولا تبقى سليمة حتى التوريد ، فيكون قبول التوريد على أساس مطابقة نتائج تحليلها على نتائج تحليل عينات التوريد . وبالنسبة إلى المنتجات الهندسية والمعدنية والكهربائية يكون التوريد حسب المواصفات دون التقيد بالعينات ويجوز تقديم عينات للاسترشاد بها فقط . أما منتجات الغزل والنسيج فيكتفون ببولها وفقا للشروط والمواصفات والتجاوزات الفنية التي تقرها وزارة الصناعة .

وإذا ما أجازت الجهة الادارية المختصة في اعلانها تقديم عينات مع العطاءات فيجب أن تكون من حجم أو مقاس أو وزن يسمح بالفحص أو التحليل وأن تنطبق عليها المواصفات . ويكون لمقدمي العينات الحق في استردادها في مدى أسبوعين من تاريخ اخطارهم برفضها بكتاب موصى عليه والا أصبحت ملكا للحكومة دون مقابل .

(مادة ٥٧) : يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة جهة الادارة حتى نهاية مدة سريان العطاء المعينة باستمارة العطاء المرافقة للشروط .

(مادة ٥٨) : إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت المودع حقا للجهة دون حاجة الى انذار أو الالتجاء الى القضاء أو اتخاذ أية اجراءات أو اقامة الدليل على حصول ضرر .

وعند انقضاء مدة سريان العطاء يجوز لمقدمه استرداد التأمين المؤقت ، وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغيا وغير نافذ المفعول ، فاذا لم يطلب ذلك اعتبر قابلا استمرار الارتباط بعطاءه الى أن يصل لجهة الادارة اخطارا منه بسحب التأمين المؤقت وعدوله عن عطاءه .

(مادة ٥٩) : يجب أن يكون مقدم العطاء مقيما في جمهورية مصر العربية أو أن يكون له وكيل فيها والا وجب عليه أن يبين في عطاءه الوكيل المعتمد منه في جمهورية مصر العربية فيما لو رست عليه المناقصة ، وأن يبين فسمى عطاءه العنوان الذي يمكن مخابرته فيه ، ويعتبر اعلانه صحيحا . واذا كان العطاء مقدما من وكيل عن صاحب العطاء فعليه أن يقدم معه توكيلا مصدقا عليه من السلطات المختصة ، بالإضافة الى كافة البيانات والمستندات التي يجب عليه تقديمها وفقا لأحكام القوانين والقرارات التي تنظم ذلك .

(مادة ٦٠) : كل عطاء مقدم من شركة يجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد تأسيسها ومن قانونها النظامي ، وعند تقديم عطاء من منشأة تجارية لأكثر من شخص واحد فيجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد المشاركة .

وفي كلتا الحالتين يجب أن ترافق الصورة المقدمة بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ، ومدى هذا الحق وحدوده وأسماء المسؤولين مباشرة عن تنفيذ شروط العقود ، وامضاء الايصالات واعطاء المخالصات باسم الشركة أو المنشأة ونماذج من امضاءاتهم على أن تكون هذه النماذج على ذات صورة العقد أو التوكيل . واذا كان العطاء مقدما من شخص طبيعي أو معنوي فيجب أن ترافق العطاء صورة من بطاقته الضريبية .

(مادة ٦١) : يجب أن تصل العطاءات الى جهة الادارة أو الوحدة المختصة في ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم المحدد بالاعلان ولا يعتد باعطاءات المقدمة بعد هذا الميعاد أيا كانت أسباب التأخير .

(مادة ٦٢) : يكون لجهة الادارة الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها واجراء التصحيحات المادية اذا اقتضى الأمر ذلك . ويعول على السعر المبين بالحروف ، ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة .

(مادة ٦٣) : تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات ائتمانية من مقدمي العطاءات محل اعتبار عند البت في أولوية العطاءات .

(مادة ٦٤) : يكون توريد الأصناف فى المواعيد والأماكن المبينة بقائمة الأسعار ، ويراعى عند وضع الأسعار بالعطاء :

أ - إذا كان تسليم الأصناف بميناء الشحن على ظهر المركب (فـسـوب) فيجب أن يشمل السعر المبين بالعطاء العبوات من صناديق وصفائح وبراميل وأكياس وغيرها ، وكذا مصروفات النقل إلى ظهر المركب .
ب - إذا كان التسليم (C & F أو CIF) أو بميناء الوصول ، فيشمل السعر علاوة على الثمين بالبند (أ) نولون الشحن البحرى أو الجوى ومصروفات التفريغ من المراكب ، كما يشمل رسم التأمين فى حالة (CIF) وميناء الوصول .

وفى كلتا الحالتين إذا اشترط المتعهد فى عطاءه قيام الجهة صاحبة الشأن بدفع الثمن بموجب اعتماد يفتح بواسطتها لحسابه أو لحساب عملائه فى الخارج أو فى الداخل ، فإن مصاريف فتح الاعتماد يتحملها المتعهد ، وعليه أن يبين فى العطاء مقدار المبالغ المطلوب تحويلها إلى الخارج ، مع بيان نوع العملة والجهة التى سيتم الاستيراد منها .
ومع ذلك يجوز للوزير المختص بعد موافقة لجنة البت الموافقة على تحمل الجهة بمصروفات فتح الاعتماد إذا اشترط المتعهد ذلك ، على أن يؤخذ هذا الشرط فى الاعتبار عند المقارنة والمفاضلة بين مختلف العروض من حيث الأسعار والشروط المقدمة .

ج - إذا كان التسليم بمخازن جهة الإدارة ، فيجب أن يشمل السعر علاوة على الثمين بالبند (ب) رسوم الجمارك وجميع أنواع الرسوم الأخرى والضرائب السارية وقت تقديم العطاء ومصروفات النقل الداخلى ، بحيث تسلم الأصناف لمخازن الجهة خالصة من جميع الرسوم والمصروفات .

د - فإذا حدث تغيير فى التعريفات الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التى تحصل عن الأصناف الموردة فى المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد ، وكان التوزيع قد تم فى غضون المدة المحددة له ، فيسوى الفرق تبعاً لذلك ، بشرط أن يثبت المتعهد أنه أدى الرسوم والضرائب على الأصناف الموردة ، على أساس الفئات المعدلة بالزيادة أما فى حالة ما إذا كان التعديل بالنقص فتخصم قيمة الفرق من العقد إلا إذا ثبت المتعهد أنه أدى الرسوم على أساس الفئات الأصلية قبل التعديل .

وفي حالة التأخير فى التوريد عن المواعيد المحددة فى العقد ، وكان تعديل فئات الضرائب والرسوم قد تم بعد هذه المواعيد ، فان المتعهد يتحمل عين الكميات المتأخرة كل زيادة فى الرسوم والضرائب المشار اليها الا اذا أثبت المتعهد أن التأخير يرجع الى القوة القاهرة ، أما النقص فيها فتخصم قيمته من قيمة العقد .

(مادة ٦٥) : يجوز لمقدم العطاء أو مندوبه أن يحضر جلسة فتح المظاريف فى الموعد المحدد لذلك لسماع قراءة أسعار العطاءات المقدمة .

(مادة ٦٦) : اذا تساوت الأثمان بين عطاءين أو أكثر جازت تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدميها اذا كان ذلك فى صالح العمل ويجوز ذلك أيضا اذا كان مقدم العطاء الأقل سعرا يشترط مددا بعيدة للتوريد لا تتناسب وحالة العمل بالجهة الادارية ، وذلك بالتعاقد مع صاحب أنسب العطاءات التالية على أقل كمية تلزم لتمويل المخازن فى الفترة الواقعة بين تاريخى التوريد ومع صاحب العطاء الأقل عن باقى الكميات ، وعلى لجنة البت فى هذه الحالة أن تثبت فى تقريرها الباقي من المنف بالمخزن ومتوسط الاستهلاك .

وتفضل العطاءات المقدمة من مراكز وهيئات التأهيل المهنى المشكلة بقرار من الوزير المختص متى تساوت أثمانها مع أثمان أقل العطاءات سعرا وكانت مطابقة للشروط والمواصفات .

(مادة ٦٧) : يجوز عند الضرورة الترخيص بدفع مبالغ مقدما من قيمة الأصناف أو مقاولات أعمال أو مقاولات النقل أو الخدمات المتعاقد عليها اذا كان الدفع المقدم مشروطا فى التعاقد وذلك فى الحدود الآتية :

- لغاية (٥٠ ٪) من قيمة التعاقد بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص .
- لغاية (١٠٠ ٪) من قيمة التعاقد بموافقة الوزير المختص .

ويكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان بنكى معتمد بنفس القيمة والعملية وغير مقيد بأى شروط وسارى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد ويستثنى من شرط تقديم خطاب الضمان المشار اليه حالات التعاقد التى تتم بين جهتين من الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

ويجوز استثناء قبول خطابات ضمان من هيئة القطاع العام المختصة بموافقة مجلس ادارتها عن الدفعات المقدمة التى تحصل عليها الشركات التابعة للهيئة على أن تكون غير مقيدة بأى شروط وسارية المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد .

(١) ويراعى عند المفاضلة والمقارنة بين العطاءات اضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى وقت البت فى المناقصة الى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدما وتحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلى . ويجب فى جميع الحالات أن يكون الدفع المقدم فى حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة عن السنة المالية التى يتم فيها التعاقد .

الفصل الثانى فى التأمينات

(مادة ٦٨) : مع عدم الاخلال بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات تؤدى التأمينات نقدا ، ويجوز لمقدم العطاء طلب خصم قيمة التأمين من مبالغ مستحقة له لدى جهة الادارة بشرط أن تكون صالحة للصرف وقت تقديم العطاء أو وقت تقديم الطلب بالنسبة للتأمينات النهائية ، ويجوز أن يكون أداء التأمين عن طريق الكفالة . ولا يجوز أن تقدم كفالة بقيمة التأمين اذا كانت قيمته تقل عن عشرين جنيها .

(مادة ٦٩) : اذا كان التأمين نقدا فيؤدى بايداعه احدى خزائن الحكومة بموجب ايصال رسمى يثبت فى العطاء رقمه وتاريخه ، ويجوز أن تسحب حوالاة بريدية بقيمته ترافق العطاء ، ولا تحسب فائدة على هذه المبالغ . وتقبل الشيكات على المصارف المحلية اذا كان مؤشرا عليها بالقبول من المصرف المسحوبة عليه ، كما تقبل الشيكات المسحوبة على مصارف بالخارج بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المعتمدة . ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء قبول الشيكات العادية دون أن تكون مصرفية أو معتمدة مسن البنوك المسحوبة عليها اذا تبين وجود ضمانات كافية .

واذا كان التأمين كتاب ضمان وجب أن يصدر من أحد المصارف المحلية المعتمدة والا يقترب بأي قيد أو شرط ، وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر جهة الادارة المختصة مبلغا يوازي التأمين المؤقت ، وأنه مستعد لأدائه بأكمله أو تجديد مدة سريان كتاب الضمان لمدد أخرى حسبما تراه الجهة الماد لمالحها التأمين عند الطلب منها دون التفات الى أية معارضة

(١) معدلة بقرار وزير المالية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٧ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤ .

من مقدم العطاء ، • وعندما ترد لاحدى الجهات الادارية كفالة عن تأمين نهائى من أحد المصارف المرخص لها فى اصدار كتب كفالة أو أحد فروعها عليها أن تتحقق من أن المصرف أو الفرع قد أعطى اقرارا على هذه الكفالة بأنفسه لم يجاوز الحد الأقصى المعين لمجموع الكفالات المرخص للمصرف فى اصدارها . فاذا تبين عند مراجعة الاخطارات بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن المصرف قد تعدى الحد الأقصى المحدد له ، أخطرت الجهة المختصة فوراً لمطالبة المصرف بأن يؤدى اليها فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام عمل قيمة الكفالة نقداً • واذا كانت الكفالة محدودة المدة فيجب ألا تقل مدة سريانها عن ثلاثين يوماً على الأقل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاءات ، وبالنسبة للتأمين النهائى فيكون سريان كتاب الكفالة لمدة تبدأ من وقت اصداره الى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر الا اذا اتفق على غير ذلك .

(مادة ٧٠) : لا يحمل التأمين النهائى اذا قام صاحب العطاء المقبول بتوريد جميع الأصناف التى رسا عليه توريدها ، وقبلتها الجهة الادارية المتعاقدة نهائياً ، خلال المدة المحددة لايداع التأمين النهائى . أما اذا كان التوريد المقبول عن جزء من الأصناف المشار اليها وكان ثمنه يكفى لتغطية قيمة التأمين النهائى ، فيخصم من ثمن الجزء المورد ما يعادل قيمة هذا التأمين من مجموع قيمة العطاء ويحتفظ به لدى الجهة المتعاقدة بمثابة تأمين نهائى حتى تمام تنفيذ العقد .

(مادة ٧١) : مع عدم الاخلال بأحكام هذه اللائحة يرد التأمين المؤقت الى أصحاب العطاءات غير المقبولة بغير توقف على طلب منهم سواء كان نقداً أو بشيك أو ب خطاب ضمان وذلك فى خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء أو قبل ذلك اذا تم تحصيل التأمين النهائى من صاحب العطاء المقبول • ويجب الاحتفاظ بالتأمين النهائى بأكمله الى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقاً للشروط ، وحينئذ يسرد التأمين أو ما تبقى منه لصاحبه بغير توقف على طلب منه وذلك فى خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل بعد اتمام تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقاً للشروط . (مادة ٧٢) : يصدر باعفاء الشركات المحتكرة من ايداع التأمين المؤقت والنهائى ومد المهلة المحددة لايداع التأمين النهائى بما لا يجاوز عشرة

أيام أو خفضه بما لا يزيد على (٥٠ %) قرار مسبب من الوزير المختص أو مسن يمارس سلطاته وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايسات .

القسم الرابع اجراءات تنفيذ العقود الفصل الأول الشروط العامة

(مادة ٧٣) : تبدأ المدة المحددة للتوريد من اليوم التالي لاختار المتعهد بقبول عطاءه الا اذا اتفق على خلاف ذلك ، ويكون اختار المتعهدين في الخيارج بموجب برقيات تؤيد بكتاب لاحق على أن يتضمن الاختار بالاضافة الى ما تضمنته المادة (٣٤) من هذه اللائحة والأصناف والكميات والفئات ومواعيد بسـدء التوريد وانتهائه . وتبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الأعمال من التاريخ الذي يسلم فيه الموقع للمقاوـل ، ويكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من نسختين تسلم احدهما للمقاوـل وتحتفظ جهة الادارة بالنسخة الأخرى ، واذا لم يحضر المقاوـل أو مندوب لتسلم الموقع في التاريخ الذي تكون جهة الادارة قد عينته له في اختار قبول العطاء ، فيحرر محضر بذلك ويعتبر هذا التاريخ موعدا لبدء تنفيذ العمل .

(مادة ٧٤) : اذا أخل المتعاقد بأى شرط من شروط العقد ، كان للجهة المتعاقدة الحق في فسخ العقد أو في تنفيذه على حسابه . ويتقرر الفسخ أو التنفيذ على الحساب بقرار من السلطة المختصة بالاعتماد ، يعلن السـي المتعاقد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين في العقد وذلك دون حاجة الى اتخاذ أية اجراءات ادارية أو قضائية أخرى .

(مادة ٧٥) : لا يجوز للمتعهد أو المقاوـل النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها ، ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك ، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك ويبقى المتعهد أو المقاوـل مسئولا عن تنفيذ العقد ، ولا يخل قبول نزوله عن المبلغ المستحق له بما يكون لجهة الادارة قبله من حقوق .

(مادة ٧٦) : اذا توفي المتعهد أو المقاوـل جاز لجهة الادارة فسخ العقد مع رد التأمين اذا لم يكن لجهة الادارة مطالبات قبل المقـعهد ، أو السماح

للورثة بالاستمرار فى تنفيذ العقد بشرط أن يعينوا عنهم وكىلا بتوكيسل
مصدق على التوقيعات فيه ، ويوافق عليه رئيس الادارة المركزية المختص .
واذا كان العقد مبرما مع أكثر من متعهد أو مقاول وتوفى أحدهم فيكون لجهة
الادارة الحق فى انهاء العقد مع رد التأمين ، أو مطالبة باقى المتعهدين
بالاستمرار فى تنفيذ العقد . ويحصل الانهاء فى جميع هذه الحالات بموجب
كتاب موصى عليه بعلم الوصول دون حاجة الى اتخاذ أية اجراءات أخرى
أو الالتجاء الى القضاء .

(مادة ٧٦ مكرر) : يحق للمجهاات الادارية التى تسرى عليها أحكام هذه
اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص فى حدود (١٥٪) فى
عقود التوريد و (٣٠٪) فى عقود توريد الأغذية و (٢٥٪) فى عقود الأعمال
بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق فى
المطالبة بأى تعويض عن ذلك . ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة
المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة فى حالات الضرورة الطارئة
بشرط ألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد فى ترتيب عطاءه ، ووجود الاعتماد
المالى اللازم .

الفصل الثانى

فى شروط عقود مقاولات الأعمال

(مادة ٧٧) : يلتزم المقاول باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية
والمحلية ذات الصلة بتنفيذ موضوع التعاقد بما فى ذلك استخراج الرخصة
كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الادارة بأبسط
كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام
هذه الشروط . ويلتزم المقاول أيضا باتخاذ كل ما يكفل منع الاصابات
أو حوادث الوفاة للعمال أو أى شخص آخر ، أو الاضرار بممتلكات الحكومة
أو الأفراد ، وتعتبر مسئوليته فى هذه الحالات مباشرة دون تدخل الادارة .
وفى حالة اخلاله بتلك الالتزامات يكون لجهة الادارة الحق فى تنفيذها على
نفقته .

(مادة ٧٨) : يلتزم المقاول بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من تنفيذ وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات والتصميمات المعتمدة وعليه اخطار جهة الادارة فى الوقت المناسب بملاحظته عليها ، ويكون مسئولا عن جميع هذه الرسومات والتصميمات كما لو كانت مقدمة منه .

(مادة ٧٩) : جميع المواد والمشونات المعتمدة والقطع والأدوات والآلات التي تكون قد استحضرت بمعرفة المقاول لمنطقة العمل أو على الأرض المشغولة بمعرفة المقاول بقصد استعمالها فى تنفيذ العمل وكذلك جميع الأعمال والمنشآت الوقتية الأخرى تظل كما هى ولا يجوز نقلها أو التصرف فيها الا باذن جهة الادارة الى أن يتم التسليم المؤقت على أن تبقى فى عهدة المقاول وتحت حراسته ومسئوليته وحده ، ولا تتحمل جهة الادارة فى شأنها أية مسئولية بسبب الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك .

ويجب على المقاول أن يهيئ مكانا صالحا لتشوين المواد القابلة للتلف بسبب العوامل الجوية وذلك لوقايتها منها بطريقة يوافق عليها مهندس جهة الادارة .

(مادة ٨٠) : المقادير والأوزان الواردة بجدول الفئات هى مقادير وأوزون تقريبية قابلة للزيادة والعجز تبعا لطبيعة العملية ، والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة ، والأثمان التي تدفع للمقاول تكون على أساس الكميات التي تنفذ فعلا سواء أكانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الوارد بالمقاييس أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ فى حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت فى العمل طبقا لأحكام العقد ، وبمراعاة ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول فى ترتيب عطائه .

ويعتبر المقاول مسئولا عن التحرى بنفسه عن صحة المقادير والأوزان ، وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة بجدول الفئات ملزمة للمقاول أثناء العقد ، وغير قابلة لاعادة النظر لأى سبب ، ولا يكون للمقاول حق طلب مبالغ زائدة أو تعويضات مهما كانت خسارته أو تكبدته مصروفات اضافية .

ويقوم مهندس جهة الادارة بعملية القياس والوزن للأعمال أثناء سير العمل بالاشتراك مع المقاول أو مهندس ومندوبه ، ويتم التوقيع بصحة المقاسات والأوزان من الاثنين ، فاذا تخلف المقاول أو مندوبه بعد اخطاره يلتزم بالمقاسات والأوزان التي يجريها مهندس جهة الادارة .

على أنه بالنسبة للجهات التي لا يتوافر فيها العنصر الفني اللازم فينسب مهندس من مديرية الاسكان المختصة ويكون مهندس جهة الادارة أو مديرية الاسكان مسئولاً عن صحة وسلامة ما يثبته من بيانات في هذا الشأن .
وتعرض أوجه الاختلاف في هذا المجال على جهة الادارة ويكون قرارها في ذلك نهائياً .

(مادة ٨١) : يلتزم المقاول بانتهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماماً للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة . فإذا تأخر جاز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد الى أن يتم التسليم المؤقت ولا يدخل في حساب مدة التأخير مدد التوقف التي يثبت لجهة الادارة نشوءها عن أسباب قهرية ويكون توقيع الغرامة بالنسب والأوضاع التالية :

- ١% عن الأسبوع الأول أو أى جزء منه .
- ٥ و ١% عن الأسبوع الثانى أو أى جزء منه .
- ٢% عن الأسبوع الثالث أو أى جزء منه .
- ٥ و ٢% عن الأسبوع الرابع أو أى جزء منه .
- ٤% عن كل شهر أو جزء منه بعد ذلك . . . بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥% .

وتحسب الغرامة من قيمة ختامى العملية جميعها اذا رأت جهة الادارة أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة ، أما اذا رأت جهة الادارة أن الجزء المتأخر لا يسبب شيئاً من ذلك فيكون حساب الغرامة بالنسب والأوضاع السابقة من قيمة الأعمال المتأخرة فقط . وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه أى ضرر دون حاجة الى أى تنبيه أو انذار . ويجب على جهة الادارة أن تراعى الدقة في ضرورة وجوب خصم غرامات التأخير قبل الاذن بصرف مستحقات المقاول .

(مادة ٨٢) : اذا أخل المقاول بأى شرط من شروط العقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد التزاماته المقررة ، ولم يملح أثر ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالقيام بإجراء هذا الاصلاح

كان لرئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص وعلى مسؤوليته الحق في اتخاذ أحد الاجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة :

أ - فسخ العقد مع مصادرة التأمين المستحق وقت الفسخ ، والحصول على جميع ما تستحقه الجهة الادارية من غرامات أو تعويضات عما يلحق بها من أضرار .

ب - سحب العمل من المقاول ، وتنفيذه على حسابه بطريق المناقصة العامة أو المناقصة المخدودة أو المناقصة المحلية أو الممارسة في حدود أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والأحكام الواردة بهذه اللائحة وذلك مع مصادرة التأمين النهائي المستحق على المقاول وقت سحب العمل والحصول على جميع ما تستحقه الجهة الادارية من غرامات وتعويضات واسترداد جميع ما تكبدته من مصروفات وخسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة لسحب العمل .

ويكون لجهة الادارة الحق في احتجاز كل أو بعض ما يوجد بمحل العمل من منشآت وقتية ومبان وآلات وأدوات ومواد وخلافه ، دون أن تكون مسئولة قبل المقاول أو غيره عنها وعما يصيبها من تلف أو نقص لأي سبب كان أو دفع أي أجر عنها ، كما يكون لها الحق أيضا في الاحتفاظ بها حتى بعد انتهاء العمل ضمانا لحقوقها ، ولها أن تبيعها دون أدنى مسؤولية من جراء البيع .

(مادة ٨٣) : يجوز بموافقة الجهة الادارية المتعاقدة وعلى مسؤوليتها

أن يصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعا لتقدم العمل وعلى النحو التالي :

أ - بحد أقصى (٩٥ ٪) من القيمة المقررة للأعمال التي تمت فعلا مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول .

كما يجوز صرف الـ (٥ ٪) الباقية نظير كتاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الاستلام المؤقت .

ب - بحد أقصى (٧٥ ٪) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول

لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلا بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقا عليها ، وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد اجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد .

وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتركيب
الى أن يتم تركيبها . وللجهة الادارية المتعاقدة الحق في تنظيم الدفع
للمقاول عن الأعمال التي تتم على نحو مغاير اذا اقتضت طبيعة
الأعمال المسندة اليه ذلك ، ولها الحق في عدم صرف الدفع اذا رأت أن تقدم
العمل أو سلوك المقاول غير مرض .

ج - بعد تسلم الأعمال مؤقتا ، تقوم جهة الادارة بتحرير الكشف الختامية
بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلا ، ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة
ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أية مبالغ
أخرى مستحقة عليه .

د - عند تسلم الأعمال نهائيا بعد مدة الضمان ، وتقديم المقاول المحضر
الرسمي الدال على ذلك يسوى الحساب النهائي ، ويدفع للمقاول باقى
حسابه بما فى ذلك التأمين النهائى أو ما تبقى منه .

(مادة ٨٤) : فى حالة سحب العمل كله أو بعضه من المقاول يحزر كشف
بالأعمال التي تمت وبالألات والأدوات التي استحضرت والمهمات التي
لم تستعمل والتي يكون قد وردها المقاول بمكان العمل ويحصل ذلك الجرد
خلال شهر من تاريخ سحب العمل بمعرفة مندوب جهة الادارة وبحضر
المقاول بعد اخطاره بكتاب موصى عليه بالحضور هو أو مندوبه ، ويثبت هذا
الجرد بموجب محضر يوقعه كل من مندوب جهة الادارة والمقاول أو من ينوب
عنه ، فاذا لم يحضر أو لم يرسل مندوبا عنه ، فيجرى الجرد فى غيابه .

وفى هذه الحالة يخطر المقاول بنتيجة الجرد - فاذا لم يبد ملاحظاته خلال
أسبوع من تاريخ وصوله اليه كان ذلك بمثابة اقرار منه بصحة البيانات الواردة
فى محضر الجرد ، وجهة الادارة غير ملزمة بأخذ شئ من هذه المهمات
الا بالقدر الذى يلزم لاتمام الأعمال فقط على شرط أن تكون صالحة للاستعمال
أما ما يزيد على ذلك فيكلف المقاول بنقله من محل العمل .

(مادة ٨٥) : على المقاول بمجرد أتمام العمل أن يخلى الموقع من جميع
المواد والأتربة والبقايا وأن يمهده والا كان لجهة الادارة الحق بعد اخطاره
بكتاب موصى عليه فى ازالة الأتربة على حسابيه واخطاره كتابة بذلك ، ويخطر
عندئذ بالموعد الذى حدد لاجراء المعاينة ، ويحرر محضر التسليم المؤقت
بعد اتمام المعاينة ويوقعه كل من المقاول أو مندوبه الموكل بذلك بتوكيل

مصدق عليه ومندوبى جهة الادارة الذين يخطر المقاول بأسمائهم ، ويكون هذا المحضر من ثلاث نسخ تسلم احداها للمقاول ، وفى حالة عدم حضوره أو مندوبه فى الميعاد المحدد تتم المعاينة ويوقع المحضر من مندوبى جهة الادارة وحدهم واذا تبين من المعاينة أن العمل قد تسلم على الوجه المطلوب أعتبر تاريخ اخطار المقاول لجهة الادارة باستعداده للتسليم المؤقت موعد انتهاء العمل وبدء مدة الضمان ، واذا ظهر من المعاينة أن العمل لم ينفذ على الوجه الأكمل فيثبت هذا فى المحضر ويؤجل التسليم الى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بمسار يطابق الشروط (هذا مع عدم الاخلال بمسئولية المقاول طبقا لأحكام القانون المدنى) ، وتبدأ من تاريخ المعاينة الأخيرة مدة الضمان .

وبعد اتمام التسليم المؤقت يرد للمقاول اذا لم توجد قبله مطالبات للجهة المتعاقدة أو لأية مصلحة حكومية ما زاد من قيمة التأمين النهائى على النسبة المحددة من قيمة الأعمال التى تمت فعلا ، وتحتفظ الجهة المتعاقدة بهذه النسبة لحين انتهاء مدة الضمان واطتمام التسليم النهائى .

(مادة ٨٦) : يضمن المقاول الأعمال موضوع العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ التسليم المؤقت ، وذلك دون اخلال بمسئولية الضمان المنصوص عليها فى القانون المدنى ، والمقاول مسئول عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان ، فاذا ظهر بها أى خلل أو عيب يقوم باصلاحه على نفقته ، واذا قصر فى اجراء ذلك ، فلجهة الادارة أن تجريه على نفقته وتحت مسؤوليته .

(مادة ٨٧) : قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المقاول جهة الادارة كتابة للقيام بتحديد موعد للمعاينة . ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات بحالة جيدة فيتم تسليمها نهائيا بموجب محضر من ثلاث صور يوقعه كل من مندوبى جهة الادارة والمقاول أو مندوبه الرسمى ، تعطس للمقاول صورة منه ، واذا ظهر من المعاينة أن المقاول لم يقم ببعض الالتزامات فيؤجل التسليم النهائى لحين قيامه بما يطلب اليه من الأعمال - هذا مع عدم الاخلال بمسئوليته طبقا لأحكام القانون المدنى .

وعند تمام التسليم النهائى - يدفع للمقاول ما قد يكون مستحقا له من مبالغ ويرد اليه التأمين النهائى أو ما تبقى منه .

الفصل الثالث

شروط تنفيذ عقود التوريد

(مادة ٨٨) : يلتزم المتعهد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد المحدد خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد وللمواصفات أو العينات المعتمدة ، ويتسلم أمين مخزن الاستقبال ما يورده المتعهد بالعدد أو الوزن أو المقاس بحضور مندوب المتعهد ويعطى عنه إيصالا مؤقتا مختوما بخاتم جهة الإدارة موضحا به اليوم والساعة التي تم فيها التوريد ويقرر فيه حالة الأصناف من حيث سلامتها ، وذلك لحين إخطار المتعهد بميعاد اجتماع لجنة الفحص ليتمكن من حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائي ، ويجب أن يتم ذلك الاخطار في خلال ثلاثة أيام عمل مسن تاريخ اليوم التالي لصدور الإيصال المؤقت ، وعلى أمين مخزن الاستقبال فور تسلمه الأصناف الموردة اخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم ويعتبر قرار اللجنة بقبول أو رفض الأصناف نهائيا وذلك بمجرد اعتماده من السلطة المختصة بالاعتماد .

(مادة ٨٩) : يلتزم المتعهد بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين ، وفي حالة قيامه بالتوريد بناء على طلب جهة الإدارة الى جهة غير الجهة المتعاقدة على التوريد اليها ، يجب أن توافق الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية حتى يمكن رد هذه المصروفات اليه .

(مادة ٩٠) : اذا رفضت لجنة الفحص صنفا أو أكثر من الأصناف المنسوبة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة - يخطئ المتعهد بذلك كتابة بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول بأسباب الرفض وبوجوب سحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدلها ، ويجب أن يتم ذلك الاخطار فور صدور قرار اللجنة في ذات اليوم أو اليوم التالي على الأكثر ، ويلتزم المتعهد بسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالي لخطاره ، فاذا تأخر في سحبها فيكون لجهة الإدارة الحق في تحصيل مصروفات تخزين بواقع (٢٪) من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون لجهة الإدارة الحق في أن تتخذ إجراءات بيعها فورا وأن تخضع من الثمن ما يكون مستحقا لها ،

ويكون البيع وفقا لأحكام هذه اللائحة .

(مادة ٩١) : يصرف ثمن الأصناف الموردة في خلال خمسة عشر يوم عمل على الأكثر - تحتسب من تاريخ اليوم التالي لاتمام اجراءات التحليل الكيميائى أو الفحص الفنى .

(مادة ٩٢) : اذا تأخر المتعهد فى توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها فى الميعاد المحدد بالعقد ويدخل فى ذلك الأصناف المرفوضة فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء مهلة اضافية للتوريد - على أن توقع غرامة قدرها (١ ٪) عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التى يكون المتعهد قد تأخر فى توريدها بحد أقصى (٤ ٪) من قيمة الأصناف المذكورة . وفى حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد فى الميعاد المحدد بالعقد ، أو خلال المهلة الاضافية ، فيكون لجهة الادارة أن تتخذ أحد الاجراءات التالية وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل :

أ - شراء الأصناف التى لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عامة أو محدودة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها . ويخضع من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أية جهة ادارية أخرى قيمة الزيادة فى الثمن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع (١٠ ٪) من قيمة الأصناف المشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير فى التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة فى مصادرة التأمين المسودع بما يوازى (١٠ ٪) من قيمة هذه الأصناف والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات وتعويضات ، واسترداد جميع ما تكبدته من مصروفات وخسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المتعهد (١) .

أما اذا كان سعر شراء أى صنف يقل عن سعر المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق وهذا لا يمنع من تحصيل قيمة غرامة التأخير المستحقة والمصروفات الادارية .

(١) معدلة بقرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ والمنشور بالوقائع المصرية

بالعدد رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧ .

ب - انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها والحصول على جميع ما تستحقه الجهة الادارية من غرامات أو تعويضات عما يلحق بها من أضرار دون حاجة للالتجاء الى القضاء ، مع اخطار المتعهد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولا يجوز للجهة الادارية شراء الأصناف التي ينتهى التعاقد بشأنها فى ذات السنة المالية التى يتم فيها انتهاء التعاقد .

(مادة ٩٣) : اذا تأخر المتعهد عن توريد أصناف تعاقد على توريدها السى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد فيها ، فانه يجب اخطاؤه بالغاء العقد عن الكمية الباقية ، وتطبق أحكام البند (ب) من المادة ٩٢ مالم تقرر الجهة الادارية غير ذلك .

الفصل الرابع

تسليم الأصناف

(مادة ٩٤) : يلتزم مدير المخازن طبقا لأحكام العقد بمتابعة ورود الأصناف واستلامها واجراءات الفحص والتحليل وتسجيل الفواتير والمستندات المخزنية ومتابعة ارسال المستندات الى الحسابات لاتخاذ اجراءات الصرف وبمراعاة أحكام هذه اللائحة .

(مادة ٩٥) : يصدر رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص قرارا بتشكيل لجنة الفحص برئاسة مدير المخازن أو مسئول القسم المختص على أن تضم عضوا فنيا أو أكثر ، وعضوا عن القسم المطلوبة له الأصناف ورئيس أمناء المخازن . ويجب أن تجتمع اللجنة خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالى لوصول الأصناف .

(مادة ٩٦) : يلتزم المتعهد على حسابه باحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها الى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضور مندوبه فى الموعد المحدد ، وفى حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق فى اتخاذ الاجراءات اللازمة على حساب المتعهد لتسليم الأصناف وتسليمها الى المخازن ، وتصحيح الفاتورة اذا اقتضى الأمر ذلك دون أن يكون للمتعهد حق الاعتراض .

(مادة ٩٧) : تقوم لجنة الفحص بفحص نسب مئوية مختلفة تحدد بمعرفتها وتحت مسؤوليتها حسب أهمية الصنف ، وبحيث تكون العينة ممثلة للصنف وتعتبر اللجنة مسئولة عن مطابقتها من جميع الوجوه للمواصفات وللعينة المختومة وتحرر محضرا على استمارة الفحص من صورتين تبين فيه النسب المئوية لمقادير الفحص التي فحصتها وأسماء ومواصفات ومقادير الأصناف وأسباب التوصية بالقبول أو الرفض ، ثم يقدم المحضر الى رئيس الإدارة المركزية أو المدير العام المختص للتصرف . وفي حالة اعتماد قبول الصنف ترافق نسخة من المحضر اخطار التوريد وفاتورة المتعهد وتحفظ الصورة الأخرى مع صورة الفاتورة في ملف خاص بإدارة المخازن .

(مادة ٩٨) : يجوز الفصل في الخلافات التي تنشأ بين المتعهدين ولجان الفحص أو بين أعضاء لجنة الفحص أنفسهم من سلطة رئيس الإدارة المركزية المختص وله أن يسترشد في ذلك بهرأي لجنة فحص أخرى أو الرجوع الى الجهة التابع لها المندوب الفني (مادة ٩٩) : عند ورود أصناف للمخازن من صفقات تزيد قيمتها على (ألفي جنيه) ويكون قد سبق ارسال عينات عنها عند تقديم العطاءات للمعمل الفني الحكومي المختص أو تم التعاقد عليها على أساس شروط ومواصفات جهة الإدارة ، فتؤخذ عينة منها وتقسم ان أمكن قسمتها الى قسمين والا فتختار عينتان من هذه الأصناف بحضور لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه ، أما العينة الأخرى فتختتم بخاتم رئيس اللجنة ويوقعها عضوان من أعضائها ويعمل محضر توقعه لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه بأن هذه العينة مطابقة للعينة المحفوظة لدى رئيس لجنة الفحص ، ثم ترسل للمعمل الكيميائي بعد اعطائها رقما سريا ، مع ذكر رقم وتاريخ شهادة تحليل المعمل للعينة الأصلية للاسترشاد بها عند الفحص ، وترافق شهادة التحليل مستندات الصرف .

فاذا تلفت العينة في التحليل فتتحمل جهة الإدارة قيمتها متى كانت مطابقة للمواصفات ، أما اذا ثبت عدم مطابقتها فليس للمتعهد أن يطالب الجهة بقيمتها . واذا رفضت الأصناف الموردة الموضوع عليها اسم جهة الإدارة فيمحي اسم الجهة منها قبل ردها للمتعهد .

(مادة ١٠٠) : بالنسبة للصفقات التي لا تزيد قيمتها على (مائتي جنيه) للصنف الواحد في العقد الواحد فيمكن اجراء الفحص والاستلام بمعرفة مدير المخازن أو على مسؤوليته وباعتماد المدير العام المختص على أنه بالنسبة

للأصناف التي تشتري بطريق الاتفاق المباشر فإنه يمكن عند الضرورة أن يتسم استلامها وفحصها بمعرفة مدير المخازن وعلى مسئوليته واعتماد المدير العام فيما لا تزيد قيمته على (١٠٠٠ جنيه) ورئيس الادارة المركزية لغاية (٢٠٠٠ جنيه) وذلك بعد التحقق من مناسبة الثمن ومطابقة الأصناف من حيث النوع والموصفات للغرض المطلوبة من أجله .

(مادة ١٠١) : يجب على الجهات التي تقوم بتحليل الأصناف الموردة أو بفحصها فنيا أن تبين في تقارير التحليل أو الفحص ما أسفر عنه عملها مقارنة بما هو مدون بالشروط والموصفات المتعاقد على أساسها ، وتلتزم جهة الادارة بالأخذ دائما بهذه النتائج ورفض الأصناف التي لا تطابق المواصفات أو العينات المتعاقد على أساسها .

على أنه يجوز قبول الأصناف غير المطابقة اذا كانت نسبة النقص أو المخالفة لا تزيد على (٢٠ ٪) عما هو مطلوب بالموصفات المتعاقد على أساسها بشرط أن تكون الحاجة ماسة لقبول الصنف أو الأصناف رغم ما بها من نقص أو مخالفة وأن يكون السعر بعد الخفض مناسباً لمثيله في السوق .

ويجب أن تقرر لجنة الفحص صلاحية الأصناف للأغراض المطلوبة من أجلها وأنه لن يترتب على قبولها ضرر بالجهة ، كما تحدد اللجنة مقدار الخفض في الثمن المقابل للنقص أو المخالفة . ويجوز للجنة الفحص الاستعانة بفنسى أو أكثر من الجهات الفنية المختصة اذا رأت ضرورة لذلك ، ويراعى الآتى :

(١) الأصناف التي تكون نسبة النقص في مواصفاتها لغاية (٣ ٪) يكون قبولها بخمص مقدار الخفض في الثمن الذى قدرته اللجنة .

(٢) الأصناف التي تكون نسبة النقص في مواصفاتها أكثر من (٣ ٪) لغاية (١٠ ٪) يكون قبولها بخمص مقدار الخفض في الثمن الذى قدرته اللجنة مضافا اليها غرامة مقدارها (٥٠ ٪) من هذا المقدار .

(٣) الأصناف التي تكون نسبة النقص في مواصفاتها أكثر من (١٠ ٪) لغاية (٢٠ ٪) يكون قبولها بخمص مقدار الخفض في الثمن الذى قدرته اللجنة مضافا اليها غرامة مقدارها (١٠٠ ٪) من هذا المقدار .

على أن يكون القبول بموافقة لجنة البت وسلطة الاعتماد وبشرط أن يقبل المورد كتابة هذا الخصم ، والا فيرفض الصنف وتطبق أحكام هذه اللائحة .

- (مادة ١٠٢) : الأصناف التي تقدم بصفة " هبات " غير مقيدة بشرط يمكن قبولها بموافقة المدير العام ، ويحرر عنها كشف يعتمد بعد تقدير ثمنها بمعرفة لجنة ، وتضاف بحساب المخازن كالأصناف المشتراه على أن يبين الثمن المقدر لها في خانة الملاحظات ويكتب أمامها في خانة الثمن " بدون مقابل " ويتبع هذا أيضا فيما يختص بالأصناف الواردة بصفة عينات • ويجب الرجوع الى الوزير المختص فيما يتعلق بالهبة المقيدة بشروط وبالأوقاف والوصايا •
- (مادة ١٠٣) : عند ورود أصناف مباشرة من الخارج تقوم لجنة الفحص بمراجعتها على الوارد بالفاتورة بعد التأكد من سلامة الأختام والعلامات أو الصناديق الواردة بداخلها الأصناف ، ويحرر محضر فحص عن ذلك على الاستمارة الخاصة بذلك ، تثبت فيه ما قد تجده من نقص أو كسر أو تلف ، ثم يحرر عنه محضر خاص على الاستمارة " ١٨٨ حسابات " لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحوه ، مع مراعاة المواعيد التي تحددها شركات التأمين في حالة التأمين على البضاعة حفظا لحق الحكومة في استيفاء قيمة التأمين والا التزم به المتسبب في فوات هذه المواعيد • وتضاف الأصناف بالمخزن حسب الوارد بالفاتورة بغض النظر عما تجده اللجنة فيها من نقص أو كسر أو تلف • على أن يخصم مقدار العجز أو التلف من العهدة بموجب الاستمارة " ١١١ ع • ح " وتجسرى التسويات الحسابية اللازمة وفقا للقواعد المالية المعمول بها •
- وفي حالة تعذر فتح الصناديق وإضافتها حسب الوارد بالفاتورة لأسباب اضطرارية يقرها كتابة رئيس المصلحة المختص ، يتبع الآتى :
- (١) تضاف تلك الصناديق بأذن اضافة مؤقتة بالحالة التي هي عليها اجمالا بعهدة موظفين مسئولين بعد ختمها بخاتم مدير المخازن بطريق مسددة تضمن سلامة الأختام حتى يعاد فتحها •
- (٢) عند استخراج أذن الاضافة المؤقتة السابق الاشارة اليها ، ترافق مسورة منها مستندات الصرف لامكان ازالة المبالغ السابق الخصم بها من الحساب المختص •

القسم الخامس

بيع المنقولات وتأجير المقاصف وغيرها

الفصل الأول

الأحكام العامة

- (مادة ١٠٤) : لا يجوز بيع الأصناف الجديدة الا للوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة • واستثناء من ذلك يجوز بيعها لغير هذه الجهات فى الأحوال الآتية :
- (١) الأصناف التى يصرح ببيعها من الوزير المختص أو من يتولى اختصاصاته •
 - (٢) العينات النموذجية التى تعدها جهة الادارة على الاتباع الا للذين يشترون أوراق العطاءات الخاصة بالأصناف المطلوب توريدها •
 - (٣) الملابس والتجهيزات العسكرية ، ولوازم أفراد القوات المسلحة والشرطة وفقا لأحكام اللوائح الخاصة ، وكذلك الأدوات التى يحتاجها العاملون فى الصحراء والحدود •
 - (٤) الأصناف المصرح لبعض الوحدات الادارية بشرائها بقصد بيعها للهيئات والأفراد •
 - (٥) الأدوية الاسعافية والضرورية التى ترخص ببيعها وزارة الصحة لظروف خاصة •
 - (٦) الأمصال واللقاحات البيطرية ، والمواد البيولوجية المشخصة التى ترخص ببيعها وزارة الزراعة الى الدول العربية والأجنبية •
 - (٧) الأصناف المعروضة بغرض البيع ببعض الوزارات والمصالح والورش •
 - (٨) الكتب وغيرها من المطبوعات والخرائط والنشرات المعدة للبيع •
- وفى هذه الحالات الاستثنائية يكون البيع بدون مزايدة فى الحدود التى نص عليها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات على أن يراعى الآتى :
- أ - الأصناف التى يصرح ببيعها من وزير المالية (١) •
 - ب - تباع الأصناف فى الحالات المشار اليها فى البنود ٦ ، ٧ ، ٨ بالسعر الذى تحدده لجان تقيم تشكلاها الجهات البائعة لهذا الغرض على أن تبين الأسس التى استندت اليها فى تحديد السعر ، وأن يصدر بالسعر المحدد للبيع بقرار من الوزير المختص •

(مادة ١٠٥) : يكون رئيس الادارة المركزية المختص مسئولا مباشرة عن اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية لبيع الأصناف غير الصالحة للاستعمال أو التى يخشى عليها من التلف

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٨ ونشر بالوقائع المصريّة بالعدد رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٨ •

أو التي بطل استعمالها ، وكذا الأصناف الزائدة على الحاجة ، على أن يراعى في اصدار الترخيص باتخاذ اجراءات البيع ضرورة وأهمية أن يتضمن ذلك الترخيص للأسباب التي ترتب عليها وجود مثل هذه الأصناف بالمخازن ، ويجب تحديد المسؤولية اذا ما تركت مثل هذه الأصناف بالمخازن لمدة تزيد على سنة مالية وذلك تجنباً لوجود ركد على أن تعرض النتيجة في هذه الحالة على الوزير المختص .

(مادة ١٠٦) : يشكل بقرار من رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص لجنة من العاملين المختصين تقوم بتصنيف المهمات والأصناف المعروضة للبيع الى صفقات من مجموعات متجانسة ليتسنى لأكثر عدد ممكن من المتزايدين المنافسة في الشراء ، واعطاء مواصفات كافية لمنع أى تغيير يمكن أن يعمل في تقسيم الصفقات أو تصنيفها واثبات هذه البيانات تفصيلياً بمحضر يسلم الى رئيس لجنة التثمين ، ويجب أن يراعى في تقسيم الأصناف الى مجموعات (عملية التلطيظ) أن يكون كل مجموعة (لوط) مناسبة بحيث يسمح باشتراك أكبر عدد من المتنافسين حول دون قيام احتكارات .

(مادة ١٠٧) : يصدر رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص قراراً بتشكيل لجنة التثمين برئاسة موظف مسئول وعضوية مدير المخازن أو من ينوبه عنه ومنذوب من الحسابات وموظف فنى أو أكثر من الجهة ذاتها أو من جهات أخرى لها ارتباط وثيق بالأصناف المرغوب في بيعها ، وأن يصحب اللجنة أمين المخازن لارشادها الى الأصناف المراد بيعها دون أن يشترك في عملية التثمين ، وعلى اللجنة أن تسترشد بأثمان البيع السابق وبحالة السوق ، مع مراعاة حالة الأصناف وتكلفة الحصول عليها وعمرها الاستعمالي والنسب المقرر لاهلاكها ، وغيرها من عناصر تقدير الثمن بما يكفل تحقيق المصلحة المالية للدولة . ويعتبر هذا التقدير ثمناً أساسياً للبيع بعد اعتماده من رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص .

ويجب مراعاة السرية التامة فيما يختص بالثمن الأساسى الذى تقدره اللجنة ويوضع تقريرها داخل مظروف مقفل مختوم بالشمع الأحمر بخاتم جهة الادارة مع توقيع رئيس اللجنة بجواره ومعه محضر لجنة التصنيف ، ويسلم لرئيس لجنة البيع لفتحه بحضور لجنة البيع .

الفصل الثانى

طرق واجراءات التعاقد

(مادة ١٠٨) : يعلن عن المزايدة العلنية العامة طبقا لذات الاجراءات والحدود التى يجرى بها الاعلان عن المناقمة العامة ، على أن يتضمن الاعلان البيانات والمواصفات عن الأصناف المعروضة للبيع . واذا كانت جهة الادارة متعاقدة مع متعهد لعملية البيع فانه يقوم باجراءات الاعلان على حسابه طبقا لشروط تعاقدته مع جهة الادارة على أن يكون من المقيدين بسجل الخبراء المثلثين بوزارة التجارة ، وتقتصر مهمته على القيام بأعمال الدلالة .

(مادة ١٠٩) : يجب أن ينص فى الشروط الخاصة بالبيع على ما يأتى :

(١) يدفع المتزايدون قبل الدخول فى المزاد العلنى مبلغا معينا يقدره رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص حسب أهمية الصفقات المعروضة للبيع وذلك كتأمين مؤقت .

(٢) يجب على من يرسو عليه المزاد أن يكمل التأمين الى (٣٠ ٪) من ثمن الصفقة وذلك بمجرد رسو المزاد .

(٣) يجب على من رسا عليه المزاد أداء باقى الثمن خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره برسو المزاد عليه ، ويجوز بموافقة رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص اعطاء مهلة اضافية قدرها عشرة أيام اذا كان فى صالح الخزانة ، فاذا تأخر عن تلك المدة فيصادر الضمان المدفوع منه ويصبح العقد مفسوخا دون حاجة الى اتخاذ أية اجراءات قضائية . وتطرح الصفقة للبيع مرة ثانية وفقا لأحكام هذه اللائحة .

(٤) اذا تأخر من رسا عليه المزاد فى تسلم الأصناف خلال عشرة أيام من تاريخ أدائه الثمن فيحصل منه مصروفات تخزين بواقع (٢ ٪) عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع ، وفى نهاية الأسبوع الثالث من التأخير يحق لجهة الادارة أن تتخذ اجراءات بيع الأصناف لحسابه فى أقرب فرصة ، ويكون البيع وفقا لأحكام هذه اللائحة ، وفى هذه الحالة يحاسب على النقص فى الثمن ومصروفات التخزين عن مدة بقاء الأصناف لحين الانتهاء من اجراءات بيعها ومصروفات ادارية بواقع (١٠ ٪) من ثمن البيع الجديد ولا يرد اليه أية زيادة تكون قد تحققت فى ثمن البيع .

(٥) أن الكميات المعروضة للبيع تحت العجز والزيادة حسب ما يسفر عنه التسليم الفعلى .

(مادة ١١٠) : تعتمد قرارات وتوصيات لجنة البيع أو التأجير في المزايدة العلنية العامة من سلطة الاعتماد المنصوص عنها بهذه اللائحة التنفيذية بالنسبة للمناقصات العامة . وعلى لجنة البيع أن تذكر للمتزايديين وزن الصفقة أو عددها أو مقاسها ، وكذا مواصفاتها تفصيليا حسبما هو وارد بمحضر لجنة التصنيف ، كل صنف على حده دون ذكر الثمن الأساسي ، ثم تحرر محضرا باجرائها تبين فيه قيمة التأمين المؤدى من كل المتزايديين ، وما رد لأربابه ثم تدون مفردات البيع على الاستمارة المعدة لذلك وترافقها قسيمة التحصيل ويجوز للسلطة المختصة بالاعتماد أن تفوض لجنة البيع في التعاقد مباشرة .

(مادة ١١١) : في حالة اجراء البيع بطريق المظاريف المغلقة تطبق ذات القواعد والاجراءات والسلطات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن الشراء بالمناقصات العامة .

(مادة ١١٢) : يكون بيع الأصناف المسعرة جبريا بطريق المزايدة بمظاريف مغلقة ويذكر في الاعلان أن البيع سيكون بالسعر الجبرى لصاحب العطاء الأول غير المقترن بتحفظات الذى يقدم عن الكمية كلها ، وأنه في حالة عدم وجود عطاءات من هذا القبيل سيفضل العطاء المقدم عن أكبر كمية من المنف ثم ما يليه من عطاءات مرتبة ترتيبا تنازليا فيما يتعلق بالكمية المطلوب شراؤها ، وترتيبها زمنيا لوصول الطلبات المتحدة في الكمية ، بحيث يفضل أقدمها تاريخا ويشترط أن تكون العطاءات مصحوبة بتأمين تحدد جهة الادارة نسبته من السعر الجبرى المقرر للمنف ، مع تحديد آخر ميعاد لقبول الطلبات ، وبمجرد حلول هذا الميعاد تتولى لجنة فتح المظاريف فتحها ثم تفرغ العطاءات وتعرض نتيجة التفريغ على لجنة البت في العطاءات للبت فيها وفقا للقواعد الواردة في اعلان النشر . أما ما لم تستطع جهة الادارة بيعه بالسعر الجبرى فتتخذ نحوه الاجراءات المقررة للبيع بالمزاد العلنى على أن يكون السعر الجبرى هو الحد الأقصى عند البيع بالمزاد .

(مادة ١١٣) : يكون البيع أو التأجير بطريق المزايدة المحلية فيما لا يزيد قيمته على ٤٠٠٠٠ جنيه (أربعين ألف جنيه) وتعتمد نتيجة المزايدة المحلية من المدير العام لغاية ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه) ، ورئيس الادارة المركزية لغاية ٤٠٠٠٠ جنيه (أربعين ألف جنيه) .

ويتبع بشأن المزايدة المحلية كافة القواعد الخاصة بالبيع بطريق المزايدة العلنية العامة فيما عدا الاعلان اذ يكتفى في هذه الحالة بتوجيه الدعوة الى المتزايدين المحليين المقيدين بالسجل الخاص بجهة الادارة عن طريق خطابات بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول على أن تتضمن الدعوة كافة البيانات اللازمة عن الأصناف المعدة للبيع والتاريخ المحدد لاجراء المزايدة على أن يكون الاخطار قبل التاريخ المحدد لاجراء المزاد بأسبوع واحد على الأقل يحسب من تاريخ اليوم التالي لتوجيه الاخطارات .

(مادة ١١٤) : تلغى المزايدة بقرار مسبب من سلطة الاعتماد المختصة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، ويجب على جهة الادارة في حالة الغاء المزايدة أن تتبع أحكام اجراءات بيع الأصناف من جديد سواء بالمزايدة أو الممارسة وفقا لأحكام هذه اللائحة بمراعاة حالة السوق .

(مادة ١١٥) : ترد التأمينات الابتدائية الواردة من المتزايدين الذين لم يرس عليهم المزاد بعد سحب ايصالات التأمين المؤقت موقعة منهم بتسلم القيمة .

(مادة ١١٦) : يكون التصرف بالبيع أو التأجير بطريق الممارسة وفقا لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من رئيس الادارة المركزية المختص وتسرى بشأنه ذات القواعد والاجراءات والسلطات التي تنظم الشراء بطريق الممارسة والمنصوص عنها بهذه اللائحة التنفيذية ، ويجب أن توجه الدعوة الى أكبر عدد من الممارسين المقيدين بسجلات الجهة الادارية .

(مادة ١١٧) : يكون البيع بطريق الاتفاق المباشر للجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات بشرط ألا يقل ثمن البيع عن السعر الأساسي الذي قدرته لجنة التثمين المنصوص عليه في هذه اللائحة مضافا اليه (١٠٪) مصاريف ادارية ، كما يجوز عند الضرورة بترخيص من السلطة المختصة بالاعتماد التصرف بالبيع بطريق الاتفاق المباشر لغير تلك الجهات اذا لم تزيد القيمة على ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) بالنسبة للصفقة الواحدة في الحالتين الآتيتين :

أ - الأصناف التي يخشى عليها من التلف ببقاء تخزينها .

ب - حالات الاستعجال الطارئة غير المنظورة مما لا تحتل وقت واجراءات

المزايدة أو الممارسة • ويشترط في هذه الحالة ألا يقل ثمن البيع عن السعر الأساسي •

(مادة ١١٨) : يكون تسليم الأصناف المباعة بمعرفة لجنة يرأسها موظف مسئول يندبه المدير العام وعضوية أمين المخزن المختص وموظف يندبسه مدير المخازن من غير أمناء المخازن ومندوب من الحسابات ، وعلى اللجنة مراعاة أن يكون التسليم حسب التقسيم الذى أجرته لجنة التصنيف من حيث الكمية والمواصفات وما أسفرت عنه قرارات البيع •

(مادة ١١٩) : يجب على الجهة الادارية البائعة أن تبلغ مصلحة الضرائب بجميع ما يباع من منقولات لغير الوحدات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، ويجب أن يتضمن التبليغ البيانات الآتية :

- (١) اسم المشتري ثلاثيا وصفته وعنوانه بالكامل •
- (٢) رقم البطاقة الشخصية أو العائلية وتاريخ اصدارها وجهته •
- (٣) رقم السجل التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاص بالمشتري ، ورقسم بطاقته الضريبية •

(٤) قيمة المنقولات المباعة ونوعها •

(مادة ١٢٠) : يكون تأجير المقاصف وغيرها بطريق المزايدة فى حدود القواعد المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، وبهذه اللائحة التنفيذية بشأن أحكام واجراءات البيع - على أن تختص لجنة التثمين بوضع حد أدنى لايجار المكان المطلوب تأجيره ، بمراعاة آخر قيمة ايجارية وايجار المثل وغيرها من العناصر المؤثرة • ويجوز تأجير المقاصف الكائنة بالجهات الادارية للجمعيات التعاونية التى تضم العاملين بها اذا كان ذلك يدخل فى نشاطها بطريق الاتفاق المباشر وبترخيص واعتماد السلطة المختصة اذا لم تزيد القيمة على ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) فى السنة • ويجب فى جميع الحالات ألا تتجاوز مدة التأجير ثلاث سنوات يعاد بعدها النظر فى القيمة الايجارية بمعرفة اللجنة المختصة ، وتتخذ اجراءات التعاقد من جديد فى حدود أحكام هذه اللائحة • واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز بالنسبة الى المنشآت السياحية ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة وموافقة الوزير المختص التأجير لمدة تزيد على ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات ، وذلك بشرط أن يتضمن الاعلان عن المزايدة تحديد المدة الايجارية •

صدر فى ٢٠ شعبان سنة ١٤٠٣ هـ (الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٨٣ م) •

(١)
قرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٩٣
بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص لتكافل أعضاء نقابة التجاريين

رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشـــــراف
والرقابة على التأمين فى مصر ولائحته التنفيذية ، وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة
١٩٧٥ باصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية ، وعلى
النظام الأساسى لصندوق التأمين الخاص لتكافل أعضاء نقابة التجاريين • وعلى
محضر اجتماع اللجنة المشكلة بالقرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ للبت فى الطلبات
التي ترد للهيئة بشأن الترخيص بانشاء صناديق تأمين خاصة جديدة أو تعديل
النظم الأساسية للصناديق القائمة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ ، ٢٣ / ١١ / ١٩٩٣
وعلى مذكرة الادارة العامة للتسجيل بالهيئة المؤرخة ٨ / ١٢ / ١٩٩٣ •

قـــــرر

(مادة أولى) يسجل صندوق التأمين الخاص لتكافل أعضاء نقابة التجاريين
ومقره : (٤٤) ش طلعت حرب - القاهرة • بسجل صناديق التأمين الخاصة
بالهيئة برقم (٤٩٨) •

الأغراض : منح مزايا مالية تأمينية للأعضاء وفقا لأحكام النظام الأساسى
للمندوق الاشتراكات ورسم الانضمام :

(١) الاشتراكات وفقا لسن العضو فى تاريخ بدء الاشتراك مع تزايدها مع زيادة
السن طبقا للجداول الآتية :

(١) نشر بالوقائع الرسمية بالعدد رقم ٢٨ بتاريخ ١ / ٢ / ١٩٩٤ م •

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

النظام الأول
جدول رقم (١)

سن العضو	مدة الاشتراك	الاشتراك السنوى
٢٥ سنة	٣٥ سنة	٥٠ جنيه
٢٦ سنة	٣٤ سنة	٥٠ جنيه
٢٧ سنة	٣٣ سنة	٥٠ جنيه
٢٨ سنة	٣٢ سنة	٥٠ جنيه
٢٩ سنة	٣١ سنة	٥٠ جنيه
٣٠ سنة	٣٠ سنة	٥٠ جنيه
٣١ سنة	٢٩ سنة	٥٠ جنيه
٣٢ سنة	٢٨ سنة	٥٠ جنيه
٣٣ سنة	٢٧ سنة	٥٠ جنيه
٣٤ سنة	٢٦ سنة	٥٠ جنيه
٣٥ سنة	٢٥ سنة	١٠٠ جنيه
٣٦ سنة	٢٤ سنة	١٠٠ جنيه
٣٧ سنة	٢٣ سنة	١٠٠ جنيه
٣٨ سنة	٢٢ سنة	١٠٠ جنيه
٣٩ سنة	٢١ سنة	١٠٠ جنيه
٤٠ سنة	٢٠ سنة	١٢٥ جنيه
٤١ سنة	١٩ سنة	١٢٥ جنيه
٤٢ سنة	١٨ سنة	١٢٥ جنيه
٤٣ سنة	١٧ سنة	١٢٥ جنيه
٤٤ سنة	١٦ سنة	١٢٥ جنيه
٤٥ سنة	١٥ سنة	١٥٠ جنيه
٤٦ سنة	١٤ سنة	١٥٠ جنيه

تابع جدول رقم (١)

سن العضو	مدة الاشتراك	الاشتراك السنوى
٤٧ سنة	١٣ سنة	١٥٠ جنيه
٤٨ سنة	١٢ سنة	١٥٠ جنيه
٤٩ سنة	١١ سنة	١٥٠ جنيه
٥٠ سنة	١٠ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥١ سنة	٩ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٢ سنة	٨ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٣ سنة	٧ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٤ سنة	٦ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٥ سنة	٥ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٦ سنة	٥ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٧ سنة	٥ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٨ سنة	٥ سنوات	٢٠٠ جنيه
٥٩ سنة	٥ سنوات	٢٠٠ جنيه

النظام الثانى

جدول رقم (٢)

الاشتراكات ثابتة لجميع الأعمار

سن العضو	مدة الاشتراك	الاشتراك السنوى
٦٠ سنة	١٠ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦١ سنة	٩ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٢ سنة	٨ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٣ سنة	٧ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٤ سنة	٦ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٥ سنة	٥ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٦ سنة	٥ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٧ سنة	٥ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٨ سنة	٥ سنوات	٥٠٠ جنيه
٦٩ سنة	٥ سنوات	٥٠٠ جنيه

(٢) قسط التكافل بواقع ٢٥٪ من قيمة أى مزايا تصرف للعضو وتخضع عند صرف المنحة •

(٣) دعم من النقابة للصندوق بواقع ٤ مليون جنيه سنويا •

(٤) رسم عضوية يسدد مرة واحدة عند الانضمام بواقع ١٠ جنيهات •

المزايا : تصرف المزايا المالية على النحو الوارد بالنظام الأساسى للصندوق •

(مادة ثانية) : تاريخ تحصيل الاشتراكات واحتساب المزايا ١٩٩٣/١/١ •

(مادة ثالثة) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه ،،،

تحريرا فى ١١/١٢/١٩٩٣ م •

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤ (١)

بشأن تحديد المبالغ الواجب تحصيلها

عند اصدار أو تجديد رخص السيارات الأجرة

أو النقل تحت حساب الضريبة المستحقة

طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ واجراءات توريد هذه المبالغ

الى مصلحة الضرائب

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة

١٩٨١ ، وعلى قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، وعلى قرار

وزير المالية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد المبالغ الواجب تحصيلها

عند اصدار أو تجديد رخص السيارات الأجرة أو النقل تحت حساب الضريبة

المستحقة على أرباح التشغيل أو أرباح المنشأة واجراءات توريد هذه المبالغ

الى مصلحة الضرائب •

وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة •

قرار

(المادة الأولى) يحدد المبلغ السنوى الواجب سداذه الى أقسام المرور عند

اصدار أو تجديد أو نقل رخصة سيارة أجرة أو نقل تحت حساب الضريبة المشار

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٣٤ فى ٨/٢/١٩٩٤ م •

اليها وفقا للجدول المرفق • ويسدد هذا المبلغ كاملا أو مقسطا طبقا للقواعد المنظمة لسداد الضريبة المفروضة على السيارة بقانون المرور المشار اليه •
(المادة الثانية) تورد أقسام المرور الى مأمورية الضرائب الكائن في دائرتها محل اقامة المرخص باسمه السيارة أو مأمورية المركز الرئيسى لنشاطه التجارى أو الصناعى المبالغ المشار اليها بالمادة السابقة التى يتم تحصيلها من أصحاب السيارات الأجرة والنقل كل عشرة أيام من تاريخ التحصيل ، وذلك بموجب شيك يرسل الى المأمورية المختصة مرفقا به الآتى :
أ - نموذج رقم ٤٢ ضرائب ببيان السيارات التى يتم ترخيصها أو تجديد أو نقل رخصها خلال هذه المدة •

ب - صورة حوافظ التوريد " نموذج ١٠٢ مرور مكرر " •
(المادة الثالثة) يلغى قرار وزير المالية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه •
(المادة الرابعة) ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره •

صدر فى ١٠/١/١٩٩٤م •

جدول

بتحديد المبالغ الواجب سدادها عن سنة
عند اصدار أو تجديد أو نقل رخص
سيارات الأجرة أو النقل تحت حساب الضريبة المستحقة
وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

أولا : سيارات الأجرة وتحت الطلب (رمىس) :
أ - القاهرة الكبرى والاسكندرية :

بنزين سولار

جنيه جنيه

سيارة موديل مضى عليه أكثر من ١٥ سنة	٣٠	٤٠
سيارة موديل مضى عليه أكثر من ١٠ سنوات ولايجاوز ١٥ سنة	٤٠	٥٠
سيارة موديل مضى عليه أكثر من ٥ سنوات ولايجاوز ١٠ سنوات	٥٠	٧٠
سيارة موديل لم يمض عليها أكثر من ٥ سنوات	٦٠	٨٠

ب- باقى المحافظات :

بنزين سولار

جنيه جنيه

٢٤	١٦	سيارة موديل مضى عليه أكثر من ١٥ سنة
٤٠	٢٤	سنة	سيارة موديل مضى عليه أكثر من ١٠ سنوات ولايجاوز ١٥ سنة
٥٠	٣٠	سنوات	سيارة موديل مضى عليه أكثر من ٥ سنوات ولايجاوز ١٠ سنوات
٦٠	٤٠	سيارة موديل لم يمض عليه أكثر من ٥ سنوات

ثانيا : سيارات ومقطورات نقل بضائع بالأجرة :

أ - ١٠٠ جنيه فى السنة السيارة ذات موديل مضى عليه أكثر من خمس سنوات حمولة ٥ طن .

ب - ١٣٠ جنيهها فى السنة السيارة ذات موديل مضى عليه ٣ سنوات ولايجاوز ٥ سنوات حمولة ٥ طن .

ج - ١٦٠ جنيهها فى السنة عن السيارة ذات موديل لم يمض عليه أكثر من ٣ سنوات حمولة ٥ طن .

ويزاد المبلغ بمقدار ٢٠ جنيهها عن كل طن يزيد على الحمولات المذكورة فى الحالات السابقة ويخفف بمقدار ١٠ جنيه عن كل طن يقل عن هذه الحمولات .

د - يستحق على المقطورة نصف المبلغ المقرر للسيارة بذات القواعـد المشار اليها .

(١)

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية ،،

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٤ مكرر بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٩٤ م .

(المادة الثانية) : تضاف مادة جديدة برقم (٢١) مكرر الى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نصها الآتى :

"تؤدى الشركات التى توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون رسوما مقابل خدمات الفحص والتأسيس بواقع واحد فى ألف من رأس المال المصدر بالنسبة الى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، ومن رأس المال المدفوع بالنسبة الى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك بحد أدنى مقداره مائة جنيه وحد أقصى مقداره ألف جنيه " .

(المادة الثانية) : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ . (الموافق ١٧ يونيو ١٩٩٤) .

قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤^(١)

فى شأن تعديل الجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير المالية

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد السلع والمنتجات

وأوجه النشاط مما يسرى عليه نظام الخصم والاضافة

لحساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ والقرارات المعدلة له ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ، وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب بكتابيه رقمى ١٨٠ فى ١٩٩٣/٢/٩ و ٢٧٩٨ فى ١٩٩٣/٧/١٥ .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ١٣٧ بتاريخ ٢٢ يونيه ١٩٩٤ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٨٦ (تابع) بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٢ ،

راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ، صفحة ١٥٨ .

قرار

(المادة الأولى) : يستبدل بنصى البندين (٥) و (١٥) من الجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، النصاب الآتيان :

(٥) الدواجن والكتاكيت والمواشي ١٪

(١٥) الفواكه والخضر ١٪

(المادة الثانية) : تضاف الى الجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ - السلع والمنتجات الآتية :

أولا : المواد الغذائية :

(١٨) البن المطحون وغير المطحون ومنتجاته ١٪

(١٩) السكر والشاي المعبأ ١٪

(٢٠) المضافات الغذائية (مكسبات الطعم والرائحة) ١٪

(٢١) جوز الهند والزبيب ٢٪

(٢٢) المكسرات ٣٪

(٢٣) شراب الفراكنوز ١٪

(٢٤) الذرة الصفراء ١٪

ثانيا : المعادن ومنتجاتها ومنتجات المحاجر والمناجم والغازات الصناعية :

(١٥) العملات التذكارية ٢٪

(١٦) المواد البترولية والزيوت والشحوم ٢٪

(١٧) شفرات الحلاقة ١٪

ثالثا : المواد الكيماوية ومنتجاتها والبلاستيك والألياف الصناعية :

(٦) الكبريت ٢٪

(٧) البولستر والمنظفات الصناعية والجمالكا ٢٪

(٨) الأسمدة ١٪

خامسا : مواد البناء ومنتجاتها والخزف والصيني والفخار :

(٦) الرمل ١٪

(٧) السيراميك ٣٪

سادسا : الزجاج ومنتجاته :

(٤) الكريستال والنجف بكافة أنواعه ٢٪

عاشرا : الأجهزة المنزلية :

(٣) أنابيب البوتاجاز الفارغة ١٪

ثالث عشر : الآلات :

(٤) ضواغط الهواء ٢٪

(٥) أفلام التصوير بكافة أنواعها ٢٪

(٦) شرائط الكاسيت والفيديو ٢٪

ثامن عشر : موانع تسرب ميكانيكي (الجوانات) ١٪

تاسع عشر : شنابر النظارات والعدسات اللاصقة والعادية :

(١) شنابر النظارات ١٪

(٢) العدسات اللاصقة والعادية ٢٪

عشرون : الأدخنة والسجائر بكافة أنواعها ١٪

واحد وعشرون : الشتلات ونباتات الزينة والزهور ٣٪

اثنان وعشرون : أعواد الثقاب ١٪

(المادة الثالثة) : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به بعد شهر
من تاريخ نشره ،،،

صدر في ١٩٩٤/١/٩ م .

قرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٩٤ (١)

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ (٢)

بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة

(المادة الأولى) : يستبدل بنص المادتين (١) و (٢) من اللائحة التنفيذية

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٩٤/٩/٧ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٠ تابع بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٤ ، راجع
الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ، صفحة ١٠٠٨ وتم تعديله
بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٥ =

للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المشار اليها النمان الآتيان :

(مادة ١) : تقوم مصلحة الضرائب بتحصيل رسم التنمية بواقع ٢٪ على مايزيد على ١٨٠٠٠ جنيه سنويا من :

أ - صافي أرباح النشاط التجارى والصناعى الخاضع للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين •

ب - صافي أرباح المهن غير التجارية الخاضعة للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين •

ج - المرتبات وما فى حكمها •

د - ما يمنح لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة فى شركات المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة فى شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة من مبالغ تدخل ضمن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الخاضعة للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين •

هـ - اذا كان للممول أكثر من ايراد من الإيرادات المشار اليها فى البنود السابقة تكون العبرة فى سريان الرسم بمجموع صافى هذه الإيرادات •

ويختص بتحصيل الرسم مأمورية الضرائب المختصة بتحصيل الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين التى تحددها اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل •

(مادة ٢) : على كل عامل تزيد مرتباته السنوية وما فى حكمها على ١٨٠٠٠ جنيه ، وعلى رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركة المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة فى شركات التوصية بالأسهم أو شركات المسئولية المحدودة والذين تزيد المبالغ الممنوحة لهم من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الخاضعة للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين على ١٨٠٠٠ جنيه سنويا ، أن يتقدم الى المأمورية المختصة بتحصيل رسم التنمية باقرار على النموذج الذى تعده مصلحة الضرائب وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة الضريبية ، وأن يرفق بالاقرار بيانا بما صرف له خلال السنة السابقة من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وبدلات طبيعة عمل ومزايا نقدية أو عينية

= بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦ ، راجع الأستاذ / محمد بدران - المرجع السابق ، صفحة

١٠١٤ وصدر قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية

=

أو غيرها من البدلات والمزايا على اختلاف أنواعها .
وعلى كل ممول يحصل على أكثر من ايراد من الايرادات الخاضعة للضريبة
الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين المنصوص عليها في المادة السابقة ،
ويزيد مجموع ايراداته على ١٨٠٠٠ جنيه سنويا أن يقدم الى المأمورية
المختصة بتحصيل رسم التنمية اقرارا موحدًا على النموذج الذى تعده مصلحة
الضرائب ، خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة الضريبية ، وأن يرفق بهذا الاقرار
بيانا بجميع ما حصل عليه من الايرادات المشار اليها خلال السنة الضريبية
السابقة .

(المادة الثانية) : يستبدل بنص المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية المشار
اليها النص التالى :

مادة ٢٠ : يكون رسم التنمية على تذاكر السفر الى الخارج عن الرحلات التسي
تبدأ من جمهورية مصر العربية بواقع ٢٥٪ من قيمة التذكرة وبحد أقصى
مائة وخمسون جنيهًا بالنسبة لتذاكر الدرجة الأولى ومائة جنيه بالنسبة
لتذاكر الدرجات الأخرى ، وتخضع لهذا الرسم تذاكر السفر المجانية أو التى
تصرف بأقل من قيمتها ويحصل الرسم على أساس قيمة التذكرة دون الاعتداد
بأى تخفيض ويتحمل المنتفع بالتذكرة المجانية أو المخفضة بالرسم كاملا .
وفى حالة اعادة تذاكر السفر للجهات التى قامت ببيعها قبل السفر لعدم
الاستعمال يرد الرسم السابق تحصيله بمعرفة تلك الجهات .
(المادة الثالثة) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من اليوم التالى لتاريخ نشره .
تحريرا فى ١٩٩٤/٨/٩ .

قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤^(١)

بحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات

(مادة ١) : على مستوردي كافة السلع الاحتفاظ بالمستندات الدالة على

= ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩٥ تابع بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٦ والمعدل
بالقرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد

رقم ١٦٢ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٦ .
(١) صدر هذا القانون بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢١ ونشر بالوقائع المصرية بالعدد ٢١٨ فى
١٩٩٤/٩/٢٧ .

- الافراج عنها بمعرفة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والافراج
الصحي عن المستورد من السلع الغذائية .
- (مادة ٢) : على تجار وموزعي السلع المستوردة والسلع المحلية انتساج
المصانع المرخص بها من وزارة الصناعة الاحتفاظ بالمستندات الدالة على
مصدر حيازتهم لها سواء من تاجر أو موزع آخر أو من المستورد أو المصنع
مباشرة أو من أى مصدر آخر .
- (مادة ٣) : يحظر تداول مجهول المصدر من السلع المحددة بالمادتين
السابقتين أو غير المصحوب بالمستندات المنصوص عليها كما يحظر عرضها
للبيع أو حيازتها بقصد الاتجار .
- (مادة ٤) : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل
عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
- (مادة ٥) : يلغى القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه .
- (مادة ٦) : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
١٩٩٤/١٠/١ .
- تحريرا فى ١٩٩٤/٩/٢١ .

وزارة المالية

- قرار رقم ٦٦٣^(١) لسنة ١٩٩٤
بتعديل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ١٥٨^(٢) لسنة ١٩٧٨
بالاتحة التنفيذية للفصل الرابع من القانون رقم ٤٦^(٣) لسنة ١٩٧٨
بشأن تحقيق العدالة الضريبية

(المادة الأولى) : يستبدل بنص المادة (٧) من قرار وزير المالية رقم ١٥٨

-
- (١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٣١ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٤ .
- (٢) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٩١ بتاريخ ١٣/٨/١٩٧٨ ، راجع
الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ، صفحة ٤٥٤ .
- (٣) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ تابع بتاريخ ٢٠/٧/١٩٧٨ راجع
الأستاذ / محمد بدران ، المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

نموذج رقم (٦) ضرائب دعم التضامن الاجتماعي

مملحة الضرائب

الادارة المركزية لضرائب الدمغة

اسم الجهة :

العنوان :

اخطار توريد

السيد / مدير عام الادارة المركزية لضرائب الدمغة - مجمع الضرائب - شارع حسين حجازي - القاهرة

تحية طيبة

تنفيذا للبند (رابعاً) من المادة (٣١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

نتشرف بأن نرسل رفق هذا الشيك رقم بتاريخ المسحوب على بنك

بمبلغ (.....) .

وذلك قيمة ضريبة دعم التضامن الاجتماعي (بيع تذاكر سفر الى الخارج) المحملة خلال شهر ١٩

الضرائب التي تم ردها عن التذاكر المعادة قبل السفر لعدم الاستعمال طبقاً للبيان الوارد على نموذج رقم "٧" ضرائب

دعم التضامن الاجتماعي المرفق .

برجاء الاطاعة واتخاذ اللازم،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

تحريراً في / / ١٩

اسم المختص :

وظيفته :

توقيعه :

نموذج رقم (٧) ضرائب دعم التضامن الاجتماعي

بيان بمبالغ الضريبة المستردة

عن تذاكر السفر الى الخارج

المعاداة قبل السفر لعدم الاستعمال

اسم الجهة :

العنوان :

م	اسم	رقم	تاريخ	تاريخ	قيمة	قيمة الضريبة	قيمة الضريبة
	المسافر	التذكرة	البيع	السفر	التذكرة	المحملة	المستردة

ق ج

ق ج ق ج

السيد / مدير عام الادارة المركزية لضرائب الدمغة - مجمع الضرائب - شارع حسين حجازي - القاهرة

الموضح بعاليه قيمة الضرائب التي ردت عن التذاكر المباعة للسفر الى الخارج التي قام أصحابها بإرجاعها لعدم الاستعمال

قبل السفر . وقد خصمت هذه المبالغ من الضرائب المحملة عن شهر سنة ١٩

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

سم المختص : وظيفته : توقيعه : ، رئيس الجهة : الاسم : التوقيع :

(١)
قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤
بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين (٢) في الخارج

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى) : تفرض ضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها التي يتقاضاها العاملون المصريون في الخارج ممن يزاولون عملا لدى الغير يتوافر فيه عنصر التبعية . ولا يخضع لهذه الضريبة المصريون المهاجرون هجرة دائمة الذين تتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة (٨) من قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ١١١ (٣) لسنة ١٩٨٣ .

- (١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٤ (مكرر) بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٤ م .
- (٢) توحيد : يتصف هذا القانون بعدم الدستورية حيث انه يخالف نص المادتين ٣٨ ، ٤٠ من الدستور المصري ، فالضريبة لكي يكون أداؤها واجب وفقا للقانون يجب أن تتوافر فيها العدالة الاجتماعية فضلا عن أنه يجب أن تراعى المساواة بين المواطنين فاذا نظرنا الى الضريبة الجديدة نجد أنها تفرض على أجور العاملين المصريين ومرتباتهم التي يحصلون عليها لقاء عملهم بالخارج دون غيرهم بينما يوجد أصحاب المهن الحرة من المصريين العاملين بالخارج والذين يمتلكون مؤسسات في هذا الصدد لا يخضعون للضريبة بل لا يخضعون للضريبة الموحدة عن نشاطهم المهني اذا كان مركزهم الرئيسي في الخارج مما يخل بمبدأ المساواة والعدالة ، راجع بحث بعدم دستورية هذا القانون للأستاذ / محمد حامد عطا - الفحص الضريبي للأنشطة ، طبعة ١٩٩٤ ، صفحة ٤٢٢ .
- (٣) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣ ولقد نصت المواد من ٨ الى ١٢ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٣ عن شروط الهجرة الدائمة وهي كالآتي : مادة ٨ : يعتبر مهاجرا هجرة دائمة كل مصري جعل اقامته العادية بصفة دائمة في خارج البلاد بأن اكتسب جنسية دولة اجنبية أو حصل على اذن بالاقامة الدائمة فيها أو أقام بها مدة لا تقل عن =

(المادة الثانية) : يكون سعر الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة كالآتي :

- الشريحة الأولى : حتى ما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصرى سنويا (١ %) .
- الشريحة الثانية : أكثر مما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصرى سنويا وحتى ما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصرى سنويا (٢ %) .

= عشر سنوات ، أو حصل على اذن بالهجرة من احدى دول المهجر التسيي
تحدد بقرار من الوزير المختص بشئون الهجرة .

مادة ٩ : يمنح من يرغب من المصريين فى الهجرة الدائمة ترخيصا
بذلك من الجهة الادارية المختصة بوزارة الداخلية بعد تقديم طلب وفقا
للإجراءات والأوضاع المبينة فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويشترط
للترخيص بالهجرة ما يأتى :

أ - الحصول على موافقة دولة المهجر . ب - الحصول على موافقة
الجهة المختصة بوزارة الدفاع طبقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار
من وزير الدفاع بعد أخذ رأى الوزير المختص بشئون الهجرة .
ويقيد اسم كل من يرخص له بالهجرة الدائمة بسجل يعد لهذا الغرض
بالوزارة المختصة بشئون الهجرة . وينظم هذا السجل والقيد فيه باللائحة
التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٠ : للمهاجر هجرة دائمة أن يكتسب جنسية دولة المهجر مع
احتفاظه بالجنسية المصرية ويثبت هذا الحق لزوجته وأولاده القصر
المهاجرون معه ولزوجته الأجنبية اذا تقدمت بطلب لاكتساب الجنسية
المصرية ، وذلك كله وفقا للأحكام والإجراءات المقررة بمقتضى القانون
الخاص بالجنسية المصرية .

مادة ١١ : كل من يولد لمصر هاجر هجرة دائمة يحتفظ بنفس الحقوق
والمزايا المقررة لأبيه ، ويسرى ذلك على أبناء المصرية المهاجرين
معه والمحتفظين بجنسيتهم المصرية .

مادة ١٢ : تزول صفة المهاجر هجرة دائمة عن المواطن فى الحالاتين
الآتيتين : أ - اذا لم يسافر الى دولة المهجر خلال ستة أشهر من
الترخيص له بالهجرة . ب - اذا عاد الى الإقامة بالوطن لمدة تزيد على =

الشريحة الثالثة : أكثر مما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصرى سنويا (٣٪) .
وتحدد قيمة التعادل بالجنيه المصرى على أساس سعر الصرف عند بدء كسل
سنة تعاقد .

(المادة الثالثة) : تتحدد الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس مجموع
ما يحصل عليه الممول من مرتبات وأجور ومكافآت وبدلات وذلك على الوجه الآتى
(١) لا تسرى الضريبة على بدلات السفر والانتقال والسكن والملابس والغذاء .
(٢) لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ما يعادل ألف جنيه
مصرى سنويا . فاذا كان الثابت من عقد العمل أن الأجر أو المرتب
أو المكافأة شاملا للبدلات المشار اليها فى البندين (١) ، (٢) فيتحدد
وعاء الضريبة بعد خصم ١٥٪ من الأجر أو المرتب أو المكافأة الشاملة
مقابل هذه البدلات .

(٣) يخضع من وعاء الضريبة اشتراكات التأمين الاجتماعى وأقساط الادخار التى
تستقطع أو تسدد وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى أو كنظم بديلة
عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية سواء فى جمهورية مصر
العربية أو الدولة التى بها جهة العمل .

= سنة متصلة مالم تكن الإقامة لأسباب خارجة عن إرادته أو كان عمله يقتضى
ذلك . ويتعين فى جميع الأحوال الحصول على موافقة الوزارة المختصة
بشئون الهجرة لاعتباره مهاجرا اذا امتدت فترة إقامته بالوطن بعد المدة
المذكورة .

كما يشترط الحصول على موافقة وزارة الدفاع لمن هم فى سن التجنيد
ولم يسبق لهم أداء الخدمة العسكرية من المهاجرين الذين تزيد مدة
إقامتهم بالوطن بعد عودتهم على ستة أشهر .

ويترتب على زوال صفة المهاجر عن المواطن عدم أحقيته للامتيازات
التي يكتسبها باعتباره مهاجرا وذلك اعتبارا من تاريخ زوال هذه
المفصلة عنه .

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

(٤) بعد اعمال أحكام البنود (١) ، (٢) ، (٣) يخضع من الوعاء ٥٪ للأعسزب و ١٠٪ للمتزوج وللمتزوج ويعول وللعائل لأولاده أو لوالديه أو لأحدهما مقابل الأعباء العائلية •

وفي جميع الأحوال تخضع من وعاء الضريبة ، الضريبة الأجنبية المسددة عن ذات الابراد •

(المادة الرابعة) : على كل عامل خاضع لأحكام هذا القانون أن يقدم الى مصلحة الضرائب سنويا وعند انتهاء الاجازة أو الاعارة صورة معتمدة من عقد العمل المبرم مع جهة عمله في الخارج أو بينا معتمدا بمفردات مرتبه أو أجره فسي تلك الجهة ويتعين عليه ايضاح التغييرات التي طرأت على مرتبه أو أجره خلال السنة • وتختص مصلحة الضرائب بتحديد قيمة الضريبة المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون واطار الممول بذلك على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالتسليم المباشر للعامل نفسه أو من ينيبه مقابل اصال • وفي حالة تسديد قيمة الضريبة تسلم المصلحة العامل شهادة تفيد ذلك لتقديمها للجهات المختصة للموافقة على تجديد الاجازة أو الاعارة أو منحه اذن العمل • وفي جميع الأحوال يحظر على الجهات المختصة تجديد الاعارة أو الاجازة أو اذن العمل الا بعد تقديم ما يفيد سداد الضريبة أو ايداع تأمين مناسب وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون اذا قدم الممول اعتراضا أو طعنا وفقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويكون صدور اذن العمل المنصوص عليه بالقانون رقم ١٧٣^(١) لسنة ١٩٥٨ بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون لمدة عام قابلة للتجديد •

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣١ مكرر بتاريخ ٩/١٠/١٩٥٨ وينص القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ على الآتي : مادة ١ : يحظر على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد للعمل أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على اذن سابق من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان • ويضع وزير الداخلية الشروط التي يرى وجوب توافرها في طالب الاذن وصور النماذج التي تقدم عليها طلبات الاذن بالنسبة الى كل من موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة

(المادة الخامسة) : يكون سداد الضريبة سنوياً بالجنيه المصرى وبالطريقة وفى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية وفى حالة حدوث تغيير فى المرتب أو الأجر الخاضع للضريبة يعدل حساب الضريبة من تاريخ هذا التغيير على أساس الأيراد الجديد . وفى حالة عدم اكتمال السنة تسدد الضريبة

-
- = والهيئات والمؤسسات العامة وغيرهم . ويصدر هذا الاذن لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويقدم طلب التجديد الى وزارة الداخلية قبل انتهاء مدة الاذن بثلاثة أشهر على الأقل . مادة ٢ : لا يلتفت الى الطلبات التى يتقدم بها أصحابها على غير النموذج المعد لذلك أو التى لا تتوافر فيها الشروط التى يضعها وزير الداخلية . ويقع باطلا كل اذن يكون قد بنى على بيانات أو اقرارات غير صحيحة ويعتبر الاذن فى هذه الحالة كأن لم يكن . مادة ٣ : لوزير الداخلية سحب الاذن من أى شخص اذا أتى عملاً مخالفاً لمقتضيات الولاء للوطن أو أخل بواجباته السياسية أو العسكرية أو فقد شرط حسن السمعة والسيرة .
- مادة ٤ : يجب على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ممن لم يكن يسرى فى شأنهم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، تعاقد أو كان يعمل فى خدمة إحدى الهيئات المشار إليها فى المادة الأولى أن يتقدم بطلب الاذن المشار إليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .
- مادة ٥ : كل من يخالف أحكام المادتين الأولى والرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٦ : لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجريمة المتقدم ذكرها الا بناء على اذن من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك .
- مادة ٧ : يلغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .
- مادة ٨ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة من تاريخ نشره .
- وعلى وزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

بنسبة المدة التي قضاها العامل في الخارج ، ويتوقف سريان الضريبة فسي الحالات التي يتوقف فيها صرف مرتب أو أجر العامل لأي سبب من الأسباب وبالنسبة لمتجمد المرتبات أو الأجور أو مكافأة (١) نهاية الخدمة التسي تصرف للعامل دفعة واحدة في سنة ما ، يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق وتحسب الضريبة على أساس ذلك .

(المادة السادسة) : يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(المادة السابعة) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به

اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره . (٢)

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٤م

باستمرار العمل بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكررا

من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر

(مادة ١) : يستمر العمل بالخفض والاعفاء المقررين بمقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكررا من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة في الفقرة المشار اليها .

(مادة ٢) : على وزير العدل تنفيذ هذا القرار .

(مادة ٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

(١) توحيد : ان مكافآت ترك الخدمة لا تعد من قبيل الدخل بل من قبيل رأس المال وهذا ما ذهبت اليه فتاوى مجلس الدولة وأحكام محكمة النقض ، فمكافأة نهاية الخدمة ليست ايرادا دوريا وانما هي في حكم رأس المال الذي يصرف دفعة واحدة عند انتهاء خدمة العامل فسي بهذه المثابة لا تعد مكملة للمرتب أو الأجر .

(٢) ينشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٢ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٩٤م .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

قرار وزارى رقم ٢٣٨^(١) لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٥
بشروط وأوضاع واجراءات الترخيص فى أعمال اليانصيب
وبمنح التراخيص بممارسة عرض أوراق اليانصيب أو بيعها أو توزيعها

- (مادة أولى) : يستبدل بنصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٦ من القرار الوزارى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه النصوص الآتية :
- (مادة ٤) : يجب على المرخص له أن يجنب ٢٥٪ من القيمة الاسمية للأوراق المصدرة لمقابلة قيمة الجوائز على اليانصيب وأعبائها وتحدد قيمة الجوائز المقبوضة للرابحين بما لا يقل عن ٢٨٪ كحد أدنى من هذه النسبة بحيث تورد ضريبة التمنية المستحقة على القيمة المقبوضة من باقى المبلغ المجنب على النحو المذكور ويجب ألا تزيد عمولة التوزيع على ٢٥٪ من القيمة الاسمية لأوراق اليانصيب .
- (مادة ١٠) : مع مراعاة نص المادة (٥) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٣م المشار اليه والمادة (٤) من هذا القرار يقوم المرخص له بتوريد ضريبة الدمغة المقررة على جوائز اليانصيب طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ وذلك الى مأمورية ضرائب الدمغة الواقع فى دائرتها مقر عمله خلال سبعة أيام من تاريخ السحب .
- (مادة ١٦) : يكون البنك مسئولا عن عمليات تجهيز وطبع الأوراق وتوزيعها وحصص المرتجعات واجراء عملية السحب واعلانها وتصفية حساب اليانصيب كل ذلك مقابل عمولة فى حدود ٢٪ من القيمة الاسمية للأوراق المباعة كما يقوم بصرف الجوائز لمستحقيها مقابل عمولة فى حدود ٤٪ تجنب من قيمة الجوائز المقبوضة للرابحين .
- (مادة ثانية) : على السيد / رئيس الادارة المركزية تنفيذ هذا القرار اعتبارا من ١٦/١١/١٩٨٩م .
- (مادة ثالثة) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٤م .

(١)
قرار وزير المالية رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٩٤
بتحديد المنشآت التي تلتزم بخضم مبالغ
تحت حساب الضريبة

قـسـرر :

- (مادة ١) : في تطبيق حكم البند (٢) من المادة (٣٧) ، المادة (٧٤) من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه ، تلتزم المنشآت الآتية بالخضم تحت حساب الضريبة ، وذلك متى زاد رأس مالها من واقع عقد التأسيس أو السجل التجارى أو الصناعى أو الميزانية على عشرين ألف جنيه :
- (١) منشآت المقاولات والتوريدات • (٢) مكاتب التصدير والاستيراد •
 - (٣) الوكلاء التجاريون • (٤) وكالات السفر والمنشآت والمكاتب السياحية •
 - (٥) منشآت النقل السياحى • (٦) منشآت الانتاج التليفزيونى •
 - (٧) منشآت الانتاج المسرحى • (٨) منشآت الانتاج الاذاعى •
 - (٩) المنشآت الصناعية المحددة وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٣٠) من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه •
- (مادة ٢) : تلغى قرارات وزير المالية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ ورقم ١ لسنة ١٩٩٣ ورقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليها •
- (مادة ٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره •

(٢)
قرار وزير المالية رقم ٩٠١ لسنة ١٩٩٤
بتحديد الدفاتر والسجلات والمستندات التي يلتزم
بمسكها الممول الذى يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا

- (مادة ١) : يلتزم الممول الذى يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا وينطبق عليه أحد الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٩٦) من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه ، بأن يمسك الدفاتر والسجلات والمستندات التى تستلزمها

طبيعة تجارية أو صناعية وأهميتها ، بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة
وبيان ما له وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته .

ويجب أن يمسك على الأخص الدفاتر والسجلات والمستندات الآتية :

أولا : الدفاتر والسجلات :

(١) دفتر اليومية العامة الأصلية الذى تقيد فيه جميع عمليات الممول أولا
بأول .

(٢) دفتر الأستاذ العام .

(٣) دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة التى تتحدد تبعاً
لطبيعة ونوع وحجم ونشاط المنشأة .

(٤) دفتر الجرد وتفيد فيه مفردات وأصول وخصوم المنشأة حسب الجسرد
الفعلى لها فى نهاية السنة المالية للمنشأة .

(٥) دفتر الصنف ويمسك بمعرفة الممولين الذين يقتصر نشاطهم على تجارة
الجملة .

وفى جميع الأحوال يجب أن تكون مجموعة الدفاتر التى تمسكها
المنشأة متكاملة وأمينه ومنتظمة من حيث الشكل وأن تمكن من تحديد
صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف
أنواعها طبقاً لأحكام المادة (٢٧) من القانون .

ثانياً : المستندات :

هى المستندات الأصلية من عقود وفواتير شراء واشعارات وايصالات
ومكاتبات صادرة من الغير ، وصور فواتير البيع والاشعارات والايصالات
والمكاتبات الصادرة من المنشأة المؤيدة لجميع معاملاتها .

(مادة ٢) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من
اليوم التالى لتاريخ نشره .

(١)
قرار وزير المالية رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٩٤

بتحديد المنشآت التى يعين لديها مندوبون
عن مصلحة الضرائب

(مادة ١) : بالإضافة الى الجهات الواردة فى المادة (١٩٢) من قانون

(١) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٢٨٧ (تابع) بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ .

الضرائب على الدخل المشار اليه ، يعين مندوبون عن مصلحة الضرائب لدى المنشآت الآتية :

أ - الجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية والنقابات والروابط والنوادي والاتحادات وشركات الأموال بالقطاع الخاص وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات والمكاتب المهنية والمستشفيات .

ب - الجهات التالية التي يزيد رأس مالها على عشرين ألف جنيه من واقع عقد التأسيس أو السجل التجارى أو الميزانيات :

١ - المعاهد التعليمية + ٢ - منشآت المقاولات والتوريدات .

٣ - مكاتب التصدير والاستيراد . ٤ - الوكلاء التجاريون .

٥ - وكالات السفر والمنشآت والمكاتب السياحية .

٦ - منشآت النقل السياحى .

٧ - منشآت الانتاج السينمائى والتليفزيونى والمسرحى والاذاعى .

٨ - المسارح ودور اللهو والفنادق .

(مادة ٢) : يلغى قرار وزير المالية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

(مادة ٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

(١) قانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والغش

باسم الشعب ، رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى) : يستبدل بنصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكررا ، ٤ ، ٥ ، ٨

، ١٠ ، ١١ (فقرة ثالثة) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، النصوص الآتية :

(مادة ١) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فسى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

- ١ - ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .
- ٢ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها .
- ٣ - نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشا الى البضاعة سببا أساسيا فى التعاقد .
- ٤ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكب الجريمة المشار اليها فى الفقرة السابقة أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طسرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

(مادة ٢) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر :

- ١ - كل من غش أو شرع فى أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معدا للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢ - كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .
وتطبق العقوبات المقررة في هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء تاريخ صلاحيتها .

(مادة ٣) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الانسان أو الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

(مادة ٣ مكرر) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمسين سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من استورد أو جلب الى البلاد شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك . وتتولى السلطة المختصة اعدام تلك المواد على نفقة المرسل اليه ، فإذا لم يتوافر العلم تحدد له السلطة المختصة ميعاداً لاعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها الى الخارج ، فإذا لم يرقم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

(مادة ٤) : اذا نشأ عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون اصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

(مادة ٥) : يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو استورد مسواك

مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك .
(مادة ٨) : تقضى المحكمة فى حالة الحكم بالادانة فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

(مادة ١٠) : مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة فى حالة العود الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكررا من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . ويجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بالغاء رخصتها وذلك دون الاخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤م فى شأن الوزن والقياس والكيل . وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى آى قانون آخر بقمع التدليس والغش .

(مادة ١١) : ولماورى الضبط القضائى أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة لتنفيذ أحكام هذا القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها .

(المادة الثانية) : يستبدل بكلمة " مرسوم " عبارة " قرار من الوزير المختص " ويستبدل بكلمة " مراسيم " كلمة " قرارات " أينما وردت فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه .

(المادة الثالثة) : تضاف الى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه ، مادتان جديدتان برقمى ٦ مكررا و ٦ مكررا (١) ، نصاهما الاتيان :

مادة (٦) مكررا :

دون اخلال بأيه عقوبه أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر
إذا وقع الفعل بالمخالفة لاحكام المواد : ٢و٣و٣ مكررا من هذا القانون بطريق
الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الاخلال بواجب الرقابه تكون العقوبة الحبس
مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتقل عن ألف جنيهه ولاتجاوز نصف الحد الاقصى
المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد سالفه الذكر ، أو بإحدى هاتين
العقوبتين .

مادة (٦) مكررا (١) :

دون اخلال بمسئولية الشخص الطبيعى المنصوص عليها فى هذا القانون
يسأل الشخص المعنوى جنائيا عن الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون
إذا وقعت لحسابه أو بأسمه أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه ،
ويحكم على الشخص المعنوى بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عتبه
الجريمه التى وقعت . ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى
المتعلق بالجريمه لمدة لاتزيد على سنه ، وفى حاله العود يجوز الحكم بوقف
النشاط لمدة لاتزيد على خمس سنوات أو بالغاء الترخيص فى مزاولة النشاط
نهائيا .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسميه ، ويعمل به اعتبار من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

القسم الثالث

- ١ - المذكرة الايضاحية للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣
- ٢ - تقرير اللجنة المشتركة للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .
- ٣ - قرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ باللائحة التنفيذية للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ الكاملة.
- ٤ - نماذج الاقرارت الضريبية
 - أ - نموذج رقم ١ ضريبة موحدة
 - ب - نموذج رقم ١ مكرر ضريبة موحدة
 - ج - نموذج رقم ٩ ضريبة موحدة
 - د - نموذج رقم ٣٨ ضريبة موحدة

المذكرة الايضاحية

(١)
للقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣
بتعديل قانون الضرائب على الدخل
المادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

مقدمة : أخذت مصر بنظام الضرائب على الدخل سنة ١٩٣٩ باصدار القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٩ فى شكل ضرائب نوعية بسعر نسبي يختلف تبعا لتدريج مصدر الايراد . وفى سنة ١٩٤٩ توج نظام الضرائب النوعية بالضريبة العامة على الايراد بنسب تصاعدية بالشرايح تحقيقا للعدالة الضريبية وذلك بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٤٩ . وتمهيدا للاملاح الضريبى الشامل ، صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذى أبقى على الضرائب النوعية على الأشخاص الطبيعىين متوجة بالضريبة العامة على الدخل فى الكتاب الأول منه ، وأفرد الكتاب الثانى للضريبة على أرباح شركات الأموال ، وذلك تمهيدا للانتقال الى نظام الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعىين ، أخذا بما أوصى به مجلس الشعب عند موافقته على مشروع قانون العدالة الضريبية بجلسة ١٩٧٨/٨/٢٨ .

ونظرا لأن السياسة الضريبية فى الفترة الحالية تعد من أهم السياسات الرئيسية التى يركز عليها برنامج الاملاح المالى والاقتصادى . لذلك بدت حتمية تطوير النظام الضريبى الحالى بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن النظام الضريبى يمثل ركنا أساسيا للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . ويهدف الاملاح الضريبى الى تحقيق العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية وتوازن الأعباء مع الدخول وتصاعد الضريبة فى الحدود المناسبة كما يسعى الاملاح الضريبى الى تحقيق عمومية الضريبة بتوسيع قاعدة الضرائب واشراك كافة المواطنين فى أداؤها دون تجاوز لحدود طاقتهم الضريبية .

ولعل من أهم مقومات الاملاح الضريبى المقترح تطبيق نظام الضريبة الموحدة خاصة وأن المذكرة الايضاحية لقانون الضرائب على الدخل المادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أوضحت أنه يراعى فى الاملاح ادخال تصورات جديدة لضرائب الدخل لتمهيد الطريق للأخذ بنظام الضريبة الموحدة فى خلال فترة انتقالية

(١) . نشر بعداد الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٢) مكرر بتاريخ ٣١ ديسمبر

١٩٩٣ ، أنظر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - معدلا بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بكتابنا قضاء التجريم الضريبى والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ٣٧٤ وما بعدها .

أهداف التحول الى نظام الضريبة الموحدة :

- (١) زيادة درجة مرونة النظام الضريبي ويتحقق ذلك بزيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة .
- (٢) اخفاء المزيد من عناصر التشخيص على النظام الضريبي تحقيقا للمزيد من العدالة .
- (٣) تبسيط الاجراءات الادارية ، وتقليل فرص التهرب وذلك بالزام الممول بتقديم اقرار واحد لمأمورية واحدة ويجاسب بمعرفة مأمور واحد .
- (٤) ربط الاعفاءات الضريبية بالمقدرة التكليفية الاجمالية للممول ممسا يحقق تشخيما أكبر للضريبة .

مبورات التحول الى نظام الضريبة الموحدة :

- (١) اعتبارات العدالة الضريبية : لابد أن تعمل النظم الضريبية على تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية في المجتمع ، بحيث يكون هناك تناسب بين ما يدفعه الفرد من ضرائب وبين قدرته على الدفع ، أي يدفع الفرد الضرائب بما يتفق وقدرته التكليفية .
- والضريبة الموحدة تحقق هذه الغاية بشكل أكبر سهولة من الضرائب النوعية .
- تجميع اجمالي الدخل الفردي من كافة المصادر يعتبر أفضل معيار للوقوف على المقدرة التكليفية الحقيقية للممول .
- والضريبة الموحدة تحقق العدالة الضريبية الرأسية والأفقية :
- العدالة الرأسية للعبء الضريبي :

حيث تتضمن معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي الأوضاع المالية المختلفة ، ويتحقق ذلك بتطبيق الأسعار التصاعدية على مجموع الدخل .

العدالة الأفقية للعبء الضريبي :

حيث يعامل الأفراد ذوي الأوضاع المالية المتساوية معاملة ضريبية متساوية أيضا . ويتحقق ذلك بالنظر الى تطبيق اعفاء واحد ، لأن تعدد الاعفاءات (كما هو الحال في الضرائب النوعية) يخل بهذا المبدأ .

وعاء الضريبة يصبح ممثلا للوضع الاجتماعي ، وسيكون هناك اعفاء واحد يراعى حالة الممول ، لأن تعدد الاعفاءات بتعدد المصادر يخل بالعدالة .

(٢) اعتبارات إدارية لتبسيط زيادة كفاءة الضريبة ويقلل من تكاليف التحصيل.

ورأت وزارة المالية أن الانتقال إلى نظام الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين يتطلب :

- ١ - التحول من نظام المأموريات النوعية إلى المأموريات الجغرافية .
- ٢ - تعزيز مصلحة الضرائب بالعدد الكافي من العاملين المؤهلين وتدريبهم .

٣ - تطوير ورفع كفاءة الجهاز الضريبي وإدخال الحاسبات الآلية .

٤ - الوصول بالفحص إلى آخر سنة ضريبية وتحصيل المتأخرات .

٥ - توعية الممولين بنظام الضريبة الموحدة الذي يقوم أساساً على إمساك الممول للدفاتر وحسابات منتظمة لأنشطته المختلفة .

وقد قامت وزارة المالية ، وفقاً لخطة مدروسة ، باتخاذ كافة الخطوات الفعالة اللازمة للوصول إلى الهدف المنشود وهو تطبيق نظام الضريبة الموحدة بحيث أصبح المناخ الآن ملائماً لذلك .

وبناءً على ما سبق ، أعدت وزارة المالية مشروع القانون المرافق ومن أهم المبادئ التي روعيت في إعداده ما يلي :

- ١ - أنه مشروع بتعديل أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وليس مشروعاً بقانون جديد وذلك لأن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كان خطوة نحو الضريبة الموحدة حيث أفراد كتابها للضريبة على الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها وكتاباً بالشركات الأموال والجهات المحددة به حيث استبدل الكتاب الأول بالمشروع كما أجريت بعض التعديلات والإضافات في الكتابين الثاني الخاص بشركات الأموال والثالث الخاص بالأحكام العامة والإجراءات ، وبمراعاة أن التفسيرات لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد استقرت بفتاوى مجلس الدولة أو أحكام المحاكم على مدى اثني عشر عاماً .

- ٢ - أن محل الضريبة الموحدة على الدخل محل الضرائب النوعية وتكون أسعارها تصاعدية بالشرائح تحقيقاً للعدالة فيما عدا إيرادات رؤوس الأموال المنقولة فهي بسعر نسبي وتحجز من المنبع .

- (٣) الاقتصار على تقديم اقرار واحد في الموعد المحدد يتضمن ما حققه الممول من دخل خلال السنة الضريبية من إيرادات الثروة العقارية (إذا زادت إيراداتها المحددة حكما عن حد الإعفاء للأعباء العائلية) والأرباح التجارية والصناعية وإيرادات المهن غير التجارية .
- (٤) أبقي المشروع على كيفية تحديد صافي الربح أو الإيراد الذي يدخل فسي وعاء الضريبة الموحدة بذات الأحكام المعمول بها في ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من حيث اجمالي الوعاء والتكاليف الواجبة الخصم .
- (٥) أبقي المشروع على الإعفاءات الضريبية التي نص عليها القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية وكذا الإعفاءات المقررة لمزاولة المهن غير التجارية وأصحاب المراتب وما في حكمها مع منح أصحاب المراتب إعفاء شخص يبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وذلك بالإضافة الى الإعفاءات المقررة بقوانين أخرى .
- (٦) الإبقاء على الأحكام الضريبية على أرباح شركات الأموال كما هي مع اجراء التعديلات الضرورية التي استوجبها الغاء نظام الضرائب النوعية وبصفة خاصة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
- (٧) الإبقاء على الاجراءات الضريبية كما هي في القانون الحالي مع اجراء بعض التعديلات الضرورية والتي تتفق مع توحيد وعاء الضريبة من جميع مصادر إيرادات الممول .

الأحكام التي استخدمها المشروع

الكتاب الأول

الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين

أولا : نطاق سريان الضريبة

استحدث المشروع في هذا الصدد ما يلي :

أولا : بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة أخذ المشروع في تحديد نطاق فرض الضريبة بمبدأين :

الأول : مبدأ التبعية الاجتماعية ، وقد أخذ فيه المشروع بمعيار الإقامة الدائمة فأخضع للضريبة الأشخاص الطبيعيين المقيمين عادة في مصر

أيا كانت جنسيتهم سواء كانوا من المصريين أو من الأجانب على النحو الموضح بالقانون .

الثانى : مبدأ التبعية الاقتصادية ، فأخضع للضريبة الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين عادة فى مصر أيا كانت جنسيتهم سواء كانوا من المصريين أو الأجانب وذلك بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر .

ثانيا : بالنسبة للإيرادات الخاضعة للضريبة ، فقد أبقي المشروع على معاملة كل إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة على النحو المعمول به فى القانون الحالى وذلك باستثناء إيرادات المهن غير التجارية حيث أخضع للضريبة الإيرادات المحققة بالخارج إذا كان المركز الرئيسى الدائم لمباشرة الممول للمهنة أو النشاط فى مصر ، وذلك تحقيقا للمساواة بين هذه الإيرادات والإيرادات الناتجة من النشاط التجارى أو الصناعى .

ثالثا : اعتبر المشروع الشخص الطبيعى مقيما عادة فى مصر إذا توافرت فى شأنه أحد المعايير الآتية :

١ - أن يقيم فى مصر لمدة تزيد على ١٨٣ يوما متصلة أو منفصلة خلال السنة الضريبية .

٢ - أن تكون مصر محلا لإقامته الرئيسية .

٣ - أن تكون مصر المركز الرئيسى لإدارة نشاطه .

٤ - أن تكون مصر مركزا للنشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى .

٥ - أن يكون من موظفى الدولة الذين يؤدون مهام وظائفهم فى الخارج وكانت دخولهم من خزينة الدولة .

رابعا : أبقي المشروع على عدم سريان الضريبة على :

١ - السفراء والوزراء المفوضين وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصلين الأجانب المعاملة بالمثل وفى حدود تلك المعاملة .

٢ - الفنيين والخبراء الأجانب المقيمين عادة فى مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة أو أحد الأفراد بالنسبة لإيراداتهم الناتجة من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

ثانيا : وعاء الضريبة :

بالنسبة لتحديد وعاء الضريبة :

أولا : حدد المشروع الإيرادات التي يتكون منها وعاء الضريبة في الآتي :

- (١) إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
- (٢) إيرادات النشاط التجاري والصناعي .
- (٣) المرتبات وما في حكمها .
- (٤) إيرادات المهن غير التجارية .
- (٥) إيرادات الثروة العقارية .

ثانيا : حدد أول يناير من كل سنة موعدا لاستحقاق الضريبة وبذلك يكون قد اعتبر السنة الضريبية للممول هي السنة الميلادية وذلك على النحو المعمول به في الضريبة العامة على الدخل الحالية .

ثالثا : أفرد المشروع بابا خاصا بكل نوع من أنواع الإيرادات المكونة لوعاء الضريبة والمشار إليها في البند (أولا) أبقى فيه المشروع على الأحكام المعمول بها في القانون الحالي من حيث تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة وتحديد التكاليف الواجبة الخصم من هذه الإيرادات للوصول الى صافي الدخل الناتج عنها وتحديد الإيرادات منها المعفاة من الضريبة وذلك بذات الأحكام المعمول بها في شأن تحديد نطاق وعاء الضريبة النوعية التي يخضع لها هذا الإيراد في ظل القانون الحالي مع استحداث بعض الأحكام التي يوجبها فسرر الضريبة الموحدة التي سيرد ذكرها في حينها عند التحدث عن كل نوع من هذه الإيرادات على حده .

الباب الأول

إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

الفصل الأول

الإيرادات الخاضعة للضريبة

استحدث المشروع في هذا الممد ما يلي :

- (١) استبدل بلفظ الفوائد لفظ العوائد تمشيا مع طبيعة الإيراد .
- (٢) اخضاع العوائد الناتجة من صكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة ، وهي أوراق مالية استحدثتها التشريعات

الحديثة مثل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨^(١) باصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ باصدار قانون سوق رأس المال .

وفرض ضريبة بسعر مخفض قدره ٥٪ على عوائد المدخرات والودائع والصكوك المعفاة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو بقوانين أخرى بغرض تحقيق المزيد من الموارد من جهة وتشجيع الاستثمار في شكل الاكتتاب في الأسهم لإنشاء المنشآت الكبيرة التي تستوعب عمالة جديدة بدلا من التوسع في الودائع والمدخرات .

(٣) إخضاع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الواردة ذكرها بالمادة السادسة من مشروع القانون التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين أما تلك التي يحصل عليها الأشخاص الاعتباريون بصفة عامة فقد أخضعها المشروع للضريبة على أرباح شركات الأموال بالنص عليها بالكتاب الثاني الخاص بالضريبة على أرباح شركات الأموال .

(٤) هذا وقد أبقى المشروع على عدم خضوع التوزيعات للمساهمين للضريبة بعدم النص على خضوعها .

وبمراعاة أن مشروع القانون يلغى الضريبة العامة على الدخل التي تسرى حاليا على ناتج الأسهم وفقا لنص المادتين ٩٥ ، ٩٨ من الكتاب الأول من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(٥) إخضاع مكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨^(٢) باصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها وفي الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار وفي شركات قطاع الأعمال الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١^(٣) بصفة عامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٣ "تابع" بتاريخ ٩ يونيو ١٩٨٨ ،

راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ، صفحة ٦٢٤ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ "تابع" (أ) بتاريخ ٢٠/٧/١٩٨٩

المرجع السابق ، صفحة ١٠٨٢ .

(٣) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٩/٦/١٩٩١ م .

الفصل الثاني

تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة

يراعى المشروع تحديد الإيرادات الخاضعة بنفس الأحكام المعمول بها في القانون الحالي .

الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

عدل المشروع الاعفاءات الضريبية المقررة بالمادة رقم (٤) من قانون الضرائب على الدخل الحالي رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بما يتفق مع ما عدله من أحكام ونقل بعض الاعفاءات الواردة بالمادة الى الضريبة على أرباح شركات الأموال .

الفصل الرابع

تحصيل الضريبة

- (١) قرر المشروع التزاما بحجز نسبة ٣٢٪ من الإيرادات الخاضعة للضريبة عند كل توزيع أو سداد لهذه الإيرادات تكون ٥٪ بالنسبة لعوائد المدخرات والودائع والصكوك وقد قرر هذا الالتزام على الأشخاص والجهات بذات الأحكام المعمول بها في القانون الحالي ، على أن يستحق أداء هذه المبالغ في ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة .
- (٢) استحدث المشروع نصا باعتبار ما سدد من المبالغ المحجوزة سدادا نهائيا للضريبة .
- (٣) استحدث المشروع النص على عدم تقديم القرار الضريبي السنوي عن هذه الإيرادات .

الباب الثاني

إيرادات النشاط التجاري والمناعى

الفصل الأول

الإيرادات الخاضعة للضريبة

- (١) أبقى المشروع على أحكام تحديد الإيرادات الخاضعة المعمول بها فى القانون الحالى .
- (٢) استحدث المشروع اخضاع حصة الشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطة للضريبة وذلك أسوة بما هو متبع فى الضريبة العامة على الدخل فى القانون الحالى وألغى خضوع هذه الحصة للضريبة باسم الشركة كما كان معمولاً به فى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فى القانون الحالى .
- (٣) استحدث المشروع اخضاع الأتاوات على اختلاف أنواعها وصورها للضريبة بذات الأحكام التى تسرى على المبالغ التى تدفع لأى شخص طبيعى أو شركة أشخاص على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة وفرض الضريبة على اجمالى هذه المبالغ والأتاوات وبدون أى تخفيض لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية وبدأت أسعار الضريبة المقررة فى المشروع .
- (٤) استحدث المشروع نصاً يخضع للضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها فى المادة (٦) من المشروع الداخلة فى ممتلكات المنشآت الفردية أو شركات الأشخاص وذلك بعد أن أفرد الباب الأول لإيرادات رؤوس الأموال المنقولة المملوكة للأشخاص الطبيعيين فقط .

الفصل الثانى

تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة

- (١) عدل المشروع النص على أن يخضم نسبة ٢٥٪ من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة الداخلة فى الانتاج وذلك اعتباراً من تاريخ الاستخدام فى الانتاج ولمرة واحدة . وتخضم هذه النسبة من تكلفة الآلة أو المعدة أولاً . ثم بعد ذلك يحسب الاستهلاك الحقيقى على الرصيد المتبقى من التكلفة بعد خصم نسبة الخمسة وعشرون فى المائة المشار إليها وذلك تلافياً لمشكلات التطبيق القائمة فى ظل القانون الحالى .
- (٢) استحدث المشروع النص على إلزام مأمورية الضرائب المختصة باخطار المتنازل اليه ببيان الضرائب المستحقة على المنشآت المتنازل عنها بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لضمان جدية الاجراء والتأكد من

وصول البيان الى المتنازل اليه .

الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

أبقى المشروع على الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون الحالي كما هي .

الفصل الرابع

الخصم والاضافة والتحميل لحساب الضريبة

أبقى المشروع على الأحكام المعمول بها في القانون الحالي كما هي فيما
عدا :

(١) رفع المشروع المهلة التي يتعين على مصلحة الضرائب أن ترد الى الممول خلالها المبالغ المحملة طبقا لنظام الخصم والاضافة والتحميل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره الى اثني عشر شهرا بدلا من تسعة أشهر .

واستحدث المشروع النص الى أن يحدد مقابل التأخير عند رد هذه المبالغ بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير ابتداء من نهاية مدة الاثني عشر شهرا .

كما استحدث النص على الزام الممول بتمكين موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم سلطة الضبطية القضائية من الاطلاع على ما لديه من دفاتر ومستندات ومحركات وفقا للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) من القانون وذلك في الميعاد الذي تحدده المأمورية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة والا سقط حقه في الانتفاع بأحكام هذه المادة . وقد استحدث هذا النص لتلافي مشكلات التطبيق في القانون الحالي ولضمان جدية الاجراء بالنسبة لكل من الممول ومصلحة الضرائب .

(٢) رفع المشروع من قيمة رأس مال المنشآت التي تلتزم بالخصم والتي يحددها قرار وزير المالية الى ٢٠ ألف جنيه بدلا من ٥٠٠٠ جنيه مراعاة للأوضاع الاقتصادية وتخفيفا للعبء على المنشآت الصغيرة .

الباب الثالث

المرتبات وما في حكمها

الفصل الأول

الايرادات الخاضعة للضريبة

استحدث المشروع النص على اخضاع مرتبات ومكافآت أعضاء مجالس الادارة من غير المساهمين في شركات قطاع الأعمال العام .
أبقى المشروع على أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لنطاق الضريبة ووعائها .

سعر الضريبة :

- (١) أولى المشروع اهتماما بأصحاب المرتبات باعتبارهم من محدودى الدخل حيث ميزهم المشروع بجانب زيادة حد الاعفاء للأعباء العائلية ، منحهم اعفاءا شخصيا قدره ٢٠٠٠ جنيه وأن يكون سعر الضريبة بسعر الشريحة الأولى من أسعار الضريبة الموحدة .
- (٢) أخضع المشروع المبالغ التى يحصل عليها الخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت اشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم عن ١٨٣ يوما للضريبة بالسعر المقرر للمرتبات عن اجمالى المبالغ التى يحصلون عليها بدون أى تخفيض .
- (٣) بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها العاملون فى وحدات الجهات الادارية للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أية جهة ادارية غير جهات عملهم الأصلية أخضعهم المشروع لسعر الضريبة المقررة للمرتبات عن المبالغ التى يتم الحصول عليها من هذه الجهات .

الفصل الثانى

تحديد الايراد الداخلة فى وعاء الضريبة

أبقى المشروع على جميع الخصومات وجميع الأحكام التى تقرر عدم سريان الضريبة على بعض أنواع الايرادات من المرتبات كالمعاشات .

وكما أبقى على جميع الأحكام التي تقرر تصفية وعاء الضريبة من المرتبسات وما في حكمها كما هي في التشريع الحالي .

الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

أبقى المشروع على جميع الاعفاءات الضريبية المقررة في التشريع الحالي كما هي .

الفصل الرابع

الاقراءات

القسم الأول

الاقراءات التي يلتزم بها صاحب العمل

أبقى المشروع على أحكام الاقراءات التي يلتزم بها صاحب العمل كما هي في القانون الحالي .

القسم الثاني

الاقراءات التي يلتزم بها أصحاب المرتبات

أعفى المشروع أصحاب المرتبات وما في حكمها من تقديم الاقرار الضريبي ونص على عدم تضمين الاقرار الضريبي السنوي عنصر المرتبات تيسيرا على العاملين وجهات عملهم وتبسيط الاجراءات الضريبية وذلك على أساس أن الضريبة المستحقة عليهم تحجز من المنبع .

الفصل الخامس

تحميل الضريبة

أبقى المشروع على أحكام تحميل وتوريد الضريبة كما هي في القانون الحالي .

الفصل السادس الاعتراض والطعن

أبقى المشروع على أحكام الاعتراض والطعن بالنسبة لاييرادات المرتبات كما هي في التشريع الحالي .

الباب الرابع اييرادات المهن غير التجارية الفصل الأول الاييرادات الخاضعة للضريبة

- (١) استحدث المشروع اخضاع الاييرادات الناتجة عن مزاولة المهنة في الخارج اذا كان المركز الرئيسي أو الدائم لمباشرة الممول للمهنة أو النشاط في مصر وذلك أخذا بما سار المشروع على نهجه بالنسبة لاييرادات النشاط التجاري والصناعي .
- (٢) اعتبر المشروع من اييرادات المهن غير التجارية أية اييرادات أخرى ناتجة عن أية مهنة أو نشاط لم ينص عليها في المشروع .

الفصل الثاني تحديد الاييرادات الداخلة في وعاء الضريبة

أبقى المشروع على كافة الأحكام التي تتعلق بتصفية وتحديد الاييرادات المافية التي تدخل في وعاء الضريبة كما هي طبقا للمعمول به في التشريع الحالي .

الفصل الثالث الاعفاء من الضريبة

أبقى المشروع على كافة الاعفاءات الضريبية المقررة في التشريع الحالي .

الفصل الرابع التزامات الممولين

أبقى المشروع على كافة الأحكام المتعلقة بالتزامات الممولين كما هي في التشريع الحالي .

الفصل الخامس الخصم والتحويل لحساب الضريبة

أبقى المشروع على أحكام الخصم والتحويل لحساب الضريبة كما هي في التشريع الحالي مع استحداث نص يلزم مصلحة الضرائب بأن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحملة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع الاقرار خلال اثني عشر شهرا من نهاية الأجل المحدد لتقديم الاقرار والا التزمت بمقابل تأخير بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير ابتداء من نهاية مدة الاثني عشر شهرا . وألزم الممول بأن يمكن موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع على ما لديه من دفاتر ومستندات ومحركات وفقا للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) من القانون في الميعاد الذي تحدده المأمورية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة والا سقط حقه في الانتفاع بأحكام المادة .

وقد قرر المشروع هذه الالتزامات لضمان الجدية من جانب مصلحة الضرائب في رد المبالغ المحملة بالزيادة عن الضريبة المستحقة ولضمان جدية الممول ومدى حقه في طلبه برد هذه المبالغ وكذلك بهدف تلافي مشاكل التطبيق في التشريع الحالي .

الباب الخامس ايرادات الثروة العقارية الفصل الأول والفصل الثاني ايرادات الثروة العقارية

نص المشروع على أن :

- (١) يحدد ايراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص

بضريبة الأطيان .

(٢) تحدد إيرادات الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فدانا واحدا وكذلك مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها وذلك على أساس مثل القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان بالنسبة لمساحة السبعة أفدنة التالية من حدائق الفاكهة والتسعة أفدنة التالية من النباتات الطبية والعطرية وكامل العشرة أفدنة الأولى من مشاتل المحاصيل البستانية وعلى أساس مثلى القيمة الإيجارية بالنسبة للمساحات التي تزيد على ذلك .

وبالنسبة للعقارات المبنية تحدد إيراداتها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية ، وهو ذات الحكم الذي أخذ به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حاليا في تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل .

وقد أجاز المشروع للممول أن يطلب تحديد إيرادات الثروة العقارية على أساس الإيراد الفعلي إذا كان ممسكا لدفاتر منتظمة وأن يضمن طلبه جميع عقاراته المبنية أو الزراعية . كما أعفى الممول الذي يقتصر على إيرادات الثروة العقارية من تقديم الأقرار الضريبي إذا لم يتجاوز مجموع صافي دخله منها حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية وفي هذه الحالة يعتبر ما سدد لحساب الضريبة على الاستغلال الزراعي للمحاصيل الزراعية . كما نص المشروع على خصم الضرائب العقارية المسددة عن الأطيان والعقارات من الضريبة الموحدة المستحقة على الممول ، وذلك تطبيقا لنظام الضريبة الموحدة .

الفصل الثالث

التحصيل لحساب الضريبة

أبقى المشروع أحكام التحصيل لحساب الضريبة كما هو على النحو المعمول به في الضريبة العامة على الدخل في التشريع الحالي بالنسبة للعقارات

المبينة مع تعميم الحكم بالنسبة لكل من العقارات المبينة والأطيان مع اجراء بعض التعديلات على الحكم المعمول به حاليا وذلك اتساقا مع طبيعة الضريبة الموحدة .

الفصل الرابع الاقرار

استثنى المشروع الممول الذى يقتصر دخله على ايرادات الثروة العقارية من تقديم الاقرار الضريبي السنوى للضريبة الموحدة اذا لم يتجاوز دخله من هذه الايرادات حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية أما اذا تجاوز دخله من هذه الايرادات مجتمعة أو منفردة حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية فانه يلتزم بتقديم الاقرار الضريبي السنوى وتسرى عليه جميع أحكامه .

الباب السادس أحكام عامة الفصل الأول الاعفاء من الضريبة

رفع المشروع حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية عن المعمول به حاليا وذلك مراعاة للأعباء المعيشية المرتفعة وظروف الغلاء التى تعيشها الآن كسل المجتمعات العالمية ومنها المجتمع المصرى ومراعاة من المشروع لهذه الظروف ، وذلك لتخفيف العبء الضريبي عن كاهل الممولين .

الفصل الثانى سعر الضريبة

أخذ المشروع بسعر تصاعدي بالشرائح تحقيقا للعدالة والأسعار كما يلي :

- (١) حتى ٢٥٠٠ جنيه ٢٠٪ أى أن ٢٥٠٠ ج جزئيتها ٥٠٠ ج
 - (٢) أكثر من ٢٥٠٠ جنيه - ٧٠٠٠ جنيه ٢٧٪ ، ، ، ٧٠٠٠ ج ، ١٧١٥ ج
 - (٣) أكثر من ٧٠٠٠ جنيه - ١٦٠٠٠ جنيه ٣٥٪ ، ، ، ١٦٠٠٠ ج ، ٤٨٦٥ ج
 - (٤) أكثر من ١٦٠٠٠ جنيه - ٢٧٠٠٠ جنيه ٤٠٪ ، ، ، ٢٧٠٠٠ ج ، ٩٢٦٥ ج
 - (٥) أكثر من ٢٧٠٠٠ جنيه - ٦٨٠٠٠ جنيه ٤٥٪ ، ، ، ٦٨٠٠٠ ج ، ٢٧٧١٥ ج
 - (٦) أكثر من ٦٨٠٠٠ جنيه - ٤٨٪ (توحيد)
- (١) تم تعديل هذه الشرائح طبقا للقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣م .

وبهذا تم تحقيق تخفيف العبء الضريبي على صغار الممولين ، وعدم الجور على أرباح كبار الممولين لأن العبء الضريبي سيكون أخف عما هو عليه الآن بعد إلغاء الضريبة العامة على الدخل المقررة بشرائح تصل الى ٦٥٪ علاوة على الضرائب النوعية .

ففي المشروع لن تزيد الضريبة في الشريحة الأخيرة عن ^(١) ٤٨٪ مما يشجع على الاستثمارات الكبيرة ، ويمنع التهرب الضريبي .

الفصل الثالث

الاقراءات والدفاتر

ساير المشروع الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، فضاعف الحدود المقررة للالتزام بامساك الدفاتر بالنسبة ليرادات النشاط التجاري أو الصناعي لتكون كالتى :

- (١) اذا كان رأس مال النشاط يزيد على عشرين ألف جنيه .
- (٢) اذا تجاوز صافى ربح النشاط عشرة آلاف جنيه سنويا .
- (٣) اذا تجاوز رقم أعمال النشاط مائة ألف جنيه سنويا .

الفصل الرابع

اجراءات ربط الضريبة

أبقى المشروع على اجراءات ربط الضريبة على النحو المعمول به حالياً باستثناء التعديلات البسيطة التى يوجبها طبيعة الضريبة الموحدة أو تقتضيها الظروف الاقتصادية الحالية مثل النص على أن يحدد مقابل التأخير بنسبة ١٪ عن كل شهر تأخير بعد أن كان يحدد على أساس سعر الفائدة المعدل من البنك المركزى المصرى على الودائع والقروض ، وقد أوجب هذا التعديل تحرير سعر الفائدة بالبنوك . وكل ذلك بالنسبة للمبالغ الواجبة الرد للممول اما بالنسبة لما لم يورد من الضرائب الواجبة الأداء من واقع الاقرار أو الربط أو التى ينص القانون على حجزها من المنبع فقد أفرد شرح لأحكامها فى الكتاب الثالث (أحكام عامة) من هذه المذكرة .

(١) تم تعديل هذه الشرائح طبقا للقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣م .

الكتاب الثانى
الضريبة على أرباح شركات الأموال
الباب الأول
نطاق الضريبة

- (١) بالنسبة لأقليمية الضريبة أخضع المشروع للضريبة الأرباح الناتجة
عن مزاولة النشاط فى الخارج وذلك اتساقا مع المبدأ الذى أخذ به فى
ايرادات الأرباح التجارية أو الصناعية الا اذا اتخذ شكل منشأة مستقلة .
- (٢) ان تطبيق نظام الضريبة الموحدة التى تفرض على دخول الأشخاص
الطبيين فقط استوجب اجراء بعض التعديلات الجوهرية بالنسبة
لنطاق الضريبة على أرباح شركات الأموال . وذلك بتعديل البند (١) من
المادة (١١١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإضافة بعض الجهات
الى نطاق الخضوع للضريبة مثل النص على اخضاع شركات الأموال
الخاضعة لأحكام قوانين أخرى غير القانون رقم (١) ١٥٩ لسنة ١٩٨١
بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات
ذات المسئولية المحدودة حيث توجد شركات أموال يصدر بها قوانين
خاصة بخلاف القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ولذلك استوجب
النص صراحة على ذلك تلافيا لمشكلات التطبيق .
- (٣) نظرا الى أن الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة تفرض فى
القانون الحالى على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية على
السواء ويعفى منها فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة
المهنة بشرط أن تكون داخلية فى حسابات المنشآت المنتفعة بها
الكائنة فى جمهورية مصر العربية وخاضعة لضريبة الأرباح التجارية
والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال .
- لذلك تضمن الكتاب الأول فرض الضريبة الموحدة على ايرادات رؤوس
الأموال المنقولة المملوكة للأشخاص الطبيعيين فقط ، بينما تضمن
الكتاب الثانى ما يتعلق بخضوع ايرادات رؤوس الأموال المنقولة

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٠ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨١ ، راجع
الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة صفحة ٥٢٢ .

المملوكة لشركات الأموال والجهات المنصوص عليها بالكتاب الثانى للضريبة على أرباح شركات الأموال . كما أجرى المشروع تعديلا على البند (١) من المادة (١١١) من القانون بإضافة الأشخاص الاعتبارية الأخرى الى الأشخاص الخاضعين للضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بالنسبة لما تزاوله من أو مما تحققه من إيراد خاضع للضريبة .

كما استحدث المشروع نصا تحت رقم ١١١ مكررا يخضع للضريبة بالسعر المبين المحدد فى البند (أ) من المادة (١١٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(١١١ مكررا) :

تسرى الضريبة بالسعر المحدد فى البند (أ) من المادة (١١٢) من هذا القانون وبغير أى تخفيض لمواجهة أى تكاليف على الإيرادات الآتية :

أولا : ما تنتجه رؤوس الأموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من هذا القانون من العوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون غير المتصلة بمباشرة المهنة سواء كانت هذه الإيرادات محقة فى مصر أو فى الخارج . ويكون سعر الضريبة ٥% من اجمالى عوائد الودائع وشهادات الاستثمار والادخار وحسابات التوفير بالبنوك وحسابات توفير البريد وغيرها من الأوعية الادخارية الأخرى المماثلة . كما يكون سعر الضريبة ٥% من اجمالى عوائد أذون الخزانة والسندات ومكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة بشرط أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية بالجداول الرسمية المنصوص عليها فى البند (أ) من المادة (١٦) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة (١) ١٩٩٢ .

ثانيا : ما تحصل عليه الحكومة ووحدات الادارة المحلية :

(١) العوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة ومكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة الى حاملى السندات وغيرها من الدائنين .

- (٢) عوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدها الحكومة و وحدات الادارة المحلية أو تكون مطلوبة لديها بأي صفة كانت .
- (٣) أرباح أو عوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة أو عوائد تصفية ناتجة من مساهمتها في شركات منشآت أجنبية لا تعمل في مصر أو في شركات مصرية تعمل في الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال . وكذلك ما تحصل عليه نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب إذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها .

- (٤) العوائد والایرادات عما تمتلكه من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية .

ثالثا : المبالغ التي تحصل عليها الشركات والجهات المشار اليها في البند أولا من هذه المادة على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة أو الاتاوات على اختلاف أنواعها وصورها سواء تحققت هذه المبالغ والأتاوات في مصر أو في الخارج .

رابعا : ما يدفع لأي شخص في الخارج من غير الأشخاص الطبيعيين من العوائد وغيرها من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في المادة (٦) والتي تتحقق في مصر وكذلك ما يدفع له من أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أو الاتاوات على اختلاف أنواعها وصورها .

وفي جميع الأحوال تلتزم الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة (١١١) من هذا القانون سواء كانت دافعة للإيرادات والمبالغ والأتاوات المنصوص عليها في هذه المادة أو مستفيدة بها بحجز الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأموريات الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وبالنسبة لعوائد الديون للبنوك ودور التسليف وشركات الأموال التي مركزها مصر أو لها فرع فيها يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة وطبقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثانى وعسء الضريبة

- (١) عدل المشروع فى نص البند (٣) من المادة (١١٤) من القانون الحالى
وذلك بالنص على أن يخضم خمسة وعشرون فى المائة من تكلفة الآلات
والمعدات الجديدة التى تشتريها الشركة أو الجهة لاستخدامها فى
الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام فى الانتاج ولمرة واحدة على
أن تخضم هذه النسبة من تكلفة الآلة أو المعدة أولا ثم بعد ذلك تحسب
الاستهلاكات الحقيقية المنصوص عليها فى البند (٢) من ذات المادة
على الرصيد المتبقى بعد خضم هذه النسبة ، وقد توخى المشروع فى
ذلك تلافى مشاكل التطبيق فى القانون الحالى وكذلك لتحقيق الهدف
من النص على هذا الخضم فى التشريع الضريبى الحالى واتساقا مع
التعديل الذى تم على النص المقابل لهذا النص فى إيرادات النشاط
التجارى والصناعى الخاضع للضريبة الموحدة طبقا لأحكام الكتاب
الأول من هذا المشروع .
- (٢) أجرى المشروع تعديلا على المادة (١١٨) من القانون الحالى اتفقا
ما تم بالنسبة لنطاق الضريبة على النحو السالف الإشارة إليه .

الباب الثالث الاعفاءات من الضريبة

- استحدث المشروع اعفاءات أخرى من الضريبة على أرباح شركات الأموال
تم اضافتها الى المادة (١٢٠) من القانون وهى :
- (١) اضافة نص برقم (٤ مكرر) باعفاء الأسهم أو الحصص التى تحمل عليها
الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من القانون من أرباح
فى مقابل مساهمتها فى شركة مساهمة أخرى . وذلك بمقدار مجموع هذه
الإيرادات بعد خضم ١٠٪ من قيمتها مقابل نصيبها فى مصاريف وتكاليف
الاستثمار وبشرط أن تكون الشركة المساهمة الأخرى قد دفعت من أرباحها
للضريبة على أرباح شركات الأموال وأن تكون معفاة منها . ولا يسرى حكم هذا
البند فى حالة تطبيق البندين ٣ ، ٤ من المادة ١٢٠ .

وكذا اضافة بند جديد رقم ٤ مكرر "١" ينص على اعفاء الأرباح والعوائض وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التي تلتزم الشركات المصرية للتأمين واعادة التأمين باياداعها وباستمرارها مودعة في الخارج طبقا للقوانين الأجنبية أو اتفاقيات اعادة التأمين لتكوين ضمان يوازي حصتها في المخصصات الفنية أو أى التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو اعادة التأمين . ولا يسرى هذا الاعفاء الا اذا ثبت أن القيم المنقولة الأصول مودعة في الخارج ولا تتمتع به متى زال الالتزام بالاداع . وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التي تعمل في بلاد لا توجب قوانينها الزام تلك الشركات بايداع قيم مالية .

اضافة بند جديد برقم (٤ مكرر "٢") ينص على اعفاء البنود المنصوص عليها بالمادة (١١١ مكررا) من الإيرادات الآتية :

- ١ - العوائد المستحقة على الأرصدة للحسابات التي تفتح تنفيذا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل .
- ٢ - عوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .
- ٣ - المزايا النقدية أو العينية التي يحصل عليها المستأمن أو المدخر عن طريق السحب الذي تجريه شركات التأمين أو الادخار .

الكتاب الثالث

أحكام عامة

أبقى المشروع على الأحكام العامة الواردة بالكتاب الثالث من القانون الحالى باستثناء بعض التعديلات التي استوجبتها تطبيق الضريبة الموحدة واجراء بعض التعديلات على أحكام الكتاب الثانى بفرض ضريبة على أرباح شركات الأموال بالاضافة الى بعض التعديلات الضرورية لتلافي بعض مشكلات التطبيق بالنسبة للقانون الحالى .

* وتنحصر هذه التعديلات في الآتى :

- (١) اجراء بعض التعديل على نص المادة (١٤٩) بخصوص اعلان المموليين باضافة اعلانات لجان الطعن المختصة الى هذه المادة لتشمل جميع

الاعلانات المرسلة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول طبقاً لأحكام القانون ولتلافى مشاكل التطبيق الناتجة عن عدم مراعاة النص الحالي بالنسبة للاعلانات المرسلة من لجان الطعن .

(٢) تعديل نص البندين ١ ، ٣ من المادة ١٥٦ بشأن تصحيح الربط النهائي بما يتفق وتطبيق الضريبة الموحدة .

(٣) تعديل العبارة الواردة في نص المادة ١٦٠ الحالية والتي تنص على :
(وتكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد في قرار لجنة الطعن) . لكي تصبح :

(وتكون الضريبة واجبة الأداء من واقع الربط على أساس قرار لجنة الطعن) . وذلك حتى لا تكون لجنة الطعن ملتزمة بتحديد مقدار الضريبة في قرارها حيث أن تحديد مقدار الضريبة يتطلب بيانات قد لا تكون بالضرورة من البيانات التي يتضمنها قرار اللجنة ومنها على سبيل المثال الاعفاء المقرر للأعباء العائلية .

(٤) أجرى المشروع تعديلاً على النص الخاص بفرض مقابل تأخير مالم يورد من ضرائب واجبة الأداء ومالم يورد من المبالغ أو الضرائب التي ينص القانون على حجزها من المنع .
وينحصر هذا التعديل في الآتي :

أولاً : النص على سريان مقابل التأخير على ما يجاوز مائتي جنيه مما لم يورد من الضرائب الواجبة الأداء اعتباراً من الشهر الثاني لانتهاء مدة شهر على تاريخ اخطار الممول بالتنبيه بصدور الوارد من نهاية الميعاد المحدد لأداء الضريبة من واقع الاقرار .

ثانياً : النص على سريان مقابل التأخير على ما لم يورد من المبالغ أو الضرائب التي ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها للخزانة العامة اعتباراً من نهاية المهلة المحددة للتوريد طبقاً لأحكام القانون .

ثالثاً : النص على أن يحسب مقابل التأخير بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير حتى تاريخ السداد .

وقد راعى المشروع في هذا التعديل القضاء على مشكلات التطبيق في القانون الحالي وهي :

(١) أن استحقاق مقابل التأخير في أول يناير من كل سنة طبقا للممول به في القانون الضريبي الحالي لا يحقق العدالة بين الممولين وذلك بتوحيد ميعاد استحقاق مقابل التأخير وتحديد في شهر يناير من كل سنة دون النظر الى مدة التأخير عن السداد أو التوريد مستوى في ذلك استحقاق السداد أو التوريد في شهر يناير من السنة مع استحقاقه في شهر ديسمبر من ذات السنة .

(٢) عدم تحقيق العدالة في فرض مقابل التأخير وذلك بسبب توحيد معدل التأخير وتحديد بنسبة واحدة في أول يناير من كل سنة تعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي على النحو المعمول به في القانون الحالي يستوي في ذلك استحقاق السداد أو التوريد في أول يناير من السنة مع استحقاقه في شهر ديسمبر من ذات السنة حيث أن سعر الفائدة المتخذ أساسا لتحديد مقابل التأخير هو سعر سنوي للفائدة ولذلك يتحمل من يتأخر عن السداد أو التوريد لعدة أيام في شهر ديسمبر من السنة مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة عن سنة كاملة ويستوي ذلك مع من يتأخر عن السداد أو التوريد لمدة سنة كاملة اعتبارا من أول يناير من ذات السنة .

رابعا : تشجيع الممولين على المبادرة الى سداد الضريبة تجنباً لمقابل التأخير . وقد استحدث المشروع نصا جديدا يلزم جميع ممولى الضريبة من الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنيًا وكذلك الشركات أو الجهات التي تخضع للضريبة على شركات الأموال بأداء يعادل ١٪ من رقم الأعمال السنوي بحد أدنى يحدد بقرار من وزير المالية وذلك وفقا للأوضاع والأحكام المحددة بالمادة ١٧٠ مكرر .

ويهدف هذا النص الى تحقيق المساهمة في بناء البنية الأساسية وتوزيع العبء الضريبي بين كافة الممولين على اختلاف أنواعهم بالإضافة الى تعويض نسبة من الانخفاض المتوقع نتيجة تنفيذ الضريبة الموحدة . وهذا النص ليس غريبا على الفلسفة الضريبية سواء في مصر (حيث يعمل به في المناطق الحرة في ظل قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، أو في كثير من الدول الأجنبية مثل فرنسا وتونس والمغرب وغيرها من الدول .

الجهاز الضريبي

نص المشروع أن تطبيق الضريبة الموحدة وتحقيق التطوير الشامل للنظام الضرائبي في مصر بما يحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية يستلزم دعم الجهاز الضريبي ، حيث أن دعم هذا الجهاز سيساعد على منع التهرب وتحقيق الحصر الضريبي الشامل واخضاع كل مواطن للمحاسبة في حدود ما نصت عليه القوانين الضريبية ، الأمر الذي يساعد على زيادة الحميلة المتوقعة من الضرائب دون اضافة أعباء ضريبية جديدة على الممولين الخاضعين للضريبة ويتم تحقيق موارد ضريبية بحصر ممولين لم يخضعوا للضريبة من قبل وبالححد من تهرب بعض الممولين من الضرائب وسيساعد أيضا على رفع كفاءة الأداء في تنفيذ القوانين الضريبية .

ولتحقيق استمرارية دفع الجهاز الضريبي على بذل المزيد من الجهد رؤى مراعاة وضع هذا الجهاز الضريبي من ناحية الهيكل المالي والوظيفي للعاملين فيه بغية اشعارهم بأن كل جهد يبذل يقابله تقدير واثابة من ناحية الدولة وأن تحسين الوضع المالي والوظيفي للعاملين في هذا الجهاز لن يكون عبئا على الخزانة بل سيساعد على تنمية مواردها المالية .

ولذلك أخذ المشروع بخطوة ملموحة في سبيل الوضع الوظيفي والمادي للعاملين في جهاز الضرائب باستحداث حكم ينص على أن تنظيم العاملين بمصالح الضرائب والجمارك والضرائب على المبيعات لائحة خاصة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية تتضمن كافة القواعد المنظمة لشئونهم .

وفي ضوء كل ما تقدم ، أعدت وزارة المالية مشروع قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، مرفقا معه أربعة مرفقات .

تنص المادة الأولى منه :

على أن يستبدل ب مواد الكتاب الأول من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه المواد المبينة بالمرفق الأول لهذا القانون . وينص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بالمواد أرقام ١١١ ، ١١٤ بندي (٣) ، (١٠) و ١١٨ و ١٢٧ و ١٤٩ و ١٥٦ ، بندي (١) ، (٣) و ١٦٠ و ١٧٢ و ١٩٠ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه المواد المبينة بالمرفق الثاني لهذا القانون .

وينص في المادة الثالثة على اضافة مواد بنود جديدة بأرقام ١١١ مكرر - بند ٤ مكرر ، ٤ مكرر (١) ، ومكرر (٢) بالمادة ١٢٠ ، ١٢٠ مكرر و ١٩٦ المبنيصة بالمرفق الثالث لهذا القانون . وأن تلغى المادة ١٥٠ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه .

وتنص المادة الرابعة على استبدال أرقام المواد المنصوص عليها في المسود ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٩ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه بالأرقام المبينة بالمرفق الرابع لهذا القانون قرين كل مادة . وتنص المادة الخامسة على أن يقصد بلفظ " الضريبة " الوارد بالكتاب الأول من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه " الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين " . وتنص المادة السادسة على أن يستبدل بعبارتي " ممولي ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " و " ممولي ضريبة المهن غير التجارية " أينما وردتا في الكتاب الثالث من قانون ضرائب الدخل المشار اليه عبارتي " الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا والذين يزاولون نشاط مهنة حرة أو غير تجارية " على الترتيب .

وتنص المادة السابعة على أن تستبدل بعبارات " الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة " و " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " و " الضريبة على المرتبات " و " الضريبة على المهن غير التجارية " و " الضريبة العامة على الدخل " أينما وردت بقوانين أخرى غير قانون الضرائب على الدخل المشار اليه عبارة " الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين " أو " الضريبة على أرباح شركات الأموال " حسب الأحوال .

وتنص المادة الثامنة على أن : " لوزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والى أن تصدر هذه القرارات يستمر العمل باللوائح المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام القانون لحين صدور القرارات المشار اليها " .

وتنص المادة التاسعة على أن تسرى أحكام هذا القانون على المرتبات وما في حكمها اعتبارا من أول الشهر التالي لنشره في الجريدة الرسمية . وبالنسبة لإيرادات النشاط التجاري والصناعي وإيرادات المهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية فتسرى أحكام هذا القانون اعتبارا من السنة الضريبية التي تنتهي بعد تاريخ العمل به . وتنص المادة العاشرة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة
ومكتبى لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية
والشئون الاقتصادية عن مشروع قانون
بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل
الصادر بالقانون رقم (١٥٧) (١) لسنة ١٩٨١

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ ، الى لجنة مشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتبى لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والشئون الاقتصادية ، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ ، كما أحيل هذا المشروع الى مجلس الشورى اعمالا لحكم المادة (١٩٥) من الدستور والتي تقضى بأخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين التى يحيلها رئيس الجمهورية والمادة (١٥٧) من القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى والتي تقضى بأن يحيل رئيس الجمهورية بقرار منه الى مجلس الشورى الموضوعات الداخلة فى اختصاصه الوارد ذكرها بالمادة (١٩٥) من الدستور كما أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس فى ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٣ الى لجنة الخطة والموازنة الاقتراح المقدم من السيدى العضوين الدكتور أحمد الحفنى والأستاذ فؤاد عبد المنعم هجرس باضافة فقرة جديدة للمادة ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وفقا لأحكام المادتين ١٦١ ، ١٦٤ من اللائحة الداخلية للمجلس . وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها لمناقشة ودراسة مشروع القانون فى يوم أحالته اليها ، ثم عقدت بعد ذلك العديد من الاجتماعات من بينها جلستا استماع ، حضر هذه الاجتماعات الأستاذ عاطف رئيس مجلس الوزراء والأستاذ الدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية والأستاذ كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب

(١) نشر بعداد الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٧ (تابع) بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٨١ ، راجع الأستاذ / محمد بدران الطبعة الرابعة صفحة ١٢ وما بعدها وصدر تعديله بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ونشر أيضا بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٢) مكرر بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، راجع كتابنا قضاء التجريم الضريبى طبعة ١٩٩٤ صفحة ٣٧٤ وما بعدها .

والشورى والأستاذ أحمد حمادى وكيل المجلس والأستاذ فتحى عبد الباقي رئيس مصلحة الضرائب ، كما حضر جلستى الاستماع ممثلو كل من : النقابات المهنية والاتحاد العام للغرف التجارية والاتحاد العام للمهنات وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين •

نظرت اللجنة مشروع القانون ، واستعادت أحكام الدستور ، وأحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، واطلعت على تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى " عن مشروع القانون " وعلى ما انتهى اليه رأى مجلس الشورى فى شأنه • واستمعت الى الايضاحات التى أدلى بها الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء والأستاذ الدكتور وزير المالية ، كما استمعت الى الآراء المختلفة والمقترحات التى طرحت فى جلسات الاستماع وفى اجتماعات اللجنة والى آراء السادة أعضاء المجلس • وفى ضوء ما تقدم جمعية أعدت اللجنة تقريرها عن مشروع القانون المعروض مبوباً على النحو التالى :

- أولاً : المقدمة • ثانياً : تطور النظام الضريبى المصرى • ثالثاً : أهداف مشروع القانون • رابعاً : عرض لمشروع القانون • خامساً : التعديلات التى انتهى اليها رأى مجلس الشورى ورأى اللجنة بشأنها • سادساً : التعديلات التى أجرتها اللجنة على مشروع القانون • سابعاً : ملاحظات اللجنة وتوصياتها •

أولاً : المقدمة

مرت دول العالم فى أنظمتها الضريبية بثلاث مراحل بدءاً بالضرائب النوعية ومروراً بالضرائب النوعية المتوجة بالضريبة العامة على الدخل ، وانتهت الى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة الذى يعد أكثر النظم الضريبية تقدماً حيث يحقق العدالة الاجتماعية والضريبية ، كما يحد من التهرب الضريبى • وقد سبقنا فى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة الدول المتقدمة لا سيما فرنسا التى استقينا من تشريعها الضريبى غالبية أحكام نظامنا الضريبى النوعى والضريبة العامة على الدخل منذ عام ١٩٣٩ ، كما سبقنا اليه أيضاً العديد من الدول الآخذة فى النمو كالأردن والعراق والسودان •

وتعتمد دول العالم في تطبيقها للضريبة الموحدة على أحد النظم التالية :

١ - نظام يعتمد على تقسيم الدخل الكلى الى عدد من الأوعية (كما هو الحال في فرنسا) حيث تسرى الضريبة بسعر تصاعدى بشرائح تتراوح ما بين ٥% الى ٦٠% على الأشخاص الطبيعيين في فرنسا بصرف النظر عن جنسيتهم وذلك على جميع دخولهم (من فرنسا أو خارجها) ، كما تسرى على الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في فرنسا وذلك بالنسبة لدخولهم التى تتحقق داخل فرنسا . ويتكون وعاء هذه الضريبة من مجموع أوعية الإيرادات التالية :

— الإيرادات العقارية . — الأرباح التجارية والصناعية . — أرباح الاستغلال الزراعى . — أرباح المهن غير التجارية . — أرباح رؤوس الأموال المنقولة . — المرتبات والأجور .

٢ - نظام يعتمد على تقسيم الدخل الكلى الى جداول تبعا لمصادر الإيراد ، كما هو الحال في إنجلترا) حيث يتحدد صافى الإيراد فى كل جدول على أساس أحكام خاصة مستقلة به .

وبمقتضى هذا النظام تفرض ضريبة موحدة على دخول الأفراد عن سنة متداخلة تبدأ فى ٦ أبريل ، وتنتهى فى ٥ أبريل من العام التالى بأسعار تصاعديا تتراوح ما بين ٣٠% الى ٦٠% عن السنة المالية . وتسرى هذه الضريبة على جميع الدخل الناتجة فى إنجلترا ، بصرف النظر عن جنسية أو محل إقامة صاحبها كما تسرى على الدخل الناتجة خارج إنجلترا متى كان صاحبها مقيما ، وقد قسم المشرع البريطانى وعاء هذه الضريبة الى ستة جداول رئيسية على حسب مصادر الدخل .

٣ - نظام يعتمد على اخضاع صافى الدخل الكلى بعد خصم مصاريف الحصول عليه وكافة المصروفات الشخصية والأعباء العائلية للضريبة دفعة واحدة وذلك دون تفرقة بين مصادر الدخل (كما هو الحال فى أمريكا) .

وفى ظل هذا النظام تفرض الضريبة بسعر تصاعدى بشرائح تتراوح ما بين ١٤% الى ٧٠% وتسرى على الأشخاص الطبيعيين فى أمريكا بصرف النظر عن جنسيتهم وسواء تحقق الدخل داخل أمريكا أو خارجها ، حيث يتحدد وعاء الضريبة عن طريق :

أ - تحديد اجمالى الدخل بدون خصم أية مصروفات متعلقة به ويتكسبون اجمالى الدخل من الدخل التعويضى ، اجمالى دخل الأعمال ، الإيجارات ،

حقوق الاختراع ، الفائدة ، التوزيعات ، المكاسب الناتجة عن أى عمليات بيع أو مبادلات للممتلكات .

ب - تحديد اجمالي الدخل المعدل : وهو اجمالي الدخل مخصوما منه النفقات المرتبطة بالتجارة أو الأعمال التي يزاولها الممول والنفقات الشخصية للممول .

ج - تحديد الدخل الخاضع للضريبة : وذلك بعد خصم الاعفاء الشخصي والاعفاء العائلي والذين تحددهما الدولة .

— وتطبق أسعار تصاعدية بالشرائح لحساب الضريبة المستحقة على الدخل الخاضع لها - ويتم تحصيل الضريبة فى أمريكا :

** اما بالحجز من المنبع ويطبق عادة على المرتبات والأجور والفوائد وأرباح الأسهم الموزعة .

** أو على أساس التقدير الذاتى .

ثانيا : تطور النظام الضريبي المصرى

— ترجع جذور النظام الضريبي المصرى الى عهد محمد على الذى قام بفرض عدة أنواع من الضرائب أهمها الرسوم الجمركية والضرائب على الدخل الناتج عن الملكية العقارية بشقيها الزراعى والمبانى ، وكذلك ضريبة الرؤوس وضريبة الخيل وضريبة الملح . وقد اتسمت هذه الضرائب بصعوبة تحديد السند التشريعى الذى تستند اليه الادارة عند فرضها .

— ثم انقطعت السيادة التشريعية للمشروع المصرى فى فرض الضرائب طوال فترة الامتيازات الأجنبية حيث كانت هذه الامتيازات تغل يد البسلاد فى فرض الضرائب المباشرة الا بعد الحصول على موافقة جميع الدول صاحبة الامتيازات لذلك اقتضت الضرائب المباشرة حتى الغاء الامتيازات فى مايو ١٩٣٧ على الضريبة على الأراضى الزراعية والعقارات المبنية .

وبعد الغاء الامتيازات الأجنبية نشأ النظام الضريبي الحديث فى مصر بسدءا بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض ضريبة على الإيرادات ورؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ومنتهيا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن اصدار قانون الضرائب على الدخل ويمكن

تقسيم التاريخ الضريبي لمصر الى عدة فترات على الوجه الآتى :

الفقرة الأولى وتبدأ من سنة ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ حيث صدرت القوانين الضريبية الآتية :

أ - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمـــــــل ويعتمد هذا القانون على مبدأ تقسيم الضريبة حسب مصدر الإيراد .

ومن أهم ملامح هذا القانون :

— بالنسبة للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة فهي تفرض على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ - وحدد سعر الضريبة بعشرة في المائة الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة ثم زيد هذا السعر الى ١٢٪ والقانون رقم ١٩ (١) لسنة ١٩٤٢ اعتباراً من أول يناير ١٩٤٢ .

— بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية حدد سعر الضريبة قياساً على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وتطور ليصبح ١٢٪ اعتباراً من أول سنة ١٩٤٠ .

— بالنسبة للضريبة على المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات فقد حدد سعر هذه الضرائب بأسعار تصاعدية تبدأ من ٢٪ وتنتهى بـ ٧٪ .

— بالنسبة للضريبة على المهن غير التجارية فكانت تحسب على أساس مجموع القيمة الإيجارية للأمكنة التى يشغلها أساساً لربط عوائـبـ المباني وأن لم توجد ، قامت المصلحة بتقدير هذه القيمة .

ب - القانون رقم ٩٩ (٢) لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد تتويجاً للضرائب النوعية على الإيرادات .

(١) نشر بـعدد الوقائع المصرية رقم ١٠٩ بتاريخ ١١ يونيو ١٩٤٢ ، راجع الأستاذ / محمد بدران ، المرجع السابق ، صفحة ٣٠٠ .

(٢) نشر بـعدد الوقائع المصرية بالعدد رقم ١٠٣ بتاريخ ٨/٨/١٩٤٩ ، راجع الأستاذ / محمد بدران ، المرجع السابق ، صفحة ٧٥٢ .

الفقرة الثانية وتبدأ من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٧٧ حيث تقررت القوانين
الآتية :

١ - القانون رقم ١٤٦^(١) لسنة ١٩٥٠ : حيث عالج نواحي القصور
في النظام الضريبي الوليد بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأزال اللبس
والغموض اللذين يكتنفان النصوص وأعاد التوازن بين الأعباء الضريبية
المفروضة على الإيرادات النوعية .

٢ - القانون رقم ٧٧^(٢) لسنة ١٩٦٩ : ومن أهم التعديلات التي جاء
بها هذا القانون ما يلي :

- ادخال نظام الخصم تحت حساب الضريبة على أرباح المهن غير
التجارية لأول مرة .

- سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على كل من الوحدات
الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة والهيئات العامة مع مراعاة الاعفاءات
المقررة للجمعيات التعاونية وكذلك سريان هذه الضريبة على المؤسسات
والهيئات العامة التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير المالية بالنسبة
لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة .

- ايقاع المقاصة بقوة القانون بين ما أداه الممول من ضرائب وما دفعه
بالزيادة دون وجه حق في أية ضريبة مادامت ذمة الممول واحدة .

الفقرة الثالثة من سنة ١٩٧٨ الى سنة ١٩٨٠ :

في هذه الفترة صدر القانون رقم ٤٦^(٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة
الضريبية ويعد هذا القانون أهم تعديل أدخل على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
ومن أهم التعديلات الضريبية التي جاء بها هذا القانون :

(١) نشر بعدد الوقائع المصرية بالعدد رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٤ ، راجع
الأستاذ / محمد بدران - المرجع السابق ، صفحة ٣٠٧ .

(٢) نشر بعدد الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٥ "تابع" بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٨ ،
راجع الأستاذ / محمد بدران - المرجع السابق ، صفحة ٣٦٠ .

(٣) نشر بعدد الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ "تابع" بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠
راجع الأستاذ / محمد بدران - المرجع السابق ، صفحة ٣٩١ .

- تقنين اعفاء فوائد الودائع بالبنوك وصناديق التوفير بالبريد والبنوك من الخضوع لضريبة القيم المنقولة .
- سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة من الصفقة الواحدة .
- اخضاع التصرف الواحد في العقارات المبنية أو الأراضي الداخلة كردون المدينة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باسم مجازى هو ضريبة التصرفات العقارية مع سريان هذه الضريبة بأثر رجعى اعتباراً من أول سنة ١٩٧٤ .
- اخضاع بعض صور الاستغلال الزراعى بأنواعه لأول مرة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولكن بطريقة هينة ولينة .
- السماح بخضم المخصصات ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المحددة فى القانون .
- السماح لأول مرة بخضم ٢٠٪ من تكلفة الآلات الجديدة كاستهلاك اضافى تشجيعاً للمنشآت على شراء آلات ومعدات جديدة .
- الزام الممول الذى يزيد صافى ايراده السنوى عن ١٢٠٠ جنيـه بتقديم اقرار ثروة كوسيلة لمكافحة التهرب من الضرائب .
- اعتبار جريمة التهرب من الضرائب جريمة مخلة بالشرف والأمانة مع حرمان مرتكبيها من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقدته الثقة والاعتبار .
- تقرير احالة الجرائم الضريبية الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية أو من ينوبه والا ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلب منه .
- الفترة الرابعة وتبدأ من سنة ١٩٨١ وحتى الآن :
- صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ملغياً جميع القوانين السابقة بفرض الضرائب النوعية على ايرادات الثروة المنقولة وكذلك الضريبة العامة على الايرادات فضلاً عن الغائه لجميع الضرائب الأخرى الملحقة والمفروضة بالاضافة الى الضرائب الأصلية على ايرادات الثروة المنقولة .

ومن أهم ملامح القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عند صدوره وبعد تعديله
بالقانون رقم ٨٧ لسنة (١) ١٩٨٣ :

(١) التيسير على الممولين ببعض الاجراءات من أهمها :

— رفع حدود الاعفاء العائلية من ٦٠٠ جنيه الى ٧٢٠ جنيهًا للممول
الأعزب و ٨٤٠ جنيه للممول المتزوج ولا يعول أو غير المتزوج ويعول، والسى
٩٦٠ جنيهًا للممول المتزوج ويعول مع اطلاق حد هذه الاعفاءات مهما بلغ
صافى الربح أو الايرادات .

— ترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات وقرار هذا
المبدأ لأول مرة بالنسبة للمولى الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .
(٢) الاتجاه بقدر الامكان الى تحقيق العدالة الضريبية ببعض الاجراءات من
أهمها :

— استحداث مبدأ التصاعد فى سعر الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية حتى يتحمل الممول القادر بنصيبه العادل فى الأعباء العامة
للدولة .

— السماح بخضم الأعباء العائلية للممول عند تحديد وعاء الضريبة
العامة على الدخل .

(٣) الحد من التهرب الضريبى ببعض الاجراءات من أهمها :

— الزام كل ممول يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ،
أو الضريبة على أرباح المهن التجارية أو الضريبة العامة على الدخل بتقديم
اقرار ثروة بعد أن كان هذا الالتزام قاصرا على كل ممول يزيد صافى ايراده
السنوى عن ١٢٠٠ جنيهه .

— التوسع فى نظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة وكذلك
التعامل عن طريق البطاقة الضريبية وذلك لأحكام حصر المجتمع الضريبى ومنع
التهرب من الضرائب .

(١) نشر بعداد الجريدة الرسمية رقم ٢٧ "تابع" فى ١٩٨٣/٧/٧ م .

(٤) تشجيع المدخرات الوطنية والاستثمار :

- وفى هذا المجال قرر القانون بعض الاعفاءات الضريبية كما حـسـبـاـول
المساواة بين الأوعية الادخارية والاستثمار وذلك عن طريق :
- زيادة الحد الأقصى النسبى الى ٣٠٪ بدلا من ٢٥٪ من صافى الدخل وذلك بالنسبة للمبالغ التى تخضع من وعاء الضريبة العامة على الدخل اذا استخدمها الممول فى شراء أسهم أو سندات عن طريق الاكتساب العام أو شهادات استثمار أو سندات تنمية أو ايداعها بأحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى .
 - عدم اخضاع الأرباح الناتجة من اعادة تقييم الأصول والمنشآت الفردية أو شركات الأشخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وذلك عند تقديمها لحصة عينية عند الاسهام فى احدى الشركات المساهمة .
 - تخفيض أسعار الضرائب النوعية والضريبة العامة على الدخل وهذا يؤدي بصفة عامة الى تشجيع الاستثمار وبالتالي دعم النشاط الاقتصادى .

(٥) الوضوح والبساطة وازالة الغموض بعدة وسائل من أهمها :

- تحديد الحالات التى تعتبر استعمالا لطرق احتيالية للتهرب منـبـنـ الضرائب وذلك على سبيل الحصر .
- النص صراحة ولأول مرة على مبدأ الاقليمية كشرط أساسى لخضوع المهنة أو النشاط على أرباح المهن غير التجارية .

(٦) تخفيض أسعار الضرائب :

من المؤكد أن ارتفاع أسعار الضرائب عن الحد المعقول يؤدي الى زيادة حدة التهرب الضريبى علاوة على أنه قد يثبط الهمم ويقتل الحافـسـز على العمل وعلى الادخار والاستثمار ولذلك فقد اتجه القانون الى تخفيض عبء الضرائب وترشيدها .

ورغم أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ وقتئذ لم يكن قد مضى على العمل به سوى فترة تقل عن عامين الا أنه سرعان ما أدخل عليه بعض التعديلات فصدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٣ متضمنا اجراء التعديلات على النحو التالى :

- رفع السعر الاقتصادى بالشرائح الضريبية على الأرباح التجارية والصناعية

بأن جعل سعر الضريبة تصل في تدرجها الى ٤٠٪ فيما يجاوز ٤٥٠٠٠ ج في السنة بعد أن كان هذا السعر المتدرج يصل الى ٣٢٪ بحد أقصى فيما يزيد على هذا المبلغ .

— وخفض السعر التصاعدي بالشرائح على أرباح النشاط الصناعي ونشاط عمليات التصدير بأن جعله ذات السعر الأصلي عند صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بغرض تشجيع هذه الأنشطة .

— رفع سعر الضريبة النسبي على أرباح شركات الأموال من ٣٢٪ الى ٤٠٪ وأبقى على السعر الأصلي (٣٢٪) بالنسبة للنشاط الصناعي ونشاط عمليات التصدير بغرض تشجيع هذه الأنشطة .

— رفع السعر التصاعدي بالشرائح الضريبية بالنسبة للضريبة العامة على الدخل بأن جعل سعر الضريبة بالنسبة للشريحة التي تزيد عن ٢٠٠٠٠ جنييه ٢٢٪ بعد أن كانت ١٠٪ وتدرج في الزيادة الى أن جعل سعر الضريبة بالنسبة للشريحة التي تزيد عن ٧٥٠٠٠ جنييه وحتى ١٠٠٠٠٠ ج ٥٥٪ وللشريحة التي تبدأ من ٢٠٠٠٠٠ جنييه بسعر ٦٠٪ وما زاد عن ٢٠٠٠٠٠ جنييه بسعر ٦٥٪ وذلك كله بعد أن كان سعر الضريبة بالنسبة للشريحة التي تزيد عن ٧٥٠٠٠ جنييه بسعر ٥٠٪ .

ولقد ساهم القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في التمهيد للانتقال الى نظام الضريبة الموحدة وذلك عن طريق :

أ - أفراد كتابين في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ هما الكتاب الأول الذي يتناول الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بهما ، والكتاب الثاني الذي يتناول الضريبة على أرباح شركات الأموال .

ب - التشجيع على امساك دفاتر منتظمة وذلك بالزام مصلحة الضرائب بالمحاسبين ومستند الى الدفاتر والسجلات والمستندات التي نص القانون على امساكها ووفقا لأصول المحاسبة السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن . ويقع على مصلحة الضرائب عبء الاثبات في حالة عدم اعتدادها بالدفاتر المسوكة على النحو المشار اليه .

ج - الزام الممول الذي يخضع لعدة ضرائب نوعية بتقديم اقرار ضريبي موحد بأرباحه وايراداته من مختلف المصادر الى مصلحة الضرائب .
ولقد تصاعد في السنوات الأخيرة الاتجاه الى المطالبة بالأخذ بنظام الضريبة الموحدة وهذا ما ترجمته مناقشات السادة أعضاء المجلس الموقر بتقارير الرد على بيان الحكومة في السنوات المتوالية وما طالبوا به من ضرورة الأخذ بهذا النظام . كما حرصت لجنة الخطة والموازنة على تضمين تقاريرها عن الحسابات الختامية ومشروعات الموازنة العامة للدولة ضرورة الأخذ بهذا النظام . كما وعُـدَّت الحكومة منذ سنوات طويلة مضت بتقديم مشروع الضريبة الموحدة استجابة لما طالب به السادة أعضاء مجلس الشعب وما طالبت به لجنة الخطة والموازنة ، وقد حققت الحكومة أخيراً ما وعدت به فتقدمت بعشروع القانون المعروض والذي يعتبر خطوة ايجابية في مجال اصلاح الضريبي . واذا كانت دول العالم المتقدم والآخذة في النمو على حد سواء قد سارعت في الأخذ بنظام الضريبة الموحدة نظراً لمزاياه العديدة وتطلعاً لنظام ضريبي أقرب الى الكمال . فان هذه المزايا قد جمعت في رسالة باللغة الدقة والاتقان للامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لأحد الولاة . تقول هذه الرسالة :

"تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله ، فان في صلاحهم صلاحاً لمن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم الا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهلهم ، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخسب البلاد وأهلك العباد ، ولم يستقم أمره الا قليلاً ، وأنا يؤتى خسراب الأرض من أعواز أهلها ، وانما يعوز أهلها لأسراف الولاة على الجمع ، وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر " .

ثالثاً : أهداف مشروع القانون

يستهدف مشروع القانون المعروض تحقيق ما يلي :

- (١) العدالة الضريبية بين الممولين بشكل أفضل وأكثر دقة من الضرائب النوعية بحيث يكون هناك تناسب بين ما يدفعه الفرد من ضرائب وبين مقدرته على الدفع مع مراعاة الظروف الشخصية للممول .

(٢) السهولة بالنسبة لكل من الممول والادارة الضريبية : حيث يقدم الممول اقرارا واحدا الى جهة واحدة وتتم محاسبته ويصدر بذلك ربط واحد وتؤدي الضريبة على مجموع صافي دخله مرة واحدة ، الأمر الذي يجعله يتعرف على التزاماته قبل الخزنة العامة ويؤدي الى تبسيط هذه الالتزامات ، كما يسهل على الادارة الضريبية الرقابة على ايرادات الممول وتحديد التزاماته الضريبية دفعة واحدة ، مما يسهل بالتالى عملية التحصيل .

(٣) منع الازدواج الضريبي الذي يوجده النظام الضريبي الحالي القائم على فرض ضريبة عامة على الدخل من الايرادات التي سبق خضوعها للضرائب النوعية .

(٤) الاقتصاد في نفقات الجهاز الضريبي نتيجة لتوحيد الفحص والربط والطعن والتحصيل ، ومنع تكرار الاجراءات وتعدد المطالبات بتعدد الضرائب النوعية على فروع الدخل .

ومما لا شك فيه أن تحقق الأهداف المرجوة من المشروع بالقانون المعروض تستلزم وجود نظام ضريبي يتسم بالدقة والكفاءة والمرونة وعدالة التحصيل . وقد تبين للجنة - في ضوء الايضاحات التي أدلى بها السادة مندوبو وزارة المالية أن الوزارة قامت وفقا لخطة مدروسة باتخاذ كافة الخطوات الفعالة اللازمة للوصول الى هذه الأهداف بحيث أصبح المناخ ملائما لتطبيق نظام الضريبة الموحدة فقد تم ما يلي :

- (١) تعزيز مصلحة الضرائب بالعدد الكافي من العاملين المؤهلين وتدريبهم .
- (٢) تطوير ورفع كفاءة الجهاز الضريبي وادخال الحاسبات الآلية ، حيث بدأ في تركيب أجهزة الحاسبات الآلية في جميع المأموريات وفقا للخطة الموضوعية ، وسوف يتم ميكنة جميع المأموريات في يوليو ١٩٩٥ ولقد ساعد مشروع منحة لادارة المالية الموقع بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية على تهيئة المناخ الضريبي للأخذ بهذا النظام ، حيث دارت مناقشات ومشاورات مكثفة بين فريق المشروع واللجان المتخصصة التي أنشأتها مصلحة الضرائب على الدخل للاعداد للضريبة الموحدة وقد شملت هذه المشاورات جميع جوانب اصلاح ضرائب الدخل بما في ذلك :

- تأثير الضريبة على الإيرادات • - التأثير الاقتصادي للضريبة •
 - تأثير الضريبة على توزيع الدخل • - الالتزام الضريبي •
 - الإدارة الضريبية •
- وقد ساعد على إجراء الدراسات الخاصة بتأثير الضريبة على الإيرادات والتأثير الاقتصادي لها وتأثيرها على توزيع الدخل قيام خبراء المشـروع والمتخصصين في مصلحة الضرائب على إعداد نماذج تحليلية بمساعدة الحاسب الآلي لخدمة هذه الأهداف وفقا لما يلي :
- وضع برنامج لإنشاء ملف رئيسي لجميع الممولين الأفراد والشركات •
 - وضع برنامج " لتتبع الحالة " لمراقبة موقف حسابات الممولين من خلال عملية الفحص والتحصيل والاطعن •
 - البدء في برنامج لميكنة الحساب الجارى لجميع الممولين وتقديم هذا البرنامج بشكل كبير •
 - تطبيق نظام الرقم التعريفى للممول كجزء من عملية ميكنة المأموريات تمهيدا للانتقال الى الرقم القومى الموحد •
- كما أوضح مندوبو الحكومة أن قيام وزارة المالية بدراسات تتعلق بتجربة الدول الأخرى التى طبقت الضريبة وترجمة ودراسة العديد من القوانين الخاصة بهذه الضريبة فى دول العالم المتقدمة والنامية ، قد ساعد على إعداد المشروع بقانون فى صورته النهائية •
- (٣) الوصول بالفحص الى آخر سنة ضريبية بالنسبة لغالبية الممولين وتحصيل المتأخرات •
- (٤) توعية الممولين بنظام الضريبة الموحدة الذى يقوم أساسا على امسالك الممول لدفاتر وحسابات منظمة لأنشطة وإيراداته المختلفة •

رابعاً : عرض لمشروع القانون

تود اللجنة فى بداية هذا العرض أن توضح أنه لما كان مشروع القانون المعروف هو تعديل لبعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وليس بمشروع قانون جديد ، فإنه يتعين عرض الاطسار العام لهذا القانون حيث يقسم الى ثلاثة كتب على النحو التالى :

الكتاب الأول : ويتضمن الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها ، وأساس فرض الضريبة في إطار هذا الكتاب هو دخل الشخص الطبيعي من المصادر النوعية المختلفة .

الكتاب الثاني : ويتضمن الضريبة على أرباح شركات الأموال ولقد كسب أفراد كتاب لهذه الضريبة خطوة رئيسية نحو الأخذ بنظام الضريبة الموحدة تمييزا لها عن الضريبة التي تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين .

الكتاب الثالث : ويتضمن الأحكام العامة التي تسري على جميع الضرائب المنصوص عليها في الكتابين الأول والثاني من حيث الحصر ، التزامات الممولين وغيرهم ، حق الاطلاع وسر المهنة ، اعلان الممولين ، الربط الإضافي ، الطعون الضريبية ، التقادم ، والعقوبات .

ثم تتناول اللجنة بعد ذلك عرض مشروع القانون المقدم من الحكومة مؤكدة على النقاط التالية :

(١) استبدال مشروع القانون المعروض الكتاب الأول " الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين " بالكتاب الأول من القانون الحالي " الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها " حيث تحل الضريبة الموحدة على الدخل محل الضرائب النوعية وتكون أسعارها تصاعدية بالشرائح تحقيقا للعدالة ، فيما عدا إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي أبقى المشروع بقانون على أحكامها مع تحصيل نسبة ٣٢٪ من تلك الإيرادات لحساب الضريبة واعتبارها نهائية ولا يقدم الممول عنها اقرار .

(٢) أبقى المشروع على أحكام الكتاب الثاني الخاص بالضريبة على أرباح شركات الأموال وعلى الكتاب الثالث الخاص بالأحكام العامة ، إلا أنه أجرى على هذين الكتابين بعض التعديلات والإضافات بما يتفق مع توحيد وعاء الضريبة من جميع مصادر الممول .

(٣) حدد مشروع القانون وعاء الضريبة حيث قضى بسريانها على مجموع صافي الدخل الذي حققه الممول خلال السنة السابقة من الإيرادات التالية :

- إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . - إيرادات النشاط التجاري والصناعي . - المرتبات وما في حكمها . - إيرادات المهن غير التجارية . - إيرادات الثروة العقارية .
وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في مشروع القانون .

- (٤) أبقى المشروع على الأحكام المعمول بها فى القانون الحالى من حيث تحديد الإيرادات الداخلة فى وعاء كل ضريبة وتحديد التكاليف الواجبة الخصم من هذه الإيرادات ، وصولا الى صافى الدخل الناتج عنها وتحديد الإيرادات المعفاة من الضريبة .
- (٥) أبقى المشروع على الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى القانون الحالى بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية وكذا الإعفاءات المقررة لمزاوى المهن غير التجارية وأصحاب المراتبات وما فى حكمها مع منح أصحاب المراتبات إعفاء شخصى يبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وذلك بالإضافة الى الإعفاءات المقررة بالقوانين الأخرى .
- (٦) استحدث مشروع القانون خمس مواد فى صدر الكتاب الأول توضح نطاق سريان الضريبة الموحدة ووعائها ، فحدد فرض الضريبة على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين الوارد ذكرهم فى (مادة ٢) وهم :
- أ - المقيمين عادة فى مصر وقد حددتهم (مادة ٣) بأنهم من تتوافر بالنسبة لهم أى من الحالات الآتية :- أن تكون مصر محلا لإقامته .
- من يقيم فى مصر لمدة تزيد على ١٨٣ يوما متصلة أو متقطعة خلال السنة
- الضريبية . - أن تكون مصر المركز الرئيسى لإدارة نشاطه .
- أن تكون مصر مركزا لنشاطه التجارى أو الصناعى أو المهنى .
- أن يكون من موظفى الدولة الذين يؤدون مهام وظائفهم فى الخارج وكانت دخولهم من خزينة الدولة .
- ب - غير المقيمين فى مصر بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر .
- (٧) زيادة حدود الإعفاء المقررة للأعباء العائلية بمقتضى المشروع بقانون بنسبة ٥٠% عما كانت عليه فى القانون الحالى .
- (٨) يقدم الممول اقرارا واحدا فى الموعد المحدد يتضمن ما حققه من دخل خلال السنة الضريبية من الأرباح التجارية والصناعية وإيرادات المهن غير التجارية وبالنسبة لإيرادات الثروة العقارية إذا زادت إيراداتها المحددة حكما عن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية .
- أما إيرادات رؤوس الأموال المنقولة فتحجز من المنبع بنسبة ٣٢% .
- (٩) ألغى مشروع القانون المعروض الضريبة العامة على الدخل .

يتضمن مشروع القانون المعروض عشر مواد :

- تقضى المادة الأولى منه باستبدال المواد المبينة بالمرفق الأول لهذا القانون بـمواد الكتاب الأول من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه .
- وتقضى المادة الثانية منه باستبدال المواد المبينة بالمرفق الثانى لهذا القانون بالمواد أرقام ١١١ و ١١٤ بندى (٣) ، (١٠) ، (١١٨) . ، (١٢٧) ، (١٤٩) ، (١٥٦) بندى (١) ، (٣) ، (١٦٠) ، (١٧٢) ، (١٩٠) من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه .
- وتقضى المادة الثالثة بإضافة مواد وبنود جديدة بأرقام ١١١ مكررا بند ٤ مكرر (١) ، ٤ مكرر (٢) بالمادة ١٢٠ ، ١٧٠ مكررا ، ١٩٦ المبينة بالمرفق الثالث لهذا المشروع بقانون .
- وأن تلغى المادة ١٥٠ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه .
- وتقضى المادة الرابعة باستبدال الأرقام المبينة بالمرفق الرابع لهذا القانون قرين كل مادة بأرقام المواد المنصوص عليها فى المواد ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٩ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه .
- وتشير المادة الخامسة الى أنه يقصد بلفظ " الضريبة " الوارد بالكتاب الأول من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه " الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين " .
- وتقضى المادة السادسة بأن يستبدل بعبارتي " مولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " ومولى ضريبة المهن غير التجارية " أينما وردتا فى الكتاب الثالث من قانون ضرائب الدخل المشار اليه عبارتي " الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا " " الذين يزاولون نشاطا مهنة حرة أو غير تجارية " على الترتيب .
- كما تنص المادة السابعة على تستبدل بعبارات " الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة " و " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " و " الضريبة على المرتبات " و " الضريبة على المهن غير التجارية " و " الضريبة العامة على الدخل " أينما وردت بقوانين أخرى غير قانون الضرائب على الدخل المشار اليه عبارة " الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين " أو " الضريبة على أرباح شركات الأموال " حسب الأحوال .

- وتنص المادة الثامنة على أن : "لوزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والى أن تصدر هذه القرارات يستمر العمل باللوائح المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام القانون لحين صدور القرارات المشار اليها " .
- وتقضى المادة التاسعة بأن تسرى أحكام هذا القانون على المرتبسات وما فى حكمها اعتبارا من أول الشهر التالى لنشره فى الجريدة الرسمية؛ أما بالنسبة لآيرادات النشاط التجارى والصناعى وآيرادات المهن غير التجارية وآيرادات الثروة العقارية فتسرى أحكام هذا المشروع بقانون عليها اعتبارا من السنة الضريبية التى تنتهى بعد تاريخ العمل به .
- أما المادة العاشرة فتختص بالنشر حيث تقضى بأن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
وقد أرفق بهذا المشروع بقانون أربعة مرفقات :
- يتضمن المرفق الأول استبدال الكتاب الأول لمشروع القانون بالكتاب الأول من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
- ويشمل المرفق الثانى المواد المستبدلة المشار اليها فى المادة الثانية من مشروع القانون .
- أما المرفق الثالث فيشمل المواد المضافة والملغاة المشار اليها فى المادة الثالثة من مشروع القانون .
- وبالنسبة للمرفق الرابع فإنه يتضمن استبدال أرقام المواد المنصوص عليها فى بعض مواد الكتاب الثالث بالأرقام الموضحة قرين كل مادة .
فيما يلى عرض تفصيلى للمشروع بقانون :
- الكتاب الأول : الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين :
- بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة الموحدة أخذ المشروع فى تحديد نطاق فرض الضريبة بمبدأين :
- الأول : مبدأ التبعية الاجتماعية : وأخذ فيه المشروع بمعيار الإقامة فأخضع للضريبة الأشخاص الطبيعيين المقيمين عادة فى مصر أيا كانسنت جنسيتهم سواء كانوا من المصريين أو من الأجانب على النحو الموضح بمشروع القانون .

الثانى : مبدأ التبعية الاقتصادية : حيث يخضع للضريبة الأشخاص الطبيعيون غير المقيمين عادة فى مصر أيا كانت جنسيتهم سواء كانوا من المصريين أو الأجانب وذلك بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر .

— أبقى المشروع على معاملة كل إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة على النحو المعمول به فى القانون الحالى ، وذلك باستثناء إيرادات المهن غير التجارية حيث أخضع للضريبة الإيرادات المحققة بالخارج اذا كان المركز الرئيسى أو الدائم لمباشرة الممول للمهنة أو النشاط فى مصر ، وذلك تحقيقا للمساواة بين هذه الإيرادات ، والإيرادات الناتجة من النشاط التجارى أو الصناعى .

أفرد المشروع بابا خاصا بإيرادات الثروة العقارية باعتبارها أحد الأوعية التى تدخل فى الضريبة الموحدة ، وبذلك تصبح الإيرادات التى يتكون منها وعاء الضريبة على النحو التالى :

(١) إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . (٢) إيرادات النشاط التجارى والصناعى . (٣) المرتبات وما فى حكمها . (٤) إيرادات المهن غير التجارية . (٥) إيرادات الثروة العقارية .

الأوعية الضريبية التى تناولها الكتاب الأول :

(الباب الأول) إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :

بالنسبة للإيرادات الخاضعة للضريبة ، استحدث المشروع فى هذا الصدد مايلى :

- (١) استبدل بلفظ الفوائد لفظ العوائد تمشيا مع طبيعة الإيراد .
- (٢) أخضع العوائد الناتجة من صكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة ، وهى أوراق مالية استحدثتها التشريعات الحديثة مثل القانون رقم ١٤٦ لسنة (١) ١٩٨٨ باصدار قانون الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها والقانون رقم ٩٥ لسنة (٢) ١٩٩٢ باصدار قانون سوق رأس المال .

وفرض ضريبة بسعر مخفض قدره ٥٪ على عوائد المدخرات والودائع

(١) نشر بعداد الجريدة الرسمية رقم ٢٣ تابع (ب) بتاريخ ٩ يونيه ١٩٨٨ ،

راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ، صفحة ٦٣٤ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٥ مكرر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٢ .

والصكوك المعفاة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو بقوانين أخرى بغرض تحقيق المزيد من الموارد من جهة وتشجيع الاستثمار في شكل الاكتتاب في الأسهم لإنشاء المنشآت الكبيرة التي تستوعب عمالة جديدة بدلا من التوسع في الودائع والمدخرات .

(٣) أخضع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الوارد ذكرها بالمادة السادسة من مشروع القانون التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون أما تلك التي يحصل عليها الأشخاص الاعتباريون بصفة عامة فقد أخضعها المشروع للضريبة على أرباح شركات الأموال بالنص عليها بالكتساب الثاني الخاص بالضريبة على أرباح شركات الأموال .

(٤) أبقى المشروع على عدم خضوع توزيعات أرباح للمساهمين للضريبة وذلك بعدم النص على خضوعها ، مع الأخذ في الاعتبار أن مشروع القانون يلغى الضريبة العامة على الدخل التي تسرى حاليا على ناتج الأسهم وفقا لنص المادتين ٩٥ ، ٩٨ من الكتاب الأول من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(٥) أخضع مكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها وفي الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٣٠ (١) لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار وفي شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ (٢) لسنة ١٩٩١ .

— راعى المشروع تحديد الإيرادات الخاضعة بنفس الأحكام المعمول بها في القانون الحالي .

— عدل المشروع الإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة رقم (٤) من قانون الضرائب على الدخل الحالي رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بما يتفق مع ما عدله من أحكام ونقل بعض الإعفاءات الواردة بالمادة الى الضريبة على أرباح شركات الأموال .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ "تابع" (أ) بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٠

المرجع السابق ، صفحة ١٠٨٢ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٩٩١/٦/١٩ .

- قرر المشروع الالتزام بحجز نسبة ٣٢٪ من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الخاضعة للضريبة عند كل توزيع أو سداد لهذه الإيرادات وتكون بنسبة ٥٪ لعوائد المدخرات والودائع والمكوك ، وقد قرر هذا الالتزام على الأشخاص والجهات بذات الأحكام المعمول بها فسي القانون الحالي ، على أن يستحق أداء هذه المبالغ في ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة . واستحدث نصاً : باعتبار ما سدد من المبالغ المحجوزة سداداً نهائياً للضريبة . كما استحدث نصاً يقضى بعدم تقديم الأقرار الضريبي السنوي عن هذه الإيرادات .
- (الباب الثاني) إيرادات النشاط التجاري والصناعي :
- أبقى المشروع على أحكام تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة المعمول بها في القانون الحالي .
- استحدث المشروع إخضاع حصة الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة للضريبة وذلك أسوة بما هو متبع في الضريبة العامة على الدخل في القانون الحالي وألغى خضوع هذه الحصة للضريبة باسم الشركة كما كان معمولاً به في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في القانون الحالي .
- استحدث المشروع إخضاع الأتاوات على اختلاف أنواعها وصورها للضريبة بذات الأحكام التي تسرى على المبالغ التي تدفع لأي شخص طبيعي أو شركة أشخاص على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتمثلة بمباشرة المهنة وفرض الضريبة على إجمالي هذه المبالغ والأتاوات وبسدون أي تخفيض لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية وبذات أسعار الضريبة المقررة في المشروع .
- استحدث المشروع نصاً يخضع للضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في المادة (٦) من المشروع الداخلة في ممتلكات المنشآت الفردية أو شركات الأشخاص وذلك بعد أن أفرد الباب الأول لإيرادات رؤوس الأموال المنقولة للأشخاص الطبيعيين فقط .
- عدل المشروع النص على أن يخضع نسبة ٢٥٪ من تكلفة الآلات الجديدة الداخلة في الإنتاج وذلك اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الانتاج

ولمرة واحدة وتخضع هذه النسبة من تكلفة الآلة أو المعدة أولا ثم بعد ذلك يحسب الاستهلاك الحقيقي على الرصيد المتبقى من التكلفة بعد خصم نسبة الخمسة وعشرون في المائة المشار إليها ، وذلك تلافيا لمشكلات التطبيق القائمة في ظل القانون الحالي .

— استحدث المشروع النص على إلزام مأمورية الضرائب المختصة باخطار المتنازل اليه ببيان الضرائب المستحقة على المنشآت المتنازل عنها بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لضمان جدية الاجراء والتأكد من وصول البيان الى المتنازل اليه .
كما أبقى المشروع على الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون الحالي كما هي :

— بالنسبة للخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة : أبقى المشروع على الأحكام المعمول بها في القانون الحالي كما هي فيما عدا :
(١) رفع المشروع المهلة التي يتعين على مصلحة الضرائب أن ترد السي الممول خلالها المبالغ المحصلة طبقا لنظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره السي اثني عشر شهرا بدلا من تسعة أشهر . واستحدث المشروع نصا يقضي بتحديد مقابل التأخير عند رد هذه المبالغ بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير ابتداء من نهاية مدة الاثني عشر شهرا .

كما استحدث نص يلزم الممول بتمكين موظفي الضرائب ممن لهم سلطة الضبطية القضائية من الاطلاع على ما لديه من دفاتر ومستندات ومحركات وفقا للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) من القانون وذلك في الميعاد الذي تحدده المأمورية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة والا سقط حقه في الانتفاع بأحكام هذه المادة . وقد استحدث هذا النص لتلافي مشكلات التطبيق في القانون الحالي ولضمان جدية الاجراء بالنسبة لكل من الممول ومصلحة الضرائب .

(٢) رفع المشروع من قيمة رأس مال المنشآت التي تلتزم بالخصم والتي يحددها قرار وزير المالية الى ٢٠ ألف جنيه بدلا من ٥ آلاف جنيه مراعاة للأوضاع الاقتصادية وتخفيفا للعبء على المنشآت الصغيرة .

(الباب الثالث) : المرتبات وما فى حكمها :

- استحدث المشروع النص على اخضاع مرتبات ومكافآت أعضاء مجالس الادارة من غير المساهمين فى شركات قطاع الأعمال العام (مادة ٩٩ بند ٤) .
- أبقي المشروع على أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لتحديد الايرادات الخاضعة للضريبة .
- أولى المشروع اهتماما بأصحاب المرتبات باعتبارهم من محدودى الدخل حيث ميزهم بجانب زيادة حد الاعفاء للأعباء العائلية ، بمنحهم اعفاء شخصيا قدره ٢٠٠٠ جنيه على أن يكون سعر الضريبة ٢٠٪ وهو سعر الشريحة الأولى من أسعار الضريبة الموحدة (مادة ٥٥ - مادة ٩٠ فقرة ٢) .
- أخضع المشروع المبالغ التى يحصل عليها الخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت اشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم عن ١٨٣ يوما للضريبة بالسعر المقرر للمرتبات عن اجمالى المبالغ التى يحصلون عليها بدون أى تخفيض (مادة ٥٢) .
- بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها العاملون فى وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أية جهة ادارية غير جهات عملهم الأصلية أخضعهم المشروع لسعر الضريبة المقرر للمرتبات عن المبالغ التى يتم الحصول عليها من هذه الجهات .
- أبقي المشروع على جميع الخصومات وجميع الأحكام التى تقرر عدم سريان الضريبة على بعض أنواع الايرادات من المرتبات كالمعاشات . وبالنسبة للاقرارات التى يلتزم بها صاحب العمل ، أبقي المشروع على نفس الأحكام المعمول بها فى القانون الحالى .
- وتيسيرا على العاملين وجهات عملهم وتبسطا للاجراءات الضريبية ، أعفى المشروع أصحاب المرتبات وما فى حكمها من تقديم الاقرار الضريبى ونص على عدم تضمين الاقرار الضريبى السنوى عنصرا للمرتبات ، وذلك على أساس أن الضريبة المستحقة عليهم تحجب من المنبع .

كما أبقى المشروع على أحكام الاعتراض والطعن كما هي .

(الباب الرابع) : إيرادات المهن غير التجارية :

— استحدث المشروع نصا يقضى باخضاع الإيرادات الناتجة عن مزاولة المهنة في الخارج للضريبة إذا كان المركز الرئيسي أو الدائم لمباشرة الممول للمهنة أو النشاط في مصر وذلك أخذا بما سار المشروع على نهجه بالنسبة لإيرادات النشاط التجاري والصناعي .

— استحدث المشروع نصا يقضى باعتبار أية إيرادات أخرى ناتجة عن أية مهنة أو نشاط لم ينص عليها في المشروع ، من إيرادات المهن غير التجارية .

— أبقى المشروع على كافة الأحكام التي تتعلق بتصفية وتحديد الإيرادات الصافية التي تدخل في وعاء الضريبة كما هي طبقا للمعمول به في التشريع الحالي ، كما أبقى على كافة الإعفاءات الضريبية المقررة في التشريع الحالي .

— أبقى المشروع على أحكام الخصم والتحصيل لحساب الضريبة كما هي في التشريع الحالي مع استحداث نص يلزم مصلحة الضرائب بأن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع الإقرار خلال اثني عشر شهرا من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار والا التزمت بمقابل تأخير بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير ابتداء من نهاية مدة اثني عشر شهرا .

كما ألزم الممول بأن يمكن موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع على ما لديه من دفاتر ومستندات ومحركات وفقا للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) من القانون في الميعاد الذي تحدده المأمورية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة والا سقط حقه في الانتفاع بأحكام المادة .

وقد قرر المشروع هذه الالتزامات لضمان الجدية من جانب مصلحة الضرائب في رد المبالغ المحصلة بالزيادة من الضريبة المستحقة ولضمان جدية الممول ومدى حقه في طلبه برد هذه المبالغ وكذلك بهدف تلاشي مشاكل التطبيق في التشريع الحالي .

(الباب الخامس) : إيرادات الثروة العقارية :

نص المشروع على أن :

— يحدد إيراد الأراضي الزراعية : على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان .

— تحدد إيرادات الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فدان واحد وكذلك مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها . وذلك على أساس مثل القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان بالنسبة لمساحة السبعة أفدنة التالية من حدائق الفاكهة والتسعة أفدنة التالية من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية وكامل العشرة الأفدنة الأولى من مشاتل المحاصيل البستانية وعلى أساس مثلي القيمة الإيجارية بالنسبة للمساحات التي تزيد على ذلك .

— وبالنسبة للعقارات المبنية تحدد إيراداتها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية ، وهو ذات الحكم الذي أخذ به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حاليا فسي تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل .

— أجاز المشروع للممول أن يطلب تحديد إيرادات الثروة العقارية على أساس الإيراد الفعلي إذا كان ممسكا لدفاتر منتظمة وأن يتضمن طلبه جميع عقاراته المبنية أو الزراعية .

— نص المشروع على خصم الضرائب العقارية المسددة عن الأطينان والعقارات من الضريبة الموحدة المستحقة على الممول ، وذلك تطبيقا لنظام الضريبة الموحدة .

— أبقى المشروع على أحكام التحصيل لحساب الضريبة كما هو على النحو المعدول به في الضريبة العامة على الدخل في التشريع الحالي بالنسبة

للعقارات المبنية مع تعميم الحكم بالنسبة لكل من العقارات المبنية والأطيان والمحاصيل البستانية مع اجراء بعض التعديلات على الحكم المعمول به حاليا وذلك اتساقا مع طبيعة الضريبة الموحدة .

— أعفى المشروع الممول الذى يقتصر دخله على إيرادات الثروة العقارية من تقديم الاقرار الضريبي السنوي للضريبة الموحدة اذا لم يتجاوز دخله من هذه الإيرادات حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية أما اذا تجاوز دخله من هذه الإيرادات مجتمعة أو منفردة حد الاعفاء المقرر للأعباء المقرر للأعباء العائلية فانه يلتزم بتقديم الاقرار الضريبي السنوي وتسرى عليه جميع أحكامه .

(الباب السادس) : أحكام عامة :

— رفع المشروع حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية عن المعمول به حاليا وذلك مراعاة للأعباء المعيشية المرتفعة وظروف الغلاء التى نعيشها الآن كل المجتمعات العالمية ومنها المجتمع المصرى ، وذلك لتخفيف العبء الضريبي عن كاهل الممولين .

— أخذ المشروع بسعر تصاعدي بالشرائح تحقيقا للعدالة وذلك على النحو التالى :

- الشريحة الأولى : حتى ٢٥٠٠ جنيه ٢٠ % .
- الشريحة الثانية : أكثر من ٢٥٠٠ جنيه حتى ٧٠٠٠ جنيه ٢٧ % .
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٧٠٠٠ جنيه حتى ١٣٥٠٠ جنيه ٣٥ % .
- الشريحة الرابعة : أكثر من ١٣٥٠٠ جنيه حتى ٢٢٠٠٠ جنيه ٤٠ % .
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٢٠٠٠ جنيه حتى ٣٤٠٠٠ جنيه ٤٥ % .
- الشريحة السادسة : أكثر من ٣٤٠٠٠ جنيه حتى ٥٠ % .

— سائر المشروع الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، فضاعف الحدود المقررة للالتزام بامساك الدفاتر بالنسبة لإيرادات النشاط التجارى أو الصناعى لتكون كالتالى :

- (١) اذا كان رأس مال النشاط يزيد على عشرين ألف جنيه .
- (٢) اذا تجاوز صافي ربح النشاط عشرة آلاف جنيه سنويا .
- (٣) اذا تجاوز رقم أعمال النشاط مائة ألف جنيه سنويا .

(الكتاب الثانى) : الضريبة على أرباح شركات الأموال :

— بالنسبة لاقليمية الضريبة أخضع المشروع للضريبة الأرباح الناتجة عن مزاولة النشاط فى الخارج وذلك اتساقا مع المبدأ الذى أخذ به فى إيرادات الأرباح التجارية والصناعية الا اذا اتخذ شكل منشأة مستقلة (مادة ١١١ الفقرة الأولى) .

— استبدل بالبند (١) من المادة (١١١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ نصا جديدا يقضى باخضاع شركات الأموال الخاضعة لأحكام قوانين — أخرى غير القانون رقم ١٥٩ (١) لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، حيث توجد شركات أموال يمدد بها قوانين خاصة بخلاف القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ولذلك استوجب النص صراحة على ذلك تلافيا لمشكلات التطبيق .

— استحدث المشروع بقانون نصا تحت رقم (١١١) مكررا يخضع للضريبة الإيرادات التالية :

(١) ما تنتجه رؤوس الأموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من هذا القانون من العوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون غير المتصلة بمباشرة المهنة سواء كانت هذه الإيرادات محقة فى مصر أو فى الخارج .

وتسرى الضريبة بالسعر المحدد فى البند (أ) من المادة (١١٢) من القانون (١٥٧) لسنة ١٩٨١ . ويغير أى تخفيض لمواجهة أية تكاليف (وبسعر ٣٢ %) .

ويكون سعر الضريبة ٥ % من اجمالى عائد الودائع وشهادات الاستثمار والادخار وحسابات التوفير بالبنوك وحسابات توفير البريد وغيرها من الأوعية الادخارية المماثلة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٠ بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨١ ، راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ، صفحة ٥٢٢ .

كما يكون سعر الضريبة ٥% من اجمالي عوائد أذون الخزانة والسندات وصكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة بشرط أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية بالجداول الرسمية المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١٦) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) ما تحصل عليه الحكومة ووحدات الادارة المحلية :

أ - العوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وصكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة الى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين .
ب - عوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقددها الحكومة ووحدات الادارة المحلية أو تكون مطلوبة لديها بأي صفة كانت .

ج - أرباح أو عوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة أو عوائد تصفية ناتجة من مساهمتها في شركات أو منشآت أجنبية لا تعمل في مصر أو في شركات مصرية تعمل في الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال . وكذلك ما تحصل عليه نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب إذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها .

د - العوائد والايرادات عما تمتلكه من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية .

(٣) المبالغ التي تحصل عليها الشركات والجهات المشار اليها في البند أولا من هذه المادة على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة أو الأتاوات على اختلاف أنواعها وصورها سواء تحققت هذه المبالغ والأتاوات في مصر أو في الخارج .

(٤) ما يدفع لأي شخص في الخارج من غير الأشخاص الطبيعيين من العوائد وغيرها من ايرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في المادة (٦) والتي تتحقق في مصر وكذلك ما يدفع له من أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أو الأتاوات على اختلاف أنواعها وصورها .

وفى جميع الأحوال تلتزم الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة (١١) من هذا القانون سواء كانت دافعة للإيرادات والمبالغ والأقساوات المنصوص عليها فى هذه المادة أو مستفيدة بها بحجز الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة فى المواعيد وطبقا للاجراءات والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وبالنسبة لعوائد الديون المطلوبة للبنوك ودور التسليف وشركات الأموال التى مركزها مصر أو لها فرع فيها يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة فى المواعيد وطبقا للاجراءات والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

— عدل المشروع فى نص البند (٣) من المادة (١١٤) من القانون الحالى حيث استبدل بالنص الحالى النص الوارد فى مشروع القانون والسبب فى أن يخصم خمسة وعشرون فى المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التى تشتريها الشركة أو الجهة لاستخدامها فى الإنتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام فى الإنتاج ولمرة واحدة على أن يخصم هذه النسبة من تكلفة الآلة أو المعدة أولا ثم بعد ذلك تحسب الاستهلاكات الحقيقية المنصوص عليها فى البند (٢) من ذات المادة على الرصيد المتبقى بعد خصم هذه النسبة ، وقد توخى المشروع فى ذلك تلافى مشاكل التطبيق فى القانون الحالى وكذلك لتحقيق الهدف من النص على هذا الخصم فى التشريع الضريبى الحالى واتساقا مع التعديل الذى تم على النص المقابل لهذا النص فى إيرادات النشاط التجارى والصناعى الخاضع للضريبة الموحدة طبقا لأحكام الكتاب الأول من هذا المشروع .

أجرى المشروع تعديلا على المادة (١١٨) من القانون الحالى اتساقا مع ما تم من تعديلات بالنسبة لنطاق الضريبة على النحو السالف الإشارة اليه .

— استحدث المشروع إعفاءات أخرى من الضريبة على أرباح شركات الأموال تم إضافتها الى المادة (١٢٠) من القانون وهى :

أ - إضافة نص برقم (٤ مكررا) بإعفاء الأسهم أو الحصص التى تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من

القانون من أرباح في مقابل مساهمتها في شركة مساهمة أخرى • وذلك بمقدار مجموع هذه الإيرادات بعد خصم ١٠٪ من قيمتها مقابل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار وبشرط أن تكون الشركة المساهمة الأخرى قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو أن تكون معفاة منها • ولا يسرى هذا البند في حالة تطبيق البندين ٣ ، ٤ من المادة ١٢٠ •

ب - إضافة بند جديد برقم ٤ مكررا (١) ينص على اعفاء الأرباح والعوائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التي تلتزم الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين بإيداعها وباستمرارها مودعة في الخارج طبقا للقوانين الأجنبية أو اتفاقيات إعادة التأمين لتكوين ضمان يوازي حصتها في المخصصات الفنية أو أية التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو إعادة التأمين •

ولا يسرى هذا الاعفاء الا اذا أثبت أن القيم المنقولة الأجنبية مودعة في الخارج ولا تتمتع به متى زال الالتزام بالإيداع • وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التي تعمل في بلاد لا توجب قوانينها الزام تلك الشركات بإيداع قيم مالية •

ج - وإضافة بند جديد برقم ٤ مكررا (٢) ينص على اعفاء البنود المنصوص عليها بالمادة (١١١ مكررا) من الإيرادات الآتية :

(١) العوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التي تفتح تنفيذا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل •

(٢) عوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية •

(٣) المزايا النقدية أو العينية التي يحصل عليها المستأمن أو المدخر عن طريق السحب الذي تجريه شركات التأمين أو الادخار •

الكتاب الثالث : أحكام عامة :

أبقى المشروع على الأحكام العامة الواردة بالكتاب الثالث من القانون الحالي باستثناء بعض التعديلات التي استوجبها تطبيق الضريبة الموحدة

وأجراء بعض التعديلات على أحكام الكتاب الثانى بفرض ضريبة على أرباساح شركات الأموال بالاضافة الى بعض التعديلات الضرورية لتتلافى بعض مشكلات التطبيق بالنسبة للقانون الحالى .

وتنحصر هذه التعديلات فى الآتى :

١ - اجراء بعض التعديل على نص المادة (١٤٩) بخصوص اعلان الممولين باضافة اعلانات لجان الطعن المختصة الى هذه المادة لتشمل جميع الاعلانات المرسله بكتاب موصى عليه بعلم الوصول طبقا لأحكام القانون ولتتلافى مشاكل التطبيق الناتجة عن عدم صراحة النص الحالى بالنسبة للاعلانات المرسله من لجان الطعن .

٢ - تعديل نص البندين ١ ، ٣ من المادة ١٥٦ بشأن تصحيح الربط النهائى بما يتفق وتطبيق الضريبة الموحدة .

٣ - تعديل العبارة الواردة فى نص المادة ١٦٠ الحالية والتي تنص على أن : (وتكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد فى قرار لجنة الطعن) .

لكى تصبح : (وتكون الضريبة واجبة الأداء من واقع الربط على أساس قرار لجنة الطعن) . وذلك حتى لا تكون لجنة الطعن ملتزمة بتحديد مقدار الضريبة فى قرارها حيث ان تحديد مقدار الضريبة يتطلب بيانات قد لا تكون بالضرورة من البيانات التى يتضمنها قرار اللجنة ومنها على سبيل المثال الاعفاء المقرر للأعباء العائلية .

٤ - أجرى المشروع تعديلا على النص الخاص بفرض مقابل تأخير على ما لم يورد من ضرائب واجبة الأداء وما لم يورد من المبالغ أو الضرائب التى ينص القانون على حجزها من المنبع . وينحصر هذا التعديل فى الآتى :

— النص على سريان مقابل التأخير على ما يجاوز مائتى جنيه مما لم يسود من الضرائب الواجبة الأداء اعتبارا من الشهر التالى لانتهاء مدة شهر على تاريخ اخطار الممول بالتنبيه بمصدر الورد أو من نهاية الميعاد المحدد لأداء الضريبة من واقع الاقرار .

- النص على سريان مقابل التأخير على مالم يورد من المبالغ أو الضرائب التي ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها للخزانة العامة اعتباراً من نهاية المهلة المحددة للتوريد طبقاً لأحكام القانون .
- النص على أن يحسب مقابل التأخير بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير حتى تاريخ السداد .

وقد راعى المشروع في هذا التعديل القضاء على مشكلات التطبيق في القانون الحالي وهي :

- أ - أن استحقاق مقابل التأخير في أول يناير من كل سنة طبقاً للمعمول به في القانون الضريبي الحالي لا يحقق العدالة بين الممولين وذلك بتوحيد ميعاد استحقاق مقابل التأخير وتحديد في شهر يناير من كل سنة دون النظر إلى مدة التأخير عن السداد أو التوريد يستوى في ذلك استحقاق السداد أو التوريد في شهر يناير من السنة مع استحقاقه في شهر ديسمبر من ذات السنة .

- ب - عدم تحقيق العدالة في فرض مقابل التأخير وذلك بسبب توحيد معدل مقابل التأخير وتحديد مرة واحدة في أول يناير من كل سنة بنسبة تعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي على النحو المعمول به في القانون الحالي يستوى في ذلك استحقاق السداد أو التوريد في أول يناير من السنة مع استحقاقه في شهر ديسمبر من ذات السنة حيث أن سعر الفائدة المتخذ أساساً لتحديد مقابل التأخير هو سعر سنوي للفائدة ولذلك يتحمل من يتأخر عن السداد أو التوريد لعدة أيام في شهر ديسمبر من السنة مقابل تأخير يعادل سعر فائدة عن سنة كاملة ويستوى في ذلك مع من يتأخر عن السداد أو التوريد لمدة سنة كاملة اعتباراً من أول يناير من ذات السنة .

- تشجيع الممولين على المبادرة إلى سداد الضريبة تجنباً لمقابل التأخير .
- وقد استحدث المشروع نصاً جديداً يلزم جميع ممولى الضريبة من الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنيّاً وكذلك الشركات أو الجهات التي تخضع للضريبة على شركات الأموال بأداء مبلغ يعادل ١٪ من رقم الأعمال السنوي بحد أدنى يحدد بقسار

من وزير المالية وذلك وفقا للأوضاع والأحكام المحددة بالمادة ١٧٠ مكرر .
ويهدف هذا النص الى تحقيق المساهمة فى بناء البنية الأساسية وتوزيع العبء
الضريبي بين كافة الممولين على اختلاف أنواعهم بالإضافة الى تعويض نسبة
من الانخفاض المتوقع للحصيلة نتيجة تنفيذ الضريبة الموحدة .

خامسا : التعديلات التى انتهى اليها رأى مجلس الشورى ورأى اللجنة بشأنها

١ - تم الغاء البندين (٥) ، (٦) من (مادة ٦) من مشروع القانون والعودة
الى ما كانت عليه هذه المادة فى قانون الضرائب على الدخل الصادر
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والغاء بند (٥) من المادة (٧) واحلال
المادة (٤) من القانون الحالى بالمادة (٨) من مشروع القانون وكذلك
الغاء الفقرة الثانية والثالثة من المادة (٩) للأسباب التى ذكرها
بتقريره . وكانت اللجنة قد أبدت رأيها واضحة فى هذا الشأن ،
عند اطلاعها على مشروع القانون فور احالته لها بتاريخ ٣٠ من نوفمبر
١٩٩٣م . حيث وافقت بالاجماع على عدم فرض أية ضرائب على عوائد
الأوعية الادخارية من شهادات الاستثمار والادخار وحسابات التوفير
بالبنوك وحسابات توفير البريد وغيرها من الأوعية الادخارية ، حيث
ان فرض ضريبة بواقع ٥٪ على هذه الأوعية يرتب آثارا اقتصادية غير
مرغوب فيها ، أهمها انخفاض ادخار الأفراد والتى كانت معفاة من أية
ضرائب منذ عام ١٩٨١م . وبذلك يتفق رأى اللجنة مع ما انتهى اليه
رأى مجلس الشورى فى هذا الموضوع ، كما ألغت أيضا الفقرتين الثانية
والثالثة من المادة ١١١ مكررا لذات الحكمة المتقدمة ، حتى يكون
هناك تناسقا بين هذه المادة وبين المادة ٩ .

٢ - بالنسبة للمادة ٨ من المشروع بقانون ، رأى مجلس الشورى احلال
مادة ٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ محل هذه المادة بمشروع القانون .

(٣) فيما يتعلق (بالمادة ٢٣) رأى مجلس الشورى اضافة " مراكز التدريب
المهنى " عقب عبارة " والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب " .

وقد وافقت اللجنة على ما انتهى اليه رأى مجلس الشورى بالنسبة لهذا التعديل .

(٤) فيما يتعلق (بالمادة ٢٧) بند (٣) رأى مجلس الشورى اضافة عبارة " أو تقوم بتصنيعها " عقب كلمة " المنشأة " . وقد وافقت اللجنة أيضا على هذه الاضافة .

وبالنسبة للبند (٤) من هذه المادة رأى مجلس الشورى اضافة كلمة " المباشرة " عقب كلمة " الضرائب " . وافقت اللجنة على هذه الاضافة .
(٥) فيما يتعلق بالمادة " ٦٨ " رأى مجلس الشورى زيادة الخصم مقابل الاستهلاك المهني الى ١٥٪ ليسرى على جميع المهنيين . ولقـــد وافقت اللجنة على هذا التعديل على النحو المبين بالجدول المرفق وعلى النحو الذى أوضحته بتقريرها تحت عنوان " التعديلات التى أجرتها اللجنة على مواد مشروع القانون " .

(٦) بالنسبة للمادة " ٨٨ " أوصى مجلس الشورى بأن تزداد حدود الاعفاءات المقررة للأعباء العائلية ١٠٪ سنويا لمدة خمس سنوات ابتداء من السنة التالية لتطبيق هذا القانون .

وقد وافقت اللجنة على ما انتهى اليه رأى مجلس الشورى وأخذت بهذا التعديل مع إعادة صياغة هذه المادة على النحو المبين بالجدول المقارن :

(٧) رأى مجلس الشورى إلغاء المادة ١٧٠ مكررا ، وكانت اللجنة قد وافقت فى اجتماعها بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ على إلغائها نظرا لما يمكن أن يترتب على ما جاء بها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي والاستثماري .

سادسا : التعديلات التى أجرتها اللجنة على مشروع القانون :

١ - رأت اللجنة أن مقتضيات التنسيق السليم تتطلب أن تصبح المادة السادسة والسابعة من المشروع بقانون المعروض المادتين الأولى والثانية . كما رأت اللجنة استبدال عبارة " والذين يزاولون مهنة حرة وغيرها من المهن غير التجارية " بعبارة " والذين يزاولون نشاط مهنة حرة أو غير تجارية " لكي يكون النص أكثر شمولاً .

٢ - رأت اللجنة أن مقتضيات التنسيق تتطلب أن تأتي المادة الخامسة من المشروع بقانون المعروض عقب المادة الثانية مباشرة لتصبح المادة الثالثة حيث توضح هذه المادة المقصود بلفظ الضريبة الواردة في الكتاب الأول .

٣ - قامت اللجنة بتجميع كافة المواد الخاصة بالاستبدال المتفرقة في المواد الأولى والثانية والرابعة من المشروع بقانون في مادة واحدة هي المادة الرابعة وقد قامت اللجنة بإجراء هذا التعديل حيث رأت ضرورة تضمين هذه المادة كل ما يتعلق باستبدال مواد حتى لا تكون متفرقة في أكثر من مادة الأمر الذي لا يتفق ومقتضيات وحدة الموضوع وحسن الصياغة . وكان من الطبيعي وترتيباً على ما تقدم أن تأتي جميع مواد الكتاب الأول المستبدلة والمواد المستبدلة من الكتابين الثاني والثالث عقب المادة الثالثة مباشرة وهو ما قامت به اللجنة على النحو الموضح في الجدول المقارن .

٤ - قامت اللجنة بتعديل المادة الثالثة من المشروع بقانون المعروض لتصبح الفقرة الأولى منها المادة الخامسة في الجدول المقارن ولتأتي مباشرة قبل مادة ١١١ مكرراً أما الفقرة الثانية من هذه المادة والمتعلقة بحالة الإلغاء الوحيدة وهي إلغاء مادة ١٥٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فقد قامت اللجنة بأفراد مادة مستقلة لها لتأخذ بدورها رقماً جديداً لتصبح المادة السابعة .

وقد ترتب على الترتيب السابق أن أصبحت المواد الثامنة والفقرة الثانية من المادة الثالثة والتاسعة والعاشر من المشروع بقانون المعروض المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة .

رأت اللجنة استبدال عبارة " يصدر وزير المالية " الواردة بالمادة الثامنة والتي أصبحت المادة الخامسة بعبارة " لوزير المالية اصدار " الواردة في مستهل هذه المادة ، وذلك من قبيل ضبط وأحكام الصياغة .

وبعد أن انتهت اللجنة من عرض تعديلاتها للمواد العشر التي أتت في مستهل المشروع بقانون المعروض فإنها تعرض بعد ذلك التعديلات التي أجرتها بالنسبة لمواد الكتب الثلاثة المشار إليها .

بالنسبة للمادة (٦) : فقد رأت اللجنة حذف البنود ١ ، ٥ ، ٦ من هذه المادة ، والابقاء على نصوص البنود المقابلة لها في مادة (١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وهي البنود المعمول بها حاليا . كما رأت اللجنة أيضا استبدال كلمة " الأشخاص الطبيعيون " بكلمة " الأفراد " الواردة بالبنود ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه المادة ، وكذلك استبدال كلمة " عوائد " بكلمة " فوائد " أينما وردت .

كما رأت اللجنة أيضا الإشارة الى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الى البند ١١ مبين ذات المادة ليصبح نص المادة (٦) على النحو الوارد بالجدول المقارن المرفق بهذا التقرير .

وقد قامت اللجنة بهذا التعديل ليصبح النص أكثر انضباطا وأكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

بالنسبة للمادة (٧) : فقد رأت اللجنة استبدال البندين ١ ، ٥ من المادة (٣) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالبندين ١ ، ٥ من المادة (٧) من المشروع بقانون المعروض وذلك على النحو الوارد بالجدول المقارن المرفق ، وذلك لكي يتسق الوضع الجديد مع ما أجرته اللجنة من تعديل في المادة السابقة .

بالنسبة للمادة (٨) : رأت اللجنة اضافة البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من المادة (٤) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عقب البند (٢) من المشروع بقانون المعروض ، ثم قامت اللجنة باعادة تسلسل أرقام بنود هذه المادة ليصبح عددها سبعة بنود ، وذلك على النحو الوارد بالجدول المقارن المرفق .

بالنسبة للمادة (٩) : فقد رأت اللجنة حذف البندين ٢ ، ٣ منها وكذلك عبارة " وفي جميع الأحوال المشار اليها في هذه المادة " الواردة في مستهل الفقرة الأخيرة منها ، ليصبح نص هذه المادة على النحو الوارد في الجدول المقارن المرفق بهذا التقرير . وقد قامت اللجنة بهذا الاجراء حرصا منها على عدم المساس بعوائد الودائع وشهادات الاستثمار والأوعية الادخارية المختلفة ، وحفاظا للمواطنين على مزيد من الادخار .

بالنسبة للمادة (١٨) : رأت اللجنة حذف كلمة " الأتاوات " فى الفقرة الأولى منها ليحل محلها عبارة " أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها أو صورها " • وحذف كلمة " الأتاوة " الواردة فى الفقرة الثانية من ذات المادة لتحل محلها أيضا عبارة " أية مبالغ أخرى تدفع مقابل الحقوق " وفى هذا الصدد رأت اللجنة اجراء هذا التعديل أينما وردت كلمتى " الأتاوات " و " الأتاوة " فى أية مادة من مواد هذا المشروع بقانون ، وقد قامت اللجنة بهذا التعديل حيث اتضح لَهَا أن كلمة " الأتاوة " تعنى الجزية أو الرشوة أو ما يؤخذ كرها ، فحرصت على تصحيح هذا الوضع •

بالنسبة للمادة (١٩) : فقد رأت اللجنة اضافة فقرة ثانية الى هذه المادة تنص على ما يلى : " ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد القواعد والأسس المحاسبية لتحديد صافى أرباح الآلات التى تستخدم فى الزراعة " وبهذه الاضافة يصبح نص المادة (١٩) نصا شاملا ومتكاملا •

بالنسبة للمادة (٢١) : رأت اللجنة اضافة عبارة " بالاتفاق مع وزير الاسكان " عقب عبارة " ويحدد وزير المالية " الواردة فى مستهل الفقرة الثانية من هذه المادة ، وبذلك يكون نص المادة أكثر انضباطا •

بالنسبة للمادة (٢٣) : رأت اللجنة اضافة " ومراكز التدريب المهنى " عقب عبارة " والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب " الواردة فى الفقرة الثالثة من البند ٤ من هذه المادة ، ليصبح النص على النحو الوارد بالجدول المقارن المرفق وبذلك تنسحب هذه الميزة على مراكز التدريب المهنى •

بالنسبة للمادة (٢٤) : اضافة لفظ " أو " بدلا من حرف " و " السوارد عقب كلمة " استصلاح " فى صدر المادة (٢٤) واجراء هذا التعديل فى البند ثانيا من المادة (٣٦) من هذا المشروع بقانون ، وبذلك يصبح النص أكثر تحديدا وانضباطا وذلك تشجيعا للمنشآت على استزراع الأراضى المستصلحة فقط دون التقيد فى حالة عدم مزاولتها لنشاط الاستصلاح وعدم الربط بيسن الاستصلاح والاستزراع فى المزايا الممنوحة لأى منهما •

بالنسبة للمادة (٢٧) : اضافة عبارة " أو تقوم بتصنيعها " عقب كلمة " المنشأة " الواردة ببند (٣) من هذه المادة تشجيعا للمنشآت على تصنيع الآلات محليا ، وكذلك اضافة كلمة " المباشرة " عقب كلمة " الضرائب " الواردة في البند (٤) من هذه المادة ، وذلك على النحو الوارد بالجدول المقارن المرفق ، حتى يكون النص أكثر شمولاً .

بالنسبة للمادة (٢٩) : قامت اللجنة باضافة عبارة " أو أعفيت منها " بمقتضى القانون " عقب كلمة " الأموال " الواردة في الفقرة الأولى من المادة (٢٩) ، وبذلك يسرى الاعفاء على الاستثمار فى شركات الأموال .

بالنسبة للمادة (٣٠) : قامت اللجنة بتعديل الفقرة الثالثة من هذه المادة لتصبح على النحو التالى :

" وبالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فإنه يدخل منها فى وعاء الضريبة الثمانية آلاف جنيهه الأولى من صافى الربح وما يزيد على هذا القدر يدخل فى الوعاء بنسبة ٨٠٪ للنشاط الصناعى ونسبة ٢٠٪ لنشاط التصدير " .

كما رأت اللجنة استبدال عبارة " تخضع لأحكام " بعبارة " ينطبق عليها " الواردة بالفقرة الرابعة من هذه المادة وحذف عبارة " رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ " الواردة بهذه الفقرة . ولقد قامت اللجنة بهذا التعديل تشجيعا لعمليات التصدير ، واحكاما لصياغة هذا النص .

بالنسبة للمادة (٣٢) : رأت اللجنة استبدال كلمة " يتضمن " بكلمة " يضمن " الواردة فى السطر الأخير من الفقرة الثالثة من هذه المادة ، وذلك من قبيل حسن الصياغة .

بالنسبة للمادة (٥٢) : وافقت اللجنة على اضافة عبارة " وقطاع الأعمال العام " عقب عبارة " ووحدات القطاع العام " الواردة فى الفقرة الثانية من هذه المادة واطافة عبارة " أو قطاع الأعمال العام " فى نهاية هذه الفقرة وبذلك يصبح النص أكثر شمولاً وانضباطاً .

بالنسبة للمادة (٥٣) : رأت اللجنة تعديل مبلغ " ستة جنيهات " ليصبح " عشرة جنيهات " فى البندين ١ ، ٢ من هذه المادة ، وذلك تحقيقاً للمبدأ الاجتماعى الذى يركز عليه هذا المشروع بقانون .

بالنسبة للمادة (٥٦) : رأت اللجنة اضافة عبارة " النقل البرى " عقب كلمة " شركات " الواردة فى السطر الثانى من الفقرة الثانية من هذه المادة ، وبذلك يكون النص أكثر شمولاً .

بالنسبة للمادة (٦٨) : رأت اللجنة تعديل البند (١) من هذه المادة ليصبح على النحو التالى :
" ١٥ ٪ مقابل الاستهلاك المهنى " وبهذا التعديل تكون اللجنة قد حققت المساواة بين جميع الممولين الذين شملهم نص هذا البند .

بالنسبة للمادة (٦٩) : رأت اللجنة اضافة عبارة " وفى تطبيق أحكام هذا الباب يسرى حكم المادة ٢٨ من هذا القانون اذا كان الممول ممسكاً دفاتر منتظمة " لتصبح فقرة ثالثة فى هذه المادة . وبهذا الاجراء يكون النص أكثر وضوحاً واحكاماً ولتحقيق المساواة مع ايرادات النشاط التجارى والصناعى .

وبالنسبة للمادة (٧١) : رأت اللجنة استبدال عبارة " الجمعيات وما فى حكمها " بعبارة " الجماعات " الواردة بالبند (٢) من هذه المادة وبذلك يكون النص أكثر احكاماً ووضوحاً .

بالنسبة للمادة (٧٢) : أضافت اللجنة لفظ " فقط " عقب كلمة " النشاط " الواردة فى الفقرة الأولى من هذه المادة على النحو السوارد بالجدول المقارن المرفق ، وذلك احكاماً للنص .

بالنسبة للمادة (٨٢) : رأت اللجنة اضافة عبارة (الزوج أو) قبل كلمة الزوجة الواردة بالفقرة الرابعة من البند (٢) من هذه المادة وكذلك اضافة عبارة " الزوجة أو " قبل كلمة " الزوج " بذات الفقرة . وبذلك يصبح النص شاملاً .

بالنسبة للمادة (٨٤) : رأت اللجنة اضافة عبارة " من هذا القانون " عقب عبارة " المادتين ٨٢ ، ٨٣ " وذلك ضبطاً للصياغة ، مع اجراء هذا التعديل كلما كان ذلك ضرورياً ولازماً بالنسبة لأية مادة من مواد هذا المشروع بقانون .

بالنسبة للمادة (٨٨) : رأت اللجنة اضافة فقرة جديدة عقب البند (٣) من هذه المادة كما يلى :

"وتزاد هذه الحدود سنويا ابتداء من السنة التالية لتاريخ العمل بهذا القانون وعلى مدى خمس سنوات على النحو التالي :

- (١) ٧٢ جنيها سنويا للممول الأعزب .
- (٢) ٨٤ جنيها سنويا للممول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

(٣) ٩٦ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر " .
وقد رأت اللجنة اجراء هذا التعديل تخفيفا من الأعباء التي تقع على كاهل الممولين ، ولمواجهة الضغوط التضخمية .

بالنسبة للمادة (٨٩) : رأت اللجنة ادماج البندين أ ، ب في فقرة واحدة على النحو التالي :

" يشترط في تحديد الابن المعال أو الابنة المعالة ألا يكون أيهما قد بلغ الحادية والعشرين ، أو اذا كان طالبا باحدى مراحل التعليم العالي ألا يكون قد تجاوز السادسة والعشرين ، أو اذا كان ذا عاهة تقعده عن الكسب ، أو اذا كانت الابنة غير متزوجة أو غير عاملة " وقد رأت اللجنة اجراء هذا التعديل حتى تتحقق المساواة المطلقة بين المعال والمعالاة .

بالنسبة للمادة (٩٠) : رأت اللجنة تعديل المادة (٩٠) بالنسبة للشرائح الرابعة والخامسة والسادسة من هذه المادة لتصبح على النحو التالي :

- الشريحة الرابعة : أكثر من ١٣٥٠٠ جنيه - ٢٦٠٠٠ جنيه ٤٠٪ .
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٦٠٠٠ جنيه - ٥٠٠٠٠ جنيه ٤٥٪ .
- الشريحة السادسة : أكثر من ٥٠٠٠٠ جنيه ٥٠٪ .

وقد رأت اللجنة أن هذا التعديل يحفز على مزيد من الاستثمار والانتاج الذي ينعكس أثره على الاقتصاد القومي .

بالنسبة للمادة (١١١ مكررا) : رأت اللجنة حذف الفقرتين الثانية والثالثة من أولا من هذه المادة ، وذلك حتى تتسق هذه المادة مع ما سبق أن أجرى من تعديل في المادة (٩) من هذا المشروع بقانون ، ولذا تم الحذف التي سبق أن أشارت اللجنة إليها كما رأت اللجنة حذف عبارة " وصكوك التمويل ووثائق الاستثمار وغير ذلك من الأوراق المماثلة من ثانيا بند (١) من

هذه المادة وقد قامت اللجنة بهذا الحذف لكي يتسق حكم هذه المادة مع ما سبق أن أجرته من تعديل مماثل في البند (١) من مادة (٦) .

بالنسبة للمادة (١١٤) : رأت اللجنة اضافة عبارة " أو تقوم بتصنيعها " عقب كلمة " الشركة أو الجهة " الواردة في السطر الثاني من البند ٣ من المادة ١١٤ ليتسق مع ما أجرته اللجنة من تعديل في المادة ٢٧ من هذا المشروع بقانون . وتود أن تشير اللجنة في هذا الموقع من التقرير الى أن الاقتراح المقدم من السيدين العضوين الدكتور أحمد الحفنى ، فـؤاد عبد المنعم هجرس باضافة فقرة جديدة للمادة ١١٤ تحت رقم (١٢) والذي سبق أن أشارت اللجنة حالته اليها في مستهل هذا التقرير قد تم مناقشته فى اجتماعات اللجنة الا أنها لم توافق عليه .

بالنسبة للمادة (١٢٠) ٤ مكررا (٢) : رأت اللجنة اضافة أربعة بنود جديدة بأرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ عقب البند (٢) من هذه المادة على النحو التالى :

١ - العوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى والجنيه المصرى والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى .
٢ - عوائد السندات التى تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على معدل العائد الذى يقرره البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك لآجال تساوى آجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار اليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٣ - عوائد السندات التى تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك عوائد السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠٪ والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى متى كان اصدار هذه السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

٤ - عوائد الودائع وحسابات التوفير بالبنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى وبصناديق توفير البريد وذلك وفقا للجدول المقارن المرفق . وقد تمت هذه الاضافة حتى تتمتع شركات الأموال بذات الاعفاء المقرر للأشخاص الطبيعيين فى المادة (٨) من هذا المشروع بقانون .

بالنسبة للمادة (١٧٠ مكررا) : قامت اللجنة بإلغاء المادة ١٧٠ مكررا حيث رأت أن التزام الممول بأداء المبلغ المشار اليه في هذه المادة يعتبر بمثابة فرض لعبء يترتب عليه آثار سلبية في مجال الاستثمار .

سابعاً : ملاحظات اللجنة وتوصياتها

- ١ - وافقت اللجنة على مشروع القانون المعروض بعد اجراء العديد من التعديلات التي تنسب سبق أن أوضحتها بتقريرها تحت عنوان " التعديلات التي سبق أن أوضحتها بتقريرها تحت عنوان " التعديلات التي أجرتها اللجنة على مواد مشروع القانون " على النحو المشار اليه في الجدول المقارن المرفق ، وترى اللجنة أن النظام المقترح للضريبة على الأشخاص الطبيعيين كان يجب أن يكون ضمن سياسة ضريبية متكاملة تساعد على دفع مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية نظرا لأن النظام الضريبي المصري الحالي يحتوي على مجموعة متعددة من الضرائب المختلفة ، وعلى سبيل المثال فعند تطبيق قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تم إلغاء بعض الضرائب التي فرضت لأسباب خاصة وعلى رأسها ضريبة الجهاد .
- ٢ - توقعت اللجنة أن تتقدم الحكومة بمشروع نظام متكامل بشأن الضريبة الموحدة ، وإذا كان مشروع القانون المعروض قد مهد لهذا النظام بوضع هيكل له الا أنه تضمن عدة استثناءات على النحو التالي :
 - أ - أبقى على النظام المعمول به بالنسبة ليرادات رؤوس الأموال المنقولة حيث قرر تحصيل نسبة ٢٢٪ من تلك الإيرادات تحت حساب الضريبة واعتبرها نهائية ولا يقدم الممول اقرار بشأنها .
 - ب - عامل المرتبات بنظام خاص في إطار الضريبة الموحدة ، حيث قرر بعض الاعفاءات الشخصية لأصحاب المرتبات مراعاة للبعد الاجتماعي وفرض عليهم سعر الشريحة الأولى (٢٠٪) .
 - ج - أما باقي الإيرادات من النشاط التجاري والصناعي والمهني وغير التجاري وإيرادات الثروة العقارية ، فقد جمعها في وعاء واحد

تفرض عليه الضريبة الموحدة بأسعار تصاعدية بالشرائح وفق ما جاء ،
بالمادة ٩٠ من هذا المشروع بقانون .

وإذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية واعتبارات الحصيلة قد
استلزمت ذلك ، الا أن اللجنة توصى بضرورة الوصول الى نظام يجمع
الدخول المختلفة على الأشخاص الطبيعيين في أحكام موحدة .

٣ - رغم أن مشروع القانون المعروض خاص بنظام ضريبة موحدة على الدخل
للأشخاص الطبيعيين الا أنه يتضمن في المادة ٢٢ منه حكماً خاصاً
بالضريبة على التصرفات العقارية ، كما أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
بإصدار قانون سوق رأس المال قد تضمن فرض ضريبة مقطوعة على الفرق
بين أسعار شراء الأسهم وأسعار بيعها ، لذلك تطالب اللجنة بدراسة
وضع نظام ضريبي خاص على الأرباح الرأسمالية .

٤ - ثار نقاش وجدل واسع أثناء مناقشة اللجنة لحدود الإعفاء على الأعباء
العائلية التي تضمنها مشروع القانون وكان من الصعب الوصول الى
قرار بتعديل تلك الحدود لأسباب كثيرة لعل من أهمها تركيبة المجتمع
الضريبي المصري والخشية من تأثير حصيلة الضرائب بنسبة كبيرة تزيد
العجز في الموازنة العامة للدولة ، الأمر الذي سوف يترتب عليه
الاضرار بالمجتمع وبمحدودي الدخل نتيجة لزيادة الضغوط الضخمية .

٥ - كما دار النقاش لفترة طويلة حول معدلات الضريبة الموحدة والشرائح
المقترحة حتى تم الوصول الى التعديلات التي أجرتها اللجنة على
الشرائح ، الا أن ذلك يعنى تحمل الأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص
عبئاً ضريبياً يزيد بنسبة كبيرة عن شركات الأموال حيث أن فئات
الضريبة عليها تتراوح بين ٣٢٪ ، ٤٠٪ وذلك بعد خصم نسبة من الأرباح
تعادل معدلات العائد لدى البنوك التجارية . وتأمل اللجنة أن تتم
مراجعة هذه الشرائح ومعدلات الضرائب سنوياً على ضوء الحصيلة
الفعلية ، وبما يتناسب مع الظروف الاقتصادية التي يواجهها
المجتمع . هذا وتشير اللجنة الى أن السيد العضو صلاح عبد
العزيز عبده قد تقدم بطلب كتابي لاثبات اعتراضه على مشروع القانون
المعروض من حيث المبدأ . واللجنة تقديراً منها للأهداف التي ينشدها
مشروع القانون المعروض توافق عليه .

- (١)
قرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤
(٢)
بتعديل قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

(المادة الأولى) : يستبدل بنصوص مواد الكتاب الأول من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦٤^(٣) لسنة ١٩٨٢ النصوص الآتية^(٤) :

(المادة الثانية) : يستبدل بنصوص المواد ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليها المواد الآتية^(٥) :

(المادة الثالثة) : يضاف لللائحة التنفيذية من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليها مادة جديدة تحت رقم ٥٧ مكرر ، ويكون نصها الآتي^(٦) :

(المادة الرابعة) : تلغى المادتان رقم ٧٦ ، ورقم ٨٦ من ذات اللائحة .

(المادة الخامسة) : يستبدل بقرارات وزير المالية أرقام ١٧٥^(٧) لسنة ١٩٨٢ ، ١٧٧^(٨) لسنة ١٩٨٢ ، ١٧٨^(٩) لسنة ١٩٨٢ القرارات المرفقة .

(المادة السادسة) : يلغى قرار وزير المالية رقم ١٧٦^(١٠) لسنة ١٩٨٢ وفيما

- (١) نشر بعداد الوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ .
- (٢) نشر بعداد الوقائع المصرية بالعدد رقم ١٨٦ (تابع) بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٢ راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ، صفحة ١٢٥ .
- (٣) راجع المواد المستبدلة من المادة (١) الى المادة (٥٦) بالمرجع السابق صفحة ١٢٥ وحتى صفحة ١٤٦ *
- (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) توحيد : أدخلت جميع التعديلات والمواد المستحدثة والمستبدلة بملب هذا القرار ليشكل في النهاية وحدة متكاملة لللائحة التنفيذية للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بعد التعديل .
- (٨) ، (٩) ، (١٠) : نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٨٦ (تابع) بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٢ ، راجع المرجع السابق ، صفحة ١٧١ ، ١٧٢ .

عدا ذلك يستمر العمل بالقرارات الوزارية المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض
مع أحكام القانون •
(المادة السابعة) : ينشر هذا في الوقائع المصرية •
صدر في ١٧/١٢/١٩٩٤م
وزير المالية ،،
(دكتور / محمد أحمد الرزاز)

الكتاب الأول

الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين

الباب الأول

ايرادات رؤوس الأموال المنقولة

(مادة ١) : مع عدم الاخلال بالأحوال التي وردت بشأنها أحكام خاصة ، تكون
المأمورية المختصة التي تورد اليها الضريبة من الممول الملتزم بها أو من
الملتزم بحجزها وتوريدها وفقا لأحكام الباب الأول من الكتاب الأول من
القانون هي :

(١) مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو
الاسكندرية بحسب الأحوال بالنسبة للجهات الحكومية أو وحدات
الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي
لا تمارس نشاطا خاضعا للضريبة على أرباح شركات الأموال ، والتي تقع
بدائرة محافظة القاهرة أو الاسكندرية بحسب الأحوال ، ومأمورية
الضرائب الجغرافية المختصة بالنسبة لباقي المحافظات •

(٢) بالنسبة للمنشآت أو الشركات أو الجهات المنصوص عليها في المادة
(١١١) من القانون تكون المأمورية المختصة هي المأمورية المحددة
طبقا لأحكام المادة (٥٧) من هذه اللائحة •

(٣) بالنسبة للأفراد أو المنشآت أو شركات الأشخاص الذين يزاولون نشاطا
تجاريا أو صناعيا أو نشاطا مهنا حرة وغيرها من المهن غير التجارية

أو يكون مصدر إيراداتهم من ثروة عقارية ، تكون المأمورية المختصة هي

المأمورية المحددة طبقاً لأحكام المادة (٤٤) من هذه اللائحة .

(٤) مأمورية الضرائب التي يقع في دائرتها محل الإقامة أو المركز الرئيسي بالنسبة للأفراد الذين لم يرد ذكرهم في البنود السابقة .

(مادة ٢) : تلتزم كل هيئة أو شركة أو منشأة أو جهة أن تحجز مما يكون عليها دفعة من العوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون نسبة تعادل ٣٢٪ من إجمالي الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة وذلك عند كل توزيع أو سداد سواء كان المستفيد مقيماً في مصر أو غير مقيم بها .

كما تلتزم أيضاً بأن تحجز النسبة المشار إليها في الفقرة السابقة من قيمة المزايا والتوزيعات العينية على أن تستأديها من صاحب الشأن ، ولها في هذا السبيل حق الحبس قانوناً .

ويكون توريد المبالغ المحتجزة إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي للشهر الذي احتجزت فيه هذه المبالغ ويكون هذا التوريد مقترناً بتقديم النموذج رقم (٨) ضريبة موحدة بعد ملء البيانات الواردة به أو تقديم كشوف شاملة البيانات الواردة بذلك النموذج وتعتمد هذه النماذج والكشوف من رئيس أو عضو مجلس الإدارة المنتسب أو المدير بحسب الأحوال .

وبعد انتهاء السنة المالية للجهات سالفه الذكر يراجع الأمور المختصة كافة الدفعات التي وردت لحساب الضريبة على الوثائق المقدمة وفقاً لأحكام القانون وعلى خلاصة فحص الحسابات والدفاتر ، فإن وجد أن المبالغ المسددة أقل من المبالغ المستحقة فعلاً يقوم باستصدار تنبيه بالورد بقيمة فسرق المبالغ المستحقة .

(مادة ٣) : على كل من يحصل على أي من الإيرادات المنصوص عليها في البندين (٣) ، (٤) من المادة (٦) من القانون أن يسدد نسبة تعادل ٣٢٪ من قيمة الإيرادات التي حصل عليها لمأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإيراد ، ويجب أن يقترن السداد بتقديم بيان

موقع عليه منه يوضح به نوع كل من هذه الإيرادات ومصادرها . كما يجب على كل بنك أو شركة أو منشأة تحصل مباشرة أو بواسطة غيرها أى مبلغ من هذه الإيرادات أن تكلف طالب التحصيل بتقديم حافظة موقع عليها منه ببيان نوع وقيمة الإيراد المطلوب تحصيله ، وعليها بعد تحصيل الإيراد أن تؤشر على الحافظة بقيمة المبالغ المطلوب حجزها من الإيراد المحصل طبقاً للقانون . وفى حالة قيامها بدفع الإيراد الى الطالب قبل تحصيله ، فعليها أن تحجز منه قيمة المبالغ وقت الدفع وتوريدها الى المأمورية المختصة . ويجب على هذه الجهات أن تمسك دفتر مرقم الصفحات يدون فيه العمليات أولاً بأول وأن تبقى على الحوافظ والدفاتر مدة لا تقل عن خمس سنوات لاطلاع موظفى مصلحة الضرائب المختصين عليها عند الاقتضاء .

وعلى الجهات المذكورة توريد المبالغ المحجوزة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر بالنسبة لما يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال الشهر السابق ، على أن يكون التوريد مصحوباً بصورة من محتويات الدفتر المشار اليه فى الفقرة السابقة لبيان ما استقطع من مبالغ خلال الشهر السابق . (مادة ٤) : على المنشآت الفردية وشركات الأشخاص المبينة بالمادة (٢٥) من القانون أن تقدم الى المأمورية المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير وشهر أبريل وشهر يوليو وشهر أكتوبر من كل سنة بيانات بالعوائد المدفوعة اليها خلال الثلاثة أشهر السابقة عما تنتجه رؤوس الأموال غير المتمثلة بمباشرة المهنة والداخلية فى ممتلكاتها من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون .

ويكون تقديم هذا البيان على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة فيه ، ويعتمد هذا النموذج أو الورقة التى تحل محله من المدير المسئول ، كما يجب أن يقترن تقديم النموذج بتوريد مبلغ يعادل ٣٢٪ من قيمة هذه الإيرادات ما لم يكن قد سبق حجزه وتوريده بمعرفة الملتزم بالحجز والتوريد .

(مادة ٥) : بالنسبة لعوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محورة فى مصر أو محررة فى الخارج ومشمولة بالصيغة التنفيذية فى مصر ، يلتزم الدائن عند تسلمه أى مبلغ من مبالغ

العائد بأن يورد الى مأمورية الضرائب المختصة نسبة تعادل ٣٢٪ من المبلغ المسدد وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع هذا المبلغ كله أو بعضه ويكون التوريد مقترنا باقرار يحرره الدائن على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به .

وفي حالة عدم قيام المدينين بالوفاء بالعوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق ، يكون على الدائن ابلاغ المأمورية المختصة بذلك خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .

وعلى المدين ، اذا كان مقيما في مصر ، أن يخطر المأمورية المختصة التابع لها الدائن بدفعه العوائد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الدفع ، ويكون الاخطار على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .

(مادة ٦) : بالنسبة لعوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرقية أو لم تكن قد حررت مستندات بها يلتزم المدين عند قيامه بتسديد العوائد كلها أو بعضها أو عند قيامه بتسديد الدين أن يحجز من المبالغ التي يلتزم بأداؤها نسبة تعادل ٣٢٪ من اجمالي العوائد المذكورة وتوريدها الى المأمورية المختصة التي يتبعها الدائن خلال خمسة عشر يوما التالية لقيامه بتسديد المبالغ كلها أو بعضها أو أصل الدين على أن يكون التوريد مصحوبا باقرار موقع منه على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به .

وعلى الدائن أن يقدم الى المأمورية المختصة التي يتبعها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه العوائد من المدين اقرارا على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ثانيا : بالنسبة لعوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بالخارج وكذلك عوائد الديون المطلوبة لشركات أجنبية مركزها في الخارج وليس لديها فرع في مصر ، يلتزم المدين بأن يحجز نسبة تعادل ٣٢٪ من اجمالي العوائد وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة التي يتبعها خلال خمسة عشر يوما التالية لقيامه بتسديد العوائد كلها أو بعضها أو بتسديد أصل الدين ، على أن يكون التوريد مصحوبا باقرار منه على النموذج رقم (٩)

ضريبة موحدة أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به .
(مادة ٧) : مع مراعاة ما هو مقرر من الزام أحد الطرفين بحجز المبالغ المشار إليها في المواد السابقة وتوريدها لمأمورية الضرائب المختصة ، على الطرف الآخر إذا كان مقيما في مصر أن يقدم لمأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع العوائد اقرارا موقعا منه ومبينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك العوائد على النموذج رقم (٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به .
فاذا لم يقدم هذا الاقرار بقى مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بقيمة المبالغ التي كان يتعين حجزها وتوريدها .

الباب الثاني ايراد النشاط التجاري والصناعي

(مادة ٨) : يقصد بالصفقة الواحدة في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١٥) من القانون كل عملية شراء بنية البيع لأشياء منقولة غير معبأة للاستعمال الشخصي وبشرط :

أ - أن تكون العملية ناتجة عن نشاط تجاري أو صناعي .
ب - أن يزيد ثمن شراؤها أو بيعها على عشرين ألف جنيه أو أن يزيد اجمالي الربح المحقق منها على أربعة آلاف جنيه .

(مادة ٩) : في تطبيق حكم المادة (١٨) من القانون على كل من يدفع مبلغا الى أي شخص طبيعي أو شركة أشخاص في مصر أو في الخارج على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة مهنته أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها أو صورها ، مثل المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية أو الأدبية أو العلمية بما في ذلك الأفلام السينمائية أو الأفلام والأعمال المسجلة للاذاعة والتليفزيون أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية ، أو تصميم نموذج ، أو خطة ، أو تركيبة أو أساليب سرية ، أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل

معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية أو غير ذلك من الأنسواع والصور ، وكذلك على كل شخص طبيعي أو شركة أشخاص يحصل من الخارج على أى من المبالغ المذكورة ، أن يلتزم بالآتسى :

(١) حجز الضريبة المستحقة على كل مبلغ يدفع أو يخصل من المبالغ المذكورة دون أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية وبذات السعر المقرر فى المادة (٩٠) من القانون .

(٢) توريد الضريبة المحجوزة الى مأمورية الضرائب التى يتبعها حاجز الضريبة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى لدفع الضريبة أو لتحصيل أى من هذه المبالغ ، مصحوبا باقرار على النموذج رقم (٢٨) ضريبة موحدة أو أية ورقة تشتمل على كافة البيانات الواردة به .

وعلى المأمورية التى يتبعها الحاجز اخطار المأمورية التى يقع عنوان المدفوع له اذا كان فى مصر أى من هذه المبالغ فى دائرته اختصاصها بما يخصه من البيانات الواردة بالنموذج المشار اليه ويقصد بالمأمورية التى يتبعها حاجز الضريبة المأمورية التى يقع فى دائرتها محل اقامته فى حالة عدم سريان أحكام المادة (٤٤) من هذه اللائحة .

(مادة ٩ مكررا) : فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١٩) من القانون تقتصر المحاسبة الضريبية على الأرباح الناتجة من تأجير الآلات الزراعية " من غير ماكينات الري " بما فيها الجرارات الزراعية التى تزيد قوتها على ٨٦ حصان ، وكذلك الجرارات الزراعية حتى قوة ٨٦ حصان اذا تم تأجيرها لاستخدامها فى غير أغراض الزراعة .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد القواعد والأسس المحاسبية لتحديد صافى الأرباح المشار اليها فى الفقرة السابقة .

(مادة ١٠) : على كل من يتقدم الى أى من مأموريات أو مكاتب الشهر العقارى بطلب شهر أى تصرف من التصرفات الخاضعة لحكم المادة (٢٢) من القانون أن يحرر النموذج رقم (٢٨) ضريبة موحدة وذلك عند تقديم طلب الشهر . وفى حالة تعدد أشخاص المتصرفين أو المقررين لحق الانتفاع أو المؤجرين يلتزم كل منهم بتقديم نموذج مستقل حتى ولو جمعهم عقد واحد .

وتقوم مأموريات ومكاتب الشهر العقاري عند شهر المحرر بمراجعة بيانات النموذج (٣٨) ضريبة وحدة سالف الذكر واثبات قيمة الضريبة المحملة ورقم وتاريخ شهر المحرر على كل نموذج على حسده وارساله الى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق التي تقوم بارساله السيسى الادارة المركزية للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب .

(مادة ١١) : على الادارة المركزية للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب قيد بيانات النماذج (٣٨) ضريبة وحدة الواردة اليها بسجل خاص يسمى سجل التصرفات العقارية على أساس الترتيب الأبجدي لأسماء المتصرفين ، وتستوفى به البيانات الخاصة بكل متصرف وهى :

اسم المتصرف ثلاثيا ، قيمة التصرف ، تاريخ التصرف ، الضريبة المحملة ، محل اقامة المتصرف ، المقر الرئيسى لمهنته أو نشاطه ، ومأمورية الضرائب المختصة ، وتخصص بهذا السجل صفحة مستقلة لكل متصرف لا مكان تجميع كافة تصرفاته العقارية من واقعها اذا تكررت تلك التصرفات ، وفي هذه الحالة تقوم الادارة المركزية المذكورة باخطار مأمورية الضرائب المختصة وهى المأمورية التى يقع فى دائرتها محل اقامة المتصرف ، الا اذا كان للمتصرف نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى فتكون المأمورية المختصة هى المأمورية المحددة طبقا للمادة (٤٤) من هذه اللائحة .

(مادة ١٢) : تقوم مأموريات ومكاتب الشهر العقاري عند تحصيل رسوم التوثيق والشهر المقررة بالنسبة للتصرفات المنصوص عليها فى المادة (٢٢) من القانون بتحصيل الضريبة المستحقة على التصرف من المتصرف اليه الذى يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف وذلك لحساب مصلحة الضرائب وبذات اجراءات تحصيل هذه الرسوم .

ويمتنع على مأموريات ومكاتب الشهر العقاري شهر أى تصرف الا بعد تحصيل الضريبة المستحقة وتوريدها الى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق التى تقوم خلال الشهر التالى للشهر الذى تم فيه التحصيل بتوريدها السيسى الادارة المركزية للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب .

(مادة ١٣) : على كل من يؤجر أية وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء أكانت معدة للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط أو مهنة

غير تجارية وسواء أكان المؤجر مالكا أم مستأجرا لها أن يرسل الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ التأجير بيانها بالوحدات المفروشة الخاصة به وبزوجيه وبأولاده القصر وبعدد ما بكل وحدة من حجرات وبقيمة الايجار الفعلى مفروشا وبالقيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية المربوط عليها وذلك على النموذج (٣٩) ضريبة موحدة أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .
وعليه عند انتهاء عقد الايجار أن يخطر المأمورية المختصة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مدة العقد .

وتتولى مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية موافاة الادارة المركزية للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب ، اذا كان العقار يقع فى دائرة محافظة القاهرة أو الادارة العامة لمنطقة الضرائب المختصة بالنسبة لباقي المحافظات ، بصورة من اخطار الايواء الذى يقدم لها عن تأجير الوحدات المفروشة للأجانب وذلك خلال أسبوع من تاريخ اخطارها بذلك .

(مادة ١٤) : اذا كانت الوحدة السكنية المفروشة مؤجرة للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب ومراكز التدريب النهنى ، يرفق بالاقرار الذى يقدمه المؤجر وفقا لحكم المادة (٩١) من القانون شهادة معتمدة من الجهة الرسمية المختصة ، وفى هذه الحالة يخفض صافى الربح الى النصف .
(مادة ١٥) : على مالك العقار أو الشخص المسئول عن ادارته بحسب الأحوال أن يخطر الادارة المركزية للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب بالقاهرة اذا كان العقار يقع فى دائرة محافظة القاهرة والادارة العامة لمنطقة الضرائب التى يقع فى دائرتها العقار بالنسبة لباقي المحافظات عن الوحدات المفروشة الموجودة فى العقار المملوك له أو المسئول عن ادارته ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ التأجير على النموذج رقم (٣٩ مكرر) ضريبة موحدة أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .

(مادة ١٦) : فى تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة (٣٠) من القانون بالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة من عمليات التصدير ، فانه يدخل منها فى وعاء الضريبة بالنسبة للممول الفرد أو الشريك فى شركات الأشخاص بحسب الأحوال الثمانية آلاف جنيه

الأولى من صافي ربح الممول أو الشريك وما يزيد على ذلك يدخل في وعاء الضريبة بنسبة ٨٠٪ للنشاط المناعى و ٧٠٪ لنشاط التصدير .

الباب الثالث

المرتبات وما فى حكمها

(مادة ١٧) : يقصد بالمأمورية المختصة فى تطبيق أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون ما يلى :

(١) مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو الاسكندرية بحسب الأحوال اذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الايرادات احدى الجهات الحكومية أو وحدات الادارة المحلية أو احدى الهيئات العامة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التى لا تمارس نشاطا خاضعا للضريبة على أرباح شركات الأموال أو الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب والنقابات العامة بالقاهرة أو الاسكندرية بحسب الأحوال أو المأمورية الجغرافية التى يقع فى دائرتها أى من الجهات السابقة بباقى المحافظات .

(٢) اذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الايراد احدى المنشآت أو الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من القانون تكون مأمورية الضرائب المختصة هى المأمورية المحددة طبقا لأحكام المادة (٥٧) من هذه اللائحة .

(٣) اذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الايراد احدى المنشآت أو الشركات التى تزاوّل نشاطا تجاريا أو مناعيا أو نشاطا مهنة حرة وغيرها من المهن غير التجارية أو يكون مصدر ايراداتها من ثروة عقارية تكون مأمورية الضرائب المختصة هى المأمورية المحددة طبقا لأحكام المادة (٤٤) من هذه اللائحة .

(٤) مأمورية الضرائب التى يقع فى دائرتها محل الإقامة أو المركز الرئيسى للأفراد أو الجهات الذين لم يرد ذكرهم فى البنود السابقة وكذلك الحالات التى يلتزم فيها مستحق الايراد أو الخاضع للضريبة بالتوريد طبقا لحكم المادة (٦٤) من القانون .

(مادة ١٨) : يكون تقديم البيانات المنصوص عليها في المادتين (٥٧) ، (٥٨) من القانون الى المأمورية المختصة على النموذج رقم (٢٢) ضريبة موحدة أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ومع ذلك يجوز للشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر أن تقتصر على اتباع أحكام المادتين (٢١) ، (٢٢) من هذه اللائحة .

(مادة ١٩) : تقدم الكشف المنصوص عليها في المادة (٥٩) من القانون الى المأمورية المختصة على النموذج رقم (٢٤) ضريبة موحدة أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

(مادة ٢٠) : تبلغ التعديلات الطارئة على محتويات الكشف المقدمة طبقا للمواد (٥٧) ، (٥٨) ، (٥٩) من القانون الى مأمورية الضرائب السابق ارسال الكشف الأصلية اليها وذلك خلال أربعين يوما من تاريخ حدوث هذه التعديلات .

(مادة ٢١) : يجوز لرئيس المأمورية الكائن في دائرة اختصاصه مركز الادارة أو المحل الرئيسي للشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر ، وبناء على طلب هذه الجهات ، اتباع الاجراءات الآتية فيما يتعلق بتقديم البيانات المطلوبة قانونا وتوريد الضريبة التي تخضعها من المرتبات وما في حكمها والماهيات والأجور والمكافآت .

أ - تقديم الكشف المنصوص عليها في المادة (٥٧) من القانون خلال ثلاثين يوما من اخطارها بقبول طلبها مع اشتغال الكشف على البيانات المشار اليها في المادة (٥٨) من القانون .

ب - بيان مقدار الضريبة التي كانت تدفع في السنة السابقة على تقديم الطلب . (مادة ٢٢) : تعفى الجهات المشار اليها في المادة السابقة من تقديم أي بيان اضافي خلال السنة عما قد يطرأ من تعديلات على البيانات المقدمة منها ، على أن تقدم في خلال الشهرين الأولين من كل عام كشفا متضمنا البيانات الآتية :

- (١) كافة التعديلات الواجب ادخالها على البيانات السابق تقديمها والتي تتعلق بالتغيرات التي استجذت خلال السنة السابقة في أشخاص العاملين أو العمال أو في مقدار المبالغ التي تصرف لهم .
- (٢) المبالغ الفعلية التي صرفت لكل منهم في السنة الماضية .
- (٣) مقدار الضريبة المستحقة فعلا عن المبالغ الخاضعة لهذه الضريبة في السنة الماضية .

والى أن يقدم الكشف السنوى الذى تسوى على أساسه الضريبة نهائيا ، تقوم هذه الجهات بتوريد الضريبة الى المأمورية المختصة بصفة مؤقتة ففى موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام عن الثلاثة أشهر السابقة عليها على أساس ربع الضريبة التى استحققت أو كانت تستحق عن السنة الماضية ، وبمراعاة ما قد ينشأ من تعديل فى سعر الضريبة . وعند تسوية الضريبة نهائيا فى آخر السنة تقوم الجهات المذكورة فورا بدفع ما يكون مطلوبا لمصلحة الضرائب زيادة على ما دفعته ، كما يرد اليها ما تكون قد دفعته زيادة على ما هو مستحق للمصلحة .

(مادة ٢٣) : على كل من يتقاضى ايرادا مما يخضع لهذه الضريبة ولا تسرى عليه أحكام الخصم من المنبع أو كان صاحب العمل أو الملزم بدفع الايراد غير مقيم فى مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة ، أن يقدم خلال شهر يناير من كل عام بيانا على النموذج رقم (٢٦) ضريبة موحدة أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به موضحا به اجمالى الايرادات التى حصل عليها خلال السنة السابقة ، سواء أكان كل من هذه الايرادات يبلغ وحده النصاب الذى يجعله خاضعا للضريبة ، أم كان بعضها يبلغ هذا الحد وبعضها لا يبلغه ، أم كان كل ايراد منها لا يخضع فى ذاته للضريبة لعدم تجاوز حد الاعفاء ، متى كان مجموع ايراداته يتجاوز هذا الحد .

ويقدم هذا البيان مع الضريبة المستحقة الى المأمورية المختصة .

(مادة ٢٤) : تستقطع الضريبة شهريا على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وما فى حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والايرادات المرتبة لمدى الحياة وذلك بعد استبعاد المبالغ الآتية :

- (١) اشتراكات التأمين الاجتماعى وأقساط الادخار التى تستقطع وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى أو كنظم بديلة أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية .

- (٢) اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاص والتي تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة (١) ١٩٧٥ .
- (٣) ضريبة الدمغة المسببة وذلك بالنسبة لما تصرفه الجهات الحكومية ووزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الجهات الأخرى طبقاً للقانون رقم (٢) ١١١ لسنة ١٩٨٠ .
- (٤) أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر بشرط ألا تزيد جملة ما يخضم للممول من البندين (٢) ، (٤) على ١٥٪ من صافي الإيراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل مع عدم تكرار خصم ذات الأقساط أو الاشتراكات من وعاء أي إيرادات أخرى من المنصوص عليها بالمادة (٥) من القانون .
- (٥) الإيرادات المرتبة لمدى الحياة التي تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التي لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .
- (٦) يخضم ١٠٪ من اجمالي الإيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الإيراد مضافاً إليها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وذلك بعد خصم الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في البنود (١) ، (٢) ، (٤) .
- (٧) الأعباء العائلية بواقع ١٤٤٠ جنيه للأعزب ، ١٦٨٠ جنيه للمتزوج ولا يعمل أو غير المتزوج ويعول ولداً أو أولاداً ، ١٩٢٠ جنيه للمتزوج ويعول .
- (مادة ٢٥) : أولاً : يقصد بالخبراء الأجانب في تطبيق حكم البند ٤ من المادة (٥١) من القانون من يتوافر فيهم شرط الإقامة عادة في مصر طبقاً للمادة (٣) من القانون
- ثانياً : لا يدخل في وعاء الضريبة قيمة تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض واستثمارات نقل الأثاث بالمجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية للعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال

(١) نشر بعداد الجريدة الرسمية رقم ٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ .

(٢) نشر بعداد الجريدة الرسمية رقم ٢٢ مكرر (١) بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١ ،

راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ، صفحة ٩٦٨ .

المصلحية وكذلك تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التي تمنحها شركات النقل البرى والطيران والملاحة البحرية المصرية أو الأجنبية التسي تعمل فى مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهم .

(مادة ٢٦) : تسرى الضريبة بأى من السعرين المحددين فى الفقرة الأخيرة من المادة (٩٠) من القانون بحسب الأحوال على المبالغ المنصوص عليها فى المادة (٥٢) من القانون وبدون أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف المنصوص عليها فى المادة (٥٥) من القانون أو الأعباء العائلية المنصوص عليها فى المادة (٨٨) .
(مادة ٢٧) : يشترط لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٢) من القانون ما يلى :

(١) أن يكون الممول من العاملين الخاضعين للضريبة فى وحدات الجها ساز الادارى للدولة أو الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو وحدات قطاع الأعمال العام أو من العاملين بكسارات خاصة .

(٢) أن يحصل الممول علاوة على مرتبه الأصل على مبالغ مما تسرى عليها الضريبة من أية وزارة أو هيئة عامة أو أية جهة ادارية أو وحدة من وحدات الادارة المحلية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهة عمله الأصل .

ويقصد بجهة العمل الأصل فى تطبيق أحكام هذه المادة الجهة التى يصرف منها العامل مرتبه الأصل .

وللممول أن يقدم الى الجهة أو الجهات الأخرى بياناً معتمداً من جهة عمله الأصل بمفردات كل ما يحصل عليه منها من ايرادات خاضعة للضريبة أو معفاة منها والمعاملة الضريبية لها ، على أن تقوم الجهة أو الجهات الأخرى بمراعاة هذه الاعفاءات وحدودها عند حساب الضريبة ، وإخطار جهة العمل الأصل ببيان المبالغ التى صرفها العامل منها أولاً بأول ومعاملتها الضريبية ومقدار الضريبة المستقطعة .

وفى حالة عدم تقديم البيان المشار اليه تخضم الجهة الأخرى غير جهة عمله الأصل الضريبة على المبالغ المدفوعة بمعرفتها بواقع ٢٠٪ اذا لسم يتجاوز مجموع ما يتقاضاه من هذه الجهة ٥٠ ألف جنيه سنوياً و ٣٢٪ فيما زاد على ذلك لحين تسوية الضريبة فى نهاية السنة .

وتقوم جهة العمل الأصلية ببناء على ما يرد إليها من أخطارات من الجهات الأخرى بتسوية الضريبة المستحقة على الممول في نهاية السنة الضريبية وفقا لما يصدره رئيس مصلحة الضرائب مع أخطار مأمورية الضرائب المختصة بصورة من هذه التسوية .

(مادة ٢٨) : تلتزم الجهات التي تقوم بدفع المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥٢) من القانون بحجز الضريبة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر عن المبالغ المدفوعة خلال الشهر السابق .

ويقصد بالمأمورية المختصة في تطبيق حكم هذه المادة :

- أ - المأمورية التي تقع في اختصاصها جهة العمل التي تستخدم الخبراء الأجانب لأداء خدمات تحت إشرافها .
- ب - المأمورية التي يقع في اختصاصها جهة العمل الأصلية بالنسبة للعاملين المشار اليهم في الفقرة الثانية من المادة (٥٢) من القانون .

(مادة ٢٩) : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٢٧) ، (٣٠) من هذه اللائحة اذا حمل العامل الخاضع للضريبة على أية مبالغ علاوة على مرتبه الأصلية من جهة أو جهات غير جهة عمله الأصلية مما تنطبق عليها أحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٢) من القانون ، وحصل أيضا على مبالغ أخرى مما لا تنطبق عليها أحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٢) المشار إليها ، لـه أن يقدم بيانا معتمدا بمفردات ما حصل عليه من مبالغ سواء من جهة عمله الأصلية أو من أي من الجهات الأخرى والمعاملة الضريبية لها طبقا لأحكام الباب الثالث من القانون ، وذلك الى كل جهة من الجهات التي حصل منها على مبالغ لمراعاتها عند حساب الضريبة المستحقة على المبالغ التـسي تصرف بمعرفتها .

وفي حالة عدم تقديم البيان المشار اليه تخضع الجهة الأخرى غير جهة عمله الأصلية الضريبة على المبالغ المدفوعة بمعرفتها بواقع ٢٠٪ اذا لم يتجاوز مجموع ما يتقاضاه من هذه الجهة ٥٠ ألف جنيه سنويا و ٣٢٪ فيما زاد على ذلك لحين تسوية الضريبة في نهاية السنة .

وتقوم جهة العمل الأصلي بتسوية الضريبة المستحقة على الممول فسي
نهاية السنة الضريبية بناء على بيان يقدمه الممول على النموذج رقم (٢٥)
ضريبة موحدة أو على أية ورقة مشتملة على بياناته ، وذلك خلال شهر يناير
من كل سنة ، وتلتزم جهة العمل الأصلي باخطار كل من الممول ومأمورية
الضرائب المختصة بصورة من هذه التسوية .

(مادة ٣٠) : في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة (٥٢) من القانون
يلتزم العامل الذي يحصل على أية مبالغ مما تسرى عليها الضريبة من غير
جهة عمله الأصلي أن يقدم الى الجهة الأخرى بيانا معتمدا من جهة عمله
الأصلي بمفردات مرتبه والمعاملة الضريبية لها طبقا لأحكام الباب الثالث
من القانون لمراعاتها عند حساب الضريبة المستحقة .

وفي حالة عدم تقديم هذا البيان تخضع الجهة الأخرى الضريبة على
المبالغ المدفوعة بمعرفتها بواقع ٢٠٪ اذا لم يتجاوز مجموع ما يتقاضاه
من هذه الجهة ٥٠ ألف جنيه سنويا و ٣٢٪ فيما زاد على ذلك لحين تسوية
الضريبة في نهاية السنة .

وتقوم جهة العمل الأصلي بتسوية الضريبة المستحقة على الممول فسي
نهاية السنة الضريبية بناء على بيان يقدمه الممول اليها على النموذج
رقم (٢٥) ضريبة موحدة ، أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة
به وذلك خلال شهر يناير من كل سنة ، على أن تلتزم جهة العمل الأصلي
باخطار كل من الممول ومأمورية الضرائب المختصة بصورة من هذه التسوية .
(مادة ٣١) : يجوز لصاحب الشأن في الأحوال المنصوص عليها في المواد
(٢٧) ، (٢٩) ، (٣٠) من هذه اللائحة أن يتقدم مباشرة بطلب مرفق به ببيان
بكافة المبالغ التي حصل عليها الى المأمورية المختصة ، وفي هذه الحالة
تقوم المأمورية بتسوية الضريبة المستحقة .

(مادة ٣٢) : اذا كان الممول يتقاضى من جهة واحدة فوق راتبه أو أجره
الشهرى مبالغ أخرى غير ثابتة المقدار كأن تكون نسبة مئوية من الراتب
أو في صورة أتعاب أو هبات أو مكافآت دورية ، أو كان يتقاضى اجرا عرضيا ،
فانه يجب توريد الضريبة المستحقة على هذه المبالغ الى المأمورية
المختصة خلال خمسة عشر يوما الأولى من الشهر الذى أجرى فيه الخصم

وتسوى الضريبة في آخر السنة وتورد الفروق الى المأمورية المختصة .
(مادة ٣٣) : تورد الجهات الحكومية ووحدات الادارة المحلية السي
المأمورية المختصة في خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر مقدار
ما استقطعته لحساب الضريبة في خلال الشهر السابق .
(مادة ٣٤) : تكون مراجعة حسابات الجهة الحكومية ووحسندات الادارة
المحلية للثبوت من صحة تطبيق أحكام القانون واللائحة التنفيذية
المتعلقة بهذه الضريبة منوطة بالمأمورية المختصة .
(مادة ٣٥) : للممول خلال شهر من تاريخ تسلمه الايراد الخاضع للضريبة
أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم الى الجهة التي قامت بخضم الضريبة
موضحا فيه أوجه اعتراضه سواء تعلق ذلك بحساب الضريبة أو بتطبيق
أحكام القانون وهذه اللائحة .

وعلى الجهة أن ترسل هذا الطلب الى مأمورية الضرائب المختصة خلال
ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، على أن يكون مصحوبا برأيها في الاعتراضات
التي أبداها الممول وبمذكرة حسابية ببيان المرتبات والمكافآت والماهيات
والأجور والمزايا وغيرها من المبالغ الأخرى التي حصل عليها الممول ومقدار
الضريبة التي قامت بخضمها منها وغير ذلك من المستندات والبيانات
الأخرى التي ترى تقديمها لتأييد وجهة نظرها .

وعلى المأمورية فحص اعتراضات الممول في ضوء رد الجهة التي
قامت بخضم الضريبة والبيانات والمستندات المقدمة اليها فاذا تبين لها
جدية الاعتراضات التي أبداها الممول قامت باخطار الجهة المذكورة
لتعديل ربط الضريبة ، أما اذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فعلى المأمورية
في هذه الحالة احالة الطلب الى لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة
(١٥٢) من القانون مع اخطار الممول بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول
خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاحالة .

الباب الرابع

ايرادات المهن غير التجارية

(مادة ٣٦) : تورد الضريبة المستحقة على مكافآت الارشاد أو التبليغ

عن جرائم التهرب المعاقب عليها قانونا الى مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالاسكندرية اذا كانت الجهة الحكومية كائنة بمحافظة الاسكندرية أو الى مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة اذا كانت الجهة الحكومية كائنة بباقي المحافظات وذلك خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر على أن يكون التوريد مصحوبا بالنموذج (٣٤) ضريبة موحدة أو أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة به .

(مادة ٣٧) : تورد الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها الأجانب غير المقيمين المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٧٠) من القانون السى مأمورية الضرائب المختصة التي يقع في دائرتها مقر الملتزم بحجز الضريبة وتوريدها وذلك خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر على أن يكون توريد الضريبة مصحوبا بالنموذج رقم (٣٤ مكرر) ضريبة موحدة أو أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

(مادة ٣٨) : على كل ممول خاضع أحكام هذه الضريبة أن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة دفتر اليومية المنصوص عليه في المادة (٧٣) من القانون للتأشير على كل صفحة من صفحاته قبل استعماله وتختتم الصفحة الأولى منه بخاتم المأمورية وتعتمد من رئيس المأمورية .

وعليه أيضا خلال ثلاثين يوما من انتهاء دفتر اليومية أو تاريخ انتقال نشاطه الى مأمورية أخرى أو من تاريخ انقطاعه عن العمل أن يقدم الدفتر المذكور الى المأمورية المختصة للتأشير على الصفحة الأخيرة من رئيس المأمورية وختمها بخاتم المأمورية .

(مادة ٣٩) : يجب أن تكون قسائم الايصالات المنصوص عليها في المادة (٧٣) من القانون من نسختين احدهما بالكربون وثبقى بالدفتر وتسلم الأخرى للدافع وتحمل كل منهما رقما مسلسلا واحدا ، وعلى الممول الحصول على هذه الدفاتر من المأمورية المختصة نظير سداد الثمن المقرر .

الباب الخامس

ايرادات الثروة العقارية

(مادة ٤٠) : أولا : على كل حائز غراس محاصيل بستانية من حدائق الفاكهة

المنتجة أو نباتات زينة أو نباتات طبية أو عطرية أو مشاتل محاصيل بستانية المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٨٢) من القانون سواء أكان مالكا للأرض أم مستأجرا لها ، أن يقدم الى المأمورية المختصة بيانات بالمساحة التي يزرعها هو وزوجه وأولاده القصر من كل نوع من أنواع الغراس والنباتات سالفة الذكر على النموذج رقم (٤٧) ضريبة موحدة أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به على أن ترفق به شهادة من الجمعية الزراعية المختصة معتمدة من مفتش الزراعة المختص تتضمن بيانات بالمساحات المنزرعة .

ثانيا : يقدم البيان والشهادة المشار اليهما في الفقرة السابقة في المواعيد الآتية :

(١) بالنسبة لحدائق الفاكهة ، خلال شهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ان كانت حدائق منتجة ، أو خلال شهر من التاريخ الذي تعتبر فيـسـه منتجة .

(٢) بالنسبة لنباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية ومشاتل المحاصيل البستانية خلال شهرين من تاريخ العمل بهذه اللائحة بالنسبة للمساحات المنزرعة أو خلال شهرين من تاريخ بدء الزراعة .
وفي حالة ازالة الغراس يقوم حائز الغراس باخطار المأمورية المختصة على النموذج رقم (٤٧) ضريبة موحدة وذلك خلال شهر من تاريخ ازالة الغراس .

ثالثا : على مأمورية الضرائب المختصة اجراء الآتى :

(١) قيد بيانات النماذج رقم (٤٧) ضريبة موحدة المقدمة اليها من حائزي الغراس في دفتر ممولى المحاصيل البستانية والنباتات الأخرى الخاضعة للضريبة ، وذلك على أساس ترتيب أبجدي بأسمائهم بالاضافة الى البيانات الخاصة بالأحواض الزراعية وذلك وفقا لما هو موضح بالنموذج المرفق .

ويثبت بهذا الدفتر السبب الذى آلت بموجبه حيازة الغراس السى زوج الممول وأولاده القصر والشخص الذى تربط الضريبة باسمه . كما يثبت به أمام كل سنة من سنوات المحاسبة تاريخ ورقم اخطار الادارة العامة للضرائب العقارية بالمحافظة بالنموذج رقم (٤٨) ضريبة موحدة

والمبالغ التى يتم تحصيلها وبياناتها وتاريخ ورقم ورود النموذج رقم (٤٩)
ضريبة موحدة وقيمة المتأخرات وما تم بشأنها .

(٢) اخطار الادارة العامة للضرائب العقارية بالمحافظة المختصة بأسماء
وعناوين الممولين الذين يخضعون للضريبة طبقا لحكم المادة (٨٢) من
القانون على النموذج رقم (٤٨) ضريبة موحدة من أصل وصورة وذلك خلال
شهر من تاريخ تقديم الاقرار للمأمورية أو خلال شهر يناير من كل سنة .
رابعا : على مأموريات الضرائب العقارية اجراء الآتى :

(١) تحديد المبالغ الواجبة السداد تحت حساب الضريبة وفقا لحكم المادة
(٨٦) من القانون وتحصيلها ثم توريدها الى مأمورية الضرائب المختصة
على صورة النموذج (٤٨) ضريبة موحدة فور تحصيلها .

(٢) بالنسبة للمتأخرين فى السداد تقوم بارسال النموذج رقم (٤٩) ضريبة
موحدة الى المأمورية المختصة خلال شهر يناير من كل عام بببيان
المبالغ المحملة منهم خلال السنة السابقة ، على أن ترسل صورة
النموذج (٤٨) ضريبة موحدة عند تمام السداد .

خامسا : اذا كانت المساحات المزروعة تقع فى الأراضى الصحراوية
والمستصلحة يتعين على حائزى الغراس فيها بعد انتهاء مدة الاعفاء
المقرر اتباع ذات الاجراءات الموضحة فى البنود السابقة .

(مادة ٤١) : فى تطبيق حكم المادة (٣٨) من القانون يحدد مافى
الايادات الخاضعة للضريبة على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا
لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ (١) لسنة
١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية وذلك بعد خصم الآتى :

- (١) ٢٠٪ من القيمة الايجارية المشار اليها مقابل جميع التكاليف .
- (٢) القيمة الايجارية للمسكن الخاص المملوك للممول أو الذى له فيه حق
انتفاع بشرط أن يقيم فيه الممول هو وأسرته .

(مادة ٤٢) : للممول أن يطلب تحديد إيراداته من الثروة العقارية من أراضي زراعية أو استغلال زراعي لمحاصيل بستانية أو عقارات مبنية على أساس الإراد الفعلي أما بإيضاح هذه الرغبة في المكان المخصص بالنموذج رقم (١) ضريبة موحدة مع لصق طابع دمغة في المكان المعد له بذلك النموذج أو بتقديم طلب مستقل على النموذج رقم (٢) ضريبة موحدة مقابل اتصال على النموذج رقم (٣) ضريبة موحدة .

ويجب أن يتضمن الطلب بيانا بجميع ثروته العقارية من أراضي زراعية أو استغلال زراعي لمحاصيل بستانية أو عقارات مبنية ، وأن يقدم خلال الفترة المحددة لتقديم الأقرار الضريبي السنوي وأن تكون بياناته مستخرجة من دفاتر منتظمة على الوجه المنصوص عليه في المادة (١٠٠) من القانون .
ويقدم طلب الاختيار على النموذج رقم (٢) ضريبة موحدة حتى ولو كان صافي إيراد الممول من الثروة العقارية على الأساس الفعلي لا يجاوز حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية .

(مادة ٤٣) : في تطبيق حكم المادة (٨٥) من القانون :
أولا : يلتزم كل من يمتلك عقارا مبنيا أو أكثر أو أرضا زراعية يزيد مجموع صافي إيراداته من قيمتها الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على الأطيان الزراعية أو الضريبة على العقارات المبنية حسب الأحوال على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليها في المادة (٨٨) من القانون ، وذلك بعد خصم ٢٠٪ من القيمة الإيجارية المذكورة مقابل جميع التكاليف وكذلك القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذي يقيم فيه الممول هو وأسرته بما يلي :

(١) تقديم بيان بجميع العقارات المبنية أو الأراضي الزراعية التي يمتلكها وقيمتها الإيجارية إلى أحد مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل الضريبة على العقارات المبنية أو الأراضي الزراعية التي يقع في دائرتها أي من العقارات أو الأطيان المشار إليها على النموذج رقم (١٤) ضريبة موحدة .

(٢) أداء مبالغ تحت حساب الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تحسب وفقا لأحكام المادة (٩٠) من القانون مخصوما منها ما سددته

الممول من الضرائب العقارية الأصلية المفروضة على الأطيان الزراعيــــــــــــة
أو العقارات المبنية بحسب الأحوال طبقا لحكم البند (٢) من المادة (٨٧) من
القانون .

ويكون الأداء لهذه المبالغ فى مكتب التحصيل الذى قدم اليه البيان
مقابل قسائم سداد يبين كل منها قيمة المبالغ المسددة تحت حساب هذه
الضريبة ، وتعتبر هذه القسائم سندا للوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء تحسب
حساب الضريبة الموحدة فى حدود المبالغ المثبتة بها .

ثانيا : على مأموريات ومكاتب تحصيل الضرائب العقارية القيام بما يلى :
(١) اجراء حصر من واقع دفاترها يشمل كل معمول يملك فى دائرة اختصاصها
عقارا مبنيا أو أكثر أو جزءا من عقار مبنى أو أطيانا زراعية تزيــــــــــــد
قيمتها الايجارية الصافية على حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية
وفقا لحكم المادة (٨٨) من القانون .

وتحدد القيمة الايجارية الصافية على أساس القيمة الايجارية المتخذة
أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية أو الأطيان الزراعيــــــــــــة
مخصوصا منها ٢٠٪ ، ويتم الحصر المشار اليه بتدوين أسماء الممولين
المذكورين فى سجل خاص يتضمن بيانا بالعقارات المبنية وأجزائها
أو الأطيان الزراعية المملوكة لكل منهم والقيمة الايجارية المتخذة
أساسا للربط عليها ومقدار الضرائب على العقارات المبنية أو
الضرائب على الأطيان الزراعية المربوطة والواقع عبؤها على المالك
والقيمة الايجارية الصافية ومقدار المبالغ الواجبة الأداء تحت حساب
الضريبة الموحدة .

(٢) اخطار الادارة المركزية للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب ببيان
معتمد بأسماء الممولين وجميع البيانات المدونة قرين كل منهم
بالسجل المشار اليه ويتم هذا الاخطار على النموذج رقم (١٥) ضريبة
موحدة وذلك قبل ٣٠ يونيو من كل عام .

(٣) اخطار كل مالك قبل ٣٠ يونيو من كل عام بكافة البيانات المدونة قرين
اسمه بالسجل سالف الذكر والتنبيه عليه بأن يؤدى اليها المبالغ
الواجبة الأداء تحت حساب الضريبة الموحدة وفقا للقواعد وفى المواعيد

المحددة في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ٥٦^(١) لسنة ١٩٥٤ وذلك على النموذج رقم (١٦) ضريبة موحدة .

(٤) تحصيل المبالغ الواجبة الأداء تحت حساب الضريبة الموحدة بالأسعار المحددة في المادة (٩٠) من القانون مقابل تسليمه قسائم تبين كل منها قيمة المبلغ المسدد لحساب هذه الضريبة وتعتبر هذه القسائم سندا للوفاء بالضريبة في حدود المبالغ المثبتة بها .

(٥) توريد ما تم تحصيله كل ثلاثة أشهر الى المأمورية المختصة وذلك خلال خمسة عشر يوما التالية لنهاية الثلاثة أشهر المشار اليها على النموذج رقم (١٧) ضريبة موحدة .

ثالثا : أية اعتراضات تقدم الى مأموريات ومكاتب تحصيل الضرائب العقارية تحال فورا الى مأمورية الضرائب المختصة لبحثها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

الباب السادس الأحكام العامة

(مادة ٤٤) : مع عدم الاخلال بما ورد بشأنه أحكام خاصة في هذه اللائحة يقصد بمأمورية الضرائب المختصة في تطبيق أحكام الباب السادس من الكتاب الأول من القانون ما يلي :

أولا : اذا اقتصر دخل الممول على إيرادات من نشاط تجارى أو صناعى تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التى يقع فى دائرتها مركز مزاولة النشاط ، فاذا تعددت منشآت الممول أو فروعها تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التى يقع فى دائرتها المركز الرئيسى للنشاط الذى يحدده الممول .

فاذا كان النشاط خاضعا لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣^(٢) لسنة ١٩٧٤ وقانون الاستثمار

(١) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٠ (مكرر) بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤م

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧ ونشر تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٣ (تابع) =

المصدر بالقانون رقم ٢٣٠^(١) لسنة ١٩٨٩ تكون المأمورية المختصة هي:

(١) مأمورية الضرائب القائمة أو التي تقام في المدينة العمرانية الجديدة أو التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس مصلحة الضرائب وذلك بالنسبة للمشروعات الكائنة في دائرة احدى المدن العمرانية الجديدة المنشأة طبقا للقانون رقم ٥٩^(٢) لسنة ١٩٧٩ .

(٢) مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية بالنسبة للمشروعات الكائنة بمحافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح .

(٣) مأمورية ضرائب الاستثمار بالقاهرة بالنسبة للمشروعات الكائنة بباقي المحافظات .

ثانيا : اذا اقتصر دخل الممول على ايرادات من نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية فتكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها مركز مزاولة النشاط ، فاذا تعددت مراكز مزاولة النشاط تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط الذي يحدده الممول .

ثالثا : اذا كان للممول ايرادات من نشاط تجارى أو صناعى ومن نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها النشاط المهنى .

رابعا : اذا اقتصر دخل الممول على ايرادات من ثروة عقارية ومن تأجير وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها أو على أى من هذه الايرادات تكون مأمورية الضرائب المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها محل اقامة

= بتاريخ ١٩٧٧/٥/٩ وتم الغائه بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ (تابع) أ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٠ ،

راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ، صفحة ١٠٨٢ .

(٢) نشر بعدد الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ ، راجع

الأستاذ / محمد بدران ، المرجع السابق ، صفحة ٥٠٠ .

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

الممول في مصر ، فان تعددت محال اقامته بها فتكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها محل اقامة الممول الذي يحدده .
فاذا لم يحدد محلا لاقامته تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها أى من عقاراته المبنية أو الزراعية أو الوحدات السكنية المفروشة التي يؤجرها .

فاذا كان لهذا الممول إيرادات من نشاط تجارى أو صناعى فتكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسى للنشاط التجارى أو الصناعى .

واذا كان لهذا الممول إيرادات من نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها النشاط المهنى .

خامسا : اذا تضمن دخل الممول إيرادات من نشاط تجارى أو صناعى ومن نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية ومن ثروة عقارية ومن تأجير أية وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها تكون المأمورية المختصة هي مأمورية النشاط المهنى .

(مادة ٤٥) : يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة (٩١) من القانون على النموذج رقم (١) ضريبة موحدة أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به وذلك خلال الفترة من أول يناير حتى آخر مارس من كل سنة .

ويقدم الاقرار متضمنا الإيرادات والتكاليف وصافى الأرباح والخسائر عن السنة السابقة . ويقصد بالسنة السابقة . السنة الميلادية التى تنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة أو السنة المالية التى تنتهى خلالها .

ويكون تقديم الاقرار المذكور الى المأمورية المختصة اما بتسليمه لها مقابل إيصال على النموذج رقم (٢) ضريبة موحدة أو بارساله اليها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويجب تقديم الاقرار حتى لو كان مجموع صافى الدخل لا يتجاوز حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه فى المادة (٨٨) من القانون .

ويعفى الممول من تقديم الاقرار اذا اقتصر دخله على إيرادات من ثروة عقارية من أراضى زراعية أو استغلال زراعى لمحاصيل بستانية أو عقارات مبنية ولم يتجاوز مجموع صافى دخله منها حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية .

كما يعفى الممول من تقديم الاقرار عن المسكن الخاص المملوك له أو له فيه حق انتفاع بشرط أن يكون مقيما فيه هو وأسرته .

وتؤدي الضريبة المستحقة من واقع الاقرار في الموعد المحدد لتقديمه وفي حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على ورثته أو وصى الشركة أو المصطفى أن يقدم الاقرار على النموذج المشار اليه عن الفترة السابقة على الوفاة وذلك خلال ٩٠ يوما من تاريخ الوفاة ، وأن يؤدي الضريبة المستحقة على الممول من مال الشركة والا كان للمأمورية اتخاذ اجراءات تحصيل الضريبة من واقع الاقرار من أية جهة لديها أموال تخص الشركة .

وعلى الممول الذي تنقطع اقامته بجمهورية مصر العربية أن يقدم الاقرار المشار اليه قبل انقطاع اقامته بستين يوما على الأقل ، مالم يكن انقطاع الإقامة لسبب مفاجئ خارج عن ارادته ، وعلى المأمورية خلال شهر من تاريخ وصول الاقرار اليها أن تخطر بمقدار الضريبة المستحقة عليه .

ويجوز للممول تصحيح أو تعديل اقراره الضريبي المقدم في الميعاد المحدد بالقانون وذلك قبل السير في اجراءات فحص هذا الاقرار على أن يقدم الى المأمورية كافة المستندات المؤيدة لذلك .

(مادة ٤٦) : يلتزم كل ممول له نشاط تجارى أو صناعى بما يأتى :

أولا : فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٩٦) من القانون على الممول أن يبين بالنموذج رقم (١) ضريبة موحدة فى المكان المخصص لذلك أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الواردة به مقدار أرباحه أو خسائره ، وأن يرفق بالاقرار الذى يقدمه الى المأمورية المختمة صورة من كل مسن الأوراق والمستندات الآتية :

- (١) حساب أو حسابات التشغيل والمتاجرة .
- (٢) حساب الأرباح والخسائر .
- (٣) الميزانية العمومية أو المركز المالى .
- (٤) كشف أو كشف بالأصول الرأسمالية التى استخدم ثمن بيعها أو قيمة التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل فى شراء أصول رأسمالية انتاجية طبقا لأحكام المادة (٢٠) من القانون مبينا

بها تاريخ البيع أو الحصول على التعويض عن الهلاك أو الاستيلاء،
وقيمتها الدفترية وقيمة الأرباح الرأسمالية المحققة وتاريخ شراء
الأصول الانتاجية وقيمتها .

(٥) كشف الاستهلاكات المنصوص عليها بالبند (٢) من المادة (٢٧) من
القانون مبينا به كافة الأصول الثابتة بالمنشأة والتكلفة الفعلية
لكل أصل وقيمة الاستهلاك السابق والقيمة الثقافية بعد الاستهلاك
والاستهلاك المحتسب للفترة الحالية .

(٦) كشف بالاستهلاكات المنصوص عليها بالبند (٣) من المادة (٢٧) من
القانون على أن يكون مبينا به الآلات والمعدات الجديدة وتاريخ وقيمة
شراؤها أو تصنيعها والاستهلاكات المشار اليها الخاصة بها .

(٧) كشف أو كشوف بتفاصيل المصروفات الواردة بحساب الأرباح والخسائر .

(٨) صورة من شهادة أو تقرير المحاسب عن الميزانية أو المركز المالي
والحسابات الختامية طبقا لحكم المادة (٩٦) من القانون بحسب
الأحوال اذا لم تكن الشهادة أو التقرير مرفقة بالميزانية العمومية
أو المركز المالي ، ويجب أن يتضمن الشهادة أو التقرير ما يلي :

أ - ما اذا كان المحاسب قد حصل على المعلومات والايضاحات
التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

ب - ما اذا كان الجرد قد تم وفقا للإجراءات والقواعد والأسس
المتعارف عليها وما اذا كانت بضاعة الجرد قد قومت بسعر
التكلفة مع بيان مستقل بالأصناف التي تم تقويمها على أساس
آخر غير سعر التكلفة مع ايضاح فروق التقييم وأسبابه .

ج - ما اذا كان من رأى المحاسب أن الدفاتر والسجلات التي تمسكها
المنشأة وفقا لحكم المادة (٩٦) من القانون آمنة وتظهر حقيقة
النشاط والأرباح وأنها مؤيدة بالمستندات الصحيحة واللازمة
وفقا للعرف المحاسبى السليم ، وفي حالة وجود فروع للمنشأة
لم يتمكن من زيارتها يوضح ما اذا كان قد اطلع على ملخصات
واقية عن نشاط هذه الفروع .

ويجب أن تكون جميع الأوراق والمستندات المنصوص عليها فسي

هذه المادة موقعة من كل من الممول والمحاسب الذي اعتمد الاقرار ، وذلك عند تقديمها الى المأمورية المختصة .

ثانيا : فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٩٦) من القانون على الممول أن يبين بالنموذج رقم (١) ضريبة موحدة فى المكان المخصص لذلك أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الواردة به ما يقدره لأرباحه أو خسائره وما يستند عليه هذا التقدير ، وعليه تقديم الاقرار أو الورقة البديلة الى مأمورية الضرائب المختصة وأن يؤدي الضريبة المستحقة من واقع هذا الاقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .

(مادة ٤٧) : يعتبر اعماد الاقرار من المحاسب أو المحاسب تحت التمرين أو مساعد المحاسب المقيّد بأحد جداول السجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ (١) لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة اقراراً منه بأن صافى الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالاقرار قد حسب طبقاً لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها ومتفقاً مع تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل وفى حالة وجود أى مخالفة لأحكام القانون المذكور يجب أن تشمل الشهادة أو التقرير المقدم من المحاسب بياناً بهذه المخالفات .

(مادة ٤٨) : يلتزم الممول الذى يزاول مهنة حرة أو غيرها من المهن غير التجارية أن يرفق بالاقرار الذى يقدمه طبقاً للعادة (٩١) من القانون المستندات الآتية :

- (١) شهادة ببيان المبالغ المخصومة أو المحملة لحساب الضريبة المنصوص عليها فى المواد من (٧٤ - ٧٧) من القانون .
- (٢) كشف ببيان الاستهلاكات .
- (٣) كشف أو كشف بتفاصيل المصروفات الواردة بحساب الايرادات والمصروفات .

(١) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٨١ بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٠ ، راجع لنسب مدونة المنازعات الضريبية ، طبعة ١٩٩١ ، صفحة ٢٠٣ .

(مادة ٤٩) : يقدم الاقرار المستقل وفقا لأحكام المواد (٣٢) ، (٣٣) ، (٧٢) من القانون على النموذج رقم (١ مكرر) ضريبة موحدة ومرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد الأرباح والإيرادات حتى تاريخ التوقف أو التنازل أو الانقطاع عن ممارسة النشاط أو المهنة .

(مادة ٥٠) : اذا تنوعت أو تعددت منشآت الممول التجارية أو الصناعية أو المهنية فيلزم بتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة (٩١) من القانون الى المأمورية المختصة طبقا لحكم المادة (٤٤) من هذه اللائحة مبينا فيه عنوان كل نشاط أو فرع ، وعلى المأمورية المختصة المشار اليها اخطار المأمورية أو المأموريات التي يتبعها النشاط أو الفرع بما يفيد تضمين اقرار الممول النشاط أو الفرع الواقع في دائرة اختصاصها .

وللمأمورية المختصة أن تطلب من مأموريات الفروع والأنشطة ما تـرى استيفاءه من بيانات وإيضاحات أو غير ذلك مما يكون لازما لتقدير أرباح الفرع أو النشاط .

وتتولى المأمورية المختصة السير في اجراءات الفحص والتقدير والاطار والربط والتحميل عن جميع أوجه نشاط الممول .

على أنه اذا كان للممول نشاط آخر بصفته شريكا في شركة من شركات الأشخاص أو شريكا في شركة واقع تتولى المأمورية التي يتبعها المركز الرئيسي للشركة كافة اجراءات الفحص والربط ، وتقوم باخطار هذا الشريك عن النشاط الآخر المشار اليه على أساس سعر الضريبة المحدد للشريحة الأخيرة وذلك بصفة مؤقتة على أن ينص على ذلك بالاخطار مع ارجاء خصم حد الاعفاء للأعباء العائلية ثم تخطر المأمورية التي يتبعها الممول والتي قدم اليها اقراره الضريبي لتتولى - عندما يصبح نصيبه في أرباح الشركة نهائيا بناء على موافقته أمام المأمورية أو صدور قرار من لجنة الطعن اصدار الورد بمجموع صافي دخله من مصادره المختلفة على النموذج رقم (٣ ، ٤) ضريبة موحدة ، وبمراعاة أحكام المادتين (٨٨) ، (٩٠) من القانون .

(مادة ٥٠ مكررا) : يتحدد وعاء الضريبة الموحدة بالنسبة للممول الذي تتنوع عناصر إيراداته المنصوص عليها بالبند ٢ ، ٤ ، ٥ من المادة (٥) من القانون بمراعاة الخسائر المحققة في أحد عناصر هذه الإيرادات

وذلك عند تجميع الأوعية ، وإذا تبقى جزء من هذه الخسائر طبقت بشأنها أحكام المادتين (٢٨) ، (٦٩) من القانون بحسب الأحوال .

(مادة ٥١) : للمأمورية الضرائب المختصة عند فحص الاقرار المشار اليه في المادة (٤٦) من هذه اللائحة أن تطلب من الممول ما تراه من ايضاحات أو بيانات أو مستندات وذلك على النموذج رقم (١٦) ضرائب لاثبات صحة ما جاء بالاقرار وعلى الممول موافاة المأمورية بما تطلبه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ طلب المأمورية .

(مادة ٥٢) : للمأمورية المختصة في حالة قيام أحد مأموري الضرائب بالانتقال الى مقر المنشأة لفحص حساباتها اخطار الممول بذلك على النموذج رقم (١٧) ضرائب .

(مادة ٥٣) : مع عدم الاخلال بحكم المادة (١٦٨) من القانون ترد مصلحة الضرائب الى الممول من تلقاء ذاتها بموجب شيك أو اذن صرف المبالغ المحصلة بالزيادة طبقا لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة المنصوص عليها في المادتين (٤٧) ، (٧٩) من القانون وذلك خلال اثني عشر شهرا من تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار ، ما لم تقم المأمورية المختصة باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة على النموذج (١٨) ضريبة موحدة ، والا استحق للممول مقابل تأخير يحدد طبقا لحكم المادة (١٧٢) من القانون ابتداء من نهاية الاثنى عشر شهرا حتى تاريخ الرد .

على أن يلتزم الممول بتمكين موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم مصلحة الضبطية القضائية من الاطلاع على ما لديه من دفاتر ومستندات ومحركات ، وفقا للأوضاع المحددة في المادة (١٤٤) من القانون وذلك في الميعاد الذى تحدده المأمورية المختصة بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول لفحص الدفاتر بمقر المنشأة .

(مادة ٥٤) : يكون الاخطار بأداء المبالغ الاضافية المنصوص عليها فى المادتين (٩٢) ، (١٠٤) من القانون على النموذج رقم (٥٥) ضريبة موحدة .

(مادة ٥٥) : في حالات تصحيح الاقرار أو تعديله وكذلك في حالات تقدير الأرباح بمعرفة المأمورية المختصة ، يتم اخطار الممول بعناصر ربسبب الضريبة وبقيمنتها على النموذج رقم (١٨) ضريبة موحدة وفقا لنص المسادة

- (١٠٥) فقرة أولى والمادة (١٠٦) من القانون .
- وعلى الممول أن يوافق المأمورية المختصة كتابة بملاحظاته على هذا التصحيح أو التعديل أو التقدير وذلك خلال شهر من تاريخ تسلمه النموذج رقم (١٨) ضريبة موحدة .
- وعلى المأمورية أن تخطر الممول بربط الضريبة وعناصرها بالنموذج رقم (١٩) ضريبة موحدة في الأحوال الآتية :
- (١) قبول المأمورية الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الإقرار .
- (٢) موافقة الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أخطرته به المأمورية .
- (٣) عدم الرد على المأمورية خلال شهر من تاريخ تسلم الممول النموذج رقم (١٨) ضريبة موحدة .
- (٤) عدم موافقة الممول على كل أو بعض تصحيحات أو تعديلات أو تقديرات المأمورية التي أخطر بها بالنموذج رقم (١٨) ضريبة موحدة .
- (مادة ٥٦) : أولا : في تطبيق أحكام المادتين (١٠٨) ، (١٠٩) من القانون على الممول أن يؤدي الضريبة المستحقة بمجرد اعلانه بالتنبيه بصدد الرد على النموذج (٣ ، ٤) ضريبة موحدة ، وله أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة كتابة أداء الضريبة على أقساط لا تجاوز مدتها عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة ، ويجوز بقرار من رئيس المصلحة أو من ينيبه الموافقة على زيادة مدة التقسيط بما لا يجاوز مثلي عدد السنوات التي استحققت عنها الضريبة إذا أثبت الممول عجزه عن الوفاء بالضريبة أو بالأقساط في المواعيد المشار إليها .
- وإذا تعددت قرارات التقسيط الصادرة للممول أو استحققت عليه ضرائب من سنوات أخرى فلرئيس المصلحة أو من ينيبه أن يصدر قرارا بتوحيد قسط الضريبة وذلك بمراعاة المدة المقررة للتقسيط وفقا لأحكام هذه المادة .
- وفي جميع الأحوال يجب إخطار الممول بقرار التقسيط بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول .
- ثانيا : إذا تأخر الممول عن أداء قسط واحد حل سداد باقي الأقساط دفعة واحدة ، ومع ذلك يجوز لرئيس المأمورية المختصة منح الممول مهلة

لأداء القسط الذى تأخر سداذه عن مواعده على ألا يجاوز موعد استحقاق القسط التالى له وفى هذه الحالة يجب أداء القسطين معا .
ثالثا : لرئيس المصلحة أو من ينيبه الغاء قرار التقسيط اذا تبين لسه أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أو اذا وجد من الأسباب ما يدعو الى ذلك .

الكتاب الثانى الضريبة على أرباح شركات الأموال

(مادة ٥٧)^(١) : يقمء بالمأمورية المختصة فى تطبيق أحكام هــذه الضريبة ، المأمورية التى يتبعها المركز الرئيسى لحدى المنشآت أو الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من القانون وذلك على النحو الآتى :

أولا : مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة بالنسبة لجميع المحافظات فيما عدا محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح فىكون الاختصاص بالنسبة لهذه المحافظات لمأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية .
وبالنسبة للمنشآت أو الشركات أو الجهات الكائنة فى دائرة احدى المدن العمرانية الجديدة المنشأة طبقا للقانون رقم ٥٩^(٢) لسنة ١٩٧٩ تكون المأمورية المختصة هى مأمورية الضرائب القائمة أو التى تقام فى المدينة الجديدة أو التى يصدر بتحديد لها قرار من رئيس مصلحة الضرائب .

ثانيا : بالنسبة لشركات الأموال الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م باصدار قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة أو قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تكون المأمورية المختصة هى :

(١) مستبدلية بقرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ .
(٢) نشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ .

مأمورية ضرائب الاستثمار بالقاهرة بالنسبة لجميع المحافظات فيما عدا محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح فيكون الاختصاص بالنسبة لهـذه المحافظات لمأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية وبالنسبة للشركات الكائنة فى دائرة احدى المدن العمرانية الجديدة المنشأة طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ تكون المأمورية المختصة هى مأمورية الضرائب القائمة أو التى تقام فى المدينة الجديدة أو التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مصلحة الضرائب •

ثالثا : بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة الاقليمية التى تمارس نشاطا خاضعا للضريبة على أرباح شركات الأموال ويقع مركزها الرئيسى فى غير محافظتى القاهرة والاسكندرية ، تكون المأمورية المختصة هى مأمورية الضرائب التى يقع المركز الرئيسى للجهة فى نطاقها •

(مادة ٥٧^(١) مكرر) : فى تطبيق حكم المادة (١١١) مكررا من القانون :

أ - تكون المأمورية المختصة التى تورد اليها الضريبة هى المأمورية المحددة طبقا للمادة (٥٧) من هذه اللائحة •

ب - يكون خمم وتوريد الضريبة فى المواعيد وطبقا للاجراءات والأوضاع التالية :

أولا : على الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة (١١١) من القانون أن تحجز مما يكون عليها دفعة فى مصر أو فى الخارج من العوائد وغيرها من الإيرادات والمبالغ المنصوص عليها فى المادة (١١١ مكرر) من القانون قيمة الضريبة المستحقة على أى من هذه العوائد أو الإيرادات أو المبالغ وذلك بالسعر المحدد فى البند (أ) من المادة (١١٢) من القانون وأن توردھا الى المأمورية المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع العوائد وغيرها من الإيرادات أو المبالغ المشار اليها أو وضعها تحت تصرف المستفيد •

(١) مضافة بالقرار الوزارى رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ •

ويكون توريد الضريبة مقترنا بتقديم النموذج رقم (٨) أو (٢٨) ضرائب حسب الأحوال بعد ملء البيانات الواردة به أو تقديم كشوف شاملة البيانات الواردة بالنموذجين وتعتمد هذه النماذج والكشوف من رئيس أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير حسب الأحوال .

وبعد انتهاء السنة المالية للشركات والجهات سالفه الذكر ، يراجع المأمور المختص كافة الدفعات التي وزدت لحساب الضريبة على الوثائق المقدمة وفقا لأحكام القانون وعلى خلاصة فحص الحسابات والدفاتر ، فإن وجد أن الضريبة المسددة أقل من الضريبة المستحقة فعلا يقوم باستصدار تنبيه بالورد بقيمة فرق الضريبة المستحقة .

ثانيا : على كل من الشركات أو الجهات المشار إليها في المادة (١١١) من القانون أن تورد الى المأمورية المختصة الضريبة المستحقة على ما تحمل عليه من الخارج من العوائد وغيرها من الايرادات والمبالغ المنصوص عليها في المادة (١١١ مكررا) من القانون بالسعر المحدد في البند (أ) من المادة (١١٢) من القانون وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها أى من هذه العوائد أو غيرها من الايرادات أو المبالغ خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ الاستحقاق ويجب أن يقترن سداد الضريبة بتقديم بيان موقع عليه منها يوضح به نوع كل من العوائد أو الايرادات أو المبالغ المسددة عنها الضريبة ومصادر تلك العوائد أو الايرادات أو المبالغ .

ثالثا : يجب على كل بنك أو شركة أو منشأة أو جهة تحصل مباشرة أو بواسطة غيرها أى مبلغ من العوائد أو غيرها من الايرادات أو المبالغ الأجنبية أن تكلف طالب التحصيل بتقديم حافظة موقع عليها منه ببيان نوع وقيمة العوائد أو الايرادات أو المبالغ المطلوب تحصيلها ، وعليها بعد تحصيل العوائد أو الايرادات أو المبالغ أن تؤشر على الحافظة بقيمة الضريبة المطلوب حجزها من العوائد أو الايرادات أو المبالغ المحصلة طبقا للقانون .

وفى حالة قيامها بدفع العوائد أو الإيرادات أو المبالغ الى الطالب قبل تحميلها فعليها أن تحجز قيمة الضريبة وقت الدفع وتقوم بتوريدها الى المأمورية المختصة .

ويجب على هذه البنوك أو الشركات أو المنشآت أو الجهات أن تمسك دفترًا مرقم الصفحات يدون فيه العمليات أولاً بأول ، وأن تبقى على الحوافظ والدفاتر مدة لا تقل عن خمس سنوات لاطلاع موظفي مصلحة الضرائب المختصين عليها عند الاقتضاء .

وعلى البنوك والشركات والمنشآت والجهات المذكورة توريد المبالغ المحجوزة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر بالنسبة لما يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال الشهر السابق ، على أن يكون التوريد مصحوباً بصورة من محتويات الدفتر المشار اليه في الفقرة السابقة لبيان ما استقطع من ضرائب .

رابعاً : على الشركات والجهات المشار اليها في المادة (١١١) من القانون أن تقدم الى المأمورية المختصة في خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير وأبريل ويونيه وأكتوبر من كل سنة بياناً بالمبالغ المدفوعة اليها خلال الثلاثة أشهر السابقة من العوائد وغيرها من الإيرادات أو المبالغ المنصوص عليها في المادة (١١١ مكرراً) من القانون ويكون تقديم هذا البيان على النموذج رقم (٩) ضريبة شركات أموال أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به ، ويعتمد هذا النموذج أو الورقة التي تحل محله من رئيس أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير حسب الأحوال ، كما يجب سبب أن يقترون تقديم النموذج بتوريد الضريبة المستحقة على هذه العوائد وغيرها من الإيرادات أو المبالغ المستفيدة بها وذلك في حالة عدم قيام الشركات أو الجهات المدينة بهذه العوائد وغيرها من الإيرادات أو المبالغ بحجز وتوريد الضريبة المستحقة عليها طبقاً للقانون .

(مادة ٥٨) : تنفيذاً لحكم المادة ١١٩ من القانون على الشركات الحاصلة على امتياز من الجهات الادارية أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة

اخطارا عند اجراء أى استهلاك كلى أو جزئى لرأس مالها خلال شهر من تاريخ القرار الصادر باجراء هذا الاستهلاك مرفقا معه المستندات التالية :

- (١) صورة طبق الأصل من القرار الصادر بالاستهلاك .
- (٢) جدول يبين عدد الأسهم وقيمتها الاسمية ورأس المال المدفوع .
- (٣) بيان بما سبق من تخفيضات أو استهلاكات لرأس المال .
- (٤) قائمة جرد تفصيلية لكافة ممتلكات الشركة المكونة لأصولها وقيمة هذه الأصول الحقيقية وقت صدور قرار الاستهلاك بصرف النظر عن كل تقدير وارد فى الميزانية وغيرها من الوثائق .

ويكون الاستهلاك حقيقيا غير خاضع للضريبة اذا اتضح أنه بعد طرح الخصوم الحقيقية من الأصول لا يتبقى سوى رأس مال الشركة الأصلي بعد استبعاد الاستهلاكات التى أجريت دون تحصيل ضريبة عنها .

(مادة ٥٩ (١) : أولا : على الجهات المنصوص عليها فى البندين (١) ، (٣) من المادة (١١٤) من القانون أن تقدم الى المأمورية المختصة وفى الموعد المحدد بالقرار المنصوص عليه فى المادة (١٢١) من القانون وثائق على النموذج رقم (١٤) ضرائب شركات أموال على أن يكون مرفقا به الاستمارة رقم (٥) احصاء شركات أو على أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة بها ويكون تقديم الاقرار والاستمارة المذكورة الى المأمورية المختصة اما بتسليمها اليها مقابل إيصال أو بارسالها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ثانيا : يرفق بالاقرار الأوراق والمستندات الآتية :

- (١) الميزانية العمومية أو المركز المالى مع صورة من آخر ميزانية معتمدة .
- (٢) صورة من حساب التشغيل أو المتاجرة .
- (٣) صورة من حساب الأرباح والخسائر .
- (٤) كشف ببيان الاستهلاكات العادية .
- (٥) كشف ببيان الاستهلاك الإضافى للمعدات والآلات الجديدة التى تشتريها المنشآت أو الشركات أو الجهات أو تقوم بتصنيعها

لاستخدامها في الانتاج مع بيان قيمة شرائها أو تكلفة تمنيعها
وتاريخ بدء استخدامها في الانتاج .

- (٦) كشف بتفاصيل المصروفات الواردة بحساب الأرباح والخسائر .
(٧) كشف بالأصول الرأسمالية للتي استخدم ثمن بيعها أو قيمة التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة وفقا لأحكام المادة (١١٧) من القانون مبينا به تاريخ قبض ثمن البيع أو التعويض عن الهلاك أو الاستيلاء وقيمتها المدفوعة في تاريخ البيع أو التعويض أو الهلاك أو الاستيلاء وقيمة الأرباح الرأسمالية المحققة وتاريخ شراء الأصول الرأسمالية الجديدة وقيمتها .

- (٨) كشف ببيان ما دفع لأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أعضاء مجلس الرقابة من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيرها من البدلات والهبات الأخرى على اختلاف أنواعها ومقدار الضريبة المسددة عنها .

- (٩) بيان بمقابل الحضور الذي دفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية .

- (١٠) بيان بعدد وقيمة الأسهم المقيدة بسوق الأوراق المالية وتاريخ قيدها .
وتوقع هذه المستندات والأوراق من رئيس أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير حسب الأحوال ومن المحاسب الذي اعتمد الاقرار .

ثالثا : يعتبر اعتماد الاقرار من أحد المحاسبين المقيدین بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ (١) لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة اقرارا منه بأن صافى الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالاقرار قد حسب طبقا لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف

(١) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٨١ بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٠ ، راجع لنسب مدونة المنازعات الضريبية ، طبعة ١٩٩١ ، صفحة ٢٠٣ .

عليها ومتفقا مع تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل ، وفي حالة وجود أية مخالفات لأحكام القانون المذكور فيجب أن يشتمل التقرير على بيان هذه المخالفات .

ويجب أن يوضح المحاسب على الاقرار أو على ورقة منفصلة ترفق بالاقرار البيانات التالية :

(١) ما اذا كان قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لأداء مهمته على وجه مرض .

(٢) ما اذا كان من رأيه أن الشركة تمسك دفاتر منتظمة ، وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها عليه أن يوضح ما اذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط هذه الفروع ، وبالنسبة للشركات الصناعية يجب أن يوضح ما اذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

(٣) ان كانت بضاعة الجرد قد قومت بسعر التكلفة مع بيان مستقــــل بالأصناف التي تم تقييمها على أساس آخر غير سعر التكلفة وايضاح فروق التقييم وأسبابه .

(٤) الإشارة الى أى تقرير خاص له اتصال بالميزانية وحساب الأرباح والخسائر ونظام الدفاتر وغير ذلك مما يتصل بأرباح الشركة ويكون قد قدمه منفصلا عن تقرير الميزانية ورفاق صورة من ذلك التقرير .

(مادة ٦٠) : أولا : على الجهات المنصوص عليها في البندين ٢ ، ٤ من المادة (١١١) من القانون تقديم الاقرار المؤقت المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون في الميعاد المحدد الى المأمورية المختصة اما بتسليمه لها مقابل ايصال على النموذج رقم (٣) ضريبة موحدة أو ارساله اليها بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول على النموذج رقم ١٤ ضرائب مؤقتة " شركات أموال " مرفقا به الاستمارة رقم (٥) احصاء مؤقت أو على أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة فيه .

ويرفق مع الاقرار المستندات المبينة في المادة ٥٩ من هذه اللائحة وتسوّد بالضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد .

ثانيا : يعتبر اعتماد الاقرار من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ أو من الجهاز المركزي للمحاسبات بحسب الأحوال اقرارا بأن مافي الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالاقرار قد حسب وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وفي حالة وجود أية مخالفات لأحكام هذا القانون أو أية ملاحظات أو تحفظات فيجب توضيحها بالاقرار .

ثالثا : تلتزم الجهات المشار اليها بتقديم الاقرار النهائي على النموذج رقم ١٤ ضرائب نهائي شركات أموال مرفقا به الاستمارة رقم (٥) احصاء نهائي وأداء فروق الضريبة المستحقة ان وجدت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد ميزانيتها .

وعلى المأمورية رد فروق الضريبة اذا كانت الضريبة المسددة وفقا للاقرار المؤقت أزيد من الضريبة المستحقة وفقا للاقرار النهائي .
(مادة ٦١) : يقدم الاقرار المنصوص عليه بالمادتين السابقتين في حالة توقف الشركة عن العمل الذي تؤدي الضريبة عن أرباحه توقفا كليا أو جزئيا وفقا لحكم المادة (١١٦) من القانون وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ التوقف وعلى أن يرفق به ، فضلا عن المستندات المشار اليها في المادة ٥٩ من هذه اللائحة ، كافة المستندات اللازمة لتصفية الضريبة .

(مادة ٦٢) : يكون الاخطار بأداء المبالغ الإضافية للضريبة المنصوص عليها في المادتين ١٢١ ، ١٢٤ من القانون على النموذج رقم (٥٥) ضرائب شركات أموال .

(مادة ٦٣) : لمأمور الضرائب أن يطلب من الشركة ما يراه من بيانات أو إفصاحات أو مستندات ويكون هذا الطلب على النموذج رقم ١٦ ضرائب أو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وللمأمورية المختصة أن تكلف أحد مأموري الضرائب للانتقال لمقر الشركة لفحص الحسابات والتحقق من صحة ما جاء بالاقرار ولها في هذه الحالة اخطار الشركة بذلك على النموذج رقم ١٧ ضرائب .

وعلى مأمور الضرائب أن يثبت فحصه للدفاتر والمستندات التي اطلع عليها في محاضر توقع منه ومن المحاسب أو الحاضر عن الشركة حسب الأحوال .

- (مادة ٦٤) : فى حالة تصحيح الاقرار أو تعديله وكذلك فى حالات تقدير الأرباح بمعرفة المأمورية المختصة يتم اخطار الشركة بعناصر ريبط الضريبة وبقيمنتها على النموذج رقم ١٨ ضرائب شركات أموال المرافق .
- وعلى الشركة موافاة المأمورية المختصة كتابة بملاحظاتى على هـذا التصحيح أو التعديل أو التقدير وذلك خلال شهر من تاريخ تسلمها النموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال .
- وعلى المأمورية أن تخطر الشركة بربط الضريبة وعناصرها بالنموذج رقم ١٩ ضرائب شركات أموال المرافق فى الأحوال الآتية :
- (١) قبول المأمورية الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار .
 - (٢) موافاة الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذى أخطرتها به المأمورية .
 - (٣) عدم الرد على المأمورية خلال شهر من تاريخ تسلم الشركة النموذج رقم ١٨ ضرائب شركات أموال .
 - (٤) عدم موافاة الشركة على كل أو بعض تصحيحات أو تعديلات أو تقديرات المأمورية التى أخطرت بها بالنموذج رقم ١٨ ضرائب شركات أموال .

الكتاب الثالث

أحكام عامة

اقرار الثروة

- (١) (مادة ٦٥) : يلتزم كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة وغيرها من المهن غير التجارية بتقديم اقرار بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما تنوعت وأينما كانت وذلك على النموذج المحدد لذلك مالم يكن خاضعا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع فيعتبر اقرار الذمة المالية المقدم منه فى حكم اقرار الثروة ويكون تقديم هذا الاقرار الى مأمورية الضرائب التى يوجد لديها الملف الضريبى للممول وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذى يخضع ايراده للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وبعد ذلك يقدم الاقرار دوريا كل خمس سنوات .

وفي حالة امتناع أحد الزوجين عن اعطاء الآخر البيانات اللازمة بعناصر ثروته والتوقيع على اقرار الثروة وكان غير ملزم بتقديم اقرار ثروة مستقل يقوم الزوج باخطار المأمورية المقدم لها الاقرار بواقعة الامتناع عن التوقيع وعلى المأمورية توجيه اخطار الى الزوج بخطاب موصى عليه بعلم الوصول على النموذج رقم (٥٠) ضرائب بتكليفه بتقديم اقرار مستقل خلال شهر من تاريخ الاخطار .

ويقع عبء تقديم اقرار الثروة على الولي أو الوصي أو القيم أو النائب اذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا بحسب الأحوال .
كما يلتزم الممول بتقديم اقرار الثروة في حالة مغادرة البلاد مفسدة نهائية أو عند توقفه عن مزاولة النشاط أو عند تنازله عن كل منشآته .
على أنه في حالة عدم تقديم اقرار الثروة تقوم المأمورية بالتنبيه على الممول بتقديم هذا الاقرار خلال شهر من تاريخ اخطاره وذلك على النموذج رقم (٥١) ضرائب .

التزامات الممولين

(مادة ٦٦) (١) : على كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا اخطار مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من تاريخ المزاولة الفعلية للنشاط على النموذج رقم (٥) حصر ضرائب أو أية ورقة تشتمل على نفس البيانات .

ويجب أن يتضمن الاخطار اسم الممول ثلاثيا ومحل اقامته ورقم بطاقة تسجل الشخصية أو العائلية وعنوان المنشأة وكيانها القانوني وتاريخ تحرير عقد الايجار وتاريخ بدء الايجار وأنواع الأنشطة التي يمارسها وبيان عناوين الفروع وتاريخ مزاولة النشاط .
وبالنسبة لشركات الأموال تبين أسماء أعضاء مجلس الادارة المنتدبين والمديرين .

(١) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤م .

ويرفق بالاخطار المستندات التالية :

(١) صورة من عقد الايجار .

(٢) صورة من عقد شركة الأشخاص .

على أن يقدم للمأمورية صورة كل من السجل التجارى أو الصناعى وترخيص
المزاولة فور استخراجها .

وبالنسبة لشركات الأموال تقدم نسختان من عدد الوقائع المصرىة
أو النشرة الخاصة التى تم فيها النشر عن الشركة أو صورة من عقدها
ونظامها الأساسى كما يجب الاخطار عن كل تعديل يطرأ على تكوين الشركة
أو نظامها الأساسى .

وعلى الممول أن يقدم الى المأمورية المختصة اخطارا خلال ثلاثين يوما من
تاريخ التوقف عن النشاط أو الانقطاع عن ممارسة مهنته أو التنازل عن
المنشأة أو انشاء فرع أو مكتب أو توكيل أو نقل مقر منشأته من مكان الى
آخر .

(مادة ٦٧) : فى تطبيق حكم المادة ١٢٤ من القانون يكون الرسم المقرر
فى حالة طلب الممول اخطاره بالضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة
ضريبية عشرون جنيها .

ويجب أن ترفق صورة الإيصال الدال على السداد مع الطلب المقدم وعلى
المأمورية بعد التحقق من تقديمه للاقرارات الملتمزم بتقديمها وفقا
للنانون اجابته الى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمها للطلب .

التزامات غير الممولين

(مادة ٦٨) : على كل مالك أو منتفع بعقار مخصص كله أو بعضه لتجارة
أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب
لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية أن يقدم اخطارا
على النموذج رقم ٧ حصر ضرائب الادارة العامة للحصر والاقارات بمصلحة
الضرائب بالقاهرة اذا كان العقار كائنا بمحافظة القاهرة أو البسى الادارة
العامة لضرائب المحافظة حسب موقع العقار بالنسبة للمحافظات الأخرى .
ويقدم الاخطار المشار اليه خلال شهرين من تاريخ شغل أو تأجير العقار
كله أو بعضه لمزاولة أى وجه من أوجه النشاط المشار اليها .

ويجب أن يكون الاخطار موقعا من المالك أو من المنتفع وإذا كان ممن يزاول النشاط مستأجرا من الباطن فعلى كل من المالك والمستأجر الأصلي تقديم الاخطار فى الميعاد سالف الذكر ولا يعفى أحدهما من هذا الالتزام قيام الآخر بتقديم الاخطار وعلى المالك أو المنتفع تقديم الاخطار المشار اليه خلال شهرين من تاريخ التنازل عن الايجار للغير أو انتهاء العلاقة الاجارية .

(مادة ٦٩) : على أصحاب العقارات التى يجرى انشاؤها أو ترميمها أو هدمها الاخطار عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الاتفاق معهم على انشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض هذه العقارات على النموذج رقم ١٤ حصر ضرائب . ويقدم الاخطار الى الادارة العامة للحصر والقرارات بمصلحة الضرائب اذا كانت منشأة المقاول أو صاحب المهنة الحرة تقع فى دائرة محافظة القاهرة أو الى الادارة العامة لضرائب المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات وذلك خلال شهر من تاريخ الحصول على الترخيص بالبناء أو الهدم أو الترميم على أنه بالنسبة للأعمال التى لا تقتضى الحصول على ترخيص ، فيقدم عنها الاخطار خلال شهر من تاريخ التعاقد أو بسد العمل أيهما أسبق تاريخا .

(مادة ٧٠) : فيما عدا وزارة الدفاع ، على الجهات التى تختص بالترخيص بطبع أو نشر الكتب والمؤلفات والممنفات الفنية وغيرها أو تسجيلها أو الايداع لديها اخطار الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية بمصلحة الضرائب بالقاهرة بالنسبة لمحافظة القاهرة والادارات العامة لضرائب المحافظات بالنسبة لباقي المحافظات تبعا لمقر نشاط طالب الترخيص . ويجب أن يتضمن الاخطار فى كل حالة اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف أو غيره .

(مادة ٧١) : على المختصين فى الجهات المبينة فى المادة ١٢٨ ممن القانون عند منح أى ترخيص لمزاولة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة أو لبناء عقار أو لامكان استعمال عقار فى مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة اخطار الادارة العامة للحصر والقرارات بمصلحة الضرائب بالقاهرة بالنسبة لمحافظة القاهرة أو الادارة العامة لضرائب المحافظة المختصة بالنسبة لباقي المحافظات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الترخيص وذلك على

النماذج أرقام ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ حصر ضرائب .

(مادة ٧٢) : على المختصين في الجهات المشار اليها بالمادة ١٣٩ من القانون اخطار المأمورية المختصة بالبيانات التفصيلية عن قيمة أى تعامل من معاملاتها مع القطاع الخاص تزيد قيمتها على عشرة جنيهاً وكذلك بمضمون أى عقد توريد أو شراء أو مقاوله أو خدمة وما اليها وتكون قسـد تمت خلال الثلاثة أشهر السابقة على الاخطار وذلك فى موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام ويقدم الاخطار على النموذج رقم ٤٠ ضرائب المرافق .

(مادة ٧٣) : على الجهات الحكومية التى يكون من اختصاصها منح تراخيص أو أذن استيراد أو تصدير لأشخاص القطاع الخاص أو تخطر الادارة العامة للبيانات المركزية - قطاع المعلومات - بمصلحة الضرائب خـلال العشرة أيام الأولى من كل شهر بكافة البيانات المتعلقة بالترخيص أو الاذن ، وعلى الأخص بالاسم ثلاثيا والعنوان ورقم البطاقة الضريبية والمأمورية التى يتبعها .

(مادة ٧٤) : تكون الجهة المختصة التى تقدم اليها الاقرارات المشار اليها فى المادتين ١٤٠ ، ١٤١ من القانون قبل أول مارس من كل عام ، هى الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية - قطاع المعلومات - بمصلحة الضرائب .

اعلان الممولين

(مادة ٧٥) (١) : عند ارتداد الاعلان المرسل من المأمورية أو لجنة الطعن الى الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول مؤشرا عليه من موزع البريد بما يفيد غلق المنشأة أو غياب صاحبها أو رفض الاستلام يكون اثبات ذلك بمحضر يحرر بمعرفة المأمور المختص أو عضو لجنة الطعن المختصة بحسب الأحوال من ثلاث صور تحفظ الأولى بملف الممول وتلحق الثانية على محل المنشأة وتعلق الثالثة بلوحة الاعلانات بالمأمورية أو لجنة الطعن .

(١) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ .

ويعد سجل بالمأمورية ولجنة الطعن تقيد فيه هذه المحاضر أولاً بـأول
ليكون دليلاً على الاعلان بلوحة المأمورية أو لجنة الطعن .
وفي الحالات التي يتردد فيها الاعلان مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة
أو عدم التعرف على عنوان الممول يقوم المأمور المختص أو عضو اللجنة
المختص باجراء التحريات اللازمة فان أسفرت عن تحديد عنوان الممسول
أعاد المأمور أو عضو اللجنة الاعلان أو قام بتسليمه اليه وان لم تسفر
التحريات عن الاهتداء الى عنوانه يتم اعلانه في هذه الحالة في مواجهة
النيابة العامة .
(مادة ٧٦) : (١)

الربط الاضافى

(مادة ٧٧) (٢) : يكون الاخطار بالربط الاضافى فى الحالات المنصوص
عليها فى المواد ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون على النموذج رقم (٢٠) ضريبة
موحدة ، ورقم (٢٠) ضرائب شركات أموال بحسب الأحوال ويجب أن يتضمن
هذا النموذج أسس وأوجه النشاط التى بنى عليها كلا من الربط الأملى
والربط الاضافى ويخطر الممول بهذا الربط بخطاب موصى عليه بعلم الوصول
يحدد له فيه ميعاد ثلاثين يوماً لقبوله أو الطعن فيه طبقاً لحكم المادة
(١٥٧) من القانون .

لجان الطعن

(مادة ٧٨) (٣) : تطبيقاً لأحكام المادة (١٥٩) من القانون تختص لجان
الطعن بالنظر فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة فى كل ما يتعلق
بالضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح
شركات الأموال .

(١) تم الغاء هذه المادة طبقاً لنص المادة الرابعة من القرار الوزارى رقم
٨٩٨ لسنة ١٩٩٤م .

(٢) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤م .

(٣) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤م .

تحصيل دين الضريبة

- (مادة ٧٩) : تؤدي الضريبة الى مأمورية الضرائب المختمة نقدا أو بموجب شيك على مصرف أو بحوالة بريدية أو صكوك ضرائب .
- (مادة ٨٠) (١) : تصدر الأوراد التي يتم بها تحصيل الضرائب ومقابيل التأخير موقعا عليها من مأمور بطاقات الحساب الجارى ومراجع الحجز ووكيل المأمورية لشئون الحجز ورئيس المأمورية ويكون ذلك على النموذج رقم (٣ ، ٤) ضريبة موحدة أو رقم (٣ ، ٤) ضرائب شركات أموال بالنسبة لشركات الأموال حسب الأحوال .
- (مادة ٨١) : يوقع القرار بتحصيل مالم يؤد من المبالغ الاضافية للضريبة وقيمة الغرامات والتعويضات والمبالغ الملزم بحجزها وتوريدها من الأشخاص الوارد ذكرهم فى المادة السابقة وذلك على النموذج رقم ٥٦ ضرائب .
- (مادة ٨٢) : تكون الشهادة المنصوص عليها فى المادة ١٩٩ من القانون بالمبالغ التي تم خصمها أو اضافتها أو تحصيلها لحساب الضريبة المستحقة على الممول وفقا للنموذج رقم ٥٣ ضرائب أو على أية ورقة تشتمل على ذات البيانات مع توضيح المبالغ التي تم حجزها وتاريخ الحجز وتاريخ التوريد الى المصلحة .

ضمانات التحصيل

- (مادة ٨٣) (٢) : فى حالة تعرض حقوق الخزانة للضياع ، لرئيس مصلحة الضرائب أن يصدر أمر حجز تحفظى تطبيقا لنص المادة (١٧١) من القانون على النموذج رقم (٢٥) حجز ولا يجوز اصدار هذا الأمر الا عن ضرائب غير واجبة الأداء ولأسباب جديدة .
- ويتم الحجز التحفظى أولا على الأموال العقارية ثم المنقولة بالقدر الذى يكفى لاستيفاء حقوق الخزانة .

(١) ، (٢) مستبدلين بقرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤م .

ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك اذا كانت له أموال أخرى تكفى لسداد ديون الضريبة .

ويجب على المأمورية خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز التحفظ على أن تخطر الممول بمقدار الضريبة من واقع تقديرها على النموذج رقم (١٨) ضريبة موحدة أو (١٨) ضرائب شركات أموال والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم الى الحكومة

(مادة ٨٤) : على الجهات المشار اليها بالمادة ١٧٧ من القانون أن تقدم الى مأمورية الضرائب التي تتبعها بيانا بالأموال وغيرها من القيم المنصوص عليها في المادة المذكورة والتي يلحقها التقادم وذلك في موعد لا يجاوز آخر شهر مارس من السنة التالية للسنة التي اكتملت فيها مدة التقادم المسقط ، ويتم توريد هذه المبالغ الى خزنة المأمورية المختصة اما وقت تقديم هذا البيان أو خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

أحكام متنوعة

(مادة ٨٥) : يتم اخطار الممول بأحقية في طلب استرداد الضرائب وغيرها من المبالغ التي أدت بغير وجه حق على النموذج رقم ٣٥ ضرائب المرافق .
كما يتم اخطاره بعدم أحقيته في الاسترداد على النموذج رقم ٣٦ ضرائب المرافق ويتم اخطاره أيضا بأحقية في استرداد بعض هذه المبالغ على النموذج رقم ٣٧ ضرائب المرافق .
(مادة ٨٦) :

(١) تم الغاء المادة ٨٦ طبقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٨٩٨

لسنة ١٩٩٤م .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

(1) الرقم الآلى: يختلف :

[illegible]

(١) رقم الحصر الضريبي

١٩ عن السلة الخريبية

ضع علامة (✓) ، توقيع الممول أو من ينوب عنه قانونا مع افصاح الاسم والمدة

(١) تستوفي بمعرفة المختص بالحاسب الآلي .

(*) تطبيقاً لما ورد بالمادة (٨٤) من القانون بشأن تحديد إيرادات الثروة العقارية المنصوص عليها في المادتين (٨٢) و (٨٣) من القانون على أساس الإيراد الفعلي فإنه يشترط أن يقدم الممول طلباً بذلك خلال الفترة المحددة لتقديم هذا الاقرار على أن يتضمن الطلب جميع العقارات الزراعية أو المبنية .

(*) في حالة وجود إيرادات من ثروة عقارية فمن هذا الاقرار فإن ما سدد الممول من الضرائب العقارية الأصلية وفق القانون ١١٣ لسنة ١٩٢٩ بشأن ضريبة الأطنان ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية يستنزل من الضريبة المستحقة عليه وذلك وفقاً للمادة ٨٧ من القانون .

(*) يجب أن تشمل البيانات الخاصة بإيرادات النشاط التجاري والمناعي على الأرباح الناتجة من المنشأة وكافة فروعها المبنية عناوينها بهذا الاقرار .

(*) تخمس التكاليف الواجبة الخصم .

(*) وبالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها المناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فإنه يدخل منها في وعاء الضريبة بالنسبة للممول الفرد أو الشريك في شركات الأشخاص بحسب الأحوال الثمانية آلاف جنيه الأولى من مافي ربح الممول أو الشريك وما يزيد على هذا القدر يدخل في وعاء الضريبة بنسبة ٨٠٪ للنشاط المناعي و ٢٠٪ لنشاط التصدير .

(*) يحتسب الاعفاء للأعباء العائلية كما يلي :

١٤٤٠ جنيه سنوياً للممول الأعزب .

١٦٨٠ جنيه سنوياً للممول المتزوج ولا يعمل أو غير المتزوج ويعمل ولداً أو أكثر .

١٩٢٠ جنيه سنوياً للممول المتزوج ويعمل ولداً أو أكثر .

ويعتبر في حكم الولد المعال أي من الأهلين بشرط أن يعولهما الممول فعلاً وأن يكون هو عائلهم الوحيد .

(*) تحسب الضريبة المستحقة بعد خصم الأعباء العائلية على النحو التالي وفقاً للمادة ٩٠ من القانون .

الضريبة الأولى	حتى ٢٥٠٠ جنيه	٢٠٪
الضريبة الثانية	أكثر من ٢٥٠٠ جنيه - ٧٠٠٠ جنيه	٢٧٪
الضريبة الثالثة	أكثر من ٧٠٠٠ جنيه - ١٦٠٠٠ جنيه	٣٥٪
الضريبة الرابعة	أكثر من ١٦٠٠٠ جنيه - ٢٧٠٠٠ جنيه	٤٠٪
الضريبة الخامسة	أكثر من ٢٧٠٠٠ جنيه - ٦٨٠٠٠ جنيه	٤٥٪
الضريبة السادسة	أكثر من ٦٨٠٠٠ جنيه - ٠٠٠٠٠ جنيه	٤٨٪

أولاً : إيرادات النشاط التجاري والمناعي

(١) الأرباح التجارية والمناعية المؤيدة بحسابات عن السنة من / / ١٩ الى / / ١٩

الكيان القانوني للمنشأة (فردية / شركة تضامن / شركة توصية بسيطة / شركة واقع)

نوع النشاط : مركز إدارة المنشأة :

جنيه	جنيه	الأرباح / الخسائر من واقع حساب الأرباح والخسائر (مرفق رقم ٠٠٠٠٠) أولاً : يضاف / يخصم : مبالغ لا تعتبر من التكاليف وفقاً للقانون
		مجموع الإضافات / الخصومات
		ثانياً : يضاف / يخصم : أ - طبقاً للمادة (٢٧) من القانون مبالغ تعتبر من التكاليف ولم تدرج بحساب أ . خ . : ب - الخسائر المرحلة من سنوات سابقة طبقاً لحكم المادة (٢٨) من القانون . ج - طبقاً للمادة (٢٩) من القانون : ١ - ٩٠٪ من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلية في ممتلكات المنشأة ٢ - ٩٠٪ من إيرادات الأراضي أو العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات المنشأة . مجموع الخصومات / الإضافات
الصافي	الصافي	د - الأرباح الرأسمالية التي تستنزل طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون . نصيب الممول أو الشريك مقدم الاقرار في مافي الأرباح / الخسائر
مافي الأرباح والخسائر		توقيع المحاسب : اسم المحاسب : رقم قيده بسجل المحاسبين والمراجعين : توقيع مدير الشركة (في حالة الشركات)

(٢) الأرباح التجارية والمعماعيد غير المؤهدة بحسابات
عن السنة من / / ١٩ الى / / ١٩

الكيان القانونى للمنشأة (فردية / شركة تضامن / شركة توصية بسيطة / شركة واقع)

نوع النشاط مركز ادارة النشاط
مقدار رأس مال المنشأة فى أول السنة قيمة المبيعات أو الإيرادات اليومية بالجنيها
أيام العمل فى السنة قيمة المبيعات أو الإيرادات السنوية بالجنيها
نسبة اجمالي الربح للمبيعات أو الإيرادات اجمالي الربح السنوى بالجنيها
اجمالي الربح السنوى بالجنيها

اجمالي الربح السنوى بخم المصروفات :	جنيته	جنيته
(١) الإيجارات		
(٢) الأجور والمرتبات		
(٣) النور والمياه		
(٤) التليفون		
(٥) مصاريف أخرى (كأقساط التأمين الاجتماعى)		
(٦) الاستهلاكات (أثاث الخ		
(٧) التبرعات المدفوعة أو التى تؤول للحكومة والهيئات العامة أيا كان مقدارها		
(٨) التبرعات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقاً لأحكام القوانين ودور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومى بمس		
لا يجاوز ٧% من صافى الربح		
(٩)		
جملة المصروفات		
صافى الأرباح / الخسائر		
نصيب الممول أو الشريك مقدم القرار فى صافى الأرباح / الخسائر		
توقيع مدير الشركة (فى حالة الشركات)		

بيانات فروع المنشأة

سلسل	عنوان وصف المكان	الغرض المستعمل فيه المكان	اسم المالك
.....
.....
.....
البيانات الأخرى التى يرغب الممول اضافتها أو ايضاحها :			
.....
.....
.....
.....

(١) (٣) أرباح تأجير أية وحدة سكنية مفروشة
أو جزء منها

عن السنة من / / ١٩ الى / / ١٩

م	عنوان الوحدة المفروشة	تاريخ تشييدها	القيمة الإيجارية (٢)	اسم المستأجر	مدة الإيجار	قيمة الإيجار الفعلي (٣)
.....
.....
.....
.....

مجموع الإيجار الفعلي مفروشا عن السنة
يستبعد منه ٥٠٪ مقابل كافة التكاليف
صافي الأرباح التي تسرى عليها الضريبة

- (١) يراعى بيان أوجه نشاط الزوج والأولاد القمر في تأجير وحدات سكنية مفروشة أن وجد طبقاً لأحكام القانون .
(٢) يقصد بها القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد .
(٣) يشترط ألا يقل عن الحدود الواردة في المادة ٢٣ من القانون ١٥٢ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .
- ثانياً : إيرادات المهن غير التجارية عن السنة من / / ١٩ الى / / ١٩
- المهنة : المركز الرئيسي لمباشرة المهنة :

	الإيرادات والتكاليف المتعلقة بمباشرة المهنة	
	<p>(١) إجمالي الإيرادات من الجهات الملزمة بالخضوع أو التحصيل لحساب الضريبة .</p> <p>(٢) إجمالي إيرادات مزاولة المهنة من معاذر أخرى من غير البند رقم (١) .</p> <p>(٣) إجمالي إيرادات مزاولة المهنة في الخارج .</p>	
جفلة الإيراد	يخضع جفلة التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة بواقع ٢٥٪ من جفلة الإيرادات	
صافي الأرباح	<p>مالم توجد دفاتر منتظمة أو مستندات أو مؤشرات دخل تزيد عن ذلك</p> <p>يخضع طبقاً للمادة (٦٨) من القانون :</p> <p>١ - ١٥٪ مقابل الاستهلاك المهني .</p> <p>٢ - المبالغ المودعة إلى النقابات لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات بما لا يجاوز ١٠٪ بشرط ألا يكون منتفعا بالاعفاء المقرر وفقاً لقوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعي .</p> <p>٣ - قيمة أقساط التأمين على الحياة والتأمين المحي (١) .</p> <p>٤ - أ - التبرعات المدفوعة أو التي تؤول للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيها كان مقدارها (١) .</p> <p>ب - التبرعات والامانات المدفوعة للهيئات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المصرية ودور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة بما لا يجاوز ٧٪ من صافي الربح (١) .</p> <p>تخضع الخسائر المرحلة من سنوات سابقة وفقاً للمادة (٦٩) من القانون إذا كان الممول ممسكاً بدفاتر منتظمة .</p> <p>جفلة الخصومات</p> <p>صافي الأرباح / الخسائر</p> <p>بيان أماكن مزاولة الأعمال والبيانات الأخرى المراد إضافتها</p> <p>توقيع المحاسب : اسم المحاسب : رقم قيده بسجل المحاسبين والمراجعين :</p>	

(١) لا يجوز تكرار خصم أي من التكاليف المذكورة من أي إيرادات أخرى .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

ثالثا : إيرادات الثروة العقارية
(١) إيرادات الأراضي الزراعية المملوكة للممول
" غير المزروعة بمحاصيل بستانية "

ملاحظات	اسم المالك وصفته (٢)	القيمة الإيجارية (١) جنبيه	مساحة الأطنان س ط ف	موقع الأطنان (محافظة - مركز - ناحية
				الجملة صافي إيرادات الأراضي الزراعية

(٢) إيرادات الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية

ملاحظات	اسم المالك وصفته (٢)	القيمة الإيجارية (١) جنبيه	مساحة الاستغلال (٣)	مساحة الأطنان س ط ف	موقع الأطنان محافظة - مركز - ناحية
					أ - حدائق الفاكهة المنتجة : مجموع ب - نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية : مجموع ج - مشاتل المحاصيل البستانية : مجموع

- (١) القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على الأطنان الزراعية بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف .
(٢) يبين ملة المالك وهل هو الزوج أو الأولاد القصر مع مراعاة تطبيق المادة ١٠٧ من القانون .
(٣) يبين إذا كان الممول مالكا للأرض أو مستأجرا لها .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

جسد	<p>أ - صافي إيرادات الزراعي من حقائق الفاكهة المنتجة (على أساس القيمة الإيجارية)^(١) عن المساحة التي تزيد على الثلاثة أفدنة الأولى المعفاة (٢) .</p> <p>ب - صافي إيرادات الاستغلال الزراعي من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية (على أنفاس القيمة الإيجارية) (١) عن المساحة التي تزيد على الغدان الأول المعفى (٢) .</p> <p>ج - صافي إيرادات الاستغلال الزراعي من مشاتل المحاصيل البستانية (على أساس القيمة الإيجارية)^(٢) عن كامل المساحة (٢) .</p> <p>صافي إيرادات الاستغلال الزراعي</p>
	<p>الإيرادات الفعلية للأراضي الزراعية^(٣) والاستغلال الزراعي</p> <p>الإيرادات الإجمالية الفعلية من واقع الحسابات</p> <p>المصاريف الفعلية من واقع الحسابات</p> <p>صافي الإيرادات الفعلية</p>

- (١) القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على الأطنان الزراعية بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف .
- (٢) إذا كان حاشئ الخراس مالكا للأرض تحدد الإيرادات على أساس مثلى القيمة الإيجارية .
- (٣) في حالة طلب المحاسبة على أساس الإيراد الفعلى .

(٢) إيرادات العقارات المبنية

م	اسم المالك وصفته (١)	بيان موقع العقار (العنوان)	نصيب الممول في التكاليف على أساس ٢٤ قيراط (٢)	القيمة الإيجارية (٢)
			س ط	جنيته
<p>الإيراد محسوبا على أساس القيمة الإيجارية (مجموعة القيمة الإيجارية)</p> <p>بخصم - القيمة الإيجارية للسكن الذي يقيم فيه الممول هو وأسرته</p> <p>- ٢٠٪ من القيمة الإيجارية مقابل جميع التكاليف (دون المسكن الخاص)</p> <p>مجموع الخصومات</p> <p>صافي إيرادات العقارات المبنية</p>				
<p>الإيرادات الفعلية للعقارات المبنية</p> <p>الإيرادات الإجمالية الفعلية من واقع الحسابات =</p> <p>المصاريف الفعلية من واقع الحسابات =</p> <p>صافي إيرادات العقارات المبنية</p>				
<p>طلب المحاسبة على أساس الإيراد الفعلى للثروة العقارية</p> <p>عملا بحكم المادة ٨٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته أطلب محاسبتى على أساس الإيراد الفعلى من :</p> <p>* العقارات المبنية وحدها أو العقارات الزراعية وحدها أو العقارات المبنية والزراعية معا حيث أتى أمسك لها دفاتر منتظمة وقد راعيت هذا الأساس في تحرير البيانات الخاصة بهذا الإيراد .</p> <p>تحريرافى / / ١٩ .</p> <p>توقيع الممول</p>				

- (١) تبين فيها اسم الممول أو الزوجة أو الأولاد القصر حسب الأحوال .
- (٢) يبين حصة الممول / الزوجة / الأولاد القصر في التكاليف .
- (٣) القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية حسب نصيب الممول في التكاليف .
- * تشطب العبارة أو العبارات غير اللازمة .

ملخص الأقرار عن سنة ١٩

- أولا : صافي أرباح / خسائر النشاط التجاري والصناعي جنيته جنيته
ثانيا : صافي أرباح / خسائر المهن غير التجارية •
ثالثا : صافي إيرادات الثروة العقارية :
١ - صافي إيرادات الأراضي الزراعية •
٢ - صافي إيرادات الاستغلال الزراعي •
٣ - صافي إيرادات العقارات المبنية •

مجموع صافي الدخل

يخصم الأعباء العائلية (بشرط عدم سبق خصمها أو جزء منها من
المرتبات وما في حكمها)

وعاء الضريبة

جنيته

الضريبة المستحقة

- يخصم : ١ - ما سبق سداده تحت حساب الضريبة (١)
٢ - الضرائب العقارية الأصلية المسددة (٢)

الباقى الواجب السداد

اسم الممول :

توقيع الممول :

(١) ما سبق تحت حساب الضريبة : جنيته

- المسدد طبقا لنظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة
— المبالغ المسددة لمكاتب التحصيل بالضرائب العقارية •

(٢) الضرائب العقارية الأصلية المسددة :

- ضريبة الأتبان الزراعية
— ضريبة العقارات المبنية

(١) الرقم الآلي للملف :

--	--	--	--

رقم الوارد التاريخ / / ١٩ توقيع كاتب الوارد
 الضريبة من واقع الاقرار ^{جنسية} توقيع المأمور المختص :
 تاريخ القيد بهبطقة الاقرار توقيع الموظف المختص :
 قيد بهبطقة الحساب الجارى رقم بتاريخ / / ١٩
 توقيع الموظف المختص
 رقم الحمر الضريبي (١)

نتيجة عمليات المنشأة التجارية أو الصناعية / أو المهنة غير التجارية
حتى تاريخ التوقف / أو التنازل / أو الانقطاع عن ممارسة المهنة
عن المدة من / / ١٩ حتى / / ١٩

(١) بيانات عن الممول

اسم الممول رباعيا الجنسية

المهنة أو النشاط

عنوان محل الإقامة الرئيسي سواء في مصر أو في الخارج

عنوان المركز الرئيسي لمزاولة المهنة أو النشاط في مصر

محل الإقامة الأخرى بمصر أو بالخارج (إن وجدت)

رقم التليفون : سكن : مكتب :

رقم البطاقة / شخصية / عائلية / جواز سفر مكان مدورها :

الحالة الاجتماعية : أعزب متزوج ولا يعمل غير متزوج ويعمل متزوج ويعمل

ضع علامة (✓)

توقيع الممول أو من ينوب عنه قانونا مع إفصاح الاسم والمدة

(١) تستوفي بمعرفة المختص بالحاسب الآلي .

(٢) يقدم الممول هذا الاقرار في حالات توقف المنشأة التجارية أو الصناعية عن العمل أو التنازل عنها أو في حالة انقطاع

الممول عن مزاولة المهنة الحرة وغيرها من المهن غير التجارية .

وذلك طبقاً لأحكام المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٧٢ من القانون والمادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

أولاً : إيرادات النشاط التجاري والصناعي
(١) الأرباح التجارية والصناعية المؤيدة بحسابات
حتى تاريخ التوقف / أو التنازل
عن السنة من / / ١٩ إلى / / ١٩

الكيان القانوني للمنشأة (فردية / شركة تضامن / شركة توصية بسيطة / شركة واقع)

نوع النشاط

مركز ادارة المنشأة

جنيه	جنيه	الأرباح / الخسائر من واقع حساب الأرباح والخسائر حتى تاريخ التوقف / التنازل (مرفق رقم ٠٠) أولاً : يضاف / يخصم : مبالغ لا تعتبر من التكاليف وفقاً للقانون مجموع الإضافات / الخصومات
		ثانياً : يخصم / يضاف أ - طبقاً للمادة (٢٧) من القانون مبالغ تعتبر من التكاليف ولم تدرج بحساب الأرباح والخسائر : ب - الخسائر المرحلة من سنوات سابقة طبقاً لحكم المادة (٢٨) من القانون . ج - طبقاً للمادة (٢٩) من القانون : ١ - ٩٠٪ من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة . ٢ - ٩٠٪ من إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات المنشأة . مجموع الخصومات / الإضافات
	الصافي	د - الأرباح الرأسمالية التي تستنزل طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون صافي الأرباح / الخسائر
توقيع الممول	توقيع مدير الشركة (في حالة الشركات)	نصيب الممول أو الشريك مقدم القرار في صافي الأرباح / الخسائر توقيع المحاسب : اسم المحاسب : رقم قيده بسجل المحاسبين والمراجعين :

يرفق صورة من : حسابات التشغيل والمتاجرة - حساب الأرباح والخسائر - صورة من آخر ميزانية وعلى أن تكون معتمدة من محاسب وفقاً لأحكام القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ومزيلة بشهادة ب نتیجه المراجعة والفحص وبأن هذا الفحص قد تم وفقاً لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها .

(٢) الأرباح التجارية والصناعية غير المؤيدة بحسابات

حتى تاريخ التوقف / أو التنازل

عن المدة من / / ١٩ حتى / / ١٩

الكيان القانوني للمنشأة (فردية / شركة تضامن / شركة توصية بسيطة / شركة واقع)

نوع النشاط
مركز ادارة النشاط
مقدار رأس مال المنشأة في أول السنة
قيمة المبيعات أو الإيرادات اليومية بالجنيها
أيام العمل حتى تاريخ التوقف / أو التنازل
قيمة المبيعات أو الإيرادات حتى تاريخ التوقف / أو التنازل بالجنيها
نسبة اجمالي الربح للمبيعات أو الإيرادات
اجمالي الربح حتى تاريخ التوقف / أو التنازل

جنيه	جنيه	اجمالي ربح المدة حتى تاريخ التوقف / أو التنازل يخصم المصروفات حتى تاريخ التوقف / أو التنازل :
		١ - الأيجسارات
		٢ - الأجور والمرتبات
		٣ - النور والضيء
		٤ - التليفون
		٥ - مصاريف أخرى (كإسقاط التأمين الاجتماعي)
		٦ - الاستهلاكات (أثاث الخ)
		٧ - التبرعات المدفوعة أو التي تزول للحكومة والهيئات العامة أيما كان مقدارها -
		٨ - التبرعات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعربة المشهورة طبقا لأحكام القوانين ودور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي بما لا يجاوز ٧% من صافي الربح
		٩ - جملة المصروفات صافي الأرباح / الخسائر
		تميب المعمول أو الشريك مقدم الاقرار في صافي الأرباح / الخسائر توقيع مدير الشركة (في حالة الشركات)
		توقيع المعمول

بيانات فروع المنشأة أو المنشآت المحتلفة عن العمل / أو المتنازل عنها

مسلسل	عنوان ووصف المكان	الفرض المستعمل فيه المكان	اسم المالك
.....
.....
البيانات الأخرى التي يرغب المعمول اضافتها أو ايضاها :			
توقيع المعمول			

ثانيا : ايرادات المهن غير التجارية
أرباح المهنة أو النشاط حتى تاريخ الانقطاع عن مزاولة المهنة
عن السنة من / / ١٩ الى / / ١٩

المهنة : المركز الرئيسي لمباشرة المهنة :

<p>الايادات والتكاليف المتعلقة بمباشرة المهنة حتى تاريخ الانقطاع عن مزاولة المهنة أو النشاط:</p>	
<p>(١) اجمالي ايرادات من الجهات الملزمة بالخضوع أو التحصيل لحساب الضريبة . (٢) اجمالي ايرادات مزاولة المهنة من مصادر أخرى من غير البند رقم (١) . (٣) اجمالي ايرادات مزاولة المهنة في الخارج .</p>	<p>جملة ايرادات</p>
<p>بخضوع جملة التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة بواقع ٢٥٪ من جملة ايرادات مالم توجد دفاتر منتظمة أو مستندات أو مؤشرات دخل تزيد عن ذلك .</p>	<p>صافي الأرباح</p>
<p>بخضوع طبقا للمادة (٦٨) من القانون : ١ - ١٥٪ مقابل الاستهلاك المهني . ٢ - المبالغ المؤداة الى النقابات لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات سما لا يتجاوز ١٠٪ بشرط ألا يكون منتفعا بالاعفاء المقرر وفقا لقوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعي . ٣ - قيمة أقساط التأمين على الحياة والتأمين المحي (١) . ٤ - أ - التبرعات المدفوعة أو التي تؤول للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها (١) . ب - التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المصيرية ودور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة بما لا يتجاوز ٢٪ من صافي الربح (١) . تخضع الخسائر المرحلة من سنوات سابقة وفقا للمادة (٦٩) من القانون اذا كان العمول مسكنا دفاتر منتظمة .</p>	<p>جملة الخصومات</p>
<p>صافي الأرباح / الخسائر حتى تاريخ الانقطاع عن مزاولة المهنة بيان أماكن مزاولة الأعمال والبيانات الأخرى المراد اضافتها .</p>	<p>صافي الأرباح</p>
<p>.....</p>	
<p>توقيع المحاسب : اسم المحاسب : رقم قيده بسجل المحاسبين والمراجعين :</p>	
<p>توقيع الممول :</p>	

(١) لا يجوز تكرار خضوع أي من التكاليف المذكورة من أي إيرادات أخرى .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

(نموذج رقم ٩ ضريبة موحدة)

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

مأمورة ضرائب :

رقم الملف :

(١) اقرار

عن الضريبة المستحقة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

اسم المدين : العنوان : نشاطه : عنوان النشاط :
 اسم الدائن : العنوان : نشاطه : عنوان النشاط :
 سند الدين : ١ - عقد رسمي بتاريخ توثيق
 ٢ - عقد عرفي بتاريخ أو شغوى بتاريخ
 قيمة الدين : قرش جنيه تاريخ الاستحقاق
 العائد وشروطه : تاريخ الاستحقاق
 قيمة الدفقات من أصل الدين : تاريخ السداد
 قيمة الدفقات من أصل القوائد : تاريخ السداد

مقدار الضريبة المستحقة على العائد

ملاحظات يبدىها الممول أو مقدم الاقرار (٢) :

.....

توقيع مقدم الاقرار ،،،

تحريرا في / / ١٩٠٠

- (١) يقدم هذا الاقرار من كل من الدائن والمدين اذا كانا مقيمين بمصر كما يقدم من المدين اذا كان الدائن فردا مقيما فمسى الخارج أو شركة أجنبية مركزها في الخارج وليس في مصر ، كما يقدم من الدائن اذا كان المدين مقيما في الخارج أو في حالة عدم سداد العائد كله أو بعضه في ميعاد الاستحقاق .
 (٢) في حالة سداد العائد كله أو بعضه يلزم بيان ذلك ويعتبر ما سدد من المبالغ المذكورة سدادا نهائيا للضريبة ولا يلزم الممول بالاقرار عنها طبقا لأحكام المادة ٩١ من القانون .

بيان -

الضريبة المستحقة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

غير المتعلقة بمباشرة المهنة

(١) الجهة :
 العنوان :

اسم المدين	العنوان	تاريخ نشأة الدين	قيمة الدين	تاريخ سداد العائد	قيمة العائد	الضريبة المستحقة
			ق جـ		ق جـ	ق جـ

توقيع المسئول ،،،

تحريرا في / / ١٩٠٠م

- (١) يقدم هذا البيان من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص طبقا للمادة (٢٥) من القانون ، والمادة (٤) من اللائحة التنفيذية .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

(نموذج رقم ٢٨ فريضة موحدة)

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

(١) اقرار عن التصرفات العقارية

(٢) (١) بيانات عن المتصرف أو من يقرر حق انتفاع أو من يؤجر عقارا لمدة تزيد على خمسين عاما :

الاسم ثلاثيا	محل الإقامة	المهنة أو النشاط
.....
.....
.....

(٢) بيانات العقار :

وصف العقار	الحصة المتصرف فيها ومساحتها	موقع العقار	ثمن البيع ق ج	نوع التصرف	رقم وتاريخ التسجيل
.....
.....
.....

(٣) التصرفات السابقة سواء في ذات العقار أو أية عقارات أخرى :

اسم المتصرف ثلاثيا وعنوانه ومهنته أو نشاطه	وصف العقار وموقعه	ثمن البيع ق ج	رقم وتاريخ التسجيل	نوع التصرف
.....
.....
.....

(٤) بيانات أخرى عن العقار المتصرف فيه تدرج اذا كان موروثا ولم يجر عليه اضافات بواسطة الوارث (٣) :

اسم المورث ثلاثيا	مكان الوفاة	تاريخ الوفاة	القيمة الاجارية عند الميراث	القيمة الاجارية وقت التصرف
.....
.....

توقيع المتصرف

تحريرا في ١٩ / /

(٥) بيانات عن الفريضة المحملة (تعد بمعرفة الجهة التي قامت بتحميل الرسم والفريضة) قيمة الفريضة المحملة (فقط)

تاريخ السداد رقم قسيمة السداد مأمورية / مكتب الشهر العقاري

تحريرا في ١٩ / / ، بروجع ، لمين مكتب الشهر العقاري

(١) يقدم الاقرار من المتصرف الى مأمورية أو مكتب الشهر العقاري عند تقديم طلب تسجيل المحرر عن التصرفات في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل المتصرف العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية أو غيرها سواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو غيره ويعتبر تصرفا خاضعا

مصلحة الشهر العقاري
مأمورية / مكتب توثيق

اخطار
عن تصرفات في عقارات

السيد / رئيس الادارة المركزية للحصر والاقارات
(مصلحة الضرائب)

تنفيذا للمادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٢ لسنة ١٩٨١
وتعديلاته نتشرف بأن نرسل وفق هذا النموذج رقم ٢٨ ضريبة موحدة بعبد
مراجعة البيانات الواردة به على المستندات المقدمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في ١٩ / / أمين مأمورية / مكتب توثيق
.....

= للضريبة تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجير له لمدة تزيد على خمسين
عاما .

(٢) يحزر نموذج مستقل بمعرفة كل متصرف أو مقرر حق انتفاع أو مؤجر
في حالة تعددهم في المحرر الواحد .

(٣) تستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في
العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

القسم الرابع

**١ - التعليمات التنفيذية لمصلحة
الضرائب لعام ١٩٩٤**

**٢ - التعليمات التفسيرية لمصلحة
الضرائب لعام ١٩٩٤**

تعليمات تنفيذية رقم (١)^(١) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسس محاسبة نشاط مقاولات التركيبات الكهربائية
للمنازل والمباني

نظرا لما تلاحظ من اختلاف أسس محاسبة نشاط مقاولات التركيبات الكهربائية للمنازل والمباني في الحالات التقديرية وذلك بالنظر لعدم صدور تعليمات تنفيذية بأسس محاسبة هذا النشاط .

وعليه وتوحيدا وترشيذا لأسس محاسبة هذا النشاط ودعمًا لأواصر الثقة بين المصلحة ومموليها .

قامت الإدارة بدراسة تفصيلية لهذا النشاط شملت الاتصال بالعديد من مأموريات المصلحة والاطلاع على الملفات الخاصة بمحاسبة مموليها وعلى قرارات اللجان الصادرة في هذا الشأن للوقوف على الأسس والقواعد المناسبة للمحاسبة في الحالات التقديرية .

وقد أسفرت تلك الدراسة عن ملاءمة الاسترشاد بالأسس التالية عند محاسبة الحالات التقديرية أما الحالات التي يقدم عنها الممول اقرارا مستندا الى دفاتر حسابية فانه يجري في شأنها ما يجري على حالات فحص الدفاتر مع مراعاة عدم اهدار الدفاتر الا لأسباب جدية وفقا لما ورد بالتعليمات التنفيذية المتعددة في هذا الشأن وآخرها رقم (٦)^(٢) لسنة ١٩٨٩ .

أولا : تحديد نوع العملية ورقم الأعمال لكل نوع من أنواع العمليات التسيي يشملها هذا النشاط .

١ - بالنسبة للمقاولات مع الحكومة والقطاع العام يتحدد رقم الأعمال طبقا لبيانات الخصم والاضافة الواردة للمأمورية مع تدعيمها بالاطلاع لسدى جهات التعامل للوقوف على قيمة المبالغ المنصرفة للممول خلال سنة المحاسبة مع الاسترشاد بنسب الخصم تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في تحديد طبيعة المقاول . أو التحرى لدى هذه الجهات عن

(١) تصدرها الادارة المركزية للشئون التنفيذية بمصلحة الضرائب بالقاهرة .

(٢) راجع لنا التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب طبعمة

طبيعة العمليات التي أسندتها للممول فتكون المقاوله متكاملة (توريد - تركيب أدوات كهربائية) اذا كانت نسبة الخصم ١% . وتكون مقاوله مصنعيات (تركيب فقط) اذا كانت نسبة الخصم ٣% . وتكون مقاوله توريد أدوات كهربائية اذا كانت نسبة الخصم ١% وعلى المأمورية التحقق من طبيعة كل مقاوله عند المحاسبة .

(٢) وبالنسبة للمقاولات مع القطاع الخاص يتم تحديد طبيعتها في ضوء الاقرار المقدم والمناقشة والتحريات وتحدد المأمورية طبيعة معاملات الممول على النحو المذكور أعلاه في ضوء اتفاق الممول وجهة التعامل ان وجد وفي ضوء المناقشة والاقرار الضريبي والتحريات التي تجريها المأمورية فسي هذا الشأن ويتم تحديد رقم الأعمال السنوي للمقاولات مع القطاع الخاص في ضوء المناقشة وعقود المقاوله ان وجدت والاطلاع على الاقرار الضريبي والتحريات التي تجريها المأمورية مع امكانية مناقشة من تم العمل لحسابه .

ثانيا : أيام العمل السنوية :

تحدد عدد أيام العمل السنوية بالنسبة للاصلاحات بواقع ٣١٠ يوم ما لم يتبين للمأمورية خلاف ذلك .

ثالثا : نسبة ربح النشاط :

أ - تحدد نسبة صافي ربح توريد وتركيب أدوات كهربائية للحكومة والقطاع العام بنسبة ١٠% ومع القطاع الخاص بواقع ٢٢% ما لم تظهر العقسود خلاف ذلك .

ب - تحدد نسبة صافي ربح تركيبات (مصنعيات) فقط مع الحكومة والقطاع العام بنسبة ٣٠% ومع القطاع الخاص بنسبة ٤٠% .

ج - تحدد نسبة صافي ربح توريدات أدوات كهربائية مع الحكومة والقطاع العام بنسبة ٨% ومع القطاع الخاص بنسبة ١٠% .

د - تحدد نسبة اجمالي ربح اصلاحات وصيانة أدوات كهربائية بنسبة ٦٠% .

رابعا : بالنسبة للمصروفات اللازمة لمباشرة النشاط :

يتم خصم المصروفات اللازمة لمزاولة النشاط طبقا لحكم المادة (١) ٢٤ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ وما جرى عليه العرف في هذا النشاط .

خامسا : يجوز للمأمورية الخروج عن هذه التعليمات اذا ما كانت هناك دلائل مؤكدة تستدعي التعديل على أن يكون ذلك بموافقة رئيس المأمورية .
سادسا : على جميع المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة .

تحريرا في ١٦/١/١٩٩٤ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسس محاسبة نشاط تجارة لوازم الخياطين
(الكلف) بالتجزئة

نظرا لما تلاحظ من اختلاف أسس المحاسبة في نشاط تجارة لوازم الخياطين (الكلف) بالتجزئة بين مأموريات المصلحة وتوحيدا لأسس محاسبة هذا النشاط قامت الادارة العامة للفحص الضريبي بدراسة شملت العديد من المأموريات بالقاهرة والأقاليم كما عقدت الاجتماعات مع بعض مزاوли النشاط وممثلين لبعض مأموريات المصلحة .

وقد أسفرت هذه الدراسة عن ملاءمة الاسترشاد بأسس وقواعد معينة عند محاسبة الحالات التقديرية في هذا النشاط وأما الحالات الدفترية التي يقدم عنها الممول اقرارا مستندا الى دفاتر حسابية منتظمة فيجري في شأنها ما يجري على حالات فحص الدفاتر مع مراعاة عدم اهدار الدفاتر والا لأسباب جدية وفقا لما ورد بالتعليمات التنفيذية الصادرة في هذا الشأن .

أولا : رقم الأعمال :

يتم تحديد رقم أعمال المنشأة استنادا الى العوامل التالية :
(١) المناقشات والمعاينات المتكررة للمنشأة ومخازنها ان وجدت .

(١) تم تعديل هذه المادة طبقا للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لتصبح المادة ٢٧ راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعه ١٩٩٤ صفحة ٣٨٩ وما بعدها .

(٢) أصناف الكلف ولوازم الخياطيين الموجودة بالمنشأة (ومخازنها ان وجدت)
والتي تتجر فيها وكمية البضاعة الموجودة بالمنشأة (ومخازنها
ان وجدت) والتي تسفر عنها المعاينة .

(٣) موقع المنشأة وشهرتها .

(٤) بيانات الخصم والاضافسة .

(٥) أية بيانات أخرى لدى الممول يمكن الاسترشاد بها في تحديد المبيعات .

(٦) حجم العمالة .

ثانيا : نسبة مجمل الربح : تحدد بواقع ٢٠٪ من رقم الأعمال .

ثالثا : عدد أيام العمل في السنة : تحتسب بواقع ٣١٠ يوما في السنة
مالم يثبت للمأمورية خلاف ذلك .

رابعا : المصروفات : تعتمد كافة المصروفات الادارية المؤيدة مستنديا
واللازمة لمزاولة النشاط طبقا لما ورد في المادة ٢٤ من ^(١) القانون
١٥٧ لسنة ١٩٨١ وما جرى عليه العرف في هذا النشاط .

خامسا : يتم محاسبة المنشأة عن أية أنشطة أخرى تزاولها بخلاف هذا النشاط .
سادسا : يجوز للمأمورية الخروج عن هذه التعليمات في حالة وجود أدلة
مؤكدة تستدعي ذلك وبعد موافقة رئيس المأمورية .

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها
لما ورد بهذه التعليمات بكل دقة .

تحريرا في ٢٢/١/١٩٩٤ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن محاسبة نشاط التصدير لحساب الغير (بالعمولة)

نظرا لما أثارته الشعبة العامة للمصدرين من عدم التفرقة في المحاسبة
الضريبية بين مكتب التصدير الذي يقوم بالتصدير لحسابه بموجب تعاقد مسع
المستورد وبين المكتب الذي يقوم بالتصدير لحساب الغير مقابل عمولة .

(١) تم تعديل هذه المادة طبقا للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لتصبح المسادة ٢٧
راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبع سنة
١٩٩٤م صفحة ٣٨٩ وما بعدها .

توجه المصلحة نظر مأمورياتها الى أنه يتعين في حالة وجود مستندات تدل على قيام المكتب بالتصدير لحساب الغير فانه يتعين محاسبة هذا المكتب عما يتقاضاه من عمولة تصدير لحساب الغير اضافة الى كافة ما قد يحصل عليه المكتب المذكور من مزايا بما فيها المبالغ التي يتم تحصيلها عن هذه المادرات لحساب المصلحة تحت حساب الضريبة اعمالا لأحكام المادة ٤٧^(١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٧٠^(٢) لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٦٤^(٣) لسنة ١٩٨٥ بشأن النسبة التي يجري خصمها من قيمة المبالغ المستردة عند استرداد قيمة المادرات من أشخاص القطاع الخاص تحت حساب الضريبة المستحقة على المصدريين .

ومراعاة الجمع بين ربحية المكتب من التصدير لحسابه وما قد يحصل عليه من عمولات عن التصدير لحساب الغير عند مباشرة النشاطين معا .
وعلى جميع المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة .

تحريرا في ١٩٩٤/١/٢٢ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤) لسنة ١٩٩٤

بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية

اعتبارا من ١٩٩٣/١١/٢٦ حتى ١٩٩٣/١٢/٢٥^(٤)

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢^(٥) لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .

(١) تم تعديل هذه المادة طبقا للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ليتمتع المادة ٣٨

راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل ص ٣٩٧ .

(٢) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٨٦ (تابع) بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٢ ، راجع

الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ، صفحة ١٦٧ .

(٣) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٨٥ ، راجع

الأستاذ / محمد بدران ، المرجع السابق ، صفحة ١٦٧ .

(٤) راجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، صفحة ٢٦٦ .

(٥) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٠٨ (تابع) بتاريخ ١٠ مايو ١٩٨٧ ، راجع لنا

الموجز في الفقه الضريبي ، طبعة ١٩٩٣ ، ص ٤٥٢ وما بعدها .

أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية كان آخرها برقم (٢٣)^(١) لسنة ٩٣ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٣/١٠/٢٦ حتى ١٩٩٣/١١/٢٥ واستكمالاً لهذه التعليمات وتوحيداً لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٣/١١/٢٦ حتى ١٩٩٣/١٢/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (روسيا - السودان) . وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،،

تحريراً في ١٩٩٤/١/٢٠ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن أسس محاسبة نشاط استغلال ماكينات الري

نظراً لما تلاحظ من اختلاف أسس محاسبة نشاط استغلال ماكينات الري في الحالات التقديرية بين مأموريات المصلحة وذلك بالنظر لعدم سبق صدور تعليماتها تنفيذية للفحص بأسس محاسبة هذا النشاط .

وتوحيداً لأسس محاسبة استغلال ماكينات الري بين مأموريات المصلحة قامت الإدارة بدراسة تفصيلية شاملة لهذا النشاط تضمنت الاتصال ببعض المأموريات والاطلاع على عينة من ملفات مزاوولي هذا النشاط للوقوف على أنسب الأسس والقواعد لمحاسبته في الحالات التقديرية وكذا الاتصال بالجهات المشرفة على هذا النشاط (وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ومصلحة الري قطاعي الري وتوزيع المياه) . .

واسترشاداً بالقرار الوزاري رقم ١٤٨٣٧ لسنة ١٩٩٠ الصادر من وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بشأن تحديد أجور الريه للفدان من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالي والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى والآبار الارتوازية .

(١) راجع هذه التعليمات بكتابنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الذخل طبعة ١٩٩٤ ، صفحة ٢٢٠ .

وتوحيداً لأسس محاسبة هذا النشاط ترى الإدارة العامة للفحص الضريبي ملائمة الاسترشاد بالأسس والقواعد التالية عند محاسبة الحالات التقديرية في هذا النشاط أما الحالات الدفترية التي يقدم عنها الممول اقراراً مستنداً الى دفاتر حسابية منتظمة فيجوز في شأنها ما يجرى على حالات فحص الدفاتر مع مراعاة عدم اهدار الدفاتر الا لأسباب جدية وفقاً لما ورد بالتعليمات التنفيذية الماددة في هذا الشأن .

أولاً : الإيراد اليومي :

يتم تحديد الإيراد اليومي لنشاط استغلال ماكينات الري (آلات رفع المياه) على النحو التالي :

(١) تحديد ساعات التشغيل اليومية لماكينة الري التي تدار بالكهرباء بمعدل ١٢ ساعة تشغيل يومياً وبمعدل ٨ ساعات تشغيل يومياً لماكينات الري التي تدار ميكانيكياً وعدد الساعات التي يحتاجها ري الفدان الواحد بمتوسط ٤ ساعات مالم يثبت للمأمورية خلاف ذلك .

(٢) تحديد قيمة أجر ري الفدان بحسب نوع ماكينة الري من حيث أنها وحيدة بحارياً تدار بمحرك كهربائي أم بمحرك ميكانيكي أو أنها وحيدة آبار تدار بالكهرباء أم بمحرك ميكانيكي وذلك طبقاً لفئات أجور الري الواردة بقرار وزارة الأشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٨٣٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن تحديد أجور الري للفدان من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالي والمقامة على النيل والترع العامة والآبار الارتوازية والتي حسبت تلك الفئات على أساس رفع أستاتيكي قدره ٣ متر للوحدات البحارياً ، ٢٠ متر للآبار الارتوازية طبقاً للبيان المرفق والوارد بالقرار الوزاري ١٤٨٣٧ لسنة ١٩٩٠ .

(٣) هذه التقديرات حسبت على أساس سعر اللتر للسولار ٧٠ ملليم وسعر كيلو

الزيت ٨٤ قرش ، ١٠٤ قرش حسب التعبئة والكيلو وات ساعة ٥٦٧ ملليم .

(٤) تبقى هذه الأسعار سارية في حدود الرفع الأساسي الوارد في البنود الأول ما دام سعر مستلزمات التشغيل والصيانة لم يتغير أكثر من ٢٠٪ بالنقص أو الزيادة .

(٥) يراعى زيادة أسعار الري الواردة بالقرار الوزاري المذكور وطبقاً له بالنسبة للوحدات البحارياً بمقدار ١٠٠٪ عند زيادة قدرة الرفع الاستاتيكي من ٣ متر الى ٥ متر وبمقدار ٢٠٪ عند زيادة الرفع من ٥ متر

الى ٧ متر وبمقدار ٣٠٪ عند زيادة الرفع من ٧ متر الى ١٠ متر وبمقدار ٣٥٪ عند زيادة الرفع من ١٠ متر الى ١٤ متر .
وكذا زيادة أسعار الري الواردة بذات القرار الوزاري وطبقا له بالنسبة لوحدة الآبار بنسبة ١٢٪ لكل زيادة في الرفع قدرها ٥ متر سواء كانت وحدة الآبار تدار بالكهرباء أو بمحرك ميكانيكى .
مع مراعاة تأثير العوامل التالية على تحديد الإيراد اليومي :

- أن المنطقة الكائن بها ماكينة الري من حيث أنها منطقة بحرى أو منطقة مصر الوسطى أو منطقة مصر العليا .
 - مساحة الأراضي الزراعية بالمنطقة الكائن بها ماكينة الري ونوعيتها مزروعاتها من حيث أنها مزروعات شتوية أو صيفية أو قصب أو أرز وعدد ماكينات الري الأخرى الموجودة بذات المنطقة والمساحة التى تم ريها خلال سنوات المحاسبة .
 - نوع ماكينة الري من حيث أنها وحدة بحارى تدار بمحرك كهربائى أم بمحرك ميكانيكى أو أنها وحدة آبار تدار بالكهرباء أم بمحرك ميكانيكى .
 - مقياس طلعة الري بالبوصة (الطرد) اذا كانت وحدة بحارى تدار بمحرك كهربائى أم بمحرك ميكانيكى .
 - مقياس البئر الارتوازي بالبوصة اذا كانت ماكينة الري وحدة آبار تدار بالكهرباء أم بمحرك ميكانيكى .
 - قدرة الرفع الاستاتيكي لماكينة الري بحسب نوع الماكينة من حيث أنها وحدة بحارى أم وحدة آبار .
- هذا ويراعى اجراء مناقشة تفصيلية ودقيقة للنشاط مع اجراء التحريات اللازمة والاطلاع على بطاقة الحيازة الزراعية لمالك ماكينة الري للوقوف على مساحة الأراضي الزراعية التى بحوزته ملكا وايجارا ومراعاتها عند تحديد ايراد التشغيل اليومي .

ثانيا : عدد أيام التشغيل السنوية :

تحدد أيام التشغيل لماكينة الري أيا كان نسبها بواقع ٣٠٠ يوم تشغيل فى السنة ما لم يثبت للمأمورية ما يخالف ذلك .

ثالثا : نسبة صافي الربح :

تحديد نسبة صافي الربح للنشاط بما يتراوح بين ٣٥٪ الى ٤٠٪ بحسب حالة ماكينة الري من حيث قدمها أو حداثتها • وذلك اذا ما كانت الماكينة يقوم بتشغيلها مالكيها •

وتخفيض هذه النسبة بمقدار ٥٪ في حالة وجود عامل تشغيل للماكينة بالأجر على أن يخضع ما يتقاضاه لضريبة الأجور والمرتبات طبقا للقانون •

رابعا : على كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لما ورد بهذه التعليمات بكل دقة •
تحريرا في ١٣/٢/١٩٩٤م •

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٦) لسنة ١٩٩٤

بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية

اعتبارا من ١٩٩٣/١٢/٢٦^(١) حتى ١٩٩٤/١/٢٥

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ •
أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا من ١٩٩٣/١١/٢٦ حتى ١٩٩٣/١٢/٢٥ •

واستكمالا لهذه التعليمات وتوحيدا لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق المصرفية للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٣/١٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/١/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (روسيا والسودان) •

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،،

تحريرا في ١٧/٢/١٩٩٤م •

(١) راجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، صفحة ٢٦٦ •

وسما إلى : فئات أجور الري طبقا للقرار الوزاري رقم ١٤٨٣٧ لسنة ١٩٩٠ :
 ١ - أجر ري للفدان للوحدات البحاري التي تدار بمحركات كهربائية :

اسم المنطقة	نوع الزراعة	أجرة الري بالمليم للفدان حسب مقاس الظلمة بالبوصة (الطرد)										
		٣	٤	٥	٦	٨	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨	٢٠
بحرى	شتوى	٦٩٩٨	٣٧٣٠	٢٩٠٩	٢٠٩٦	١٤٩٧	١٣٠٣	١١٣٢	٩٥٨	٩٢٧	٨١٤	٧٥٣
	صيفى	٨٥٦٤	٤٥٦٥	٣٥٦٠	٢٥٦٥	١٨٣٢	١٥٩٥	١٣٨٦	١١٧٣	١١٣٤	٩٩٧	٩٢٢
	أرز	١٢١١٦	٦٤٥٧	٥٠٣٦	٣٦٢٨	١٨٩٢	٢٢٥٧	١٩٦٠	١٦٥٩	١٦٠٤	١٤١٠	١٣٠٤
مصر الوسطى	شتوى	٨٣٥٦	٤٤٥٣	٣٤٧٣	٢٥٠٢	١٧٨٧	١٥٥٦	١٣٥٢	١١٤٤	١١٠٦	٩٧٢	٨٩٩
	صيفى	١٠٤٤٤	٥٥٦٧	٤٣٤٢	٣١٢٨	٢٢٣٤	١٩٤٥	١٨٩٠	١٤٣٠	١٣٨٣	١٢١٥	١١٢٤
	أرز	١٣٦٨٢	٧٢٩٢	٥٦٨٨	٤٠٩٧	٢٩٢٧	٢٥٤٨	٢٢١٤	١٨٧٣	١٨١٢	١٥٩٢	١٤٧٣
مصر العليا	قصب	١٢٠١١	٦٤٠٢	٤٩٩٣	٣٥٩٧	٢٥٦٩	٢٢٣٧	١٩٤٤	١٦٤٥	١٥٩٠	١٣٩٨	١٢٩٣
	شتوى	٩٢٩٦	٤٩٥٤	٣٨٦٤	٢٧٨٤	١٩٨٩	١٧٣١	١٥٠٤	١٢٧٣	١٢٣١	١٠٨٢	١٠٠٠
	صيفى	١١٦٩٨	٦٢٣٥	٤٨٦٣	٣٥٠٣	٢٥٠٢	٢١٧٩	١٨٩٣	١٦٠٢	١٥٤٩	١٣٦١	١٢٥٩
	قصب	١٤٧٢٧	٧٨٤٩	٦١٢١	٤٤١٠	٣١٥٠	٢٧٤٣	٢٣٨٣	٢٠١٦	١٩٥٠	١٧١٤	١٥٨٥

ب - أجر ري الفدان للوحدات البحاري التي تدار بمحركات ميكانيكية :

اسم	نوع	أجرة الري بالمليم للفدان حسب مقاس الظلمة بالبوصة (الطرد)										
المنطقة	الزراعة	٣	٤	٥	٦	٨	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨	٢٠
بحري	شتوي	١٤٢٩٣	٧٠٤٢	٥٧٠٩	٤٢٥٦	٣٢٠١	٢٠٩٥	٢٦٦١	٢٣٩٧	٢٤٠٥	٢٠٢٦	١٩٢١
	صيفي	١٧٤٩٣	٨٦١٩	٦٩٨٧	٥٢٠٩	٣٩١٧	٢٧٨٨	٢٢٥٧	٢٩٣٣	٢٩٤٤	٢٤٨٠	٢٣٥١
	أرز	٢٤٧٤٧	١٢١٩٣	٩٨٨٤	٧٣٦٩	٥٥٤١	٥٢٥٩	٤٦٠٧	٤١٤٩	٤١٦٤	٣٥٠٨	٣٣٢٦
مصر الوسطى	شتوي	١٧٠٦٧	٨٤٠٩	٦٨١٧	٥٠٨٢	٣٨٢٢	٢٦٩٦	٢١٧٧	٢٨٦٢	٢٨٧٢	٢٤١٩	٢٢٩٤
	صيفي	٢١٢٣٣	١٠٥١١	٨٥٢١	٦٣٥٣	٤٧٧٧	٤٦٢٠	٣٩٧٢	٢٥٧٧	٢٥٩٠	٢٠٢٤	٢٨٦٧
	قصب	٢٤٥٣٣	١٢٠٨٨	٩٧٩٩	٧٣٠٦	٥٤٩٤	٥٣١٣	٤٥٦٧	٤١١٣	٤١٢٩	٣٤٧٨	٣٢٩٧
	أرز	٢٧٩٤٧	١٣٧٧٠	١١٦٢	٨٣٢٢	٦٢٥٨	٦٠٥٢	٥٢٠٣	٤٦٨٦	٤٧٠٣	٣٩٦١	٣٧٥٦
مصر العليا	شتوي	١٨٩٨٧	٩٣٥٥	٧٥٨٤	٥٦٥٤	٤٢٥٢	٤١١٢	٣٥٣٥	٣١٨٣	٣١٩٥	٢٦٩١	٢٥٥٢
	صيفي	٢٣٨٩٣	١١٧٧٢	٩٥٤٣	٧١١٥	٥٣٥٠	٥١٧٤	٤٤٤٨	٤٠٠٦	٤٠٢١	٣٣٨٧	٣٢١١
	قصب	٣٠٠٨٠	١٤٨٢١	١٠١٤	٨٩٥٧	٦٧٣٦	٦٥١٤	٥٦٠٠	٥٠٤٣	٥٠٦٢	٤٣٦٤	٤٠٤٢

جـ - أجر رى الغدان لوحدة الآبار التى تدار بالكهرباء :

اسم المنطقة	نوع الزراعة	أجرة الريه بالمليم للغدان حسب مقياس البئر الارتوازي					
		٨	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨
بحرى	شتوى	١٤٦٢٨	١٣١٨٥	٢٩٨٢	٦٠٤٠	٥٥٣٨	٤٥٧١
	صيفى	١٢٩٠٣	١٦١٣٧	٩٧٦٩	٢٣٩٢	٦٧٧٨	٥٥٩٤
	أرز	٢٥٣٢٧	٢٢٨٢٨	١٣٨٢٠	١٠٤٥٧	٩٥٨٩	٧٩١٤
مصر الوسطى	شتوى	١٧٤٦٧	١٥٧٤٣	٩٥٣١	٧٢١٢	٦٦١٣	٥٤٥٨
	صيفى	٢١٨٣٣	١٩٦٧٩	١١٩١٤	٩٠١٥	٨٢٦٦	٦٨٢٣
	قصب	٢٥١٠٨	٢٢٦٣١	١٣٧٠١	١٠٣٦٧	٩٥٠٦	٧٨٤٦
	أرز	٢٨٦٠٢	٢٥٧٨٠	١٥٦٠٧	١١٨١٠	١٠٨٢٨	٨٩٣٧
مصر العليا	شتوى	١٩٤٣٢	١٧٥١٤	١٠٦٠٣	٨٠٢٣	٧٣٥٧	٦٠٧٢
	صيفى	٢٤٤٥٣	٢٢٠٤١	١٣٣٤٤	١٠٠٩٧	٩٢٥٨	٧٦٤١
	قصب	٣٠٧٨٥	٢٧٧٤٨	١٦٧٩٩	١٢٧١١	١١٦٥٥	٩٦٢٠

د - أجر رى الغدان لوحدة الآبار التى تدار بمحركات ميكانيكية :

اسم المنطقة	نوع الزراعة	أجرة الريه بالمليم للغدان حسب مقياس البئر الارتوازي					
		٨	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨
بحرى	شتوى	٢٦٩١٥	٢٤٧٧٠	١٣٧٣٢	٩٦١٥	١٠١٦٥	٧٩٠٥
	صيفى	٣٢٩٤١	٣٠٣١٦	١٦٨٠٧	١١٧٦٧	١٢٤٤١	٩٦٧٤
	أرز	٤٦٦٠٠	٤٢٨٨٦	٢٣٧٧٥	١٦٦٤٦	١٧٦٠٠	١٣٦٨٦
مصر الوسطى	شتوى	٣٢١٣٨	٢٩٥٧٧	١٦٣٩٧	١١٤٨٠	١٢١٣٨	٩٤٣٩
	صيفى	٤٠١٧٢	٣٦٩٧١	٢٠٤٩٦	١٤٣٥٠	١٥١٧٢	١١٧٩٨
	قصب	٤٦١٩٨	٤٢٥١٦	٢٣٥٧٠	١٦٥٠٣	١٧٤٤٨	١٣٥٦٨
	أرز	٥٢٦٢٦	٤٨٤٣٢	٢٦٨٥٠	١٨٧٩٩	١٩٨٧٥	١٥٤٥٦
مصر العليا	شتوى	٣٥٧٥٣	٣٢٩٠٤	١٨٢٤١	١٢٧٧٢	١٣٥٠٣	١٠٠٣٢
	صيفى	٤٤٩٩٣	٤١٤٠٧	٢٢٩٥٦	١٦٠٧٢	١٦٩٩٣	١٣٢١٤
	قصب	٥٦٦٤٣	٥٢١٢٩	٢٨٨٩٩	٢٠٢٣٤	٢١٢٩٣	١٦٦٣٥

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٧) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسس محاسبة نشاط البقالة بالتجزئة^(١) وملحقاتها

نظرا لما أثارته شعبية البقالة بالغرفة التجارية وما تلاحظ للاذارة من خلال اطلاعها على العديد من ملفات نشاط البقالة بالتجزئة بمأموريات المصلحة من كثرة وتعدد البنود التي تتم المحاسبة على أساسها .

وما أسفرت عنه دراسة المذكرات التي تقدم بها الاتحاد العام للغرف التجارية ودراسة العديد من القرارات الوزارية التي تحدد نسب مجمل الربح في بعض بنود البقالة ، وعليه قامت المصلحة بعقد العديد من الاجتماعات مع شعبة البقالة بالاتحاد العام للغرف التجارية حضرها العديد من ممثلي المأموريات المعنية بمحاسبة هذا النشاط كذا الاطلاع على عينة من منهجيات النشاط بمأموريات المصلحة وقد انتهى الرأي الى ملائمة الاسترشاد بالأسس والقواعد التالية عند محاسبة الحالات التقديرية أما الحالات التي يتقدم فيها الممول باقرار معتمد من أحد المحاسبين مستندا الى دفاتر وحسابات منتظمة فيجرب بشأنها ما يجرى على حالات فحص الدفاتر مع مراعاة عدم اهدارها الا لأسباب جدية وفقا للتعليمات التنفيذية الصادرة في هذا الشأن .

أولا : رقم الأعمال : يحدد رقم أعمال المنشأة استرشادا بالأسس والقواعد التالية :

- (١) يتم اجراء معاينة دقيقة وشاملة للمنشأة للتعرف على جميع بنود الأنشطة التي يزاولها من (بقالة بجميع أنواعها - حلويات جافة - خردوات لحوم - خضروات مجمدة - لعب أطفال - روائح - خبر ٠٠٠٠٠ الخ) .
- (٢) يتم تقسيم بنود الأنشطة التي يزاولها الممول الى المجموعات الاسترشادية التالية :

(١) راجع التعليمات التنفيذية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بكتاب الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ١٩٩٠ ، صفحة ٧٥ . وراجع التعليمات التنفيذية رقم ١٩ لسنة ١٩٩١ بكتابنا الأحكام والاجراءات الضريبة طبعة ١٩٩٢ ، صفحة ٣٤٣ .

- أ - المجموعة الأولى : وهي مجموعة السلع المسعرة جبريا وتشمل السجايير...
السكر - الأرز - الزيت ٠٠٠٠ الخ) .
- ب - المجموعة الثانية : وشمل السلع الحرة والغير مسعرة جبريا مثل الجبن بجميع أنواعها - المعلبات - اللحوم المحفوظة - المكرونة والبقول ٠٠ الخ) .
- ج - المجموعة الثالثة : وتشمل الحلويات الجافة - الخضروات واللحوم المجمدة - الخبز الأفرنجي والنواشف بأنواعها - المنظفات ٠٠٠ الخ) .
- د - المجموعة الرابعة : وتشمل الخردوات - الأدوات المدرسية - لعب الأطفال -
الروائع ٠٠٠٠ الخ .

وعلى المأمورية عند المحاسبة أن توضح بنود الأنشطة التي سيتم ادراجها داخل كل مجموعة من المجموعات المشار اليها وفق ما تسفر عنه المعاينة والمناقشة وللمأمورية أن تضيف أو تحرك أي بند من بنود النشاط من مجموعة إلى أخرى على أن توضح المأمورية أسباب ذلك ولها أن تحاسب عن أي بند مسن بنود النشاط في مجموعة مستقلة وذلك بالنسبة للبنود التي لا تصلح للمحاسبة ضمن المجموعات سالفه الذكر .

(٣) وعلى المأمورية أن تراعى الأنشطة الموسمية للمنشأة مثل (ياميش - رمضان - حلويات المولد - كعك العيد ٠٠٠٠ الخ) عند تقريرها لرقم الأعمال .

(٤) يتم تحديد رقم أعمال كل مجموعة في ضوء ما تقدم .

ثانيا : عدد أيام العمل في السنة :

يتم تحديد عدد أيام العمل في السنة بواقع ٣٦٠ يوم مالم يتبين للمأمورية خلاف ذلك .

ثالثا : نسبة مجمل الربح : تتحدد نسبة اجمالي الربح لكل مجموعة على النحو التالي :

المجموعة الأولى بواقع ٨٪

المجموعة الثانية بواقع ١٠٪

المجموعة الثالثة بواقع ١٥٪

المجموعة الرابعة بواقع ٢٠٪

بالنسبة للأنشطة الموسمية أو مجموعات النشاط الأخرى التي قد تحاسب المأمورية

عليها يتم تطبيق نسبة مجمل الربح السائدة بشأنها في سنة المحاسبة .

رابعا : العصاريف العمومية :

تعتمد المصاريف العمومية والادارية اللازمة لمباشرة النشاط وما جرى عليه
العرف فيه .

خامسا : يجوز للمأمورية الخروج عن هذه التعليمات في حالة وجود دلائل

قوية ومؤكدة تستدعي ذلك وبعد موافقة رئيس المأمورية .

سادسا : على كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة

لها لهذه التعليمات بكل دقة .

تحريرا في ٢٦/٣/١٩٩٤م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨) لسنة ١٩٩٤

بشأن أسس محاسبة الصيدليات عن السنوات ١٩٩٢/٩٠

سبق للمصلحة أن أصدرت التعليمات التنفيذية للفحص رقم ٢٨^(١) لسنة
١٩٩٠ بشأن أسس محاسبة الصيدليات عن السنوات ١٩٨٩/٨٧ وتوحيداً لأسس
محاسبة الصيدليات في الحالات التقديرية عن السنوات ١٩٩٢/٩٠ وإشارة الى
خطاب قطاع الأعمال العام - الشركة القابضة للأدوية والكيمائيات
والمستلزمات الطبية بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٢ المتضمن أن موزون ربح الأدوية
من الانتاج المحلى والأجنبي لم يحدث له أى تغيير وأن نسب انتاج المحلى
الى المستورد لم تتغير هي الأخرى خلال الأعوام المشار اليها .

وعليه توجه المصلحة نظر مأمورياتها الى ملائمة الاسترشاد بما ورد
بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن أسس محاسبة
الصيدليات عن السنوات ١٩٨٩/٨٧ عند المحاسبة عن السنوات ١٩٩٢/٩٠ مع
مراعاة فروق الأسعار . ويجوز للمأموريات الخروج عما ورد بهذه التعليمات
في حالة وجود دلائل مؤكدة تستدعي ذلك وبعد موافقة رئيس المأمورية .

تحريرا في ٣/٤/١٩٩٤م .

(١) راجع لنا مدونة المنازعات الضريبية طبعة ١٩٩١ صفحة ١٧٢ وما بعدها،

وراجع ملحق هذه التعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩١ بكتابنا الأحكام

والاجراءات الضريبية ، طبعة ١٩٩٢ صفحة ٣١٠ .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٩) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسس محاسبة المخازن البلدية
ملحق للتعليمات التنفيذية رقم (١) لسنة ١٩٩١ (٢٠)

سبق أن أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية للفحص رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ بشأن أسس محاسبة المخازن .

وبالنظر الى استفسار العديد من المناطق الضريبية ومأمورياتها وبعض أصحاب المخازن البلدية وإشارة الى الدراسات التي تمت بمعرفة اللجان المتخصصة بوزارة التموين والتي انتهت الى أن صافي ربح الجوال من الدقيق البلدي بالمخازن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة جنيهات) .

وتوحيداً لأسس محاسبة المخازن البلدية في الحالات التقديرية فان المصلحة توجه نظر مأمورياتها الى ملائمة الاسترشاد بما انتهت اليه الدراسات المشار اليها عند محاسبة أصحاب المخازن البلدية والتي تتضمن ما يلي :

- (١) أن صافي ربح جوال الدقيق البلدي من عملية تصنيع الرغيف مبلغ ٣٠٠٠ ر جنيه على أساس أن سعر بيع الرغيف مبلغ ٥ قرش جملة ، بخلاف سعر بيع السلعة .
- (٢) أن ربح البوابة مبلغ ٥ ملجم لكل رغيف يتم بيعه عن طريقها ، أما بالنسبة للمحافظات التي تم فيها فصل التوزيع عن عملية التصنيع فانه يمكن الرجوع الى الإدارات التموينية بها لمعرفة كيفية توزيع هذا الربح الإضافي بين المشرفين على عملية توزيع الخبز وأصحاب المخازن .
- (٣) يراعى المحاسبة عن أية إيرادات أخرى للمخبز مثل إيرادات التسويات (الماجات والمواني) خاصة أيام المواسم والأعياد ، وما قد يحققه المخبز من أرباح إعادة بيع الأجلة الفارغة متى تحققت المأمورية من ذلك .

(١) راجع لنا الأحكام والإجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢ صفحة ٣٤٥ وما بعدها
وراجع أيضاً التعليمات التنفيذية رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ بكتابنا مدونة
المنازعات الضريبية طبعة ١٩٩١ صفحة ١٠٥ وما بعدها .

(٤) يجوز للمأموريات الخروج عما ورد بهذه التعليمات في حالة وجود دلائل مؤكدة تستدعي ذلك بعد موافقة رئيس المأمورية .

تحريرا في ١٩٩٤/٤/٤ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٠) لسنة ١٩٩٤

بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية

اعتبارا من ١٩٩٤/١/٢٦ حتى (١) ١٩٩٤/٢/٢٥

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .

أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا من ١٩٩٣/١٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/١/٢٥ واستكمالا لهذه التعليمات وتوحيدا لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق المصرفية للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٤/١/٢٦ حتى ١٩٩٤/٢/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (روسيا والسودان) .

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة .

تحريرا في ١٩٩٤/٤/٦

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١١) لسنة ١٩٩٤ م

بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية

اعتبارا من ١٩٩٤/٢/٢٦ حتى (٢) ١٩٩٤/٣/٢٥

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .

أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤

(١) راجع أسعار العملات الأجنبية صفحة (٢٦٦) .

(٢) راجع أسعار العملات الأجنبية صفحة (٢٧١) .

متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي
من واقع قوائم الأسعار التي يصدرها البنك المركزي المصري لتطبيقه على الأثراف الجمركية
(السعر بالقرش)

العملة	وحدة	خلال المدة من ١٩٩٢/١١/٢٦ حتى ١٩٩٢/١٢/٢٥	خلال المدة من ١٩٩٢/١٢/٢٦ حتى ١٩٩٢/١/٢٥	خلال شهر يناير ١٩٩٢	خلال شهر فبراير ١٩٩٢	خلال المدة من ١٩٩٢/١/٢٦ حتى ١٩٩٢/٢/٢٥	خلال شهر مارس ١٩٩٢
دولار أمريكي	١	٢٣٦,٨٨١,٨	٢٣٨,٥٧٤,٠	٢٣٧,٤٢٩,١	٢٣٩,١٣٦,٢	٢٣٧,٦٠١,٩	٢٣٩,٢٨٩,٩
جنيه استرليني	١	٥٠١,٢٧٥,٩	٥٠٣,٨٩٤,٤	٥٠٣,٤٢٧,٢	٥٠٥,٩٤٤,٤	٥٠٠,٨١١,٨	٥٠٣,٢١٥,٨
مارك ألماني	١	١٩٧,٠٥٥,٩	١٩٨,٠٤٥,٢	١٩٣,٦٨٩,٨	١٩٥,٦٦٢,٢	١٩٤,٢٥٩,٠	١٩٥,٢٣٠,٧
دولار كندي	١	٢٥٢,٨٨٤,٤	٢٥٤,١٥٤,٧	٢٥٥,٥٢٤,١	٢٥٦,٨٠١,٧	٢٥٢,٨٦٤,١	٢٥٤,١٢٨,٤
كرون دانماركي	١	٥٠,١٢٦,٣	٥٠,٣٢٨,١	٥٠,٠٥٦,١	٥٠,٣٠٦,٤	٤٩,٩٤٧,٢	٥٠,١٩٦,٩
جولدر هولندي	١	١٧٥,٨٤٨,١	١٧٦,٧٢٦,٤	١٧٢,٨٩٦,٦	١٧٤,٧٦٦,١	١٧٢,٢٨٦,٢	١٧٤,٢٥٣,١
فرنك فرنسي	١	٥٧,٤٥٦,٨	٥٧,٧٤٥,٣	٥٧,٢٦٢,١	٥٧,٥٤٨,٥	٥٧,٢٢٢,٠	٥٧,٥٠٩,١
ليرة ايطالية	١٠٠	١٩,٩٦٣,٦	٢٠,٠٦٣,٩	١٩,٨٩٦,٣	١٩,٩٩٥,٨	٢٠,٠٣١,٦	٢٠,١٣١,٨
كرون نرويجي	١	٤٥,٤٠٥,٠	٤٥,٦٢٣,٠	٤٥,٠٨٢,٧	٤٥,٣٠٨,١	٤٥,١٢٩,٠	٤٥,٣٥٤,٧
اسكودا برتغالي	١٠٠	١٩٢,٩١٩,٦	١٩٣,٨٨٦,٦	١٩٢,٠٠١,٨	١٩٢,٩٦١,٨	١٩٢,٨٥٢,٣	١٩٣,٨١٦,٥
كرون سويدي	١	٤٠,١٧٠,٣	٤٠,٣٧٢,١	٤١,٢٠٦,٩	٤١,٤١٣,٠	٤٢,٠٢٢,٣	٤٢,٦٣٥,٤
فرنك بلجيكي	١٠٠	٩٤١,١٧٣,٥	٩٤٥,٩٠٠,٨	٩٣٥,٧٢١,٨	٩٤٠,٤٠٠,٣	٩٤٢,١٩٣,٦	٩٤٧,٩٠٩,٤
خلن نمساوي	١	٢٨,٠٤٧,٠	٢٨,١٨٧,٩	٢٧,٦٩٢,٢	٢٧,٨٢٠,٧	٢٧,٦٥٧,٢	٢٧,٧٩٥,٥
فرنك سويسري	١	٢٢٩,٠٤٧,١	٢٣٠,١٩٧,٥	٢٣٠,٠١١,١	٢٣١,٦١١,١	٢٣١,٢٧٢,٨	٢٣٢,٤٢٠,٢
من بالياني	١٠٠	٣٠,٨,٤٥٧,٩	٣١٠,٠٠٠,٢٤	٣٠٢,٣٠٩,٠	٣٠٣,٨٢٠,٥	٣١٥,١٩١,١	٣١٦,٧٦٧,٠
مارك فنلندي	١	٥٨,٣٢٦,٠	٥٨,٦١٩,٠	٥٩,٠٨١,٨	٥٩,٣٧٧,٢	٦٠,٦٠٢,٧	٦٠,٩٠٥,٧
وحدة النقد الأوروبية	١	٣٧٩,٦٤٤,٢	٣٨١,٥٤٣,٤	٣٧٧,٢٠٧,٦	٣٧٩,٠٩٣,٦	٣٧٦,١١٤,٩	٣٧٧,٩٩٥,٥
أسعار الصرف في نطاق اتفاقات الدفع							
الاسترليني الحسابي (مع روسيا)		٣٠٣,٠٠٠,٠	٣٠٣,٠٠٠,٠	٣٠٣,٠٠٠,٠	٣٠٣,٠٠٠,٠	٣٠٣,٠٠٠,٠	٣٠٣,٠٠٠,٠
الدولار الحسابي (مع روسيا)		٢٠١,٥٧٤,٤	٢٠٣,٥٩٠,١	٢٠١,٩١١,١	٢٠٢,١٠٢,٠	٢٠٢,٢٢٨	٢٠٤,٢٥١
الدولار الحسابي (مع السودان)		١٣٠,٠٠٠,٠	١٣١,٢٠٠,٠	١٣٠,٠٠٠,٠	١٣١,٢٠٠,٠	١٣٠,٠٠٠,٠	١٣١,٢٠٠,٠

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/١/٢٦ حتى ١٩٩٤/٢/٢٥ .
واستكمالاً لهذه التعليمات وتوحيداً لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان
تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق
المصرفية للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٤/٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/٣/٢٥ من واقع
قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله
في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع
دول اتفاقات الدفع (روسيا والسودان) .
وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه
التعليمات بكل دقة .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤م
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية
(١)
اعتباراً من ١٩٩٤/٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/٤/٢٥

نظراً لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية
الحرّة للنقد الأجنبي اعتباراً من ١٩٨٧/٥/١١ .
أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم (١١) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/٣/٢٥
واستكمالاً لهذه التعليمات وتوحيداً لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان
تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق
المصرفية الحرّة للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٤/٣/٢٦ حتى ١٩٩٤/٤/٢٥
من واقع الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله
في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع
دول اتفاقيات الدفع (روسيا والسودان) .
وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه
التعليمات بكل دقة .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤
بشأن ضرورة تفريغ بيانات الخصم والاضافة تفصيلا بمذكرة الفحص

نظرا لما تلاحظ من عدم قيام بعض المأموريات بتفريغ بيانات الخصم والاضافة الواردة بنماذج ٤٠ ض ، ٤١ ض ، ٤٣٥ ض بمذكرة الفحص تفصيلا عند محاسبة الممولين الخاضعين لنظام الخصم والاضافة .

ولما كانت نماذج الخصم والاضافة تعد مؤشرا هاما ليس فقط على حجم تعاملات المنشأة ولكن أيضا على طبيعة تلك التعاملات من (توريدات - مشتريات - خدمات - استيراد - تصدير الخ وتاريخ حدوثها .

ولما كان ايضاح طبيعة هذه التعاملات من واقع تلك النماذج في مذكرة الفحص يعد مؤشرا هاما في تحديد ربحية المنشأة بالنظر الى اختلاف نسب الربح باختلاف طبيعة كل من هذه التعاملات .

لذا توجه المصلحة نظر مأمورياتها الى ضرورة تفريغ كافة بيانات الخصم والاضافة تفصيلا بمذكرة الفحص الأصلية وأن يشمل التفريغ على البيانات التالية:

- (١) جهة التعامل .
- (٢) قيمة التعامل .
- (٣) طبيعة التعامل (مشتريات - توريدات - خدمات - تصدير الخ) .
- (٤) نسبة الخصم والاضافة .
- (٥) تاريخ التعامل .

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،،

تحريرا في ١٩٩٤/٦/٢١ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية
(١)
اعتبارا من ١٩٩٤/٤/٢٦ حتى ١٩٩٤/٥/٢٥

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .

أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا من ١٩٩٤/٣/٢٦ حتى ١٩٩٤/٤/٢٥ .

(١) راجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، صفحة (٢٧١) .

واستكمالا لهذه التعليمات وتوحيداً لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق
بها تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق
السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٤/٤/٢٦ حتى
١٩٩٤/٥/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي
المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات
الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (السودان - روسيا) .
وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها
لهذه التعليمات بكل دقة ،،
تحريراً في ١٩٩٤/٦/٢١ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٥) لسنة ١٩٩٤
ملحق للتعليمات التنفيذية رقم (١٩) ^(١) لسنة ١٩٩٣
بشأن أسس محاسبة مصانع النسيج

سبق للمصلحة أن أصدرت التعليمات التنفيذية للفحص رقم (١٩) لسنة
١٩٩٣ بشأن أسس محاسبة مصانع النسيج التي تعمل لحسابها .
ثم طالبت غرفة الصناعات النسيجية المصرية وجمعية المحلة وشبرا الخيمة
والمهتمين بالصناعات النسيجية بتنفيذ باقي بنود ما تم الاتفاق عليه في
الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٤ ولم يرد بتعليمات المصلحة
سالفه الذكر . واستقراراً للأوضاع الضريبية لهذه الصناعة استجابت المصلحة
لهذا الطلب وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه . توجه المصلحة نظر مأمورياتها
الى اضافة الآتي الى البند (٢) من التعليمات التنفيذية للفحص رقم (١٩) لسنة
١٩٩٣ : " تطبق هذه التعليمات على جميع أنواع الغزول " .
تحريراً في ١٩٩٤/٧/٢ .

(١) راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل ، طبعة
١٩٩٤ ، صفحة ٢١٥ .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٦) لسنة ١٩٩٤

ملحق (١) للتعليمات التنفيذية رقم (٢) لسنة ١٩٩٣

بشأن الاسترشاد بأسعار السيارات التي تنتجها شركة النصر للسيارات
خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١

سبق للمصلحة أن أصدرت التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٢١) لسنة ١٩٩٣ بشأن الاسترشاد بأسعار السيارات التي تنتجها شركة النصر لمناعة السيارات خلال الفترة من ١٩٩٣/١/١ حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ .
وحيث أن المصلحة لم تصدر أية تعليمات جديدة بأسعار السيارات بعد هذه التعليمات . لذلك توجه المصلحة نظر المأموريات الى ضرورة الاسترشاد بأسعار السيارات التي تنتجها شركة النصر للسيارات خلال المدة من ٩٣/٧/١ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ المرفقة في الحالات الآتية :

- (١) عند تحديد ثمن بيع المركبة بغرض تحديد الربح الرأسمالي لها اذا كانت تدخل ضمن أصول منشأة تجارية .
 - (٢) عند تحديد قيمة المركبة كأصل من أصول الشركة .
- هذا وستقوم المصلحة باصدار ملحق لهذه التعليمات بشأن أسعار السيارات اعتبارا من ١٩٩٤/١/١ وما بعدها حين ورودها .
تحريرا في ١٩٩٤/٧/١٨ م .

أسعار سيارات الركوب (٣) لشركة النصر لصناعة السيارات

عن المدة من ١٩٩٣/٧/١ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١

الطراز السعر بدون ضريبة المبيعات

نصر دوجان ١٦٠٠ جم ٤٤٥٢٢

نصر شاهين ١٦٠٠ جم ٣٧٢٥٢

(١) ملحوظة : هذه الأسعار بدون ضريبة مبيعات .

- (١) راجع لنا الأحكام والاجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢ صفحة ٣٣٩ وراجع لنا أيضا الموجز في الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ صفحة ٣٥٦ وما بعدها .
- (٢) راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ ص ٣١٨ .
- (٣) نفس المرجع السابق .

متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية (تحويلات)
في نطاق السوق الحرة للدق الأجنبي من واقع قوائم الأسعار
التي يصدرها البنك المركزي المصري
(المصر بالقروش)

العملية	وحدة	خلال الفترة من ١٩٩٤/٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/٣/٢٥	خلال الفترة من ١٩٩٤/٣/٢٦ حتى ١٩٩٤/٤/٢٥	خلال الفترة من ١٩٩٤/٤/٢٦ حتى ١٩٩٤/٥/٢٥
العملية	وحدة	شهر أبريل ١٩٩٤	شهر مايو ١٩٩٤	شهر يونيو ١٩٩٤
دولار أمريكي	١	٣٣٨,٣٣٨	٣٣٩,٧٣٦	٣٣٨,٦٠٧
جنيه استرليني	١	٥٠٣,٨٨٥	٥٠٣,٥١٤	٥٠٨,٤٢٩
مارك ألماني	١	١٩٨,٦٣٨	١٩٩,٣٦٥	٢٠٣,٧١٥
دولار كندي	١	٢٤٨,٣٩٨	٢٤٥,٨٦١	٢٤٥,٥٨٩
كرونا نمركي	١	٥٠,٧٦٣	٥١,٠٢٦	٥٢,٢٨٠
جندر هولندي	١	١٣٦,٨٢٠	١٣٧,٥١٢	١٨١,٤٤٣
فرنك فرنسي	١	٥٨,٣٧٨	٥٨,٥٥٧	٥٩,٤٨٥
ليرة إيطالية	١٠٠	٢٠,١٣٦	٢٠,٧٠٥	٢١,١٥٢
كرونا سويدي	١	٤٥,٨١٠	٤٥,٩٢٢	٤٦,٩٨١
اكودا نيكولاي	١٠٠	١٩٢,٨٢٢	١٩٥,٧٩٤	١٩٧,٧٢١
كرونا سويسري	١	٤٢,٥٨٩	٤٢,٨٣٠	٤٣,٨٦٣
فرنك بلجيكي	١٠٠	٩٦,٤٣٣	٩٦,٩٩٩	٩٨,٩٧٩
شلين نمساوي	١	٢٨,٢٤١	٢٨,٣٣٢	٢٨,٩٥٢
فرنك سويسري	١	٢٣٥,٦٥٣	٢٣٥,٧٣٥	٢٣٨,٩٦٥
من مانيكي	١٠٠	٢٢٠,٤٢٨	٢٢٦,٩٠٤	٢٢٧,٣٧٢
مارك فنلندي	١	٦١,٠٦٩	٦١,٣٤٥	٦٢,٦٦٠
وحدة النقد الأوربية	١	٢٨٢,٣٧٢	٢٨٥,٧٧٦	٣٩٩,٥١٤
أسعار الصرف في نطاق اتفاقات الدفع:				
الاسترليني الحساني (مع روسيا)		٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
الدولار الحساني (مع روسيا)		٢٠١,٢٥٦	٢٠٢,٩٤٨	١٩٩,٧٧٦
الدولار الحساني (مع السودان)		١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠

تم استرجاعها عن طريق علاقة ال (الخدمة المصرفية) بالسلطان الأمريكي في سورية للندن وعلاقة الدول بالخدمة المصرفية في قوائم البنك المركزي المصري (مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية
(١)
اعتبارا من ١٩٩٤/٥/٢٦ حتى ١٩٩٤/٦/٢٥

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .
وقد أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا من ١٩٩٤/٤/٢٦ حتى ١٩٩٤/٥/٢٥ - واستكمالا لهذه التعليمات وتوحيدا لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٤/٥/٢٦ حتى ١٩٩٤/٦/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (السودان - روسيا) .
وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،
تحريرا في ١٩٩٤/٧/١٦ م .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٨) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسس محاسبة نشاط تجارة الأسمدة

توحيدا لأسس محاسبة نشاط تجارة الأسمدة وبالنظر الى حدائته قامست الادارة العامة للفحص الضريبي بدراسة شملت الاتصال بالعديد من المأموريات ذات الاختصاص وعقد الاجتماعات مع بعض مزاوولي النشاط وممثلين لبعض المأموريات ومندوبي الشركات المنتجة للأسمدة .
وقد أسفرت هذه الدراسة عن ملاءمة الاسترشاد بأسس وقواعد معينة عند محاسبة الحالات التقديرية أما الحالات الدفترية التي يقدم عنها الممول اقرارا معتمدا من محاسب قانوني فيطبق بشأنها ما يجري على حالات فحص

(١) راجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية صفحة (٢٧٩) .

الدفاتر مع عدم اهدار الدفاتر الا لأسباب جدية وفقا للتعليمات التنفيذية
التي صدرت في هذا الشأن .

أولا : رقم الأعمال : ويتم تحديده استرشادا بالآتي :

(١) بيانات الخصم والاضافة .

(٢) مناقشة الممول مناقشة شاملة مع اجراء معاينات متكررة للمنشأة
ومخازنها .

(٣) تحديد رقم أعمال المنشأة وقيمتها وفقا لما تسفر عنه أخطارات الجمارك
بالنسبة للمستوردين .

وبالنسبة لتجارة الجملة يتم الاسترشاد بقيمة مسحوباتهم من المستوردين
ومن الشركات المنتجة ومن أية مصادر أخرى يتم التعامل معها .

وبالنسبة لتجار التجزئة يتم تحديد رقم الأعمال من خلال الحصول على
معاملاتهم مع تجار الجملة وأية مصادر أخرى .

ثانيا : نسبة مجمل الربح :

أ - بالنسبة لتجارة الأسمدة المحلية :

(١) في تجارة الأسمدة جملة تطبق نسبة مجمل ربح ٦٪ من المبيعات .

(٢) في تجارة الأسمدة تجزئة تطبق نسبة مجمل الربح من ١٠٪ الى ١٢٪ بحسب
نوعية السماد ورقم المبيعات .

(٣) في حالة الاتجار في الأسمدة الوزقية تطبق نسبة مجمل ربح ٢٠٪ .

مع ملاحظة أن نسب مجمل الربح المشار إليها تحسب كافة مصروفات
النقل والشحن والتفريغ والتعتيق .

على أن يراعى اضافة ما يحصل عليه تاجر الجملة من خصم الشركات المنتجة
على مسحوباته منها .

ب - بالنسبة لتجارة الأسمدة المستوردة :

تطبيق نسب مجمل الربح الواردة بالقرار الوزاري ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠^(١) :

(١) راجع القرار الوزاري رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠ بكتابنا مدونة المنازعات
الضريبية ، طبعة ١٩٩١ ، صفحة ٣١٧ .

١٠٪ للمستورد

٥٪ لتجار الجملة

١٥٪ لتجار التجزئة

ثالثا : تعتمد كافة المصروفات الادارية والعمومية اللازمة لمباشرة النشاط والمؤيدة مستنديا وما جرى عليه العرف في هذا النشاط .
رابعا : يتم محاسبة المنشأة عن أية أنشطة تزاولها بخلاف نشاط تجارة الأسمدة .
خامسا : يجوز للمأمورية الخروج عن هذه التعليمات في حالة وجود أدلة مؤكدة تستدعي ذلك وبعد موافقة رئيس المأمورية .
على كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لما ورد بهذه التعليمات بكل دقة ،،
تحريرا في ١٩٩٤/٧/٢١ .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤ بشأن أسس محاسبة نشاط تجارة وشحن واصلاح البطاريات

توحيداً لأسس محاسبة نشاط تجارة وشحن واصلاح البطاريات وترشيدا لها قامت الادارة العامة للفحص الضريبي بدراسة شاملة لهذا النشاط شملت الاتصال بالجهات المعنية للتعرف على الظروف المحيطة بمباشرة وكسب الحصول على البيانات اللازمة للوقوف على طبيعته وقد انتهت هذه الدراسة الى ملاءمة الاسترشاد بأسس وقواعد معينة يعمل بها عند المحاسبة في الحالات التقديرية أما الحالات الدفترية والتي يقوم الممول فيها بتقديم اقرار معتمد من أحد المحاسبين يستند الى دفاتر حسابية فانه يجري في شأنها ما يجري على حالات فحص الدفاتر مع مراعاة عدم اهدار الدفاتر الاسباب جدية وفقا لما ورد بالتعليمات التنفيذية المتعددة في هذا الشأن وآخرها رقم (١) لسنة ١٩٨٩ .

وعليه توجه المصلحة نظر مأمورياتها الى الاسترشاد بالأسس التالية ضد المحاسبة في الحالات التقديرية :

(١) راجع هذه التعليمات بكتابنا التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب ، طبعة ١٩٩٠ ، صفحة ٤٢٥ .

أولا : تحديد رقم الأعمال بالنسبة لتجارة البطاريات :

- أ - بالنسبة للتجار الذين يتعاملون مع الشركات المنتجة بجمهورية مصر العربية يتحدد رقم الأعمال حسب مسحوبات المنشأة من الشركات المنتجة في ضوء بيانات هذه الجهات ومنها أخطارات الخصم والاضافة .
- ب - بالنسبة للتجار الذين يحصلون على البطاريات من السوق المحلي وتجار القطاع الخاص يتحدد رقم الأعمال وفقا للبيانات التي تتوافر للمأمورية وتحرياتها عن حجم النشاط وأقرار المنشأة والمعاينة والمناقشة وموقع المنشأة ٠٠٠٠ الخ وذلك بالنسبة للبطاريات المحلية والمستوردة .
- ج - بالنسبة لمستوردي البطاريات :
- يتحدد رقم الأعمال حسب أخطارات الجمارك والبيانات الواردة من الجهات الرسمية الأخرى .

ثانيا : تحديد الإيراد اليومي بالنسبة للإصلاح والشحن في ضوء : المعدات

- الموجودة بالمنشأة ومنها عدد أجهزة الشحن وقوتها وعدد العمال وموقع المنشأة وشهرتها ٠٠٠٠٠ الخ ، وفي ضوء المعاينة والمناقشة والتحريـات التي تجريها المأمورية وأخطارات الجهات الرسمية في حالة التعامل مع الحكومة والقطاع العام .
- عدد أيام العمل : يحدد عدد أيام العمل بواقع ٣١٠ يوم عمل في السنة سواء بالنسبة لتجارة البطاريات أو الإصلاح والشحن .
- نسبة اجمالي الربح :

أ - بالنسبة لتجارة البطاريات :

- ١ - يحدد نسبة اجمالي ربح بواقع ١٥٪ بالنسبة لبيع البطاريات المحلية للقطاع الخاص .
- ٢ - بالنسبة لتجارة البطاريات المستوردة يحدد نسبة اجمالي الربح حسب القرار الوزاري رقم ٤٧٦^(١) لسنة ١٩٩٠ .

(١) راجع القرار الوزاري رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠ بكتابنا مدونة المنازعات

الضريبية ، طبعة ١٩٩١ ، صفحة ٣١٧ .

قطع غيار	نسبة اجمالي الربح	مستورد وموزع	جملة	تجزئة
وبطاريات	٣٠%	١٥%	...	١٥%

ب - بالنسبة للاصلاح والشحن :

١ - تحديد نسبة اجمالي ربح اصلاح وشحن بطاريات القطاع الخاص بواقع ٦٠% .

٢ - تحديد نسبة اجمالي ربح اصلاح وشحن بطاريات للحكومة والقطاع العام بواقع ٥٠% .

بالنسبة للمصروفات اللازمة للنشاط :

يتم خصم المصروفات المناسبة واللازمة لمزاولة النشاط طبقا لحكم المادة ٢٧ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وفي ضوء المناقشة والمعاينة وما جرى عليه العرف في هذا النشاط . للمأمورية الخروج عن هذه التعليمات في حالة وجود دلائل مؤكدة تستدعي التعديل وذلك بموافقة رئيس المأمورية . وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،،
تحريرا في ١٩٩٤/٧/٢١ .

تعليمات تنفيذية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسس محاسبة نشاط الفراشة ملحق للتعليمات
(١)
رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩

بالنظر الى ما أثارته الرابطة العامة لمقاولي نشاط الفراشة عن وجود بعض المتغيرات التي طرأت على ظروف مباشرتهم لنشاطهم وأثرت سلبا عليه ومما قدمته من مذكرات أوضحت فيها هذه الظروف . قامت المصلحة بعقد عدة

(١) راجع هذه التعليمات بكتابنا التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب ، طبعة ١٩٩٠ ، صفحة ٤٧٧ .

اجتماعات معهم انتهت الى ضرورة مراعاة تلك المتغيرات عند محاسبة الحالات التقديرية ، أما الحالات الدفترية التى يقدم عنها اقرار معتمد من محاسب قانونى فيطبق بشأنها ما يجرى على حالات فحص الدفاتر مع عدم إهدار تلك الدفاتر الا لأسباب جدية طبقا للعديد من التعليمات التى أصدرتها المصلحة فى هذا الشأن .

وعليه توجه المصلحة نظر مأمورياتها الى ضرورة مراعاة الآتى :
أولا : تأثير كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المستجدة مثل انتشار دور المناسبات والمتغيرات التى طرأت على السلوك الاجتماعى من عادات ذات تأثير على حجم النشاط وادخال ذلك فى الاعتبار عند المحاسبة .

ثانيا : التحقق من استخدام السيارة فى غير أعمال المنشأة عند محاسبتها كنشاط مستقل وعدم افتراض قيام المنشأة بتأجيرها لحساب الغير الا اذا تحققت من ذلك .

ثالثا : على كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،
تحريرا فى ١٩٩٤/٧/٢٠ .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢١) لسنة ١٩٩٤م
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية
(١)
اعتبارا من ١٩٩٤/٦/٢٦ حتى ١٩٩٤/٧/٢٥

نظرا لصدور القرار الوزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى اعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .

وقد أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم ١٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا من ١٩٩٤/٥/٢٦ حتى ١٩٩٤/٦/٢٥ واستكمالا لهذه التعليمات وتوحيدا لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان تفصيلى بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) فى نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى خلال الفترة من ١٩٩٤/٦/٢٦ حتى ١٩٩٤/٧/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التى يصدرها البنك المركزى المصرى

عن أسعار تعامله فى نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية
السارية مع دول اتفاقات الدفع (السودان - روسيا) •
وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها
لهذه التعليمات بكل دقة ،،،

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٤
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية
(١)
اعتباراً من ١٩٩٤/٧/٢٦ حتى ١٩٩٤/٨/٢٥

نظراً لمدور القرار الوزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية
الحرّة للنقد الأجنبى اعتباراً من ١٩٨٧/٥/١١ •

وقد أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها برقم ٢١
لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٦/٢٦ حتى
١٩٩٤/٧/٢٥ •

واستكمالاً لهذه التعليمات وتوحيداً لأسس المحاسبة بالمأموريات
مرفق بيان تفصيلى بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) فى
نطاق السوق المصرفية الحرّة للنقد الأجنبى خلال الفترة من ١٩٩٤/٧/٢٦ حتى
١٩٩٤/٨/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التى يصدرها البنك المركزى
المصرى عن أسعار تعامله فى نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات
الحسابية مع دول اتفاقات الدفع (السودان - روسيا) •

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها
لهذه التعليمات بكل دقة ،،،

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٤
بشأن ضرورة الاطلاع على تعاقدات شركات التأمين مع ورش
اصلاح السيارات بكافة أنواعها عند محاسبة تلك الورش

(١) راجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، صفحة () •

متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي
من واقع قوائم الأسعار التي يحددها البنك المركزي المصري لتطبيقه على الأغراض الجمركية
(العملة بالقرش)

العملة	وحدة	خلال المدة من ٩٤/٥/٢٦ حتى ٩٤/٦/٢٥ ١٩٩٤	خلال المدة من ٩٤/٦/٢٦ حتى ٩٤/٧/٢٥ ١٩٩٤	خلال المدة من ٩٤/٧/٢٦ حتى ٩٤/٨/٢٥ ١٩٩٤	خلال شهر سبتمبر ١٩٩٤	خلال شهر أغسطس ١٩٩٤	خلال شهر يوليو ١٩٩٤
دولار أمريكي	١	٣٣٩,٤٧٦	٣٣٨,٦٨٤	٣٣٨,٦٨٤	٣٣٨,٦٨٤	٣٣٨,٦٨٤	٣٣٨,٦٨٤
جنيه استرليني	١	٥٢٢,٣٧٣	٥٢٢,١٥٢	٥٢٢,١٥٢	٥٢٢,١٥٢	٥٢٢,١٥٢	٥٢٢,١٥٢
مارك ألماني	١	٢١٦,٨١٩	٢١٦,٨١٩	٢١٦,٨١٩	٢١٦,٨١٩	٢١٦,٨١٩	٢١٦,٨١٩
دولار كندي	١	٢٤٥,٨٧٨	٢٤٥,٨٧٨	٢٤٥,٨٧٨	٢٤٥,٨٧٨	٢٤٥,٨٧٨	٢٤٥,٨٧٨
كرون دانمركي	١	٥٤,٩١٤	٥٤,٩١٤	٥٤,٩١٤	٥٤,٩١٤	٥٤,٩١٤	٥٤,٩١٤
حيدر هولندي	١	١٩٣,١٠٩	١٩٣,١٠٩	١٩٣,١٠٩	١٩٣,١٠٩	١٩٣,١٠٩	١٩٣,١٠٩
فرنك فرنسي	١	٦٣,٣٣٠	٦٣,٣٣٠	٦٣,٣٣٠	٦٣,٣٣٠	٦٣,٣٣٠	٦٣,٣٣٠
ليرة ايطالية	١٠٠	٢١,٤٢٥	٢١,٤٢٥	٢١,٤٢٥	٢١,٤٢٥	٢١,٤٢٥	٢١,٤٢٥
كرون نرويجي	١	٤٩,٤٦٤	٤٩,٤٦٤	٤٩,٤٦٤	٤٩,٤٦٤	٤٩,٤٦٤	٤٩,٤٦٤
أكبودا برتغالي	١٠٠	٢١,١١١	٢١,١١١	٢١,١١١	٢١,١١١	٢١,١١١	٢١,١١١
كرون سويدي	١	٤٣,٨٢٣	٤٣,٨٢٣	٤٣,٨٢٣	٤٣,٨٢٣	٤٣,٨٢٣	٤٣,٨٢٣
فرنك بلجيكي	١٠٠	١٠٥,٢٧٢	١٠٥,٢٧٢	١٠٥,٢٧٢	١٠٥,٢٧٢	١٠٥,٢٧٢	١٠٥,٢٧٢
شلل نمساوي	١	٢٠,٧٩٢	٢٠,٧٩٢	٢٠,٧٩٢	٢٠,٧٩٢	٢٠,٧٩٢	٢٠,٧٩٢
فرنك سويسري	١	٢٥٧,٠١٥	٢٥٧,٠١٥	٢٥٧,٠١٥	٢٥٧,٠١٥	٢٥٧,٠١٥	٢٥٧,٠١٥
ين ياباني	١٠٠	٣٤٠,٦١٣	٣٣٩,٨١٨	٣٣٩,٨١٨	٣٣٩,٨١٨	٣٣٩,٨١٨	٣٣٩,٨١٨
مارك فنلندي	١	٦٥,٨٢٧	٦٥,٨٢٧	٦٥,٨٢٧	٦٥,٨٢٧	٦٥,٨٢٧	٦٥,٨٢٧
وحدة النقد الأوروبية	١	٤١٣,٢٠٨	٤١٣,٢٠٨	٤١٣,٢٠٨	٤١٣,٢٠٨	٤١٣,٢٠٨	٤١٣,٢٠٨
أسعار الصرف في نطاق اتفاقات الدفع :							
الاسترليني الحسابي (مع روسيا)		٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الدولار الحسابي (مع روسيا)		١٩٧,٨٠٣	١٩٧,٨٠٣	١٩٧,٨٠٣	١٩٧,٨٠٣	١٩٧,٨٠٣	١٩٧,٨٠٣
الدولار الحسابي (مع السودان)		١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

نظرا لقيام شركات التأمين بالتعاقد مع بعض ورش اصلاح السيارات للقيام باصلاح سيارات عملاء شركات التأمين المؤمنون على سياراتهم الخاصة ضد الحوادث والتلفيات لدى هذه الشركات ، وبالنظر الى أن هذه التعاقدات تمثل إيرادات كبيرة لهذه الورش ، كما تبين اغفال الكثير من أصحاب ورش السيارات بكافة أنواعها (ميكانيكا - كهرباء - دوكو - سمكرة ... الخ) لهذه التعاقدات والإيرادات سواء في اقراراتهم الضريبية أو عند مناقشتهم تمهيدا لمحاسبتهم الأمر الذي يعد اغفالا لجانب كبير من إيراداتهم الحقيقية وبالتالي ضياع ما يستحق عليها من ضريبة ، فضلا عما تلاحظ للمصلحة من عدم قيام شركات التأمين بإبلاغ المصلحة عن تعاقداتها مع تلك الورش .

وحرصا من المصلحة على تحقيق العدالة الضريبية بين فئات ممولائها وبأن تكون المحاسبة شاملة لكافة إيرادات المنشأة وعدم اغفال أى جانب منها .

لذا توجه المصلحة نظر مأمورياتها عند محاسبتها لتلك الورش بكافة أنواعها الى ضرورة الاطلاع لدى شركات التأمين عن أسماء الورش التي يتسم التعامل معها وقيمة هذه التعاملات السنوية ونوعيتها لادخالها في الاعتبار عند المحاسبة .

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،،

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٤

بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية

اعتبارا من ١٩٩٤/٨/٢٦^(١) حتى ١٩٩٤/٩/٢٥

نظرا لمدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتبارا من ١٩٨٢/٥/١١ .

(١) راجع أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، صفحة (٢٨٣) .

وقد أصدرت المصلحة تعديلاتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ - واستكمالا لهذه التعليمات وتوحيدا لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفق بيان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات) فى نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى خلال الفترة من ١٩٩٤/٨/٢٦ حتى ١٩٩٤/٩/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التى يصدرها البنك المركزى المصرى عن أسعار تعامله فى نطاق هذه السوق وكذلك أسعار العملات الأجنبية السارية مع دول اتفاقات الدفع (السودان - روسيا) .

وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة ،،

**تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٤
بشأن ضرورة استكمال بيانات سجلات الفحص والربط
وانتظام القيد بها**

نظرا لما تلاحظ لبعض المناطق الضريبية من خلال قيامها بالتفتيش على المأموريات التابعة لها من عدم استكمال البعض منها لبيانات سجلات الفحص والربط بها ولما كان لامساك وانتظام القيد فى تلك السجلات أهمية كبرى باعتبارها المرآة التى توضح للمأموريات كافة البيانات اللازمة عن كل ملف بها بدءا من درجة أهميته وتاريخ بدء النشاط وانتهاء بآخر سنة ضريبية تمت المحاسبة عنها والربط عليها وأية إجراءات متخلفة عن سنوات سابقة لذا توجه المصلحة نظر مأمورياتها الى ضرورة الاهتمام بسجلات الفحص والربط والى ضرورة التحقق من انتظام وسلامة القيد أولا بأول حتى تكون المأمورية على بينة من حالة كل ملف بها وما تم بشأنه من بدايسة النشاط وحتى آخر سنة تمت المحاسبة عنها وأية إجراءات متخلفة حتى لا تتعرض الملفات للتقادم أو لبطلان الإجراءات أو تقادمها من جهة ولحصن الحالات التى لم يتم الربط عليها وسرعة استكمال إجراءاتها تمهيدا للربط عليها تنشيطا لحصيلة المأمورية من جهة أخرى . وعلى مراجع الشعبة التحقق من ذلك أولا بأول حتى تكون سجلات الفحص والربط معبرة بصدق عن حالة الملفات بالمأمورية .

تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٤

بشأن أسعار الصرف للعمليات الأجنبية

اعتباراً من ١٩٩٤/٩/٢٦ حتى ١٩٩٤/١٠/٢٥^(١)

نظراً لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي اعتباراً من ١٩٨٧/٥/١١ . أصدرت المصلحة تعليماتها التنفيذية بشأنها كان آخرها رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن أسعار الصرف للعمليات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٨/٢٦ حتى ١٩٩٤/٩/٢٥ . واستكمالاً لهذه التعليمات وتوحيداً لأسس المحاسبة بالمأموريات مرفقة ببيان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعمليات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي خلال الفترة من ١٩٩٤/٩/٢٦ حتى ١٩٩٤/١٠/٢٥ من واقع قوائم الأسعار اليومية التي أصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق وكذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (روسيا والسودان) . وعلى كافة المناطق الضريبية مراعاة تنفيذ المأموريات التابعة لها لهذه التعليمات بكل دقة .
تحريراً في ١٩٩٤/١١/١٥ م .

(١) راجع أسعار الصرف للعمليات الأجنبية ، صفحة (٢٨٣) .

متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية (تحويلات) في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي
من واقع قوائم الأسعار التي يصدرها البنك المركزي المصري لتطبيقه على الأغراض الجمركية
(السمو بالقروش)

العملة	وحدة	خلال المدة من ١٩٩٤/٨/٢٦ حتى ١٩٩٤/٩/٢٥	خلال المدة من ١٩٩٤/٩/٢٦ حتى ١٩٩٤/١٠/٢٥
		شهر أكتوبر ١٩٩٤	شهر نوفمبر ١٩٩٤
دولار أمريكي	١	٣٣٨,٤٦٠٠	٣٣٩,٣٠٦١
جنيه استرليني	١	٥٣٦,٧٠٥٦	٥٢٨,٠٢١٢
مارك ألماني	١	٢١٧,٩٧٩٦	٢١٨,٥٢٤٥
دولار كندي	١	٣٢,٨٠٨٤	٣٤,١٠١٢
كروني دانماركي	١	٨١,١٠١٧	٥٦,٨١,٥٥
جيدر هولندي	١	٥٣٣,٣٦١	٥٦١,٨٦١
فرنك فرنسي	١	٦٣,٦٢٦	٦٣,٨٧٢٠
ليرة ايطالية	١٠٠	١١٣,٥١١	١١٥,٥١١
كروني نوريجي	١	٤٣,٨٥٩٦	٤٧,٦٦٩٦
اكودا برتغالي	١٠٠	٢١٢,٩٥٤٤	٢١٣,٤٦١١
كروني سويدي	١	٣٤,٦٣٠٤	٤٤,٨٧٢٠
فرنك بلجيكي	١٠٠	١٠٥,٨٤٥٢	١٧٩,٠٦٠١
شلين نمساوي	١	٣٠,٩١٧٥	٣٠,٩٩٤٧
فرنك سويسري	١	٢٦٠,٧١٢٢	٢٦١,٣٦٤١
بين ياباني	١٠٠	٢٤١,٥٤١١	٢٤٢,٣٩٤٩
مارك فنلندي	١	٦٧,٥١٩٥	٦٧,٦٨٢٢
وحدة النقد الأوروبية	١	٤١٥,٤٩٤٥	٤١٦,٥٣٢٢
الاسترليني الحساب (مع روسيا)	
الدولار الحسابي (مع روسيا)	
الدولار الحسابي (مع السودان)		١٣٠,٠٠٠٠	١٣١,٣٠٠٠

(مجموعة المكتب الإحصائي الحديث)

تعليمات تفسيرية تذكيرية
بشأن تفسير أحكام المادة (٦٥) من قانون ضريبة الدمغة
رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته

- سبق أن أصدرت المصلحة التعليمات التفسيرية رقم (١) لسنة ١٩٩٠^(١) م بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣ بشأن تفسير أحكام المادة (٦٥) من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ومن بين ما جاء بها ما يلي :
- تنص المادة (٦٥) من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته على أنه : " تلتزم الجهات التالية بتوريد الضريبة المستحقة (أي ضريبة الدمغة على الاعلانات المنصوص عليها في المادة "٦٠" من القانون) الى مصلحة الضرائب في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ولو لم يكن أجر الاعلان قد تم تحصيله :
- أ - المنشأة المشتغلة بالاعلانات بالنسبة الى ما تتولى نشره منها .
- ب - دور الصحف بالنسبة الى ما ينشر فيها من اعلانات .
- ج - دور السينما بالنسبة الى ما يعرض فيها من اعلانات .
- د - هيئة الاذاعة والتليفزيون بالنسبة الى الاعلانات التي تذاع عن طريقها .
- وحيث أن الوكالات الاعلانية العامة (القومية) تعتبر من قبيل المنشآت المشتغلة بالاعلانات بالنسبة لما تتولى نشره منها على نحو ما هو مبين في المادة (٦٥) بند (أ) .
- لذلك فقد انتهى الرأي في مصلحة الضرائب على أن تقوم الوكالات المشار اليها بتوريد ضريبة الدمغة المستحقة على الاعلانات الى مصلحة الضرائب مباشرة ويترتب على ذلك اخلاء مسئولية اتحاد الاذاعة والتليفزيون من توريد هذه الضريبة مع بقاء مسئوليته بعد ذلك عن تحصيل وتوريد الضريبة الى المصلحة بالنسبة الى الاعلانات التي تذاع عن طريقه طبقا لنص المادة (٦٥) بند (د) من قانون الدمغة .
- لذا يرجى التنبيه بالعمل بمقتضى هذه التعليمات من تاريخ العمل بالتعليمات التفسيرية رقم (١) لسنة ١٩٩٠ المشار اليها ، ويراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،
- تحريرا في ١٦/٧/١٩٩٤ .

تعليمات تفسيرية رقم (١٢)

بشأن مدى خضوع الصرفيات التي تشمل ضريبة المبيعات
لضريبة الدمغة النسبية العادية والاضافية المقررة
بالمادتين ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته

صدرت فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة
رقم ٢٦٤ المؤرخة في ٤/٤/١٩٩٤ ملف رقم ٤٦٧/٢/٢٧ بجلستها المنعقدة
في ٢٣ مارس سنة ١٩٩٤ بمناسبة ما آثرت حول مدى خضوع الصرفيات التي تشمل
ضريبة المبيعات لضريبة الدمغة النسبية العادية والاضافية المقررة بالمادتين
٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ، متضمنة أن ما تؤدیه
الجهات الحكومية من الأموال ثمنًا لسلع أو مقابل خدمات ، إنما يتميز عن
الضريبة العامة على المبيعات التي تستحق على الجهة الشارية للسلعة
أو المتلقية للخدمة بمناسبة تحقق واقعة الشراء أو التلقى ، والضريبة تؤدي مع
الثمن وبمناسبة أدائه وليس بوصفها جزء منه مندمجًا فيه ، فثمة مبلغان
يؤديان أحدهما من المشتري لقاء ما اشترى ، والآخر من الخاضع للضريبة
بسبب تحقق واقعة استحقاقها لديه ولا يسرى أداء ضريبة الدمغة على مبلغ
أدى بوصفه ضريبة على المبيعات .

وانتهت الفتوى المشار إليها إلى أن ضريبة المبيعات لا تدخل في الوعاء
الذي يحسب على أساسه ضريبة الدمغة النسبية والاضافية المقررة بقانون ضريبة
الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته .
وبعرض هذه الفتوى على السيد الأستاذ رئيس مصلحة الضرائب وافق سيادته
عليها بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٤ .

برجاء التكرم بالاحاطة والعمل بمقتضى هذه التعليمات والغاء ما هو
مخالف لذلك ،،، .

تحريرا في ١٦/٧/١٩٩٤ م .

تعليمات تفسيرية رقم (٣)

للمادتين ٢٧ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣

سبق وأن أصدرت المصلحة تعليماتها التفسيرية رقم (١) في مايو سنة ١٩٨٤ في شأن كيفية معالجة الاستهلاك الإضافي الوارد بأحكام البند (٣) من المصادرة رقم (٢٤) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك بناء على فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فـسـى ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ والذي انتهى فيها الرأي الى أن الاستهلاك الإضافي المنصوص عليه في المادتين (٢٤) ، (١١٤) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يتم خصمه من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة وليس صافي الربح . غير أن هذا الرأي لم يصادف قبولا لدى بعض الجهات لذلك أعيد عرض الموضوع مرة ثانية على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى (١) والتشريع التي رأت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٩١ تأييد فتواها السابقة استنادا الى أن ما ورد بنص المادتين (٢٤) ، (١١٤) إنما هو قاطع الدلالة على أن الاستهلاك الإضافي لا يخصم من صافي الربح وإنما من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة وأنه لا سبيل مع هذا الوضوح للبحث عن حكمة التشريع ودواعيه بحسبان أن الأحكام إنما تدور مع عملها لأحكامها .

هذا وقد صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ محددًا بـكـلـل رـضـوح بما لا يدع مجالاً للـبـس أو الجدل طريقة معالجة كل من الاستهلاكات الإضافية والاستهلاكات الحقيقية للآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة أو الشركة أو الجهة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الإنتاج وذلك على النحو الوارد بأحكام البند (٣) من كل من المادة رقم (٢٧) والمادة رقم (١١٤) من هذا القانون .

فقد نصت المادة (٢٧) من هذا القانون على ما يلي :

" يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

(١) راجع التعليمات التفسيرية رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ بشأن هذه الفتوى بكتابنا الموجز في الفقه الضريبي ، طبعة ١٩٩٣ ، صفحة ٥٠٢ .

- (١)
- (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حملت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .
- (٣) خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمرة واحدة على أن تحسب الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة بعد خصم نسبة الخمسة والعشرين في المائة المشار اليها في هذه الفقرة وذلك بشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة طبقا لأحكام المادة (١٠٠) من هذا القانون .
- كما نصت المادة رقم (١١٤) من ذات القانون فيما يتعلق بالضريبة على أرباح شركات الأموال على ما يلي :
- " يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :
- (١)
- (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حملت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .
- (٣) خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة أو الجهة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمرة واحدة على أن تحسب الاستهلاكات المنصوص عليها بالبند السابق بعد خصم نسبة الخمسة وعشرين في المائة المشار اليها في هذا البند وذلك بشرط أن يكون لدى الشركة أو الجهة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها ومنتظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة ومراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .
- فبمقتضى هذين النصين تكون الاستهلاكات الإضافية شأنها شأن الاستهلاكات الحقيقية من ضمن عناصر التكلفة واجبة الخصم من جملة الإيرادات للوصول الى صافي الربح الخاضع للضريبة سواء بالنسبة للضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على أرباح شركات الأموال حيث يتم خصم قيمة الاستهلاك الإضافي من قيمة الآلة الجديدة

وليس من صافي الربح - ليتم بعد ذلك احتساب الاستهلاك الحقيقي لهذه الآلة وفقا لما يجرى عليه العمل وطبقا للعرف .

وتتم المعالجة على النحو التالي :

أولا : يتم خصم قيمة الاستهلاك الاضافي والذي يمثل ٢٥٪ من تكلفة الآلات أو المعدات الجديدة التي تشتريها الشركة أو الجهة أو المنشأة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج من جملة الإيرادات وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمرة واحدة .

ثانيا : يلي ذلك خصم قيمة الاستهلاك الحقيقي لهذه الآلة الجديدة وذلك في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

بمعنى أن تحتسب نسبة الاستهلاك الحقيقي من قيمة الآلة الجديدة بعد خصم قيمة الاستهلاك الاضافي المشار اليه أولا .

وذلك كله بشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقا لأحكام المادة (١٠٠) من هذا القانون . وأن يكون لدى الشركة أو الجهة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها ومنتظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .

وتوجه المصلحة نظر المأموريات الى ضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بهذه التعليمات بكل دقة عند احتساب قيمة كل من الاستهلاك الاضافي والاستهلاك الحقيقي للآلات والمعدات الجديدة ضمن التكاليف الواجبة الخصم للوصول الى تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث) :

تعليمات تفسيرية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤
بشأن مدى خضوع السندات الصادرة على الخزانة العامة للدولة
التي تصدر بعد أول يناير من السنة لضريبة الدمغة المقررة
بالمادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته

صدرت فتوى مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع رقم ١٨٣ في ١٩٩٤/٣/٢٢ ملف رقم ٤٧٣/٢/٣٧ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٩٤ - بشأن مدى خضوع السندات الصادرة على الخزانة العامة للدولة والتي تصدر بعد أول يناير من السنة الضريبية - الدمغة السنوية النسبية المقررة بالمادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته .

وجاء بحديثات الفتوى المذكورة " أن المشرع فرض ضريبة دمغة سنوية على السندات أيا كانت جهة إصدارها وهي ضريبة عينية مفروضة على واقعة تملك رأس المال ولها صفة الدورية فهي تستحق في أول يناير من كل سنة وهي تستحق مقدما بما يفيد أنها تستحق عن السنة التالية بدءا من يوم استحقاقها في أول يناير التالي لإصدارها وهي لا تستحق عن كسور السنة التالية لإصدارها بعد أول يناير إلا في حالة الشركات التي تؤسس أو تزيد رأسمالها بعد أول يناير وهذه حالة استثنائية أوردها المادة ٨٢ مقصور حكمها عليها ولا تخل بالأصل العام الوارد بالمادة ٨٦ وأضافت الفتوى أنه لما كانت السندات محل طلب الرأي قد صدرت - مجموعة منها - في ١٩٩١/١/٢٧ كما صدرت مجموعة أخرى في ١٩٩١/٤/٣٠ فان ضريبة الدمغة لا تستحق عليها إلا اعتبارا من أول يناير التالي في عام ١٩٩٢ وانتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لفتواها المشار إليها السندات أن السندات على الخزانة العامة للدولة التي تصدر بعد أول يناير من السنة تستحق عليها ضريبة الدمغة المقررة بالمادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ في أول يناير التالي لإصدارها .

وحيث وافقت المصلحة على الفتوى سالفه الذكر . لذلك فان المصلحة تنبهه الى مراعاة تنفيذ ما انتهت اليه الفتوى بكل دقة .

تعليمات تفسيرية رقم (١٢)

للمادة ٣/٥٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
بشأن مدى خضوع المبالغ التي يتقاضاها الأساتذة المتفرغون
بالجامعات لحكم المادة ٣/٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م

سبق للمصلحة أن أصدرت بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٣ تعليماتها التفسيرية
رقم (١١) (١) للمادة ٣/٥٨ بشأن مدى خضوع المبالغ التي يتقاضاها
الأساتذة المتفرغون بالجامعة لحكم المادة (٣/٥٨) من قانون الضرائب
على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ متضمنة " أن المكافأة
التي يتقاضاها الأستاذ المتفرغ بالإضافة الى المعاش المقرر له اعمالا لحكم
المادة (١٢١) من القانون رقم ٤٩ (٢) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات
لا تدخل ضمن حوافز الانتاج الواردة بنفس المادة رقم (٣/٥٨) من القانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه " وذلك استنادا الى فتوى ادارة الفتوى
لوزارات المالية والاقتصاد والتأمينات بمجلس الدولة الصادرة بتاريخ
١٩٩٣/٤/٢٠ بالملف رقم ٩٨٣/١/٤ .

الا أنه بناء على طلب الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي أعيد عرض
الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة
لاستطلاع رأيها في مدى اعتبار مكافآت الأبحاث والريادة التي يتقاضاها
أعضاء هيئة التدريس من المتفرغين بالجامعات من قبيل حوافز الانتاج
المنصوص عليها بالمادة (٣/٥٨) من قانون الضرائب على الدخل الصادر
على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فأصدرت فتواها رقم ٣٤٣
بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٠ ملف رقم ٤٦٩/٢/٣٧ وجاء بها :

أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة في ٤ من مايو سنة ١٩٩٤ فاستعرضت افتاءها السابق الذي خلص

(١) راجع هذه التعليمات بكتابنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة

الموحدة ، طبعة ١٩٩٣ ، صفحة ٢٢٦ .

(٢) نشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٥ ومعدل
بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٨ والمنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧
بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ .

الى أن مكافآت الأبحاث والريادة وغيرها من المكافآت المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تعتبر من قبيل حوافز الانتاج المنصوص عليها فـسـى المادة (٣/٥٨) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التى يجرى نصها علىـى أن " لا تسرى الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز انتـسـاج وذلك فى حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأسمى وبشـسـرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه فى السنة • وتعتبر حوافز انتـسـاج فى تطبيق أحكام هذا البند ما يلى :

أ - المبالغ المدفوعة من الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام كحوافز انتـسـاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها " • واستعرضت المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التى تنص علىـى أن " مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بمـفـة شخصية فى ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل • ولا تحسب هذه المدة فى المعاش ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش " • كما استعرضت المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ التى تنص علىـى أن " مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية • وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك فى اختيار عميد الكلية " . والمادة (٢٨٠) من اللائحة ذاتها التى تنص علىـى أن " يعامل الأستاذ المتفرغ معاملة الأستاذ القائم بالعمل من حيث تحديد نصاب التدريس ومكافآت الساعات الزائدة على النصاب وغيرها من المكافآت " • واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشروع أجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار فى الخدمة كأستاذ متفرغ خلال الفترة

من بلوغه سن التقاعد حتى بلوغه سن الخامسة والستين ، وذلك لقاء جعل مالى قصد المشرع فى بيان طريقة تحديده ألا يقل مجموع ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه زميله الذى لم يصل الى سن المعاش ، ولذلك يجرى هذا التحديد باجمال العناصر المالية المخصصة للوظيفة التى كانت تشغل عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلى ورواتب وبدلات أخرى ، ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق . فالأستاذ المتفرغ انما يستحق فى حقيقة الأمر كامل الأجر المقرر لتلك الوظيفة وتوابعه بذات الأوصاف التى يمنح بها لشاغلها عند بلوغه سن التقاعد بيد أنه لما كان الأستاذ المتفرغ يتقاضى معاشا فان قدر المعاش يجب ما يقابله من الاجمالى الحسابى للأجر المشار اليه وتبعاً لذلك فانه يجب التعويل على المرتب الأصلى المقرر للوظيفة التى يشغلها قرين الأستاذ المتفرغ ومثيله عند الاحالة للمعاش ، وهو يستصحب هذا المرتب بذات وضعه القانونى كما يستصحب توابع هذا المرتب ومفرداته الملحقة بذات الأوضاع والأوصاف القانونية التى كانت لكل منها والتى تقوم لدى الأستاذ المثل ، وكل الفرق يرد من أن قدر المعاش يخمس من اجمالى هذه المبالغ ، ومن ثم يسرى عليه ما يسرى على الأستاذ المثل لدى تطبيق حكم المادة (٣/٥٨) من قانون الضرائب على الدخل .

ولما كانت مكافآت الأبحاث والريادة وغيرها من المكافآت المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تعد من قبيل حوافز الانتاج المنصوص عليها فى المادة (٣/٥٨) من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه ، طبقاً لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وكان الأساتذة المتفرغون بالجامعات يندرجون فى أعضاء هيئات التدريس بهسا ، ولهم كأصل عام ذات الحقوق والواجبات ، ومن ثم فان ما يتقاضونه من تلك المكافآت لا تسرى عليه الضريبة على المرتبات المستحقة قانوناً وذلك بالشروط والحدود المبينة فى هذا النص شأنهم فى ذلك شأن الأستاذ المثل .

وانتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مكافآت الأبحاث والريادة التى يتقاضاها أعضاء هيئة التدريس المتفرغين بالجامعات تعد من قبيل حوافز الانتاج المنصوص عليها بالمادة (٣/٥٨) من قانون

الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ •

وحيث وافقت المصلحة على هذه الفتوى • لذلك توجه المصلحة
نظر المأموريات الى مراعاة تنفيذ ما تضمنته هذه الفتوى بكل دقة والغناء
العمل بالتعليمات التفسيرية رقم (١١) للمادة (٣/٥٨) من القانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليها •

مجموعة

المكتب الاستشاري الحديث

هشام علي توحيد

محاسبون ومراجعون قانونيون

٦٠٦٤

س.م.م.٠

يتولى المكتب تقديم كافة الاستشارات الضريبية والمحاسبية لإقامة المشروعات على اختلاف أنواعها .

(١) دعم البحوث والرسائل الضريبية .

(٢) اصدار المراجع والدوريات والنشرات العلمية الضريبية .

(٣) تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية .

(٤) اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة .

(٥) اعداد المراكز المالية المختلفة .

(٦) تنظيم حسابات الشركات وامساك الدفاتر .

(٧) المنازعات الضريبية بمراحلها المختلفة .

(٨) مراجعة واعداد ميزانيات الجمعيات بكافة أنواعها .

(٩) تقديم الاستشارات الضريبية .

(١٠) مراقبة حسابات الشركات المساهمة .

القسم الخامس

**الكتاب الدور
لمصلحة الضرائب**

لعام ١٩٩٤

كتاب دورى رقم (١) لسنة ١٩٩٤
بشأن أحكام " المرتبات وما فى حكمها "
المقررة بالقانون رقم ١٨٧^(١) لسنة ١٩٩٣
بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل
الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على
الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
ونص فى المادة الثالثة على أن " يقصد بلفظ الضريبة الواردة فى الكتاب الأول
من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص
الطبيعيين " . ونص فى المادة الرابعة على أن يستبدل بمواد الكتاب الأول
من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ " الضرائب
على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها " نصوص مواد " الضريبة
الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين " .
ونص فى المادة الثامنة على أن " تسرى أحكام هذا القانون على المرتبات
وما فى حكمها اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
ونص فى المادة التاسعة على أنه " مع مراعاة أحكام المادة السابقة ينشر هذا
القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره " .
ونشر القانون فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٥٢ (مكرر) الصادر فى ٣١
ديسمبر سنة ١٩٩٣ .
وبذلك تسرى أحكام هذا القانون على " المرتبات وما فى حكمها " اعتبارا من
أول يناير سنة ١٩٩٤ .
وقد جاءت أحكام " المرتبات وما فى حكمها " فى الباب الثالث من الكتاب
الأول ، وأحكام الاعفاء المقرر للأعباء العائلية وسعر الضريبة فى الباب
السادس وذلك على النحو التالى :

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٥٢ " تابع " بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٣، راجع
لنا قضاء التجريم الضريبى والضريبة الموحدة على الدخل طبع سنة ١٩٩٤
صفحة ٣٧٤ وما بعدها .

أولا : النصوص القانونية

(١) الإيرادات الخاضعة للضريبة :
وتنص عليها المادة التالية :

(مادة ٤٩) : تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما فى حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة " فيما عدا الحقوق التأمينية " التى تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعى الخاصة البديلة الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج .

٢ - المرتبات وما فى حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة " فيما عدا المعاشات " التى تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم فى مصر وكذلك الى أى شخص مقيم فى الخارج عن خدمات أدت فى مصر .

٣ - مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات القطاع العام .

٤ - مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من غير المساهمين فى شركات قطاع الأعمال العام .

٥ - ما يحصل عليه مقابل العمل الإدارى :

أ - رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون للإدارة فى شركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم فى رأس مال الشركة على القدر المشترط قانونا لعضوية مجلس الإدارة .

ب - المديرون بشركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم فى رأس مال الشركة على القدر الذى يتطلبه القانون بالنسبة لعضوية مجلس الإدارة .

وفى جميع الأحوال يشترط ألا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثر من أربعة محددين بالاسم ، وفى حدود خمسة آلاف جنيه سنويا لكل منهم سواء أكان مبلغا ثابتا أو نسبة مئوية من صافى الربح أو المبيعات أو غير ذلك .

(٢) تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة : وتنص عليها المواد التالية :

(مادة ٥٠) : تحدد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أي إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الإيراد الشهري بعد تحويله إلى إيراد سنوي .

وفي حالة حدوث تغيير في الإيراد الخاضع للضريبة يعدل حساب هذا الإيراد من تاريخ هذا التغيير على أساس الإيراد الجديد بعد تحويله إلى إيراد سنوي . وبالنسبة لمتجمد المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت التي تصرف دفعة واحدة في سنة ما ، يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق ويعاد حساب الإيراد الداخل في وعاء الضريبة عن كل سنة وتسوية الضرائب المستحقة على هذا الأساس .

(مادة ٥١) : فيما عدا ما ورد بالبند (٨) من المادة (٦) من هذا القانون تحدد الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة " فيما عدا المعاشات " وما يكون ممنوحا له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتي :

(١) لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٤٨٠ جنيها سنويا وذلك مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

(٢) لا تسرى الضريبة على بدل التمثيل أو بدل الاستقبال الا فيما يجاوز ٢٥٠٠ جنيها سنويا ويشترط ألا يزيد على المرتب أو المكافآت أو الأجر الأصلي وذلك مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

(٣) لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيها في السنة .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

أ - المبالغ المدفوعة من الحكومة و وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

ب - المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة لأحكام هذا القانون لزيادة الانتاج أو لرفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي

يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة .

(٤) لا تسرى الضريبة على المزايا النقدية أو العينية المتعلقة بالسكن التسي يحصل عليها الخبراء الأجانب الخاضعون للضريبة بالسعر المحدد فى المادة (٩٠) من هذا القانون، وكذلك المصريون العاملون فى مشروعات التعمير واستصلاح الأراضى أو التعدين الخاضعون لهذه الضريبة بالسعر المشار اليه .

(٥) لا يخضع للضريبة عن المبالغ التى يتقاضاها ممثلو المكاتب الإقليمية للشركات والمنشآت الأجنبية فى مصر الا ما يقابل نشاطهم فيها . وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وحوافز الانتاج المعفاة من الضريبة طبقا للبند (١) ، (٢) ، (٣) من هذه المادة على أربعة آلاف جنيه سنويا .

(مادة ٥٢) : تسرى الضريبة على المبالغ التى تدفع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت اشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ١٨٣ يوما فى السنة متملة أو منفصلة ، وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية .

كما تسرى الضريبة على المبالغ التى يحمل عليها العاملون الخاضعون للضريبة فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة وسلاوة على مرتباتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة عامة أو أى جهة إدارية أو وحدة من وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلية ، وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية . وفى جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر طبقا للشروط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

(٣) الإعفاء من الضريبة : وتنص عليها المواد التالية :

(مادة ٥٣) : تعفى أجور جميع عمال اليومية بشرط ألا يكون استخدامهم بمصفة دائمة وألا يكون لهم مورد آخر .
(مادة ٥٤) : تعفى من الضريبة :

أ - اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار التي تستقطع وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشيات والادخار الحكومية .

ب - اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاص والتي تنشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

ج - أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر .

ويشترط بالنسبة للحالتين (ب) ، (ج) ألا يزيد جملة ما يخصم للممول عن ١٥٪ من صافي الأيراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل - ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط والاشتراكات من أى إيرادات أخرى من المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون .

د - الأيرادات المرتبة لمدى الحياة التي تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التي لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .

(مادة ٥٥) : يخصم ١٠٪ من اجمالي الأيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الأيراد مضافا اليها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وذلك بعد خصم الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في البنود (أ) ، (ب) ، (ج) من المادة (٥٤) من هذا القانون وقبل خصم الاعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقا للمادة (٨٨) من هذا القانون .

(مادة ٥٦) : تعفى من الضريبة تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض واستثمارات نقل الأثاث بالمجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية للعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال المصلحية .

كما تعفى تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التي تمنحها شركات النقل البرى ، والطيران ، والملاحة البحرية المصرية أو الأجنبية التي تعمل في مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهم .

(٤) الاعفاء المقرر للأعباء العائلية :

وتنص عليه المواد التالية :

(مادة ٨٨) : تكون حدود الاعفاء المقرر للأعباء العائلية على النحو التالى :

١ - ١٤٤٠ جنيها سنويا للممول الأعزب .

٢ - ١٦٨٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

٣ - ١٩٢٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .
فاذا تجاوز صافي الدخل السنوي حد الاعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة
الا على ما يزيد على هذا الحد .

واذا كان من بين ايرادات الممول مرتبات وما في حكمها فيخضع الاعفاء المقرر
للأعباء العائلية من المرتبات وما في حكمها أولا ثم يستكمل حد الاعفاء
من الايرادات الأخرى المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٤ ، ٥ من المادة (٥) من
هذا القانون .

(مادة ٨٩) : يشترط في تحديد الابن المعال أو الابنة المعالة ألا يكون
أيهما قد بلغ الحادية والعشرين ، أو اذا كان طالبا باحدى مراحل التعليم
ألا يكون قد تجاوز الثامنة والعشرين ، أو اذا كان ذا عاهة تقعده عن الكسب ،
أو اذا كانت الابنة غير متزوجة أو غير عاملة .

ويعتبر في حكم الولد المعال أى من الأبوين بشرط أن يعولهما الممول فعلا
وأن يكون عائلهم الوحيد .

ولا يسرى حكم هذه المادة على أوجه النشاط أو الايرادات التي يتم ربط الضريبة
عليها على أساس مقطوع أو ثابت .

(٥) سعر الضريبة :
وتنص عليه المادة التالية :

(مادة ٩٠) : بعد اعمال حكم المادة (٨٨) من هذا القانون يحدد سعر الضريبة
على الوجه الآتسى :
(١)

وبالنسبة للايرادات من المرتبات وما في حكمها وغيرها من الايرادات المنصوص
عليها في الباب الثالث من هذا الكتاب يكون سعر الضريبة عليها ٢٠٪
حتى ٥٠٠٠٠ جنييه و ٣٢٪ فيما زاد على ذلك .

(٦) التزامات صاحب العمل وأصحاب المرتبات :
وتنص عليها المواد التالية :

(مادة ٥٧) : يلتزم أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين معن
يعمل لديهم أى من العاملين أو العمال بمرتب أو مكافأة أو أجر أو أتعاب
أن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الالتحاق
بالخدمة أو العمل كشفا مبينا فيه :

(١) راجع أسعار الضريبة بكتابنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة
على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ٤١٨

- ١ - أسماء ومحال اقامة ووظائف العاملين لديهم .
 - ٢ - مقدار مرتباتهم أو ماهياتهم أو أجورهم أو أتعابهم .
- ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد وشروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات والجمعيات التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

(مادة ٥٨) : يلتزم مديرو الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات أو المعاهد التعليمية أن يقدموا لمأمورية الضرائب المختصة بالاضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٥٧) من هذا القانون وفي ذات الميعاد المنصوص عليه فيما كشفنا مبينا فيه :

(١) اسم ومحل اقامة أى شخص يشغل وظيفة مدير أو عضو أو سكرتير مجلس ادارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك ومقدار أتعابه أو مكافآتـــه ولو كان تقديرها منوطا بقرار يصدر من مجلس الادارة أو من الجمعية العامة .

(٢) مقدار كل مبلغ يدفع الى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء أكان دفعها بصفة دائمة أم بصفة عارضة .

(مادة ٥٩) : يلتزم الأفراد والشركات والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية الذين يدفعون ايرادات مرتبة لمدى الحياة بأن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ تولد الحق فى الايراد كشفا ببيان وأسماء ومحال اقامة أصحاب الايرادات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها .

(مادة ٦٠) : يجب تبليغ مأمورية الضرائب المختصة بكل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين (٥٨) و (٥٩) من هذا القانون خلال أربعين يوما من تاريخ حدوثه .

(مادة ٦١) : يلتزم كل شخص يتقاضى مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجر أو ايرادات مرتبة لمدى الحياة يتجاوز مجموعها حدود الاعفاء المقرر للأعباء العائلية أيا كان مصدرها أو مصادرها بأن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه فى المرتب

كافة البيانات المتعلقة بمقدار ما يتقاضاه من مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو إيرادات مرتبة لمدى الحياة مع بيان اسمه ومحال اقامته وأسماء ومحال اقامة من يعمل لديهم أو من يدفعون له الايراد .

(٧) اعفاء أصحاب المرتبات من تقديم الاقرار الضريبي السنوي للضريبة الموحدة:

وتنص عليه المادة التالية :

(مادة ٦٢) : يعفى الممول من تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة (٩١) من هذا القانون عن دخله من المرتبات وما في حكمها وغيرها من الايرادات المنصوص عليها في هذا الباب ، كما يعفى الممول من ادراج هذا الدخل المشار اليه في الاقرار الذي يقدمه عن مصادر الايرادات الأخرى طبقا للمادة (٩٦) من هذا القانون .

(٨) تحصيل الضريبة : وتنص عليه المواد التالية :

(مادة ٦٣) : يلتزم أصحاب الأعمال والملتزمون بدفع الايرادات الخاضعة للضريبة بأن يحجزوا مما يكون عليهم دفعة من المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥١) من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة وذلك طبقا لحكم المادتين (٥٠) و (٩٠) من هذا القانون ويتعين عليهم أن يوردوا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر قيمة ما خصموه من الدفعات التي أجروها في الشهر السابق . ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد أو شروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

(مادة ٦٤) : اذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الايراد الخاضع للضريبة غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريستد الضريبة يقع على عاتق مستحق الايراد الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق اذا كان الايراد الذي يبلغ مجموعه حد الخضوع للضريبة يتكون من عناصر يقل كل منها على حدة عن هذا الحد .

(٩) الأحكام العامة والعقوبات : وتنص عليها المواد التالية :

(مادة ١٦٦) : يكون لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذي بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الاقرارات ٠٠٠٠٠٠ وبقيمة المبالغ التى تنص المواد ٠٠٠٠٠٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٠٠٠٠٠٠ على حجزها وتوريدها للخزانة اذا لم يقيم الممول الملتزم بأداء المبالغ الاضافية أو الملتزم بالتوريد بالأداء فى المواعيد المحددة ودون حاجة الى اصدار ورد أو تنبيه بذلك .
ويصدر بقيمة مالم يتم أدائه فى هذه المواعيد قرار ادارى من الموظفين الذين من حقهم توقيع الايراد ويكون هو سند التنفيذ .

(مادة ١٧٢) : يستحق مقابل تأخير على :

(١)
(٢) مالم يورد من المبالغ أو الضرائب التى ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها للخزانة العامة اعتبارا من نهاية المهلة المحددة للتوريد طبقا لأحكام هذا القانون .
وفى جميع الأحوال المبينة فى هذه المادة يحسب مقابل التأخير بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير حتى تاريخ السداد مع جبر كسور الشهر والجنيه الى شهر أو جنيه كامل .

(مادة ١٨٤) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن تعويض لا يقل عن ٥٠٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يسود من الضريبة فى حالة مخالفة حكم المادة ٠٠٠٠٠٠ والمادة ٦٣ من هذا القانون .
وتضاعف العقوبة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(١٠) الاعتراض والطعن : وتنص عليه المادة التالية :

(مادة ٦٥) : للممول خلال شهر من تاريخ تسليم الايراد الخاضع للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم الى الجهة التى قامت بخمض الضريبة .
ويتعين على هذه الجهة أن ترسل الطلب مشفوعا بردها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

وتتولى المأمورية فحص الطلب فاذا تبين لها جدية الاعتراضات التسي
أبداها الممول قامت باخطار الجهة المشار اليها لتعديل ربط الضريبة ،
أما اذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فيتعين عليها احالة الطلب الى لجنة
الطعن طبقا لأحكام المادة (١٥٧) من هذا القانون مع اخطار صاحب الشأن
بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاحالة .

(١) ثانيا : ملاحظات للتطبيق

وتؤكد المصلحة على أن " الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص
الطبيعيين " تسرى على المرتبات وما فى حكمها " اعتبارا من أول يناير
سنة ١٩٩٤ طبقا للأحكام المشار اليها " .
وتنبه الى ضرورة مراعاة تطبيق هذه الأحكام بكل دقة ،،،
تحريرا فى ١٩٩٤/١/٤ م .

كتاب دورى رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن البيانات الاحصائية الخاصة بالقرارات الضريبية لعام ١٩٩٣

- مع اشراقه عام مالى جديد نتطلع الى الله سبحانه وتعالى أن يهب مصرنا
الغالية الأمن والرخاء وننتهز هذه الفرصة لنهنىء الجميع عامليين
وممولين بالعام الجديد راجين لوطننا الحبيب كل خير وتقدم وازدهار .
- هذا وبمناسبة بدء موسم الاقرارات الضريبية لعام ١٩٩٣ خلال المدة من
أول يناير ١٩٩٤ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٤ وذلك بالنسبة لضريبة الأرباح
التجارية والصناعية والمهن غير التجارية وبالنسبة للضريبة العامة على
الدخل حتى ٣٠ أبريل ١٩٩٤ .
- ومن منطلق مبدأ ارساء روح الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب
والممولين يراعى اتباع الآتى :

(١) راجع هذه الملاحظات بكتابنا قضاء التجريم الضريبى والضريبة الموحدة
على الدخل طبعة ١٩٩٤ هامش صفحة ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

- ضرورة قيام المأموريات بإرسال نماذج الاقرارات الى الممولين خلال شهر يناير ١٩٩٤ حتى يتمكنوا من استيفاء بياناتها وتقديمها للمأموريات في الميعاد المحدد مع مراعاة ارسال خطابات ودبة مسجلة بعلم الوصول بضرورة تقديم الاقرارات وسداد الضريبة في الموعد المحدد ٠٠٠ مع ايضاح أن المصلحة تأخذ بالاقرار الصادر الأمين ٠
 - وعلى المأموريات مراعاة توافر العدد الكافي من نماذج الاقرارات المختلفة بها لتلبية احتياجات الممولين الذين يتقدمون لطلبها وعليها في هذا الشأن الاتصال بالادارة العامة للشئون الادارية والمخازن للحصول على ما يلزمها من تلك النماذج ٠
 - كما يتعين عمل حملات توعية سواء عن طريق الادارة العامة للعلاقات العامة والمناطق الضريبية وعن طريق الاتصال الشخصي بين المأموريات والممولين مع عمل لوحات ارشادية داخل كل مأمورية تساهم في تبسيط كيفية ملء الاقرار وتقديمه والمستندات اللازمة وأهمية البيانات الواردة فيه ٠٠٠ مع استخدام كافة وسائل الاعلام لحث الممولين على تقديم الاقرارات والمصلحة تهيب بالسادة العاملين بالمأموريات والمناطق الضريبية من منطلق الانتماء الوطني وصالح الخزانة أن يقوم كل فرد في أسرة مصلحة الضرائب بواجبه الوطني نحو تبصير الممولين بكيفية الاستفادة من حمولة هذه الضرائب في بنسب المشروعات الأساسية وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك برغبة منها في توسيع دائرة الممول الملزم الذي يتقدم طواعية باقراره في الموعد المحدد قانونا ٠٠٠ مع ضرورة الاتصال بالغرف التجارية والنقابات المهنية ومراكز جمعيات الممولين لتنظيم حملات هدفها الارتفاع بعدد مقدمات الاقرارات الضريبية ٠
 - ويراعى تخصيص دفتر أو أكثر لتقيد الوارد من الاقرارات الضريبية ولكل ضريبة على حدة وتسلم الاقرارات أولا بأول لمراجعتها والتأكد من سداد الضريبة من واقعها ٠
 - ونظرا لأهمية البيانات الواردة بالاقرارات وللإستفادة منها في تحديد مدى استجابة الممولين وللإستعانة بهذه البيانات في رسم السياسة الضريبية والاقتصادية لتحقيق العدالة الضريبية في سهولة ويسر وأمان ٠
 - فقد تقرر أن تعد كل مأمورية البيانات التالية من واقع الاقرارات الضريبية المقدمة لعام ١٩٩٣ وذلك طبقا للنماذج المرفقة.
- نموذج رقم (١) :

- بيان بعدد ممولي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية موزعا على حسب فئات درجة الأهمية الواردة بالكتاب السدوري رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ ٠
- عدد من قدم منهم اقرارات ٠
- النسبة المئوية لمقدمي الاقرارات ٠
- مقدار الضريبة المستحقة من واقع الاقرار ٠
- مقدار الضريبة المسددة من واقع الاقرار ٠
- ملحوظة :
- (على أنه في حالة ما اذا كان السداد أو الاستحقاق به كسور جنيه فانه يتمين التقريب الى أقرب جنيه) ٠
- عدد المتخلفين :
- أ - عن تقديم الاقرارات ٠
- ب - عن سداد الضريبة من واقع الاقرار المقدم ٠

نموذج رقم (٢) :

- بيان ممولي الضريبة على أرباح المهن غير التجارية طبقا لنوع النشاط المنصوص عليه وباعتبارها ضريبة القانون العام ٠
 - ويشمل البيانات التالية طبقا للتراخيص الواردة بالنموذج (نوع النشاط - عدد الممولين - عدد الاقرارات المقدمة منهم - جملة الضرائب المستحقة (مقربة لأقرب جنيه) - جملة الضرائب المسددة مع الاقرار (مقربة لأقرب جنيه) ٠
- نموذج رقم (٣) :

- بيان بممولي الضريبة العامة على الدخل طبقا لنوع الإيراد والشرائح الواردة بالنموذج ٠
- ويشمل البيانات التالية :
- عدد الممولين حسب نوع الإيراد - عدد من قدم منهم اقرارات - الضريبة المستحقة (مقربة لأقرب جنيه) - الضريبة المسددة (مقربة لأقرب جنيه) - عدد المتخلفين عن تقديم الاقرار - عدد المتخلفين عن سداد الضريبة ٠

(١) راجع هذا النموذج بكتابنا الموجز في الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ صفحة ٥٢٥ ٠

(٢) راجع هذا النموذج بالمرجع السابق صفحة ٥٢٦ ٠

(٣) نفس المرجع السابق ٠

نموذج رقم (١) (٤) :

- بيان الاقرارات المقدمة لأول مرة عن السنة الضريبية ١٩٩٣ من الممولين المستجدين ويشمل البيانات التالية :
(عدد الممولين الذين تقدموا باقرارات لأول مرة بالنسبة لأنواع الضرائب التالية) :
- أرباح تجارية (شقق مفروشة - باقى الممولين) • - دخل عام •
- قيمة الضرائب المستحقة من واقع الاقرار • - قيمة الضرائب المدددة من واقع الاقرار •

- عدد المتخلفين :

- أ - عن تقديم الاقرار •
- ب - عن سداد الضريبة •

نموذج رقم (٢) (٥) :

- بيان اقرارات الممولين الخاضعين لرسم التنمية ويشمل البيانات التالية :
(عدد الممولين - عدد من قدم منهم اقرارات - النسبة المئوية لمقدمى الاقرارات الضريبية المستحقة - الضريبة المدددة) •
 - وعلى المأموريات اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من الآن لتجميع واعداد هذه البيانات وفقا للنماذج المرفقة وبمجرد تقديم الاقرارات أولا بأول بحيث يمكن فى نهاية المدة المحددة لتقديم الاقرارات استخراج البيانات النهائية فى سهولة ويسر وعلى وجه الدقة •
 - وعلى المناطق الضريبية المساهمة والاشراف على التنفيذ وتذليل أى صعوبات تصادف القائمين على التنفيذ وعليهم مراجعة النماذج النهائية لكل مأمورية واعداد نماذج اجمالية مجمعة على مستوى المنطقة عن كافة المأموريات الواقعة فى اختصاصها وارسالها للادارة العامة للتخطيط والمتابعة خلال خمسة عشر يوما من انتهاء المدة المحددة لتقديم الاقرارات •
 - كما يتعين قيام المأموريات بحصر الذين تخلفوا عن تقديم الاقرار أو سداد الضريبة المستحقة من واقعة وسرعة متطلباتهم واتخاذ كافة الاجراءات القانونية فى هذا الشأن فور انتهاء موسم الاقرارات •
 - وعلى الادارة المركزية للتوجيه والرقابة مراقبة تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب من أحكام بكل دقة و لعرض عن أى مخالفة أو تنفيذ •
- هذا وترجو المصلحة من كافة العاملين القائمين باعداد ومراجعة هذه البيانات الالتزام بالدقة الواجبة للأهمية البالغة لهذه البيانات •

والله ولى التوفيق ،،،

تحريرا فى ١٩٩٤/١/٨ •

كتاب دورى رقم (٢) لسنة ١٩٩٤

بشأن

البيانات الاحصائية اللازمة لوضع خطة العمل

بمأموريات المصلحة للعام المالى ١٩٩٥/٩٤ والخاضع بفحص الملفات حتى سنة ١٩٩٣

- بمناسبة قرب انتهاء العام المالى ١٩٩٤/٩٣ وحتى يمكن اعداد خطة العمل التى تبدأ من أول يوليه ١٩٩٤ والتى تهتسدف للاجهاز على الملفات الباقية بدون فحص حتى عام ١٩٩٣ تمهيدا لتطبيق الضريبة الموحدة اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٩٤ •

(١) ، (٢) راجع هذه النماذج بكتابنا الموجز فى الفقه الضريبى - طبعة ١٩٩٣ ، صفحة ٥٣٦ •

- ورغبة من المصلحة في تطوير نظام وأسلوب العمل الذي من خلاله يتم وضع معدلات أداء، قائمة على أساس من منطلق بيانات لعملية حقيقية يتحدد من خلالها المقررات الوظيفية اللازمة لحاجة العمل والتي تكفل رفع مستوى الأداء، وتحقيق هدف المصلحة وهو الوصول الى فحص ضريبي أمثل قائم على العدالة الاجتماعية .
- وحتى يمكن معرفة الأرصدة الفعلية التي من خلالها يمكن وضع الخطة الجديدة التي تسبق تطبيق الضريبة الموحدة :

فقد تقرر

- أولا : يتم اعداد البيانات الاحصائية عن أرصدة الملفات الباقية بدون فحص في ١٩٩٤/٤/١ طبقا للنموذج رقم (١) ^(١) المرفق والمعد بمعرفة الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ويتعين عدم اغفال ادراج أى بيان به نظرا لأهمية هذه البيانات في وضع الخطة .
- ثانيا : يتم اعداد البيانات الاحصائية الخاصة بعدد ملفات المأمورية في ١٩٩٤/٤/١ طبقا للنموذج رقم (٣) ^(٢) والمعد أيضا بحسرة التخطيط .
- ثالثا : يتم اعداد البيانات الاحصائية طبقا للبيانات المطلوبة بمعرفة الإدارة العامة للتنظيم والإدارة ووفقا للنموذج رقم (٢) ^(٣) لتحديد المقررات الوظيفية اللازمة حسب حاجة العمل بما يكفل حسن الأداء، ولمتابعة امكانية انشاء مأموريات ضريبية جديدة من عدمه .
- رابعا : تحرر كشوف تفصيلية بأسماء العاملين (تخصيين - تنمية ادارية - كتابيون - خدمة معاونة) من أصل وصورة موضحا بها البيانات التالية : اسم الموظف - المؤهل الدراسي وتاريخ الحصول عليه - تاريخ الالتحاق بالمصلحة - الوظيفة الحالية التي يشغلها - الدرجة الحالية التي يشغلها - الدرجة الحالية وتاريخ الحصول عليها - تاريخ الالتحاق بالجهة الحالية - عنوان محل الإقامة بالتفصيل - الحالة الاجتماعية .
- هذا على أن يحرر كشفا خاصا بالذين في اعارات أو في أجازات خاصة .
- خامسا : ترسل البيانات سالفة الذكر والموضحة بالبنود أولا وثانيا وثالثا ورابعا مجمعة على مستوى المنطقة الى كل من الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والإدارة العامة للتنظيم والإدارة في موعد أقصاه ١٩٩٤/٤/١٠ ولن تقبل البيانات في حالة ارسالها غير مجمعة على مستوى المنطقة أو في حالة ارسالها عن طريق المأموريات دون مراجعتها من المنطقة .
- هذا ويكون السيد الأستاذ / رئيس المأمورية ومديرى الفحص والمراجعين ومفتشى المنطقة الضريبيين مسئولين عن مدى صحة وسلامة ودقة هذه البيانات ، ويراعى أنه سيتم متابعة المأمورية والمنطقة وتقييم أدائها على أساس هذه البيانات .
- والمصلحة تثق كل الثقة في جهازها التنفيذي الذى يبذل الجهد ويعمل بأقصى طاقة ممكنة من أجل ممرنا الغالي ونرجو للجميع الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المرجوة وبأمل تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب بكل دقة .
- والله ولى التوفيق ،،،

تحريرا في ١٩٩٤/٣/٢٨ م .

كتاب دورى ^(٤) رقم (٤) لسنة ١٩٩٤

كتاب دورى رقم (٥) لسنة ١٩٩٤

بشأن القانون رقم ٢٥ ^(٥) لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ ^(٦) لسنة ١٩٨٤

بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة

صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٤ المرفق مودته بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وتوجه المصلحة النظر الى مراعاة ما يلى :

- (١) راجع هذا النموذج بكتابنا الموجز في الفقه الضريبي ، طبعة ١٩٩٢ ، صفحة ٥٥١ .
- (٢) راجع هذا النموذج بالمرجع السابق بنفس الصفحة .
- (٣) راجع هذا النموذج بالمرجع السابق بنفس الصفحة .
- (٤) توحيد : لم تستدل على كتاب دورى برقم (٤) لسنة ١٩٩٤ م .
- (٥) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (١٢) بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .
- (٦) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٠ (تابع) بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٤ والمعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٥ (تابع) بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٠ .

- أ - يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة بنسبة ٢٥٪ من قيمة كل تذكرة سفر الى الخارج عن الرحلات التي تبدأ من جمهورية مصر العربية سواء أكانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية ، وبحد أقصى مقداره مائة وخمسون جنيها بالنسبة للدرجة الأولى ومائة جنيه بالنسبة للدرجات الأخرى ، ويتحمل به المنتفع .
- ب - يخضع لهذا الرسم تذاكر السفر المجانية ويتحمل المنتفع بالتذكرة المجانية بهذا الرسم .
- ج - تلتزم كافة الجهات التي تقوم بصرف تذاكر السفر بتحميل المبالغ المشار اليها وتوريدها الى مصلحة الضرائب خلال الشهر التالي للشهر الذي تم فيه صرف التذكرة .
- وتنبه المصلحة الى مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة ،،،

**قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٤
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤
بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى) : يستبدل بعنوان البند (١٤) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة وبالفقـــــرة الأولى منه ، النص الآتى :

(١٤) تذاكر السفر الى الخارج :

٢٥٪ من قيمة كل تذكرة سفر الى الخارج عن الرحلات التي تبدأ من جمهورية مصر العربية ويتحمل به المنتفع وبحد أقصى مقداره مائة وخمسون جنيها بالنسبة للدرجة الأولى ، ومائة جنيه بالنسبة للدرجات الأخرى ، وتخضع لهذا الرسم تذاكر السفر المجانية ويتحمل المنتفع بالتذكرة المجانية بهذا الرسم .

كما يستندل معارة " شركات الطيران " الواردة بالفقرة الأخيرة من السند (١٤) المشار اليه لفظ " الجهات " .
(المادة الثانية) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . بسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٤١٤ هـ - الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٩٤ م .

كتاب دوري رقم (٦) لسنة ١٩٩٤م

بشأن خطة المصلحة الخاص بفحص الملفات حتى سنة ١٩٩٣

في موعد غايته ١٩٩٤/١٢/٣١م

مقدمة : مع بداية العمل بالخطة الجديدة نتوجه الى الله سبحانه وتعالى بالشكر على توفيقه ومعونته لنا للمسير قدما نحو غد مشرق لوطن والمواطنين . - فلاشك أن انتجازات المصلحة خلال العام الماضي كانت حافلة بجهاد رائع لاستكمال مسيرة القضاء على متأخرات وتراكمات الفحص استهدافا لفحص الاقرار في سنة تقديمه لنرسي دعائم العدالة ونخلق المجتمع الضريبي الأمثل لتفريذا لتوجيهات السيد الأستاذ / الدكتور وزير المالية .

هذا وحتى يتم وضع خطة المصلحة الجديدة التي تهدف الى الاجهاز على جميع الملفات الباقية بدون فحص حتى ١٩٩٣ في موعد أقصاه ١٩٩٤/١٢/٣١ تمهيدا لتطبيق الضريبة الموحدة التي يبدأ العمل بها اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٩٤ .

فلقد تم اصدار الكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ وبناء عليه قامت المأمورية بحصر المراكز الضريبية للممولين فحسبها وربطها بالنسبة لكافة أنواع الضرائب وتعدد الملفات الباقية بدون فحص حتى ١٩٩٣ .

ومن خلال دراسة البيانات الواردة من المأموريات يمكن القول أن خطة المصلحة الحالية تهدف الى :
(١) استكمال الاجهاز على الأرصدة الباقية بدون فحص أو التي لم يتم الربط عليها حتى السنة الضريبية ١٩٩٣ وكذلك أرصدة الاجراءات المتخلفة وذلك في موعد أقصاه ١٩٩٤/١٢/٣١م .

(٢) أحكام حصر المجتمع الضريبي والاستمرار في مكافحة التهرب الضريبي وسد منافذه وذلك بما يشجع الادخار والاستثمار متشيا مع سياسة الدولة في هذا الشأن .

(٣) متابعة تعميل متأخرات القطاع الخاص التي تمثل الجهد الحقيقي للمعاملين وتنشيط حركة التحصيل بما يحقق المستهدف تحصيله .

(٤) الارتقاء بمستوى الأداء كما وكيفا بما يهدف الى تحلى جودة عالية في العمل فحما وربطها وتحصيلها .
(٥) زيادة الموافقات أمام اللجان الداخلية بالمأموريات والحد من احوالة الملفات الى لجان الطعن الا الحالات المتعذر حلها داخل المأمورية . بما يؤدي الى انسياب الحميلة وحل مشاكل الممولين وبناء جسور الثقة معهم .

(٦) ارساء قواعد الود بين الممولين والمعاملين بالمصلحة بما يؤدي الى تحقيق نظام ضريبي ملائم يساعد على تطوير الجهاز الضريبي ورفع كفاءته .

وفي هذا الاطار تم تحديد معدلات الأداء على ضوء امكانيات العمل وقدرة العاملين واسترشادا بخطة العمل السابقة أصلا في أن العاملين المخلصين لن يدخروا أي جهد في زيادة ورفع هذا الأداء تحقيقا لقدسية العمل وانطلاقا من ايمانهم بمساهمة بواجبهم نحو وطنهم العزيز مصر .

بناء على ما تقدم فان خطة المصلحة تتحدد على الأسس التالية :

أولا : معدلات الأداء . ثانيا : متابعة التنفيذ .

أولا : معدلات الأداء : الفاحصون : (ملتزمون بفحص كافة الملفات حتى ١٩٩٣ في موعد غايته ١٩٩٤/١٢/٣١) يحدد معدل الأداء للمأمور الفاحص شهريا بفحص عدد الملفات يعادل في مجموعة ١٢ .

ملف من ملفات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من الفئة أ أو ما يعادلها محسوبة على أساس درجة أهمية الملف احصائيا في ١٩٩٤/٤/١ (وفقا للبيانات الواردة من المأموريات) وليس على أساس ما انتهى الى الفحص الفعلي . بالاقافة الى انجاز عدد ١٥ ملف متخلفة الاجراءات بحيث ينتهي كل منها أما بالربط بناء على اتفاق باللجنة الداخلية أو لجنة الطعن أو الزحالة الى لجنة الطعن مادام الرصيد يسمح بذلك . على أنه في حالة عدم وجود ملفات متخلفة الاجراءات فقط يزداد معدل الفحص

الشهري بواقع ملف مقابل كل ٥ ملفات اجراءات متخلفة .

أسس تقييم الملفات ومعادلتها بالملف من الفئة " أ " .

لما كانت كل مأمورية تختص بفحص أكثر من ضريبة نوعية فانه يترتب على تحديد معدل أداء الفاحص على النحو السابق ايضاحه ضرورة تقييم ومعادلة جميع الملفات التي تختص بها المأمورية بالملف من الفئة " أ " الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية والذي هو أساس وحدة القياس في حساب معدلات الأداء .

ويتم تقييم ومعادلة الملفات طبقا لما يلي :

(١) ملفات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وشركات الأموال :

أ - مأموريات الشركات المساهمة بالقاهرة والإسكندرية :

ملفات الحسابات المنتظمة : - فحص ملف شركة قطاع عام = ٢ أ عن كل سنة فحص وبشرط الفحص حتى ١٩٩٣ م .

فحص ملف شركة قطاع خاص = ٢ أ عن كل سنة فحص وبشرط الفحص حتى سنة ١٩٩٣ م .

الملفات التقديرية : - فحص ملف شركة قطاع خاص = ١٥ ر أ عن كل سنة وبشرط الفحص حتى سنة ١٩٩٣ م . .

ب - مأمورية ضرائب الاستثمار العربي والأجنبي :

فحص الملف في فترة الخفوع وبشرط الفحص عن جميع السنوات الضريبية = ٢٥ ر أ عن كل سنة فحص .

فحص الملف في فترة الإعفاء وبشرط الفحص عن جميع السنوات الضريبية = ١٥ ر أ عن كل سنة فحص .

ج - ملفات السياحة :

فحص الملف = ٢ أ عن كل سنة فحص وبشرط الفحص عن جميع السنوات الضريبية حتى سنة ١٩٩٣ م .

المأموريات الأخرى : ملفات الحسابات المنتظمة : يشترط لتقييم ملفات الحسابات بأكثر من درجة أهميتها الإحصائية

أن يتم فحص الحسابات والدفاتر فحما فعليا . ولما كانت وحدة القياس هي سنة فحص حسابات تعادل حالة " أ " تقديري مهما

كانت نتيجة الفحص أو القرارات . على أنه في حالة فحص الحسابات فحما فعليا يتم تقييم الملف حسب الدرجة الإحصائية

التي ينتهي إليها في ١/٤/١٩٩٤ م .

الملفات التقديرية : - كل عدد ٢ أ عن الفئة " ب " تقديري يعادل ملف من الفئة أ تقديري .

كل عدد ٥ أ عن الفئة " ج " تقديري يعادل ملف من الفئة " أ " تقديري .

كل ١٥ أ عن الفئة " د " يعادل ملف من الفئة " أ " تقديري . ملفات السيارات الأجرة والنقل والجرارات الزراعية

والشقق المفروشة والعشش المفروشة وبشرط الاخطار بوعاء الإيراد العام النوعي (اذ لم يكن هنالك عناصر إيراد أخرى)

تحتسب كل سبعة ملفات بحالة " أ " بنظر النظر عن درجة أهميتها الإحصائية .

(٢) ملفات كسب العمل :

أ - مأموريات الشركات المساهمة بالقاهرة والإسكندرية :

فحص الملف قطاع عام حتى آخر سنة ضريبية = ١٥ ر أ عن كل سنة فحص .

فحص الملف قطاع خاص حتى آخر سنة ضريبية = ١ أ عن كل سنة فحص .

ب - مأمورية ضرائب الاستثمار وملفات السياحة :

فحص الملف أيا كان الشكل القانوني = ١٥ ر أ عن كل سنة فحص وبشرط الفحص حتى آخر سنة ضريبية .

ج - ملفات شركات الأشخاص والأفراد بصفة عامة :

كل ٥ ملفات فحص حتى آخر سنة ضريبية = ملف أ .

د - مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية :

فحص الملف حتى آخر سنة ضريبية = ١٥ ر أ عن كل سنة فحص .

(٣) ملفات الضريبة العامة على الدخل :

فحص كل ٥ ملفات = ملف " أ " . - اذا كان الإيراد العام هو العنصر النوعي فقط (مهني - تجاري - كسب عمل يكون فحص

كل ٨ ملفات إيراد عام = ملف " أ " ، وبشرط اعداد مذكرات الفحص واعتمادها واخطار الممول .

(٤) ملفات فوائد الديون : - كل ٥ ملفات = ملف " أ " .

(٥) ملفات الضريبة على أرباح المهن غير التجارية :

أ - الملفات الخاضعة : ملفات الحسابات المنتظمة .

فحص الملف الواحد حتى آخر سنة ضريبية = ملف " أ " .

الملفات التقديرية : - فحص ٢ أ عن كل سنة فحص حتى آخر سنة ضريبية = ملف " أ " .

ملفات الدروس الخصوصية : - فحص عدد ٦ ملفات حتى آخر سنة ضريبية = ملف " أ " .

ب - الملفات المعفاة : - فحص عدد ٨ ملفات حتى آخر سنة ضريبية = ملف " أ " .

شعب الأيلولة بالمأموريات ومأموريات الأيلولة المتخصصة :

الفاحصون : يحدد معدل الأداء الشهري بواقع ١٢ حالة أو ما يعادلها .

وتتم المعادلة على النحو التالي :

- (١) الملف أقل من ١٠ آلاف جنيه = حالة . (٢) الملف من ١٠ آلاف جنيه وحتى ٢٥٠٠٠ (خمس وعشرون ألف) = حالة .
- (٣) الملف أكثر من ٢٥٠٠٠ وحتى ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف) = حالة . (٤) الملف أكثر من مائة ألف جنيه = حالة .
- (٥) ملف إعادة التقدير = ملف حالة . (٦) عدد ١٢ شهادة اقرار = حالة . (٧) عدد ٣ لجنة داخلية بالموافقة = حالة .
- (٨) عدد ٧ ملفات احالة الى لجنة الطعن = حالة .

ابداء الرأي فى قرارات لجان الطعن وتقارير الخبراء : كل ٣ ملفات ابداء الرأي فى قرارات لجان الطعن أو تقارير الخبراء = حالة .

ويشترط فى هذه الحالة إعادة التقدير وفقا لقرار اللجنة سواء بالنسبة للمأمور الفاحص أو الخبر الحسابية .
العاملون بالخبرة الحسابية : يحدد معدل الأداء بواقع ١٠ ملفات أو ما يعادلها على النحو التالي :

- (١) ملفات حفظ أو احالة = مل . (٢) النشاط المقدر بمبلغ ٥٠٠٠ (خمس آلاف) جنيه فأقل = ملف .
- (٣) النشاط المقدر بمبلغ أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) جنيه = ١.٥ ملف .
- (٤) النشاط المقدر بمبلغ أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه حتى ٢٥٠٠٠ (خمس وعشرون ألف) جنيه = ٢ ملف .
- (٥) النشاط المقدر بمبلغ أكثر من ٢٥٠٠٠ جنيه حتى ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف جنيه) = ٣ ملف .
- (٦) النشاط المقدر بمبلغ أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه = ٤ ملف .
- (٧) ملفات فحص الحسابات يتم تقديرها بعدد ٤ ملفات مهما كانت قيمتها .

العاملون بشعبة الشهادات : تطبق بشأنهم قواعد معدلات الأداء للمأمور الفاحص :

مأموريات الدفعة المتخمة بالقاهرة والاسكندرية : وشعب الدفعة بمأموريات القاهرة والاسكندرية .

يحدد معدل الأداء الشهري ٣٠ ملف أفراد ويعتبر ملف الأفراد شاملا الدفعة المستندات والاعلانات المضيفة والهدايا
على أن يكون مشتملا على محضر الأعمال .

وفى هذا الصدد يتم تقييم المنشآت الأخرى بملف الأفراد الذى اتخذ كوحدة قياس كالآتى :

- ملف البنك أو فروعه (فحص كامل) = ١٠ ملف أفراد . ملف شركات الأموال = ٧.٥ أفراد .
- ملف السبيل = ١.٥ ملف أفراد . ملف هيئة عامة أو مصلحة حكومية بها وحدة حسابية = ٥ ملف أفراد .
- ملف مصلحة حكومية ليس بها وحدة حسابية أو غيرها من الهيئات أو الجمعيات أو الروابط أو النوادي أو المدارس = ٢.٥ ملف أفراد .
- ملف مؤسسات صحفية أو محلات كهربى وشركات الدعاية والاعلان = ٥ ملف أفراد .
- ملف حسابات منتظمة عدا شركات الأموال = ١.٥ ملف أفراد . حالات التقدير والتخليص تقييم على أساس أن كل ٥ حالة = ملف أفراد .
- عدد ٢ لجنة داخلية بالاتفاق = ملف أفراد . احالة الملفات الى لجنة الطعن أو الربط لعدم طعن كل ١٠ ملفات = ملف ١٠ أفراد .

الدفعة بمأموريات المحافظات : يحدد المعدل الشهري بواقع ٤٥ ملف أفراد شاملا أنواع الدفوعات المختلفة ومشتملا على محضر الأعمال ويراعى تقييم المنشآت الأخرى كما هو موضح بهاليه .

اللجان الداخلية المتفرغة عدا مأموريات الشركات المساهمة والاستثمار : يحدد معدل الأداء الشهري للجنة ٦٠ ملف على ألا تقل حالات الاتفاق عن ٥٠٪ (وذلك اذا كانت اللجنة من ثلاثة أعضاء متفرغين) . على أنه اذا كان هناك عضو متفرغ يكون معدله الشهري ٢٤ ملف (على ألا تقل حالات الاتفاق عن ٥٠٪) على أن يكون نصفها من الحالات الهامة والكبيرة .

اللجان الداخلية المتفرغة بمأموريات الشركات المساهمة والاستثمار : يحدد معدل الأداء الشهري للجنة بانجاز ما يعادل ١٢ أ يتم تقييمها على أساس نصف معدل المأمور الفاحص فى هذه المأموريات على ألا تقل حالات الاتفاق عن ٥٠٪ من المنجز .

شعب المعلومات بالمأموريات : العاملون بالحصص والقرارات والتصرفات العقارية والاستغلال الزراعى :

يحدد معدل الأداء الشهري لكل منهم بواقع ١٢٠ ملف حصر مكتبى أو ٨٠ ملف حصر على الطبيعة ولا يعتد بالحالات السلبية ولا بالملف الذى يخلو من المناقشة والاطلاع على المستندات اللازمة ويتعين تضمين مذكرة النشاط ما يفيد الاطلاع على السجل الإيجدى للتحقيق من عدم تكرار الملفات . ويخفف هذا المعدل فى ميعاد تقديم القرارات بنسبة المدة التى شاول فيها العامل فى تلقى القرارات وذلك بناء على الأمر الداخلى بتشكيل لجان استلام القرارات ومراجعتها وبشرط انتظام القيد بالمجسلات بموجب تقرير شهري يعده المفتش المختص .

بالنسبة لمأمورية الشركات المساهمة (بالقاهرة والاسكندرية) ومأمورية الاستثمار - بالقاهرة يكون معدل الحصر بالنسبة لملفات الإيراد العام ١٢٠ ملف بشرط توافر البيانات اللازمة للفحص .

وتعادل الأعمال الآتية على الوجه التالى : استخراج أو تجديد ١٠ بطاقات ضريبية أو بدل تالف أو فاقد تعادل ملف حصر على الطبيعة . طلبات تعديل أو بطاقة أنشطة كل ٥ حالات تعادل ملف حصر على الطبيعة .

شهادات التموين تعادل كل ٣٠ شهادة ملف حصر على الطبيعة .

عاملون بالخصم والاضافة : يحدد معدل الأداء الشهري للعاملين بالخصم والاضافة مواقع ١٥٠٠ نموذج ٤٠ ض أو مامائتها (١٠٢ مكرر ٤٣/٤٤/٤٥/٤٦/٤٧/٤٨/٤٩) على أن يتم اكتمال الدورة (من القيد في دفتر ٨١ ع، ح المساعد / القيد في البطاقات / بعد في السجلات / ارفاق النماذج بالملفات) واطار الحاسب الآلي بالنماذج على أنه في حالة عدم استيفائها وارتدادها من الإدارة المركزية للحاسب الآلي يخصم ما تم ارتداده لعدم استيفاء بياناته من معدلات نفس الشهر التالي على الأكثر . ودلسك بشرط انتظام السجلات ومتابعة الجهات المتخلفة عن السداد وتنفيذ ما جاء بالتعليمات التنفيذية رقم (٣) لسنة ٨٨ بكل دقة . هذا وغنى عن البيان أنه اذا كانت الدورة تنتهى داخل المأمورية وذلك حسب نوع النماذج الواردة فان هذه النماذج السوارة تحسب في المعدل على أن يقوم المفتش المختص باعداد تقرير شهري بعدى انتظام العمل بهذه الشعبة .

شعب القضايا بالمأموريات والمناطق الضريبية : العاملون بالمأموريات :

يحدد معدل الأداء لمأمور القضايا بالمأموريات بالرد على ١٦ صحيفة دعوى بالنسبة لجميع المأموريات ما عدا مأموريات الشركات المساهمة بالقاهرة والاسكندرية ومأمورية الاستثمار العربي والأجنبي فيخفض المعدل الشهري الى الرد على عدد ٨ صحيفة دعوى وتحكيما . وبالنسبة لمأموريات الأيلولة يحدد المعدل بعد ١٢ حالة ويشترط احتساب المعدل اتمام ارسال الرد مشفوعا بالمستندات المطلوبة قبل نهاية الشهر الى هيئة قضايا الدولة .

العاملون بالمناطق الضريبية : يحدد معدل الأداء الشهري لكل منهم بمراجعة الرد على ٦٠ صحيفة دعوى ، ويتم تقويم الأعمال الآتية كما يلي : - الرد على تقرير الخبراء (ويشترط حضور جلساتهم) = ٤ حالات مراجعة مكتب دعاوى .

- مذكرة ابداء الرأي في قرار لجنة الطعن أو حكم المحكمة = حالة رد على صحيفة دعوى بالنسبة للمأمور بالمأمورية يسسمة وبالنسبة للمناطق يعادل نصف مراجعة الرد على صحيفة دعوى . - سبعة مذكرات انهاء تسوية أمر التقدير والأمانات تعادل الرد على صحيفة دعوى . - سبعة مذكرات طعن في قرارات لجان الطعن تعادل الرد على صحيفة دعوى وبالنسبة لمأموريات الأيلولة على قرار اللجنة = حالة . - الحضور أمام مكتب الخبراء سبع مرات يعادل الرد على صحيفة دعوى وبالنسبة لمأموريات الأيلولة حضور جلسات الخبراء كل ٢ أيام = حالة .

- ١ مذكرة مفاداة أو تحويل أموال تعادل الرد على صحيفة دعوى .

الاحصائيات بالمأموريات : - يتم تقويم مأمور أعمال الاحصائيات على أساس أن هذا العمل وما يتعلق به من أعمال يستغرق منه عشرة أيام شهريا نظرا لأن الاحصائيات لا بد وأن تصل الى الجهات المختصة بالمطبعة قبل اليوم العاشر من كل شهر ويشترط لياحه بهذا العمل على الوجه الأكمل وبالدقة الواجبة والموعد المحدد .

- ويتعين أن يقوم بمسالك سجل للاحصائيات يوضح به الرصيد في ١/٤/١٩٩٤ ثم يستنزل منه الانجازات شهريا وذلك تسهيلا للعمل ولسرعة استخراج أية بيانات تطلب من المأموريات ويكون هذا السجل عهده مأمور الاحصائيات .

- وعلى المأمورية أن تقوم باسناد أية أعمال تراها مناسبة وبما يعادل ثلث شهر حتى يكون كشف نشاطه كاملا أسوة بزملائه .

العاملون بشعب التحصيل : أولا : شعب الحساب الجارى : يحدد معدل الأداء العادى للمأمور بانها اجراءات ١٨٠ نموذج ربط أو ما يعادلها سواء كان بربط الضريبة أو الربط بمقابل التأخير أو بناءا على تسوية أو بناءا على شيك ملفى . ويعتبر نموذج الربط منتهيا : أ - بالسداد الكامل للضريبة المربوطة سدادا فعليا أو باجراء مقامة داخلية . ب- باصدار حساب متأخرات وأمر حجز وتحويله الى شعبه التحصيل المكتبى .

هذا وتتم معادلة الأعمال الأخرى على النحو التالي :

- (١) تسوية ملف تنتهى بالسداد أو باصدار حساب متأخرات = انهاء عدد ١ ربط .
 - (٢) مراجعة عدد ٥ تصديقات مع الممولين يترتب عليها اضافة تعديلات على البطاقة وموافقة الممولين على الرصيد = انهاء عدد ١ نموذج ربط .
 - (٣) انجاز مقامة خارجية = انهاء عدد ٤ نموذج ربط .
- وتكون المقامة خارجية اذا كانت الضرائب أو المبالغ المراد اجراء المقامة بهنها مختلفة النوع وتتم عن طريق الوحدة الحسابية :
- (١) اعلان عدد ٧ نموذج ربط مرتد طبقا للتعليمات التنفيذية (٣) لسنة ١٩٨٨ = انهاء عدد ١ نموذج ربط .
 - (٢) كل عدد ٨ اخطار للممولين بنموذج ٩ حجز تنظيم = انهاء عدد ١ نموذج ربط .
 - (٣) تسوية عدد ٨ مركز ممولين بناء على اخطار مأمورية الأيلولة = انهاء نموذج ربط (ولا تحتسب هذه الحالة اذا كانت شعب الأيلولة داخل المأمورية) .

- (٤) دراسة الربط بعدد ١٠ على اعتراضات الممولين على الأرصدة = انهاء عدد (١) نموذج ربط .
 - (٥) انجاز حالة استرداد ايجابية = عدد ٤ انهاء نموذج ربط .
 - (٦) اصدار عدد ٨ حسابات متأخرات بناء على الفاء شيك = انهاء عدد ١ نموذج ربط .
- ملحوظة : يعتبر نموذج ربط واحد كافة نماذج الربط التى تخص نفس الممول لجميع أنواع الضرائب والتي ترد لشعبه الحساب الجارى خلال نفس الشهر .

ثانيا : شعبة التحصيل المكتبي : يحدد معدل الأداء الشهري للمأمور بهذه الشعبة بعدد ١٤٠ ملف تنتهى بالاجراءات التالية :

- (١) بالسداد الكامل . (٢) بالحجز التنفيذى تحت يد الغير . (٣) باصدار قرار تقسيط .
- (٤) بالاحالة بدون حجز الى شعبة التنفيذ الجبرى بعد استيفاء التحريات التى تحرر بها مذكرة تعتمد من المراجع وذلك بالإضافة الى متابعة التقسيط طبقا لما جاء بالتعليمات التنفيذية رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ .
- وتتم معادلة هذه الأعمال الأخرى على النحو التالى : - الحجز تحت الغير = (١) ملف . - اصدار قرار التقسيط = واحد ونصف ملف . - السداد الكامل عن طريق التحصيل المكتبي = واحد وربيع ملف . - عدد ٢ رفع حجز للملف ككل = ١ ملف . - عدد ٣ ملف احالة بدون حجز = ١ ملف . - متابعة التقسيط وانتهائه باتخاذ اجراءات الحجز طبقا لما هو وارد بالتعليمات (٣) لسنة ١٩٨٨ بكل دفعة = ٢ ملف .

المقصود بالملف هو كافة الحسابات التى تستخرج باسم ممول فرد أو شريك سواء كانت هذه الحسابات لضرائب مختلفة عن سنوات مختلفة أو عن مقابل تأخير مختلف السنوات أيضا ولا يعتمد بالحجز تحت يد الغير ما لم يكن موقعا على كفاية البنوك وجهات التعامل التى يجوز الحجز عليها :

ثالثا : شعبة التنفيذ الجبرى : يحدد معدل الأداء الشهري للمأمور بهذه الشعبة بانجاز ١٠٠ ملف على أن يشتمل الملف كافة المستحقات على الممول من الضريبة ومقابل تأخير حتى تاريخ الاجراء . ويتم تقييم الأعمال التالية بما يلى :

- أ - بالنسبة للضريبة النهائية : السداد الكامل الفعلى دون الغاء ربط أو تعديل الرصيد فى الحساب الجارى = ٣ ملف .
- البيع الفعلى = ١٠ ملف . - جلب طلب التقسيط مشفوعا بدفعه تعادل ٢٥٪ من الضريبة الصافية بعد خصم المسدود = ٢ ملف
- مذكرة منبهة للأمر بعد تلقى نتائج التحريات الجادة من المكافحة والشرطة بحيث المذكرة كأساس للاسقاط وطبقا لما جاء بالقرار ٦٠٧ لسنة ١٩٨٨ = ١ ملف . - حجز منقول بكافة المستحقات على الممول = ١ ملف .
- عدد ٨ حجز سلبى = ١ ملف .
- ب - بالنسبة للضريبة المطعون فيها أمام القضاء : السداد الفعلى بالكامل دون الغاء ربط أو تعديل الرصيد فى الحساب الجارى أربعة ونصف ملف . - جلب طلب التقسيط مشفوعا بدفعه تعادل ٢٥٪ من الضريبة الصافية بعد خصم المسدود = اثنين ونصف ملف . - عدد ٣ تعليق حساب طبقا لما هو وارد بالتعليمات ٢ لسنة ١٩٨٨ على أن تستوفى المذكرة كافة البيانات المطلوبة = ١ ملف . - حجز منقول بكافة المستحقات على الممول = ١ ملف .
- عدد ٨ محضر سلبى = ١ ملف .

بالنسبة للأعمال الأخرى التالية تتم المعادلة على النحو التالى : - حجز تنفيذى تحت يد الغير طبقا للتعليمات ٢ لسنة ١٩٨٨ = ربيع ملف . - مراجعة عدد ٢٠ محضر لم يشترك فيها مع المندوب = ١ ملف .

انتهاء ملف بالحجز التنفيذى أو التحفظ على العقار = ٢ ملف . - انتهاء ملف بالحجز التحفظى على المنقول أو تحت يد الغير = ١ ملف . - انجاز ملف اسقاط = ٣ ملف .

مندوب الحجز : يحدد معدل الأداء الشهري لمندوب الحجز بواقع ٢٠٠ أمر حجز ينتهى أما بالسداد أو بتوقيع الحجز وتعادل الأعمال التالية بما يلى : - تنفيذ محضر حجز منقول أو عقارى بالبيع الفعلى = ١٠ أمر حجز .

- انتهاء أمر حجز بالسداد بدون الغاء ربط أو تعديل رصيد = ٣ أمر حجز .
- انتهاء أمر حجز التنفيذى الموفى على المنقول = أمر حجز . - ٨ انتهاء أمر حجز بالحجز السلبى = أمر حجز .
- انتهاء حجز تحفظى بالحجز التحفظى على المنقول أو العقار = نصف أمر حجز .
- تنفيذ محضر حجز بمذكرة منبهة للأمر = نصف أمر حجز . - انتهاء أمر حجز بالحجز التنفيذى على العقار = ٣ أمر حجز
- جلب طلب تقسيط فى الموقع مشفوعا ب ٢٥٪ من الضريبة = ٣ أمر حجز إذا كانت الضريبة نهائية = ٢٥ أمر حجز
- إذا كانت الضريبة مطعون فيها . - عدد ٥ تأجيلات ومذكرات وتحريات = ١ أمر حجز .

كل ١٠ قوائم تحصيل خارج المأمورية كسدد جزئى بمناسبة تنفيذ أوامر الحجز المنقول أو العقار وبشرط عدم احتساب الحسابات المنتهية بالسداد = أمر حجز . - تحصيل ما زاد عن ٢٠ ألف جنيه مستحقات خارج المأمورية فى القاهرة والاسكندرية و ١٠ آلاف جنيه بالنسبة لمأموريات عوامم المحافظات و ٥ آلاف جنيه لباقي المأموريات تحتسب ككل ٢٠٠٠ جنيه بحاله . - انتهاء أمر حجز بمذكرة منبهة للأمر = نصف أمر حجز .

شعب التحصيل بمأموريتى الشركات المساهمة بالقاهرة والاسكندرية : - يخفض معدل الأداء الشهري السابق ايضا بنسبة ٢٥٪ فيما يتعلق بأعمال شعبة التحصيل التجارى . - فقط وذلك بالنسبة لشعبتى الحساب الجارى والتحصيل المكتبي دون غيرهما .

المنشآت الخاضعة للقانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بمأموريتى الاستثمار والشركات المساهمة بالاسكندرية فانه نظرا لطبيعة حجم المادة ٧ من القانون المذكور فترفع معدلات الأداء الشهري للعاملين بشعب التحصيل المكتبي فقط الى ١٦٠ ملف كما هو

موضح من قبل بخصوص الملفات الضريبية في شركات الأموال الضريبة على الأرباح التجارية والمنفعة .
سبب التحصيل بمأموريات الأيلولة المتخصصة : يتم تقسيم معدل الأداء . بملفات التحصيل بمأموريات الأيلولة المتخصصة
مؤلف ٤٠ حالة فقط شهريا للمأمورين بالنسبة لمندوبي الحجز ٤٥ حالة .
مأمور الخزينة : يتعين على مأمور الخزينة انجاز الأعمال المنوط بها أولا بأول وبالدقة الواجبة طبقا لما ورد بالتعليمات
التنفيذية رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ . بهذا يتولى مدير التحصيل تقسيم أعماله في تقرير يعتمد عليه رئيس المأمورية .
ثانيا : متابعة تنفيذ الخطة : لا شك أن نجاح خطة المصلحة يتوقف وبالدرجة الأولى على متابعة التنفيذ على مختلف
المستويات وعلى المناطق الضريبية وضع خطة تنظيمية للمأموريات التابعة لها يكون هدفها الأساسي الانتهاء من فحص جميع
الملفات حتى سنة ١٩٩٣ في موعد غايته ١٩٩٤/١٢/٣١ مما يتعين معه قيامها بمتابعة انجازات المأموريات أولا بأول وعلى
الطبيعة ومن واقع الاحماشيات التي ترد اليها لتحقيق هذا الهدف تمهيدا لتطبيق الضريبة الموحدة اعتبارا من السنة
الضريبية ١٩٩٤ . - ويجب التأكد من الارتقاء بمستوى الأداء ، كفا من ناحية والالتزام بتنفيذ الخطة في موعدها المحدد
من ناحية أخرى من خلال متابعة ميدانية للانجاز في المرحلة التالية :

المرحلة الأولى : يقوم رئيس كل شعبة ضريبية ومديرها ورئيس كل مأمورية بمراجعة شهرية لكشوف النشاط لتحديد مدى تنفيذ
الخطة الموضوعية وفقا لأحكام هذا الكتاب .
المرحلة الثانية : على كل منطقة ضريبية مراجعة نشاط كل مأمورية تابعة لاختصاصها وانتاجها من خلال دراسة النماذج
الواردة ومن خلال مفتشيها للتأكد من تنفيذ الخطة وفقا للمعدلات الموضوعية والاقتراحات التي يجب اتخاذها في علاج أي قصور
يظهر أولا بأول .

المرحلة الثالثة : على الادارة المركزية للتوجيه والرقابة عند قيامها بالتفتيش الدوري للتأكد من قيام المأمورية التي ينتم
التفتيش عليها بتنفيذ الخطة .
هذا وتوجه الادارة العامة للتخطيط والمتابعة النظر الى ضرورة مراعاة الدقة والروح عند تحرير النماذج الاحصائية حيث لاحظ
أن بعض الجهات لا تهتم بذلك مما يترتب عليه اعادةتها الى هذه الجهات وكان سببا في تكرار الجهد والعمل .
ونناشد السادة رؤساء المأموريات مراعاة ذلك قبل ارسال النماذج الاحصائية ومحاسبة العاملين المختصين بتحرير الاحصائيات
عن أي تقصير أو اهمال في اعداد هذه الاحصائيات حيث أنه يترتب عليها نتائج لها أهميتها .
قواعد وتعليمات عامة

- (١) تعطى الأولوية في الفحص للملفات المهددة بالتقادم على أن يمتد الفحص حتى السنة الضريبية المنتهية في سنة ١٩٩٣
ويمتنع على المراجعين قبول أي ملفات فحص عن أي سنة الا اذا كان الفحص قد أنجز جميع حالات السنوات السابقة عليها .
وبراعي اعطاء الأولوية للملفات الهامة وملفات الحسابات ويتولى رئيس المأمورية اسناد فحص الملفات الهامة السيسى
المراجعين وذوى الخبرة والكفاءة العالية دون التقيد بأوامر توزيع العمل . ويعتبر رئيس المأمورية والمنطقة مسئولاً
وبصفة مباشرة عن مدى تنفيذ خطة فحص هذه الملفات وبالعناية المطلوبة .
- (٢) يجوز تخصيص مأمور أو أكثر لفحص الحالات الهامة دون التقيد بمعدلات الأداء ، بحيث لا يقل انجاز المأمورية في مجموعة
عن مقرر الأداء المحدد لها على أن تحتفظ المناطق الضريبية بصورة من بيان هذه الملفات ومتابعة فحصها أولا بأول وتقييم
الجهد المبذول في فحصها .
- (٣) على الادارة العامة للتخطيط والمتابعة عدم الاعتماد بفحص أي ملف للبند السابقة باستثناء ما يلي :
أ - الملفات التي ينطبق عليها حكم العادتين ٥٣ ، ٩٣ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
ب - ملفات الحالات العاجلة (التوقف - الوفاة - المفارقة - التصفية - التنازل) ويعتبر في حكم الحالات العاجلة
فحص ملفات الكازينوهات والبوفيهات وجميع الأنشطة الموسمية نظرا لما لوحظ من كثرة تغيير المستفيدين من سنة
لأخرى وذلك حفاظا على حقوق الخزنة من الضياع .
- (٤) تعيين تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل بالنسبة لمعولى الضريبة على الأرباح التجارية والمناعية ومعولى الضريبة
على أرباح المهن غير التجارية بحيث يشمل النموذج رقم ١٨ ض ، ٥ ض عامة على عناصر الضريبة النوعية وعناصر بسيط
الضريبة العامة على الدخل .
- (٥) على مراجعي شعب الفحص متابعة الاخطار بالنموذج ١٨ ض و ٥ ض عامة ويعتبر المراجع مسئولا بصفة مباشرة عن عدم تنفيذ
ذلك بحيث يتم الاخطار خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اعتماد تقرير الفحص .
- (٦) بالنسبة للحالات التي يتم ربط الضريبة فيها بطريقة التقدير يجب أن يكون التقدير مبنى على أسس موضوعية مستندا الى
مناقشات ، معاينات وتحريات مع الاسترشاد بأسس الفحص التي ترد بالكتب الدورية المادرة من الادارة العامة للفحص
الضريبى .

- (٧) يتعين ارفاق كافة معاملات الممولين وقراراتهم الضريبية أولاً بأول وملفاتهم لتكون تحت بصر الفاحصين عند الفحص مع مراجعة شعبة الخصم والافادة رسمياً لضم البيانات في مذكرة الفحص عن السنوات المعنية .
- (٨) عدم اهدار الدفاتر المعتمدة من محاسب الا اذا ثبت بالدليل المادى القاطع عدم امانتها هذا ويختص رئيس المأمورية باعتماد حالات الفحص التى اهدرت فيها الدفاتر للتحقق من جدية أسباب الرفض وعلى السادة رؤساء المناطق الضريبية التحقق من تطبيق ذلك بكل دقة وعرض أية مخالفات .
- (٩) يتعين أن يظهر الملف بكشف النشاط بدرجة أهميته الواردة باحصائية المأمورية فى ١٩٩٣/٤/١ وبغض النظر عما يسفر عنه الفحص الفعلى ؛
- (١٠) وجوب التحقق من اتمام الربط على الملفات التى انتهت بالموافقة أمام اللجان الداخلية أو صدر بشأنها قرارات لجبان الطعن أو أحكام المحاكم .
- (١١) توفير المناخ ودعم الثقة مع جمهور الممولين للعمل على انهاء أوجه الخلاف داخل المأموريات عن طريق دراسة اعتراضاتهم وطعونهم دراسة جدية ومحاولة الوصول الى اتفاق معهم وخاصة صغارهم .
- (١٢) يتعين الاهتمام بالقيود أولاً بأول فى سجلات الفحص والربط والمراجعة على أن تقوم المنطقة بالتفتيش الدورى على هذه السجلات بمعرفة مفتشيها والعرض بأى قىصر فى هذا المصدد .
- (١٣) ضرورة مراعاة الدقة فى الاحصائيات والبيانات لما يسفر عنها من نتائج وآثار عند تحليلها مع ضرورة ارسال أصول الاحصائيات الشهرية للإدارة العامة للتخطيط مستوفية كافة البيانات وعلى المناطق الضريبية مراجعتها قبل ارسالها .
- (١٤) يقوم السادة رؤساء المناطق الضريبية كل فيما يخصه بمتابعة تنفيذ هذه الخطة أولاً بأول وتقديم تقرير شهرى عنها وعليهم ابداء مقترحاتهم بشأن تحريك القوى الفنية بين المأموريات داخل المنطقة الواحدة أو بين المناطق التى تحت اشرافهم وبعضها البعض تبعاً لاحتياجات العمل فى المأموريات وذلك على ضوء أرصدة الملفات الباقية بدون فحص والانجازات الشهرية .
- (١٥) ضرورة تنسيق القوة العاملة بين العاملين فى المأمورية الواحدة وبين المأموريات بكل منطقة وفقاً لحاجة العمل ومقتضيات تنفيذ الخطة ويجب ألا يقل عدد الفاحصين عن ٦٠٪ من القوة التخصصية .
- (١٦) على المأموريات ضرورة القيام بالحرص على الطبيعة طبقاً لبرنامج زمنى تحدده والانتقال الى النقابات الصحية والغرائب العقارية والجهات الأخرى التى تفيد حصر الممولين المستجدين .
- (١٧) يتعين أن تكون كافة محاضر المعاينة والمناقشة ومذكرات الفحص التى تجريها المأمورية موضحاً بها اسم محررها بخط واضح مقروء بخلاف التوقيع التقليدى بالافادة الى تاريخ وساعة المحضر .
- (١٨) كل من يحقق معدل الأداء الشهرى طبقاً للقواعد الواردة بهذا الكتاب يراعى السيد رئيس المأمورية تخفيض النسبة التى يستحقها فى أول مكافأة حافزة يتقرر صرفها بعد الشهر الذى حدث فيه هذا التقصير على أن يعتمد ذلك من السيد / رئيس المنطقة وتحت مسؤوليته .
- والمملحة تناشد جميع العاملين بها الذين لم يهملوا بأى جهد أو عطاء لتحقيق هذه النتائج المشرفة أن يستمروا فى زيادة هذا العطاء من أجل تحقيق الوفاء بالعهد الذى قطعناه على أنفسنا بأن تتم محاسبة الممولين فى سنة تقديم الاقرار أولاً بأول وأن تنتهى من فحص كافة الملفات فى موعد غايته ١٩٩٤/١٢/٣١ تمهيداً لتطبيق الضريبة الموحدة ووفقاً لتوجيهات سيادة الدكتور وزير المالية الذى لا يدخر جهداً من أجل معرنا الغالية .
- والله ولى التوفيق ،،،

صدر فى ١٩٩٤/٥/٣٠ م

كتاب دورى رقم (٧) لسنة ١٩٩٤م

بشأن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤م

بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين فى الخارج

خلال الفترة من ١٩٩٤/٦/١٩م (تاريخ العمل بالقانون)

وحتى تاريخ تجديد الأجازة أو الاعارة أو اذن العمل

(١) صدر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤م بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين فى الخارج . وفيما يلى أهم ما تضمنه هذا القانون من أحكام :

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٩٤م وعمل به اعتباراً من ١٩ يونيو سنة ١٩٩٤م اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية تنفيذاً لنص العادة السابقة منه - راجع هذا القانون بهذه المجموعة .

(١) تفرض ضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها التي يتقاضاها العاملون المصريون في الخارج ممن يزاولون عملا لدى الغير يتوافر فيه عنصر التبعية •

ولا يخضع لهذه الضريبة المصريون المهاجرون هجرة دائمة الذين تتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة (٨) من قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣م •

(٢) يكون سعر الضريبة على النحو التالي :

الشريحة الأولى : حتى ما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصرى سنويا (١٪)

الشريحة الثانية : أكثر مما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصرى سنويا

وحتى ما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصرى سنويا (٢٪)

الشريحة الثالثة : أكثر مما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصرى سنويا (٣٪)

(٣) تتحدد الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس مجموع ما يحصل عليه

الممول من مرتبات وأجور ومكافآت وبدلات وذلك على الوجه الآتى :

أ - لا تسرى الضريبة على بدلات السفر والانتقالات والسكن والملابس والغذاء •

ب - لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ما يعادل ألف جنيه مصرى سنويا •

فاذا كان الثابت من عقد العمل ان الأجر أو المرتب أو المكافأة

شاملا للبدلات المشار اليها في البندين (أ) و (ب) فيتحدد

وعاء الضريبة بعد خصم ١٥٪ من الأجر أو المرتب أو المكافأة

الشاملة مقابل هذه البدلات •

ج - يخصم من وعاء الضريبة اشتراكات التأمين الاجتماعى وأقساط

الادخار التى تستقطع أو تسدد وفقا لأحكام قوانين التأمين

الاجتماعى أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار

الحكومية سواء فى جمهورية مصر العربية أو الدولة التى بها جهة

العمل •

د - بعد اعمال أحكام البنود (أ) و (ب) و (ج) يخضم من الوعاء ٥% للأعزب و ١٠% للمتزوج وللمتزوج ويعول وللعاثل لأولاده أو لوالديه أو لأحدهما مقابل الأعباء العائلية •
وفى جميع الأحوال تخضم من وعاء الضريبة ، الضريبة الأجنبية المسددة عن ذات الايراد •

وتنفذا لأحكام القانون المشار اليه ، ولحين صدور اللائحة التنفيذية فان المصلحة تنبه الى مراعاة تنفيذ ما يلى خلال الفترة من ١٩/٦/١٩٩٤ (تاريخ العمل بالقانون) وحتى تاريخ تجديد الأجازة أو الاعارة أو اذن العمل بالنسبة للعاملين فى الخارج الذين تنطبق عليهم شروط الخضوع لأحكام القانون •
أولا : للممول التقدم الى أية مأمورية من مأموريات الضرائب بسائر أنحاء الجمهورية أو الى الادارة العامة للضريبة على أجور العاملين المصريين فى الخارج (١ ميدان طلعت حرب بالقاهرة) أو الى مكتب رئيس مصلحة الضرائب (شارع حسين حجازى بالقاهرة) لتسديد الضريبة المستحقة عليه والحصول على الشهادة التى تفيد ذلك •

ثانيا : تحسب الضريبة عن الفترة التى تبدأ من ١٩/٦/١٩٩٤ (تاريخ العمل بالقانون) وحتى تاريخ تجديد الأجازة أو الاعارة أو اذن العمل بحسب الأحوال ، وذلك طبقا لما يلى :

الضريبة المستحقة عن سنة × عدد أيام الفترة التى يحاسب عنها الممول
ثالثا : على الممول الذى يرغب فى تجديد أجازته أو اعارته أو اذن العمل أن يتقدم الى احدى الجهات الموضحة بالبند " أولا " ببيان لتحديد الضريبة المستحقة على النموذج رقم (١) ضريبة على أجور العاملين فى الخارج (مؤقت) - المرفق صورته ، أو على أية ورقة تشتمل على بياناته ، على أن يكون مرفقا به صورة معتمدة من عقد العمل المبرم مع جهة عمله فى الخارج أو بيانا معتمدا بمفردات مرثبه أو أجره فى تلك الجهة وغير ذلك من المستندات •

وفى حالة عدم توافر المستندات المشار اليها لدى العامل ، فيكتفى عند محاسبته لأول مرة ، بأن يقدم الى المأمورية اقرارا بإيراداته وتعهدا بتقديم تلك المستندات عند التجديد التالى للاعسار أو الأجازة أو اذن العمل وفقا للنموذج المرفق •

رابعاً : على الجهات الموضحة بالبند " أولا " - فور تلقى البيان المقدم مسن الممول - أن تقوم باتمام المحاسبة وتحديد الضريبة المستحقة عليه عن الفترة من ١٩٩٤/٦/١٩ حتى تاريخ تجديد الأجازة أو الاعارة أو اذن العمل على النحو السابق ايضاحه في البند (ثانيا) وتسلم اليه في الحال وفور سداد الضريبة شهادة طبقا للنموذج رقم (٢) ضريبة على أجـسـور العاملين في الخارج تفيد سداد الضريبة ، معتمدة من مأمورية الضرائب ومختومة بخاتم شعار الدولة .

خامساً : وفقاً لما ينص عليه القانون يحظر على الجهات المختصة تجديد الاعارة أو الأجازة أو اذن العمل الا بعد تقديم الشهادة المنصوص عليها في البند السابق مرفقا بها صور قسائم السداد ، وبمراعاة أن القانون نص على أن يكون صدور اذن العمل لمدة عام قابلة للتجديد .

سادساً : لا يسرى الحظر المنصوص عليه في البند السابق اذا لم يتعلق الأمر بتجديد الأجازة أو الاعارة أو اذن العمل .

وتنبه مصلحة الضرائب الى تنفيذ ما تقدم بكل دقة ،،

مدر في ١٩٩٤/٦/٢٥ م .

(نموذج رقم "١" ضريبة على أجور العاملين في الخارج) (مؤقت)

مصلحة الضرائب

مأمورية ضرائب

العنوان :

بيان لتحديد الضريبة المستحقة على أجور ومرتبات العاملين المصريين في الخارج

اسم الممول (رباعيا) : عنوانه في مصر :

محل عمله في مصر : عنوانه في الخارج : محل عمله في الخارج :

حالته الاجتماعية : الفترة التي يحاسب عنها : من ١٩٩٤/٦/١٩ حتى ١٩ / ٦ / ١٩ (تاريخ تجديد الاعارة أو الاجازة)

الايادات المحقة في الخارج عن سنة كاملة :

أ - مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وأجور ومكافآت وبدلات

ب - مبالغ تستبعد من الايادات الخاصة للضريبة :

بدل سفر وانتقال وسكن وملابس وغذاء

بدل طبيعة عمل

اشتراكات تأمين اجتماعي وأقساط ادخار

الضريبة الأجنبية المسددة

أعباء عائلية

الجملة

صافي المبالغ الخاصة للضريبة

التاريخ / / ١٩

توقيع الممول أو من ينوب عنه قانونا

ملحوظة : تحسب الضريبة عن الفترة التي يحاسب عنها الممول على النحو التالي :

= الضريبة المستحقة عن سنة × عدد أيام الفترة التي يحاسب عنها الممول

٣٦٥ يوما

ارشادات للممول

أولا : يجب أن يرفق بهذا البيان صورة مستعمدة من عقد العمل المبرم بين الممول وجهة عمله في الخارج أو بياناً مهتماً بمفردات مرتبه أو أجره في تلك الجهة ، وما يفيد حالته الاجتماعية وسداده لاشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار والضريبة الأجنبية المسددة (ان وجد) .

ثانيا : تتحدد الايادات الخاصة للضريبة على أساس مجموع المبالغ التي يحصل عليها الممول من مرتبات وأجور ومكافآت وبدلات - معادلة بالجنيه المصري على أساس سعر الصرف عند بدء كل سنة تعاقد وذلك بعد استبعاد ما يلي :

(١) بدلات السفر والانتقال والسكن والملابس والغذاء .

(٢) بدل طبيعة العمل في حدود ما يعادل ألف جنيه مصري فقط سنوياً .

فاذا كان الثابت من عقد العمل أن الأجر أو المرتب أو المكافأة شاملاً للبدلات المشار اليها في البندين (١) و (٢) السابقين فيتحدد وعاء الضريبة بعد خصم ١٥٪ من الأجر أو المرتب أو المكافأة الشاملة مقابل هذه البدلات .

(٣) اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار التي تستقطع أو تسدد ، وفقاً لأحكام قوانين التأمين أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية سواء في جمهورية مصر العربية أو الدولة التي بها جهة العمل .

(٤) الضريبة الأجنبية المسددة عن ذات الايراد .

(٥) مقابل الأعباء العائلية بواقع ٥٪ للأعزب و ١٠٪ للمتزوج أو المتزوج ويعول أو للعائل لأولاده أو لوالديه أو لأحدهما وذلك من صافي الايراد بعد خصم المبالغ الموضحة بالبنود السابقة .

ثالثاً : سعر الضريبة طبقاً لما ورد بالمادة الثانية من القانون هو :

الشريحة الأولى : حتى ما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصري سنوياً (١ ٪)

الشريحة الثانية : أكثر مما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصري سنوياً (٢ ٪)

وحتى ما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصري سنوياً .

الشريحة الثالثة : أكثر مما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصري سنوياً (٣ ٪)

وتحدد قيمة التعادل بالجنيه المصري على أساس سعر الصرف عند بدء كل سنة تعاقد .

نموذج رقم (٢) ضريبة على أجور العاملين في الخارج

ملف رقم : / /

مصلحة الضرائب

مأمورية ضرائب :

العنوان :

أخطار بقيمة الضريبة المستحقة

السيد /

العنوان بجمهورية مصر العربية :

عنوان جهة العمل بالخارج ٩ :

طبقاً لأحكام القانون رقم (٢٠٨) لسنة ١٩٩٤ بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين في الخارج ولاختصاصه التنفيذية .

نتشرف باخطاركم بقيمة الضريبة المستحقة عليكم عن مدة عملكم بالخارج التي تبدأ من / / ١٩ الى / / ١٩

يرسل هذا النموذج بموجب خطاب موسى عليه بعلم الوصول الى الممول أو يسلم له مباشرة أو من ينيبه مقابل اقبال .

أولاً : تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة :

بالعملة الأجنبية

بالعملة المصرية

أ - مجموع ما يحمل عليه الممول من مرتبات وأجور ومكافآت وبدلات .

ب - مبالغ تستبعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة :

.....

— بدل سفر والتنقل وسكن وملابس وغذاء

.....

— بدل طبيعة عمل

.....

— الضريبة الأجنبية المسددة

.....

— أعباء عائلية

.....

جملة المبالغ المستبعدة

.....

صافي المبالغ الخاضعة للضريبة

ثانياً : الضريبة المستحقة بالجنيه المصري :

مأمور الضرائب ،،، المراجع ،،،

تحريراً في / / ١٩ .

(نموذج رقم "٣" ضريبة على أجور العاملين في الخارج)

ملف رقم : / /

مصلحة الضرائب

مأمورية ضرائب :

العنوان :

شهادة

نشهد بأن الممول / جواز سفر رقم : بتاريخ / / ١٩ ويعمل بدولة :

قام بسداد مبلغ قيمة الضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين في الخارج المستحقة عليه طبقاً

للبيانات المقدمة منه (١) عن الفترة من ١٩٩٤/٦/١٩ الى / / ١٩ بموجب قسيمة السداد رقم ٠٠٠٠ بتاريخ / / ١٩ .

وهذه الشهادة لاتخاذ اللازم نحو تجديد / أجازته / اعارته / اذن العمل (٢) .

رئيس المأمورية ،،،

(١) تم حساب الضريبة من واقع البيانات المقدمة من الممول وتحت مسؤوليته ، وذلك مع حفظ حق المصلحة في مطالبته بغسرق

الضريبة في حالة ثبوت عدم صحة هذه البيانات .

(٢) تحذف العبارة الزائدة .

كتاب دورى رقم (٨) لسنة ١٩٩٤
بشأن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤^(١)
بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين فى الخارج

على جميع العاملين بمأموريات الضرائب مراعاة التعليمات الآتية التى أصدرها السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية :

تيسيرا على العاملين المصريين فى الخارج فى الحصول على تجديد الأجازة أو الاعارة أو اذن العمل وتسيلا لاجراءات سداد الضريبة المستحقة على أجورهم ومرتباتهم تلتزم مصلحة الضرائب باتباع ما يلى :

أولا : لا تسرى أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه ، على المصريين المقيمين بالخارج ويزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة لحسابهم ، ويقتصر سريان أحكام هذا القانون على العاملين المصريين الذين يعملون فى الخارج لدى الغير ويحصلون فى مقابل عملهم على أجور أو مرتبات أو ما فى حكمها .

ثانيا : بالنسبة للعاملين المصريين من القطاع الخاص الذين يعملون فى الخارج لدى جهات حكومية أجنبية أو لدى قطاع خاص أجنبى ، وكذلك العاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام فى مصر ويعملون فى الخارج لدى قطاع خاص أجنبى ، يكتفى بتقديم اقرار بما يحصلون عليه من مرتبات أو أجور فى الخارج ، ويعتد بهذا الاقرار عند حساب الضريبة المستحقة عليهم دون أن يطالبوا بتقديم أية مستندات أخرى .

ثالثا : بالنسبة للعاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام فى مصر ويعملون فى الخارج لدى جهات حكومية أجنبية فيعتد فى شأنهم بصورة معتمدة من عقد العمل الذى يقدمه كل منهم لجهة عمله فى مصر لتجديد الاعارة أو الاجازة ، وتحسب الضريبة المستحقة على أساس المرتب أو الأجر الوارد بهذا العقد .

وفى حالة عدم توافر العقد لدى العامل فيكتفى عند محاسبته لأول مرة بأن يقدم اقرارا بأجره أو مرتبه فى الخارج ويعتد بهذا الاقرار عند حساب الضريبة المستحقة عليه .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٤ -
راجع هذا القانون بهذه المجموعة .

(١)
كتاب دورى رقم (٩) لسنة ١٩٩٤
بشأن قرار وزير المالية رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٩٤
فى شأن قواعد تحصيل الضريبة المقررة طبقاً لأحكام المادتين
١١ ، ١٤ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

صدر قرار وزير المالية رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٩٤ فى شأن قواعد تحصيل
الضريبة المقررة طبقاً لأحكام المادتين ١١ ، ١٤ من قانون سوق رأس المال
الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقد نصت المادة (٦) منه على أن يعمل
به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .
وتنبيه المصلحة الى مراعاة تنفيذ ما تضمنه القرار الوزارى المشار اليه
بكل دقة ،،

قرار وزير المالية رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٩٤
فى شأن قواعد تحصيل الضريبة المقررة طبقاً لأحكام
المادتين ١١ ، ١٤ من قانون سوق رأس المال
الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة (٢) ١٩٩٢

وزير المالية
بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى
وعلى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وعلى
قانون شركات المساهمة وشركات التوسية بالأسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وبعد موافقة
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(١) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٢٥ بتاريخ ٧ يونيو ١٩٩٤ لذلك فقد عمل
به اعتباراً من ٨ يونيو سنة ١٩٩٤ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٥ مكرر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٢ .

(٣) نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٤٩ مكرر بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٥٥ وعدل بالقانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٢٧ ، ٢٦ لسنة
١٩٧١ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ ، راجع الأستاذ / محمد بدران ، ط ٤ ص ١٠٣٠ .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(مادة ١) : يكون تحصيل وتوريد الضريبة المقررة بالمادتين ١١ ، ١٤ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وعلى بيع الأسهم والمستندات وصكوك التمويل وغيرها من الأوراق المالية المماثلة المقيمة في الجداول المبينة بالبند (أ) من المادة (١٦) من القانون المشار اليه ، وفقا للقواعد والمواعيد والاجراءات المحددة في المواد التالية .

(مادة ٢) : يحدد وعاء الضريبة بقيمة الزيادة في ثمن البيع على ثمن الشراء من واقع فاتورتى البيع والشراء أو أى مستندات أخرى تقوم مقامها . وتعتبر القيمة المدفوعة ثمنا للورقة المالية عند اصدارها ثمنا للشراء في حالة عدم تداولها رسميا من تاريخ اصدارها الى تاريخ بيعها .

ويلتزم البائع بتقديم صورة فاتورة الشراء أو ما يقوم مقامها الى شركة السمسرة التى تتولى البيع .

(مادة ٣) : تلتزم شركات السمسرة التى تم بيع الورقة المالية بواسطتها بتحصيل الضريبة المشار اليها من ثمن البيع أو من البائع وتوريدها الى مصلحة الضرائب (مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة أو بالاسكندرية بحسب الأحوال) خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى لتاريخ البيع وذلك على النموذج المرفق بهذا القرار .

(مادة ٤) : يكون لمصلحة الضرائب والهيئة العامة لسوق المال مراجعة شركات السمسرة وما لديها من دفاتر وحسابات ومستندات فيما يتعلق بعمليات تحديد وتحصيل الضريبة المشار اليها فى هذا القرار ، وعلى مديرى الشركات والمسؤولين عن ادارتها أن يقدموا للمصلحة وللهيئة ما تطلبه من بيانات ومستخرجات وصور ومستندات لهذا الغرض .

(مادة ٥) : اذا تخلفت شركة السمسرة عن توريد الضريبة الى مصلحة الضرائب فى الموعد المحدد بالمادة (٣) فى هذا القرار ، يتم استثناء الضريبة بطريق الحجز الادازى طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وذلك دون الاخلال بمسئولية الشركة طبقا لأى قانون آخر .

(مادة ٦) : ينشر هذا القانون فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

كتاب دورى رقم (١٠) لسنة ١٩٩٤
بشأن وجوب التزام الشركات الخاضعة لأحكام القانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١^(١) باصدار قانون
شركات قطاع الأعمال العام لنظام الخصم والاضافة
والتحصيل لحساب الضريبة

سبق للمصلحة أن أصدرت الكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ متضمنا
التزام الشركات التى يحكمها القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون
شركات قطاع الأعمال العام بأحكام نظام الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب
الضريبة المقررة بالمواد من ٤٤ الى ٥١ من قانون الضرائب على الدخل رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨١ اعتبارا من تاريخ خضوعها لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة
١٩٩١ المشار اليه ، وذلك استنادا الى أن الشركات المشار اليها سواء كانت
شركات قابضة أو شركات تابعة يجب أن تتخذ شكل شركات المساهمة ، وتعتبر
من أشخاص القانون الخاص ، كما أنه لا تسرى عليها أحكام قانون هيئات القطاع
العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك طبقا لما تضمنته
نصوص القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر .

وحيث استفسرت بعض شركات قطاع الأعمال العام من المصلحة عن مدى
تطبيق الكتاب الدورى المذكور على ضوء فتوى صادرة من إحدى إدارات الفتوى
بمجلس الدولة بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٤ انتهت الى عدم سريان أحكام الخصم
والاضافة لحساب الضريبة على المعاملات التى تتم بين شركات قطاع الأعمال
العام ، وذلك استنادا الى ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٧/١٠/١٩٩٣ من أن شركات قطاع الأعمال
العام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلية فى مفهوم ما عرفه المشرع
فى الدستور بالقطاع العام .

وحيث أن الموضوع المذكور قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ١٣ أبريل سنة ١٩٩٤

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٩/٦/١٩٩١ م .

فتبين لها أن المشرع في مقام تنظيمه لأداء الضريبة على أرباح شركات الأموال فرض على جميع شركات المساهمة ، سواء الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاضعة لأية قوانين أخرى الالتزام بأحكام الخصم والاضافة والتحميل تحت حساب الضريبة المبينة في المواد من ٣٧ حتى ٤٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

ولما كانت شركات قطاع الأعمال العام ، بنوعيتها ، تتخذ شكل شركات المساهمة ، وتخضع لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ومن ثم يتوافر في شأنها مناط الخضوع لتلك الأحكام ، ويقع عليها الالتزام بها وأعمال مقتضاها ، ولا ينال من ذلك أن هذه الشركات تتدرج في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ، هذا فضلا عن أن المشرع ان كان قصد استبعادها من مجال الخضوع للأحكام المشار اليها لاختصاصها بنص خاص على نحو مما جرى عليه الأمر في المادة (١/٣٧) من قانون الضرائب ذاته عندما أضاف شركات قطاع الأعمال العام الى شركات القطاع العام ، وذلك بمناسبة تعداد الجهات الخاضعة لأحكام الخصم لحساب الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي .

وانتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع شركات قطاع الأعمال العام لأحكام الخصم والاضافة والتحميل تحت حساب الضريبة المنصوص عليها بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه . لذلك فان المصلحة تؤكد على وجوب التزام شركات قطاع الأعمال العام بنوعيتها القابضة والتابعة ، التي ينظمها القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لأحكام نظام الخصم والاضافة والتحميل تحت حساب الضريبة المقررة بالمواد من ٤٤ الى ٥٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وحاليا المواد من ٣٧ الى ٤٨ بعد تعديل القانون المشار اليه بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

وتنبه المصلحة الى مراعاة تنفيذ ما تضمنه هذا الكتاب الدوري بكامل

دقسة .

تحريرا في ١٩٩٤/٩/٥ .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

كتاب دورى رقم (١١) لسنة ١٩٩٤
بشأن مدى خضوع المنظفات الصناعية
لنظام الخصم والاضافة والتحميل تحت حساب الضريبة

ثار خلاف فى الرأى حول مدى خضوع المنظفات الصناعية لنظام الخصم والاضافة والتحميل تحت حساب الضريبة الذى تنظمه أحكام المواد من ٤٤ حتى ٥٤ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ (١) لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وحاليا المواد من ٣٧ حتى ٤٨ بعد تعديله القانون المذكور بالقانون رقم ١٨٧ (٢) لسنة ١٩٩٣ .

حيث يرى البعض خضوع هذه المنظفات لنظام الاضافة بنسبة ٢٪ الواردة بالبند ثانيا من الجدول رقم (٢) المرافق للقرار الوزارى رقم ١٦٦ (٣) لسنة ١٩٨٢ باعتبارها من المواد الكيماوية .

ويرى البعض الآخر أن هذه المنظفات لا تخرج عن كونها صابونا آخذ شكل البودرة أو السائل مما يخضعها لنسبة الاضافة المطبقة على الصابون وهى ٣٪ .

وازاء هذا الخلاف فى الرأى فقد تم عرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات بمجلس الدولة التى انتهى رأياها بفتواها رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٩٤/٩/٦ ملف رقم ١٠٤٤/١/٤ الى خضوع

-
- (١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٧ تابع بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٨١ ، راجع الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ، صفحة ١٢ وما بعدها .
- (٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٥٢ مكرر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١ ، راجع لنا التجريم الضريبى والضريبة الموحدة على الدخل ، صفحة ٢٧٤ وما بعدها ، طبعة ١٩٩٤ م .

- (٣) نشر بعدد الوقائع الرسمية رقم ١٨٦ "تابع" بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٥ والمعدل بالقرار الوزارى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٥ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٣ ، راجع المرجع السابق ص ١٨٩ كما عدل أيضا بالقرار الوزارى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٦ والمنشور

المنظفات الحناعية لنسبة الاضافة المقررة للصابون على اختلاف أنواعه. وذلك استنادا الى أن قرار السيد وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ حدد نسب الخصم والاضافة على السلع والمنتجات وأوجه النشاط التي يسرى عليها .

وانه بالنظر الى أن المادة (٥٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل التعديل ويقابلها المادة (٤٥) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ قد خولت السيد وزير المالية سلطة اصدار قرار يتم بتحديد السلع والمنتجات وأوجه النشاط التي يسرى عليها نظام الخصم والاضافة والنسب الواجب خصمها أو اضافتها ، وتطبيقا لذلك صدر القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ ناصا فى مادته الثانية على النسب التي يجرى اضافتها تطبيقا لحكم المادة (٤٥) وفقا للنسب الواردة بالجدول رقم (٢) وورد به البند ثالثا بتحديد النسب التي يجرى اضافتها على المواد الكيماوية ومنتجات البلاستيك والألياف الصناعية وحصر الأنواع التي تتدرج تحت هذا البند فى المواد الكيماوية والبويات ومنتجات البلاستيك والألياف الصناعية عدا المنسوجات دون أن يدرج بينها المنظفات الصناعية مما يدل صراحة على قصده الى عدم دخولها ضمن مفردات هذا البند ، اذ لو أراد دخولها لاورد عنوان البند بلفظ عام يمكن معه الاجتهاد فيه وادخالها ضمن مشتملاته .

كما أنه أطلق التعبير عن المواد الكيماوية على نحو يعنيها فى ذاتها بصرف النظر عن الغرض منها مما لا محل معه لشمولها ما أفرز بغرض معين ولو دخلته مادة كيماوية كلياً وجزئياً مثل الصابون بمختلف أنواعه على نحو ما ورد فى البند الثانى عشر من الجدول المرافق للقرار المشار اليه

= بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٤ وعدل أيضاً بالقرار الوزارى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٦ والمنشور بعدد الوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٨ ، راجع هذه القسرات بكتاب الأستاذ / محمد بدران الطبعة الرابعة ، صفحة ١٥٨ وأخيراً صدر القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ والمنشور بعدد الوقائع المصرية رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٢ ، راجع هذا القرار بهـهـهـه المجموعه .

تحت عنوان " الخردوات وأدوات التجميل والأدوات والملابس الرياضية أو أفراد الأنواع الداخلة في هذا البند وحصرها في الصابون على اختلاف أنواعه والروائح وأدوات الزينة والتجميل والأدوات والملابس الرياضية والخردوات وأدوات الصيد الأمر الذي يتضح منه بصورة جلية أنه لم ينص على الصابون مجردا حتى يقال باقتضاره على الصابون ذاته بالمعنى المتعارف عليه عادة ، وإنما أردفه بما يعم مختلف أنواعه يحق الغرض من مقصود الصابون وهو النظافة بدروجها أيا كان بموضوعها ، وهذا العموم لمختلف الأنواع ينسب إلى كل صابون أيا كان شكله أو حجمه أو مكوناته أو اسمه فيشمل على السواء ما أخذ شكلا جامدا أو سائلا أو مسحوقا وما تمثل في كتلة أو أجزاءه وما دخلته مكونات ولو كيماوية أو صناعية وما أطلق عليه اسم أو آخر ولو لم ينطق ظاهرة بحقيقته مادام ذلك في النهاية يجسد صابونا في هذا المفهوم العام صدورا عن الغرض منه وهو التنظيف ونزولا على إطلاق النص عليه دون قيدها ، ولا يقدح في هذا رأي مصلحة الرقابة الصناعية بأن المنظفات الصناعية لا تعتبر من مصنعات الصابون ولا تدخل ضمن بند الكيماويات لأن هذا التقيد بصرف النظر عن مدى صحته في مجال عملها. قد لا يصدق في مجال آخر مثل القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ الذي جاء الجدول رقم (٢) المرفق به صريحا في إطلاق لفظ الصابون مقترنا بما يضم جميع أنواعه على التفصيل المقدم .

وحيث وافقت المصلحة على الفتوى يالفة الذكر ، لذا فإن المصلحة تنبه إلى مراعاة تنفيذ ما انتهت إليه الفتوى من خضوع المنظفات الصناعية لنسبة الإضافة المقررة للصابون على اختلاف أنواعه .

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٤ (١)

(المادة الأولى) : تعد محافظة مطروح من المناطق النائية في حكم القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

(١) نشر بعداد الجريدة الرسمية رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢١ .

(المادة الثانية) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

كتاب دوري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤

بنشر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٤

باعتبار محافظة مطروح من المناطق النائية

المسطر بعاليه صورة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١١ يولية ١٩٩٤ باعتبار محافظة مطروح من المناطق النائية في حكم القانون رقم (١) لسنة (١) ١٩٩٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ (٢) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه .

وبصدور هذا القرار تطبق أحكام المادة (٥) مكرر من القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ على المنشآت الفندقية والسياحية بمحافظة مطروح .

(١) نشر بعداد الجريدة الرسمية رقم ٩ بتاريخ ١/٣/١٩٩٣ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٣ بتاريخ ١/٤/١٩٩٣ ، راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل ، طبعة ١٩٩٤ صفحة ٢٦٢ .

تتشرف

مجموعة المكتب الاستشاري الحديث

هشام علي توحيد

محاسبون ومراجعون قانونيون

أن تشكر كل من ساهم بإمدادها ببعض الأحكام من السادة المحاسبين والمحامين الأفاضل والسادة رؤساء المحاكم والمستشارين والقضاة الذين ساهموا مساهمة فعالة في أن تصل المجموعة بهذه الكيفية للسادة المهتمين بشئون الضرائب.

وتسعد أسرة مجموعة المكتب الاستشاري أن تتبادل مع السادة الزملاء المحاسبين والمحامين ورجال المال والمهتمين بشئون الضرائب حالات المثل من الأحكام الصادرة من محكمة النقض والمحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية والجنائية وقرارات لجان الطعون التي تمثل مبادئ جديدة تهم الباحثين في شئون الضرائب.

القسم السادس

- ١ - كيفية محاسبة مصانع البلاستيك باللجان الداخلية.
- ٢ - كيفية محاسبة تجارة الذهب والفضة باللجان الداخلية.
- ٣ - كيفية محاسبة تجارة الطيور الحية باللجان الداخلية.
- ٤ - نموذج دراسة جدوى اقتصادية لمشروع انتاج صلصة الطماطم.
- ٥ - نموذج عريضة دعوى في قرار لجنة طعن.
- ٦ - نموذج النظام الاساسي لاتحادات الملاك.
- ٧ - نموذج عقد تخصيص وحدة باتحاد الملاك.
- ٨ - كيفية عمل شركات المساهمة والمستندات والنماذج والاقارات المطلوبة.
- ٩ - نموذج عقد تكوين شركة مساهمة.
- ١٠ - قواعد كتابة الاقرار الضريبي وأين ومتى يقدم.

كيفية محاسبة مصانع البلاستيك
باللجان الداخلية

البيان / السنوات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
سعر الكيلو فحم	٢,٠٠٠	٢,٢٥	٢,٤٠	٢,٥٠	٢,٧٥	٤,٠٠	٤,٢٥	٤,٥٠	٤,٧٥	٥,٠٠
سعر الكيلو لجنسة (١)	٢,١٥	٢,١٥	٢,٤٠ ^(١)	٢,٠٠	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٣٥	٢,٤٠	٢,٥٠	٢,٦٠

ملحوظات :

- (١) تؤخذ الأسعار السائدة لسعر بيع البلاستيك في ضوء الجدول الموضح بأعلاه والقيمة بالجنيه المصري .
- (٢) تقدر نسبة اجمالي الربح للتمنيع بواقع ٢٠% (٢) بالنسبة للقطاع الخاص ١٥% بالنسبة للقطاع العام والجهات الحكومية وبالنسبة للاتجار ١٢% للقطاع الخاص و ١٠% للتوريدات الحكومية ، ويراعى بالنسبة للتمنيع أن هذه النسب قد دخلت فيها كافة المصروفات اللازمة للتشغيل فيما عدا المصروفات الادارية ومصروفات التأسيس هذا بالنسبة للأكياس البلاستيك وبالنسبة للبرطمانات فان اجمالي نسبة الربح للتمنيع ١٥% (٢) بالنسبة للقطاع الخاص ، ١٠% بالنسبة للقطاع الصناعي والجهات الحكومية وبالنسبة للاتجار ١٢% للقطاع الخاص ، ١٠% للتوريدات الحكومية مع احتساب نسبة عادم بواقع ٥% بالنسبة لتمنيع البرطمانات تطرح من اجمالي الربح .
- (٣) يؤخذ رقم الأعمال لكل ماكينة في ضوء المعاينة المتكررة والمنافسة والاطلاع على بطاقات الخصم والاضافة لمعرفة حجم نشاطه .
- (٤) عدد أيام العمل في السنة بواقع ٣١٠ يوم مالم يوجد أخطارات بالتوقف فيتم استبعادها من نطاق المحاسبة .
- (٥) يقدر مجمل الربح كالاتى =
عدد الماكينات × الكمية التي تنتجها الماكينة × ٣١٠ يوم × نسبة الربح طبقا للبند (٢) × الأسعار السائدة طبقا للبند (١) .
- (٦) تم خصم كافة المصروفات الادارية للنشاط والمؤيدة بالسنوات وما جرى عليه العرف في هذا النشاط .^(٤)

- (١) وافقت اللجنة الداخلية بمأمورية فرائب المنصورة أول على سعر الكيلو عن عام ١٩٨٦/٨٥ بالملف رقم ٥/٦/٢٦٤ وعسسن السنوات ١٩٨٧ بالملف رقم ٥/٣/٢/١/٢٦٤ وعن السنوات ١٩٩٠/٨٩ بالملف رقم ٥/٢١/٢٥٠/٢/١ .
- (٢) صدر قرار لجنة طعن الدائرة الثامنة بالمنصورة في الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩ بهذه النسبة ، راجع لنا التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب ، طبعة ١٩٩٠ ، صفحة ٩٣ ، وراجع قرارات اللجان الداخلية بالملفات السابق ذكرها هاشم (١) .
- (٣) صدر قرار لجنة طعن الدائرة الخامسة بالمنصورة في الطعن رقم ١١ لسنة ١٩٨٤ شربين ، جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٤ ملف رقم ٥/٩٩/١٤٤/١/١ بهذه النسبة ونسبة العادم بواقع ٥% من اجمالي الربح .
- (٤) صدر قرار لجنة طعن هاشم (٣) باحتساب مصروفات ادارية بواقع ٢٠% من اجمالي الربح .

كيفية محاسبة تجارة الذهب والفضة باللجان الداخلية
جدول يبين أسعار وتكلفة^(١) تشغيل الجرام من كل عيار

السنوات ^(٢)				البيانات
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
مليم جـ	مليم جـ	مليم جـ	مليم جـ	(١) متوسط أسعار الذهب عيار ٢١ المتفق عليه باللجان الداخلية .
٢٣,٥٨٠	٢٣,٢٦٠	٢٤,٠١٠	٢٩,٥١٠	(٢) تكلفة تشغيل الجرام عيار ٢١ بواقع ٤٪ للمثقلات .
١,٣٤٢	١,٣٣٠	١,٣٦٠	١,١٨٠	(٣) تكلفة تشغيل الجرام عيار ٢١ بواقع ٦٪ للرفائع .
٢,٠١٤	١,٩٩٥	٢,٠٤٠	١,٢٧٠	(٤) متوسط أسعار الذهب عيار ١٨ المتفق عليه باللجان الداخلية .
٢٨,٢٨٠	٢٨,٥١٠	٢٩,١٥٠	٢٥,٢٩٠	(٥) تكلفة تشغيل الجرام عيار ١٨ بواقع ٨٪ للمثقلات .
٢,٣٠٢	٢,٢٨٠	٢,٣٢٢	٢,٠٢٣	(٦) تكلفة تشغيل الجرام عيار ١٨ بواقع ١٢٪ للرفائع .
٣,٤٥٣	٣,٤٢١	٣,٤٩٨	٣,٠٣٤	

ملاحظات :

- (١) تقدر كمية الذهب طبقا للمعاينة والتي تتم في أوقات مختلفة وعلى فترات متباعدة نوعا .
- (٢) سعر الجرام لكل عيار عن السنوات ١٩٩٢/٩٠^(٢) طبقا لما هو موضح بالجدول عاليه .
- (٣) تكلفة تشغيل الجرام لكل عيار طبقا لما هو موضح بعاليه .
- (٤) عدد دورات رأس المال طبقا للتعليمات التنفيذية^(٣) رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ ورقم الأعمال = رأس المال المستثمر × عدد دورات رأس المال .
- (٥) نسبة اجمالي الربح للذهب عيار ٢١ للمثقلات ٣٪ والرفائع ٦٪ من رقم الأعمال .
- (٦) نسبة اجمالي الربح للذهب عيار ١٨ للمثقلات ١٠٪ والرفائع ١٢٪ من رقم الأعمال ويحتسب اجمالي الربح = رقم الأعمال × نسبة اجمالي الربح .
- (٧) المجوهرات والأحجار الكريمة والمشغولات البلاطينية تخضع للمعدلات السائدة طبقا للأمناف المعروضة .
- (٨) بالنسبة للفضة فيحدد رقم الأعمال يومي أو شهري أو سنوي وفقا لما تسفر عنه المعاينة والمناقشة وقرار المنشأة ونسبة اجمالي الربح ١٥٪ .
- (٩) تحتسب المصروفات الادارية بحد أقصى ٢٠٪ من اجمالي الربح بشرط أن تكون مؤيدة بالمستندات .

(١) كيفية محاسبة تجارة الذهب والفضة باللجان الداخلية السنوات ١٩٨٩/٨١ ، راجع لنا الأحكام والاجراءات الضريبية طبعية ١٩٩٢ ، صفحة ٢٥٤ ، وراجع لنا الموجز في الفقه الضريبي طبعية ١٩٩٣ صفحة ٤٢٣ ، وراجع لنا قضاء التجريم الضريبي^١ والضريبة الموحدة على الدخل طبعية ١٩٩٤ صفحة ٣٢٥ .

(٢) متوسط أسعار الذهب عن السنوات ١٩٩٢/٩٠ أصدرتها الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية شعبة تجارة المصوغات .

(٣) راجع لنا مدونة المنازعات الضريبية طبعية ١٩٩١ صفحة ١٤٣ .

(١) كيفية محاسبة نشاط تجارة الطيور الحية باللجان الداخلية
جدول يبين أسعار الطيور الحية طبقاً لسنوات المحاسبة

السنوات / البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
فحص	٣,٨٠٠	٤,٠٠٠	٤,٢٠٠	٤,٤٠٠	٤,٦٠٠
لجنة	٣,٣٠٠	٣,٤٠٠	٣,٥٠٠	٣,٦٠٠	٣,٧٠٠
التنظيف	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	٠,٢٥٠

- (١) يؤخذ سعر بيع كيلو الدجاج طبقاً للجدول الموضح أعلاه .
- (٢) تحدد نسبة مجمل الربح في تجارة الطيور بالقطاعي بواقع ٨% (٢) والجملة والتوريدات بواقع ٤% .
- (٣) تقدر كمية الدواجن المباعة يومياً والمقدرة بمعرفة المأمور الفاحص والمناقشة التفصيلية والمعاينة المتكررة للمنشأة وفروعها وبالإطلاع على بيانات الخصم والإضافة والإطلاع على سجل التعاقدات بالمأمورية كما يحدد طبيعة النشاط فيمسا إذا كان جملة أو قطاعي أو يشتمل على كليهما .
- (٤) عدد أيام العمل السنوي تحتسب بواقع ٣١٠ يوماً في السنة .
- (٥) تحسب كافة المصروفات الإدارية اللازمة للنشاط والمؤيدة مستندياً .
- (٦) يقدر وزن متوسط للدجاجة بواقع ١,٤٥٠ كجم .
- (٧) يقدر رقم المبيعات كالاتي = عدد الدجاج المباع يومياً × ١,٤٥٠ × سعر بيع الكيلو طبقاً للبيان الموضح بهاليه .
- (٨) يقدر مجمل ربح بيع الدجاجة بالقطاعي كالاتي = رقم المبيعات طبقاً للبند (٧) × ٣١٠ يوم × ٨% نسبة الربح .
- (٩) يقدر مجمل ربح تنظيف الدجاج كالاتي = عدد الدجاج المباع يومياً × سعر تنظيف الدجاجة طبقاً للبند الموضح بهاليه × ٣١٠ يوم × ٥٠% نسبة الربح وذلك في حالة وجود نشاط تنظيف .
- (١٠) يقدر مجمل ربح بيع الدجاجة بالجملة والتوريدات = رقم المبيعات طبقاً للبند (٧) أو حسب ظروف كل حالة × ٣١٠ يوم × ٤% نسبة الربح .

- (١) راجع كيفية محاسبة نشاط تجارة الطيور الحية باللجان الداخلية عن السنوات ١٩٨١ وحتى ١٩٩٠ بكتابنا الأحكام والجراءات التشريعية ، طبعة ١٩٩٢ ، صفحة ٣٥٧ .
- (٢) قرار لجنة طعن المنصورة الدائرة السابعة في الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩٠ ، راجع - المرجع السابق ، صفحة ٤٠١ .
- (٣) راجع التعليمات التنفيذية للفحص رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ بكتاب الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ، صفحة ٢٩٩ .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

نموذج رقم (٤) (١)

دراسة جدوى اقتصادية لمشروع انتاج مملعة الطماطم

الاسم :	العنوان :	السجل التجاري :
المطاقة الضريبية :		
أولا : التكاليف الاستثمارية للمشروع فيما يلي :		
(١) أرض المشروع : الأرض المقام عليها المشروع مساحتها ٢٢٠٠ م ^٢ وذلك بمدينة (منطقة عمرانية جديدة) المنطقــة الزراعية وذلك على أساس سعر المتر المربع (حسب التكلفة الفعلية) باجمالي قيمة للأرض (٢٢٠٠ م ^٢ × السعر حسب التكلفة) ونم سداد مبلغ ٠٠٠٠٠٠٠٠ بشيك مقبول الدفع لحساب جهاز تعمير مدينة (المنطقة العمرانية الجديدة) .		
(٢) المباني والانشاءات والمرافق : طبقا للوائح ونظم المدن الجديدة (جهاز تعمير المدن الجديدة) فانه يقر البناء على ٦٠% فقط من المساحة المخصصة والباقي يمثل ٤٠% عبارة عن طرق ومساحات خضراء . وعلى هذا فان المباني والانشاءات والمرافق يمكن تلخيصها على النحو التالي :		
١ - صالة (عنبر) الانتاج - مخازن التعبئة والتغليف ومخازن الانتاج يضاف الى ما سبق - اجمالي التسوية للموقع - مرافق ٢ - اقامة سور حول المصنع من جميع الاتجاهات ٤ - غرفة المولد والغلاية والحراسة .		
وتقدر تكلفة العناصر السابقة حسب العروض المقدمة من المقاولين بحوالي (التكلفة بسعر السوق) .		
(٣) الآلات والمعدات (الأساسية والمساعدة) : وتنقسم الى : أ - المعدات الانتاجية . ب - معدات مساعدة .		
أولا : المعدات الانتاجية ويمكن حصرها بالآتي :		
١ - مستقبل المادة الخام ٢ - وحدة غسيل ونقع ٢ - وحدة فرز الطماطم ٤ - فاصل ٥ - ماكينة هرس الطماطم متضمنة طلمبة ٦ - تلك الملح أو السكر ٧ - طلمبة مترية ٨ - مبادل حراري ٩ - وحدة استخلاص النسب ١٠ - مصافي ١١ - طلمبة نقل ١٢ - تلك تغذية المبخـر ١٣ - طلمبة تغذية المبخـر ١٤ - سخن أولي ١٥ - مبخـر متعدد المراحل ١٦ - طلمبة طاردة مركزيه ١٧ - تلك الملمعة ١٨ - طلمبة طاردة مركزيه ١٩ - مبادل حراري ٢٠ - ماكينة تعبئة ٢١ - ماكينة نقل ٢٢ - ناقل للمصنـب ٢٣ - نفق تبريد وتسخين وتغليف ٢٤ - ماكينة لمق بطاقة البيانات وتبلغ تكلفة هذه المعدات كما يلي :		
(١) قيمة المعدات بما يعادل	(التكلفة بسعر السوق)	
(٢) التركيبات والاشراف وخلافه	(التكلفة بسعر السوق)	
(٣) الجمارك والنقل	(التكلفة بسعر السوق)	
الاجمالي	xxx	
ثانيا : المعدات المساعدة :		
يقصد بها تلك المعدات التي تؤدي الى سرعة في الانجاز وتوفر الجهد المبذول أو تؤدي وظيفة سابقة أو لاحقة أو أثنـاء العملية الانتاجية وتتضمن هذه المعدات في الآتي :		
(١) غلاية ٢) مولد كهربائي ٣) ونش شوكة ٤) كمبر سور ٥) ماكينة غسيل ٦) لوحة كهرباء .		
اجمالي التكلفة لهذه المعدات (التكلفة بسعر السوق)		
اجمالي تكاليف بند المعدات = اجمالي تكاليف المعدات الانتاجية + اجمالي تكاليف المعدات المساعدة = xxx		
(٤) وسائل النقل والانتقالات : سيحتاج المشروع الى وسائل النقل الآتية :		
١ - سيارة نصف نقل ٤ طن ٢ - أتوبيس نقل عمال		
اجمالي تكاليف (حسب سعر السوق)		

(١) توحيد : سبق أن نشرنا نموذج رقم (١) عن دراسة جدوى اقتصادية لمشروع فندق ، راجع لنا الأحكام والاجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢ ، صفحة ٣٧٢ وما بعدها ونموذج رقم (٢) عن دراسة جدوى اقتصادية لمحطة خدمة سيارات ، راجع لنا الموجز فسي الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ م ، صفحة ٤٤٠ وما بعدها ونموذج رقم (٣) عن دراسة جدوى اقتصادية لمشروع ثلاجة حفظ الحاصلات الزراعية والفاكهة ومنتجات الألبان ، راجع لنا لقاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ م صفحة ٣٢٧ وما بعدها .

(٥) أثاث ومعدات مكتبية : عبارة عن أثاث حجرة مدير المشروع وحجرة استعمال ومكاتب الادارة (العاملى) والسدس الماسى والادارى وتقدر التكلفة (حسب سعر السوق) .

(٦) مصاريف تأسيس : وتمثل المصروفات والنفقات التى تم اتفاقها على المشروع كدراسات وعقود تأسيس وتسجيل ورسوم حجر الأرض وما قد ينفق حتى بدء التشغيل باحتمالى تكلفة (حسب سعر السوق) .
(٧) تكلفة مستلزمات التشغيل دورة ١٥ يوم للتخزين :

- ١ - خامات غذائية (طماطم طازجة + تعليب وتغليف * التكلفة بسعر السوق = xxx
- ٢ - أحجار عمال وقوى محرك وميانة * التكلفة بسعر السوق = xxx
- ٣ - مصروفات أخرى متنوعة (م . تسويقية + م . عمومية * التكلفة بسعر السوق = xxx
- اجمالى تكاليف مستلزمات التشغيل = xxx
- اجمالى التكاليف الكلية = بند (١) + بند (٢) + بند (٣) + بند (٤) + بند (٥) + بند (٦) + بند (٧) = xxx
- (٨) وعلى ذلك تكون الاستهلاكات كالاتى :

- ١ - تكلفة الأرض * لا يوجد لها استهلاك
- ٢ - تكلفة المبانى * ٥% = xxx
- ٣ - تكلفة الآلات والمعدات * ١٠% = xxx
- ٤ - تكلفة وسائل النقل * ٢٠% = xxx
- ٥ - تكلفة أثاث والمعدات المكتبية * ٢٠% = xxx
- ٦ - تكلفة مصاريف التأسيس * ٢% = xxx

ثانيا : الطاقة الانتاجية وايرادات ومصروفات المشروع الاجمالية ومافى الإيراد السنوى :

أ - يتم حساب الطاقة الانتاجية للمشروع على النحو التالى :

- ١ - كل ١ طن طماطم طازجة ينتج ٢٥٠ كجم ملحة مالحة .
- ٢ - وكان خط الانتاج سيعمل ١٢٠ يوم (موسم توافر الطماطم) بالأسعار الاقتصادية بالنسبة للمشروع .
- ٣ - ونظرا لأن الطماطم من المحاصيل سريعة التلف فانه سيتم العمل حوالى ٢٠ ساعة يوميا .
- اذن الطاقة الانتاجية لخط الانتاج لكل طن من الطماطم الطازجة =
الطاقة الانتاجية للخط يوميا * ٢٠ ساعة * ١٢٠ يوم = xxx طن سنويا
- وسيتتم تعبئة المنتج فى عبوات زنة ٢٠٠ جرام للعلبة .
- ٤ - العبوات المنتجة (انتاج نهائى) = $\frac{\text{عدد الأطنان المنتجة سنويا}}{200 \text{ جرام}}$ = xxx

ب - الإيرادات وستكون على النحو التالى :

- ١ - ثمن العلبة زنة ٢٠٠ جرام = (سعر البيع المحدد طبقا للأسعار السوقية ، البيعية) .
- ٢ - اذن الإيرادات = عدد العبوات المنتجة انتاج نهائى * بند ٤ من أ * سعر البيع بند ١ من ب = xxx
- وهو اجمالى الإيرادات السنوية .

ج - المصروفات الكلية للمشروع وسيكون على النحو التالى :

- (١) الخامات : أ - طماطم طازجة : لما كان كل (طن ينتج ٢٥٠ كجم ملحة أى أنه لكي يتم انتاج (عدد الأطنان من الملحة) يكون الاحتياج من الطماطم = $\frac{\text{عدد أطنان الملحة المطلوبة}}{250}$ = xxx طن سنويا

ولما كان متوسط سعر اطن (الطماطم فرز ثالث)
xxx جم / طن =
xxx جم = ٠٠ التكلفة = بند أ من ج * سعر الطن من الطماطم فرز ثالث

ب- مصروفات أخرى : أ - مواد حافظة ب- ملح ومواد حريقة ج - سكر
وتقدر تكلفة تلك العناصر حوالى (التكلفة بسعر السوق) ، اذن اجمالى تكلفة الخامات الغذائية = بند (أ) + بند (ب) = xxx

(٢) مواد التعبئة والتغليف : أ - عبوات صغيرة : سيتم تعبئة المنتج فى عبوات من المصباح سعة العلبة (العبوة) ١٠٠ جرام وكما سبق سيتم تعبئة المنتج المستخرج من البند ٤ من أ من ثانيا فى هذه الدراسة وسعر العبوة سيتم استخراجه من البند من ب من ثانيا فى هذه الدراسة اذن التكلفة = عدد العبوات
سعر البيع
xxx =

ب- مواد تغليف ولامقة : سوف تتكلف العبوة حوالى (بسر التكلفة) من مواد التغليف والمواد اللاصقة
اذن التكلفة = سعر التكلفة لكل عبوة × عدد العبوات = xxx

(٣) الأجور : يحتاج المشروع الى أ - مدير للمصنع ب - مدير انتاج ج- ١٢ عامل انتاج د - ٢ اداريين ومخازن هـ - ٤ عمال عاديين و - ٣ سائق ز - ٢ خفير هذا بالإضافة الى التأمينات الاجتماعية والحوافز
اذن تكلفة الأجور = أجور العاملين + التأمينات الاجتماعية والحوافز = xxx

(٤) القوى المحركة : ويقصد بها تلك التى تعمل بها الآلات والمعدات وكذلك السيارات وخلافه وتقدر بمبلغ (التكلفة - سعر السوق) = xxx

(٥) الصيانة وقطع الغيار : تقدر بحوالى ٢٢٪ من قيمة جميع المعدات بما فيها السيارات وتقدر التكلفة الصافية = اجمالى تكاليف البند (٢) + اجمالى تكاليف البند (٤) × ٢٢٪ = xxx

(٦) مصاريف بيعية وتسويقية : وتتمثل فى عمولات البيع والاكراميات والعينات التسويقية وتقدر التكلفة السنوية بحوالى ٢٪ من ايرادات المشروع أى أن تكلفة مصاريف الدسقة والتسويقية ايرادات المشروع من البند (٢) من (ب) من ثانيا × ٢ = xxx
(٧) مصاريف ادارية وعمومية : وتتمثل فى مصاريف تليفون وتلكس ونثرشات بريد وخلافه وتقدر التكلفة السنوية ١٪ من ايرادات أى أن تكلفة المصاريف الادارية والعمومية = ايرادات المشروع من البند (٢) من (ب) من ثانيا × ١٪ = xxx

وعلى ذلك تكون اجمالى المصروفات الكلية للمشروع = بند (١) + بند (٢) + بند (٣) + بند (٤) + بند (٥) + بند (٦) + بند (٧) = xxx

صافى الايراد السنوى للمشروع = اجمالى الايراد المستخرج من بند ب من ثانيا - اجمالى المصروفات الكلية للمشروع المستخرج من بند ج من ثانيا = xxx
ثالثا : وعلى ذلك تكون دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع كالآتى :

مدين	البيمان	دائن	البيمان
xxx	استهلاكات طبقا للمند (٨) من أولا	xxx	صافى الايراد السنوى من بند (د) من ثانيا
xxx	صافى الربح		
xxx	الاجمالسى	xxx	الاجمالسى

ومن ذلك يتضح أن هذا المشروع بهذا الوضع ذو فائدة اقتصادية عالية حيث أنه أنشئ فى منطقة عمرانية جديدة تتمتع باعفاء ضريبى عشر سنوات كما أننا أخذنا جميع الاحتمالات الاقتصادية الخامة بالممتلكات الثابتة التى تزيد قيمتها بمرور الزمن كالأرض كما أخذنا احتمالات التوسعات فى المستقبل .
وهذه الدراسة لمن يهمه الأمر ،،،

تحريرا فى / / ١٩٠٠

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

(مجموعۃ المکتب الاستثنائی الحدیث)

(١) النظام النموذجي لاتحاد الملاك (١)

الباب الأول

البيانات المتعلقة بالاتحاد

- (مادة ١) : اسم الاتحاد : اتحاد ملاك العقار رقم بشارع بحى (أو مدينة أو قرية) بمحافظة
(مادة ٢) : أغراض الاتحاد : أغراض الاتحاد هي ضمان حسن الانتفاع وحسن إدارة وصيانة الأجزاء المشتركة في العقار المشار اليه في العادة السابقة .
(مادة ٣) : مقر الاتحاد : (مادة ٤) : مدة الاتحاد : مدة الاتحاد غير محدودة ، وتبدأ من تاريخ قيده بالوحد المحلية المختصة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

الباب الثانى

بملكية العقار وعضوية الاتحاد

- (مادة ٥) : ملكية الأجزاء المفردة : يتكون العقار من عدد طبقة تحتوى على عدد شقة وبيانات ملكيتها الآتى .
١ - الطبقة (أو الشقة) رقم (١) مملوكة لـ ٢ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٢) مملوكة لـ
٣ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٣) مملوكة لـ ٤ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٤) مملوكة لـ
٥ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٥) مملوكة لـ ٦ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٦) مملوكة لـ

(١) صدر به قرار وزير الاسكان رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٩ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٤٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٩ وتحتهوى على أربعة مواد وهي كالآتى :

(المادة الأولى) : يعمل بشأن النظام النموذجي لاتحاد الملاك بالأحكام المرافقة لهذا القرار .
(المادة الثانية) : على كل من يملك طبقة أو شقة فى مبنى يزيد عدد طبقاته أو شققه على خمس ويجاوز عدد ملاكها خمسة أشخاص أن يخطر الوحدة المحلية المختصة بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار . وعلى الوحدة المذكورة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الاخطار أن تعين مأمورا مؤقتا لاتحاد ملاك العقار المذكور يتولى اجراءات القيد وسائر الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى النظام النموذجي المرفق وكل ذلك ما لم يكن الأعضاء قد كونوا اتحادا وعينوا له مأمورا .

(المادة الثالثة) : فى تطبيق أحكام هذا القرار والنظام النموذجي المرفق به تختص الوحدة المحلية للمحافظة أو المدينة أو القرية ، بتلقى اخطارات قيد اتحاد ملاك العقارات الكائن فى نطاقها كما تختص بذلك الوحدة المحلية للمدينة أو القرية فى المحافظات والمدن المقسمة الى أحياء .

ويحدد رئيس الوحدة المختصة بقرار منه مقر العاملين المكلفين بقيد اتحادات الملاك ومسئوليات وواجبات كل منهم ويعلن هذا القرار فى لوحة الاعلانات بمقر الوحدة المحلية .

(المادة الرابعة) : على اتحاد ملاك العقارات وقت العمل بهذا القرار أن تعدل أوضاعها بما يتفق مع أحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الخامسة) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩٩ هـ (٢ أبريل سنة ١٩٧٩ م) .

(٢) يحدد مقر الاتحاد سواء داخل العقار أو خارجه .

(٣) الحد الأدنى لعدد الشقق أو الطبقات التى يسرى عليها هذا النظام ست شقق أو طبقات .

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

(مادة ١) : أوضاع الملكية : أ - يملك العضو ملكية مفرقة الشقة أو الطبقة الخاصة به وهي تشمل ما أعد لاستعماله وحده معنة خاصة ما يوجد داخل الشقة أو الطبقة من حواجز فاصلة بين الحجرات وأدوات صحية وأنباب الماء والكهرباء الداخليه وما يمس الأرضية والجدران والأسقف وكذلك النوافذ والأبواب والشرفات .

ب - يملك العضو ملكية مشتركة الأجزاء المشتركة بينه وبين غيره من الملاك كالحواجز الفاصلة بين وحدتين من حوائط وأسقف وغيرها . ج - يملك العضو على الشيوع كل بنسبة نصيب الوحدة أو الطبقة المملوكة له الأجزاء المشتركة مع باقي ملاك المبنى من البناء وملحقاته المعدة للانتفاع المشترك بين الجميع وبوجه خاص الأرض (١) والأساسات والأعمدة والجدران الرئيسية وقواعد الأرضيات والمداخل والسلالم والأقنية والممرات والدهاليز والأسطح والمخاض والمرافق وكل أنواع الأساليب إلا ما كان منها داخل الشقة أو الطبقة وخزانات وطلعات المياه الخ (٢) .

(مادة ٢) : أعضاء الاتحاد : أعضاء هذا الاتحاد هم : (٣)

١ - مالك (أو ممثل ملاك) الطبقة (أو الشقة) رقم (أو مالك الشقة أو الطبقات) - ويعادل نصيبه من ملكية العقار (٤) .
٢ - مالك (أو ممثل ملاك) الطبقة (أو الشقة) رقم (أو مالك الشقة أو الطبقات أرقام) ويعادل نصيبه من ملكية العقار .

٢ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - بائع (أو ممثل بائع) العقار بالنقسيط (٥) .

(مادة ٨) : اكتساب العضوية : يصبح عضوا في الاتحاد كل من يملك وحدة من وحداته (شقة أو طبقة) في تاريخ لاحق على قيد الاتحاد وتبدأ العضوية من تاريخ التملك .

(مادة ٩) : زوال العضوية : تزول عضوية الاتحاد في إحدى الحالتين الآتيتين : ١ - انتقال ملكية عضو الاتحاد لنصيبه في العقار إلى الغير بحيث لا يصبح مالكا لشقة أو طبقة فيه . ٢ - تمام سداد أقساط الثمن بالنسبة إلى بائع العقار بالنقسيط .

(مادة ١٠) : تمثيل ملاك الشقة أو الطبقة الواحدة : لملاك الشقة أو الطبقة - في حالة تعددهم - أن يختاروا من يمثلهم في عضوية الاتحاد . فان تعذر اتفاقهم يمين من يمثلهم بأمر يمد من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار طبقا لأحكام المادة (١١) .

(مادة ١١) : تمثيل بائعي العقار بالنقسيط : لبائعي العقار بالنقسيط - في حالة تعددهم - أن يختاروا من يمثلهم في عضوية الاتحاد ، فان تعذر اتفاقهم يمين من يمثلهم بأمر يمد من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بناء على طلب أحد الشركاء بعد إعلان الملاك الآخرين لسماع أقوالهم .

(مادة ١٢) : الاخطار بالتعديلات في العضوية : تخطر الوحدة المحلية المختصة بكل تعديل في عضوية الاتحاد أو في ملكية الأعضاء أو في ممثلي ملاك الطبقة أو الشقة أو ممثلي البائعين بالنقسيط خلال أسبوع من تاريخ وقوعه .

الباب الثالث

إدارة الاتحاد

(مادة ١٣) : يتولى إدارة الاتحاد : ١ - الجمعية العمومية للاتحاد . ٢ - مأمور الاتحاد .

(١) الجمعية العمومية للاتحاد

(مادة ١٤) : تشكيل الجمعية العمومية : تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من جميع أعضائه ، ويحضر مأمور الاتحاد جلسات الجمعية العمومية ولو كان من غير أعضاء الاتحاد ، وفي هذه الحالة يكون له حق المناقشة والاقتراح دون التصويت .

(مادة ١٥) : دعوة الجمعية العمومية للانعقاد : تدعى الجمعية العمومية للانعقاد بناء على طلب مأمور الاتحاد ، أو بناء على طلب عدد من الأعضاء يملكون ٢٠٪ على الأقل من وحدات العقار ، أو بناء على طلب الوحدة المحلية المختصة . يجب أن تسلّم الدعوة لأعضاء الاتحاد أو من يمثلونهم قانونا باليد مع توقيعهم بما يفيد التسليم وذلك قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل

(١) يراعى تحديد وضع الأرض في الحالات التي يقتصر فيها التملك على المباني دون الأرض .

(٢) الأمثلة المذكورة في البنود (أ ، ب ، ج) ليست على سبيل الحصر ويجوز الإضافة إليها أو الحذف منها حسب الأحوال .

(٣) الحد الأدنى لعدد الأعضاء ستة غير بائع العقار بالنقسيط ، ويعتبر ملاك الشقة أو الطبقة مالكا واحدا وإن تعددوا ، كما يكون المشتري بعقد غير مسجل عضوا بالاتحاد .

(٤) يحدد نصيب العضو في ملكية العقار وفقا لقيمة ما يملكه منسوبا إلى قيمة العقار .

(٥) يحدد نصيبه بنسبة مالم يسدد من أقساط الثمن وينقص هذا النصيب من نصيب المشتري منه بالنقسيط .

- وسلمن عليها بمدخل العقار ، وبحدد في الدعوة جدول الأعمال ، ومكان الانعقاد وموعده .
- (مادة ١٦) : الانابة في الحضور : لعرض الاتحاد أن يحضر الجمعية العمومية بنفسه أو ينيب عنه عضواً آخر يتوكيل عرسي مكنوب ولا يجوز للعضو أن ينوب عنه أكثر من عضو واحد على أنه يجوز لممثل ملاك الطبقة أو الشقة أو لممثل باشي العقار بالتقسيط أن ينيب عنه أحد شركائه في الشقة أو الوحدة أو العقار .
- (مادة ١٧) : نصاب الاجتماع : فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص خاص في القانون أو في هذا النظام لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور مالكي ٦٠٪ على الأقل من الأنصبة في العقار ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع انعقدت الجمعية العمومية بناءً على دعوة ثانية خلال الخمسة عشر يوماً التالية ، ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحاً أما كسائر عدد الأعضاء الحاضرين وأباً كانت ملكياتهم .
- (مادة ١٨) : الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات : مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص في القانون أو في هذا النظام تصدر قرارات الجمعية العمومية من أغلبية أصوات الحاضرين محسوبة على أساس قيمة الأنصبة .
- (مادة ١٩) : محاضر الجلسات : يعد مأمور الاتحاد محاضر جلسات الجمعية العمومية يدون فيها زمان ومكان الانعقاد وعدد الأعضاء الحاضرين وأسمائهم والقرارات المأذونة وعدد الأصوات التي حازها كل قرار ويبلغ صور هذه المحاضر إلى الوحدة المحلية المختصة .
- (مادة ٢٠) : اختصاصات الجمعية العمومية : تختص الجمعية العمومية بكل ما يتعلق بإدارة واستغلال الأجزاء المشتركة من العقار ولها على الأخص ما يأتي :
- ١ - التمهيد على نظام الاتحاد ، وتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
 - ٢ - تعيين مأمور الاتحاد وعزله .
 - ٣ - تقرير أجر لمأمور الاتحاد وتحديد هذا الأجر في حالة تقريره .
 - ٤ - الموافقة على إجراء تأمين مشترك من الأخطار النسي تهدد العقار .
 - ٥ - الموافقة على إجراء أية أعمال أو تركيبات مما يترتب عليها زيادة في قيمة العقار كله أو بعضه .
 - ٦ - تحديد الشروط والتعويضات والالتزامات التي تفرض على الأعضاء .
 - ٧ - تحديد الإجراءات اللازمة لاتخاذها لمواجهة حالة هلاك البناء بحريق أو بسبب آخر ، وتحديد ما يفرض على الأعضاء من التزامات لتجديده .
 - ٨ - تحديد الاشتراكات التي يؤديها الأعضاء لمواجهة مصاريف الاتحاد .
 - ٩ - النظر في الشكاوى والتظلمات التي تقدم من ذوي الشأن .
 - ١٠ - تعيين حراس العقار والبرابيين وغيرهم من العاملين به وعزلهم وتحديد أجورهم ومكافآتهم ، ويجوز أن يفوض مأمور الاتحاد في هذا الاختصاص .
 - ١١ - منح قروض للأعضاء لتمكينهم من القيام بالتزاماتهم .
 - ١٢ - تنظيم استخدام الأجزاء المشتركة في العقار .
 - ١٣ - اقرار الموازنة التقديرية للاتحاد .
 - ١٤ - التمديد على الحساب الختامي للاتحاد .
 - ١٥ - فرض المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء وبعضهم بسبب يتعلق بملكيتهم المشتركة في العقار .
 - ١٦ - تصفية الاتحاد عند انقضاؤه .

(٢) مأمور الاتحاد

- (مادة ٢١) : تعيين المأمور : يعين المأمور بقرار من الجمعية العمومية ويجوز أن يتضمن قرار التعيين تحديد أجر له .
- (مادة ٢٢) : اختصاصات المأمور : يتولى مأمور الاتحاد : ١ - قيد الاتحاد ما لم يكن قد سبق قيده .
- ٢ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- ٣ - الاشراف على أعمال الاتحاد في النواحي الادارية والمالية .
- ٤ - الاشراف على أعمال البوابين والحراس وغيرهم من العاملين بالعقار .
- ٥ - اعداد ميزانية تقديرية للاتحاد تشمل تحديد أوجه الانفاق المطلوبة خلال السنة المالية ومصادر التمويل المقترحة .
- ٦ - اقتراح الاشتراكات الشهرية أو السنوية التي يؤديها أعضاء الاتحاد لمواجهة مصروفاته .
- ٧ - اعداد حساب ختامي في نهاية كل سنة مالية يبين فيه ما تم انفاقه من مصروفات الاتحاد وأوجه الانفاق .
- ٨ - تمثيل الاتحاد أمام الغير وأمام القضاء حتى في مخاصمة أي من الأعضاء .
- (مادة ٢٣) : اختصاص المأمور في الأحوال العاجلة : لمأمور الاتحاد في الأحوال العاجلة أن يقوم من تلقاء نفسه بما يلزم لحفظ جميع الأجزاء المشتركة وحراستها وصيانتها ويعرض الأمر على الجمعية العمومية في أول اجتماع تال لقرار ما تم .

الباب الرابع

مالية الاتحاد

- (مادة ٢٤) : السنة المالية : تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ، على أن تبدأ السنة الأولى من تاريخ قيد الاتحاد وتنتهي في ١٢/٢١ من السنة التالية .

- (مادة ٢٥) : موارد الاتحاد : تتكون الموارد المالية للاتحاد من : ١ - الاشتراكات التي يؤديها الأعضاء .
٢ - العائد الناتج عن استغلال المشروع للأجزاء المشتركة (١) . ٣ - التبرعات التي يثقلها الاتحاد من الأعضاء ، أو غيرهم .
٤ - ما تحدده الجمعية العمومية من موارد أخرى .
(مادة ٢٦) : الدفاتر : بمسك مأمور الاتحاد دفترًا يسجل فيه إيرادات ومصروفات الاتحاد ويخضع هذا الدفتر لرقابة الجمعية العمومية للاتحاد والوحدة المحلية المختصة .

الباب الخامس حقوق الأعضاء والتزاماتهم

- (مادة ٢٧) : استعمال الأجزاء المشتركة : لكل عضو في سبيل الانتفاع بالجزء الذي يملكه في العقار أن يستعمل الأجزاء المشتركة فيما أعدت له على ألا يحول ذلك دون استعمال باقي الأعضاء لحقوقهم ، أو يلحق الضرر بهم . ولا يجوز إحداث أي تعديل في الأجزاء المشتركة في العقار بغير موافقة الجمعية العمومية للاتحاد ولو عند تجديد البناء ، إلا إذا كان التعديل يقوم به أحد الأعضاء على نفقته الخاصة ويكون من شأنه أن يسهل استعمال تلك الأجزاء دون أن يغير من تخصيصها أو يلحق الضرر بالأعضاء الآخرين .
(مادة ٢٨) : تكاليف الصيانة : أ - يتحمل العضو دون سواه نفقات صيانة وإصلاح الأجزاء المملوكة له ملكية مفررة .
ب - نفقات صيانة وإصلاح الأجزاء المشتركة بين عضو وآخر توزع بينهما ويتحملان بها دون سواهما .
ج - يتحمل الأعضاء جميعا نفقات الانتفاع المشترك وحفظ وصيانة وإدارة وتجديد الأجزاء المشتركة ويتحدد نصيب المفسر في هذه النفقات بنسبة قيمة الجزء الذي يملكه في العقار .
(مادة ٢٩) : قروض الأعضاء : يجوز للجمعية العمومية للاتحاد أن تمنح قرضا لمن يعجز من الأعضاء عن دفع حصته في نفقات تجديد العقار أو القيام بالتزاماته الناشئة عن اشتراكه في ملكية الأجزاء المشتركة أو تلك الناشئة عن تلامق ملكيته الخاصة بملكية غيره من الأعضاء وذلك لتمكينه من أداء هذه الالتزامات . ويكون هذا القرض مضمونا بامتياز على الجزء المفروز الذي يملكه وعلى حصته الشائعة في الأجزاء المشتركة في العقار ، وتحسب مرتبة الامتياز من يوم قيده وذلك طبقا لحكم المادة ٨٦٩ من القانون المدني .
(مادة ٣٠) : الامتناع عن أداء الالتزامات : إذا امتنع عضو الاتحاد عن أداء الاشتراكات أو التأمينات أو غيرها من الالتزامات الواجبة عليه وفقا للقانون أو لهذا النظام كان لمأمور الاتحاد أن يكلفه بالأداء ثم يستصدر أمرا بالأداء طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب السادس في انقضاء الاتحاد

- (مادة ٣١) : أسباب الانقضاء : ينقضي الاتحاد لأحد سببين : ١ - التعديل في ملكية العقار بحيث يقل عدد ملاكته عن ستة وذلك ما لم يتفق الملاك كتابة - على استمراره - ٢ - هلاك العقار .
(مادة ٣٢) : التصفية : تتولى الجمعية العمومية تصفية الاتحاد في حالة انقضائه وفقا للقواعد التي تحددها .

الباب السابع أحكام عامة

- (مادة ٣٣) : المأمور المؤقت : يتولى المأمور المؤقت سلطات مأمور الاتحاد إلى أن يتم تعيينه ، وله على الأخص :
١ - اتخاذ إجراءات قيد الاتحاد في الوحدة المحلية المختصة . ٢ - إعداد النظام القانوني للاتحاد .
٣ - دعوة أول جمعية عمومية للاتحاد للنظر في : أ - التمديد على نظام الاتحاد .
(مادة ٣٤) : إجراءات قيد الاتحاد : ب - تعيين مأمور الاتحاد .

(١) كايحار السطح لإقامة اعلان فيه ، أو مقابل إقامة اعلان في الحديقة ، أو ثمن بيع ثمار الحديقة الخ .

على المأمور المؤقت أن يطلب من الوحدة المحلية المختصة قيد الاتحاد وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تعيينه ، وينضم طلب القيد أوصاف العقار وأسماء الملاك وأنصباهم والبائع بالتقسيم ان وجد .
(مادة ٢٥) : اجراءات استصدار نظام الاتحاد : على المأمور المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية للاعتقاد خلال شهرين على الأكثر من تاريخ قيد الاتحاد وذلك للتصديق على نظام الاتحاد .
(مادة ٢٦) : نسخ النظام : تودع بالوحدة المحلية المختصة نسخة من نظام الاتحاد مرفقا بها محضر الجمعية العمومية بالتصديق عليها . ويسلم كل عضو من أعضاء الاتحاد - القدامى والجدد - صورة من هذا النظام ومن أية قرارات تصدرها الجمعية العمومية للاتحاد تتعلق بحقوق الأعضاء وواجباتهم .
(مادة ٢٧) : الملاحظات : تعتبر الملاحظات الواردة في الهوامش جزء لا يتجزأ من هذا النظام .

الباب الثامن أحكام إضافية (١)

(٢) نموذج عقد (٢) تخمين وحدة لأحد أعضاء اتحاد الملاك

انه في يوم الموافق من شهر سنة ١٩٩٠ م - قد تحرر هذا العقد بين كل من :
أولا : بصفته مأمور اتحاد ملاك مصرى الجنسية - مقيم برقم شارع ويحمل بطاقة ... رقم سجل مدنى
ثانيا : السيد / حامل بطاقة رقم صادرة من بتاريخ / / ١٩٩٠ م -
سلسل رقم : المهنة : العنوان :
بوصفه عنوان اتحاد ملاك :
"طرف أول"

الطرفان أهل التعاقد وقد اتفقا على ما يلى :
"بند تمهيدى" : بمقتضى عقد مؤرخ فى / / ١٩٩٠ م تم تكوين اتحاد ملاك فيما بين الطرفين طبقا لأحكام المادة ٨٦٧ وما يليها من القانون المدنى ، ولأحكام النظام والقواعد الواردة بالعقد المذكور وذلك بفرض القيام بشراء مساحة أرض تملح لبناء عمارة سكنية ثم إقامة العمارة على تلك المساحة وتوزيع وحداتها على أعضاء الاتحاد المذكور فى هذا العقد ومن يتضم اليهم بعد ذلك كل بحسب نصيبه فى الملكية . وقد تم التصديق على عقد التأسيس بموجب محضر التصديق رقم شهر عقارى .
وقد قام الأعضاء باختيار الموقع المزمع إقامة العمارة المذكورة عليه وهى مساحة الأرض الكائنة بشارع محافظة والمعطى لها رقم تنظيم والبالغ مساحتها مترا مربعا تقريبا .
وقد خصصت للطرف الثانى (عضو الاتحاد) الشقة رقم وقع عليها اختياره طبقا لطلب الانضمام للاتحاد المقدم منه وقد قبل الطرف الثانى الشروط الواردة فيه كذلك أطلع ووافق على التصميمات والرسومات الهندسية الخاصة بالعمارة المذكورة التى عرضت عليه .

(البند الأول) : يعتبر البند التمهيدي جزء لا يتجزأ من هذا العقد وشروطه وكذلك طلب الانضمام لعضوية اتحاد الملاك المقدم من الطرف الثانى وكذا الرسومات والتصميمات الهندسية والمواصفات الملحقه بهذا العقد .
(البند الثانى) : وافق الطرف الأول بصفته الموضحة أنفا أن يختص الطرف الثانى بالوحدة السكنية رقم (.....) الواقعة بالطابق رقم (.....) من العمارة المذكورة والتى تطل واجبتها على شارع وهى مكونة من عدد (.....) غرفة وصالة ومطبخ وحمام حسبما هو موضح بالرسم الهندسى .
وافق الطرف الأول بصفته الموضحة أنفا أن يختص الطرف الثانى بناء على رغبته بالسكن الادارى الواقع بالطابق (.....) رقم (.....) والبالغ مساحته م^٢ والمطل على كل من شارع والممر الداخلى للعمارة حسبما هو موضح بالرسم الهندسى المواقع عليه من الطرف الثانى .

- (١) للجمعية العمومية لاتحاد الملاك أن تضيف ما تراه من أحكام بشرط ألا تتعارض مع أحكام القانون المدنى أو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أو أحكام النظام النموذجى .
(٢) سبق وأن نشرنا ميعة عقد شراء أرض قضاء وتنظيم ملكية عمارة بالصيغة رقم (٧) ، راجع لنا قضاء التجريم الضريبى والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤م صفحة ٦٦ وما بعدها .

(البند الثالث) : من المتفق عليه مراحه بين الطرفين أن تخصص هذه الوحدة للطرف الثاني يشمل أيضا تملكه حميه تاسع . غير مفرزة في الأرض المقام عليها العمارة المذكورة وتبلغ ٠٠٠٠٠ أسهما تعادل نسبتها نسبة الوحدة المخصصة للطرف الثاني في كامل وحدات العمارة المذكورة بعد استكمال مبانيها وتعليقها ، كما يمتلك أيضا الطرف الثاني بموجب العقد حمة شائعة غير مفرزة في أجزاء البناء والمرافق الممنعة للاستعمال أو الاستغلال المشترك لجميع مالكي وحدات المصنعة (أعضاء اتحاد الملاك) دون استثناء أو تحديد بما في ذلك الأساسات والجدران الرئيسية والمداخل والأقنية والأسطح والممرات والدهاليز وقواعد أرضيات وكل أنواع الأنابيب (المواسير) إلا ما كان مركبا منها داخل الوحدة .

من المتفق عليه مراحه أن الأجزاء المشتركة ومرافق العمارة لا تقبل القسمة ويكون نصيب كل عضو في الاتحاد فيها بنسبة قيمة الجزء الذي يمتلكه الى العمارة بأكملها وليس للطرف الثاني أن يتصرف في نصيبه مستقبلا عن الجزء الذي يمتلكه في العمارة وفيما يتعلق بالحواجز والجدران الفاصلة بين وحدتين فإن ملكيتها تكون مشتركة بين هاتين الوحدتين . (البند الرابع) : تم تخصيص الوحدة الموضحة باتفاق الطرفين بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠٠٠ (فقط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) وهو ما يعادل قيمة حمة الطرف الثاني في الأرض والمباني الموضحة تفصيلا في البند السابق حسب الأسعار المقدمة من المقاولين المستعمدة من الاتحاد . وقد قام الطرف الثاني بسداد مبلغ ٠٠٠٠٠ (فقط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) للطرف الأول بصفته وذلك خصما واستنزالا من تلك القيمة وذلك بموجب اذعان ببنك ٠٠٠٠٠ مفرضا من مأمور الاتحاد . وسيتم تسليم الوحدة المخصصة خلال ٠٠٠٠٠ ويلتزم الطرف الثاني بتسليم الطرف الأول (٠٠٠٠٠) مصرى لا غير بخلاف قيمة الوحدة موضوع العقد ولا يتم تسجيل ملكية الوحدة محل التعاقد الا بعد الوفاء الكامل بهذه الالتزامات في مواعيدها .

(البند الخامس) : من المتفق عليه مراحه بين الطرفين أنه في حالة التخلف أو امتناع الطرف الثاني عن السداد أي قسط في موعده المحدد له بالبند السابق ولمدة تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استحقاق القسط فإن الاتفاق الحالي يعتبر مفوضا تلقائيا وبقوة القانون ودون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اللجوء للقضاء . وفي هذه الحالة يعتبر الطرف الثاني متخارجا نهائيا وبقوة القانون من عضوية الاتحاد ويلتزم فورا بالتنازل عن ملكية الوحدة التي اختص بها بموجب هذا العقد وكذلك عن ملكية الحمة الشائعة في الأرض والمنافع المشتركة وذلك للطرف الأول بصفته مع التزام الطرف الأول برد ما دفع من مقدم والأقساط التي سبق سدادها مضموما منها نسبة ١٠٪ من إجمالي قيمة الوحدة كمصروفات ادارية .

(البند السادس) : من المتفق عليه مراحه بين الطرفين أن ثمن الوحدة الإجمالي الموضح فيما سبق قد تم تحديده في اطار تقدير تكلفة الوحدة المخصصة للطرف الثاني وذلك وفقا لدراسة الجدوى المقدمة من الاتحاد حسب أسعار المواد عند بسده الانشاء والتي وافق عليها الطرف الثاني مسبقا بموجب طلب الانضمام لعضوية الاتحاد المقدم منه ولا يجوز له الطعن عليه بأي وجه من الوجوه .

(البند السابع) : يلتزم الطرف الأول بتسليم الوحدة موضوع العقد الحالي خلال ٠٠٠٠٠ ومن المتفق عليه مراحه ألا يتم تسليم الوحدة للطرف الثاني الا بعد سداد كامل ثمنها في مواعيدها وذلك بعد قيام الطرف الأول بإخطار الطرف الثاني بخطاب موسى عليه بتاريخ استلام الوحدة المتعاقد عليها . ويتعين على الطرف الثاني خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه الاخطار الألف الذكر أن يتقدم لاستلام الوحدة السكنية موضوع العقد وبانقضاء هذه الفترة يعتبر التسليم قد تم من جانب الطرف الأول البسي الطرف الثاني .

(البند الثامن) : يتحمل الطرف الثاني مصاريف التسجيل والتمويل وما يخص وحدته السكنية من دخول المياه والكهرباء وخلافه .

(البند التاسع) : بتوقيع عقد الملكية النهائي يصير الطرف الثاني مالكا وحده دون سواء للوحدة التي اختص بها بموجب هذا العقد ملكية خاصة مفرزة كما يصبح شريكا على المشاع في ملكية الأرض الذي به وفي المرافق وملحقات العمارة الموضحة تفصيلا في العقد وذلك بما يعادل ومقابل نسبة حصته الى العمارة بأكملها ويصبح من حق الطرف الثاني أن يتصرف بكل أوجه التصرفات وفي أي وقت من الأوقات في الوحدة التي اختص بها بكافة أنواع التصرفات الواردة في القانون بوصفها مملوكة لـه ملكية تامة مفرزة مع الحمة الشائعة في الأرض والملحقات والمرافق ودون حاجة الى موافقة باقي أعضاء اتحاد الملاك على مثل هذا التصرف .

(البند العاشر) : يتعهد الطرف الثاني باحترام الأحكام التي ينص عليها نظام الاتحاد والمقررة بقصد تنظيم الانتفاع واستغلال الوحدة التي اختص بها والمرافق والأجزاء المشتركة والمخصصة للاستعمال المشترك كما يتعهد باحترام القواعد والأحكام التي ينص عليها القانون المدني في المواد ٨٥٦ وما يتلوها وعلى وجه الخصوص :

(١) يلتزم الطرف الثاني بعدم استعمال الأجزاء المشتركة والمرافق الخاصة بالعمارة الا في الغرض الذي أعدت له ويحتنع عليه أن يحول انتفاعه بالوحدة أو استعمالها دون استعمال وانتفاع باقي الشركاء بحقوقهم .

(٢) يلتزم الطرف الثاني بعدم احدث أي تعديل في الأجزاء المشتركة والمرافق الخاصة دون موافقة جميع الشركاء حتى عند تحديد البناء الا اذا كان التعديل الذي يقوم على تنفيذه الخاص ومن شأنه أن يسهل استعمال تلك الأجزاء دون التغير من تخصيصها أو الحاق الضرر بالملاك الآخرين في العمارة .

(٣) يلتزم الطرف الثاني بالمساهمة في تكاليف ادارة وحفظ المرافق والأجزاء المشتركة المخصصة لاستعمال الجميع ومباينتها وتجددها وتحدد حصته من هذه التكاليف بنسبة الجزء الذي يمتلكه في العمارة ولا يحق للطرف الثاني أن يتنازل عن نصيبه في الأجزاء المشتركة أو المرفق الآتية الذكر للتخلص من أداء نصيبه أو تحمل حصته في التكاليف الموضحة فيما سبق .

(٤) يلتزم الطرف الثاني بأنه في أية حال من الأحوال وأي وقت من الأوقات لا يطلب قسمة الأجزاء المشتركة والمرافق المخصصة لمنافع الوحدات جميعها أو أن يتصرف فيها بالبيع أو بأي نوع من أنواع التصرفات استقلالاً عن الوحدة التي يمتلكها فسي العمارة بموجب هذا المقعد .

(٥) يلتزم الطرف الثاني بعدم استغلالها في غير الغرض المخصصة لها وعدم تخزين أي مواد قابلة للاشتعال فيها وعدم سد أنابيب أو مواسير وقود داخلها أو ادخال قوة محرقة قبل الحصول على موافقة الجهات المعنية .

(٦) يلتزم الطرف الثاني بعدم اجراء أي تعديل أو تغيير في واجهة العمارة قد يسيء الى مظهرها العام ويعدم وضع لافتات على الواجهة من أي نوع وانما توضع اللافتات في المكان الذي خصص لها في مدخل العمارة ومن حق مأمور الاتحاد ازالة مخالفات لهذه الشروط بنقلات على عاتق المخالف .

(٧) يلتزم الطرف الثاني بعدم اقامة أو عمل أية تركيبات من أي نوع على واجهة الوحدة التي يمتلكها أو أن يضع تركيبات أو عوائق على المدخل للمغار أو في الأبنية أو الأسطح أو الممرات أو الدهاليز المخصصة للانتفاع المشترك مع الالتزام برفع وازالة أية شئ من ذلك فوراً .

(٨) يلتزم الطرف الثاني باتباع تنفيذ كافة الأحكام الواردة في قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في ظل اتحاد الملاك وأية قوانين لاحقة قد تصدر في هذا الشأن .

وفي حالة اخلال الطرف الثاني بأي من هذه الالتزامات جميعها يكون من حق مأمور اتحاد الملاك أن يقوم فوراً وبمصاريف على حساب العضو المتسبب في ذلك دون حاجة الى تنبيه أو انذار بازالة هذه المخالفات مع التزام الطرف الثاني باعادة الحالة الى ما كانت عليه ويحمل تكاليف ذلك أيما كان وبدون حق في الرجوع الى مأمور الاتحاد أو أعضاء الاتحاد بشئ مما يذكر .

(البند الحادي عشر) : يقر الطرف الثاني أنه يقبل من الآن النظام الذي وضعه اتحاد الملاك لادارة العمارة التي تشكل الوحدة التي اختص بها ولصيانة الأجزاء والمرافق المشتركة وادارتها وتجديدها . وأنه يلتزم من الآن باحترام رأي أغلبية الأعضاء (أعضاء اتحاد الملاك) كما يلتزم بتنفيذ ما يقره القانون بأغلبية قيمة الأنصبة .

(البند الثاني عشر) : في حالة الوفاة لا قدر الله يهمل الورثة محل مورثهم عضو الاتحاد في الوحدة المخصصة له بمقتضى هذا العقد ويمسحون أعضاء في الاتحاد . . . وبنفس حصة مورثهم وقت الوفاة وتسرى في مواجبتهم كافة أحكام العقد الحالي وأحكام نظام الملاك كما يلتزم صراحة وبنفس الالتزامات التي رتبها العقد في ذمة مورثهم ويتمتعون بنفس الحقوق والمزايا التي كانت مقررة بموجب هذا العقد أثناء حياته .

(البند الثالث عشر) : يمنح الطرف الثاني بموجب هذا الطرف الأول كافة السلطات والعلاحيات اللازمة والكاملية لادارة وتنفيذ المشروع والصرف عليه ماليا واتخاذ كل ما يلزم لتمامه وانتهائه دون حق في التدخل في شئ من ذلك .

(البند الرابع عشر) : يقر الطرف الأول تحت كامل مسؤوليته بأن أرض المباني المخصصة للعمارة المذكورة خالية من كافة التكاليف والأعباء كالرهن والاختصاص والامتياز وأنه يضع اليد عليها بعقود هادئة وظاهرة ومستقرة دون منازعة من الغير .

(البند الخامس عشر) : يتحمل الطرف الثاني بمجرد استلام الوحدة المخصصة له كافة الغرائب العقارية والرسوم والعوائق وغيرها من التكاليف الأخرى المفروضة والمقررة حالياً والتي تفرض مستقبلاً أو تستحق على انتفاعه وملكيته للوحدة المذكورة بومله حائراً ومالكاً لها . ولا يجوز له أن يرجع على الطرف الأول بأي شئ من ذلك .

كما أنه من المتفق عليه أن يكون الطرف الثاني وحده مسؤولاً من تاريخ الاستلام عن أي تلف قد يحدث داخل الوحدة المذكورة أو خارجها يتسبب أو يمس جدرانها أو أسقفها أما التلف الذي بالمرافق المشتركة أو الجدران المشتركة للاستعمال المشترك فتكون نفقات اصلاحه على مائت الملاك جميعاً كل بحسب حصته في الملكية .

(البند السادس عشر) : اتخذ كل من الطرفين المتعاقدين عنوانه الموضح بهذا العقد موثقاً له يصح اعلانه فيه وتمديده المكاتبات والاضطرابات والمطالبات والاعلانات والأوراق القضائية اليه وعلى كل طرف اخطار الآخر بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول بأي تغيير قد يطرأ على عنوانه المذكور أنفاً والا صح اعلانه بكل ما تقدم من أوراق ومستندات أو ما عداها .

(البند السابع عشر) : اتفقا الطرفان على اختصاص محاكم
حسب اختصاصها بالنظر في أى نزاع قد ينشأ بين الطرفين عن تطبيق
أو تفسير أو تنفيذ هذا العقد أو الإخلال بأى شرط من شروطه أو أحكامه .

(البند الثامن عشر) : يتحمل الطرف الثانى وحده مصاريف ورسوم
وأتعاب ما اختص به بموجب هذا العقد من وحدة أو أكثر حسبما هو موضح
أنفـا .

(١)
(البند التاسع عشر) : تحرر العقد الحالى من نسختين تسلم كل طرف
نسخة للعمل بموجبها عند الاقتضاء ويتحمل رسم الدمغة المستحقة
عليها .

الطرف الأول : مأمور الاتحاد الطرف الثانى :

(١) توحيد : ينص القانون المدنى المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم

١٠٨ مكرر بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٩ على الآتى :

اتحاد ملاك طبقات البناء الواحد :

(مادة ٨٦٢) - (١) حيثما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم الى طبقات
أو حق جاز للملاك أن يكونوا اتحادا فيما بينهم .

(٢) ويجوز أن يكون الغرض من تكوين الاتحاد بناء العقارات أو مشتراها
لتوزيع ملكية أجزائها على أعضائها .

(مادة ٨٦٣) : للاتحاد أن يضع بموافقة جميع الأعضاء نظاما لضمان
حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن إدارته .

(مادة ٨٦٤) : إذا لم يوجد نظاما للإدارة أو إذا خلا النظام من النص
على بعض الأمور ، تكون إدارة الأجزاء المشتركة من حق الاتحاد ، وتكون
قراراته فى ذلك ملزمة ، بشرط أن يدعى جميع ذوى الشأن بكتاب وصلى
عليه الى الاجتماع ، وأن تصدر القرارات من أغلبية الملاك محسوبة على
أساس قيمة الأنصباء .

= (مادة ٨٦٥) : للاتحاد بأغلبية الأصوات المنصوص عليها في المادة السابقة ، أن يفرض أى تأمين مشترك من الاخطار التى تهدد العقار أو الشركاء فى جملتهم ، وله أن يأذن فى اجراء أية أعمال أو تركيبات مما يترتب عليها زيادة فى قيمة العقار كله أو بعضه ، وذلك على نفقة من يطلبه من الملاك وبما يضعه الاتحاد من شروط وما يفرضه من تعويضات والتزامات أخرى لمصلحة الشركاء .

(مادة ٨٦٦) : (١) يكون للاتحاد مأمور يتولى تنفيذ قراراته ، ويعين بالأغلبية المشار اليها فى المادة ٨٦٤ ، فان لم تتحقق الأغلبية عين بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار بناء على طلب أحد الشركاء بعد اعلان الملاك الآخرين لسماع أقوالهم وعلى المأمور اذا اقتضى الحال أن يقوم من تلقاء نفسه بما يلزم لحفظ جميع الأجزاء المشتركة وحراستها وصيانتها ، وله أن يطالب كـل ذى شأن بتنفيذ هذه الالتزامات . كل هذا ما لم يوجد نص فى نظام الاتحاد يخالفه .

(٢) ويمثل المأمور الاتحاد أمام القضاء حتى فى مخاصمة الملاك اذا اقتضى الأمر .

(مادة ٨٦٧) : (١) أجر المأمور يحدده القرار أو الأمر الصادر بتعيينه .

(٢) ويجوز عزله بقرار تتوافر فيه الأغلبية المشار اليها فى المادة ٨٦٤ أو بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار بعد اعلان الشركاء لسماع أقوالهم فى هذا العزل .

(مادة ٨٦٨) : (١) اذا هلك البناء بحريق أو بسبب آخر ، فعلى الشركاء أن يلتزموا من حيث تجديده ما يقرره الاتحاد بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة ٨٦٤ ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

(٢) فاذا قرر الاتحاد تجديد البناء خصص ما قد يستحق من تعويض بسبب هلاك العقار لأعمال التجديد ، دون اخلال بحقوق أصحاب الديون المقيسة .

(مادة ٨٦٩) : (١) كل قرض يمنحه الاتحاد أحد الشركاء لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضمونا بامتياز على الجزء المفرز الذى

- = يملكه وعلى حصته الشائعة في الأجزاء المشتركة من العقار .
- (٢) وتحسب مرتبة هذا الامتياز من يوم قيده .
- (مادة ٨٥٢) : (١) يجوز الاتفاق على انشاء ملكية الأسرة لمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ، على أنه يجوز لكل شريك أن يطلب من المحكمة الاذن له في اخراج نصيبه من هذه الملكية قبل انقضاء الأجل المتفق عليه اذا وجد مبرر قوى لذلك .
- (٢) واذا لم يكن للملكية المذكورة أجل معين ، كان لكل شريك أن يخرج نصيبه منها بعد ستة أشهر من يوم أن يعلن الى الشركاء رغبته ففى اخراج نصيبه .
- (مادة ٨٥٣) : (١) ليس للشركاء أن يطلبوا القسمة مادامت ملكية الأسرة قائمة ، ولا يجوز لأى شريك أن يتصرف فى نصيبه لأجنبى عن الأسرة الا بموافقة الشركاء جميعا .
- (٢) واذا تملك أجنبى عن الأسرة حصة أحد الشركاء برضا هذا الشريك أو جبرا عليه ، فلا يكون الأجنبى شريكا فى ملكية الأسرة الا برضائه ورضا باقى الشركاء .
- (مادة ٨٥٤) : (١) للشركاء أصحاب القدر الأكبر من قيمة الحصص أى يعينوا من بينهم للإدارة واحدا أو أكثر ، وللمدير أن يدخل على ملكية الأسرة من التغيير فى الغرض الذى أعد له المال المشتـرك ما يحسن به طرق الانتفاع بهذا المال ، ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .
- (٢) ويجوز عزل المدير بالطريق التى عين بها ولو اتفق على غير ذلك ، كما يجوز للمحكمة أن تعزله بناء على طلب أى شريك اذا وجد سبب قوى يبرر هذا العزل .
- (مادة ٨٥٥) : فيما عدا الأحكام السابقة تنطبق قواعد الملكية الشائعة وقواعد الوكالة على ملكية أسرة .

ملكية الطبقات :

- (مادة ٨٥٦) : (١) اذا تعدد ملاك طبقات الدار أو شققها المختلفة ،

= فانهم يعدون شركاء في ملكية الأرض و ملكية أجزاء البناء المعسدة للاستعمال المشترك بين الجميع ، وبوجه خاص الأساسات والجدران الرئيسية والمداخل والأقنية والأسطح والمصاعد والممرات والدهاليز وقواعد الأضيات وكل أنواع الأنابيب الا ما كان منها داخل الطبقة أو الشقة ، كل هذا مالم يوجد في سندات الملك ما يخالفه .

(٢) وهذه الأجزاء المشتركة من الدار لا تقبل القسمة ويكون نصيب كل مالك فيها بنسبة قيمة الجزء الذي له في الدار ، وليس لمالك أن يتصرف في نصيبه هذا مستقلا عن الجزء الذي يملكه .

(٣) والحواجز الفاصلة بين شقتين تكون ملكيتها مشتركة بين أصحاب هاتين الشقتين .

(مادة ٨٥٢) : (١) كل مالك في سبيل الانتفاع بالجزء الذي يملكه في الدار حر في أن يستعمل الأجزاء المشتركة فيما أعدت له ، على ألا يحول دون استعمال باقى الشركاء لحقوقهم .

(٢) ولا يجوز أحداث أى تعديل فى الأجزاء المشتركة بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء ، الا اذا كان التعديل الذى يقوم به أحد الملاك على نفقته الخاصة ، من شأنه أن يسهل استعماله .

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

كيفية عمل شركات المساهمة

أولا : المستندات المطلوبة وبيان طلب تأسيس الشركات المساهمة
(١) نموذج طلب تأسيس شركة مساهمة / توصية بالأسم عن غير طريق الاكتتاب العام

السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة - رئيس مصلحة الشركات

تحية طيبة

أتشرف بتقديم هذا الطلب لتأسيس شركة مساهمة (عن غير طريق الاكتتاب باسم شركة : وذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مرفق مع هذا الطلب الأوراق التالية :

(١) عشر نسخ من العقد الابتدائي للشركة ونظامها موقعا عليها من المؤسسين والسيد وكيل المؤسسين لقرار من السيد وكيل المؤسسين بمطابقة التسع نسخ للأمل المدفوع .

(٢) شهادة من مصلحة السجل التجاري تفيد عدم التباس الاسم التجاري للشركة مع غيرها من الشركات .

(٣) اقرارات صادرة من المؤسسين بأنه قد توافرت في كل منهم الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

(٤) صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس أو عضو بمجلس إدارة أو مجلس مراقبة حسب الأحوال .

(٥) بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ومجالس المراقبة بحسب الأحوال وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم وقرار من كل منهم بأن يقبل العضوية ولا يجمع بين عضوية إدارة أكثر من شركتين بصفته الشخصية أو بصفته ناشئا من الغير .

(٦) الشهادة الدالة على ايداع أسهم العضوية أو شهادات الاكتتاب التي تقوم مقامها بأحد البنوك المعتمدة .

(٧) اذن السلطة المختصة في حالة اذا كان المؤسس أو عضو مجلس الإدارة موظفا عاما أو عامل بشركة قطاع عام وقرار منه يفيد عكس ذلك .

(٨) اقرار السلطة المختصة المعنوية بتعيين ممثل له في مجلس إدارة الشركة وذلك اذا كان عضو مجلس الإدارة ممثلا لشخص معنوي .

(٩) اقرار من مراقب الحسابات يفيد قبوله التعيين + اقرار من المستشار القانوني بقبول التعيين .

(١٠) اذا كان من بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية فيقدم صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي تمت فيه الموافقة على الاشتراك في التأسيس يستثنى من ذلك الشركات التي من بين أغراضها الأساسية تأسيس الشركات .

(١١) شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم الشركة وحصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أداؤها وأن هذه القيمة قد وضعت تحت تصرف الشركة الى أن يتم قيدها بالسجل التجاري .

(١٢) بيان من وكيل المؤسسين بالتعديلات التي أدخلت على نماذج العقد الابتدائي للشركة ونظامها .

(١٣) اذا تضمن العقد انشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح فتقدم الأوراق والوثائق التي تثبت وجود الالتزام أو الحق الذي أعطيت الحصص المذكورة في مقابلة وما يفيد التنازل عنه للشركة بعد انتهائها .

(١٤) توكيلات رسمية أو مصدق عليها من المؤسسين الى وكيل المؤسسين للسير في اجراءات التأسيس للشركة .

(١٥) شهادة من الهيئة العامة لسوق المال تفيد التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويما صحيحا في حالة مسا اذا كانت الحصص العينية مقدمة من بعض المؤسسين أو شهادة من أهل الخبرة من أصحاب المهن المنظمة بقانون بحسب طبيعة على حصة يتضمن وصفا دقيقا للحصة العينية وما عساه يتحقق بها من ضمانات أو يرد عليها من قيود أو حقسوق للغير وأسس حساب قيمتها وذلك في حالة تقديم الحصص العينية من جميع المؤسسين .

(١٦) بيانات من المؤسسين الأجانب : (في حالة الوجود) تتضمن :

الاسم باللغة العربية واللاتينية ووجهة وتاريخ الميلاد - رقم جواز السفر وتاريخ وجهه مدوره - تاريخ الحضور لمصر والمدة المحدودة للإقامة - الجهة التي يعمل بها في مصر - طبيعة عمله - سبب حضوره لمصر - هل سبق حضوره من عدمه - تاريخ المشاركة - الجنسية - الديانة - العنوان .

(١٧) بيانات عن المؤسسة الأجنبية (في حالة الوجود) تتضمن :

الاسم باللغة العربية واللاتينية - العنوان بالخارج - جنسية المؤسسة وغرضها .

وكيل المؤسسين

: الاسم والمهنة

: التوقيع

: العنوان

(٢) نموذج لشهادة البنك الخاص بإيداع المدفوع من رأس المال
عند التأسيس لشركة مساهمة مصرية

التاريخ / / ١٩

شهادة

يشهد بنك فرع وهو من البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات أنه قد تم الاكتتاب في جميع أسهم شركة
شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس وأنه قد تم إيداع مبلغ فقط لا غير هذا المبلغ % من رأس مال الشركة المصدر .
وقد تم سداد هذا المبلغ من المؤسسين (والمكتتبون أن وجدوا) على النحو التالي :

اسم المؤسس	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	المدفوع	نوع العملة
------------	------------	----------------	---------	------------

وسيتظل المبلغ وقدره فقط لا غير سيظل مجمداً بالبنك ولا يتم التصرف فيه الا بعد الانتهاء من اجراءات تأسيس الشركة
وتقيدها بالسجل التجارى .

وهذه شهادة منا بذلك ،،،

توقيع :

خاتم البنك

(٣) اقرار توافر الأهلية لمؤسى شركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس

نقر نحن الموقعون أدناه مؤسى شركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس بتوافر الأهلية لنا لتأسيس الشركة .
وهذا اقرار منا بذلك ،،،

تحريرا فى / / ١٩

الاسم	التوقيع	الاسم	التوقيع	الاسم	التوقيع
(١)		(٢)		(٣)	

توقيع وكيل المؤسسين ،،،

(٤) بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الأول

لشركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس
والبيانات الخاصة بهم

الاسم	الجنسية	المهنة	العنوان
-------	---------	--------	---------

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

توقيع وكيل المؤسسين ،،،

تحريرا فى / / ١٩ .

(٥) تعهد

نتعهد نحن الموقعين أدناه أعضاء مجلس إدارة شركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس أن نقوم بإيداع شهادات الاكتتاب التي تقوم مقام أسهم ضمان العضوية بأحد البنوك المعتمدة بالتطبيق لأحكام المادة ٩١ من القانون رقم ١٥٩ / ١٩٨١ والمادة ٢٤١ من اللائحة التنفيذية وذلك في خلال شهر من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .
كما نتعهد بإيداع أسهم ضمان العضوية ذاتها لتحل محل هذه الشهادات فور اصدار الأسهم وتقديم شهادة بذلك السى مملحة الشركات من البنك الذى سوف تودع لديه هذه الأسهم .

التوقيع

الاسم

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

توقيع وكيل المؤسسين ،،،

تحريرا فى / / ١٩٠٠

(٦) اقرار

نقر نحن الموقعون أدناه بقبول عضوية مجلس إدارة شركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس ، كما نقر بأننا لا نجمع بين عضوية إدارة أكثر من شركتين بمفتنا الشخصية أو بمفتنا ناشبين عن الغير .
وهذا اقرار منا بذلك ،،،

الشركات التى كان يعمل بها خلال الثلاث سنوات السابقة طبقا

التوقيع

لأحكام المادة ٩٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

الاسم

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

توقيع وكيل المؤسسين ،،،

تحريرا فى / / ١٩٠٠

(٧) اقرار

نقر نحن الموقعون أدناه مؤسسى وأعضاء مجلس الإدارة لشركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس بأننا لا نعمل بالحكومة أو القطاع العام .
وهذا اقرار منا بذلك ،،،

التوقيع

الاسم

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

توقيع وكيل المؤسسين ،،،

تحريرا فى / / ١٩٠٠

(٨) اقرار مراقب الحسابات

أقر أنا بأننى أقبل التعيين مراقبا أول لحسابات شركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس .
علما بأنه ينطبق على أحكام قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة لمراقبى الشركات والمساهمة وأننى راعيت أحكام المسود
من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
وهذا اقرار منى بذلك ،،
تحريرا فى / / ١٩ .
توقيع ،،

(٩) اقرار المستشار القانوني

أقر أنا المحامى (بالاستئناف أو النقض) بأننى قبلت التعيين مستشارا لشركة شركة مساهمة مصرية تحست
التأسيس طبقا لأحكام المادة ٦٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .
وهذا اقرار منى بذلك ،،
تحريرا فى / / ١٩ .
توقيع ،،

(١٠) التوكيل

ان كان توكيل خاص أو توكيل عام رسمى يجب أن ينص فيه مراعاة على الآتى :
تأسيس الشركات بكافة أنواعها وتمثيلنا أمام الجهات الحكومية خاصة مصلحة الشركات والشهر العقارى والسجل التجسارى
والتوقيع على عقود تأسيس الشركات وأنظمتها نيابة عنا وله حق ادخال أية تعديلات عليها وله حق توكيل الغير فى كل أو بعض
ما ذكر .

(١١) اقرار

أقر أنا وكيل مؤسسى شركة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس بأن العشر نسخ من مشروع العقد
الابتدائى والنظام الأساسى للشركة مطابقة للأصل المدسوغ .
وهذا اقرار منى بذلك ،،
تحريرا فى / / ١٩ .
توقيع وكيل المؤسسين ،،

(١٢) نموذج عقد شركة المساهمة طبقا لقرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٩٠ ووفقا لأحكام قانون الاستثمار
والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

عقد الشركة الابتدائى

انه فى يوم فيما بين الموقعين أدناه : ١ - الاسم (١) - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية - الإقامة - الجنسية .
٢ - ٣ -
تصديق : بناء على الطلب المقدم من بصفته وكيلًا عن المؤسسين ، وعلى قرار الهيئة العامة للاستثمار رقم ٠٠٠ لسنة ١٩
المادر بتاريخ / / ١٩ بالموافقة على المشروع متضمنًا الشروط الآتية :

ويعتبر هذا التمهيد والموافقة على المشروع الصادر بقرار الهيئة المشار اليه بعاليه جزء لا يتجزأ من عقد الشركة ونظامها الأساسي .

(مادة ١) : اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها ووفقاً لأحكام القوانين (١) المعمول بها وقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية وكذلك القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

(مادة ٢) : اسم هذه الشركة هو (٢) :

(مادة ٣) : غرض هذه الشركة هو (٣) : ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في إطار أحكام قانون الاستثمار كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بأي وجه من الوجوه في مشروعات فرعية خارج قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

(مادة ٤) : يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

(مادة ٥) : المدة المحددة لهذه الشركة (٤) هي سنة تبدأ من تاريخ قيمة الشركة في السجل التجاري . وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار وتعتمد بقرار من الوزير المختص .

(مادة ٦) : حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (٥) : وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ موزع على عدد سهم قيمة كل سهم منها أسهم نقدية و أسهم تقابل حصة عينية (٦) .

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف إلى هذه المادة الفقرة الآتية : الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن : مقدمة من وبالشروط الآتية :

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود المعاوضة الآتية بيان شروطها . وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تفل الربح الآتي بيانه . وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتي بيانها . ومن المتفق عليه التحيز في استيفاء الحصة المذكورة نقداً بالشروط الآتية :

وقامت الهيئة العامة للاستثمار بتعيين الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورون تقديرهم الذي قدروا فيه الحصص على الوجه الآتي بيانه نقداً ووافق عليه المؤسسون بجلسة

(مادة ٧) : تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري	العملة التي تم الوفاء بها
أولاً : المؤسسون :				
١ -				
٢ -				
٣ -				
..... الخ .				
ثانياً : المكتتبون (ان وجدوا)				
.....				
الاجمالي				

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين % ، وقد دفع المكتتبون (ربع) القيمة الاسمية بالكامل للأسهم الاسمية عند الاكتتاب كما تم

(١) معدلة طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) يطلق عليها اسم مشتق من الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه كما يجوز تحديد السعة التجارية للشركة .

(٣) ويشترط أن يكون الغرض وفقاً للموافقة المادرة من الهيئة العامة للاستثمار .

(٤) لا تتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استثمار الأراضي البور والمصراوية واستزراعها .

(٥) تحذف هذه الفقرة إذا لم تتضمن موافقة مجلس إدارة الهيئة على المشروع لتحديد رأس المال المرخص به .

(٦) في حالة النص على أسهم ممتازة يكون النص على النحو التالي : حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ موزع على

عدد سهم قيمة كل سهم منها عدد سهماً ممتازاً والباقي أسهم عادية وجميع أسهم الشركة .

دفع كامل قيمة الأسهم لحاملها عند الاكتتاب (١) .

(مادة ٨) : يتعهد الموقعون على هذا بالسعى في الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار وفي استصدار القرار السوزارى بالترخيص فى انشاء الشركة وفقا للموافقة الصادرة من الهيئة للمشروع والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لانتماء تأسيسها وفسي السجل وكلوا عنهم السيد / فى القيام بالنشر والقيود بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستثمار المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس ادارة الشركة ودعوة أول جمعية عامة للانعقاد خلال شهر من تاريخ قيد الشركة فسي السجل التجارى .

(مادة ٩) : تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم انفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

(مادة ١٠) : حرر هذا العقد بمدينة بجمهورية مصر العربية فى سنة هجرية الموافق سنة ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص فى التأسيس .

التوقيعات

الاسم ثلاثى	الجنسية	الاقامة	التوقيع	الاسم ثلاثى	الجنسية	الاقامة	التوقيع
(١)				(٥)			
(٢)				(٦)			
(٣)				(٧)			
(٤)							

النظام الأساسى للشركة

الباب الأول : فى تأسيس الشركة

(مادة ١) : تأسست الشركة طبقا لأحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لأحكام قانون (٢) الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية وكذلك القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد .

(مادة ٢) : اسم هذه الشركة هو (٣) شركة مساهمة مصرية متمتعة بالجنسية المصرية .

(مادة ٣) : غرض هذه الشركة هو ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها فى اطار أحكام قانون الاستثمار كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بأى وجه من الوجوه فى مشروعات فرعية خارج قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

(مادة ٤) : يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

(مادة ٥) : المدة المحددة لهذه الشركة ... سنة تبدأ من قيد الشركة بالسجل التجارى وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن يوافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وتعتمد بقرار من الوزير المختص .

الباب الثانى : فى رأس مال الشركة

(مادة ٦) : حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ جنيه (٤) . وحدد رأس مال الشركة المصدور بمبلغ جنيه

(١) الأسهم لحاملها لا تزيد عن ٢٥٪ من مجموع الاصدارات .

(٢) معدلة فى ضوء القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

(٣) يطلق عليها اسم مشتق من الغرض الذى قامت من أجل تحقيقه .

(٤) تحذف هذه الفقرة اذا لم تتضمن موافقة مجلس ادارة الهيئة تحديد رأس المال المرخص به .

(١) موزع على سهما كل سهم جنبها منها أسهم نقدية و أسهم مقابل حصص عينية .
(مادة ٧) : جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم الوفاء بها
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ - اكتتاب عام			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين ، وقد دفع المكتتبون (٢) كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب (٣)
ويتم سداد باقى الأسهم المدفوعة بالنقد الأجنبى الحر بالسعر المعلن بواسطة السلطات النقدية المقتصة وقت السداد .
(مادة ٨) : تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذى قوائم وتعطى أرقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة يعينها المجلس وتختتم بخاتم الشركة ، ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة التى أصدرته وشكلها القانونى وعنوان مركزها الرئيسى وغرضها باختصار ومدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجارى وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها ، وكذلك نوع السهم وخصائصه وقيمه الاسمية وما دفع منها ، واسم المالك فى الأسهم الاسمية . ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة يبين بها رقم السهم . ويجوز أن تستخرج شهادات الأسهم من فئة سهم واحد أو خمسة أسهم ومضاعفاتها .

(مادة ٩) : يجب أن يتم الوفاء بباقى قيمة كل سهم خلال سنوات (عشر سنوات على الأكثر) من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى تحددها الجمعية العامة العادية وعلى أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل ، وتفيد المبالغ المدفوعة على شهادة الأسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتماً تداوله . وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقى قيمة السهم ويتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع (٠.٠٠ ٪) (سبعة فى المائة على الأكثر) سنوياً من يوم استحقاقه بالاقافة الى التعويضات المترتبة على ذلك . ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته وذلك بعد مضى ستين يوماً على الأقل من تاريخ ابلاغه بذلك . وبعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ - اعداد المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوماً على ذلك .
ب - الاعلان فى احدى الصحف اليومية أو فى صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التى تأخر أصحابها فى الوفاء بقيمتها .
ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بمصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك . ويخضع مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومعاريف ثم يحاسب المساهم الذى بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز ، ولا يؤثر التجاؤء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها فى الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى فى نفس الوقت أو فى أى وقت آخر على سبيل أن يشار فيها الى أنها بديلة للمكوك الملغاق وتبلغ بوزمة الأوراق المالية المقيدة بها أسهم الشركة على مراعاة ما تنص عليه المادة (٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

(مادة ١٠) : لا يجوز التعرف فى الأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة الا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار سواء كسسان التعرف بالنقد الأجنبى أو العملة المحلية ، أما اذا كان التعرف بعد مضى السنتين المذكورتين فيكتفى باخطار الهيئة بالتصرف .

(١) ألا تقل قيمة السهم عما يعادل خمسة جنيهات مصرية ولا تزيد عما يعادل ١٠٠٠ جنبها مصرية ويراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى .

(٢) وفقاً للموافقة الصادرة من الهيئة على المشروع على أن لا يقل عن ربع قيمة الأسهم النقدية وعلى أن يتم سداد باقى الأسهم فى المدة التى تحددها الموافقة على أن لا تتجاوز ١٠ سنوات على الأكثر من تاريخ القرار المرخص بالتأسيس .

(٣) تحذف اذا لم تكن الشركة من شركات الاكتتاب العام .

(مادة ١١) : ملكية الأسهم المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية باتمام قيده تداولها بالبورصة بالوسائل المعدة لذلك . أما ملكية الأسهم الاسمية غير المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية فيتم نقلها باخطار البورصة بالتعرف وتمام قيده لديها . (١) وبالنسبة للأسهم لحاملها يتم نقل ملكيتها بانتقال حيازتها . وعلى الشركة اثبات نقل الملكية بسجلاتها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اخطار البورصة لها بذلك . وبالرغم من حصول التنازل وقيده ببورصة الأوراق المالية واثباته بسجلات الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمتها وفي جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ قيد التنازل في بورصة الأوراق المالية . وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الخير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيده نقل الملكية لدى البورصة وإذا كان نقل ملكية السهم تنفيذا لحكم نهائي جرى القيد على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك . وفي جميع الأحوال يؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

(مادة ١٢) : لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الترتيبات .

(مادة ١٣) : يترتب ضمنا على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

(مادة ١٤) : كل سهم غير قابل للتجزئة .

(مادة ١٥) : لا يجوز لورثة المساهم أو لدائته بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو مستلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

(مادة ١٦) : كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (٢) .

(مادة ١٧) : تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

(مادة ١٨) : مع مراعاة حكم المادة ٣٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التسي للأسهم الأصلية (٣) كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٤) وذلك بمسند الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار في الحاليتين .

(مادة ١٩) : تكون زيادة رأس المال باصدار أسهم جديدة وذلك طبقا لأحكام المواد من ١٧ - ٣٢ من اللائحة التنفيذية .

(مادة ٢٠) : في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (٥) كما يجوز تقرير بعض الامتيازات للأسهم القائمة قبل زيادة رأس المال وذلك سواء في الأسهم المسماة أو ناتج التصفية ويكون للجمعية العامة غير العادية حق الموافقة على منح هذه الامتيازات كلها أو بعضها للأسهم القائمة قبل الزيادة وذلك بناء على اقتراح مجلس الادارة مؤيدا بتقرير من مراقب الحسابات في هذا الشأن .

(١) في حالة ايراد نصوص في النظام تنص على تداول الأسهم فانه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) في حالة اصدار أسهم ممتازة تضاف الى النص العبارة التالية : (لا أنه بالنسبة للأسهم الممتازة فانها تخول لمالكها حق السهم العادي في الأرباح فضلا عن أولوية التقوم على أصحاب الأسهم العادية بذات النسبة عند انقضاء الشركة . تحدد حقوق الأسهم الممتازة ويمكن اختيار امتياز أو أكثر وكذا تحديد النسبة من الأرباح أو ناتج التصفية .

(٣) في حالة تضمين النظام الأساسي للشركة أسهم ممتازة تضاف عبارة سواء كان ذلك بأسهم عادية أو أسهم ممتازة .

(٤) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فانه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرهم ذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

(٥) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الثالث : فى السندات

يجوز للجمعية العامة غير العادية للشركة أن تقر إصدار سندات أو مكوكات تمويل متنوعة ذات عائد متغير لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها بشرط أداء رأس المال المصدر بالكامل وعلى ألا تزيد قيمتها عن مافى أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

ويتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة قيمة السندات أو المكوكات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم والعائد الذى يضاف للسند أو المكوك وأساس حسابه ، كما يجوز أن يتضمن القرار المذكور القيمة الاجمالية للسندات أو المكوك وما لها من ضمانات وتأمينات مع تفويض مجلس إدارة الشركة فى تحديد الشروط الأخرى المتعلقة بها ، ويجب أن تصدر تلك الأوراق خلال مدة أقصاها نهاية السنة المالية التالية لقرار الجمعية العامة غير العادية بإصدارها .

الباب الرابع : فى إدارة الشركة الفصل الأول : مجلس إدارة الشركة

(مادة ٢٢) : يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من عضوا (أو من عضوا على الأقل أو عضوا على الأكثر) تعيينهم الجمعية العامة (١) ، ويشترط فى كل منهم أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن (٢) ويراعى أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبهم فى رأس المال .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عن المؤسسين أول مجلس إدارة من عضوا هم :

الاسم	الجنسية	المسكن
(مادة ٢٣) : يعين أعضاء مجلس إدارة لمدة ثلاث سنوات . غير أن مجلس الإدارة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة خمس سنوات (٣) . ولا يخل ذلك بحق الشخص الاعتبارى فى استبدال من يمثله فى المجلس على النحو المبين بالمادتين رقمى ٢٢٧ ، ٢٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة .		
(مادة ٢٤) : لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأملى - أن يعين أعضاء فى المراكز التى تخلق أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن (.....) عضوا . ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين فى الفقرة السابقة العمل فى الحال إلى أن تلتحق الجمعية العامة التى تقر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلا عنهم .		
(مادة ٢٥) : يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفى حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .		
(مادة ٢٦) : لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته كما يكون له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .		
(مادة ٢٧) : يعقد مجلس الإدارة جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بنسائه على طلب ثلث أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة (.....) مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .		
ويجوز أيضا أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين فى الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع فى مصر (٤) .		
(مادة ٢٨) : لعفو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة فى المجلس أحد زملائه .		
(مادة ٢٩) : لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره (.....) عضوا (ثلاثة على الأقل) .		
(مادة ٣٠) : تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية (.....) عضوا (يجوز النص على تعاقب معين فى بعض الموضوعات أو مراعاة النصاب الذى يتطلبه القانون أو اللائحة) .		

- (١) يشترط أن لا يقل العدد عن ثلاثة .
- (٢) يشترط ألا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه أو ما يعادلها بالنقد الأجنبى ويجوز النص على ضم عضوين على الأكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكية أسهم الشركة .
- (٣) لا يجوز أن تزيد المدة على خمس سنوات .
- (٤) يجوز أن ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس إدارة الشركة فى مدينة معينة خارج مصر ونصاب محدد إذا توافرت لدى الشركة ظروف خاصة تبرر هذا الاستثناء .

(مادة ٢١) : مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون الشركات المساهمة وشركات النوصيه بالأسهم والشركسات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية لمجلس الادارة أوسع سلطة لادارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة (١ ، ٢) للجمعية العامة - وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التمرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يقع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

(مادة ٢٢) : يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء والغير .

(مادة ٢٣) : يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض (٣) . وللمجلس الادارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين أو أن يخلوهم أيضا حسب التوقيع من الشركة منفردين أو مجتمعين .

(مادة ٢٤) : لا يتحمل أعضاء مجلس الادارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم بأية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

(مادة ٢٥) : تتكون مكافأة مجلس الادارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا النظام ومن بدل الحقوق الذي تحدد الجمعية العامة قيمته كل سنة أو من راتب مقطوع قدره ٥٠٠٠٠ .

الفصل الثاني : اللجنة الادارية المعاونة

(مادة ٢٦) : يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين ويمثل فيها المصرون والأجانب وذلك متى بلغ عدد العاملين . وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج المعاملة بالشركة ورفع الانتاج وتطويره مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وحسن استخدام الموارد المتاحة فضلا عن الموضوعات الأخرى التي تحال اليها من مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتدب وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها الى مجلس الادارة .

(مادة ٢٧) : تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا - وفي حالة غيابه تعين العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا . ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتدب ومن يفوضه من أعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختارهم مجلس الادارة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

(مادة ٢٨) : يتولى مجلس الادارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الادارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتمدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

(مادة ٢٩) : تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الادارة توضح فيه الموضوعات التي أحيلت اليها وما أوصت به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي الأخذ بها الى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس : في الجمعية العامة

(مادة ٤٠) : تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في ٥٠٠٠٠ (المدينة التي بها مركز الشركة مالم ينص النظام على غير ذلك) (٤) .

(مادة ٤١) : لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأمانة أو الاثابة .

" ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الادارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الادارة في حضور الجمعية العامة " . ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهما ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الأصوات يجاوز ١٠٪ من مجموع الأسهم الاسمية من رأس مال الشركة ، وبما لا يجاوز ٢٠٪ مسن الأسهم الممثلة في الاجتماع . ويجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره

(١) مالم يحدد النظام ممثلين آخرين .

(٢) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة اذا رأى اخراجها من اختصاص مجلس الادارة .

(٣) يجوز أن يتضمن النظام تنظيما آخر لحق التوقيع . نص استرشادي : (يعين مجلس الادارة من له جواز التوقيع عن الشركة) .

(٤) يمكن اضافة مكان آخر . يكون النص على النحو التالي :

وجوز أن تنعقد الجمعية العامة في ٥٠٠٠٠ وذلك بناء على قرار من مجلس ادارة الشركة .

لصحة انعقاد جلساته وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول . وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

(مادة ٤٢) : يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل . ولا يجوز قيد أي نقل لملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

(مادة ٤٣) : تنعقد الجمعية العامة للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة أشهر التالية (على الأكثر) لنهاية السنة المالية للشركة . ولمجلس الإدارة أن يقرر دعسوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك . وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع . كما يكون للجهة الإدارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده . أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مكاليف الدعوة على نفقة الشركة .

(مادة ٤٤) : تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتي :

- أ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم . ب - مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في اخلائه من المسؤولية .
- ج - المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر . د - المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- هـ - الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .

ز - كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمون الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

(مادة ٤٥) : على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حدتها اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٩٢/٩٠ .

ويجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بمشرين يوماً على الأقل (١) . ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بمشرين يوماً على الأقل (٢) .

(مادة ٤٦) : يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الأول .

(مادة ٤٧) : لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً الا اذا حضره مساهمون يمثلون على الأقل (٣) . فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول . ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الأول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني (٤) ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيما كان عدد الأسهم الممثلة فيسه . وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع (٥) .

(مادة ٤٨) : تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

(١) ثلاثين يوماً في حالة شركات الاكتتاب العام .

(٢) في حالة الاكتتاب العام تحذف هذه الفقرة وتستبدل بما يلي :

وتخطر الهيئة بالميزانية والقوائم المالية وتقريرى مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها وكذا المساهمون قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة . ويجب على الشركة نشر ملخص واف للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسمى الاثنا عشر يوماً على الأقل باللغة العربية .

(٣) ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يجاوز نصف رأس المال .

(٤) جوازيسة .

(٥) الا اذا اشترط النظام أغلبية خاصة في أمدار القرارات .

- أ - لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المسان بحقوق المساهمين الأساسية التي يستمدونها بمقتضى شريكها .
- ب - يجوز إضافة أغراض جديدة بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .
- ج - يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة أمد الشركة أو تصغيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة .
- وإذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يتبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها . ولا ينفذ أي تعديل في نظام الشركة إلا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .
- (مادة ٤٩) : مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :
- أ - تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحسنه البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقيم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا بطلبهم إلى الهيئة العامة للاستثمار التي تتولى توجيه الدعوة .
- ب - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .
- ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو ادماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .
- (مادة ٥٠) : لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع . ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية وأحكام هذا النظام تكون القرارات المادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .
- (مادة ٥١) : تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالامالة أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات . ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها .
- ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال . ويجب على مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .
- ويكون التصويت في الجمعية العامة (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل . ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم واخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة .
- (مادة ٥٢) : يحضر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب انعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلي الجهات الإدارية أو الممثل القانوني لجماعة حملة السندات . كما يتضمن خلاصة والية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في المحضر . وتدوين محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ويوقع على المحضر من السجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعي الأصوات ومراقب الحسابات . ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة إلى الهيئة العامة للاستثمار خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

(١) يعين النظام طريقة التصويت إذا لم يعينها فإنها تتم بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

(مادة ٥٣) : مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانسون أو نظم الشركة . وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لمالح فئة معينة من المساهمين أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة . ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تفهيموا عن الحضور بسبب مقبول ، وللمهئة العامة للاستثمار أن تنوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جديدة . ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الاستثمار . وتسقط دعوى البطلان بحضي سنة من تاريخ صدور القرار ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار مالم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس : في مراقب الحسابات

(مادة ٥٤) : مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٢ ، ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه . واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم في مراقبا أول الشركة . ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بومضه وكيلاً عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع : سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي - المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

(مادة ٥٥) : تبتدى السنة المالية للشركة من وتنتهى في من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة حتى من السنة التالية .

(مادة ٥٦) : على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمة خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة في قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية وكذلك تلك التي تحددها الهيئة العامة للاستثمار طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ . وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

(مادة ٥٧) : توزع أرباح الشركة المصافية سنوياً بعد خصم جميع المعروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

- (١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني (٥٪ على الأقل) ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي من رأس مال الشركة المصدرة (٢٠٪ على الأقل) ومتى نقص الاحتياطي تعين المودة الى الاقتطاع .
- (٢) (١)

(٣) ثم يوزع ١٠٪ من تلك الأرباح على العاملين بالشركة طبقاً للقواعد التي مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة .

(٤) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥٪ على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم . على أنه اذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

- (٥) اذا كان في الشركة حصص تأسيس يدفع نصيبها في الأرباح بشرط ألا تزيد على ١٠٪ من باقى الأرباح المصافية .
- (٦) ويخصم بعد ما تقدم (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة .
- (٧) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .

(مادة ٥٨) : يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

(مادة ٥٩) : تدفع الأرباح الى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

- (١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح المصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام .

الباب الثامن : فى المنازعات

(مادة ٦٠) لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة . ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

(مادة ٦١) : مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة . وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع : فى حل الشركة وتمليكها

(مادة ٦٢) : فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

(مادة ٦٣) : مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم . وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفى وتحدد أتعابه . ولا ينتهى عمل المصفى بوفاة الشركاء أو اشهار إفلاسهم أو اعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم . وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين . أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر : أحكام ختامية

(مادة ٦٤) : مع مراعاة أحكام المادة ٦٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ يجب على مجلس الإدارة أن يتعاقد مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف على الأقل للعمل مستشارا قانونيا للشركة وذلك بالشروط والمدة التى يتفق عليها . وإذا انتهى عقد المستشار القانونى فعلى مجلس الإدارة اما تجديده أو استبدال غيره فور انتهاء العقد .

واستثناء من ذلك عين المؤسسون الأستاذ / المحامى المقيم فى مستشارا قانونيا للشركة ، وذلك الى حين اجتماع مجلس الإدارة وأعمال اختصاصه فى هذا الشأن .

(مادة ٦٥) : تخضع المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

(مادة ٦٦) : تسرى أحكام كل من القانونين رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتها التنفيذية فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذا النظام .

(مادة ٦٧) : يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

قواعد كتابة الاقرار الضريبي^(١) وأين ومتى يقدم

أولا : قواعد كتابة الاقرار الضريبي : فيما يتعلق بنموذج الاقرار عبارة عن كراس^(٢) به ١١ صفحة وما يشتمل عليه من بيانات وكيفية كتابته فسوف يجد الممول أول ورقة من ورقات النموذج وقد كتب عليها اسم مأمورية الضرائب التي سيقدم اليها الاقرار ورقم الملف الضريبي ثم البيانات الخاصة بالمول^(٣). والتي تشتمل على اسمه ونشاطه وعنوان محل اقامته الرئيسي وعنوان المركز الرئيسي لمزاولة النشاط والحالة الاجتماعية للممول وفي النهاية تذليل تلك الورقة بتوقيع الممول أو من ينوب عنه قانونا .

وينتقل الممول الى الورقة التالية والمعنوية بايرادات النشاط التجاري والصناعي وهذه الورقة من النموذج الصفحة الأولى منها رقم (٣) خاصة ببيانات الأرباح التجارية والصناعية المؤيدة بحسابات وتملأ بياناتها من واقع تلك الحسابات المنتظمة للممول مع ضرورة ارفاق صورة من حسابات التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر وصورة من الميزانية التي يجب أن تكون معتمدة من محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة ومذيلة بشهادة منه بنتيجة المراجعة والفحص لمستندات ودفاتر المنشأة وان هذا الفحص قد تم وفقا لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة

(١) جريدة الأهرام بالعدد رقم ٣٩٤٧٦ بتاريخ ١٩٩٥/١/٥ .

(٢) راجع النموذج رقم (١) ضريبة موحدة بالقسم الثالث صفحة (٢٣٥) وهو يسلم مجانا من المأمورية والجهات التابعة للمصلحة ويمكن أن يقدم الاقرار على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة بالنموذج بشرط تصوير الصفحة الأولى منه ويقوم الممول بتسليم الاقرار الى المأمورية المختصة باليد مقابل ايصال يسلم له على النموذج رقم (٣) ضريبة موحدة كما يمكن ارساله للمأمورية المختصة بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول .

(٣) الملزمون بتقديم الاقرار يتمثلون في كل مول سواء كان فردا أو شريكا متضامنا أو موصيا في شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة

المتعارف عليها . أما الصفحة الثانية من الورقة الثانية فهي تخص الأرباح التجارية والصناعية غير المؤيدة بالحسابات (التقديرية) ويوضح بهـ الشـكل القانونى للمنشأة وما اذا كانت منشأة فردية أو شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة واقع ثم نوع النشاط ومركز ادارته ومقدار رأس مال المنشأة فى أول السنة المقدم عنها الاقرار ثم قيمة المبيعات أو الايرادات اليومية بالجنيهات وعدد أيام العمل فى السنة ثم قيمة المبيعات أو الايرادات السنوية بالجنيهات ثم يجب أن توضح نسبة اجمالى الربح للمبيعات أو الايرادات لنصل الى اجمالى الربح السنوى بالجنيهات للمنشأة

= واقع طالما كان يحمل على ايراد أو أكثر من ايرادات النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى أو الثروة العقارية . أما الممولون غير الملتزمين بتقديم الاقرار الضريبى الخاص بالضريبة الموحدة ويتمثلون فى : العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص الذين يحملون على مرتبات أو أجور أو ما فى حكمها ، والممولين الذين يحملون على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، مع ملاحظة أنه فى حالة حصول الممولين المشار اليهم على ايرادات أخرى من نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو ثروة عقارية يقتصر الاقرار المقدم منهم على تلك الايرادات وخدها ، دون أن تدخل المرتبات أو الأجور أو ما فى حكمها أو ايرادات رؤوس الأموال المنقولة فى الاقرار . أما الشريحة الثالثة التى تعتبر غير ملزمة بتقديم الاقرار فتتمثل فى هؤلاء الممولين الذين يقتصر دخلهم على ايرادات الثروة العقارية من أراض زراعية أو استغلال زراعى لمحاصيل بستانية أو عقارات مبنية ، اذا لم يتجاوز صافى تلك الايرادات حدود الإعفاء المقرر للأعباء العائلية وهو ١٤٤٠ جنيها سنويا للممول الأعزب و ١٦٨٠ جنيه سنويا للممول المتزوج ولا يعول أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر و ١٩٢٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر ويعتبر فى حكم " الولد المعال " أى من الأبوين بشرط أن يكون الممول هو العائل الوحيد كما يعفى ممول الثروة العقارية من تقديس الاقرار عن السكن الخاص المملوك له أو يكون له فيه حق انتفاع بشرط =

فى هذه الصفحة ثم تخضع قيمة المصروفات ومنها الايجارات والمرتببات الادارية وقيمة النور والمياه وقيمة المكالمات التليفونية وأية مصروفات أخرى تعتبر من التكاليف واجبة الخصم وتلزم لانتظام النشاط وحسن سيره وكذلك تخضع التبرعات المدفوعة أو التى تؤول للحكومة والهيئات العامة أيا كان مقدارها لنصل بذلك الى صافى الربح الذى تخضع منه التبرعات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقا لأحكام القوانين الخاصة بها ودور العلم والمستشفيات الخاضعة للاشراف الحكومى بما لا يجاوز ٧٪ من صافى الربح .

وتدليل الورقة بتوقيع الممول أو مدير الشركة فى حالة شركات الأشخاص ويرحل صافى الربح الى الورقة الأخيرة الخاصة بملخص الاقرار .

أما الصفحة الخامسة يوضح بها فروع المنشأة والبيانات الأخرى التى يسرى الممول اضافتها بالنسبة للصفحة السادسة تتبع الايرادات التى تتحقق من النشاط التجارى والصناعى وهى تخص أرباح تأجير أية وحدة سكنية مفروشة حيث يوضح بها عنوان الوحدة المفروشة وتاريخ تشييدها ، والقيمة الاجارية المتخذة أساسا لربط العوائد وكذلك اسم المستأجر ومدة الايجار فى السنة ثم قيمة الايجار الفعلى ثم يخصم ٥٠٪ من قيمة الايجار الفعلى (مفسروش) عن السنة وذلك مقابل جميع التكاليف لنصل الى صافى الايراد يرحل الى ملخص الاقرار فى الورقة الأخيرة بعد جمعه على أرباح النشاط التجارى والسدى تتضمنه الورقة السابعة .

وفى الصفحة السابعة من نموذج اقرار الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين تخص ايرادات المهن غير التجارية ، وفيها يوضح الممول المهنة والمركز الرئيسى لمباشرتها ثم يوضح بها اجمالى الايرادات من الجهات الملزمة بالخصم أو التحصيل لحساب الضريبة ثم اجمالى ايرادات مزاولة المهنة خلاف الجهات الملزمة بالخصم والتحصيل لحساب الضريبة ثم اجمالى ايرادات مزاولة المهنة فى الخارج .

ثم يخصم ٢٥٪ من ذلك الاجمالى مقابل التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة اذا لم يكن صاحب المهنة له دفاتر وحسابات منتظمة ، فاذا وجدت تلك

الدفاتر فلا يلتزم بالخمسة والعشرين في المائة ولكنه يكتب التكاليف التي تظهرها تلك الدفاتر أو المستندات .

وتوضح الارشادات أنه عندما يصل الممول الى الفقرة الخاصة بصافي أرباح المهنة يقوم بخضم ١٥٪ مقابل الاستهلاك المهني ، والمبالغ المؤداة السي النقابات لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات بما لا يجاوز ١٠٪ بشرط ألا يكون منتفعا بالاعفاء المقرر وفقا لقوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعي ثم يخضم قيمة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي ثم التبرعات المدفوعة للحكومة أيا كان مقدارها بشرط عدم خصمها من ايراد آخر ثم ٢٪ من صافي الربح كحد أعلى للتبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المصرية ودور العلم والمستشفيات الخاضعة لاشراف الحكومة ثم تخضم أيضا الخسائر المرحلة من سنوات سابقة . ومن كل ما تقدم يصل الممول الى جملة الخصومات حيث تطرح من صافي الأرباح ليصل الى صافي الربح أو الخسارة وتذيل تلك الورقة بتوقيع المحاسب واسمه ورقم قيده بسجل المحاسبين والمراجعين اذا كان الممول يمسك حسابات ودفاتر منتظمة " كي يستفيد من حكم المادة ٧٩ من القانون " حيث يرسل صافي الربح الذي وصلنا اليه الى الورقة الأخيرة التي تعبر عن ملخص الاقرار الموحد .

ثانيا : أين يقدم الاقرار الضريبي : هناك خمس حالات حددتها الارشادات بهذا الشأن ، الحالة الأولى : اذا اقتصر دخل الممول على ايرادات من نشاط تجارى أو صناعى تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع فى دائرتها مركز مزاولة النشاط ، فاذا تعددت منشآت الممول أو فروعها تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع فى دائرتها المركز الرئيسى للنشاط الذى يحدده الممول .

فاذا كان النشاط خاضعا لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تكون المأمورية المختصة هي :

— مأمورية الضرائب القائمة أو التى تقام فى المدينة العمرانية الجديدة أو التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مصلحة الضرائب وذلك بالنسبة للمشروعات الكائنة فى دائرة احدى المدن العمرانية الجديدة

المنشأة طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

- مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية بالنسبة للمشروعات الكائنة بمحافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح .
- مأمورية ضرائب الاستثمار بالقاهرة بالنسبة للمشروعات الكائنة بمحافظة القاهرة وباقي المحافظات .

الحالة الثانية : اذا اقتصر دخل الممول على ايرادات من نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن التجارية فتكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها مركز مزاولة النشاط ، فاذا تعددت مراكز مزاولة النشاط تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط الذي يحدده الممول .

الحالة الثالثة : اذا كان للممول ايرادات من نشاط تجارى أو صناعى ومن نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها النشاط المهنى .

الحالة الرابعة : اذا اقتصر دخل الممول على ايرادات من ثروة عقارية ومن تأجير أية وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها أو على أى من هذه الايرادات تكون مأمورية الضرائب المختصة هي المأمورية النشاط المهنى التي يقع في دائرتها محل اقامة الممول فى مصر ، فان تعددت محال اقامته بها فتكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها محل اقامة الممول الذي يحدده .

فاذا لم يحدد محلا لاقامته تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها أى من عقاراته المبنية أو الزراعية أو الوحدات السكنية المفروشة التي يؤجرها .

فاذا كان لهذا الممول ايرادات من نشاط تجارى أو صناعى فتكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسى للنشاط التجارى أو الصناعى . واذا كان لهذا الممول ايرادات من نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها النشاط المهنى .

الحالة الخامسة : اذا تضمن دخل الممول ايرادات من نشاط تجارى أو صناعى ومن نشاط مهن حرة أو غيرها من المهن غير التجارية ومن ثروة عقارية ومن تأجير أية وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها تكون المأمورية المختصة هى المأمورية التى يقع فى دائرتها النشاط .

ثالثا : متى يقدم الاقرار : يقدم الاقرار خلال الفترة من أول يناير حتىى آخر مارس من السنة متضمنا الايرادات والتكاليف وصافى الأرباح والخسائر عن السنة السابقة ، ويقصد بالسنة السابقة السنة الميلادية التى تنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة أو السنة المالية التى تنتهى خلالها وعلى ذلك فانه اذا كانت السنة الضريبية للممول تتفق مع سنته المالية فان الاقرار الضريبى المقدم منه يجب أن يشمل الفترة من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر ، أما اذا كان للممول سنة مالية متداخلة ، بمعنى أن سنته المالية تختلف عن السنة الضريبية ، فان الاقرار المقدم منه عن سنته المالية يجب أن يقدم خلال الفترة من أول يناير حتى آخر مارس من السنة التالية لانقضاء سنته المالية وبالتالى يلتزم كل من انتهت سنواتهم المالية المتداخلة خلال عام بتقديم الاقرار الضريبى عن سنتهم المالية المتداخلة التى انتهت فى أى يوم من أيام سنة خلال الفترة من أول يناير حتى آخر مارس سنة ، وأشارت الارشادات التى جواز تعديل بيانات الاقرار بمعنى أنه يجوز للممول تصحيح أو تعديل اقراره الضريبى المقدم فى الميعاد المحدد بالقانون بشرط أن يكون ذلك قبل السير فى اجراءات فحص هذا الاقرار على أن يقدم الى المأمورية كافة المستندات المؤيدة لذلك .

(مجموعة المكتب الاستشارى الحديث)

صدر ... لمجموعة المكتب الاستشاري الحديث هذه المراجع

- (١) التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب طبعة ١٩٩٠
 - (٢) مدونة المنازعات الضريبية طبعة ١٩٩١ .
 - (٣) الأحكام والاجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢ .
 - (٤) الموجز في الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ .
 - (٥) قضاء التحريم الضريبي والضريبة الموحدة علي الدخل طبعة ١٩٩٤
- ويتضمن

الأحكام الجنائية في قضايا التهرب الضريبي من مختلف المحاكم الجنائية - تقسيم أراضي بناء وزراعية، تجارة وحدات سكنية، عمله تصرفات عقارية مسجلة، تجريف أترية، مخدرات، سلع غذائية، تصرفات عقارية موروثة بحالتها، انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم، ٤٠ صيغة قانونية للعقود الرسمية والعرفية، قوانين تنظيم الشركات السياحية، قانون الاتحاد المصري لمقاولة التشيد والبناء ولائحته التنفيذية، القرارات الوزارية في شأن استخراج الكشف الرسمية ١٩٩٣، جداول رسوم تسجيل العلامات التجارية والرسوم القنصلية واسعار السيارات التي يتم علي اساسها تقدير رسوم تقدير رسوم التوثيق ١٩٩٣ والقانون رقم ٢٠١، ١٠٠، ١٠٢، ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، اسعار الصرف لل عملات المختلفة للنقد الأجنبي للأغراض الجمركية ١٩٩٣، الكتب الدورية وأهم الفتاوي والتوصيات والقرارات الوزارية الضريبية ١٩٩٣، أهم الأحكام الضريبية الصادرة من مختلف المحاكم الدستورية والاستئنافية ولجان الطعون ٩٢/٩٣، كيفية محاسبة ثلاجات التبريد ومصانع البلاط وتجارة الذهب والفضة باللجان الداخلية، نموذج لدراسة جدوى ثلاجة تبريد وعريضة دعوى استرداد ضريبة ارض قضاء، مشاكل تطبيق تشريعات الخصم والاضافة، دستور مهنة المحاسبة والمراجعة، احكام النقض الضريبي ١٩٩٢/١٩٩٣ النص الكامل لقانون الضريبة الموحدة علي الدخل معلقا علي بعض نصوصه والتعليمات التنفيذية والتفسيرية لمصلحة الضرائب عام ١٩٩٣ .

القسم السابع

أولاً: أهم أحكام المحاكم الابتدائية وقرارات لجان الطعون المتعلقة بنسب الربح الصادرة في عام ١٩٩٤ :-

- ١- حكم محكمة المنصورة الابتدائية الخاص بتجارة أقمشة وخردوات وملابس جاهزة.
- ٢- حكم محكمة المنصورة الابتدائية الخاص بنسبة ربح تجارة قطع غيار السيارات.
- ٣- قرار لجنة طعن ضرائب المنصورة الدائرة السادسة الخاص بنسبة ربح تجارة السيارات.

ثانياً: أهم أحكام المحاكم الاستئنافية الخاصة بتفسير قوانين الضرائب المختلفة :-

- ١- استبعاد قيمة الضريبة المستحقة على الوعاء التجارى من الإيراد الخاضع للضريبة برغم عدم دفعها.
- ٢- إلغاء الربح الرأسمالى بسبب تنازل الأب لابنه.
- ٣- عدم خضوع الحساب الجارى للشركاء لضريبة الدمغة النسبية.
- ٤- امتداد الإعفاء من ضريبة الدمغة النسبية للزيادة فى رأس المال باعتبار أن هذه الزيادة كانت أمراً لازماً لا بديل عنه.
- ٥- عدم خضوع الحالات التقديرية للمادة ٣٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

ثالثاً: أهم قرارات لجان الطعون الخاصة بتفسير قوانين الضرائب المختلفة :-

- ١- عدم خضوع الاتاوات للضريبة طبقاً للإتفاقات الدولية.
- ٢- عدم خضوع المبالغ التى يتقاضاها أعضاء مجلس الرقابة لضريبة القيم المنقولة.
- ٣- عدم خضوع التصرفات فى الشقق التملك للضريبة على الأرباح التجارية وعدم اختصاص المأمورية بتطبيق حكم المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

أحكام المحاكم الابتدائية وقرارات لجان الطعون
المتعلقة بنسبة الربح

(١)

تجارة أقمشة نصف جملة وقطاعي
وملابس جاهزة وخردوات

حكم محكمة المنصورة الابتدائية بالدائرة ٥ ضرائب بالجلسة المدنية
والتيجارية المنعقدة علنا بسراى المحكمة يوم الثلاثاء ١٩٩٤/٥/٣١ برئاسة
الأستاذ / حسنى سعد الدين رئيس المحكمة ، وعضوية الأستاذين / أسامة نصار
وابراهيم صالح القاضيان ، وحضور الأستاذ / وائل كمال ممثل النيابة وسكرتارية
السيد / محمد عبداللطيف .

صدر الحكم الآتى

فى الدعوى المرفوعة من السيد / والسيد /

ضد

السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب ويعلن بموطنه
القانونى بهيئة قضايا الدولة بالمنصورة ، شارع الجمهورية ، عمارة الجمىسل
فى القضية الواردة بالجدول رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٩٢ ضرائب المنصورة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ، وحيث أن وقائع
الدعوى فى أن الطاعنين أقامها بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ
١٩٩٢/١٠/١٤ وأعلنت للمطعون ضده فى ١٩٩٢/١٠/١٠ ساق فيها أنهم
يطعنان على قرار لجنة الطعن الرابعة رقم ٩١/٥٩ والمنعقدة بجلسة
٩١/٩/٨ والمرسل فى ٩١/١٠/٨ والذي يقضى بالآتى قبول الطعن شكلا وفى
الموضوع بتخفيض تقديرات المأمورية لصافى أرباح الطاعنين عن النشاط
موضوع الخلاف فى الفترة من ١٩٨٨/٤/١ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ الى مبلغ
٤١٠٩١ جنيها وعن سنة ١٩٨٩ الى مبلغ ٤١٩٨١ جنيها وعن سنة ١٩٩٠ مبلغ
٧٩٠٤٠ جنيها وتوزع الأرباح على الشريكين بالتساوى وهم يطعنان على هذا
القرار للأسباب الآتية : (١) يتمسك الطاعنان بما سبق وأبدياه من دفاع
أمام لجنة الطعن وتحيل اليه . (٢) مبالغ المأمورية وعن بعدهم
لجنة الطعن فى تقديرها لرغم الأعمال بالنسبة له .

(٣) مبالغ المأمورية ومن بعدها لجنة الطعن عن تقديرها للمبيعات

اليومية ونسبة اجمالي الربح للملابس الجاهزة والخردوات • (٤) لم تقسم
المأمورية ومن بعدها لجنة الطعن بخضم كافة المصاريف الادارية اللازمة
للنشاط • (٥) وفي سبيل الاختباط الكلي بطعن الطالبان في جميع أسس
التقدير الواردة بالقرار •

وانتهيا الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض صافي أرباح
الطاعنين عن الفترة من ١٩٨٨/٤/١ وحتى ١٩٨٨/١٢/٣١ الى مبلغ ٢٠٠٠٠ ج
وعن سنة ١٩٨٩ الى مبلغ عشرون ألف جنيه وعن سنة ١٩٩٠ مبلغ ثلاثون ألف
جنيه مع الزام مصلحة الضرائب بالمصاريف وأتعاب المحاماة •

وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات على النحو الثابت بمحاضر جلساتها
حين قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٩٤/٥/٢٦ ثم قررت مد
أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم لاتمام الاطلاع • وحيث قدم محامي الدولة
مذكرة انتهى في ختامها بأبيد القرار ورفض الطعن • وحيث أن المحكمة
سبق وأن ندبت خبيرا في الدعوى وباشر المأمورية المنوطة به وأودع تقريره
والذي انتهى فيه الى نتيجته النهائية الآتية : (١) أن صافي ربح الطاعنين
في الفترة من ١٩٨٨/٤/١ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ بواقع ٣٠٩٤٤ جنيهًا •
(٢) أن صافي ربح الطاعنين سنة ١٩٨٩ بواقع ١٨٥٢٣ جنيها • (٣) أن صافي
ربح الطاعنين سنة ١٩٩٠ بواقع ٦٥٦٦٣ جنيها • (٤) أن تاريخ إعلان
الطاعنين بقرار لجنة الطعن هو ١٩٩٢/١٠/٨ •

وحيث أن الطعن قد أقيم في الميعاد مستوفيا لأركانه الشكلية والقانونية
ومن ثم فهو مقبول شكلا • وحيث أن الخبير قد باشر المأمورية وأودع تقريره (١)

(١) توحيد : أودع الخبير تقريره بعد الاطلاع على جميع المستندات وبعد
سماع وكيل الطاعنين وكذلك حضور مأمور الضرائب المختص وتمست
مناقشتها وسماع أقوالهما وفيما يلي نتيجة بحث الخبير :

أولا : أسس تقدير اللجنة : الفترة من ١٩٨٨/٤/١ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ م

مجمل ربح الأقمشة نصف جملة = $١٢٥٣٩٩٦ \times ٢٥\% = ٣١٣٤٩٩٠٠$ ج

• مجمل ربح الملابس الجاهزة والخردوات = $٣٧٥ \times ٣١٠ \text{ يوم} \times ١٥\% \times \frac{٩}{١٢}$

شهرًا = ١٣٠٧٨١٢٥ جنيها •

=

والذي ينص على أني بمحنة وانتهى الى نتيجة نهائية مقبولة ومن ثم فان المحكمة تلتزم اليه بما ورد به وتأخذ به محسولا

= مجمل ربح الأقمشة القطاعي = ٤٠٠٠٠ × ٩٪ = ٣٦٠٠ جنيها	
اجمالي الربح	٤٧١٢٨٠٢٥ جنيها
نخضم المصروفات كالمأمورية من الربح ١٦٥٣ جنيه (اللجنة)	٦٠٣٦٠٠٠
صافي الربح مقربا	٤١٠٩٢٠٠٠
سنة ١٩٨٩ م :	
مجل ربح الأقمشة نصف جملة = ١٠٦٤٧٦٤ × ٢٠٪ = ٢١٢٩١٠٢	٢١٢٩١٠٢
مجل ربح الملابس الجاهزة والخردوات = ٤٢٥ × ٣١٠ يوم × ١٥٪ = ١٩٧٦٢٠٠	١٩٧٦٢٠٠
مجل ربح الأقمشة بالقطاعي = ٣٠٠٠ × ٩٪ = ٢٧٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
اجمالي الربح	٤٩٠٨١٦٠٢
نخضم المصروفات كالمأمورية + ٢٧١٣ جنيه (اللجنة)	٧٠٩٦٠٠٠
صافي الربح مقربا	٤١٩٨٦٠٠٠
سنة ١٩٩٠ م :	
مجل ربح الأقمشة نصف جملة = ٢٥٨٨١٣٩٦٠٠ × ٢٠٪ = ٦٤٧٠٣٩٠	٦٤٧٠٣٩٠
مجل ربح الملابس الجاهزة والخردوات = ٤٢٥ × ٣١٠ يوم × ١٥٪ = ٢٢٠٨٧٠٠	٢٢٠٨٧٠٠
مجل ربح الأقمشة بالقطاعي = ٢٠٠٠ × ٩٪ = ١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
اجمالي الربح	٨٨٥٩٠٩٩٠
نخضم المصروفات كالمأمورية + ٥١٦٧٦٠٠ ج (اللجنة)	٩٥٥٠٦٠٠
صافي الربح مقربا	٧٩٠٤٠٠٠٠

توزع الأرباح على الشريكين بالتساوي مع عدم اعمال المادتين ٣٤ ، ٤٠ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

- ثانيا : الاعترافات : (١) المبالغة في تقدير رقم الأعمال في تجارة الأقمشة نصف جملة ونسبة اجمالي الربح .
 (٢) المبالغة في تقدير المبيعات اليومية ونسبة اجمالي ربح الملابس الجاهزة والخردوات . (٣) المصروفات .
 فحين الاعترافات : الاعتراض الأول : المبالغة في تقدير رقم الأعمال ونسبة اجمالي الربح في تجارة الأقمشة :
 احتسبت المأمورية الربح ونفذها اللجنة ورقم الأعمال ونسبة اجمالي ربح تجارة الأقمشة كما يلي :

نسبة الربح	رقم أعمال			
	سنة ١٩٩٠	سنة ١٩٨٩	سنة ١٩٨٨	
٢٠٪	٢٥٢٦٥٩٦٠٠٠	١٠٥١٠٠٧١٠٠	١٢٠١٩١٠٧٠٢	المأمورية
٢٠٪	٢٥٨٨١٣٩٦٠٠	١١٦٤٧٦٤١٠٠	١٢٥٣٩٩٦٦٠٠	اللجنة

يعتمد وكيل الطاعنين على ذلك بحريته ومذكرته المرفقة مما حدث بقوله أنه من ناحية برقم الأعمال في الفترة من ١٩٨٨/٤/١ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ فقد توصلت لجنة الطعن الى رقم الأعمال من ناحية بيانات الختم والاضافة والتي تمثل مشتريات ردتها الى مبيعات وضربتها $\times \frac{١٠٠}{٩٧٠٥}$ باعتبار نسبة اجمالي الربح ٢٠٪ وأنه يطلب حفظ حقه في تعديل رقم المبيعات وفقا لما انتهى اليه بالنسبة لنسبة اجمالي الربح وكذلك فانه يطلب خصم قيمة المبيعات القطاعي ولأن المشتريات واحدة ولا يوجد مشتريات من مصادر أخرى . كذلك الحال بالنسبة لرقم الأعمال عن سنتي ٨٩ / ١٩٩٠ فلا خلاف على بيانات الختم والاضافة ولكن الخلاف على تقييم المبيعات على أساس ضرب المشتريات $\times \frac{١٠٠}{٩٧٠٥}$ باحتساب اجمالي الربح ٢٠٪ وفي حالة تعديلها فانه يطلب تعديل المبيعات كما يطلب خصم قيمة مبيعات القطاعي منها حيث است المشتريات تمثل الكيل سواء تم بيعه جملة أو نصف جملة أو قطاعي . أما بخصوص نسبة الربح فانه يطلب احتسابها بواقع ١٪ واحتياطيا ١٠٪ مؤشرا في ذلك بقرار لجنة الطعن رقم ٣٠٨ / ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ وقرار اللجنة الداخلية ملف ١٤١ / ٤ / ١ / ٨٠ / ٥ وقرار لجنة الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٢ وتقدير مكتب الخبراء في القضية رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٨٢ أما بخصوص أرباح =

على أسبابه وتعتبر جزءاً متمم لا يتجزأ من هذا الحكم ومن ثم تقضى وفقاً لما انتهى إليه على النحو الوارد بالمنطوق .

= بيع الأقمشة بالقطاعى فإنه يطلب أساساً استبعاد أى أرباح واحتياطياً تخفيض المبيعات الى ١٠٠ جنيه وعن نسبة اجمالى الربح فإنه يطلب تخفيضه الى ٦٪ واحتياطياً ٧٪ . وتتعمد الحاضرة عن معلة الضرائب بما جاء بقرار اللجنة المطعون عليه وتحيل اليه فى الرد على اعتراضات الطاعن وتضيف أن حالات المثل المقدمة اليها لا تخص سنوات النزاع كما أن لكل منشأة ظروفها الخاصة علاوة على استقلال السنوات الضريبية ، وبالإطلاع على قرار اللجنة المطعون عليه تبين أن اللجنة قد قامت بتصحيح الخطأ المادى الذى وقعت فيه المأمورية عند احتسابها لرقم الأعمال ، وجدير بالذكر أن الطاعن لم يعترض على رقم الأعمال وإنما يطالب بتعديله نسبة الربح التى سوف ينتهى اليها حيث أن اللجنة قامت باحتساب اليه ووجدت المشتريات $\times \frac{1}{97.5}$ باعتبار أن نسبة اجمالى الربح ٢.٥٪ ، أما عن نسبة الربح فقد احتسبتها اللجنة بواقع ٢.٥٪ تأسيساً على موافقة الطاعن باللجنة الداخلية عن السنوات السابقة . أما عن نشاط تجارة القطاعى فقد أوضحت اللجنة من معاينة المنشأة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ بأنهم وجدوا أقمشة بمبلغ ١٣٢٨٠ جنيهاً . وحيث أنه بالإطلاع على قرار لجنة الطعن فى الطعن رقم ٢٠٨/٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ تبين أن نشاط المنشأة تجارة من غاتسورة ولم يوضح ما إذا كانت جملة أو نصف جملة الأمر الذى نرى طرح هذه الحالة جانب طالبه وأنها عن سنة ١٩٧٨ وهى سنة بعيدة عن سنوات النزاع . وحيث أنه بالإطلاع على قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨ المرفق صورته الموضحة بحافظة الطاعن المرفقة محاضرنا تبين أن سنوات النزاع ١٩٨١/٧٨ وأن النشاط جملة وقطاعى فى حين أن النشاط الشامل نصف جملة وقطاعى مما تبين أن هناك اختلاف فى سنوات النزاع والنشاط الأمر الذى طرح هذه الحالة جانب . وحيث أنه بالإطلاع على قرار لجنة الطعن فى الطعن ١١٤ لسنة ١٩٩٢ تبين أن النشاط تجارة بالجملة وملابس جاهزة بالجملة فى حين أن النشاط المائل نصف جملة - الأمر الذى نرى معه طرح هذه الحالة جانباً . وحيث أنه بالإطلاع على تقرير المكتب فى القضية رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٨٢ ص ٥ تبين أن تقرير الخبراء قد انتهى الى أن النشاط بنظام الجملة ونصف جملة معاً . فى حين أن النشاط المائل نصف جملة - الأمر الذى نرى معه طرح هذه الحالة جانباً . وحيث أنه بالإطلاع على قرار اللجنة المطعون عليه تبين أن اللجنة احتسبت نسبة اجمالى الربح بواقع ٢.٥٪ استناداً الى سبق محاسبة المنشأة الطاعنة فى اللجنة الداخلية عن السنوات السابقة . وحيث أن الطاعن لم يقدم ما يؤيد طلبه وما وجهه اليه بالاضافة الى ما سبق محاسبته بذات النسبة التى احتسبتها اللجنة الأمر الذى نرى مع ما ورد باللجنة فى محاسبتها للمنشأة الطاعنة بنسبة اجمالى قدرها ٢.٥٪ ومن ثم فلا تخبير فى رقم الأعمال طالما أن تنفيذ رقم الأعمال مرتبط بتغطية نسبة اجمالى الربح . أما بخصوص أرباح بيع الأقمشة القطاعى فإنه تبين أن هذا الطلب (طلب الاستبعاد) لم يسبق إثارته أمام اللجنة ومن ثم فلا مجال لمبحثه . أما عن التقديرات فإنه يبين من أن القرار المطعون عليه أن ما ثبت المنشأة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ أثبت وجود أقمشة قيمتها ١٣٢٨٠ جنيهاً وأنه بتاريخ ١٩٩١/٨/٢١ أثبت وجود أقمشة قيمتها ٥٠٠٠ جنيهاً الأمر الذى يثبت بداية بحثه أن هذا النشاط فى انحدار مستمر الأمر الذى تلمس بعض المبالغة فى تقدير اللجنة للأقمشة بالقطاعى فى سنوات النزاع ونرى احتسابها بواقع ٢٠٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٨٨ ، ١٠٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٨٩ ، ٥٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٩٠ ، أما عن نسبة الربح فإننا نرى احتسابها بواقع ٢٪ كسائر حالات المثل المعمول بها فى هذا النشاط . من اجمالى ما سبق انتهى الى ما يلى : (١) مساهمة اللجنة فى تقديرها لمبيعات ونسبة اجمالى ربح الأقمشة نصف جملة . (٢) تخفيض مبيعات الأقمشة بالقطاعى فى سنوات النزاع الى ٢٠٠٠٠ جنيهاً / ١٠٠٠٠ جنيهاً / ٥٠٠٠ جنيهاً ونسبة اجمالى الربح الى ٧٪ .

المبالغة فى تقدير المبيعات اليومية ونسبة اجمالى ربح على الملابس الجاهزة والخردوات : احتسبت المأمورية وفق تقديرها لجنة المبيعات اليومية ونسبة اجمالى الربح فى نشاط الملابس الجاهزة والخردوات كما يلى :

المأمورية اللجنة	المبيعات اليومية			نسبة اجمالى الربح	ملاحظات
	سنة ١٩٨٨	سنة ١٩٨٩	سنة ١٩٩٠		
مأمورية لجنة	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	١٥٪ ١٥٪	
	٣٧٥	٤٢٥	٤٧٥		

حق الطاعن على ذلك بعرضته ومذكرته المرفقة مخاطباً لنا بقوله أن المأمورية ومن بعدها اللجنة بالنفث في تنفيذ المبيعات اليومية حيث أن هذا النشاط حديث وبدايته من ١٩٨٨/٤/١ لكن موجوداً قبل ذلك ولم يكن للطاعنين خبرة سابقة فيه - وعن تعامل المنشأة مع القطاع العام مثل شركة الوحدة (كابو) وخامة بالملايس الداخلية الرجالي والأولاد ومع القطاع الخاص مسج عركات تقوم بالاضافة طبقاً لنظام الخصم والافادة من المنبع وترد البيانات دورياً حسب الموضوع بمذكرة الفحص والقرار اللجنة - وأن المأمورية واللجنة قامت بتجميع بيانات الخصم والافادة واتضح لها أن المشتريات سنة ١٩٨٨ بواقع ٢٢٦٠٨ جنيهاً وسنة ١٩٨٩ على ٤٤٩٥٩ جنيهاً وسنة ١٩٩٠ بواقع ٦٤٢٠٦ - أي أن المشتريات اليومية في المتوسط سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٨٩ ١٤٥ ج وسنة ١٩٩٠ ٢٠٧ جنيهاً وجاء تقدير اللجنة مبالغاً فيه مع ملاحظة أن المعايينة المرفقة والتي عدلت عليها المأمورية تمت في ١٩٩١/٨/٢١ - أي تبعد كثيراً عن سنوات النزاع ولا يمكن الاعتداد بها كما أن المعايينة جاءت في الصيف وثابت من الجسررد الدقيق الذي تبين للمأمورية سواء على الرفوف أو القترينات بلغت قيمة البضاعة كلها ٥١٦٢٥ جنيهاً سنة ١٩٩٠ بدقة فائسه يطلب تخفيض نسبة اجمالي الربح الى ١٢٪ كحالات المثل ومنها قرار لجنة الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٣ ، ٨٩٩ لسنة ١٩٨٤ ، ٦٩٤ لسنة ١٩٨٦ تقرير المكتب في القضية ٨٤٨ لسنة ١٩٩٠ ، تقدير المكتب في القضية رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٩١ .

تمويل الحاضرة عن مصلحة الضرائب في الرد على ذلك الى قرار اللجنة المطعون عليه وما ورد به من حيثيات ، وبالرجوع الى قرار اللجنة المطعون عليه في هذا الخصوص بدى أنه قد جاءها أن المأمورية أطلعت على بيانات الخصم والافادة لسنة ١٩٨٨ وبتحويل المشتريات الى مبيعات تكون قيمة المبيعات سنة ١٩٨٨ بواقع ٢٢٦٠٨ و ٢٢٥ جنيهاً وسنة ١٩٨٩ بواقع ٩٣٣ و ٤٤٩٥٩ ج وسنة ١٩٩٠ بواقع ٨٦١ و ٧٥٥٣٦ جنيهاً هذا بخلاف التعامل مع القطاع الخاص - كما تبين من المعايينة الحاصلة في ١٩٨٨/١٢/٢٨ ٣٦٢٣٥ جنيهاً كما تبين من المعايينة الحاصلة في ١٩٩١/٨/٢٠ وحدد بضاعة من الملايس الجاهزة والخردوات مبلغ ٥١٦٢٥ ج الأمر الذي رأت معه اللجنة تخفيض المبيعات اليومية على النحو السابق - أما عن نسبة الربح فقد انتهت اللجنة الى تأكيد المأمورية في الأخذ بها بنسبة اجمالي الربح بواقع ١٥٪ بقوله أن لكل منشأة ظروفها الخاصة .

وحيث أنه فيما يتعلق بالمبيعات اليومية فإنه نظراً لحدثة النشاط بالمنشأة وأن سنوات النزاع هي أول سنوات المحاسبة - كذلك بالنظر لما أسفرت عنه المعاينات السابقة الاشارة اليها واسترشاداً ببيانات الخصم والافادة فإننا لمسبـدون المعايينة في تقدير اللجنة للمبيعات اليومية ونرى احتسابها بواقع ٢٠٠ جنيهاً لسنة ١٩٨٨ ، ٢٥٠ جنيهاً لسنة ١٩٨٩ ، ٣٠٠ جنيهاً لسنة ١٩٩٠ . أما بخصوص نسبة اجمالي الربح فإنه تبين من اطلاعنا على مذكرة حالات المثل أن النسبة المعمول بها في هذا النشاط بواقع (١٢٪) (حالات المثل السابق الاشارة اليها والمرفقة بحافظة الطاعن المرفقة بمحاضرنا) . وحيث أن نسبة اجمالي الربح المعمول بها في هذا النشاط هي ١٢٪ - الأمر الذي نرى معه احتساب نسبة اجمالي الربح بواقع ١٢٪ .

الاعتراض الأخير : المصروفات : احتسبت كلا من المأمورية واللجنة المصروفات الادارية كما يلي :

سنة ١٩٨٨	سنة ١٩٨٩	سنة ١٩٩٠	ملاحظات
٤٣٨٣	٤٣٨٣	٤٣٨٣	المأمورية
٦٧٣٦	٧٠٩٦	٩٥٥٠	اللجنة

- ويعترض الطاعن على ذلك بصفته ومذكرته المرفقة محاضرنا بقوله أن اللجنة لم تحتسب العديد من المصروفات ومنها :
- (١) أن اللجنة قامت باحتساب التأمينات الاجتماعية في حين أن صاحب المنشأة يقدم بدفع التأمينات كلها .
 - (٢) لم تحقق اللجنة بند الاعارة بما يتناسب مع حجم المنشأة ونشاطها والقترينات الموجودة بها .
 - (٣) لم تحقق اللجنة مصاريف التأسيس وعليه فإنه يطلب باحتساب استهلاك هذه المصاريف وهي ١٢٠٠٠ جنيهاً بواقع ٢٠٪ سنوياً .
 - (٤) كذلك لم تحتسب اللجنة مصاريف ورق اللف والأكياس بما يكفي مزاولة النشاط - كذلك المرتبات والأجور لم تحتسب كاملة .
 - (٥) هناك مصاريف أخرى لم تحتسب مثل النثرينات والرسوم والاكراميات والسفريات ومصاريف الدعاية والاعلان ومصاريف التوضيب والتعليق بالقترينات . وتمويل الحاضرة عن مصلحة الضرائب في الرد على ذلك الى قرار اللجنة المطعون عليه .
- وبالرجوع الى قرار اللجنة المطعون عليه في هذا الخصوص تبين أن اللجنة زادت المصروفات على النحو السابق ايضاحه لمواجهة المنشأة لأعبائها . وحيث أنه بالنظر لحجم النشاط وطبيعته التي تستلزم مصروفات كثيرة والأمر الذي نرى معه لمواجهة المصروفات في كل من سنوات النزاع بواقع ١٠٠٠ ج لمواجهة مالم يحتسب من مصروفات ولا مكانية مزاولة المنشأة الطاعنة لنشاطها وتأسيسها على ما سبق أمكن بيان ما في ربح المنشأة الطاعنة كما يلي : سنة ١٩٨٨ (من ١٩٨٨/٤/١ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١) :
- مجمول ربح الأقمشة نصف جملة = كاللجنة
- مجمول الملايس الجاهزة والخردوات = ٢٠٠ ج × ٣١٠ يوم × ١٢٪ × $\frac{9}{12}$ شهراً = ٥٥٨٠٠٠٠
- مجمول ربح الأقمشة قطاعي = ٢٠٠٠٠ ج × ٢٪ × $\frac{9}{12}$ شهراً = ١٠٥٠٠٠٠
- =

=
اجمالى الربح = ٣٧٩٧٩٠٠ ر ج
تخصم المصروفات كاللجنة ٦٠٣٦ ر ج + ١٠٠٠ ج = ٧٠٣٦٠٠٠ ر
صافى الربح مقربا = ٣٠٩٤٤٠٠ ر
سنة ١٩٨٩ :

مجملى ربح الأقمشة نصف جملة = كاللجنة = ٢٦٦١٩٠٢ ر
مجملى ربح الملابس الجاهزة = ٢٥٠ ج × ٣١٠ يوم × ١٢٪ = ٩٣٠٠٠٠ ر
مجملى ربح الأقمشة قطاعى = ١٠٠٠٠ × ٢٪ = ٧٠٠٠٠ ر

اجمالى الربح
تخصم المصروفات ، كاللجنة ٧٠٩٦ ر ج + ١٠٠٠ ج = ٨٠٩٦٠٠٠ ر
صافى الربح مقربا = ٢٨٥٢٣٠٠٠ ر

سنة ١٩٩٠ م :
مجملى ربح الأقمشة نصف جملة = كاللجنة = ٦٤٧٠٣٠٤٩٠ ر
مجملى ربح الملابس الجاهزة والخردوات = ٣٠٠ ج × ٣١٠ يوم × ١٢٪ = ١١٤١٦٠٠٠ ر
مجملى ربح الأقمشة قطاعى = ٥٠٠٠ ج × ٢٪ = ٣٥٠٠٠ ر

اجمالى الربح
تخصم المصروفات كاللجنة ٩٥٥٠ ر ج + ١٠٠٠ ج = ١٠٥٥٠٠ ر
صافى الربح مقربا = ٦٥٦٦٣٠٠٠ ر

وحيث أن فى المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة فان المحكمة تلزم
الطاعنين بالمناسب منها وتلزم المدعى عليه بصفته بالباقى عملا بالمسادة
١٨٦ بالمقامة فى أتعاب المحاماة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بهيئة تجارية أولا بقبول الطعن شكلا وثانيا فى موضوعه
بتعديل القرار المطعون عليه وتحديد صافى أرباح الطاعنين فى الفترة من
١٩٨٨/٤/١ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ بواقع ٣٠٩٤٤ ج ثلاثون ألف وتسعمائة وأربعة
وأربعون جنيها وصافى ربح الطاعنين سنة ١٩٨٩ الى مبلغ ثمانية وعشرون ألف

وخمسمائة وثلاثة وعشرون جنيها وصافي أرباح الطاعنين سنة ١٩٩٠ الى خمسة وستون ألف وستمائة وثلاثة وستون جنيها وألزم الطاعنان بالمناسيب من المصاريف والمطعون ضده بصفته بالباقي وأمرت بالمقامة في أتعاب المحاماة .

(٢)

تجارة قطع غيار سيارات

حكم محكمة المنصورة الابتدائية بالدائرة (٢) ضرائب متميزة بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا بسراى المحكمة يوم الأحد الموافق ١٩٩٤/٩/٢٥ ، برئاسة الأستاذ / أبو النصر البرعى رئيس المحكمة ، وعضوية الأستاذين / اسماعيل اسماعيل الددع ومحمد مصطفى رمزى القاضيان ، وحضور السيد الأستاذ / اسحاق ادوارد ممثل النيابة ، وسكرتارية السيد / سامى عويضة .

صدر الحكم الآتى

فى الدعوى المرفوعة من السيد / ونشاطه قطع غيار سيارات .

ضد

السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب بالمنصورة ويعلن بهيئة قضايا الدولة بعمارة الجمل بشارع الجمهورية بالمنصورة فى القضية الواردة بالجدول رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٩٣ ضرائب المنصورة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ، وحيث أن واقعات الدعوى تتحصل فى أن الطاعن أقامها بصحيفة مودعة قلم كتاب المحكمة فى ١٩٩٣/٥/٥ وأعلنت للمطعون ضده بصفته وفق صحيح القانون طلب فسخ ختامها الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل قرار اللجنة المطعون عليه باستبعاد الأرباح المقررة للمنشأة - عن المدة من ١/٥/١٩٨٦ الى ١٠/٢/١٩٩٠ واعتبارا من الفترة من ١٠/٢/١٩٩٠ حتى ٣١/١٢/١٩٩٠ مبلغ ٢٤٠ جنيها تخص الطاعن منها مبلغ ثمانون جنيها مع الزام مصلحة الضرائب المصاريف والأتعاب ، وذلك على سند من القول أن لجنة طعن الضرائب المنصورة الدائرة العاشرة أصدرت قرارها فى الطاعن ١٢٤٠ لسنة ١٩٩١ بقبوله شكلا واستنادا تقديرات المأمورية لصافى الربح وتخفيض تلك التقديرات عن الفترة من ١/٢/١٩٨٩ حتى ٣١/١٢/١٩٨٩ الى مبلغ ٧٥٤ وعام ١٩٩٠ الى مبلغ

١٦٨٤ جنيها وقد جاء قرار اللجنة على خلاف القانون لعدم اعتماد تاريخ بداية نشاط المنشأة في ١٠/٢/١٩٩٠ وعلى الرغم من أخطارها وكذا المبالغة في التقرير الأمر الذي حدا به لاقامة هذا الطعن للقضاء له بطلباته سالفسة البيان، وحيث أن لدى نظر الطاعن بالجلسات مثل طرفيه وكلا بوكيله بجلسة ١٤/١١/١٩٩٣ قضت محكمة بهيئة مغايرة الفصل في الموضوع بئدب مكتسب خبراء وزارة العدل بالدقهلية - ليندب بدوره أحد خبراء المتخصصين لمباشرة المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم والذي تحيل اليه المحكمة منعاً (١) من التكرار . وحيث أنه ونفاذا لهذا القضاء باشر الخبير المنتدب مهمته وأودع نفى يجرى والذي ضمنه أو تاريخ اعلان الطاعن بقرار اللجنة هو ٦/٤/١٩٩٣ وأن صافي ربح نشاطه عن الفترة من ١/٧/١٩٨٩ حتى ٣١/١٢/٨٩ مبلغ ١٤٥٥ جنيها وعام ١٩٩٠ مبلغ ٣٣٧٨ جنيها - وبجلسة المرافعة الختامية مثل الصرفين ومن ثم قررت المحكمة اصدار حكمها بجلسة اليوم وحيث أنه لما كان الطعن قد أقيم في الميعاد مستوفيا لكافة أوضاعه الشكلية والقانونية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

(١) توحيد : أودع الخبير تقريره بعد سماع وكيل الطاعن وكذلك حضور مأمور القضايا عن مصلحة الضرائب وتمت مناقشتها وسماع أقوالهما وفيما يلي نتيجة بحث الخبير :
أولا : أسس تقدير المأمورية :

سنة ١٩٨٩ : اجمالي ربح تجارة قطع الغيار =

١٢٠ ج × ٣١٠ يوم × ٢٥٪ = ٩٣٠٠ ر ٠٠٠ ج
تخضع مصروفات بواقع ١٠٥٨ ر ٠٠٠ ،

صافي الربح ٨٢٤٢ ر ٠٠٠ ،

صافي ربح المدة من ١/٥/١٩٨٩ حتى ٣١/١٢/١٩٨٩

= ٨٢٤٢ ج × $\frac{١١}{١٢}$ شهر = ٥٤٩٥ ر ٠٠٠ ،

سنة ١٩٩٠ م : اجمالي ربح تجارة قطع الغيار =

١٣٠ ج × ٣١٠ يوم × ٢٥٪ = ١٠٠٧٥ ر ٠٠٠ ،

تخضع المصروفات الادارية بواقع ١٠٥٨ ر ٠٠٠ ،

=

٩٠١٧٠٠٠ جنيها

٥٥٨٠٠٠٠ جنيها

١٠٥٨٠٠٠ جنيها

٤٥٢٢٠٠٠ جنيها

٢٢٦١٠٠٠ جنيها

٦١٢٨٠٠٠ جنيها

١٠٨٥٩٠٠ جنيها

٥٠٥٢٠٠٠ جنيها

صافي الربح

وبمراعى أحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ثانيا : أسس تقدير اللجنة : سنة ١٩٨٩ م :

اجمالي ربح تجارة قطع الغيار = ١٠٠ ح × ٢١٠ يوم × ١٨ % =

تخضع المعروفات الادارية كالمأمورية =

صافي الربح

صافي ربح المدة من ١٩٨٩/٧/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ بذات الأسس =

٤٥٢٢ × $\frac{7}{12}$ شهر =

يخص الطاعن عنها مبلغ ٧٥٤ جنيها مقربا .

سنة ١٩٩٠ م :

اجمالي ربح تجارة قطع الغيار = ١١٠ ح × ٢١٠ يوما × ١٨ % =

تخضع المعروفات الادارية بواقع

صافي الربح مقربا

يخص الطاعن مبلغ ١٦٨٤ جنيها

ثالثا : فحص الاعتراضات : تنحصر اعتراضات الطاعن على قرار اللجنة فيما يلي :

أولا : استبعاد الأرباح المقدرة للمنشأة في المدة من ١٩٨٩/٥/١ حتى ١٩٩٠/٢/١٠ . ثانيا : المطالبة بتخفيض المبيعات

اليومية . ثالثا : المطالبة بتخفيض نسبة اجمالي الربح .

عقب مناقشة الطاعن في ١٩٨٩/٤/١٥ قامت بمعاينة المحل في ١٩٨٩/٤/١٦ وأوضحت أنه لا يوجد به كهرباء وأنه تحت التشطيب ومن ثم فلا يجوز لها أن تصدر اقراره المقدم عن فترة سنة ١٩٨٩ بعدم المزاولة واخطاره الرسمي ببدء النشاط في ١٩٩٠/٢/١٠ ، وذلك حسبما هو ثابت من مذكرة تقدير الأرباح وأوراق الملف لكل ما سبق وحيث أن الطاعن أخطر المأمورية بكافة تحركات المنشأة حسب صحيح القانون وفي المواعيد القانونية ولم تقم المأمورية من جانبها بأي اجراء اللهم مجرد الظن والتخمين ومن استناد الى أي معايينة تخالف اقرار الطاعن فإنه يلتزم اضافيا استبعاد الأرباح المقدرة للمنشأة في الفترة من ١٩٨٩/٥/١ حتى ١٩٩٠/٢/١٠ وأملها بالنسبة للفترة من ١٩٩٠/٢/١٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ . وأحالنا الحاضر عن المصلحة المظنون فدها في دفاعه الى حيثيات قرار اللجنة التي أوضحت أن هذا الاعتراض لا يلحق قبولا من اللجنة لأنه وإن كانت المنشأة أخطرت المأمورية بأن بداية مزاولة النشاط من ١٩٩٠/٢/٨ الا أن اللجنة تشارك المأمورية الرأي في أن في تناقض بيانات الاقرار المقدم من المنشأة عن سنة ١٩٩٠ بالكامل ولا سيما وأنها حددت أيام العمل السنوية بواقع ٢١٠ يوما وهي المدة التي يسير عليه مألوف وطبقا لقرارات اللجنة مما يدل على أن الاخطار سالف الذكر لم يرد فيه الحقيقة علما بأن طلب الحاضر نفسه قد أشار أن البداية الحقيقية للنشاط من أول سنة ١٩٩٠م وهو ما يؤكد سلامة عدم الاخطار ومدى محاولة الطاعن اخفاء الحقيقة صحيح أن الطاعن قرر على محضر المناقشة المؤرخ في ١٩٨٩/٤/١٥ بأنه سيخطر المأمورية عند مزاولة النشاط الا أن اللجنة التناقض الذي وضع من بيانات الاقرار الا أنه لجعلها لا تظلمن لمطلب الحاضر بشأن بداية المزاولة الأمر الذي تقرر معه اللجنة طرح مطلبه جانبها الا أن اللجنة ترى أن من ناحية أخرى اعتبار بداية النشاط الفعلية من ١٩٨٩/٧/١ لاسيما وأنه ثابت بعد محضر المعاينة المؤرخ في ١٩٨٩/٤/١٦ أن المأمورية قد أشارت فيه بأنه يوجد عامل دهان للمحل وأنه بدون عداد كهربائي مما يستدل على أن المنشأة في بداية التجهيز واعتبار الفترة من ١٩٨٩/٢/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠ فترة اعداد وتجهيز للنشاط واستبعاد تقديرات المأمورية للمدة من ١٩٨٩/٥/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠ . وحيث أن الثابت أن الطاعن قدم اقرارا عن عام ١٩٨٩ عن المدة من ١٩٨٩/٢/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ وذكر أن المحل يعمل طول هذه المدة وكان متوقف للاعداد والتجهيز وقدم الطاعن اقرارا عن عام ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/٥ وقدم الطاعن اخطار مزاولة النشاط بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ وذكر فيه أنه زاول النشاط اعتبارا من ١٩٩٠/٢/١٠ وحيث أنه يوجد تناقض بين الاقرار والاخطار بالمزاولة ، فلذلك نرى تأييد اللجنة في اعتبار النشاط الفعلي للمنشأة بداية من ١٩٨٩/٧/١ واستبعاد تقديرات المأمورية للمدة من ١٩٨٩/٥/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠ .

الاعتراض التالي للمبيعات اليومية : قدرت كل من المأمورية واللجنة المبيعات اليومية في سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٠ كما يلي :

١٩٩٠

١٣٠ جنية

..

١٩٨٩

١٢٠ جنية

..

المأمورية

اللجنة

وأمر من الملائم على ذلك بمحيطه وسد كره دفاعه بقوله أن اللجنة بالفت في تقديراتها للمبيعات اليومية في سنة ١٩٨٩ ، سنة ١٩٩٠ ، ولم تراعى أن المنشأة جديدة في بداية عهدها بالنشاط وليس لديها أي خبرة في هذا المجال وأن المعاينة التأسيسية تمت للمنشأة في سنة ١٩٩٢ تبعد عن فترة النزاع بمدة كبيرة ولا يعول عليها في تقدير أرباح المنشأة من ناحية أخرى فإن مقرر المنشأة في مدينة شربين وهذا يجعل أصحاب السيارات يفضلون التعامل مع محلات قطع الغيار الكبيرة والمستكملة بالمنشأة بالحصول على احتياجاتهم دفعة واحدة ومن ثم فإن مبيعات المنشأة لا يمكن أن تتعدى ٥٠ جنيه في فترة النزاع فمسي المتوسط يوميا . وأحالنا الحاضر عن المصلحة المطعون ضدها في دفاعه إلى حيثيات قرار اللجنة التي أوضحت أن هذا الاعتراض لا يلقى قبولا من اللجنة المخالفة لقيمة البضاعة التي وجدت بالمنشأة وفقا لمحضر المعاينة المؤرخ في ١٩٩٢/١/٢١ والذي قدرها الحاضر بالمنشأة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقدرتها المأمورية على ذات المحضر بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وهو ما يدل على أن حجم النشاط لا بأس به لاسيما أن هذا النوع من النشاط يتسم بمعدل دوران لا بأس به الأمر الذي تقرر معه اللجنة على ضوء متوسط التقدير لقيمة البضاعة وأخذ في الاعتبار أنها لم تقم خلال سنتي الخلاف تخفيض تقديرات المأمورية للمبيعات اليومية في سنة ١٩٨٩ إلى ١٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٩٠ إلى مبالغ ١١٠ جنيه . وحيث أن الثابت أن الفترة من ١٩٨٩/٥/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٢١ و سنة ١٩٩٠ هي بداية النشاط للنشاط فضلا عن أن المنشأة محل النزاع تقع في بلدة شربين وهذا يجعل المبيعات اليومية تكون غير كبيرة في بداية النشاط لأن جمهور المتريدين على المنشأة ليس بكثير فلذلك فانه مع مراعاة ظروف المنشأة من حداثة عهدها فأننا نرى مبالغة اللهم في تقدير لقيمة المبيعات اليومية نرى تخفيض المبيعات اليومية في سنة ١٩٨٩ إلى ٨٠ جنيه وفي سنة ١٩٩٠ إلى ٩٠ جنيه لمناسبة ذلك واعتداله وانفاقه مع حجم النشاط .

الاعتراض الثالث : نسبة اجمالي الربح : قدرت المأمورية نسبة الربح في سنة ١٩٨٩ ، سنة ١٩٩٠ بواقع ٢٥٪ من نشاط تجارة قطع غيار السيارات وخفضته اللجنة إلى ١٨٪ . واعتراض الطاعن على ذلك في صحيفة طعنه ومذكرة دفاعه بقوله أنه يلتمس تخفيض نسبة اجمالي الربح إلى ١٢٪ لأن المنشأة وهي في بداية عهدها بالنشاط لابد وأن تتنازل عن جزء من هامش الربح تشجيعا للعملاء وقد انتهجت المأمورية ذاتها إلى احتساب هذه النسبة بواقع ١٥٪ وقدم وكيل الطاعن تأكيدا لأقواله المستندات التالية : (١) صورة ضوئية من قرار اللجنة الداخلية الصادر من مأمورية ضرائب بلفاس بشأن أرباح ٥٠٠٠٠٠ في السنوات مسن ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ والصادر بتاريخ ١٩٨٥/٢/٩ عن نشاط قطع غيار سيارات وفيه انتهت اللجنة الداخلية إلى تخفيض نسبة الربح إلى ١٥٪ ملف رقم ٥/٢٧/١٧١ . (٢) صورة ضوئية من تقرير المكتب في القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣ ت . له المنصوصة المرفوعة من ٥٠٠٠٠٠٠ ضد مصلحة الضرائب عن نشاط تجارة قطع غيار سيارات في سنة ١٩٨٠ وفيه انتهى المكتب إلى تخفيض نسبة الربح إلى ١٦٪ (راجع القضية رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٤ ت المنصورة ، وراجع أيضا القضية رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ ت المنصورة) وأحالنا الحاضر عن المصلحة المطعون ضدها في دفاعه إلى حيثيات قرار اللجنة التي أوضحت أن هذا المطلب لا يلقى قبولا من اللجنة المخالفة لقيمة البضاعة التي وجدت بالمنشأة (وما استقرت عليه قراراتها الأمر الذي تقرر معه اللجنة اجابة الحاضر إلى طلبه بتخفيض تقديرات المأمورية بالنسبة لنسبة الربح إلى ١٨٪ وحيث أن الثابت أن نسبة الربح تتسم بالثبات التأسيسية من سنة لأخرى فضلا عن أن المكتب قد انتهى إلى تخفيض النسبة إلى ١٦٪ في مثل هذا النوع من النشاط وكما هو ثابت بتقرير المكتب السالف الإشارة إليه فلذلك فانه معه) فأننا نرى تخفيض نسبة الربح إلى ١٦٪ لمناسبتها واعتدالها وما جرى عليه العمل في العديد من الحالات المثيلة .

الاعتراض الرابع : المصروفات الادارية : احتسبت كل من المأمورية واللجنة المصروفات الادارية في سنة ١٩٨٩ و سنة ١٩٩٠ كما يلي :

كما يلي :	سنة ١٩٨٩م	سنة ١٩٩٠م
المأمورية	١٠٥٨ ج	١٠٥٨٠٠٠ ج
اللجنة	١٠٥٨ ج	١٠٨٥٩٠٠ ج

واعترض الطاعن على ذلك بصحيفة طعنه ومذكرة دفاعه بقوله أنه يلتمس زيادة المصروفات الادارية إلى ٢٥٪ من اجمالي الربح حتى تناسب وطبيعة النشاط كما يلتمس احتساب قسط مصروفات تأسيس بواقع ١٠٠٠ جنيه في السنة . وأحالنا الحاضر عن المصلحة المطعون ضدها في دفاعه إلى حيثيات قرار اللجنة التي أوضحت أنها ترى اعتماد مبلغ ١٢٦٥٠ جنيه مدفوع للخرفسة التجارية في ١٩٩٠/٨/١٥ ومبلغ ١٥٢٥٠ جنيه رسوم محلية في ١٩٩٠/٨/١ أما عن أي مصروفات أخرى فإن اللجنة تسرى طرحها جانبها وتؤيد تقديرات المأمورية في باقي المصروفات . وحيث أن الثابت أن الطاعن لم يقدم لنا أية مستندات تؤيد مطلبه في زيادة المصروفات الادارية عما قدرته اللجنة وحيث أن اللجنة قد احتسبت كافة المصروفات الادارية اللازمة لنشاطه المباشر النشاط . فلذلك نرى تأييد تقدير اللجنة للمصروفات الادارية لمناسبتها واعتدالها .

وتأسيسا على ما تقدم يصير تقديرنا لصافي أرباح الطاعن من نشاطه موضوع النزاع في فترة سنة ١٩٨٩م ، سنة ١٩٩٠ كما يلي :

=

سنة ١٩٨٩ م :

اجمالي ربح تجارة قطع الخيار =

$$٨٠ \text{ ج} \times ٣١٠ \text{ يوم} \times ١٦\% = ٣٩٦٨ \text{ جنيه}$$

$$= ١٠٥٨ \text{ ,, تخصم المصروفات الادارية كاللجنة}$$

$$= ٢٩١٠ \text{ ,, صافي الربح}$$

صافي ربح المدة من ١٩٨٩/٧/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ بدأت الأسس =

$$= ١٤٥٥ \text{ ,, } ٢٩١٠ \text{ ج} \times \frac{٦}{١٢} \text{ شهر}$$

سنة ١٩٩٠ م :

اجمالي ربح قطع الخيار =

$$٩٠ \text{ ج} \times ٣١٠ \text{ يوم} \times ١٦\% = ٤٤٦٤ \text{ جنيه}$$

$$= ١٠٨٥٠٠ \text{ ,, تخصم المصروفات الادارية بواقع}$$

$$= ٣٣٧٨ \text{ ,, صافي الربح مقربا}$$

وحيث أنه عن موضوع الطاعن فلما كان من المقرر وفقا لنص المادة ١٦١ - من قانون الضرائب لسنة ١٩٨١ أن بكل من مصلحة الضرائب والممول الطاعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية خـلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار . وحيث أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه متى اطمئنت اليه دون أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه لا تكون ملزمة بالرد استقـلالا الى الطعون الموجبة اليه نقض جلسة ١٩٧٢/٣/١ س ٢٣ س ٢٨٦ . وحيث أنه لما كان ما تقدم وكانت المحكمة تطمئن الى ما انتهى اليه تقرير الخبير لسلامة الأسس التي بنى عليها والأسباب السائغة التي ساقها تبريرا لمختصى به ومن ثم تأخذ به محمولا على أسبابه جاعله منها أسبابا مكملـة ومتحتمة الأسباب هذا القضاء وتنتمي المحكمة الى القضاء في الدعوى فـى ضوء ما انتهى اليه الخبير تقرير الخبير . وحيث أنه هداية على ما تقدم وأخذا به على الواقعة مدار التقاضي وان كان تقرير مكتب الخبراء قد خلص الى أن صافي ربح الطاعن عن الفترة من ١٩٨٩/٧/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ مبلغ ١٤٥٥ جنيها وعن عام ١٩٩٠م مبلغ ٣٣٧٨ جنيها ومن ثم تقرر المحكمة

في الطاعن على تعديل التقرير وعلى النحو الوارد بمنطوق هذا القضاء ،
وحيث أنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة ، فالمحكمة تلزم طرفي
الطعن بالمناسب منها عملا بالمادتين ١/١٨٤ ، ١٨٦ مرافعات .

فهذه الأسباب .

حكمت المحكمة في مادة تجارية : أولا : بقبول الطعن شكلا .
ثانيا : وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه بجعل صافي ربح الطاعن
عن الفترة من ١٩٨٩/٧/١ حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ مبلغ ١٤٥٥ جنيها وعن عام
١٩٩٠م مبلغ ٣٣٧٨ جنيها وألزمت كلا من طرفي الطعن بمناسب من
المصاريف وأتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة ،،

أمين السر ،،

(.....)

(.....)

(٣) تجارة سيارات

قرار لجنة طعن ضرائب المنصورة الدائرة السادسة بالجلسة السرية المنعقدة
بمقر اللجنة الكائن بميدان الطمهي عمارة الأوقاف بالمنصورة بتاريخ ٩٤/٢/٣
برئاسة الأستاذة / خاديه حامد السقعان المدير العام ، وعضوية كل من الأستاذ /
محمد فريد نصر عياد والأستاذ / فتحى السيد السعداوى ، وبحضور السيد /
ناصر الدرينى السيد أمين سر اللجنة .

صدر القرار التالى :

في الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٣ المقدمة من / ونشاطه تجارة
سيارات شارع عمارة بشأن تقدير مأمورية ضرائب
المنصورة ثان صافي ربح الطاعنة عن السنوات ١٩٩٠/٨٧ ملف رقم

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن حسبما يتضح من أوراق الملف فى أن النشاط فردي
باسم الطاعن وأنه قدم اقرارات عن سنة ١٩٨٧ بعدم وجود أى عمليات استيراد

أو شراء أو بيع خلال سنة ١٩٨٧ بسبب الظروف الاقتصادية والقيود المفروضة على الاستيراد عن سنة ١٩٨٨ باجمالى ربح عدد ٢ سيارة \times ٢٠٠ جنيه = ٤٠٠ جنيه - ٢٤٠٧ جنيه م . ادارية وخسارة ٢٠٠٧ جنيه وعن سنة ١٩٨٩ بعدم مزاولة النشاط خلال العام ولم يحقق أية أرباح ومصرفات المعرض تعتبر خسارة ولم تقدم عن سنة ١٩٩٠ كمرفقات الملف وقدرت المأمورية صافى ربح الطاعن عن سنة ١٩٨٧ بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيهها وعن كل من السنوات ١٩٨٨/١٩٩٠ م بمبلغ ٢٨٥٠٠ جنيه وأخطرته بالتقدير على نموذج ١٨ ق بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣ اعترض عليه بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ م لم تأخذ به ووجهت اليه نموذج ١٩ ق بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧ حيث قام بالطعن عليه بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ م وأحيل الخلاف للجنة حيث حددت لجلسة ١٩٩٣/١٠/١٩ لنظره ولها حضر الأستاذ / المحاسب عن الطاعن بموجب توكيل رقم توثيق وطلب اخلاء اللجنة قدمت التأجيل لجلسة ١٩٩٣/١١/١٨ للاطلاع وتقديم الدفاع ثم لجلسة ١٩٩٣/١٢/١٦ لتقديم مذكرة ومستندات وبها قدم وكيل الطاعن مذكرة بدفاعه معلنه للمأمورية مرفقا بها حافظة مستندات واللجنة قررت التأجيل لجلسة ١٩٩٤/١/٦ م انتظار لرد المأمورية ولما لم يرد رد المأمورية واللجنة قدرت اصدار القرار بجلسة ١٩٩٤/٢/٣ وبها صدر القرار التالى :

اللجنة

- بعد الاطلاع على أوراق الملف ومستنداته والمداولة قانونا ، وحيث
أن الطعن قد استوفى كافة أركانه القانونية فهو مقبول شكلا ، وحيث
أن تقدير المأمورية قد جاء على النحو التالي :

سنة ١٩٨٧ صافي ربح تجارة السيارات لحساب المنشأة = $250000 \times 2\% = 5000$

“ “ “ “ “ الغير = $100000 \times 0\% = 0$

صافي ربح سنة ١٩٨٧

ج ٢٥٠٠٠

صافي ربح تجارة السيارات لحساب المنشأة = $30000 \times 7\%$ = ج ٢١٠٠٠

“ “ “ “ “ “ = $10000 \times 5\%$ = ج ٧٥٠٠

صافي ربح سنة ١٩٨٨ = ج ٢٨٥٠٠

سنة ١٩٨٩ / ١٩٩٠م بنفس الأسس السابقة نظرا لتشابه الظروف يصبح صافي الربح مبلغ ٢٨٥٠٠ جنيها عن كل من سنتي ١٩٨٩ / ١٩٩٠م .

مع اعمال أحكام المواد ٣٤ ، ٢٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ هـ هذا وقد وردت اعتراضات الطاعن على تقدير المأمورية فيما يلي :

استبعاد تقدير المأمورية لصافي ربح الطاعن عن سنوات النزاع ويذكر في ذلك أن موكله قدم اخطارا من البنكين الذي يتعامل معهما وهما بنك القاهرة فرع طلخا والبنك الأهلى المصرى فرع المنصورة بعدم وجود أى معاملات للطاعن خلال سنوات النزاع وأنه ليس له أى معاملات مع أية بنوك أخرى كما تدعى بذلك المأمورية وكان عليها أن تحدد تلك البنوك على وجه الدقة ويضيف بأنه قدم اقرارات عن سنوات النزاع بعدم وجود نشاط سوى عدد ٢ سيارة فى سنة ١٩٨٨م ولم يثبت أو اطلاع المأمورية خلال ذلك سوى السيارة ملاكى الدقهلية والتي اتضح أنها مبيعة من الطاعن الى كسل من ولديه القاصرين و وهى ذات السيارة التى وجدت بالمعاينة المؤرخة ١٩٩١ / ١٢ / ٢١م ويستطرد بأن المعاينات التى أجرتها المأمورية لم تثبت وجود أى نشاط للطاعن سوى السيارة السابقة الاشارة اليها والسيارة ملاكى دقهلية بالمعاينة المؤرخة ١٩٩٠ / ١ / ٢٧م والتى تخص شقيق الطاعن / وقدم شهادة بيانات توضح أن السيارة ملك شقيق الطاعن وينتهى الى أن المأمورية لم تثبت بالدليل القاطع أن الطاعن له نشاط فى سنوات النزاع بخلاف ما ذكر ومن يتمسك باستبعاد التقدير والربط الذى أجرته المأمورية للطاعن عن سنوات النزاع واحتياطات تخفيض رقم المبيعات لحساب المنشأة الى ١٠٠٠٠ جنيه فى جميع سنوات الشراع وحساب الغير الى ٤٠٠٠ جنيه سنوات النزاع مع تخفيض نسبة الربح السى ٢٪ لحساب المنشأة ، ١٪ لحساب الغير ويؤكد أن أحكام القضاء لذات النشاط عن السنوات ١٩٨٢ / ٨٠ قد انتهت الى احتساب نسبة صافى ربح للمنشأة بواقع ٥ر٤٪ وبالعمولة الى ٥ر٣٪ وقدم تقرير الخبير فى الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٩٠م (مستند ١٠ حافظة) مع عدم اعمال أحكام المادة ٣٤ من القانون عن سنة ١٩٩٠م حيث قدم موكله لهذا الاقرار بتاريخ ١٩٩١ / ٣ / ٣١م برقم ٤٩١٤ وأرفق صورة الانذار المذكور .

أهم أحكام محكمة الاستئناف

(١) استبعاد قيمة الضريبة المستحقة على الوعاء التجاري من الإيراد الخاضع للضريبة العامة على الإيراد حيث أن هذه الضريبة أصبحت واجبة الأداء .
برغم عدم دفعها

حكم محكمة استئناف الاسكندرية الدائرة ١٢ فرائب بالجلسة المنعقدة علنا برأى المحكمة بجلسة ١٩٩٤/٦/٢٢ برئاسة السيد المستشار / عبد الرحمن عبد الله بهلول رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين / محمد أبو شبيب نائب رئيس المحكمة وذكريا وبمما المستشار ، وحضور الأستاذ / عماد عباس رئيس النيابة ، وحضور السيد / نبيل جرجس أمين السر .
أصدرت الحكم الآتية

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي رقم ٧٢ لسنة ٥٠ ق المرفوع من :
فـ

(١) السيد / وزير المالية بصفته . (٢) السيد / مدير عام فرائب الرمل . ويعلمان بموطنهما القانوني بهيئة قضايا الدولة
بشارع محمود عزمي رقم ٢ المطارين - الاسكندرية .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة ، وحيث أن الوقائع حسبما يبين من مطالعة الحكم المستأنف وسائر أوراق الدعوى تتحمل في أن مأمورية الفرائب المختمة قررت أرباح المستأنف في بيع وحدات سكنية بالعقار ملكه الكائن بشارى سيدى كمال قسم المنتزه خلال عام ١٩٧٩ وأخطرت بتلك التقديرات على النماذج المعدة لذلك فاعتراض ثم تم الاتفاق بين الطاعن ومأمورية الفرائب على تحديد أرباحه في سنة المحاسبة عن هذه التصرفات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيهها إلا أن الطاعن تمسك بخمسة قيمة الضريبة التجارية المستحقة على الإيراد الناتج من النشاط التجاري والخاضع لضريبة الإيراد العام باعتباره ديناً مستحقاً على هذا الإيراد وسوف يسدد منه جبراً إلا أن المأمورية لم تأخذ بهذا الاعتراض وأحالت النزاع الى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٩٢ برفض الطعن وتأييد مأمورية الفرائب . فلم يرفض الطاعن ذلك القرار فطعن عليه أمام محكمة أول درجة بالطعن رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٩٢ فرائب الاسكندرية طلبها للحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة الطعن واعتباره بالضريبة التجارية المستحقة على الوعاء التجاري الخاضع لضريبة الدخل عن سنة ١٩٧٩ من التكاليف الحكيمه الواجب استبعادها من هذا الإيراد بحكم مشمول بالنفاذ مع الزام مصلحة الفرائب بالمصروفات والأتعاب .

ومحكمة أول درجة قضت بجلسة ١٩٩٢/١٢/٢٩ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفض وتأييد القرار المطعون عليه وألزمت الطاعن بالمصروفات تأسيساً على أن ما ورد بالمادة ٩٥ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٩٩ من ذات القانون بشأن الضريبة على العقارات المبنية إنما يقصد بها عوائد العقارات المبنية وليست الضريبة على الأرباح التجارية والمناعية على النحو السوارد بالمادة ١٢ من القانون ولا تخضع تلك الضريبة من الضريبة العامة على الإيراد ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جاء وفق صحيح القانون ، وحيث أن الطاعن - المستأنف - لم يرفض ذلك القضاء فقد طعن عليه بالاستئناف المائل بموجب صحيفة مودعة وبطلنه قانوناً طلب في ختامها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية الطاعن في استبعاد قيمة الضريبة التجارية المستحقة على الوعاء التجاري الخاضع لضريبة الدخل العام في سنة الخوض ١٩٧٩ مع الزام مصلحة الفرائب بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين . وذلك تأسيساً على أسباب حاملها الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره والقصور في التسبيب ذلك أن الحكم المستأنف قد ارتكن الى أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بينما أن القانون الواجب التطبيق على سنة النزاع هو القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وفقاً للمادة ٦ ، ٧ من القانون المذكور فإن دين الضريبة التجارية السالف تحديده والمستحقة على ذات الإيراد الخاضع هو دين ممتاز ملحق بهذا الإيراد وتجب استبعاده من اجمالي الإيراد الخاضع عن ذات السنة .

وحيث أن الاستئناف تدأول بالجلسات حيث حضر من كل من طرفيه محاميه فقررت المحكمة حجه للحكم بجلسة اليوم . وحيث استأنف أن الاستئناف قد حاز أوضاعه القانونية المقررة فهو مقبول شكلاً .

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف فلما كان المستأنف قد أسس استئنافه على سند من أن الحكم المستأنف أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره والقصور في التسبيب إذ ارتكن الى أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بينما القانون الواجب التطبيق على سنة النزاع هو القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على التفصيل المتقدم فإن هذا القول سديد ذلك أن سنة الخلاف هي سنة ١٩٧٩ ومن ثم لا يسرى عليها القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذي يعمل به من تاريخ نشره في ١٩٨١/٩/٧ ومن ثم يسرى على السنة الضريبية ١٩٨١ أو السنة الحالية المنتهية

خلال سنة ١٩٨١ ولا يسرى على سنة ١٩٧٩ وإنما يسرى على هذه السنة القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والفانسون ٧٥ لسنة ١٩٦٩ . وحيث أن المادة ٦ من ذلك القانون قد نصت على أنه تسرى الضريبة العامة على الإيراد على مجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حمل عليه الممول خلال السنة السابقة ومتجمد هذا الإيراد من واقع ما يستحق مسكن العقارات ورؤوس الأموال المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في السوقف إلى آخره . كما نصت المادة ٧ من ذلك القانون على أنه يخضع من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من : (٣) جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة عن الإيراد وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الأراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها . وقد حرر المشرع بموجب هذا النعي التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة وهي تلك التي لا تسمح أحكام الضرائب الفرعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه حسب أوضاع كل حالة وظروفها وقد عدت المادة المبالغ الواجبة الخصم من وعاء الضريبة وذكرت عن نوعها الضرائب المباشرة التي يسمح بخصمها من مجموع الإيرادات والمفروضة بضريبتين مصرية كضريبة الأقطان الزراعية وضريبة الأملاك المبنية والضرائب المفروضة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . والنعي في المادة المذكورة على أن يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون الممول قد دفعه من كافة الضرائب المباشرة ما يفيد أن الضريبة المباشرة لكي تخصم قيمتها من الإيراد السنوي الخاضع للضريبة العامة يجب أن يكون الممول قد دفعها خلال تلك السنة ثم رأى المشرع بعد ذلك أن يجنب الممول مشقة هذا الإلتزام فأضاف بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٩ ما نصه " وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الأراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها " ويسرى هذا التعديل اعتباراً من إيرادات سنة ١٩٦٩ وفق ما جاء به نص المادة الخامسة من هذا القانون . إلا أنه لما كان الأصل في ربط الضريبة أنه يتم بعد الاتفاق بين مأمورية الضرائب والممول على عناصر التقدير وكان الثابت من الأوراق أنه قد تم الاتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على تحديد مافي أرباحه في سنة النزاع بمبلغ ... جنيه ومن ثم يكون هذا التقدير نهائياً وغير قابل للطعن ومن ثم يكون ربط الضريبة بموجب دفعها في حكم دفعها إذ أنها أصبحت بموجب هذا الاتفاق مقدرة وواجبة الأداء وديناً ممتازاً في ذمة المستأنف الذي يتعين عليه دفعها ومن ثم فيتعين والحال كذلك خصمها من الإيراد الخاضع للضريبة العامة على الإيراد حسب نصوص القانون سالفة البيان . وحيث أن الحكم المستأنف لم يلتزم هذا النظر ومن ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين لذلك الغائه والقضاء بالنقض القرار المطعون عليه وبأحقية المستأنف في استبعاد قيمة الضريبة المستحقة على الوعاء التجاري عن سنة ١٩٧٩ مسكن الإيراد الخاضع للضريبة العامة على الإيراد .

وحيث أنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فيلتزم بها المستأنف عليه بصفته عن درجتي التقاضي عملاً بالمادتين ١٨٤ ، ٢٤٠ من المرافعات .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء القرار المطعون فيه وبأحقية المستأنف في استبعاد قيمة الضريبة المستحقة على العنصر التجاري عن سنة ١٩٧٩ من الإيراد الخاضع للضريبة العامة على الإيراد وألزمست المستأنف عليه بصفته بالمصروفات عن درجتي التقاضي ومبلغ عشرين جنيهاً أتعاباً للمحاماة .

أما الهيئة التي حوزت الاستئناف للحكم واشتركت في المداولة وقعت على المسودة نهى الهيئة الآتية :
 برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عبدالرحمن عبدالله بهلول رئيس المحكمة ، و زكريا وبصا المستشار ، وحضور السيد الأستاذ عماد عباس رئيس النيابة ، وحضور السيد / نبيل جرجس أمين السر .

رئيس المحكمة
 (.....)

أمين السر
 (.....)

(٢) إلغاء الربح الرأسمالي بسبب تنازل الأب لابنه

حكم محكمة استئناف اسكندرية (الدائرة ٨ فرائب) بالجلسة العلنية المنعقدة بسراى المحكمة يوم الأحد ١٩٩٢/٤/١١ برئاسة السيد الأستاذ المستشار (١) رئيس المحكمة ، وعضوية الأستاذين / المستشارين وحضور الأستاذ / رئيس النيابة ، وحضور السيد / أمين السر .

(١) راجع الحكم بكتاب الأستاذ / محمد حامد عطا - الفحص الضريبي للأنشطة ، طبعة ١٩٩٤ صفحة ٢٤١ .

أصدرت الحكم الآتي

- في الاستئناف العقيد بالجدول العمومي تحت رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٨ ق . المرفوع من : (١) وزير المالية بمفته .
(٢) مراقب عام مأمورية فرائب الثروة الحيوانية بمفته .

فـ

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة ، وحيث أن وقائع الدعوى وأوجه الدفاع ودفع ومستندات الخصوم فيها سبق وأحاط بها الحكم المستأنف ومن ثم فالمحكمة تحيل اليه بشأنها وان كانت توجزها في أن مأمورية الفرائب المختصة (مأمورية الثروة الحيوانية) قدرت أرباح المنشأة - ورشة بهج أحذية وشلط - خلال السنوات ١٩٨٦ حتى ١٩٨٩ - كالآتي :
ويخص الشريك مبلغ بإضافة الربح الرأسمالي يكون صافي الربح مبلغ وسنة ١٩٨٩ مافيه صافي الربح يقسم تقاسمة بين الشريكين بواقع لكل شريك واذا أخطر بهذه التقديرات فاعترض عليها وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن المختصة التي أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض الأرباح خلال سنوات النزاع على النحو الآتي على التوالي : ، يخص الممول مبلغ والى مبلغ في سنة ١٩٨٩ تقسم مناصفة ومع الغاء الربح الرأسمالي المقدر للطاعن وتخفيض الأرباح للعام للممولين ومع اضافة ايراد عقارى للمدعى عليه في كل سنة بمبلغ (لعدم اثارة أية أوجه دفاع بشأنه) .

ولما لم يرتض الطرفان بهذا القرار فطعن عليه المستأنف ضده بالطعن ٦٠٢ لسنة ١٩٩١ فرائب كلى اسكندرية بصحيفة طلب فسي ختامها الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون عليه واعادة تقدير الوعاء الضريبي بعد استبعاد مبلغ المضافة سنويا ايراد عام ومما يتلوا مع نشاط وقدرة المنشأة التجارية والزام المطعون ضده بالمصاريف وذلك للأسباب المبينة تفصيلا بتلك الصحيفة . وحيث أن الفرائب لم ترتض بقرار اللجنة فطعن عليه بالطعن رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٩١ فرائب كلى اسكندرية بصحيفة طلبت في ختامها الحكم بقبول الطعن شكلا وتأيد تقدير مأمورية .

واحتياطيا اضافة الربح الرأسمالي بواقع الى صافي الربح للطاعن سنة ١٩٨٨ وتعديل وعاء الضريبة العامة على الدخل لسنة ١٩٨٨ والزام السطعون ضده المعروفات وذلك للأسباب المبينة بصحيفة الطعن . وحيث أن محكمة أول درجة قررت قسم الطعنين لارتباطهما وليمدر فيهما حكم واحد . وحيث أنه بجلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ قضت محكمة أول درجة وقبل الفصل في الشكل والموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم . وحيث أن الخبير المنتدب باشر المأمورية وأودع تقريره أمام محكمة أول درجة والذي انتهى فيه الى أن صافي أرباح الطاعن سنة ١٩٨٦ مبلغ وسنة ١٩٨٧ مبلغ وسنة ١٩٨٨ مبلغ وسنة ١٩٨٩ مبلغ والطاعن أخطر بالقرار المطعون عليه في ١٩٩١/٥/٧ وأقام الطعن في ١٩٩١/٥/١٩ وجاء في محضر أعمال الخبير أن الطاعن لم يثير مسألة الأيراد العقارى أمام اللجنة ومن ثم لا تجوز اثارته أمامه . وحيث أنه بجلسة ١٩٩٢/١١/٢٥ قضت محكمة أول درجة أولا : في الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٩١ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض صافي أرباح الطاعن عن سنة ١٩٨٦ بمبلغ وسنة ١٩٨٧ مبلغ وسنة ١٩٨٨ الى مبلغ وسنة ١٩٨٩ الى مبلغ وتأيد القرار المطعون عليه فيما عدا ذلك وألزمت المطعون ضده بمفته بالمصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من طلبات .

ثانيا : في الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٩١ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وألزمت الطاعن بمفته بالمصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وحيث أن المستأنف بمفته لم يرتض هذا القضاء فطعن عليه بالاستئناف المائل بصحيفة قدمته وقيدت بقلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ طلب في ختامها الحكم .

أولا : بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم أولا في الطعن ٦٠٢ لسنة ١٩٩١ والمقام من الممول برفض الطعن مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى .

ثانيا : وفي الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٩١ والمقام من مصلحة الفرائب بالغاء القرار المطعون فيه لبطالته والا فالحكم بالنسبة لموضوعا والحكم من جديد باعتبار المنشأة فردية باسم المستأنف عليه في كل سنة من سنوات النزاع ١٩٨٩/٨٦ وتأيد تقدير مأمورية واحتياطيا : اضافة الربح الرأسمالي بواقع الى صافي ربح المستأنف عليه سنة ١٩٨٨ ليصبح ليصبح صافي ربحه مع الزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى لأسباب حاصلها أخطاء محكمة أول درجة إذ سايزت الخبير بإضافة بعض المبالغ الى المصروفات ، كما أخطأت إذ أن القسرات المطعون عليه قد شابه مخالفة القانون والفساد في تحصيل الوقائع فبالرغم من أن الطاعن أمام اللجنة هو شخص واحد يدعى الا أنها وفيما جاء بحجتيه قراره قد جعلت من الطاعن طاعنين بإضافة بالرغم من أنه لم يطعن

في تقديرات المأمورية ولم يمثل أمام اللجنة مع أن المأمورية تحاسب المستأنف عليه فلفظ كمنشط فردي إذ أن هذه الشركة تمسك صورية - كما لم تقض المحكمة بالأرباح الرأسمالية من جراء تنازله عن نصيب المحل لابنه (١) بمبلغ وحيث أن الاستئناف تداول أمام هذه المحكمة وقدم الحاضر عن المستأنف بمفاته مذكرة بدفاعه وحيث أنه بجلسة ١٩٩٣/٣/١٥ مثل طرفا الاستئناف وبذات الجلسة قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم .

وحيث أن الاستئناف المائل استوفى شرائطه وأوضاعه المقررة قانونا ومن ثم تعين القضاء بقبوله شكلا . وحيث أنه عن موضوع الاستئناف وكان الحكم المستأنف قد أخذ بتقرير الخبير بعد أن اطمأن اليه والذي تطمئن اليه هذه المحكمة كذلك وكان قرار اللجنة وتقدير الخبير وحكم محكمة أول درجة قد تكفل بالرد على أسباب الاستئناف كما أنه بالنسبة للربح الرأسمالي المطلوب اضافته الى أرباح سنة ١٩٨٨ وقدره ٠٠٠٠٠ لم يثبت بأي من طرق الاثبات - لما كان ذلك وكانت أسباب الاستئناف ليس الا ترديد لما سبق أن أبداه المستأنف بمفاته أمام محكمة أول درجة وتناولته محكمة أول درجة وتقرير الخبير بالرد والتنفيذ بأسباب مقبولة وفق صحيح القانون تقرر عليها هذه المحكمة وتعتمدها وتأخذ بها أسبابا مكمله لأسباب هذا الحكم الأمر الذي يتعين معه رفض الاستئناف وتأبيد حكم محكمة أول درجة المستأنف وحيث عن المصاريف فالمحكمة تلزم المستأنف بمفاته عملا بالمادتين ٧١٤ ، ٢٤٠ مرافعات بها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة - بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأبيد الحكم المستأنف والزام المستأنف بمفاته بالممرقات ومبلغ عشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة .

(١) صدر قرار لجنة طعن فرائض الاسكندرية الدائرة الثانية رقم ٤١٩ جلسة ١٩٧٩/٥/٥ حيث استبعدت الربح الرأسمالي حيث أن الشريكة المتنازل اليها هي أم الشريكين المتنازليين وأن المبلغ الذي تسلمه كل من الشريكين طبقا لعقد التخرج هو ٠٠٠ جنيه عبارة عن نصيب كل منهما في رأس المال وقدره ٠٠٠٠٠ مخموما من خسائر قدرها ٠٠٠٠٠ وحيث استقرت أحكام النقص على أن الربح الرأسمالي لا يفترض ولا بد من إقامة الدليل عليه وحيث أن المأمورية لم تقم مثل هذا الدليل فضبطا عن أن المتنازل اليها هي والددة كل من الشريكين المتنازليين وأن هذه الملة تلغى أي شبهة في تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة التنازل لذلك تقرر اللجنة إلغاء الربح الرأسمالي لعدم قيام دليل عليه وقد أصدرت لجنة طعن فرائض الاسكندرية الدائرة السادسة في الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨١ بجلسة ١٩٨٢/٤/١٣ باستبعاد الربح الرأسمالي حيث أن الشريك لم يبيع لنجليه وأنه مازال شريكا بالمنشأة ونجليه الشريكين ٠٠٠٠ بعد حصولهما على دبلوم المنابع وتأديته الخدمة العسكرية انضما الى والدهم في المحل ولم يسددا شيئا في سبيل ذلك ونظرا لأن الشريكين ٠٠٠٠ يقومان بالعمل في المحل ولا ينطوي انضمامهما الى والدهم بالمشاركة في المحل نظرا للعلاقة الأسرية وما جرى العرف عليه في مجتمعنا والتي تجعل الأب مسئولا أديها عن أبنائه حتى يكون لهما مصدر رزق ومنزل لذلك لا يسع اللجنة الا إلغاء أرباح الرأسمالي لأنه لا يستند في تقديره الى أيام فعلية محققة وخاصة وأن الطاعن رجل مسن وقدرته على العمل محدودة كما أصدرت لجنة طعن فرائض الاسكندرية الدائرة العاشرة في الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٢ بجلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ بإلغاء الربح الرأسمالي حيث قدرت المأمورية هذا الربح نتيجة تخارجهما والتنازل عن حصتهما للشريك الآخر وحيث أن هذا التنازل قد تم من الأبوين لأبنهما وليس من الممتور أن يتقاضى الوالدان من ابنتهما أية مبالغ مقابل تنازلهما عن حصتهما وأن أموال الوالدين سوف تؤول في النهاية لابنتهما فلا يسع اللجنة الا إلغاء الربح الرأسمالي لأنه لا يستند في تقديره الى أرباح فعلية محققة خاصة وأن الطاعن وزوجته طاعنين في السن ولا يقدران مواجهة أعباء العمل . كما صدر قرار لجنة طعن فرائض الاسكندرية الدائرة السادسة في الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٩١ بجلسة ١٩٩٢/٢/٧ بإلغاء الربح الرأسمالي وذلك لوجود مانع أدبي من وجود ربح رأسمالي لعلاقة الأخوة بين الشركاء ولعدم وجود أي دليل مادي لدى المأمورية حتى يمكنها ادعاء وجود ربح رأسمالي وأنه أصبح لكل شريك نشاط فردي مستقل وأن تقسيم المحل الى ثلاث أجزاء لكل شريك جزء بقدر حصته في الشركة الأصلية ووجود نشاط مستقل لكل منهم وبالتالي إلغاء الربح الرأسمالي . كما صدرت لجنة طعن فرائض الاسكندرية الدائرة الأولى في الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٩٠ بجلسة ١٩٩٣/٤/٥ م حيث قضت بإلغاء الربح الرأسمالي وعللت ذلك أن الثابت أن المنشأة شركة تضامن بين ٠٠٠٠ وابنه ٠٠٠٠ وزوجته ابنة المتوفى حال حياته وأن الشريك الجديد هو أيضا ابن الطاعن الشريك ٠٠٠٠ أي أن الشركة القديمة والجديدة مكونة من أسرة واحدة وليس من المعقول أو المنطقي أن يتقاضى ابن من والده ربحا رأسماليا وكذلك زوجة ابنة كمن أن المأمورية لم تقدم الدليل على تحقيق الربح الرأسمالي وعليها يقع عبء الاثبات وليس مجرد الاعتراض ٠٠٠٠ وحيث أن العرف والتقاليد والمادات وكذلك العلاقات الأسرية تمنع تقاضي الأبناء من أبيهم أرباح لم تتحقق ولم تثبت المأمورية بل افترضت وجودها لذلك لا يسع اللجنة الا إلغاء الأرباح الرأسمالية لعدم تحققها .

(٢) عدم خضوع الحساب الجارى للشركاء

لقريبة الدفعة النسبية

حكم محكمة استئناف الاسكندرية الدائرة ٢٦ فرائب بالجلسة ١٩٩٢/٤/٧م بالجلسة المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ / سعد كمال سعد نمر الله رئيس المحكمة ، وعفوية الأستاذين / عبد الحميد السعدلى وزياد متولى محمد متولى المستشارين وبحضور السيد الأستاذ / قدرى الشافعى رئيس النيابة ، وحضور السيد / مالح آدم حسن أمين السر .

صدر الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول رقم ١٤٢٧ سنة ١٤٨ ق . المرفوعة من

فـ سـ بـ

- (١) السيد / وزير المالية بصفته . (٢) السيد / رئيس لجنة طعن فرائب الاسكندرية الدائرة الثانية .
(٣) السيد / مراقب مأمورية فرائب الدفعة بالاسكندرية وموطنهما القانونى هيئة قضايا الدولة ٦ شارع محمود عزمى قسم
الخطارين بالاسكندرية .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية بعد الاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا ومن حيث أن وقائع الدعاوى ومحملها حسب المبين من أوراقها أن مأمورية فرائب الدفعة بالاسكندرية أجرت التفتيش على منشأة المستأنف الشركة من ١٩٨٦/١/١ حتى ١٩٨٨/١١/٣٠م وقدرت المستحق لها من فرائب الدفعة النسبية والنوعية ورسم تنمية مقابل التأخير بمبلغ جنيه ومبلغ جنيه نسبى ومبلغ جنيه نسبى جارى الشركاء وأخطرت المستأنف بها فاعترض عليها أمام اللجنة الداخلية بنى اعترافه على فريبة الدفعة النسبية على البوالص وجارى الشركاء وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٨٩/١٠/٢٩م برفض الطعن فطعن عليه أمام محكمة أول درجة التى ندهت خبرا قدم تقريره فى ١٩٩٢/١١/٢٦م أصدرت محكمة أول درجة حكما برفض الدعوى وتأيد القرار المطعون عليه أخذا بما انتهى اليه تقرير الخبير . واذ لم يلق ذلك الحكم قبولا لدى الشركة طعنت عليه بالاستئناف المائل بصحيفة أودعتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠م وأعلنتها قانونا للمستأنف فدهم بمفاتنهم بطلب القضاء بإلغاء الحكم المستأنف والقرار المطعون عليه وتقديرات مأمورية فرائب الدفعة فيما زاد على مبلغ جنيه ونعت فيها على الحكم فيه إجحافه بحقوقها ومخالفته القانون على أسباب حاملها أن حساب جارى الشركاء لا يخضع لفريبة الدفعة النسبية التى تنحصر وفق المادة ٥٧ من القانون ١١ لسنة ١٩٨٠ على الأعمال المصرفية .

وحيث أن الاستئناف تداول نظره على النحو الثابت بمحاضر جلساته ومثلت الشركة المستأنفة بوكيل كما مثل محامى الحكومة عن المستأنف فدهم بمفاتنهم وقررت المحكمة بجلسة ١٩٩٢/٢/٨م عجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم ومرحت بمذكرات لمسئب يشاء فى أسبوعين مناصرة بدها بالمستأنفة وقدمت مملحة الفرائب مذكرة بدفاعها وطلبت فيها رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ولم تقدم الشركة المستأنفة مذكرة بدفاعها حتى اليوم .

وحيث أن الاستئناف أقيم فى الميعاد وعن حكم حائز له واستوفى أوضاعه القانونية كافة ومن ثم تقضى المحكمة بقبوله شكسلا وحيث أنه عن موضوعه فإن النعى فيه على الحكم المستأنف وقرار اللجنة وتقديرات المأمورية فى تقديرها لفريبة دمة نسبية على حساب جارى الشركاء فهو فى مقولة ذلك أن المشرع نص فى المادة ٥٧ من قانون فريبة الدفعة الصادر بالقانون ١١ لسنة ١٩٨٠ التى أعملتها مملحة الفرائب على استحقاق الفريبة النسبية على الأعمال والمحركات المصرفية على الوجه الذى أورده ومنه فى الفقرة الثالثة السلف والقروض والاقرار بالدين بالنسبة التى حددها وانصرفت الفقرة الأولى من تلك المادة الى فتح الاعتماد وجاءت الثانية خاصة بعقود الأموال والنزول عنها وبهين أنها كلها أعمال مما تقوم بها المصاريف ونعت المادة ٥٨ من ذات القانون على استحقاق الفريبة النوعية على الأعمال والمحركات المصرفية وأنت بتعداد لها وبهين وكلها مما تأتبه المصارف عنونه الشارع بالأعمال والمحركات المصرفية وما فى حكمها وإزاء وضوح النصوص الثلاثة سالفة الذكر الفصل الثانى عشر من القانون والذى المصارف ومن ثم فلا أثر لما ضمنه الشارع عنوان الفصل " ومن عبارة " وما فى حكمها " وأنه وإن كان الشارع يتنزه عن اللغو إلا أنه

وأمام وضوح النصوص ونعسد الأعمال المنطقية عليها وحررها لها في المصارف فقد أصبحت تلك العبارة لنزوا وهو ما يصادف كثيرا من تشريعات هذا الزمان . وحيث أنه متى كان ذلك وكان لا خلاف بين طرفي الدعاوى في أن الشركة المستأنفة ينحصر نشاطها في أعمال النقل ولا تقوم بأعمال المعارف ومن ثم فإن حساب جاري الشركاء بها أيها كان سببه لا يخضع لفريضة (١) الدفعة النسبية على القروض المنصوص عليها بالمادة ٥٧ من قانون فريضة الدفعة المأدر بالقانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ التي أعملت فيها مصلحة الضرائب ولجنتها وتابعها الخبير المنتدب من محكمة أول درجة وأخذ به الحكم المطعون وكذا فالمحكمة تقضى بالنسبة الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون عليه وتقديراته مأمورية فرائض الدفعة لفريضة النسبية على حساب جاري الشركاء بمبلغ ٠٠٠٠٠ جنيهها وتأبيده فيما عدا ذلك والذي لم تطعن عليه الشركة المستأنفة .

وحيث أنه عن المصاريف وإذا لم يقض للشركة الطاعة بقصد التزامها في المبلغ الذي طالبت به فإن المحكمة تقضى بالزامها بالمصاريف عملا بحقها المقرر في المادتين ١٨٦ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : أولا : بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا : وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقرار المطعون عليه وتقديراته مأمورية فرائض الدفعة المطعون عليها في تقديرها لمبلغ ٠٠٠٠٠ جنيهها فريضة دفعة نسبية على حساب جاري الشركاء وتأبيدهما فيما عدا ذلك . وألزامت الشركة المستأنفة بالمصاريف . صدر هذا الحكم وتلى علنا بمرأى المحكمة بجلسته يوم الأربعاء ١٩٩٣/٤/٧ م .

رئيس المحكمة

(.....)

أمين السر

(.....)

(٤) امتداد الاعفاء من فريضة الدفعة النسبية للزيادة في رأس المال باعتبار أن هذه الزيادة كانت أمرا لازما لا بديل عنه

حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة (٩) فرائض بجلسته ١٩٩٤/٦/٨م بالجلسة المنعقدة علنا بمرأى المحكمة بدار القضاة العالي بشارع ٢٦ يوليو بالقاهرة برئاسة السيد الأستاذ المستشار / طريف أرمان يوسف جاد رئيس المحكمة وعضوية السيد حسن الأستاذين / حلمي إبراهيم محمد ومطفى حسين أحمد المستشارين ، وحضور السيد الأستاذ / يحيى عبد الباق وكيل النيابة وحضور السيد / منير السيد شاهين أمين السر .

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول التجاري تحت رقم ٣٤٠٨ لسنة ١١٠ قفاشية المرفوع مسن

.....

مستند

(١) السيد الدكتور / وزير المالية بعفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب . (٢) السيد الأستاذ / رئيس مصلحة الضرائب

(١) استفسرت مأمورية فرائض المنشية بالاسكندرية بكتابها رقم ٣١٠٢ بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٢ والوارد للإدارة العامة لبحوث الدفعة والرسوم تحت رقم ٢٠٠٢ بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٢ والخاص بالاستفسار عما ينتج حيال قرارات لجان الطعن وكذلك الأحكام الابتدائية والتي انتهت بعدم خضوع الحسابات الجارية للشركاء وكذلك الأرباح المرحلة لفريضة الدفعة النسبية على القروض المقررة بالبند ٣ من المادة (٥٧) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته فالتبني رأيها التي : عدم خضوع الحسابات الجارية للشركاء بالشركة لفريضة الدفعة النسبية على القروض المقررة بالبند (٢) من المادة (٥٧) من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته سواء كانت دائنة أو مدينة لا تعتبر من قبيل القروض أو السلف كما أنها لا تعسد حسابات مصرفها وفقا للبند (٢) من المادة (٥٨) من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ . ان الأرباح المحتجزة والأرباح المرحلة من أعوام سابقة لا تعتبر من قبيل السلف والقروض أو الاقرار بالدين ومن ثم لا تخضع لفريضة الدفعة النسبية المنصوص عليها بالبند (٢) من المادة (٥٧) من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته . ان قرارات لجان الطعن وأحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في هذا الشأن تتفق وصحيح تطبيق القانون .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

وموطنهما القانوني بهيئة قضايا الدولة بمبنى مجمع التحرير قسم قعر النيل بالقاهرة ، وحضر عنهما الأستاذ /
المستشار بهيئة قضايا الدولة .

الموضوع

استئناف الحكم الصادر بجلسته ١٩٩٢/١٠/٢١ من محكمة الجيزة الابتدائية في الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٠ كلى ضرائب الجيزة .
المحكومة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولية . تتحمل الوقائع في أن مأمورية ضرائب الاستثمار بالقاهرة كانت قد أخطرت الشركة المستأنفة بالنموذج ٣ ضريبة دمنة متضمنا بياناً بمقدار قريبتى الدفعة النوعية والنسبية المستحقة سدائها عن المدة من ١٩٨٦/١١/١ حتى ١٩٨٨/٢/٢٨ منها مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه دمنة نسبية على زيادة رأس مال الشركة في المدة من ١٩٨٦/١٢/٤ حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ فاعتزفت الشركة على ذلك بالاستناد الى أن الزيادة معفاة من الضريبة المطالب بها وطلبت إحالة الأمر الى لجنة الطعن المختصة للفعل في هذا الأمر فقط بعد أن وافقت على تقديرات المأمورية لما عداها من تقديرات خاصة بالدفعة النوعية .

وبتاريخ ١٩٩٠/٣/١٨ أصدرت لجنة طعن ضرائب القاهرة القرار المطعون فيه قاضيها بتأييد المأمورية في المطالبة بالدفعة النسبية المبالغ قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه عن زيادة رأس المال وذلك بالاستناد الى أنه وان كانت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وافقت على تلك الزيادة الا أنها لا تتمتع بالاعفاء لأن الغرض منها لم يكن هو زيادة الطاقة الانتاجية أو اضافة نشاط جديد وانما كان الحق فيها مواجهة الارتفاع في التكاليف الاستثمارية للمشروع لمواجهة انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي وانخفاض سعر صرف الدولار في مواجهة الفرنك السويسري .

لم يصادف هذا القرار قبولا لدى الشركة المستأنفة قطعت عليه بالدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٠ كلى ضرائب الجيزة - المستأنف حكما - طالبة إلغاء القرار المذكور الاستناد الى أن الزيادة التي تقررت هي في حقيقتها جزء من رأس المال الأصلي السدوي يتمتع بالاعفاء قانونا ينسحب الاعفاء اليها .

ندبت محكمة أول درجة خبيرا في الدعوى ثم وبعد أن أودع تقريره قضت بجلسته ١٩٩٢/١٠/٢١ في موضوع الطعن برفض تأسيسها على أن الزيادة قد تمت في ١٩٨٦/١١/٣ قبل بدء النشاط التجاري أو التوسع فيه حال أن الاعفاء يبدأ من عام ١٩٨٩ م (السنة المالية التالية لتاريخ بداية النشاط وعولت في ذلك على تقرير الخبير) .

طلعت الشركة على الحكم السالف بالاستئناف المائل بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٨ طلبت في ختامها إلغاء الحكم المذكور والزام المستأنف مدهم بالمصاريف والأتعاب من الدرجتين . وأقيم الاستئناف على القول بأن رأس مال للشركة كان قد تحدد بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه الا أنها اضطرت لزيادته الى مبلغ قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه اذ تبين لها عند الشروع في تنفيذ خططها حدوث تغييرات عالمية كبيرة في أسعار الأصول الثابتة - آلات ومعدات - وزيادة في التكاليف الاستثمارية للمشروع كادت أن تتسبب في إلغاء مشروعاتها والعدول عنها وكانت نتيجة المدة الطويلة التي استغرقتها استصدار الموافقات والتراخيص اللازمة والتي امتدت لأكثر من عامين وأن الزيادة بذلك جزء من رأس المال الأصلي فقررت قبل بداية الانتاج وللظروف القاهرة التي مرت بها وأضافت الشركة المستأنفة لذلك أن رأس مالها يتمتع بالاعفاء من الضريبة المطالب بها اذ هي خاصة لقانون الاستثمار فعلا عن أنها تعمل بمدينة احدى المناطق العمرانية الجديدة .

تداول نظر الاستئناف بالجلسات على النحو الثابت بالمحاضر وحيث قدم الحاضر عن الشركة المستأنفة بجلسته ١٩٩٤/٢/٦ حافظة تضمنت : (١) صورة ضوئية من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٦ الخاص بالترخيص بإنشاء الشركة وفق أحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام الاستثمار المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . (٢) صورة قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣ والمتضمن بزيادة رأس المال الى ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . (٣) صورة ضوئية من بطاقة ضريبية واردة بها تاريخ بدء المزاولة ١٩٨٨/٩/١٨ وأنها معفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات تنتهي في ١٩٩٨/١٢/٣١ طبقا لأحكام المادتين ٢٤ ، ٢٥ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة . كما قدم الحاضر عنها مذكرة طلب في ختامها إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المستأنفة وتضمنت ترديدا لما سبق من دفاع حاصله عام أحقية مصلحة الضرائب في المطالبة بفرصة دفعة نسبية من زيادة رأس المال لتمتعه بالاعفاء .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

وبجلسة ١٩٩٤/٤/٢م قدم الحاضر عن المستأنف ضده بمفاته - مصلحة الضرائب - مذكرة طلب في ختامها رفض الاستئناف وتأجيل الحكم المستأنف ورد بها القول أنه يشترط الاعفاء بالزيادة في رأس مال من فريبة الدمغة النسبية أن تكون الزيادة بنفس عرض التوسيع في النشاط الانتاجي للمشروعات المعفاة وذلك باستحداث نشاط جديد مكمل للنشاط الأصلي أو بالتوسع في نشاط قائم وان توافق الهيئة العامة للاستثمار على تلك الزيادة وأنه وان كانت الهيئة المذكورة قد وافقت على زيادة رأس مال الشركة المستأنفة الا أن الشرط الأول للاعفاء لا يتوافر إذ لم تكن الزيادة بفرض التوسع الانتاجي وانما كانت تعديل الهيكل التمويلي للشركة نتيجة زيادة التكاليف الاستثمارية الفعلية وأن القرار المطعون عليه من ثم في محله بما يستتبع تأجيل الحكم المستأنف وحيث أن المحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم - وحيث أن الاستئناف استوفى أوضاعه الشكلية المقررة فمن ثم تقضى المحكمة بقبوله وحيث أنه عن موضوعه خاصا بطلب الغاء القرار المطعون عليه فيما تضمنه من تأجيل المأمورية في مطالبتها الشركة لفريبة دمغة نسبية قدرها ٠٠٠٠٠ جنيه عن زيادة رأس المال وعن المدة من ١٩٨٦/١٢/١م حتى ١٩٨٧/١٢/٢١م فإن الذي يتبين من العرض المألف أن ما قامت به الشركة المستأنفة كان مجرد تعديل في مقدار رأس مالها الأصلي والاضافة التي تمت بموجب قرار جمعيتها العمومية غير العادية في ١٩٨٦/١١/٢م لا تعدو أن تكون إعادة لتحديد رأس المال الأصلي للشركة بمبلغ يزيد عما كان مقداره من قبل لمواجهة متغيرات حدثت لرأس مالها بذلك قد تحددت على مرحلتين الأولى عند التأسيس والثانية في ١٩٨٦/١١/٢م وهو تكون من جزئين ولا ينطبق على الجزء الثاني أي التعديل وصف الزيادة في رأس المال بالمعنى الفني الضيق الذي قصد اليه المشرع ذلك أن الجزء الثاني قد أضيف قبل أن يزاول المشروع نشاطه وقبل أن تبدأ الشركة انتاجها بينما الزيادة تتم عادة بعد مباشرة النشاط لمدة قد تطول لسنوات ويكون الغرض منها الرغبة في زيادة الانتاج بالاضافة أو التوسع والحال في الدعوى العاللة أن الزيادة قد وافقت عليها هيئة الاستثمار وكانت لازمة لبدء الانتاج ولزاوله المشروع لنشاطه ولم يكن الغرض منها زيادة الانتاج بالتوسع أو الاضافة لأنه لم يكن هناك نشاط قد بدأ أو انتاج قد ظهر للشركة - واذ كان من المقرر تمتع الزيادة في رأس المال بالاعفاء من فريبة الدمغة النسبية أن كانت بفرض زيادة الانتاج للمشروع السذي يكون قد بدأ النشاط والانتاج بالفعل بالنظر للعائد الاقتصادي المتوقع بها - من الزيادة - ضمن باب أولى تعفى مثل الزيادة محل المنازعة من الفريبة المطلوبة حتى وان وصفت حسابيا بأنها زيادة لرأس المال الأصلي للمشروع باعتبار أنها كانت أمسرا لازما لا يديل عنه كي يخطو المشروع خطواته نحو الانتاج وحتى لا يتعرض للالغاء أو التعفية بما يهدد مالا وجهدا مؤثر سلبيا لو تكرر على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من أقروه أصلا ومن وراء تقرير الاعفاءات لتلك المشروعات ذلك أن معاونة المشروعات التي تمت الموافقة عليها كي تبدأ الانتاج وإزالة العقبات من أمامها أولى وأجدر بالاعفاء والتيسير أو هي في القليل يجب أن تأخذ نفس المعاملة من حيث الاعفاء الفريبي - المقررة لزيادة انتاجية مشروع قائم الانتاج فعلا - واذ كانت الشركة تباشر نشاطها بأحدى المدن العمرانية الجديدة وتتمتع بالاعفاء من حيث الدمغة النسبية على رأس المال المسال فإن الاعفاء المذكور يمتد الى الزيادة التي تقررت في ١٩٨٦/١١/٢م باعتبار أنها جزء من رأس المال الأصلي أو هي تأخير حكمه ويكون مطالبتها بفريبة الدمغة النسبية عنها غير قائمة على أساس متعينا لذلك الحكم المستأنف القرار المطعون فيه مع الزام المستأنف ضده بالمصاريف عن الدرجتين -

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقرار المطعون فيه وألزمت المستأنف على نفسه بصلته بالمصاريف عن الدرجتين وبمبلغ ٣٠ جنيه لأتعاب المحاماة - صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٤/٦/٨م -

رئيس المحكمة

(.....)

أمين السر

(.....)

(٥) عدم (١١) خضوع الحالات التقديرية للمادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١

حكم محكمة استئناف المنصورة مأمورية دمياط بالجلسة التجارية المنعقدة علنا بمبنى المأمورية بدمياط في يوم الأربعاء، الموافق ١٩٩١/١٢/٤ برئاسة السيد المستشار / كمال صالح رئيس المحكمة وعضوبة السبدين المستشارين / رمضان ميسر ولد وملاح هلال، وحضور السيد الأستاذ / خالد جويلي وكيل النيابة، وحضور السيد / رجب محمد حسن أمين السر .
صدر الحكم الآتي :

في الاستئناف العقيد برقم ٤١ لسنة ٢٢ ق من دمياط . المرفوع من السيد /
السيد / وزير المالية .

الوقائع

استئناف عن الحكم رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٩٠ من محكمة دمياط الابتدائية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢١ م .
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا ، حيث أن وقائع الدعوى ودفع الخصوم فيها وأوجه دفاعهم سبق أن أحاط بها تفصيليا الحكم المستأنف والذي تحيل اليه المحكمة ملما للتكرار وحائلا دون الإحباب حيث أنها توفى الوقائع بالتقدير اللازم لامدار هذا الحكم في أن المستأنف ضد سبق أن أقام الدعوى المستأنفة أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بالناء القرار المطعون عليه بعدم أحقية المأمورية في اعمالها لأحكام المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بأحقيتها فسي تطبيقها والزام المطعون ضده بالمعروفات ومقابل أتعاب المحاماة تأسيسا على أن اللجنة أخطأت بما ترتب أن المادة سالفه الذكر لا تنطبق الا على الممول الذي يملك دفاتر منتظمة آنذاك .

وحيث أنه بجلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ قضت محكمة دمياط الابتدائية بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالناء القرار المطعون عليه فيما قضي به من عدم اعمال حكم المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخ فيما جاء بالمنطوق فلم يلق هذا القضاء قبولا لدى المحكوم ضده مما أدى الى احياء الاستئناف المائل بحيلة أودعت وأعلنت قانونا طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف .

والقضاء يرفض الطعن المقام من المستأنف ضده والزام معلقة الضرائب بالمعروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين استنادا الى أسباب حاصلها أولا أن المشرع نظم في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قواعد فحص الممولين أصحاب الحسابات الدفترية أخرى تخصص للممولين ممن لا يملكون دفاتر أو حسابات .

والد خالف الحكم المستأنف هذا النظر يكون قد خالف صحيح القانون . وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات على النحو المبين بمحاضرها وبجلسة ١٩٩١/١١/٦ حضر المستأنف والمستأنف ضده حيث قدم الأول مذكرة صم فيها على الطلبات وأضاف أن معلقة الضرائب قد أصدرت التعليمات التفسيرية رقم (١) لسنة ١٩٩٠ متضمنة وجه نظر المستأنف كما قدم النائب عن الحكومة مذكرة طلب فيها الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمعروفات وبذلك الجلسة قررت المحكمة حجز الاستئناف ليعدر الحكم فيه بجلسة اليوم . وحيث أن الاستئناف حاز أوضاعه الشكلية المقررة ومن ثم فهو مقبول شكلا ، وحيث أنه عن موضوع الاستئناف أنسبه على أسبابه وحاصلها خطأ الحكم المستأنف فيما ذهب اليه من تعميم نص المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الممولين ممن كانوا يملكون دفاتر وحسابات منتظمة ان كانوا غير مسجلين ذلك . وحيث أن البين من الاطلاع على الحكم المستأنف أنه قد انتهى غير مائث الى الناء قرار لجنة الطعن فيما قضت بنسبه من عدم أحقية مأمورية الضرائب واعمال نص المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في حق الممول (المستأنف) على سند من القول أن المادة ٢٤ تنطبق على الممولين كافة سواء متهم من يملك دفاتر منتظمة أو من يملك دفاتر بطريق التقدير ولما كسان صحيح القانون أن المادة ٢٤ جاءت مخالفة عن الممولين الذين يملكون دفاتر وسجلات منتظمة فقط وذلك بدليل اشتراط المشرع أن يرفق بالقرارات الضريبية عدة بيانات لا تتوافر الا لمن يملك السجلات أو دفاتر منتظمة . وحيث أن الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر ومن ثم يتمين القضاء في موضوع الاستئناف بالخاضع فيما قضي به من اعمال المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ولعدم اعمالها في حق المستأنف . وحيث أنه عن المعروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة فان المحكمة تلزم المستأنف ضده بمقتضى المحكوم ضده عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبعدم أحقية المأمورية في اعمال نص المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المستأنف والزامت المستأنف ضده بالمعروفات ومبلغ عشرين جنيها أتعاب المحاماة .
صدر هذا الحكم وتلى علنا بمعرفة الهيئة المبينة بعدره أما الهيئة التي وقعت على الأسباب وصحت المرافعة والمدولة فهي المشكلة من رئاسة السيد المستشار / كمال صالح رئيس المحكمة وعضوبة السبدين المستشارين / رمضان ميسر ولد وأحمد الزمر .

أمين السر

رئيس المحكمة

(.....)

(.....)

بالاتاوات تقرر أن المأمورية قد جانبها المواب فيما سارت اليه من اخضاع جزء من الأتاوة للضريبة للأسباب الآتية :

(١) ان اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بين مصر وأى دولة أخرى هي اتفاقيات سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى ولا يجسوس الاجتهاد فى تعديل أجر بنودها .

(٢) أن الحد المسموح به والذي قررت المأمورية أنه لم يتم تحديده فى الاتفاقية وحددته هي بمعرفتها - هو النسبة التى يكون قد تم الاتفاق عليها بين أى شركة مصرية وأى شركة ألمانية وهي فى حالتنا ٥% وقد وافقت الشركتين وكذلك وزارة الصناعة ورئيس هيئة القطاع العام للأدوية - فإذا ما طلبت الشركة الألمانية زيادة هذه النسبة فتكون بذلك قد تجاوزت الحد المسموح به وهنا تخضع الزيادة للضريبة - أما أن تزيد قيمة مبيعات الشركة المصرية " " من الأدوية الممنعة بمعرفتها والخاصة بشركة مع بقاء نسبة الأتاوة كما هي ٥% فإن زيادة حصة الشركة الطاعنة من الأتاوة نتيجة حتمية لذلك لا تعتبر زيادة عن الحد المسموح به .

(٣) أن المأمورية وكما يتفح من تقرير الفحص أنه تم فحص السنوات ١٩٨٣/٧٩ بوعاء معفى رغم أن الأتاوة فى سنة ١٩٨٢/٨١ بلغت ج وفى سنة ١٩٨٣/٨٢ لم بلغت ج وكلها تزيد عن الحد المسموح به والمحدد بمعرفة المأمورية والسبب الذى بلغ ج ورغم ذلك فقد تم الاخطار عن هذه السنوات بالاعفاء . واللجنة تقرر أنه خلاصة لما تقدم فإن ربط الضريبة المستحقة على الأتاوة كان على غير أساس قانونى وبالتالي تقرر اللجنة أحقية الطاعنة فى طلبها بخموص عدم خضوع الأتاوة للضريبة طبقا لاتفاقية منع الازدواج الضريبي طبقا لما جاء بحديثات القرار .

أما بخصوص طلب الطاعنة بسقوط حق المصلحة فى المطالبة بالضريبة المستحقة على الأتاوة عن السنوات ١٩٨٤/٨٢ - ٨٧/٨٦ لمؤرر أكثر من خمس سنوات عليها فإنه طالما أن اللجنة قررت الاعفاء للأتاوة كما جاء بمعاله فلا مجال لبحث التقادم وسقوط حق المصلحة فى الضريبة حيث أنه لا توجد ضريبة .

القرار

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بعدم خضوع الأتاوة للضريبة طبقا لاتفاقية منع الازدواج الضريبي وما ورد بالحديثات يخطر كل من طرفى النزاع بصورة من قرار اللجنة بكتاب موسى عليه يعلم بالموصل ...

رئيس اللجنة ...
(.....)

أمين السر ...
(.....)

(٢) عدم خضوع المبالغ التى يتقاضاها أعضاء مجلس الرقابة لضريبة القيم المنقولة

لجنة طعن فرائب القاهرة الدائرة الأولى بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة ١٥ شارع منصور بلاطوغلى بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠م برئاسة السيد الأستاذ / لطفى سليمان داود مدير العام ، وعضوية كل الأستاذة / ليلى محمد محمد المدنى ، والأستاذة / ماجدة أحمد الشيمى ، وأمانة سر السيدة / زينب محمود المفتى .

مدر القرار الآتى

فى الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠ المقدم من السيد /
.....

مفسد

مأمورية فرائب الشركات المساهمة بشأن تحديدها لوعاء ضريبة القيم المنقولة عن السنوات ١٩٨٣/٨٢ الى ١٩٨٥/٨٤ ملسف رقم

الوقائشع

تتلخص الوقائع فى أن المأمورية أخضعت المبالغ التى حصل عليها أعضاء مجلس المراقبة لضريبة القيم المنقولة وذلك عن السنوات ١٩٨٢/٨٢ الى ١٩٨٥/٨٤ بموجب تقرير فحص معتمد بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٨ وكان الوعاء كما يلى :

١٩٨٢/٨٢ مبلغ ج و ١٩٨٤/٨٢ مبلغ ج و ١٩٨٥/٨٤ مبلغ ج وأخطر السيد / مدير الشركة بنموذج ١٨ فرائب تحت رقم ٢٢٩٩ بتاريخ ٢١/٩/١٩٨٨ وببنموذج ١٩ فرائب بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٨ تحت رقم مادر ٣٠٩٨ وأحيل الخلاف الى اللجنة الداخلية بالمأمورية التى قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٩ بحالة الخلاف الى لجنة الطعن . وأحيل الخلاف السبق

لجنة الطعن بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٠م وتحددت أول جلسة بتاريخ ٢٠/٦/١٩٩٠م حضرها الأستاذ / المحاسب القانوني بمفتته
وكيلا عن الشركة الطاعنة بتوكيل خاص رقم لسنة توثيق وقدم الحاضر بالجلسة مذكرة دفاع معلنة
للمأمورية وحافطة مستنيدات عن سنوات النزاع وقررت اللجنة التأجيل لدراسة الدفاع وبجلسة ١٦/٢/١٩٩٠م حضرها الأستاذ /
..... المحاسب القانوني بمفتته وكيلا عن الشركة الطاعنة بتوكيل خاص سابق اثباته وأفاد الحاضر أنه سبق تقديم مذكرة
دفاع معلنة للمأمورية وحافطة مستنيدات وأفاد أنه يكتفى بما جاء بها وطلب حجز المادة للقرار وتقرر حجز المادة للقسم
لجلسة اليوم .

الأشياء

بعد الاطلاع على مرفقات الملف وعلى مذكرة الدفاع وحافطة المستندات وبعد اجراء المداولة القانونية فانه : من الناحية الشكلية : وحيث أن الطعن قدم في الميعاد القانوني فانه يكون مقبولا شكلا ، وفي الموضوع : فان الدفاع اثار اعتراضا مسدودا فيما يلي مع رد اللجنة عليه . خضوع كل ما تقاضاه أعضاء مجلس الرقابة بالشركة لضريبة القيم المنقولة ، قامت المأمورية باخضاع جميع المبالغ التي تقاضاها أعضاء مجلس الرقابة بالشركة لضريبة القيم المنقولة كما يلي :

١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	
.....	السيد /
.....	السيد /
.....	السيد /
مليم جنييه	مليم جنييه	مليم جنييه	
.....	

الإجمالي

وتعترض الشركة الطاعنة على هذا الاجراء موضحه أن السادة المذكورين قبل أن يعينوا كأعضاء لمجلس المراقبة كانوا موظفين بالشركة وإن ما حملوا عليه خضع للفريضة على كسب العمل كما أن الجمعية العمومية العادية للمساهمين وهي المنصوص عليها في قانون الشركات بتحديد مكافآت وبدلات حضور أعضاء مجلس المراقبة لم تقرر أية مكافآت لأعضاء مجلس المراقبة عند نظرها ميزانيات الشركة المنتهية في ١٩٨٣/٢/٢١ ، ١٩٨٤/٢/٢١ ، ١٩٨٥/٢/٢١ . ويوضح الدفاع أن السادة الذين تم اختيارهم كأعضاء في مجلس المراقبة بالشركة الطاعنة كانوا يشغلون المناصب الآتية قبل اختيارهم كأعضاء في مجلس المراقبة وذلك

(١) السيد / ٠٠٠٠٠ عين مديرا اداريا بالشركة اعتبارا من ١٩٧٦/٧/١ وذلك بموجب العقد المحرر بهنه وبين الشركة كما أنه تم الاشتراك عن سيادته بمؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتبارا من تاريخ استلامه العمل في ١٩٧٦/٧/١ وقد تم اختيار سيادته كعضو مجلس المراقبة وذلك بموجب القرار الصادر من الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٩ لنظر ميزانية السنة المنتهية في ١٩٧٩/٣/٣١ .

(٢) السيد / ٠٠٠٠٠ عين مستشارا فنيا في الشؤون المالية والاقتصادية والحسابية اعتبارا من أول يناير عام ١٩٦٧ وذلك بموجب العقد المحرر في هذا التاريخ وقد تم اختيار سيادته كعضو مجلس المراقبة وذلك بموجب القرار الصادر من مسن الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٣٠ لنظر ميزانية الشركة عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٠/٣/٣١.

(٢) السيد / والذي عين مديرا بالشركة اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٢م وذلك بموجب عقد عمل فردي مؤرخ بتاريخ ١٩٦٢/٧/١م كما تم الاشتراك عن سيادته بمؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٩٦٢/٧/١م وقد تسم اختيار سيادته بعد ذلك كعضو لمجلس المراقبة .

واللجنة : وحيث يتبين لها من الاطلاع على صور قرارات الجمعية العامة العادية المتخذة للنظر في ميزانيات الشركة عمن سنوات الخلاف تجد أنها لم تقرر أية مكافآت أو بدلات لأعضاء مجلس المراقبة وباطلاعها كذلك على عقود استخدام مسؤولي الأعضاء تبين لها أنه تم تعيينهم كموظفين في الشركة وتم اشتراكهم في التأميمات الاجتماعية بتواريخ سابقة لاختيارهم كأعضاء في مجلس المراقبة واللجنة : وان كانت اللجنة الداخلية المتخذة بالمأمورية قد رفضت دفاع الشركة الطاعنة بتطبيق أحكام التعليمات التفسيرية (١) رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك بسبب أن هذه التعليمات تصرى على الشركات المساهمة فقط ولا تصرى على

(١) راجع التعليمات التفسيرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ بكتاب الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الثالثة ، طبعة ١٩٧١ ، صفحة ١٩٤ .

الشركة الطاعنة حيث أنها من شركات التوصية بالأسهم . وحيث أن المبدأ القانوني الذي استندت إليه التعليمات هو أن اختيار الموظف لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية بالشركة وقيامه بأعبائها فعلا لا يسقط عنه صفته كموظف أصلا ولا يكون هذا الاختيار سببا في خضوع ما كان يتقاضاه كموظف للضريبة على القيم المنقولة فاللجنة : ترى أن هذا المبدأ يسرى كذلك على شركات التوصية بالأسهم حيث أن الموظف بشركات التوصية بالأسهم الذي يعين عضوا لمجلس المراقبة لا يختلف وضعه القانوني عن الموظف الذي يعين عضوا لمجلس الإدارة بالشركات المساهمة لذلك تقرر اللجنة باخضاع كل ما تقاضاه أعضاء مجلس المراقبة من وظيفتهم الأصلية للضريبة على كسب العمل وليس للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة طالما أنها لم يتقاضوا أية مكافآت أو بدلات مقابل عملهم كأعضاء لمجلس المراقبة .

ولهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا . وفي الموضوع بالناء وعاء القيم المنقولة الخاص بأعضاء مجلس المراقبة وذلك عن السنوات ١٩٨٢/٨٢ الى ١٩٨٥/٨٤ لخضوع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس المراقبة على التفصيل الوارد بالقرار للضريبة على المرتبات وليس للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة للأسباب الواردة بحجثيات القرار . وعلى الأمورية احتساب المراتب المستحقة طبقا لهذه الأوعية . وعلى قلم الكتاب اخطار كل من طرفي النزاع بمورة مسجلة بعلم الوصول .،،

أمين السر ،،، المدير العام / رئيس اللجنة ،،،
(.....) (.....)

(٢) عدم خضوع التصرفات في الشقق التملك للضريبة على الأرباح التجارية

وعدم اختصاص الأمورية تطبيق حكم المادة ١٩ من القانون ١٥٧

لسنة ١٩٨١

لجنة طعن فرائب القاهرة الدائرة التاسعة عشر بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة الكائن بالمقار رقم ٠٠٠٠ بشارع بالقاهرة في يوم ١٩٩٢/١/٢٢م برئاسة السيد الأستاذ / محمد سعيد ابراهيم زقزوق ، وعضوية كل من : الأستاذ / عبد اللطيف محمد خليفة ، والأستاذة / نوال محمد نور الدين ، وبحضور السيدة / آمال معوض عبد المنعم أمينة السر في الطعن المقيسد برقم ٥٤٤ لسنة ١٩٩٢م .

المرفوع من السيد / ضد : مأمورية فرائب الدقسي .

بشأن الخلاف الناشب بينهم حول تحديد أرباح الطاعنين من نشاطهم في التصرفات العقارية بالمقار الكائن برقم شارع بالدقي بمحافظة الجيزة خلال السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٨٤ بالملف رقم

الواقعات

تتحمل واقعات هذا النزاع حسبما يتبين من سائر الأوراق والمستندات في أن الكيان القانوني شركة - ملكية الشيوع - مناعسة بين كل من المرحوم / والسيدة / وحدثت الأمورية بدء النشاط من عام ١٩٧٩ وذلك بناء على اخطار من مصلحة الشهر العقاري ومحضر المناقشة مع ابنة المورث السيدة / مؤرخ في ١٠/١٠/١٩٨٧م . وبتاريخ ١٩٩١/١٠/٢١ أجريت الأمورية معاينة للمقار تبين لها من خلالها أن العقار مكون من أربعة أدوار عبارة عن تسلسلات محلات وثلاثة أدوار متكررة . كل دور به شقتان كما تبين أيضا أن أحد المحلات المستقلة صيدلية (صيدلية) هي تملك بطريق الاستبدال بصيدلية بالعتوان شارع بالدقي . وتم تحرير عقد تملك بمبلغ ج . وبتاريخ ١٩٩١/١٠/٢١م أجريت الأمورية محضر مناقشة مع السيدة / والأستاذ / المحاسب القانوني بمقتضى وكيل عن السيد / عن نفسه وبصفته وكيلًا . السيدة / بتوكيل رسمي عام رقم لسنة توثيق النموذجي قررا فيه بالآتي :

- ١ - أنه لا توجد تصرفات عقارية على سبيل الاعتياد .
- ٢ - أن العقار مناعسة بين المرحوم / وزوجته السيدة / وأن المرحوم توفي في ١١/١١/١٩٩٠م .
- ٣ - أن ملكية الأرض المقام عليها المقار آلت بالشراء من وزارة الأوقاف طبقا لصورة العقد المرفق بالملف .
- ٤ - أن عدد أدوار المقار ثلاثة كل دور شقتان باجمالي ست شقق بخلاف المحلات بالدور الأرضي ومساحة المقار ٧١٦ متر .
- ٥ - أن المباع من وحدات المقار هما الشقتان رقمي ٦ ، ٧ وثمان بيج الشقة جنيه طبقا لعقود التملك المرفقة صورها بالملف وتاريخ البيع ١٩٧٩م .

(مجموعة المكتب الاستشاري انجديست)

(٦) أنه بالنسبة للمحلات لقد تم بيع كل محل على حده طبقا لعقود البيع الابتدائية التي سوف يقدمون صور منها . وفق آخر المحضر شكلا فأجابا حرفيا كما يلي :

س هل لدى سيادتكم أي أقوال أخرى ؟

ج : الحالة التي نحن بمدها تخضع لفريضة التمرفات العقارية الحكيمة اعمالا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث أنه ليس هناك مجال لتطبيق المادة ١٨ من ذات القانون تلك المادة التي اشترطت ركن الاعتقاد في البيع والشراء حيث أن النص جاء مراعاة (الذين يشترون العقارات عادة بقمع بيعها) وذلك الأمر الغير متوافر فمسي الحالة الماثلة الأمر الذي يلتمس فيه حفظ الملف لعدم وجود الواقعة المنشئة للفريضة والتي لا تستحق الاستد التسجيل فقط اعمالا لذات المادة والتي تعمل عن طريق مكاتب الشهر العقاري خاصة أن فكرة الدين نشأت عند الحاجة الى سداد القروض المعقودة عن طريق بنك الاسكان والبنك العقاري المصري والتي سوف تتقدم بصور من المستندات الخاصة بها .

هذا واللجنة تعتبر ما ورد بهذه المحاضر جمعا جزيا لا يتجزأ من واقعات هذا القرار . وبمذكرة تقدير مؤرخة في ١٥/٢/١٩٩٢م قدرت المأمورية لرباح المورث وشريكته وفقا للأسس الآتية :

سنة ١٩٧٩ صافي ربح بيع الشقة مبلغ × ٣٥٪ =

سنة ١٩٨٠ صافي ربح بيع الشقة مبلغ × ٣٥٪ =

سنتي ١٩٨٢/٨١ استبعاد لعدم وجود بيع .

سنة ١٩٨٣ صافي ربح بيع المحل (المخزن) × ٣٥٪ =

سنة ١٩٨٤ صافي ربح بيع عدد ٢ محل × ٣٥٪ =

وأخطرتهم بعناصر ربط الفريضة وبقيمنتها على النماذج ١٨ ضرائب ٥ ض . عامة في ٥/٣/١٩٩٢م مع اعمال المواد ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ١٥٠ ، ١٥٢ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ولا يوجد ضمن مرفقات الملف ما يفيد الاعتراض عليها .

** وبتاريخ ١٦/٧/١٩٩٢م أفادت اخطارهم بها مرة أخرى على النماذج ١٩ ضرائب ليطلعنوا عليها عن طريق وكيلهم الأستاذ / المحاسب القانوني وذلك بصحيفة طعن من أصل وصورة توردت للمأمورية برقم ٤٧٩١ في ٢١/٧/١٩٩٢ .

** وبتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٢م انمقدت لجنة داخلية بالمأمورية بحضور السيد المحاسب المذكور - وكيل الطاعنين - والسيد طلب في نهايتها احالة الخلاف الى لجنة الطعن لأن الحالة ينطبق عليها نص المادة ١٩ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وليس المادة ١٨ من ذات القانون وعلى أثر ذلك أحالت المأمورية الخلاف الى اللجنة للعمل فيه وذلك في ٢٠/١١/١٩٩٢ والسيد تورد الى اللجنة في ٢/١٢/١٩٩٢م حيث حددت لنظره جلسة ١٨/١/١٩٩٣م وفيها بالنداء أخطر الأستاذ / والوكيل عن بموجب توكيل خاص رقم توثيق ومن بموجب توكيل رسمي عام رقم لسنة توثيق وقدم مذكرة دفاع معلنة ومستندات وطلب حجز المادة للقرار فقررت اللجنة - لذلك لجلسة اليوم .

الخلاصة

بعد الاطلاع على الأوراق والمستندات والمداولات قانونا وحيث أنه عن الشكل ولما كان الطعن قد قدم بالشكل الذي رسمه القانون وفي الموعد الذي حدده فمن ثم يتعين التقرير بقبوله شكلا . وأما من حيث الموضوع فبمراجعة اللجنة الى مذكرة دفاع السيد وكيل الطاعنين والمستندات المرفقة بالحافطة تبين لها منهما أنه يحدد دفاعه وطلباته فيما يلي :

استهل الدفاع مقدمة دفاعه بمناقشته للواقعة المنشئة للفريضة مقررًا بأن المأمورية ذهبت الى وجود هذه الواقعة قبل الطاعنين متجاهلة ما يلي :

(١) ما أورده وكيل الطاعنين بمحضر المناقشة المؤرخ ٢١/١٠/١٩٩١ والذي فحواه أن الحالة تخضع للمادة ١٩ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وليس للمادة ١٨ من ذات القانون لعدم توافر ركن الاعتقاد بها بموجب حفظ الملف .

- ان المأمورية بهذا المسلك خالفت المادة ١١٩ من الدستور والذي هو أب القوانين حيث أوضح المشرع الدستوري قيود فرض الفريضة أو الاعفاء منها بوجود نص مريح في القانون .

(٢) ثم عرض الدفاع في البند الثاني من مذكرته الى مناقشة أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على التاميل الآتي :

أ - أشار الدفاع الى نص المادة ١٨ من القانون والقرار الوزاري رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ حيث يبين أن المشرع اشترط لتطبيق تلك المادة ركنين : أولهما مادي : وهو الاعتماد على شراء العقارات أو تشييدها . وثانيهما معنوي : وهو توافر قصد البيع عند الشراء ، وأدرك الدفاع بعد ذلك مباشرة الى القول بأن عدم توافر أي من الركنين أو كلاهما

يوجب عدم اعمال النص اذ لو اراد المشرع أن يخضع التعرف الأول لنص على ذلك مراعاة على النحو الذي فعله بالمادة (٢٠) من ذات القانون حين أخضع الربح الناتج من تأجير الشقق المفروشة ولو كانت وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها وانتهى الدفاسع من ذلك الى ما يلى : - عدم توافر ركن الاعتياد حيث خلا الملف من وجود أى تعرف للطاعنة الأولى ومورث الطاعنين خلاف العقار محل النزاع . - عدم توافر قصد البيع عن الشراء حيث يتبين من مستندات شراء الأرض ورخص بناء قبلا السكن الخاص والدور الثانى والثالث كتعلية - فوق الدور الأرضى أنهما مقرونين بزواج الابن والابنة طبقا للمستندات المرفقة بالحالقة من ١ الى ٥ وعقود البيع المثبتة مسن زمن البيع عن زمن الشراء مرفق ٦ / حافظة . وخلص الدفاع من ذلك وبنى عليه الى التماس عدم تطبيق المادة ١٨ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ب - ثم أشار الدفاع الى المادة (١٩) من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مقررًا بأنها هي المنطبقة الا أنه فان فى تعدى مصلحة الضرائب مقررًا بأنه واضح من مياغة النص المذكور أن الاختصاص فى تطبيق وتنفيذ هذه المادة المخاطبة هو مأموريات ومكاتب الشهر العقارى دون مصلحة الضرائب ودلل على سلامة مذهبه فى هذا العدد بأن أشار الى أن هذا هو ما نصت عليه تعليمات مصلحة الضرائب الى مأمورياتها وهى التعليمات التفسيرية رقم (٢) الصادرة فى ١٩٨٨/٣/٣١ .

و أخيرا فقد قدم الدفاع تأييدا لوجهة نظره فى أن الواقعة محل التدعى محكمة بنص المادة (١٩) فتوى مجلس الدولة ملف ٨٢٥/١/٤ وحكم صادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوتين ١٧٩٢/٢٢٠٤ لسنة ١٩٨٥ بجلسته ١٩٨٨/٦/٢٢ وحكم آخر صادر من محكمة الاستئناف القاهرة فى الدعوى رقم ١٨٤٦ لسنة ١٠٥ قضائية بجلسته ١٩٨٩/٨/٣ بتأييد حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية سالف الذكر .

(٢) وأخيرا ناقش الدفاع من باب الاحتياط أسس التقدير منازعا فيما يلى :

أ - عدد الوحدات المباعة مقررًا بأنهما شقتان احدهما فى عام ١٩٧٩ والثانية فى عام ١٩٨٠ ومحلين أحدهما فى سنة ١٩٨٢ والآخر فى عام ١٩٨٤ .

ب - طالب باحتساب سعر بيع الشقة بعشرين ألف جنيه والمحل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه طبقا للثابت بالمعقود وعملا بالقرار الوزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢م حيث لم تثبت المأمورية عكس ما ورد بالمعقود حالة كون عبء اثبات ما يخالف القيسم الواردة بالمعقود واقعا عليها .

ج - طالب بتخليص نسبة مجمل الربح الى ١٠ % .

وأخيرا فى هذا العدد أوضح أن المأمورية تخبطت فى تحديد لها للأسعار ونسبة مجمل الربح حيث حاسبت مورث الطاعنين عسسن ذات التعريفات بالملف رقم ٢٧٦/١/١٩٩ كما يلى :

سعر الشقة سنة ١٩٧٩ مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وسعرها فى مارس ١٩٨٤/٨٢ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

سعر المحل سنة ١٩٨٤ مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه - نسبة مجمل الربح ٢٥ % وذلك طبقا للنموذج ١٨ ضرائب مرفق رقم ١٥ بحافظة المستندات .

واللجنة تحقيقا منها لهذا الدفاع وتلك المطالب مقارنة اياهم بما هو ثابت بأوراق الملف ومولا الى تحقيق وجه الحق والعادل فى هذا النزاع نفسه على النسق التالى :

أولا : بشأن المطلب الأول والخاص بعدم انطباق نص المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الطاعنين ولاستخدام الواقعة المنشئة للخريبة فان هذا المطلب سديد ويجد له سند من الواقع والقانون لما يلى :

(١) بادية ذى بدء فان الثابت من خلال الأوراق ولا نزاع عليه بين طرفى الخصومة أن مورث الطاعنين وشريكه لم يقيموا الا عقارا واحدا هو العقار محل التدعى وتبين لذلك تكون المأمورية قد انتهت أن نص المادة ١٨ من القانون يلى حسب ويستطيل الى حالة التعريفات التى تقع على وحدات العقار الواحد وهو لاشك مذهب وفهم يخالف المنطق والقانون طبقا لما سوف تثبته اللجنة فى حينه .

(٢) وتأسيسا على ما تقدم فان المسألة مسار البحث لتحديد بطرح التساؤل التالى :

هل المشرع قصد تطبيق نص المادة (١٨) على حالة بيع وحدات العقار على فترات بالتجزئة من عدمه ؟

وذلك على اعتبار أن بيع العقار الواحد بأكمله دفعة واحدة غير خاضع بمقتضى النص المذكور ، والواقع من الأمر أن المشرع

ما قصد على وجه الاطلاق اخضاع بيع وحدات العقار الواحد على تصوفات مستقلة الى مدد زمنية متباعدة وذلك لما يلى :

أ - القاعدة المستقرة والتى لا خلاف عليها أن الفرع يتبع الأصل ويأخذ حكمه وبعبارة أوضح الجزء يتبع الكل . وحيث أن المشرع بنص المادة (١٨) أعلى التصرف فى العقار الواحد من الخضوع للخريبة وكان هذا العقار هو الأصل - أو الكل - فمن ثبتم يكون التصرف فى بعض أجزاء هذا الأصل أو الكل غير خاضع للخريبة حيث يأخذ حكم الأصل الذى لا يخضع للخريبة كما سلف القول طبقا للنص المذكور والقول بغير هذا هو تخصيص للنص بغير مخصص وهو ما لا يجوز قانونا اذ يؤدى الى نتائج

ينبغيها العقل لمجابتها للمنطق والذي هو أساس أي قاعدة قانونية وهو ما استدلل عليه اللجنة بالمثال الذي سيرد ذكره في حينه .

ب- أن الغرض الذي ستورده اللجنة يؤكد خطأ ما ذهبت اليه المأمورية والذي يتحدد في أن (أ) ، (ب) (ب) اشترى كل منهما قطعة أرض - متماثلتين من كافة الوجوه سواء من حيث المساحة - موقع الموقع - ومتجاورتين وعهد كل منهما الى شركة مقاولات لبناء عقار على كل قطعة يماثل العقار منهما العقار الآخر من كافة الوجوه (سواء من حيث تعدد الأدوار ومساحتها) يحتويه كل دور من شقق ووحدات ومتماثلين أيضا في مستوى التشطيب أي أن كل عقار هو صورة كربونية للعقار الآخر . بعد اتمام البناء أعلن كل من (أ) ، (ب) عن بيع العقارين فكان (أ) لحظة أحسن من (ب) حيث باع العقار بأكمله لشخص واحد بمليون جنيه بينما (ب) الى الحظ حيث لم يأت اليه مشتري واحد للعقار وإنما أتى اليه أفراد على مراحل زمنية متباعدة فباع وحدات العقار كلها على مدار ثلاث سنوات مقابل مليون جنيه .

وعلى ذلك وطبقا لمنطق المأمورية فإن (أ) لا يخضع للمادة (١٨) بينما يخضع (ب) للمادة المذكورة ورغم أن حصيلة بيع كل منهما لعقاره واحدة وهو منطق ولا شك ظاهر الفساد ويلحقه العوار ويؤدي - كما سلف القول - الى نتائج يمحها العقل لمجابتها للمنطق فخلا عما يعنيه ذلك من مخالفة مريحة لنص المادة ٤٠ من الدستور أب القوانين - التي تنص على أن المواطنين أمام القانون سواء سواء في الحقوق والواجبات والمستقر عليه وفقا لقضائهم النقض اعمالا لهذا المبدأ الدستوري - أن الضرائب من التكاليف والأعباء العامة التي ينبغي أن يتحملها الجميع قسي تحمل أعبائها (نقض في الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦/٥/١٩٥٧ السنة ٨ صفحة ٤٩١ وارد بمفحة ١٩٦ من مؤلف قضاء النقض الضريبي للمستشار الدكتور أحمد محمود حسني ، طبعة ١٩٨٦ ، وبديهي أن المشرع لا يقصد تلك النتيجة .

ج- ويضاف الى ما تقدم أن المشرع لو أراد أو قصد خضوع من يبيع وحدات العقار الواحد على فترات زمنية متباعدة لنص على ذلك مراعاة على النحو الذي فعله بالمادة (١٩) من ذات القانون . (وسواء أكان هذا التصرف شاملا للعقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية أو غير ذلك الخ - وان كان لم يشترط في المادة ركن الاعتقاد) وكذلك أيضا على النحو الذي أورده بالمادة (٢٠) من ذات القانون حينما أخضع الأرباح الناتجة عن تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها ولو أراد المشرع اخضاع الحالة التي نحن بصددها للعمل بذلك ولجاء النص كما يلي : (تسري الضريبة على الأرباح التي يحققها من يشيدون أو يشترون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها ولو اقتصر التصرف على بيع جزء منها ثم الخ) أما ولم يعمل فينبغي التقيد بحدود النص حيث لا يجوز تجاوزها بحسبان كون قانون الضرائب من القوانين المالية التي لا يجوز التوسع في تفسيرها تفسيراً يفرج بها عن مراد الشارع سيما مع مراعاة النص حيث استقر قضاء النقض في هذا الخصوص على متى والمبدأ الآتي :

(متى كان النص مريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه ولا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستبعاد - بروح التشريع وقصد المشرع منه لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه) . (نقض في الطعن رقم ٤٦٤ في جلسة ٢٦/٣/١٩٧٧ الوارد بمفحة ٤٦١ من الموسوعة الشاملة لأحكام النقض الجزء الأول - يناير ، فبراير ، مارس السنة الثامنة والعشرون في الدوائر المدنية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية والإجراءات لسنة ١٩٧٧ م) .

وتأسيسا على ما تقدم جميعه تنتهي اللجنة عن يقين وقناعة تامة الى اجابة الدفاع عن الطاعنين بعدم خضوعهم للمادة ١٨ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م ، ومن مندوحة القول أنه لا يلوث اللجنة الى أن تشير بأن ما انتهت اليه في هذا العدد لا تنفي تماما مع فتوى مجلس الدولة التي قدم الدفاع صورة منها والواردة أيضا بمفحة ١٠٧ من مجلة التشريع المالي والضريبي العدد ٢٧٨ والتي جاء في عجزها ما يلي :

(ومن ثم فإن الأرباح الناتجة عن بناء عمارة واحدة والتصرف في وحداتها ولو تراعى مدة من الزمن لا تخضع لحكم المادة المذكورة لتخلف شرط الاعتقاد وإنما تخضع لحكم المادة (١٩) من ذات القانون) .

ثانيا : وبشأن المطلب الثاني والخاص بانطباق المادة (١٩) من القانون على الطاعنين وانعقاد الاختصاص بتطبيقها لمأموريات ومكاتب الشهر العقاري وفق مريح النص المذكور فإن هذا المطلب سيديدا أيضا وينجد له سند من الواقع والقانون بدليل ما يلي :

(١) جاء بنص المادة ٢/١٩ ما يلي : (وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحميل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الخ) .

(٢) كما جاء نص المادة ٤/١٩ كما يلي : (ويمتنع على مأموريات ومكاتب الشهر العقاري توثيق أو شهر التمرقات المشتمل اليها الا بعد تحميل الضريبة المنصوص عليها في هذه المادة) .

ويتضح من هاتين الفقرتين أن المخاطب بحساب هذه الضريبة وتحميلها هو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق حيث قرن المشرع تحميل الضريبة بتحميل رسوم التوثيق والشهر ومنع اجراء التوثيق والشهر الا بعد تحميل هذه الضريبة وكلف المشرع

بالمادة ٦/١٩ مملحة الشهر العقارى والتوثيق بتوريد هذه الضريبة طبقا لما تقضى به أحكام اللائحة التنفيذية للقانون حيث
جاءت المادة ١١ من اللائحة التنفيذية ونظمت اجراءات تحميل مملحة الشهر العقارى والتوثيق لهذه الضريبة وكذلك اجراءات
توريدها لمملحة الضرائب من تلك الجهة .

(٢) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩م أصدرت مملحة الضرائب تعليماتها التفسيرية رقم (٢) بخصوص المادة ١٩ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١
وقد جاء بعجز هذه التعليمات حرفيا ما يلى :

(وعلى ذلك فان الجهة الملوط بها تقدير وإعادة تقدير قيمة العقارات موضوع التمرف المنصوص عليه فى المادة ١٩ وكذلك
حساب الضريبة المستحقة عليها وتحميلها لمملحة الضرائب وهى مملحة الشهر العقارى دون غيرها الخ) .
(تراجع التعليمات التفسيرية سالفة الذكر بمفحة ٧٦١ ، ٧٦٢ من مؤلف مجموعة قوانين الضرائب فى مصر للأستاذ محمد
بدران الطبعة الخامسة " المجلد الثانى " يوليو ١٩٩٠م) .

وحيث أن الطاعتين خاضعون لنص المادة ١/١٩ من القانون التى أخضعت التمرف فى العقار سوا . أكان التمرف شامسلا
للعقار كله أو جزء منه ، أو وحدة سكنية بسعر ثابت قدره ٥% كضريبة وهو الأمر الملطبى على الطاعتين فى البيوع التسي
قاموا بها وعدد ٢ وحدة سكنية بالامافاة الى المحلات) .

وحيث أن الثابت من نص المادة المذكورة وتعليمات مملحة الضرائب ذاتها بخصوص هذه المادة أن الملوط بتنفيذها
والاختصاص بها منعقد لأموريات ومكاتب الشهر العقارى والتوثيق دون غيرها .

ولما كان المستقر عليه قانونا أن فقد ركن الاختصاص - وهو عيب شكلى - لا يؤدى الى البطلان وانما يؤدى الى الانسداد
لذلك تنتهى اللجنة عن يقين وقناعة تامة الى عدم اختصاص الأمورية بمحاسبة الطاعتين وفقا للمادة (١٢) والانسداد
الاختصاص فى هذا الشأن لأمورية الشهر العقارى والتوثيق التى يتبعها المكان الكائن بجهة عقار النزاع المائل .

ثالثا : وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم وحيث قد انتهت اللجنة الى عدم خضوع الطاعتين للمادة ١٨ من القانون ١٥٧ لسنة
١٩٨١ وبخضوعهم للمادة (١٩) من ذات القانون وبعدم اختصاص الأمورية بمحاسبتهم طبقا لنص المادة ١٩ وبانسداد
الاختصاص فى هذا الشأن لمملحة الشهر العقارى والتوثيق فمن ثم لا تصبح هنالك أى مدعاة لبحث الطلب الاحتياطى الخاص
بالمنازعة فى أسس التقدير .

فلهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا . وفى الموضوع بما يلى :

(١) بعدم خضوع الطاعتين السيد / وشركاء ومورثهم المرحوم / للمادة ١٨ من القانون
١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن التمرفات التى أجروها على وحدات العقار رقم ٥٨ شارع مهدي بالدقى خلال السنوات ١٩٨٠/٧٩م ،
١٩٨٢ ، ١٩٨٤ وبالنسبة لتقديرات أمورية ضرائب الدقى للأرباح التى نسبها لهم خلال هذه السنوات عن تلك التمرفات .

(٢) بخضوع الطاعتين سالفى الذكر للمادة ١٩ من ذات القانون عن التمرفات الحادثة منهم فى العقار سالف الذكر خلال
تلك السنوات وبعدم اختصاص نفس الأمورية بتطبيق هذه المادة وفقا لما ورد بالحيثيات .
وعلى قلم كتاب اللجنة اخطار كل من طرفى الخصومة بصورة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

رئيس اللجنة

أمينة السسر

(.....)

(.....)

القسم الثامن

أحكام النقص الضريبية

الحديثة

١٩٩٤ / ١٩٩٣

(١)
أحكام النقص الضريبي عام ١٩٩٣
(١) شركات

(١) الشريك المتضامن في شركات التضامن كالممول الفرد مسئول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقي الشركاء من ضرائب . م ١/٣٤ ، ٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مؤدى ذلك مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامنين بالضريبة المستحقة عليهم . موضوع قابل للتجزئة لا تضامن في الالتزام به ولم يوجب القانونون اختتام أشخاص معينين في النزاع الخاص به .

(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥) .

(٢) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا فسي شركة التضامن . مؤداه . أن الشريك المتضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب الممول والمسئول عن الضريبة . وجوب أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوبه في ذلك من الشركاء أو الغير . الاجراءات المخالفة لذلك . عدم الاعتداد بها . مثال .

(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) .

(٣) شركات الواقع . ماهيتها . الشركاء فيها والذين لم تتخذ مصلحة الضرائب اجراءات الربط في مواجهتهم بسبب الخلاف على تحديد الكيان القانوني لها . بدء مدة التقادم بالنسبة لهم من تاريخ الفصل نهائيا في هذا الخلاف . " م ٩٧ مكرر أ / ٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ " .
(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٢) .

(١) سبق وأصدرت محكمة النقض أحكام خلال السنوات ١٩٩٠/٨٦ ، راجع لنا مدونة المنازعات الضريبية ، طبعة ١٩٩١ ص ٤٣ وما بعدها وأصدرت كذلك أحكامها خلال السنوات ١٩٩١/٩٠ ، راجع لنا الموجز في الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ ، صفحة ٣٢٨ وما بعدها وأصدرت كذلك أحكامها خلال السنوات ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٣/٣/٣١ ، راجع لنا قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ صفحة ٣٤٨ وما بعده واستكمالا لهذه الأحكام رأينا نشر أحكام محكمة النقض الحديثة عام ١٩٩٣ م .
(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

(٢) ضرائب

أ - ضرائب الأرباح التجارية والصناعية

(٤) التوقف عن النشاط الواجب الإبلاغ عنه • ماهيته • تخلل النشاط فترات ينقطع فيها تسلسله واستمراره بحسب طبيعته • لا يؤدي بطريق اللزوم الى افتراض التوقف المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٩) •

القاعدة :

النص في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها على أنه " اذا أوقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً ، تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل " وفي فقرتها الثانية على أنه " لأجل الانتفاع بهـذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوماً من الترخيص الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب ، وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة " يدل على أن التوقف الواجب الإبلاغ عنه هو التوقف عن مزاولة النشاط وهو لا يفترض واذا تخلل النشاط فترات ينقطع فيها تسلسله واستمراره بحسب طبيعته فان ذلك لا يؤدي بطريق اللزوم الى افتراض التوقف المنصوص عليه في المادة ٥٨ متقدمة البيان ذلك أن شرط الانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى من تلك المادة هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات الدالة على ذلك لتصفية الضريبة في ميعاد ستين يوماً من تاريخ التوقف •

(٥) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية • ربطها على صافي الأرباح الحقيقية للممول في سنة الضريبة • عدم تأجير العين المفروشة لأحجام المستأجرين عنها • لا يعنى بطريق اللزوم التوقف الواجب على المؤجر الممول الإبلاغ عنه وتوقيع الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٥٨ متى قصر في ذلك •

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) •

القاعدة : لما كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تربط وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الا على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنة الضريبة والتي لا تتحقق الا اذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر وكان بقاء العين محل التأجير المفروش بدون استغلال لأحجام المستأجرين عنها لا يعنى بطريق اللزوم أن المؤجر الممول قد توقف عن نشاطه بما يوجب عليه الإبلاغ وتوقيع الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٥٨ سالفه البيان اذا قصر في ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم النظر المتقدم بيانه ولم يطبق المادة ٥٨ سالفه الذكر على سند من أن عدم تأجير العين مفروشة لا يتأتى به التوقف الواجب الإبلاغ عنه فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(٦) صافي الأرباح التي تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحديده على أساس ناتج العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة بعد خصم جميع التكاليف الفعلية دون التقيد بنسبة معينة لما يتسم خصمه منها كحد أقصى سواء كانت الحسابات منتظمة أم لم تكن كذلك .
(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥) .

القاعدة : مفاد نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس نتيجة العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة وذلك بعد خصم جميع التكاليف ، واذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية فانه يتعين لذلك تقدير ربط الضريبة عليها عن سنوات سابقة .

(٧) اعفاء مواطني محافظات القناة وسيناء من الضرائب والرسوم المستحقة على إيراداتهم عن نشاطهم اعتبارا من ١/١/١٩٦٨ وحتى ديسمبر ١٩٧٤ وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٣٩ لسنة ١٩٧٦ .
مناطه . مزاولة ذلك النشاط داخل احدى تلك المحافظات .
(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥) .

(٨) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن . مؤداه . أن الشريك المتضامن يعتبر في مواجهة مصلحة

الضرائب الممول والمسئول عن الضريبة • وجوب أن يطعن في الربط
بنفسه أو بمن ينيبه في ذلك من الشركاء أو الغير • الاجراءات المخالفة
لذلك • عدم الاعتداد بها • مثال •

(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) •

(٩) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية • سريانها على كل مهنة
أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة • م ٢/٣٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ٥٠ • ضريبة المهن غير التجارية •
سريانها على المهن المحددة بنص المادة ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو التي
يصدر بها قرار من وزير المالية •

(الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧) •

(١٠) تعدد المنشآت التجارية للممول • وجوب ربط الضريبة على مجموع
أرباحه منها وتكون المأمورية المختصة هي الكاشن بدائرتها مركز
ادارة المنشآت أو المحل الرئيسي عند عدم امكان تعيين هذا المركز •
استثمار الممول منشأة واحدة • أثره • اختصاص المأمورية الواقع في
دائرتها مركز ادارتها أو محلها الرئيسي • تقديم الممول اقرارا في
الحالتين عن أرباحه مبنيا على تقديره هو دون أن يستند الى حسابات •
أثره • اختصاص المأمورية الواقع في دائرة اختصاصها المحل الرئيسي
للمنشأة •

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥) •

ب - الضريبة على التصرفات العقارية

(١١) الضريبة على التصرفات العقارية • اختصاص مأموريات الشهر العقاري
باتخاذ اجراءات ربط الضريبة وتحصيلها في حالة التصرف الواحد
الصادر من الممول لأول مرة • اختصاص مأموريات الضرائب باتخاذ
اجراءات ربط الضريبة وتحصيلها في حالة التصرفات المتعددة الصادرة
من الممول خلال عشر سنوات • علة ذلك •

(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٢) •

القاعدة : النص في المادة ١/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ يدل على أن المشرع حين فرض الضريبة على
التصرفات العقارية باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية حال
تداولها فرق بين حالتين الأولى وهي التصرف الواحد الصادر من الممسول
لأول مرة وأوكل الاختصاص لمأموريات الشهر العقاري باتخاذ ربط الضريبة
وتحصيلها وفق المعيار الوارد في المادة ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
والشهر على أن تقوم بتوريد ما حصلت من تلك الضريبة الى مصلحة الضرائب
والحالة الثانية وهي التصرفات المتعددة الصادرة من الممول خلال عشر
سنوات ، وأن المشرع وفقا للفقرة الأخيرة من المادة المشار اليها أخضع تلك
التصرفات مباشرة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية مما مقتضاه
العودة الى الجهة الأصلية المختصة باتخاذ اجراءات ربط الضريبة وتحصيلها
وهي مأموريات الضرائب المختصة ولا أدل على ذلك من أن المشرع جعل
المحاسبة بشأنها وفق السعر الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
المبين بالمادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لما كان ذلك وكان الثابت
بالأوراق أن التصرفات الصادرة من الطاعنين محل المحاسبة تصرفات متكررة
تمت خلال سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ومن ثم تندرج ضمن الطائفة الثانية التي
أناط المشرع بمأموريات الضرائب مباشرة اجراءات ربط الضريبة عليها .
(١٢) الضريبة على التصرفات العقارية . اختصاص مأموريات الشهر العقاري
باجراءات ربطها وتحصيلها بالنسبة للتصرف الواحد الصادر عن الممول
وتوريد ما تحصله منها الى مصلحة الضرائب . علة ذلك " م ١/٣٢ ق ١٤
لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ " . اجراءات تحصيل
تلك الضريبة لا تنصرف الى اجراءات الطعن فيها . خلو القانون ٤٦ لسنة
١٩٧٨ مما يدل على نهائية الحكم الصادر في التظلم من تلك الضريبة .
أثره . للممول الحق في استئناف الأحكام الصادرة فيها . علة ذلك .
(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥) .

القاعدة : النص في المادة ١/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل
بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على أن " مفاده
أن المشرع حين فرض الضريبة على التصرفات العقارية باعتبارها ضريبة مباشرة

تفرض على التصرفات العقارية خال تداولها أو كل الى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى بالنسبة للتصرف الواحد الصادر من الممول اتخاذ اجراءات ريسط الضريبة وتحصيلها وفق المعيار الوارد بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن تقوم بتوزيع ما تحصله تلك المأموريات من ضريبة الى مصلحة الضرائب ، وذلك لسهولة تقدير الضريبة المستحقة من ناحية ومن ناحية أخرى لارتباط تلك الضريبة بقدر الرسوم المستحقة عن قيمة المحرور الذى تضمن ذلك التصرف دون أن يرد بنص المادة سالفه الذكر ما يدل على أن اجراءات تحصيل تلك الضريبة تنصرف كذلك الى اجراءات الطعن فى مدى الالتزام بها أو قدرها فضلا عن أنه يرجع فى شأن قابلية الأحكام الصادرة فى التظلم من أمر تلك الضريبة للاستئناف الى القانون الذى فرضها ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الأساسية لنظام التقاضى والتي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ، ولما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى فرض الضريبة على التصرفات العقارية لم يرد به ما يدل على نهائية الحكم الصادر فى التظلم منها ، فانه يتعين أن يكون للممول الحق فى استئناف الأحكام الصادرة فيها وحتى يتسق ذلك مع الممول الذى تتعدد تصرفاته العقارية والتي أناط المشرع بمأموريات الضرائب المختصة بتقدير الضريبة عليها وتحصيلها مما يكون معه للممول الطعن على الالتزام بتلك الضريبة أو مقدارها استئناف الأحكام الصادرة فى الطعون والا أدى غير ذلك الى تفرقة لا مبرر لها بين التصرف الواحد وتعدد التصرفات فى هذا الشأن دون سند من القانون .

(٣) الضريبة على الاستهلاك

" لجان تسوية المنازعات "

(١٣) التظلم الى لجنة تسوية المنازعات بين الممول ومصلحة الضرائب المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الضريبة على الاستهلاك جوازي . عدم قيام الممول بالتظلم أمام تلك اللجنة لا يسلب حقه فى اللجوء الى القضاء العادى . علة ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بوجوب التظلم قبل اللجوء الى القضاء وبعدم قبول الدعوى . خطأ فى تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٤) .

القاعدة : النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الضريبة على الاستهلاك على أنه (للملتزم بالضريبة من خضوع سلعة ما للضريبة أو تقدير المصلحة لكمية الانتاج أو تحديد قيمتها ، ويكون التظلم بكتساب موسى عليه بعلم الوصول يوجه لرئيس المصلحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار المتظلم بالقرار ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا بما يدل على سداد المتظلم للضريبة المستحقة من اقراره المنصوص عليه في المادة ١٥ من هذا القانون وعلى رئيس المصلحة أو من يفوضه اذا لم يقبل المتظلم خلال ثلاثين يوما من استلامه أن يحيله الى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من موظفي المصلحة الفنيين الذين لم يسبق لأيهم الاشتراك في القرار موضوع التظلم ، وكذلك النص في المادة ٢٣ من ذات القانون على أن (على اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بحث التظلم أو ابداء رأيها في خلال مدة عشرة أيام من تاريخ احوالة التظلم اليها ورفع لرئيس المصلحة لاصدار قرار بشأنه في خلال عشرة أيام أخرى ، ويعتبر عدم رد المصلحة على المتظلم في خلال عشرين يوما بمثابة قرار برفض تظلمه) مفاده أن المشرع ورغبة منه في تسوية الخلافات التي تنشأ بين الممول ومصلحة الضرائب بشأن الالتزام بالضريبة على الاستهلاك أو قدرها وللحد من الأنزعة المطروحة على القضاء بشأنها أنشأ لجنة من موظفي مصلحة الضرائب أجاز للممول عرض خلافاته عليها بغية حلها وديا ، ولم يجعل المشرع سلوك هذا الطريق وجوبيا بل جعله جوازيا فعلا بترتب على عدم قيام الممول بالتظلم أمام تلك اللجنة سلب حقه في اللجوء الى القضاء العادي اذ لو أراد المشرع ذلك لنص على هذا الجزاء صراحة ، وذلك وفق ما أورده بالمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٥٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المقابلة لها حين جعل الربط نهائيا اذ لم يطعن الممول عليه أمام لجنة الطعن خلال شهر من تاريخ اخطاره بهذا الربط ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على وجوب تظلم الممول من قرار فرض ضريبة الاستهلاك قبل اللجوء الى القضاء والا تكون الدعوى غير مقبولة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

" الشيلان الحريمى " .

(١٤) تعداد السلع الواردة بالبندين ٥٨ ، ١٠٠ من الجدول المرفق بالقرار الجمهوري ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل للجدول المرفق بالقانون ١٣٣ لسنة

- ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك • وروده على سبيل الحصر لا المثال •
الأثره • مقصودها • الثياب الخارجية • مؤدى ذلك • عدم دخول
" الشيلان الحریمی " التي من البولیستر الخالص ١٠٠٪ فی مفهوم
الأثرة ولا محل لقياسها عليها • علة ذلك •
(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩)
(الطعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١)
(١٥) خضوع السلع الواردة بالبند ٥٨ للضريبة على الاستهلاك • شرطه • أن
تكون من حریر طبيعى أو مشاقه • أثر ذلك • عدم خضوع " الشيلان
الحریمی " التي من البولیستر الخالص لهذه الضريبة •
(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩)
(الطعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١)
" الكوفيات " •

- (١٦) تعداد السلع الواردة بالبندين ٥٨ ، ١٠٠ من الجدول المرفق بالقرار
الجمهوری ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل للجدول المرفق بالقانون ١٣٣ لسنة
١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك • وروده على سبيل الحصر لا المثال •
الأثرة • مقصودها • الثياب الخارجية • مؤدى ذلك • عدم دخول
" الكوفيات " التي من الأكليرك الخاص ١٠٠٪ فی مفهوم الأثرة ولا محل
لقياسها عليها علة ذلك •

- (الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦) •
(١٧) خضوع السلع الواردة بالبند ٥٨ للضريبة على الاستهلاك • شرطه • أن تكون
من حریر طبيعى أو مشاقه أو فضلات مشاقه • أثر ذلك • عدم خضوع
" الكوفيات " التي من الاكليرك الخالص ١٠٠٪ لهذه الضريبة •
(الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦) •
" الايشاربات الحریمی "

- (١٨) تعداد السلع الواردة بالبندين ٥٨ ، ١٠٠ من الجدول المرفق بالقرار
الجمهوری ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل للجدول المرفق بالقانون ١٣٣ لسنة
١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك • وروده على سبيل الحصر
لا المثال • الأثرة • مقصودها الثياب الخارجية • مؤدى ذلك • عدم
دخول " الايشاربات الحریمی " التي من النايلون ١٠٠٪ فی مفهوم

- الأدثرة ولا محل لقياسها عليها • عللة ذلك •
(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٤) •
(١٩) خضوع السلع الواردة بالبند ٥٨ للضريبة على الاستهلاك • شرطه • أن
تكون من حرير طبيعي أو مشاقة • أثر ذلك • عدم خضوع " الايشاريسات
الحريمى " التى من النايلون الخالص لهذه الضريبة •
(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٤) •

(٤) الضريبة العامة على الايراد

" شهادات الاستثمار "

- (٢٠) المبالغ التى يودعها الممول أحد البنوك امدة متصلة لا تقل عن خمس
سنوات • خصمها فى حدود ٢٥٪ من الدخل الكلى الصافى وبحد أقصى
مقداره ٣٠٠٠ جنيه • حق الممول فى خصم ٢٥٪ من دخله الصافى مقابل
شهادات استثمار اشتراها باسم أولاده • عدم سريان التصرف فى شهادات
الاستثمار من الممول الى أولاده • مقتضاه • اعتبار قيمتها مدفوعة منه
ومودعة باسمه • أثره • تمتعه بالخصم الوارد بالفقرة ٦ من المادة ٧ من
القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ •
(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) •

القاعدة :

مفاد نص المادة السابعة فى فقرتها السادسة من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - المنطبق على واقعة
الدعوى - خصم المبالغ التى أودعها الممول أحد البنوك المصرية لمدة
متصلة لا تقل عن خمس سنوات فى حدود ٢٥٪ من الدخل الكلى الصافى وبحد
أقصى مقداره ثلاثة آلاف جنيه وكان قرار لجنة الطعن قد خصم ٢٥٪ من دخل
المطعون ضده الصافى عن سنة ١٩٧٨ مقابل شهادات الاستثمار التى اشتراها
باسم أولاده على سند من أن هذا التصرف لا يسرى على مصلحة الضرائب عملا
بالمادة ٢/٢٤ مكرر من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٧٨ وقد أيدىء الحكم المطعون فيه لأسبابه وأضاف الى هذه الأسباب
أن عبء شراء تلك الشهادات قد وقع على الممول فله الحق فى خصم قيمتها •
لما كان ذلك وكان مقتضى عدم سريان التصرف فى شهادات الاستثمار من
المطعون ضده الى أولاده هو اعتبار قيمتها مدفوعة منه ومودعة باسمه ومن ثم

تمتعه بالخصم الوارد بالفقرة السادسة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ آتفة الذكر .

(٢١) ضريبة المرتبات . سريانها على ما يستولي عليه الممول من الايرادات المبينة أنواعها في المادة ٦١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ متى تجاوزت مثلى حدود الاعفاء وكان ما تبقى له بعد تأدية الضريبة لا يقل عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا . الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة ٦٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٤ .
(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) .

القاعدة :
اذا كان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه (فاذا كان متزوجا ولا يعول أولادا وكان غير متزوج ويعول ولدا أو أولادا يكون حد الاعفاء ٣٠٠ جنيه واذا كان متزوجا ويعول ولدا أو أولادا فيكون حد الاعفاء ٣٦٠ جنيه ، والنص في الفقرة الرابعة من ذات المادة على أنه " واذا كان صافي الايراد السنوي يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السابقة الذكر دون أن يزيد على مثليها ، فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على ذلك الحد فان تجاوز صافي الايراد مثلى حدود الاعفاء فان الممول لا يستفيد من الاعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا " يدل على أن ضريبة المرتبات تسرى على ما يستولي عليه الممول من الايرادات المبينة أنواعها في المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذا تجاوزت مثلى حدود الاعفاء وكل ما تبقى له بعد تأدية الضريبة لا يقل عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا .

(٢٢) وعاء الضريبة على المرتبات الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة على الايراد العام . وجوب الرجوع الى الأحكام المقررة في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة . م ٦ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .
(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩)

(٢٣) تمسك الطاعنة بدفاع مؤداه أن الممول لا يستفيد من الاعفاء المقرر للحد الأدنى للمعيشة وللأعباء العائلية لتجاوز صافي الايراد مثلى حدود الاعفاء عن عامي ١٩٧٧ وأن أحكام الضريبة العامة على الايراد تسرى على جميع ايراده . عدم تناول هذا الدفاع الذي قد يتغير ببحثه وجه السراى . قصور . (الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) .

(٢٤) وعاء الضريبة العامة على الايراد . شموله مجموع أوعية الضرائب النوعية الايراد الخاضع للضريبة . ماهيته . م ١ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، م ٦ من ذات القانون بعد تعديلها بالقوانين ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ لسنة ١٩٦٩ .

(الطعن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٧) .
(٢٥) مبلغ الاعفاء المقرر للأعباء العائلية في الضريبة على المرتبات . م ٦٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل . علة ذلك .
(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣) .

(٥) الضريبة على المرتبات

(٢٦) ضريبة المرتبات . سريانها على ما يستولى عليه الممول من الايرادات المبينة أنواعها في المادة ٦١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ متى تجاوزت مثلي حدود الاعفاء وكان ما تبقى له بعد تأدية الضريبة لا يقل عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا . الفقرتين ٣ ، ٤ من القانون ٦٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٤ .
(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) .

القاعدة : اذا كان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه (فاذا كان متزوجا ولا يعول أولادا أو كان غير متزوج ويعول ولدا أو أولادا يكون حد الاعفاء ٣٠٠ جنيه ، واذا كان متزوجا ويعول ولدا أو أولادا فيكون حد الاعفاء ٣٦٠ جنيه) . والنص في الفقرة الرابعة مسن ذات المادة على أنه واذا كان صافي الايراد السنوي يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السابقة الذكر دون أن يزيد على مثليها ، فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على ذلك الحد فان تجاوز صافي الايراد مثلي حدود الاعفاء فان الممول لا يستفيد من الاعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا ، يدل على أن ضريبة المرتبات تسرى على ما يستولى عليه الممول من الايرادات المبينة أنواعها في المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذا تجاوزت مثلي حدود الاعفاء وكان ما تبقى له بعد تأدية الضريبة

- لا يقل عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا .
- (٢٧) وعاء الضريبة على المرتبات الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة على اليراد العام . وجوب الرجوع الى الأحكام المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة . م ٦ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .
- (الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) .
- (٢٨) القضاء بعدم خضوع ما يتقاضاه المأذون لنفسه من الأفراد زيادة عسرن الرسوم المقررة لضريبة كسب العمل . صيرورة هذا القضاء نهائيا واكتسابه قوة الأمر المقتضى في تلك المسألة . أثره . مانع لطرفي الخصومة من العودة الى مناقشتها في أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع .
- (الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣) .
- (٢٩) مبلغ الاعفاء المقرر للأعباء العائلية في الضريبة على المرتبات . م ٦٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل . علة ذلك .
- (الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣) .

(٦) ضريبة المهن غير التجارية

- (٣٠) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة . م ٢/٣٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ٥٠ . ضريبة المهن غير التجارية . سريانها على المهن المحددة بنص المادة ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو التي يصدر بها قرار من وزير المالية .
- (الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧) .
- (٣١) المهن غير التجارية . ماهيتها . الأرباح الخاضعة للضريبة هي التي تتمثل بالنشاط المهني للممول ولو تحقق الربح بصفة عرضية . قرار وزير المالية بإضافة مهنة التصوير الى المهن غير التجارية . قضاء الحكم المطعون فيه بأعمال قواعد الربط الحكمي الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على نشاط المطعون ضده ما بمهنة التصوير . خطأ في تطبيق القانون .
- (الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧) .

(٧) ضريبة التركات

(٣٢) وجوب اعتراض ذوى الشأن من الورثة على تقدير مصلحة الضرائب لعناصر الشركة خلال شهر من تاريخ اعلانهم بالتقدير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وصول كتاب الاعتراض وتسلم المصلحة له بعد الميعاد أيا كان تاريخه . لا أثر له طالما تم هذا الاجراء فى الميعاد وبالكيفية التى حددها المشرع . " الفقرتين الأخيرتين من م ٣٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ " .
(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١٩) .

القاعدة :
النص بالفقرتين الأخيرتين من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه " ولذوى الشأن خلال شهر من اعلانهم بالتقرير أن يخطروا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، فـإذا قبلوه وانقضت هذه المدة ولم ترد ملاحظاتهم اعتبر التقدير نهائيا وأصبحت الرسوم واجبة الأداء أما اذا اعترضوا عليه فتؤدى الرسوم من واقع تقديراتهم وما قبلوه من تقدير المصلحة وتحال أوجه الخلاف دون غيرهما الى لجان الطعن المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " يدل على أن المشرع وكل لذوى الشأن من الورثة الاعتراض على مصلحة الضرائب لعناصر الشركة وجعل الاعتراض على التقدير خلال شهر من تاريخ اعلان الورثة بتقدير مصلحة الضرائب ومن ثم فان اجراء الاعتراض المكلف به ذوى الشأن من الورثة خلال ميعاد الشهر سالف البيان هو الاجراء الذى يتعين اتخاذه خلال الميعاد واذ كان المشرع قد حدد كيفية تقدير الاعتراض بأن يكون بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول فان القيام بهذا الاجراء وبالكيفية التى حددها المشرع هو الاجراء الواجب على من يعترض على تقدير مصلحة الضرائب اتخاذه ، أما وصول كتاب الاعتراض وتسليمه فعلا الى مصلحة الضرائب أيا كان تاريخ ذلك فلا أثر له .

(٣٣) ما لم يتم سداده من ضريبة التركات . التجاوز عنه فى جميع الأحوال واعفاء مبالغ ٣٠٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق فى التركة من الفروع والأزواج والأب والأم فيما عدا الحالات التى تم فيها ربط رسم

الأيلولة نهائيا " ٣٣ ق ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ والمادة ١٨ من قانون رسم الأيلولة " . تقدير صافي الشركة بمبلغ دون حد الاعفاء بالنسبة لأي من الورثة . أثره . النعي . أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٩)

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٥)

(الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣)

(٣٤) قطع تقادم الحق في اقتضاء الضريبة . أسبابه . " الفقرة الثانية مسن المادة ٩٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالرسوم بقانسون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ " . القرارات الصادرة من لجان الطعن . لا يحتاج بها الممول أو مصلحة الضرائب الا من تاريخ اعلانها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . الاعلان بهذا الطريق اجراء لازم . م ٢٨ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . (الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧)

(٣٥) احالة المنازعة بشأن تقدير قيمة التركة الى لجنة الطعن . تعد قاطعة لتقادم الضريبة قرار لجنة الطعن باعادة الملف للمأمورية لاعادة البحث . أثره . بدء سريان مدة سقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء دين الضريبة من تاريخ اعلان هذا القرار .

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧)

(٣٦) تحديد وصف الأراضي الداخلة في عناصر التركة وتقدير قيمتها . العبرة فيه بنوعية الضريبة المفروضة عليها في الوقت الذي انتقلت فيه الأموال الى ملكية الوارث . علة ذلك . م ٣٦ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٤)

(٣٧) انتهاء الحكم المطعون فيه الى اعتبار الأرض المخلفة عن مورث الطاعنين ليست أرضا زراعية عند وفاته . تمسك الطاعنون بأن الأرض موضوع النزاع كان مربوطا عليها ضريبة الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثهم وأنها تعتبر أرضا زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة طبقا لحكم المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم بحث الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٤)

(٨) الربط الحكمي

(٢٨) قاعدة الربط الحكمي • ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ • شرط اعمالها • وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة الى جانب وحدة الممول • تنسوع أنشطة الممول واستقلال كل منها عن الآخر يقتضي تطبيق قاعدة الربط الحكمي على كل نشاط على حده • سريان هذه القواعد على الشركسبء المتضامنين بشركات التضامن وعلى الشركاء في شركات الواقع شريطة ألا يجاوز ربح الشركة في سنة الأساس ألفي جنيه وألا يجاوز ربح الشريك ألف جنيه •

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦) •

(٣٩) احكام الربط الحكمي • وجوب تطبيقها في جميع الحالات متى توافرت شروطها ولو لم يتمسك بها أصحاب الشأن أمام اللجنة أو المحكمة •

(الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥) •

(٤٠) الربط الحكمي في المواد ٥٥ ، ٥٥ مكرر ، ٥٥ مكرر أ بعد تعديلها بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ • مؤداه • اتخاذ أرباح ١٩٦٨ أو أرباح أول سنة لاحقة للسنة التي بدأ الممول نشاطه خلالها أساسا لربط الضريبة في سنوات تالية غير في عددها باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس بغير اعتبار لأي تغيير في الأرباح زيادة أو نقما • وجوب تطبيق احكام الربط الحكمي متى توافرت شروطها ولو لم يتمسك أصحاب الشأن بأعمالها أمام لجنة الطعن أو المحكمة •

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣) •

(٤١) اتخاذ أرباح سنة ١٩٦٨ أساسا لربط الضريبة على عدد من السنوات التالية لها تسمى السنوات المقيسة • تحديد عدد السنوات المقيسة باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس • تقسيم الممولين في هذا الخصوص إلى ثلاث فئات : سريان هذه الأحكام على الشركاء المتضامنين والشركاء في شركات الواقع • شرطه • استحداث الممول خلال السنوات المقيسة نشاطا يختلف في نوعه عن نشاطه في سنة الأساس • أثره •

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٥) •

(٤٢) المهن غير التجارية • ماهيتها • الأرباح الخاضعة للضريبة هي التي تتصل بالنشاط المهني للممول ولو تحقق الربح بصفة عرضية • قرار وزير المالية بإضافة مهنة التصوير الى المهن غير التجارية • قضاء الحكم المطعون فيه بأعمال قواعد الربط الحكمي الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على نشاط المطعون ضدهما بمهنة التصوير • خطأ في تطبيق القانسون •

(الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٣) •

(٤٣) الاعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة وسيناء • أساسه • م ١ ق ١٩ لسنة ١٩٨١ • اقتضاه على منع مصلحة الضرائب من اقتضاء الضريبة المستحقة على أرباح السنوات المعفاة دون أن يعنسي ذلك نفي مبدأ الخضوع للضريبة • أثره • وجوب أعمال قاعدة الربط الحكمي متى توافرت شروطها •

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٧/٦/١٩٩٣) •

(٩) الاختصاص بنظر الطعون الضريبية

(٤٤) التزام الشريك المتضامن بالضريبة • سببه • ما يصيبه من ربح • الطعن من أحد الشركاء • عدم انصراف أثره الى غيره من الشركاء •

(الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٨/٣/١٩٩٣) •

(٤٥) ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية المتعلقة بالضرائب على الدخل ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوماً تبدأ من ذلك التاريخ • علة ذلك •

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥/٧/١٩٩٣) •

(٤٦) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم من مصلحة الضرائب أو الممول في قرارات لجان الطعن • نطاقها • مالم يسبق عرضه على تلك اللجان لا يجوز طرحه ابتداءً أمام المحكمة مالم يكن أمراً أو دفاعاً قانونياً يتعلق بفرض الضريبة ونطاقها وسعرها والخضوع لها مما لا يجوز الاتفاق على مخالفته • (مثال بشأن جذية الشركة) •

(الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٩٣) •

(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٩٣) •

(٤٧) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون الضريبية في قرارات اللجان .
نطاقها . م ١/١٦١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . ما فصلت فيه اللجنة
بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب ولم
تتناوله أسباب الطعن . اكتسابه قوة الأمر المقضى .
(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٣/٤/٥)

(١٠) الاعفاءات الضريبية

(٤٨) اعفاء مشروعات المناطق الحرة وأرباحها من كافة الضرائب والرسوم .
علة ذلك . طلب الطاعنة اعفاءها من ضريبة الدمغة النسبية باعتبار
أنها من بين مشروعات المناطق الحرة اغفال الحكم المطعون فيه بحسب
هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٦٢ ق . جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦)

القاعدة : النص في المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن
إصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - المنطبق على واجه النزاع - على أن " تعفى
المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة الأرباح التى توزعها من أحكام
وقوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية . يدل على أن المشرع
تشجيعا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى إقامة المشروعات
بالمناطق الحرة ، قد أورد حكما عاما باعفاء هذه المشروعات وأرباحها
من كافة الضرائب والرسوم السارية فى مصر ، وكانت الشركة الطاعنة قد أقامت
الدعوى بطلب أحقيتها فى تطبيق ذلك الاعفاء عليها فى شأن ضريبة الدمغة
النسبية المقررة بالقانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ باعتبار أنها مشروع من مشروعات
المناطق الحرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع
مقتصرًا على مجرد القول بأن الشركة الطاعنة لا تعفى من أداء ضريبة الدمغة
طبقا للمواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، فى حين أن الاعفاء
من الضرائب والرسوم السارية فى مصر طبقا لنص المادة ١/٤٦ من نظام
استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة متقدم البيان يجب تطبيقه
متى توافرت شروطه ، واذ تعد الحكم المطعون فيه عن بحث هذا الدفاع

الجوهري ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(٤٩) الاعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة وسيناء
أساسه . م ١ ق ١٩ لسنة ١٩٨١ . اقتضاه على منع مصلحة الضرائب
من اقتضاء الضريبة المستحقة على أرباح السنوات المعفاة دون أن يعنى
ذلك نفي مبدأ الخضوع للضريبة . أثره . وجوب اعمال قاعدة الربط
الحكمي متى توافرت شروطها .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٧)

(٥٠) اعفاء مواطني محافظات القناة وسيناء من الضرائب والرسوم المستحقة
على إيراداتهم عن نشاطهم اعتبارا من ١/١/١٩٦٨ وحتى ديسمبر ١٩٧٤
وفقا لحكم الفقرة الأولى من القانون ٣٩ لسنة ١٩٧٦ . مناطه . مزاولة
ذلك النشاط داخل احدى تلك المحافظات .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٥)

(٥١) وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي سرت أو
تسرى في حق الحكومة وممولي محافظات القناة اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ ،
حتى ازالة آثار العدوان التي فوض القانون وزير المالية في تحديد
تاريخ تحققها بقرار يصدره . صدور هذا القرار والعمل به اعتبارا من
١٩٧٧/١٠/٣ . أثره . انفتاح مواعيد السقوط والاجراءات المنصوص
عليها في قوانين الضرائب ومنها أجل الابلاغ عن توقف العمل بالمنشأة
في حق الحكومة والممولين اعتبارا من هذا التاريخ .
(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٨)

(١١) اجراءات ربط الضريبة

(٥٢) موافقة الممول على ما ورد بالنموذج ١٨ ضرائب . أثره . صيرورة الربط
نهائيا والضريبة واجبة الأداء . اعترض الممول وعدم اقتناع المأمورية
بتلك الاعتراضات . أثره . وجوب اخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب مشتملا
على بيان عناصر الضريبة وقيمتها وميعاد الطعن على هذا التقدير .
لا يغنى عن وجوب اثبات هذه البيانات في النموذج ١٩ ضرائب مجرد
الاحالة بشأنها الى النموذج ١٨ ضرائب . علة ذلك .
(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٢)

(والطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٥)

(٥٣) الاجراءات المنظمة لربط الضريبة • تعلقها بالنظام العام • مخالفتها •
أثره • البطلان • توجيه النموذج ١٩ ضرائب الى الطاعنين خلوا من
عناصر ربط الضريبة الواجب اشتماله عليها • خطأ ومخالفة للقانون •

(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٢)

(والطعن رقم ٦٢٣١٨ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٥) .

(١٢) نظر الدعاوى الضريبية

(٥٤) نظر الدعاوى الضريبية في جلسة سرية • جوازي للمحكمة • م ١٦٣ ق ١٥٧
لسنة ١٩٨١ • لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت بدائرة أمام
محكمة أول درجة في ظل العمل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ طالما أنها
عرضت ونظرت اعتباراً من ١٩٨١/٤/٣٠ في ظل العمل بالقانون ١٥٧ لسنة
١٩٨١ •

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٥)

(١٣) قرار لجنة الطعن الضريبي

(٥٥) الحكم الصادر بالغاء قرار لجنة الطعن واعادة الخلاف الى اللجنة
لاعادة تقدير الأرباح ينهي المنازعة في القرار ويحسم الخصومة الأصلية
أمام المحكمة التي لا تملك تقدير أرباح الممول ابتداء بعد الغائها
لقرار اللجنة • جواز الطعن فيه استقلالاً وفقاً لنص المادة ٢١٢ مرافعات
لا وجه للقول بأن الحكم صادر بالغاء قرار اللجنة قبل الفصل في موضوع
المنازعة في التقدير • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٠)

(٥٦) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم من مصلحة الضرائب
أو الممول في قرارات لجان الطعن • نطاقها • مالم يسبق عرضه على
تلك اللجان لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة مالم يكن أمراً أو دفاعاً
قانونياً يتعلق بفرض الضريبة ونطاقها وسعرها والخضوع لها مما لايجوز
الاتفاق على مخالفته • مثال " بشأن جدية الشركة " •

(الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٤)

(١٤) التقادم الضريبي

(٥٧) الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة • وجوب تقديمهم
أخطاراً للمصلحة بمزاوولتهم للنشاط • م ١/٢ ق ٧ لسنة ١٩٥٣ - بسدء
سريان التقادم المسقط لحق المصلحة من تاريخ الاخطار ولا يعد اخطاراً
بالنشاط تبدأ منه مدة التقادم مجرد علم المصلحة من أى سبيل آخر •
م ٩٧ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، م ٩٧ مكرر
(١) فقرة ٣ المضافة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ •

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٥٦ ق • جلسة ١٩٩٣/٤/٥)

(٥٨) الحق فى المطالبة بدين الضريبة • بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى
ذمة المدين • مؤدى ذلك •

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٥٦ ق • جلسة ١٩٩٣/٤/٥)

(٥٩) الحق فى المطالبة بدين الضريبة • بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى
ذمة المدين • مؤدى ذلك • وجوب تقديم كل ممول أخطاراً للمصلحة
الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاوولته النشاط ويسقط بالتقادم حق
المصلحة فى المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الاخطار •
محاسبة المنشأة كمنشأة فردية باسم المطعون ضده الثانى حتى نهاية
عام ١٩٧٤ لا تفيد علم المصلحة الطاعنة بنشاط شركة التضامن القائمة
بين المطعون ضدهما اعتباراً من ١٨/٢/١٩٧٤ ولا تقوم مقام أخطارهما
لها بنشاطها الذى يبدأ به حساب مدة التقادم •

(الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣)

(٦٠) الحق فى المطالبة بدين الضريبة • بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى
ذمة المدين • مؤدى ذلك • وجوب تقديم كل ممول أخطاراً للمصلحة
الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاوولته النشاط ويسقط بالتقادم حق
المصلحة فى المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ الاخطار •
قيام الممول بأخطار المصلحة ببيان أرباحه • تضمنه باللزم الاخطار
بمزاوولته النشاط تبدأ به مدة التقادم طالما لم تنزع المصلحة فى
وقوع ذلك الاخطار •

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣)

(٦١) الحق في المطالبة بدين الضريبة • بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فسي
ذمة المدين • مؤدى ذلك • وجوب تقديم كل ممول اخطارا لمصلحة
الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاوولته النشاط ويسقط بالتقادم حـق
المصلحة في المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الاخطار •
محضر المناقشة المحرر بمعرفة المأمور المختص ، تضمنه بطريق اللزوم
الاخطار بمزاوولته النشاط تبدأ به مدة التقادم •

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٦ ق • جلسة ١٩٩٣/٩/١٣)

(والطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٣)

(والطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧)

(والطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧)

(والطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٣)

(والطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦)

(والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٨)

(٦٢) شركات الواقع • ماهيتها • الشركاء فيها الذين لم تتخذ مصلحة
الضرائب اجراءات الربط في مواجهتهم بسبب الخلاف على تحديد
الكيان القانوني لها • بدء مدة التقادم بالنسبة لهم من تاريخ الفصل
نهائيا في هذا الخلاف • (" ٩٧ مكرر أ/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ •
(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٦ ق • جلسة ١٩٩٣/٤/١٢)

(٦٣) قطع تقادم الحق في اقتضاء الضريبة • أسبابه • " الفقرة الثانية من
المادة ٩٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقائسون
٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ " القرارات الصادرة من لجان الطعن • لا يحتاج بها
الممول أو مصلحة الضرائب الا من تاريخ اعلانها بكتاب موصى عليه
بعلم الوصول • الاعلان بهذا الطريق • اجراء لازم • م ٣٨ ق ١٤٢ لسنة
١٩٤٤ • ")

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٧)

(٦٤) احالة المنازعة بشأن تقدير قيمة التركة الى لجنة الطعن • تعد قاطعة
لتقادم الضريبة • قرار لجنة الطعن باعادة الملف للمأمورية لاعادة
البحث • أثره • بدء سريان مدة سقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء
دين الضريبة من تاريخ اعلان هذا القرار •

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٦ ق ٠ جلسة ١٩٩٣/٥/١٧)

(١٥) مسائل متنوعة

(٦٥) صدور حكم نهائى بالغاء ربط الضريبة على إيرادات المطعون ضده - محل النزاع فى دعوى التنفيذ موضوع الطعن - أثره ٠ الخصومة فى دعوى التنفيذ مثار الطعن تصبح غير ذات موضوع ويكون الطعن بالنقض فسخى الحكم الصادر فيها غير منتج ٠

(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٧)

(٦٦) انتهاء الحكم المطعون فيه الى اعتبار الأرض المخالفة عمن مسورت الطاعنين ليست أرضاً زراعية عند وفاته ٠ تمسك الطاعنون بأن الأرض موضوع النزاع كان مربوطاً عليها ضريبة الأتبان الزراعية وقت وفاة مورثهم وأنها تعتبر أرضاً زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة لحكم المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ٠ عدم بحث الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهري ٠ خطأ وقصور ٠

(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٤)

(١٦) قوة الأمر المقضى

(٦٧) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون الضريبية فى قرارات اللجان ٠ نطاقها ٠ م ١/١٦١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠ ما فصلت فيه اللجنة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسس ٠ ولم تتناول أسباب الطعن ٠ اكتسابه قوة الأمر المقضى ٠

(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٥)

(٦٨) القضاء بعدم خضوع ما يتقاضاه المأذون لنفسه من الأفراد زيادة عن الرسوم المقررة لضريبة كسب العمل ٠ صيرورة هذا القضاء نهائياً واكتسابه قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة ٠ أثره ٠ مانع لطرفى الخصومة من العودة الى مناقشتها فى أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ٠

(الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٢)

(١٧) نظام عام

- (٦٩) الاجراءات المنظمة لربط الضريبة • تعلقها بالنظام العام • مخالفتها
أثره • البطلان • توجيه النموذج ١٩ ضرائب الى الطاعنين خلوا مسن
عناصر ربط الضريبة الواجب اشتماله عليها • خطأ ومخالفة للقانون •
(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٣)
(والطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٩٣)
(٧٠) نظر الدعاوى الضريبية في جلسة سرية • جوازي للمحكمة • م ١٦٣ ق ١٥٧
لسنة ١٩٨١ - وجوب النطق بالحكم علانية ولو نظرت الدعوى في جلسة
سرية والا كان باطلا • علة ذلك • م ١٧٤ مرافعات • للمحكمة
أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها لاتماله بالنظام العام •
(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ ق • جلسة ١٧/٥/١٩٩٣)

(١٨) نقض

- " ما لا يندرج تحت أسباب الطعن : السبب غير المنتج " •
(٧١) صدور حكم نهائي بالغاء ربط الضريبة على ايرادات المطعون ضده - محل
النزاع في دعوى التنفيذ موضوع الطعن - أثره • الخصومة في دعوى
التنفيذ مثار الطعن تصبح غير ذات موضوع ويكون الطعن بالنقض فاسي
الحكم الصادر فيها غير منتج •
(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ٧/٦/١٩٩٣)
(٧٢) ما لم يتم سداده من ضريبة التركات • التجاوز عنه في جميع الأحوال
واعفاء مبلغ ٣٠٠٠٠ جنية من نصيب كل وارث أو مستحق في التركة
من الفروع والازواج والأب والأم فيما عدا الحالات التي تم فيها ربط رسم
الأيلولة نهائيا " ٣٣ ق ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ والمادة ١٨ من قانون رسم
الأيلولة " • تقدير صافي التركة بمبلغ دون حد الاعفاء بالنسبة لأي من
الورثة • أثره • النفي - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج •
(الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/٩/١٩٩٣)

أحكام النقض الضريبي عام ١٩٩٤م (١) تصرفات عقارية

صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي فلا يجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
(الطعن رقم ٣٧ سنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٩٤م)

القاعدة :

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم سريان الضريبة على نشاط مورث المطعون ضدهم في التصرفات العقارية سنة ١٩٧٧ استناداً الى عدم تجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه ، في حين أن المشرع لم يؤيد هذا الشرط في نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ عند تعدد التصرفات وحيث ان هذا النعي غير منتج ذلك أن مفاد الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي فلا يجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالي لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٣ بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما قرره من سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات المشار اليها في الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة ٣٢٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة المشهرة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ١٢/١/١٩٩٣ - وهو حكم ملزم لكافة سلطة الدولة فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق الفقرة الأخيرة من البند الأول من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأياً كان وجه الرأي فيه - يضحى غير منتج ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٢) شركات

الشركات التي تقيم بين الأصول والفروع القصر وبين الأزواج أو بين بعضهم البعض تربط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال دون أن يخل ذلك بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحمته في الأرباح .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٥٨ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٩٤م)

ذلك أن النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ على أنه : في تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد ، الشركات التي تقيم بين الأصول والفروع القصر وبين الأزواج أو بين بعضهم البعض ، وتربط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال ، دون أن يخل ذلك بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحمته في الأرباح ، وتعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب المستحقة ، ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أقام قرينة قانونية على صورية الشركات التي تتم بين الأصل وفروعه أو بين الزوج وزوجه للقائمة فعلا في تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٣/٨/١٩٧٣ وما ينشأ بها في تاريخ لاحق ، وجعلها قابلة لإثبات العكس ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعوده في قضاؤه بتأييد قرار لجنة الطعن للقول بجدية الشركة بين المطعون ضدها على سبق اعتماد مأمورية الضرائب لها عن سنوات سابقة وحتى سنة ١٩٧١ وانفراد المطعون ضده الأول بنشاط آخر وهو مالا يملح دليلا على جديتها فانه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون قد شابسه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(٢) لجان طعن

تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة

في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون .

حيث أن المشرع أناط بهذه اللجان الاختصاص في الفصل في المنازعات المتعلقة بجميع الضرائب المنصوص عليها في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وكان مقتضى الأثر الفوري للقانون أنه سري على كل واقعه تفرض فوراً هذه ولو كانت ثابتة من مركز قانوني وجد قبل هذا التاريخ فإن تطبيق إجراءات المادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يكون لها محل .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٩٦)

القاعدة : ذلك أنه لما كان النص في المادة ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل - الواردة بالباب السابع من الكتاب الثالث - الخاص بالأحكام العامة - على أن تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون . مفاده أن المشرع أناط بلجان الطعن الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بجميع الضرائب المنصوص عليها في القانون سالف الذكر ، وكان النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل على أن يعمل بأحكام الضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل والأحكام العامة الواردة بالكتاب الثالث من هذا القانون فيما عدا أحكام الباب العاشر من هذا الكتاب اعتباراً من أول يناير ١٩٨١ وكان مقتضى الأثر الفوري للقانون أنه سري على كل واقعة تعرض فوراً هذه ولو كانت ثابتة من مركز قانوني وجد قبل هذا التاريخ فإن تطبيق إجراءات المادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يكون لها محل بعد الغاء هذا القانون بمقتضى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٥ ولا يغير من ذلك العمل بأحكام الضريبة على المرتبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على السنوات المالية السابقة على ١٩٨١/١٩٨٢ طبقاً لنص البند الثالث من المادة الخامسة من مواد اصدار قانون الضرائب على الدخل اذ ينصرف ذلك الى القواعد الموضوعية أما إجراءات الخصومة فتخضع للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ اذ بدأت في ظله ، ولا يعتبر ذلك انسحاباً لأثر القانون الجديد على

الماضى وانما تطبيقا للأثر الفوري لهذا القانون . واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم اختصاص لجان الطعن بالفصل فى أوجه الخلاف بين المطعون ضده ومصلحة الضرائب عن ضريبة المرتبات لأن سنوات النزاع تخضع للأحكام المقررة لهذه الضريبة ففى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ رغم أن الخصومة بدأت فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذى جعل لجان الطعن مختصة بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالضريبة سالفه الذكر فإنه يكون مجيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(٤) تقادم

أ - مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ الا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين بحيث اذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط .
(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)

القاعدة : ذلك أنه كانت مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين ، بحيث اذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، وكان المشرع قد عرض فى المادة ١/٢ من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ - فى شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة - على كل ممول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم اخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، وبعد أن حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ أجبل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمس سنوات ، جرى نص المادة مكرر (١) فى فقرتها الأولى والثالثة على التوالى من ذات القانون على أن تبدأ الطعون فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤ مكرر منه وهى حالات تقديم اقرارات ناقصة ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو استعمال

طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة من تاريخ العلم بالعناصر المخففة وتبدأ هذه المدة بالنسبة للممول الذي لم يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف البيان من تاريخ اخطاره المصلحة بمزاولته النشاط ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق بما لا خلاف عليه بين الطرفين أن المطعون ضده لم يقدم لمصلحة الضرائب اخطارا بمزاولته النشاط محل المحاسبة ، وأنم عند مناقشة المأمورية له في ١٩٧٧/٥/٨ ، ١٩٧٩/٩/١٧ على مزاولته لهذا النشاط ، ومن ثم فان مدة سقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبته بدين الضريبة المستحقة عن النشاط سالف الذكر لم تبدأ بعد وبدون علم مصلحة الضرائب مزاولة المطعون ضده للنشاط عن الاخطار الذي أوجبه القانون وجعل تاريخه بدء سريان مدة التقادم واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الطعن ، وقضى بتقادم الضريبة المستحقة عن المدة السابقة على ١٩٧٤/٩/١٧ عن نشاط المطعون ضده الذي لم يخطر به مصلحة الضرائب مغفلا حكم المادة ٩٧ مكرر (٣) فأنه يكون معيبا بمخالفته القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ب - اذا كان الربط عن عناصر مخففة فان التقادم لا يسرى الا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بتلك العناصر .

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٥٨ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٩٤)

القاعدة :
ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠ من الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانون من الفقرة الأولى من المادة ٩٧ بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به من ١٩٥٢/١٢/١٧ وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر (١) المضافة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعمول به في ١٩٥٥/٥/١٧ ، يدل على أن الشارع الضريبي وان حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند اصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب ، الا أنه لم يحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإضافة المادة ٩٧ مكرر وجعل بداية سريان التقادم اليوم التالي لانتهاء الأجل المجدد لتقديم الاقرار

وهو ما يتفق والقواعد العامة في القانون المدني فإذا كان الربط عن عناصر مخافة فان التقادم لا يسرى الا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بتلك العناصر وهو ما يقف به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفه البيان ، لما كسان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه دفاع المصلحة الطاعنة مسن أن المطعون ضده لم يخطر عن نشاطه المهني موضوع المحاسبة " الاستشارات الهندسية " وأخفاه وأن المصلحة لم تعلم به الا بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٢ فاتخذت اجراءات الربط وأعلنت به المطعون ضده في ١١/١٢/١٩٧٢ دون أن تكتب مدة التقادم وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وانما ذكر قول في عبارة مرسلة بأنه لم يثبت على وجه القطع تهريب الممول من أداء الضريبة فانه يكون معيبا بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه .

(٥) وقف مواعيد سقوط الحق

وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب وقانون الحجز الاداري التي سرت أو تسرى ضد الحكومة أو ممولى محافظات الاسماعيلية والسويس وبورسعيد اعتبارا من ٥/٦/١٩٦٧ . (الطعن رقم ٥٢ سنة ٥٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٩٤)

القاعدة : أن مؤدى نص المادة الأولى من القانونين رقمى ٨ لسنة ١٩٨٨ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٩ هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب وقانون الحجز الاداري التي سرت أو تسرى ضد الحكومة أو ممولى محافظات الاسماعيلية والسويس وبورسعيد اعتبارا من ٥/٦/١٩٦٧ وحتى ازالة آثار العدوان - التي فوض وزير المالية في تحديد تاريخ تحقيقها بقرار يصدره - بحيث لا تسرى هذه المواعيد أو تتفتح في حقهم طالما بقيت تلك الآثار على أن تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ أو زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقررة في القانون ، لما كان ذلك وكان وزير المالية اعمالا للتفويض التشريعى سالف الذكر ، قد أصدر قراره رقم ١٦٨ لسنة

١٩٧٧ يتحقق ازالة آثار العدوان - والذي عمل به من تاريخ نشره في ٣/١٠/١٩٧٧ فان مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات التي أوقفت - ومنها أجـبـل الابلـاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعود وتنفـتـح في حق الحكومة وممولي محافظات القنـاة اعتبارا من هذا التاريخ . ولما كان ذلك وكان الطاعن لم يحضر مأمورية الضرائب المختصة بتوقفه عن النشاط خلال عام ١٩٧٥ خلال ستين يومـا اعتبارا من ٣/١٠/١٩٧٧ فانه يتعين من ثم اعمال الجزاء الوارد في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذات النتيجة فان النعى يكون على غير أساس .

(٦) قواعد آمرة

التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتملة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها .
(الطعن رقم ٢٨١٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٤)

القاعدة :
ان التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة بربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، ومن ثم فهي اجراءات ضمنية رتب المشرع البطلان على مخالفتها دون حاجة للنشر عليها وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بأن الضرائب على الدخل على أن تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون . . . وتخطر اللجنة كـلا من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وعلى الممول الحضور أمام اللجنة اما بنفسه أو بوكيل عنه والا اعتبر طعنه كأن لم يكن مالم يبد عذرا تقبله اللجنة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ من قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على

أن يكون اخطار كل من الطاعن والمأمورية بموعد الجلسة على النموذج رقم ٢٢ ضرائب المرافق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فاذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حجت المادة للقرار بعسب أسبوعين على الأقل ويعلن الممول به بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فاذا أبدى عذرا تقبله اللجنة فتح باب المرافعة وحددت جلسة لنش الطعن - أما اذا أبدى عذرا غير مقبول تصدر اللجنة في هذه الحالة قرارا مسببا باعتبار الطعن كأن لم يكن ، وفي جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من اخطار الممول بتسلمه علم الوصول يدل على أن المشرع أوجب على أن الطعن للتأكد عند نظر الطعن في جلسته الأولى - حال تخلف الطاعن عن الحضور - أنه تم اعلانه بها بموجب النموذج ٢٢ ضرائب وتسلمه اياه بموجب خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وعليها في هذه الحالة اصدار قرار بحجز الطعن للقرار خلال أجل محدد بحيث لا يقل عن أسبوعين من هذا التاريخ وعليها اخطار الطاعن بتلك الجلسة بذات الاجراءات السابقة فاذا لم يحضر الممول أو حضر وأبدى عذرا غير مقبول فلها اصدار قرارها باعتبار الطعن كأن لم يكن أما اذا قبلت عذره فعليها اعادة الطعن للمرافعة وتحديد جلسة أخرى . لما كان ذلك وأن المقرر قضاء هذه المحكمة أن المشرع حدد اختصاص المحكمة في نظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان الطعن بوجوب التحقق ، ولما كانت تلك القرارات قد صدرت بالموافقة لأحكام القانون أم بالمخالفة لهذه الأحكام من عقوبات حال نظر الطعن في القرار الصادر باعتبار الطعن كأن لم يكن واتخاذ الاجراءات التي ألزمها المشرع اتباعها قبل اصدار ذلك القرار من وجوب اخطار الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الاستمارة ٢٢ ضرائب بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وأيضا ذات الاجراء بالنسبة للجلسة المحددة لاصدار القرار بحيث اذا تخلف هذا الاجراء أو شق منه يتعين القضاء ببطلانه لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص الى سلامة القرار محل الطعن استنادا الى أن لجنة الطعن راعت حيال الطاعنين الاجراءات التي أوجب القانون اتخاذها الا أنهم لم يحضروا بأنفسهم ولا بوكيل عنهم وأن اللجنة لم تقبل العذر بعد حجز الطعن للقرار حال أن اللجنة أثبتت بقرارها أن الطاعنين

لم يقدموا عذرا ، واذ لم يبحث الحكم اخطار الطاعنين بالجلسة المحددة لاصدار القرار والذي يتمثل في علم الوصول باعتباره الدليل على قيام الاعلان فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(٧) مرافعات

ان المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء واعلان الخصوم بها وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها الا اذا اذ رفعت بالطريق الذي رسمه القانون .

(الطعن رقم ٦٧٨٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٨ م)

القاعدة :

ان المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء واعلان الخصوم بها وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها اذا رفعت بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيمًا للمتقاضى من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى - واذا كان المشرع في ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في اجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقضى القانون بغير ذلك ، فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة - بكل ما يترتب على ذلك من آثار - الا بتمام اعلان صحيفة الدعوى الى الشخص المراد اعلانه ، الا أنه قد عدل عن ذلك في قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، فنص في المادة ٦٣ منه على أن ترفع المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم الكتاب بالمحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك المادة ٢٣٠ منه بالنسبة للاستئناف عن أن يرفع الى المحكمة المرفوع اليها الاستئناف للأوضاع

المقررة لرفع الدعوى ونص في المادة ٢/٦٧ على أن " وعلى قلم الكتاب فسي اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الأصل اليه " ونص في المادة ٦٨ منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على أن " على قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه " فأصبحت الدعوى أو الاستئناف في ظل قانون المرافعات الحالي يعتبران مرفوعين أمام القضاء بمجرد ايداع صحيفة أى منهما قلم الكتاب ، أما اعلان الخصم بها فقد أصبح اجراء منفصلا عن رفع الدعوى وتاليا له قصد به المشرع اعلان الخصم بالدعوى أو الاستئناف وبطلبات المدعى أو المستأنف وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته ، فاذا شاب ورقصة اعلان الخصم التي تسلم اليه البطلان ، لم يمتد هذا البطلان الى أصل الصحيفة الذي لم يشبه هذا البطلان ، ذلك أن الباطل لا يجوز أن يسلط على الصحيح فيبطله ، لما كان ذلك والثابت كان خلو صورة اعلان أوراق المحضرين من توقيع المحضر يرتب بطلان الاعلان الا أنه لما كان الثابت بالأوراق أن نعيما ما لم يوجه الى أصل صحيفة الدعوى • بطلان هذه الصورة لا يبطل أصل الصحيفة ذاتها ، وانما هو فحسب موجب لاعلان الخصوم المذكورين اعلانا صحيحا ، واذا جانب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون به هذا النظر ورتب على بطلان الاعلان بطلان صحيفة الدعوى ولم يعتد بالاعلان الصحيح الذي أجرته الطاعنة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقسي أسباب الطعن وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه •

(٨) اعلان

لا تعتبر الدعوى مرفوعة لكل ما يترتب على ذلك من آثار الا بتمام اعلان صحيفة الدعوى الى الشخص المراد اعلانه •

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢١ م)

القاعدة : ذلك أن المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء واعلام الخصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها إلا اذا رفعت بالطريق الذى رسمه القانون ، وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيمًا للمتقاضى من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى - وإذا كان المشرع فى ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين فى اجراء واحد ، فنص فى المادة ٦٩ منه على أن " ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك " . فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة - بكل ما يترتب على ذلك من آثار - الا بتمام اعلان صحيفة الدعوى الى الشخص المراد اعلانه ، الا أنه قد عدل عن ذلك فى قانون المرافعات القائم الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، فنص فى المادة ٦٣ منه على أن " ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك " ، ونص فى المادة ٦٢/٢ على أن " وعلى قلم الكتاب فى اليوم التالى على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الأصل اليه " ونص فى المادة ٦٨ منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - على أن " على قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه " . فأصبحت الدعوى فى ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد ايداع صحيفة قلم الكتاب ، أما اعلان الخصم بها فقد أصبح اجراء منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع اعلامه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كى يعد دفاعه ومستنداته ، فان هو أعلن قانوناً بصحيفة الدعوى كان ذلك دليلاً كافياً على علمه بها سواء علم بها فعلاً أو لم يعلم وايداناً للقاضى بالمضى فى نظرها سواء مثل المدعى عليه فى الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمن ينوب عنه أو لم يمثل أصلاً أما اذا حضر دون اعلان أو بناء على اعلان مشوب بالبطلان - بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه فى اعلانه بصحفتها أو عن الدفع ببطلان الاعلان كأن أقر باستلامه صورة منها أو تسلم هذه الصورة

بالجلسة بغير اعتراض منه أو أبدى دفاعا في الموضوع أو طلب أجلا لاهدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه القانوني أو عزف عن التمسك بالبطلان الذي شاب الاعلان كان كافيا للمضي في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين باعلانه اعلانا صحيحا بصحيفتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن النائب عن المصلحة الطاعنة حضر أمام محكمة أول درجة وتابع السير في الدعوى وأبدى دفاعه فيها حتى فصل فيها بما يعنى تنازل الطاعنة ضمنيا عن الدفع ببطلان اعلان صحيفة الدعوى وانعقاد الخصومة التي تحققت بتمام المواجهة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع ببطلان الصحيفة فانه لا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويصحى النعى عليه على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٩) اجراءات

لما كانت العبرة في تكييف الاجراء هو بحقيقة وصفه القانوني واستيفائه للأوضاع والشروط التي يحددها القانون .
(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٨)

القاعدة : ذلك أنه لما كانت العبرة في تكييف الاجراء هو بحقيقة وصفه القانوني وباستيفائه للأوضاع والشروط التي يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم من أوصاف ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أودعا ورقة الطعن قلم كتاب محكمة أول درجة مشتملة على البيانات التي استلزمها المادة ٦٣ من قانون المرافعات . واتسع في قيد الطعن واعلانه الى المصلحة المطعون ضدها ما نص عليه في المادتين ٦٥ ، ٦٧ من ذات القانون ، ومن ثم فان الطعن يكون قد رفع بصحيفة استوفيت جميع الشروط والبيانات اللازمة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك تصدير تلك الصحيفة بعبارة " السيد الأستاذ رئيس محكمة القليوبية

الابتدائية لشئون الضرائب " اذ تعتبر تزييدا لا تنال من صحة الاجراء ، اذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي السذي قضى بعدم قبول الطعن لرفعه عبر الطريق القانوني على أنه رفع بطريق الطلب الى رئيس المحكمة على خلاف ما نص عليه القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المادة ١٦١ وعلى غير ما حددته المادة ٦٣ مراقعات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه ، وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه .

(مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

تتشرف

مجموعة المكتب الاستشاري الحديث

هشام علي توحيد

محاسبون ومراجعون قانونيون

أن تشكر كل من ساهم بإمدادها ببعض الأحكام من السادة المحاسبين والمحامين الأفاضل والسادة رؤساء المحاكم والمستشارين والقضاة الذين ساهموا مساهمة فعالة في أن تصل المجموعة بهذه الكيفية للسادة المهتمين بشئون الضرائب.

وتسعد أسرة مجموعة المكتب الاستشاري أن تتبادل مع السادة الزملاء المحاسبين والمحامين ورجال المال والمهتمين بشئون الضرائب حالات المثل من الأحكام الصادرة من محكمة النقض والمحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية والجناائية وقرارات لجان الطعون التي تمثل مبادئ جديدة تهم الباحثين في شئون الضرائب.

القسم التاسع

النماذج المرفقة باللائحة التنفيذية لقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣

- ١ - نموذج رقم ٢ ضريبة موحدة.
- ٢ - نموذج رقم ٣ ضريبة موحدة.
- ٣ - نموذج رقم ٤، ٣ ضريبة موحدة.
- ٤ - نموذج رقم ٨ ضريبة موحدة.
- ٥ - نموذج رقم ٨ ضريبة شركات أموال.
- ٦ - نموذج رقم ٩ ضريبة شركات أموال.
- ٧ - نموذج رقم ١٤ ضريبة موحدة.
- ٨ - نموذج رقم ١٥ ضريبة موحدة.
- ٩ - نموذج رقم ١٦ ضريبة موحدة.
- ١٠ - نموذج رقم ١٧ ضريبة موحدة.
- ١١ - نموذج رقم ١٨ ضريبة موحدة.
- ١٢ - نموذج رقم ١٩ ضريبة موحدة.
- ١٣ - نموذج رقم ٢٠ ضريبة موحدة.
- ١٤ - نموذج رقم ٢٣ ضريبة موحدة.
- ١٥ - نموذج رقم ٢٤ ضريبة موحدة.
- ١٦ - نموذج رقم ٢٥ ضريبة موحدة.
- ١٧ - نموذج رقم ٢٨ شركات أموال.
- ٢٠ - نموذج رقم ٣٤ ضريبة موحدة.
- ٢١ - نموذج رقم ٣٤ مكرر ضريبة أموال.
- ٢٢ - نموذج رقم ٣٩ مكرر ضريبة موحدة.
- ٢٣ - نموذج رقم ٣٩ ضريبة موحدة.
- ٢٤ - نموذج رقم ٤٧ ضريبة موحدة.
- ٢٥ - نموذج رقم ٤٨ ضريبة موحدة.
- ٢٦ - نموذج رقم ٤٩ ضريبة موحدة.
- ٢٧ - نموذج رقم ٥٥ ضريبة موحدة.

(نموذج رقم ٢ ضريبة موحدة)

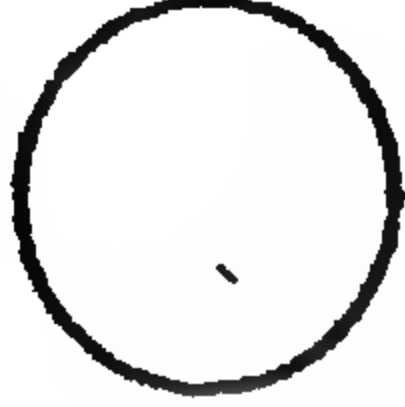
وزارة المالية

مصلحة الضرائب

خاتم المأمورية

مأمورية ضرائب

رقم المسدّد



طلب محاسبة على أساس الإيراد الفعلي للثروة العقارية

عن المدة من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر ١٩

اسم المول :

عنوان محل الإقامة الرئيسي :

الهيئة أو النشاط :

المسيد / رئيس المأمورية :

لحمة طيبة وبعد ...

عملا بحكم المادة ٨٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادة (٤٢) من لائحته التنفيذية أتشرف بأن

أطلب بمقتضى هذا محاسبتى على أساس الإيراد الفعلي للثروة العقارية .

(١) عن سنة ١٩

حيث إنى أمسك بشأنها دفاتر منتظمة وفقا لأحكام القانون سالف الذكر .

وقد راعيت هذا الأساس فى تحرير الإقرار المقدم منى إلى المأمورية عن إيراداتى الكلية فى السنة المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً فى : ١٩ / /

المول

تنبيه :

هذا الطلب خاضع لضريبة الدمغة النوعية طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته .

(١) يبين هذا الفراغ نوع الثروة العقارية بالتحديد التى يطلب الممول المحاسبة على الإيراد الفعلى بالنسبة لها . فتكتب عبارة « الزراعية

وحدها » إذا رغب فى المحاسبة على أساس الإيراد الفعلى للأراضى الزراعية المنصوص عليها فى البندين (١) . (٢) من المادة (٨٢) من

القانون المشار إليه . وعبارة « المنية وحدها » إذا رغب فى اختيار المحاسبة على أساس الإيراد الفعلى للمباني المنصوص عليها فى المادة

(٨٣) من القانون المشار إليه . أما إذا رغب فى المحاسبة على أساس الإيراد الفعلى لكافة أنواع الثروة العقارية فتكتب عبارة

« الزراعية والمنية معا » .

(النموذج رقم ٢ ضريبة موحدة)

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

مأمورية ضرائب

رقم الملف: _____

إعمال (مستقر)

١ - بتسليم إقرار ضريبي .

٢ - طلب محاسبة على أساس الإيراد الفعلي
للعقارات الزراعية أو المبنية (١) .

اسم المول : _____

نوع النموذج المقدم : _____

السنة المقدم عنها الإقرار أو الطلب : _____

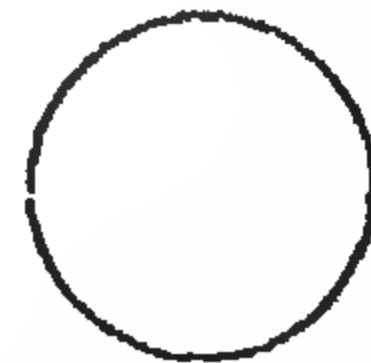
تاريخ تقديمه : _____ سنة ١٩

اسم المستلم : _____ وظيفته : _____

التوقيع

تحريراً في : ١٩ / /

خاتم المأمورية



(١) تشطب العبارة الزائدة .

" نموذج ورد وتبنيه بالدفع رقم ٤.٣ ضريبه موحدة "

بمصلحة الضرائب

لمصلحة ضرائب

ورد وتبنيه بدفع الضريبة الموحدة

على دخل الأشخاص الطبيعيين عن سنة ١٩

رقم عن سنة ١٩

اسم الممول _____ النشاط _____
 العنوان _____
 رقم الملف _____ أساس الربط (١) _____
 رقم المحضر _____

البيانات الخاصة بالضريبة													
مصدر الضريبة المربطة	صافي ارباح النشاط التجاري والصناعي		صافي ارباح المهن غير التجارية		صافي إيرادات الفسرة المقارنة		مجموع صافي الدخل		الأرباح المعالية		وعسائر الضريبة		مقدار
	ق	جنيه	ق	جنيه	ق	جنيه	ق	جنيه	ق	جنيه	ق	جنيه	ق
المأمور المختص _____ مراجع الفحص _____													

ق
جنيه

جملة الضرائب المستحقة

البيانات	ق	جنيه
١ -		
٢ -		
٣ -		
٤ -		
٥ -		

٦ - مبالغ مستدرة تحت حساب الضريبة
جملة المستدرة

الرصيد المستحق المطلوب سداده

مراجع التحصيل

١ - يتذكر أساس الربط - اتفاق - عدم الطعن - قرار لجنة الطعن - حكم المحكمة ودرجتها

(انظر خلفه)

رئيس المأمورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بفرض ضريبة على صاقي دخل الاشخاص لطبيين وعلى المادة ٨٠ من اللائحة التنفيذية للقانون .

قرار

هذا الورد البالغ قـ جنيه (————) بالحروف طبقا للتفاصيل المبينة عالية واجب النفاذ وعلى محصل الضرائب والسيارات وكافة محصلي الحكومة أن يحصلوا الضريبة المستحقة به وأن يوردها إلى الخزائن الحكومية ، وعلى المسؤول المبين اسمه بهذا الورد سداد صاقي الضريبة المستحقة المبينة عالية والأتخذت الإجراءات القانونية .

تحريرا في ١٩ / /

مدير شئون التحصيل

مراجع التحصيل

مأمور بطاقات الحساب الجارى

رئيس المأمورية

سيد /

نتشرف بأن ترسل لكم الورد الصادر بالمستحق عليكم من الضرائب عن سنة ١٩ للعلم وتسديد الصاقي لمستحق نقداً أو بشيك أو بحوالة بريدية لأية خزانة حكومية أو صراف حكومي وفي حالة التسديد لغير مأمورية الضرائب المختصة نرجو اخطارنا بالجهة التي قمتم بالسداد لها وتاريخ السداد وزقم الايصال .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مراجع التحصيل

مأمور بطاقات الحساب الجارى

خاص به شهر سنة ۱۹.....

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

مأمورية: _____

رقم الملف: _____

الضريبة المحسوبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

شركة أو الهيئة أو المنشأ أو الجهة :

لکائنہ فی شارع : رقم :

المبالغ الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارة في شركات المساهمة والمدينين وأعضاء مجالس المراقبة أو الرقابة في شركات التوضعية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة :

[illegible]

مقابل الحضور الذي يندفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية :

[illegible]

عوائد القروض والديون على اختلاف أنواعها (سلفيات برهون عقارية أو عادية أو فتح اعتماد أو بإمضاء أوراق تجارية) ،
فيما يتعلق بالمصارف الحسابات الجارية الناتجة :

الضريبة	جملة العوائد المدفوعة أثناء الشهر الماضي	تاريخ دفع العوائد أثناء الشهر الماضي	اسم ومحل إقامة الدائن
		الجملة	

عوائد الستدات وأذون الخزاة :

[illegible]

مكافآت التسديد والأنصبة الى حاملي السندات وأذون الخزانة وأصحاب السلفيات والودائع :

[illegible]

مشتبه	مقرض
_____	_____ ما حصل عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين أو مجلس الرقابة أو المراقبة
_____	_____ مقابل المصروف للمساهمين
_____	_____ موائد القروض والسلف على اختلاف أنواعها
_____	_____ موائد السندات
_____	_____ أذون الخزنة
_____	_____ مكافآت التدبير والأنصبة

_____ الجملة

عضو مجلس الإدارة المنتخب أو المدير

(١) هذا النموذج يقدمه الشركات والهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية والجهات المنصوص عليها في المادة (١١٩) من القانون الملتمزة بخدمة ضريبة شركات الأموال المستحقة على ما تدفعه في مصر أو في الخارج من العوائد وغيرها من إيرادات ودروس الأموال المنقولة المذكورة والمنصوص عليها في المادة (١١١ مكررا) من القانون والمادة (٥٧ مكررا) من لائحة التنفيذية وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ولجج العوائد وغيرها من الإيرادات أو وضعها تحت تصرف المستفيد .

[illegible]

عوائد السمات وأذن الخزانة :

[illegible]

مكافآت التسديد والأتمتة إلى حاملي السندات وأذون الخزانة والدائع والتأمينات النقدية :

[illegible]

قرش	جنيه
القانون ...	ما حصل عليه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات أو الجهات المنصوص عليها في المادة (١١١) من
مساهيل الحضور للمساهمين	
عوائد القروض والديون على اختلال أوضاعها	
عوائد السندات	
أذون الخزينة	
مكافآت التسديد والالتصية والودائع والتأمينات النقدية	
الجملة	

عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير

مصلحة الضرائب

 وقسم الملبس

بالمبالغ المدفوعة من العوائد وغيرها من الإيرادات
أو المبالغ المنصوص عليها في المادة (١١١ مكررا) من القانون
والضريبة المستحقة

ظن شهر سنة ١٩

النشاط : الكيان القانوني

العنوان :

رئيس / عضو مجلس الإدارة المنتدب / أو المدير

تحریر آف / / ۱۹

(١) تلتزم بتقديم هذا البيان الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة (١١١) من القانون خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير وأبريل ويونيه وأكتوبر من كل سنة عن الثلاثة أشهر السابقة ببيان المبالغ المدفوعة اليها من العوائد وغيرها من الإيرادات أو المبالغ المنصوص عليها في المادة (١١١ مكررا) من القانون وذلك طبقا للهند رابعا من المادة (٥٧ مكررا) من اللائحة التنفيذية . مع توريد الضريبة المستحقة في حالة عدم قيام المدين بحجزها وتوريدها .

(٢) النافع لأى من البالغ المشار إليها سواء فى مصر أو فى الخارج .

ثانياً، الأراضي الزراعية

[illegible]

السيد / رئيس مأمورية الضرائب العقارية .

تعبئة طيبة وبعد...

الموضح بهاليه بيان العقارات المبنية والأراضي الزراعية التي امتلكها تطبيقاً لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ومراجعة ما جاء بالمادة ١٠٧ من ذات القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحریراً فی : / / ۱۹

توقيع الممول

(١) يقصد بها القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة .

(نموذج رقم ١٧ ضريبة موحدة)

محافظة : _____
مرايعة : _____
مأمورية : _____

السيد / رئيس مأمورية ضرائب _____

تحية طيبة وبعد ،

فيما يلي بيان ما تم تحصيله من مالكي العقارات المبينة والأراضي الزراعية تحت حساب الضريبة الموحدة طبقاً للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التابعين للمأمورية ، وسداداً لذلك نرفق مع هذا

قرش جنيه

شيك بمبلغ _____ على بنك _____

رقم مسلسل	رقم المالك بالسجل	اسم المالك	المبلغ المستحق		رقم وتاريخ تسليم المداخ
			قرش	جنيه	
		المجموع			

فقط وقدره _____

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

تحريراً في : / / ١٩

رئيس مأمورية
الضرائب العقارية

يورد ما تم تحصيله كل ثلاثة أشهر وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية لنهاية هذه الشهور الثلاثة .

(نموذج رقم ١٨ ضريبة موحدة)
(يرسل بالبريد المسجل مع علم الوصول)

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

مأمورية ضرائب

رقسم الملسف	_____
رقم الحصر الضريبي	_____
الرجاء ذكر هذين الرقمين في جميع مكاتباتكم مع المأمورية	

اخطار بعناصر ربط الضريبة

لبيد : _____
المهنة أو النشاط : _____
لغنيوان : _____

تشرف باقاداتكم بانه طبقا لما تقضى به المادة ١٠٣ فقرة ثانية والمادة ١٠٥ فقرة أولى والمادة ١٠٦ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادة ٥٥ من لائحته التنفيذية من وجوب توجيه اخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها في الأحوال الآتية :

- (١) تصحيح الاقرار أو تعديله .
- (٢) تحديد الإيرادات أو الأرباح بطريق التقدير في حالة عدم الاعتداد بالاقرار .
- (٣) تقدير الإيرادات أو الأرباح لعدم الاقرار وفقا لاحكام المواد ٩١، ٩٦، ١٠١، ١٠٢ من قانون ضرائب الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .

ولما كان ينطبق عليكم ما جاء بالبنء و المشار إليه فنرسل اليكم بيانات بعناصر ربط الضريبة وقيمتها عن سنة _____

فإذا كانت لديكم ملاحظات عليها كلها أو بعضها نرجو موافقاتنا بها كتابة خلال شهر من تاريخ تسلمكم منا الاخطار مع الرد في الميعاد صراحة بما تقبلونه منها .

وإذا لم ترد لنا ملاحظاتكم على التصحيح أو التعديل أو التقدير في الميعاد ربطت المأمورية الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأيها .

وفيما يلي عناصر ربط الضريبة وقيمتها :

انظر خلفه

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

نموذج رقم ١٩ ضريبة موحدة

(يرسل بالبريد المسجل مع علم الوصول)

رقسم الملف
رقم الحضر الضريبي
الرجاء ذكر هذين الرقمين في جميع مكاتباتكم مع الأمور

مأمورية ضرائب

شارع

إخطار بربط الضريبة

السيد :

المهنة أو النشاط :

العنوان :

نتشرف بإفادتكم بأنه طبقا لما تقتضيه المادة ١٠٣ فقرة أولى والمادة ١٠٥ بندي أ ، ب والمادة ١٠٦ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادة ٥٥ من لائحته التنفيذية من وجوب توجيه المأمورية للإخطار بربط الضريبة في الأحوال الآتية :

- ١ - قبول المأمورية الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الإقرار .
 - ٢ - موافقة الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أخبرته به المأمورية على النموذج رقم ١٨ ضريبة موحدة .
 - ٣ - عدم الرد على المأمورية خلال شهر من تاريخ تسلم الممول النموذج رقم ١٨ ضريبة موحدة .
 - ٤ - عدم مراقبة الممول على كل أو بعض تصحيحات أو تعديلات أو تقديرات المأمورية التي أحضر بها على النموذج رقم ١٨ ضريبة موحدة .
- فترسل إليكم هذا النموذج مبيئا به عناصر الربط ومقدار الضريبة المربوطة عن سنة _____
- علما بأن الضريبة المبيئة فيما بعد تكون واجبة الأداء في أي من الحالات الآتية :
- ١ - عدم تقديم الإقرار والمستندات وفقا لأحكام المواد ٩١ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .
 - ٢ - موافقة الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته مصلحة .
 - ٣ - علم الرد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التعديل أو التصحيح أو التقدير .
 - ٤ - قبول الممول بعض تصحيحات المأمورية والرد بذلك في الميعاد وفي هذه الحالة يكون الربط واجب الأداء بمقدار ما قبله الممول .

رجاء إخطارنا بقبولكم لهذا الربط أو الطعن فيه صراحة بعريضة تودعونها المأمورية طبقا لحكم المادة ١٥٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وذلك خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسلمكم لهذا النموذج وإلا أصبح الربط غير قابل للطعن فيه ، ولا يعتد بأي طعن سبق تقديمه للمأمورية قبل إخطاركم بهذا النموذج .

مصلحة الضرائب

(النموذج رقم ٢٠ ضريبة موحدة)
(يرسل بالبريد المسجل مع علم الوصول)

مأمورية ضرائب _____
شارع _____

رقم الملف : _____
رقم المحضر الضريبي : _____
الرجاء ذكر هذين الرقمين في
جميع مكاتباتكم مع المأمورية

إخطار بالربط الإضافي

السيد / _____
المهنة أو النشاط / _____
العنوان / _____

نتشرف بإفادتكم أنه طبقا للمواد ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته
ولاتحته التنفيذية والتي لغضى :

١ - إذا ثبت لدى مصلحة أن الأرباح أو الإيرادات التي سبق الربط عليها تقل عن الأرباح أو الإيرادات
الحقيقية للممول بسبب استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من هذا القانون .

٢ - إذا طرأت زيادة على ثروة الممول وزوجه وأولاده القصر تفوق ما سبق الربط عليه مضافا إليها
المصاريف المناسبة له ولأسرته طوال الخمس سنوات - وعجز عن إثبات مصدر هذه الزيادة .

٣ - إذا عجز الورثة عن إثبات مصدر الزيادة في تركة مورثهم عما ورد بآخر إقرار ثروة مقدم من مورثهم
يضاف إليها الأرباح أو الإيرادات التي أظهرتها إقرارات الضريبة السنوية والمصاريف المناسبة له ولأسرته من
تاريخ آخر إقرار ثروة حتى تاريخ الوفاة .

وحيث إنه ينطبق عليكم الهند رقم _____ من النود السابقة .

جملة الضريبة المربوطة _____

٢٥ ٪ من قيمة الضريبة طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٥٤ _____

مليم _____

جنيه _____

وإذا لم يتم الطعن في هذا الربط خلال المدة المحددة فإن الربط يصبح نهائياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

مأمور الضرائب المراجع

تخصراً فی : / / ۱۹

وزارة المالية
مصلحة الضرائب

(النموذج رقم ٢٥ ضريبة موحدة)

بيان^(١) المرتبات وما في حكمها

عن السنة من / / ١٩ إلى / / ١٩

اسم صاحبه البيان : عنوانه
جهة العمل الأصلية : وفيلته
جهة أو جهات العمل الأخرى : العنوان

بيان المبالغ التي تستولي عليها الممول من جهة أو جهات العمل الأخرى

في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة (٥٢)

ملاحظات	إجماليها		قيمتها		بيان المبالغ
	جنيه	قرش	جنيه	قرش	
					(١) مرتبات وأجور
					(٢) مكافآت
					(٣) أجور إضافية
					(٤) بدلات
					(٥) مزايا نقدية أو عينية
					(٦) إيرادات أخرى كإيرادات المرتبة لدى الحياة)
					(٧) حوافز
					بمجموعتها :
					الجملة
					(١) البدلات المعقولة فائزنا
					(٢) حوافز الإنتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتبات بشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة .
					(٣) اشتراكات التأمين الاجتماعي وأنساط الادخار
					(٤) الاشتراكات في صناديق التأمين الخاص (ق ٥٤ لسنة ١٩٧٥)
					(٥) أنساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر
					(٦) ١٠٪ مقابل المصروف على الإيراد مضافا إليها ٢٠٠٠ جنيه
					(٧) الأمهات العائلية
					الجملة
					المرتبات وما في حكمها لا تمرى عليها الضريبة

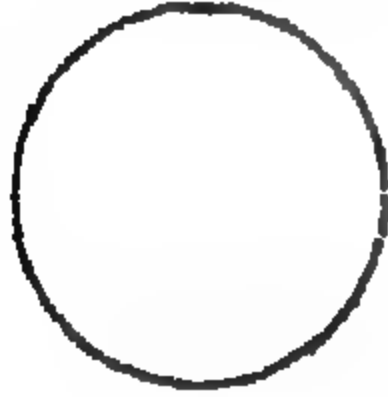
(١) يلتزم بتقديم هذا البيان العاملون الذين يحصلون على مبالغ علاوة على مرتباتهم الأصلية من أية جهة أو جهات أخرى خلاف جهة عملهم الأصلي . وذلك خلال شهر يناير من كل سنة .

مقدار الضريبة المستحقة
المبالغ التى تم سدادها فعلا لحساب الضريبة
بموجب إيصال رقم بتاريخ
أو ضمن إيصال توريد رقم بتاريخ صادر من مأمورية ضرائب

توقيع صاحب العمل

أو المدير المسئول فى جهة العمل الأخرى

الختام



السيد (١) /
تحية طيبة وبعد . . .
طيه بيان بالمبالغ التى حصلت عليها من جهة العمل الأخرى موقعا عليه من صاحب العمل / المدير
المسئول عنها
رجاء التنبيه بإجراء التسوية النهائية .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،
تحريراً فى : / / ١٩

توقيع الممول

(١) يرسل إلى جهة العمل الأعلى للمول .

(نموذج رقم ٢٦ ضريبة موحدة)

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

مأمورية الضرائب^(١)

بيان^(٢) عن المرتبات وما في حكمها

عن المدة من — إلى — لسنة ١٩٩

اسم صاحب البيان :
عنوانه :
وظيفته :

أنواع المبالغ التي استولى عليها صاحب الإقرار

ملاحظات	قيمة المبالغ التي استولى عليها		أنواع المبالغ
	تسريح	جنييد	
			١ - مرتبات وأجور - - - - -
			٢ - مكافآت - - - - -
			٣ - أجور إضافية - - - - -
			٤ - بدلات - - - - -
			٥ - مزايا تقديمية أو عينية - - - - -
			٦ - إيرادات أخرى (كإيرادات المرتبة لدى الحياة)
			٧ - حوافز - - - - -
			المجموع

- (١) يقدم هذا البيان إلى مأمورية الضرائب المختصة وفقا للمادة (١٧) من اللائحة التنفيذية وذلك خلال شهر يناير من كل سنة .
- (٢) يقدم هذا البيان إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الإيراد غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة أو لا تسرى على الممول أحكام الخصم من النبع ووفقا لحكم المادة (٦٤) من القانون .

(انظر خلاته)

بيان المبالغ المستبعدة

ملاحظات	قيمتها		نوع المبالغ المستبعدة
	فروش	جنيته	
			١ - الهدايا المقدمة لغيرنا
			٢ - حوافز الإنتاج وذلك في حدود ١٠٪ من الربح وشرط ألا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة .
			٣ - اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الانشاء .
			٤ - الاشتراكات في صناديق التأمين الخاص (٥٤ لسنة ١٩٧٥) .
			٥ - أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على المسول لصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر .
			٦ - ١٠٪ مقابل القصر على الإرادة متخلفا إليها ٢٠٠٠ جنيه .
			٧ - الأعياء العائلية
			المصرع

فروش جنيته

مجموع المبالغ التي استولى عليها مقدم الإقرار

تخصم منها :

مجموع المبالغ المستبعدة الموضحة أعلاه

المرتبات وما في حكمها مما تسرى عليها الضريبة

مقدار الضريبة المستحقة

ورد بموجب الشيك / الإيصال رقم بتاريخ

تحريرا في / / ١٩٩

توقيع الممول

وزارة المالية
مصلحة الضرائب

ما هو المطلوب

الضريبة المستحقة

على السمسرة والعمولة غير المتصلة
بمباشرة المهنة أو أية مبالغ أخرى
تدفع مقابل حقوق معرفة أو استفلاذ
أو أداء على اختلاف أنواعها
طبقا للسادة (١٨) من القانون
شهر سنة ١٩

بمعرفه (۱) :

النشاط :

العنوان :

[illegible]

توقيع المستر

(نموذج رقم ٢٤ - ضريبة موحدة »)

وزارة _____
مصلحة - هيئة - مؤسسة

إخطار

عن الضريبة المبحوزة على مكافآت الإرشاد والتبليغ
عن جرائم التهريب المعاقب عليها قانونا عن شهر ١٩

السيد / رئيس مأمورية الضرائب التفتيش على المصالح الحكومية القاهرة
الاسكنرية
محبة طيبة وبعد ...

طبقا لحكم الهند (١) من المادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التي تقضى بموجب حيز ٢٠٪ من مكافأة الإرشاد أو التبليغ وتوريدها إلى مصلحة الضرائب خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل شهر مع بيان المبالغ التي دقت خلال الشهر السابق . وطبقا لحكم المادة ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه والتي توجب توريد المبالغ المبحوزة إلى مأمورية التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو الاسكنرية حسب الأحوال ، تورد فيما يلي البيانات المطلوبة :

رقم سجل	الاسم	العنوان	التاريخ	هيئة المكافأة المنوعة	الضريبة المبحوزة بواقع ٢٠٪	إلى توريد رقم

تحريرا في ١٩ / /

ملاحظة :

لا يذكر الاسم إذا تعارض مع السرية .

توقيع رئيس الجهة

١٤

ਭਾਗ ੧ (੧) ਅਤੇ ੨ (੧) ਦੇ ਅਨੁਸਾਰ

七

五

七、社會主義

الاسماء والصفات الحادية عشر

— 114 —

تحتل المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، ومما لا

أرجو الإحاطة أنني مؤخر للرحلات المستمرة إلى منطقة بساتينها بالجنوب الأقصى؛

[illegible]

三

一一一

(١١) يقدم هذا الإخطار لمن يوزع أية وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سرا. أكانت وحدة للسكن أو تزاراة نشاط مجاريه أو صناعة أو أي نشاط أو مهنة غير مجارية خلال الخمسة عشر يوما التالية لإبرام كل عقد إيجار. كما يقدم عند أي نفسه من أي بيان من بيانات المجرول خلال السنة التالية لإبرامه.

(٢٧) يرسل هذا الإخطار للمأمورية المختصة .

(٤) بموجب في هذه الحالة ما إذا كانت الرخصة المفروضة ممتدة للسكن أو لقراره نشاط تجاري أو صناعي أو مهنية غير تجارية.

١٤١ روضح البيهق إجماعه القائل أن لا ربط الضريبة على المقاربات البنية سرا - كان الزجر على المظنر أو مستأجره .

(١٠) من حالة مزاولة نشاط لا يجرى انطلاقاً من مؤسسة في اختصاص أكثر من مأمورية برأس تطبيق أحكام المادة ٤٤ من اللائحة التنفيذية للقانون .

فلما بلغنا هذا المكان كل حائل لم نر فيه مساحة الأرض التي يزعمها على ثلاثة أمدد من حداث المراكبة وتزيد عن المكان واحد من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية بالنسبة للشمال أيا كانت مساحتها مالم تكن للخدمة الخاصة .

محافظه

بالمساحات المترعة بمذاق لما كبة
ونباتات زينة ونباتات طبية وعطرية ومشاغل

مذہب

1

البرية /

(١) يقصد به الملك نفسه ولم يلازمه القصر .
 (٢) حينئذ إما كان حاكم القصر ملكاً للأرض أو مستأجرها لها .
 (٣) يقصد بها طريق إمداد الجيش بالاحتياجات .

سنة من السنوات التالية للجنة التالية .

قائمة المراجع

- (١) محكمة جنايات المنصورة والسويس والاسكندرية .
 - (٢) الوقائع والجريدة الرسمية - المطابع الأميرية بالقاهرة .
 - (٣) التعليمات التنفيذية تصدرها الادارة المركزية للشئون التنفيذية بمصلحة الضرائب بالقاهرة .
 - (٤) التعليمات التفسيرية والكتب الدورية تصدرها الادارة المركزية للبحوث والقضايا الضريبية بمصلحة الضرائب بالقاهرة .
 - (٥) محكمة استئناف القاهرة والاسكندرية والمنصورة .
 - (٦) لجنة طعن ضرائب المنصورة الدائرة السادسة .
 - (٧) مجموعة قوانين الضرائب في مصر - الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الثالثة ١٩٧١ .
 - (٨) مجموعة قوانين الضرائب في مصر - الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الرابعة ١٩٨٧ .
 - (٩) مجموعة قوانين الضرائب في مصر - الأستاذ / محمد بدران ، الطبعة الخامسة ١٩٩٠ .
 - (١٠) فتوى مجلس الدولة - تصدرها ادارة الفتوى لوزارة المالية والتجارة والتأمينات الاجتماعية بالقاهرة .
 - (١١) أحكام النقض الضريبي - تصدرها محكمة النقض بالقاهرة .
 - (١٢) التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب ، طبعة ١٩٩٠ ، (للمجموعة) .
 - (١٣) مدونة المنازعات الضريبية ، طبعة ١٩٩١ (للمجموعة) .
 - (١٤) الأحكام والاجراءات الضريبية ، طبعة ١٩٩٢ (للمجموعة) .
 - (١٥) الموجز في الفقه الضريبي ، طبعة ١٩٩٣ (للمجموعة) .
 - (١٦) قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل ، طبعة ١٩٩٤ م (للمجموعة) .
- (مجموعة المكتب الاستشاري الحديث)

فهرس الكتاب

الموضوع	رقم الحكم	الصفحة
الاهمـداء		٣
مقدمة الطبعة الأولى		٤
" القسم الأول "		
أحكام التهرب الضريبي		٥
تجارة نقد أجنبي	١	٦
تقسيم أراضى موروثية	٢	٨
تمليك وحدات سكنية	٣	٢٣
تجارة وتقسيم أراضى	٤	٢٨
تجارة سيارات واطارات	٥	٣٠
" القسم الثانى "		
قانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات		٣٦
الباب الأول : فى شراء المنقولات وتقديم الخدمات		
واجراءات المقاولات		٣٦
الباب الثانى : فى بيع المنقولات وتأجير المقاصف		
وغيرها		٤٣
الباب الثالث : فى الأحكام العامة		٤٤
قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار اللائحة		
التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣		٤٥
القسم الأول : الأحكام العامة		٤٧
القسم الثانى : اجراءات التعاقد		٥١
الفصل الأول : المنافسة العامة		٥١
الفصل الثانى : المناقصة المحدودة		٥٩
الفصل الثالث : المناقصة المحلية		٦٠

الموضوع	المفحة
الفصل الرابع : الممارسة	٦١
الفصل الخامس : الاتفاق المباشر	٦٢
القسم الثالث : الاشتراطات العامة	٦٣
الفصل الأول : الشروط العامة	٦٣
الفصل الثاني : فى التأمينات	٦٩
القسم الرابع : اجراءات تنفيذ العقود	٧١
الفصل الأول : الشروط العامة	٧١
الفصل الثانى : فى شروط عقود مقاولات الأعمال	٧٢
الفصل الثالث : شروط تنفيذ عقود التوريد	٧٨
الفصل الرابع : تسليم الأصناف	٨٠
القسم الخامس : بيع المنقولات وتأجير المقاصف وغيرها	٨٣
الفصل الأول : الأحكام العامة	٨٣
الفصل الثانى : طرق اجراءات التعاقد	٨٦
القرار الوزارى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٩٣ بقبول تسجيل صندوق	
التأمين الخاص لتكافل أعضاء نقابة التجاريين	٩٠
قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحديد المبالغ الواجب	
تحصيلها عند اصدار أو تجديد رخص السيارات	٩٣
قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون	
شركات المساهمة	٩٥
قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ فى شأن تعديل الجدول رقم ٢ المرفق	
للقرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد السلع والمنتجات	
وأوجه النشاط مما يسرى عليه نظام الخصم والاضافة	٩٦
قرار وزير المالية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام	
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤	٩٨
قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ بحظر تداول السلع مجهولة	
المصدر أو غير المطابقة للمواصفات	١٠٠

الموضوع	المفحة
قرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٨	١٠١
القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ بفرض ضريبة على أجسور ومرتبات العاملين المصريين بالخارج	١٠٤
القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بخصوص أذون العمل بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكامه	١٠٧
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٤ باستمرار العمل بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكرر من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم رسوم التوثيق والشهر	١٠٩
قرار وزاري رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشروط وأوضاع واجراءات الترخيص في أعمال اليانصيب	١١٠
قرار وزير المالية رقم ٩٠٠ بشأن المنشآت التي تلتزم بالخصم والاضافة والتحميل في حساب الضريبة	١١١
قرار وزير المالية رقم ٩٠١ بتحديد الدفاتر والسجلات التي يلتزم الممول بمسكها	١١١
قرار وزير المالية رقم ٩٠٢ بتحديد المنشآت التي يعين لديها مندوبين من مصلحة الضرائب	١١٢
قانون الغش التجاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤	١١٣

" القسم الثالث "

أولا : المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون الضرائب على الدخل	١٢٠
مقدمة	١٢٠
أهداف التحول الى نظام الضريبة الموحدة	١٢١
مبررات التحول الى نظام الضريبة الموحدة	١٢١
الكتاب الأول : الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين	١٢٣

الموضوع	الصفحة
نطاق سريان الضريبة	١٢٣
وعاء الضريبة	١٢٥
الباب الأول : رؤوس الأموال المنقولة	١٢٥
الفصل الأول : الإيرادات الخاضعة للضريبة	١٢٥
الفصل الثاني : تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة	١٢٧
الفصل الثالث : الاعفاء من الضريبة	١٢٧
الفصل الرابع : تحصيل الضريبة	١٢٧
الباب الثاني : إيرادات النشاط التجاري والصناعي	١٢٧
الفصل الأول : إيرادات الخاضعة للضريبة	١٢٧
الفصل الثاني : تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة	١٢٨
الفصل الثالث : الاعفاء من الضريبة	١٢٩
الفصل الرابع : الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة	١٢٩
الباب الثالث : المرتبات وما في حكمها	١٣٠
الفصل الأول : الإيرادات الخاضعة للضريبة	١٣٠
الفصل الثاني : تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة	١٣٠
الفصل الثالث : الاعفاء من الضريبة	١٣١
الفصل الرابع : الاقرارات	١٣١
القسم الأول : الاقرارات التي يلتزم بها صاحب العمل	١٣١
القسم الثاني : الاقرارات التي يلتزم بها أصحاب المرتبات	١٣١
الفصل الخامس : تحصيل الضريبة	١٣١
الفصل السادس : الاعتراض والطعن	١٣٢
الباب الرابع : إيرادات المهن غير التجارية	١٣٢
الفصل الأول : الإيرادات الخاضعة للضريبة	١٣٢
الفصل الثاني : تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة	١٣٢
الفصل الثالث : الاعفاء من الضريبة	١٣٢
الفصل الرابع : التزامات الممولين	١٣٣
الفصل الخامس : الخصم والتحصيل لحساب الضريبة	١٣٣

الموضوع	الصفحة
الباب الخامس : إيرادات الثروة العقارية	١٣٣
الفصل الأول والفصل الثانى : إيرادات الثروة العقارية	١٣٣
الفصل الثالث : التحصيل لحساب الضريبة	١٣٤
الفصل الرابع : الاقراءات	١٣٥
الباب السادس : أحكام عامة	١٣٥
الفصل الأول : الاعفاء من الضريبة	١٣٥
الفصل الثانى : سعر الضريبة	١٣٥
الفصل الثالث : الاقراءات والدفاتر	١٣٦
الفصل الرابع : اجراءات ربط الضريبة	١٣٦
الكتاب الثانى : الضريبة على أرباح شركات الأموال	١٣٧
الباب الأول : نطاق الضريبة	١٣٧
الباب الثانى : وعاء الضريبة	١٤٠
الباب الثالث : الاعفاءات من الضريبة	١٤٠
الكتاب الثالث : أحكام عامة	١٤١
الجهاز الضريبى	١٤٤
ثانيا : تقرير اللجنة المشتركة للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣	١٤٦
ثالثا : تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتبى لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والشئون الاقتصادية عن مشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل	١٤٦
المقدمة	١٤٧
تطور النظام الضريبى المصرى	١٤٩
أهداف مشروع القانون	١٥٦
عرض لمشروع القانون	١٥٨
التعديلات التى انتهى اليها رأى مجلس الشورى ورأى اللجنة بشأنها	١٧٧
ملاحظات اللجنة وتوصياتها	١٨٦

المفحة

الموضوع

	ثالثا : قرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ بتعديل
	بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب
١٨٨ على الدخل
	الكتاب الأول : الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص
١٨٩ الطبيعيين
١٨٩ الباب الأول : إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
١٩٣ الباب الثاني : إيرادات النشاط التجارى والصناعى
١٩٧ الباب الثالث : المرتبات وما فى حكمها
٢٠٤ الباب الرابع : إيرادات المهن غير التجارية
٢٠٥ الباب الخامس : إيرادات الثروة العقارية
٢١٠ الباب السادس : الأحكام العامة
٢١٩ الكتاب الثانى : الضريبة على أرباح شركات الأموال
٢٢٧ الكتاب الثالث : أحكام عامة
٢٢٧ اقرار الثروة
٢٢٨ التزامات الممولين
٢٢٩ التزامات غير الممولين
٢٣١ اعلان الممولين
٢٣٢ الربط الاضافى
٢٣٢ لجان الطعن
٢٣٣ تحصيل دين الضريبة
٢٣٣ ضمانات التحصيل
٢٣٤	أيلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة
٢٣٤ أحكام متنوعة
٢٣٥ نموذج رقم (١) ضريبة موحدة
٢٤٢ نموذج رقم (١) مكرر ضريبة موحدة
٢٤٦ نموذج رقم (٩) ضريبة موحدة
٢٤٧ نموذج رقم (٣٨) ضريبة موحدة
٢٤٨ اخطار عن التصرفات فى العقارات

الموضوع	رقم التعليم	المفحة
" القسم الرابع "		
أولا : التعليمات التنفيذية لمصلحة		
الضرائب عام ١٩٩٤		٢٥٠
بشأن أسس محاسبة نشاط مقاولات التركيبات		
الكهربائية للمنازل والمباني	١	٢٥٠
بشأن أسس محاسبة نشاط تجارة السوازم		
الخياطيين (الكلف) بالتجزئة	٢	٢٥٢
بشأن محاسبة نشاط التصدير لحساب الغير		
بالعمولة	٣	٢٥٣
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا		
من ١٩٩٣/١١/٢٦ حتى ١٩٩٣/١٢/٢٥	٤	٢٥٤
بشأن أسس محاسبة نشاط استغلال ماكينات		
الري	٥	٢٥٥
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبارا		
من ١٩٩٣/١٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/١/٢٥	٦	٢٥٨
بشأن أسس محاسبة نشاط البقالة بالتجزئة		
وملحقاتها	٧	٢٦١
بشأن أسس محاسبة الصيدليات عن السنوات		
١٩٩٢/٩٠	٨	٢٦٣
بشأن أسس محاسبة المخازن البلدية	٩	٢٦٤
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية		
اعتبارا من ١٩٩٤/١/٢٦ حتى ١٩٩٤/٢/٢٥ ...	١٠	٢٦٥
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية		
اعتبارا من ١٩٩٤/٢/٢٦ حتى ١٩٩٤/٣/٢٥ ...	١١	٢٦٥
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية		
اعتبارا من ١٩٩٤/٣/٢٦ حتى ١٩٩٤/٤/٢٥ ..	١٢	٢٦٧

الموضوع	رقم التعليمه	الصفحة
بشأن ضرورة تفريغ بيانات الخصم والإضافة تفصيلا بمذكرة الفحص	١٣	٢٦٨
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٤/٢٦ حتى ١٩٩٤/٥/٢٥	١٤	٢٦٨
بشأن أسس محاسبة مصانع النسيج بشأن الاسترشاد بأسعار السيارات التي تنتجها شركة النصر للسيارات خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١	١٥	٢٦٩
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٥/٢٦ حتى ١٩٩٤/٦/٢٥	١٦	٢٧٠
بشأن أسس محاسبة نشاط تجارة الأسمدة .. بشأن أسس محاسبة نشاط تجارة وشحن وإصلاح البطاريات	١٧	٢٧٢
بشأن أسس محاسبة نشاط الفراشة ملحق للتعليمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩	١٨	٢٧٢
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٦/٢٦ حتى ١٩٩٤/٧/٢٥	١٩	٢٧٤
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٧/٢٦ حتى ١٩٩٤/٨/٢٥	٢٠	٢٧٦
بشأن ضرورة الاطلاع على تعاقدات شركات التأمين مع ورش إصلاح السيارات بكافة أنواعها عند محاسبة تلك الورش	٢١	٢٧٧
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٨/٢٦ حتى ١٩٩٤/٩/٢٥	٢٢	٢٧٨
بشأن ضرورة استكمال بيانات سجلات الفحص وانتظام القيد بها	٢٣	٢٧٨
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٩/٢٦ حتى ١٩٩٤/١٠/٢٥	٢٤	٢٨٠
بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتباراً من ١٩٩٤/٩/٢٦ حتى ١٩٩٤/١٠/٢٥	٢٥	٢٨١
	٢٦	٢٨٢

الموضوع	رقم التعليم	المفحة
ثانيا : التعليمات التفسيرية التي أصدرتها مصلحة الضرائب لمواد قوانين الضرائب المختلفة عام ١٩٩٤		٢٨٤
(المادة ٦٥) من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن الالتزام بتوريد الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب		٢٨٤
(المادتين ٧٩ ، ٨٠) - ضريبة الدمغة على الصرافيات بشأن مدى خضوع الصرافيات التي تشمل ضريبة المبيعات لضريبة الدمغة النسبية	١٢	٢٨٥
(المادتين ٢٧ ، ١١٤) من قانون الضريبة على الدخل بشأن كيفية معالجة الاستهلاك الاضافي	٣	٢٨٥
(المادة ٨٣) من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن مدى خضوع السندات المادرة على الخزنة العامة للدولة	١٢	٢٨٩
(المادة ٣ / ٥٨) من قانون الضرائب على الدخل بشأن مدى خضوع المبالغ التي يتقاضاها المتفرغون بالجامعة	١٢	٢٩٠

رقم الكتاب

" القسم الخامس "

الكتب الدورية الفنية الصادرة عام ١٩٩٤	٢٩٥
---	-----

الموضوع	رقم الكتاب	المفحة
بشأن وجوب التزام الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام لنظام الخصم والإضافة	١٠	٣٢٦
بشأن مدى خضوع المنظفات المناعية لنظام الخصم والإضافة والتحصيل	١١	٣٢٨
بنشر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٤ باعتبار محافظة مطروح من المناطق النائية	١٢	٣٣١
" القسم السادس "		
كيفية محاسبة مصانع البلاستيك باللجان الداخلية		٣٣٤
كيفية محاسبة تجارة الذهب والفضة باللجان الداخلية		٣٣٥
كيفية محاسبة تجارة الطيور الحية باللجان الداخلية		٣٣٦
نموذج دراسة جدوى اقتصادية لمشروع لانتاج صلصة الطماطم		٣٣٧
نموذج عريضة دعوى في قرار لجنة طعن		٣٤٠
كيفية تقدير الرسوم في قضايا الضرائب		٣٤٠
نموذج النظام الأساسي لاتحادات الملاك		٣٤١
نموذج عقد تخصيص وحدة باتحاد الملاك		٣٤٥
كيفية عمل شركات المساهمة والسندات والنماذج والقرارات المطلوبة		٣٥٢
نموذج عقد تكوين شركة مساهمة		٣٥٥
قواعد كتابة الاقرار الضريبي وأين ومتى يقدم		٣٦٦

" القسم السابع "

أولا : أهم أحكام المحاكم الابتدائية وقرارات لجان الطعون المتعلقة بنسبة الربح الصادرة عام ١٩٩٤ :

٣٧٤	١	أقمشة وخردوات وملابس جاهزة
٣٨٠	٢	حكم محكمة المنصورة الابتدائية الخاص بنسبة ربح تجارة قطع غيار السيارات
٣٨٥	٣	قرار لجنة طعن ضرائب الدائرة السادسة بالمنصورة الخاص بنسبة ربح تجارة السيارات

ثانيا : أهم أحكام المحاكم الاستئنافية الخاصة بتفسير قوانين الضرائب المختلفة :

٣٩٠	١	استبعاد قيمة الضريبة المستحقة على الوعاء التجارى من الايراد الخاضع للضريبة العامة على الايراد حيث أن هذه الضريبة أصبحت واجبة الأداء برغم عدم دفعها
٣٩١	٢	الغاء الربح الرأسمالى بسبب تنازل الأب لابنائه عدم خضوع الحساب الجارى للشركاء لضريبة الدمغة النسبية
٣٩٤	٣	امتداد الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية للزيادة فى رأس المال باعتبار أن هذه الزيادة كانت أمبرا لازما لا بديل عنه
٣٩٥	٤	عدم خضوع الحالات التقديرية للمادة ٣٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١
٣٩٨	٥

ثالثا : أهم قرارات لجان الطعون الخاصة بتفسير قوانين الضرائب المختلفة :

الموضوع رقم الموضوع رقم الصفحة

٣٩٩	١	طعن ضرائب القاهرة الدائرة الأولى الخاص بعدم خضوع الأتاوات للضريبة طبقاً للاتفاقيات الدولية
٤٠٠	٢	قرار لجنة طعن ضرائب القاهرة الدائرة الأولى الخاص بعدم خضوع المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس الرقابة لضريبة القيم المنقولة
٤٠٢	٣	قرار لجنة طعن ضرائب القاهرة الدائرة التاسعة عشر بشأن عدم خضوع التصرفات في الشقق التملك للضريبة على الأرباح التجارية وعدم اختصاص المأمورية بتطبيق حكم المادة ١٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١

" القسم الثامن "

أولا : أحكام النقض الضريبي عام ١٩٩٣ :

٤٠٨	١	شركات
٤٠٩	٢	ضرائب
٤٠٩		ضرائب الأرباح التجارية
٤١١		الضريبة على التصرفات العقارية
٤١٣	٣	الضريبة على الاستهلاك
٤١٤		لجان تسوية المنازعات
٤١٦	٤	الضريبة العامة على الإيراد
٤١٨	٥	الضريبة على المرتبات
٤١٩	٦	ضريبة المهن غير التجارية
٤٢٠	٧	ضريبة الشركات
٤٢٢	٨	الربط الحكمي
٤٢٣	٩	الاختصاص بنظر الطعون الضريبية

الموضوع رقم الموضوع رقم الصفحة

٤٢٤	١٠ للاعفاءات الضريبية
٤٢٥	١١ اجراءات ربط الضريبة
٤٢٦	١٢ نظر الدعاوى الضريبية
٤٢٧	١٣ قرار لجنة الطعن الضريبي
٤٢٧	١٤ التقادم الضريبي
٤٢٩	١٥ مسائل متنوعة
٤٢٩	١٦ قوة الأمر المقضي
٤٣٠	١٧ نظام عام
٤٣٠	١٨ نقض

ثانيا : أحكام النقص الضريبي عام ١٩٩٤ :

٤٣١ تصرفات عقارية
٤٣٢ شركات
٤٣٢ لجان طعن
٤٣٤ تقادم
٤٣٦ وقف مواعيد سقوط الحق
٤٣٧ قواعد آمرة
٤٣٩ مرافعات
٤٤٠ اعلان
٤٤٢ اجراءات

" القسم التاسع "

النماذج المرفقة باللائحة التنفيذية للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ :

٢٣٥ نموذج رقم ١ ضريبة موحدة
٢٤٢ نموذج رقم ١ مكسور ضريبة موحدة
٤٤٦ نموذج رقم ٢ ضريبة موحدة
٤٤٧ نموذج رقم ٣ ضريبة موحدة
٤٤٨ نموذج رقم ٣ ، ٤ ضريبة موحدة

الموضوع	رقم الصفحة
نموذج رقم ٨ ضريبة موحدة	٤٥٠
نموذج رقم ٨ ضريبة شركات أموال	٤٥٣
نموذج رقم ٩ ضريبة موحدة	٢٤٦
نموذج رقم ٩ ضريبة شركات أموال	٤٥٦
نموذج رقم ١٤ ضريبة موحدة	٤٥٧
نموذج رقم ١٥ ضريبة موحدة	٤٥٩
نموذج رقم ١٦ ضريبة موحدة	٤٦٠
نموذج رقم ١٧ ضريبة موحدة	٤٦١
نموذج رقم ١٨ ضريبة موحدة	٤٦٢
نموذج رقم ١٩ ضريبة موحدة	٤٦٤
نموذج رقم ٢٠ ضريبة موحدة	٤٦٦
نموذج رقم ٢٣ ضريبة موحدة	٤٦٨
نموذج رقم ٢٤ ضريبة موحدة	٤٦٩
نموذج رقم ٢٥ ضريبة موحدة	٤٧٠
نموذج رقم ٢٦ ضريبة موحدة	٤٧٢
نموذج رقم ٢٨ ضريبة موحدة	٤٧٤
نموذج رقم ٢٨ ضريبة شركات أموال	٤٧٥
نموذج رقم ٣٤ ضريبة موحدة	٤٧٦
نموذج رقم ٣٤ مكرر ضريبة موحدة	٤٧٧
نموذج رقم ٣٨ ضريبة موحدة	٢٤٧
نموذج رقم ٣٩ ضريبة موحدة	٤٧٨
نموذج رقم ٣٩ مكرر ضريبة موحدة	٤٧٩
نموذج رقم ٤٧ ضريبة موحدة	٤٨٠
نموذج رقم ٤٨ ضريبة موحدة	٤٨٢
نموذج رقم ٤٩ ضريبة موحدة	٤٨٤
نموذج رقم ٥٥ ضريبة موحدة	٤٨٥
الخاتمة	
قائمة المراجع	٤٨٦
الفهارس	٤٨٧

تطلب

إصدارات المكتب الاستشاري

من

١ - المكتب الاستشاري الحديث (هشام علي توحيد)
محاسبون ومراجعون قانونيون ١١٦ ش الجمهورية -
المجمع الإداري بعمارة المستشار علي توحيد
بالمنصورة.

٢ - مكتبة الأندلس : شارع الثورة ببرج خاطر أمام
أجزخانة قنديل بالمنصورة.

٣ - مكتبة منشأة المعارف : محطة الرمل بالإسكندرية.

٤ - مكتبة شادي : ٢٩ ش عبدالخالق ثروت بالقاهرة.

٥ - المطبع الأميرية بفروعها بشارع نوبار والأوبرا
وإمبابة بالقاهرة وبالإسكندرية.

مجموعة المكتب الاستشاري
الحديث هشام علي توحيد
محاسبون ومراجعون قانونيون
موسوعة تصدر في أول يناير من
كل عام تتضمن أحدث التشريعات
المالية والضريبية والتعليمات
التنفيذية والتفسيرية والمكتب
الدورية التي أصدرتها مصلحة
الضرائب حتى تاريخ الطبع وأقسام
جديدة أخرى تهم الباحث في
شئون الضرائب.
فالي لقاء مع مجموعتنا الجديدة
إن شاء الله.

مجموعة المكتب الاستشاري الحديث هشام
علي توحيد محاسبون ومراجعون قانونيون
المنصورة : ١١٦ ش الجمهورية - المجمع
الاداري للمكتب الاستشاري الحديث بعمارة
المستشار علي توحيد.

تليفون : ٣٥٢٨٤١ - ٣٤٧٩٤٠ (٠٥٠)

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٩٥/١٧٨٩

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 00 - 8309 - 7

حقوق الطبع محفوظة لمجموعة المكتب الاستشاري الحديث

المكتب الاستشاري الحديث

هشام علي توحيد

محاسبون ومراجعون قانونيون

المنصورة ش الجمهورية عمارة المستشار علي توحيد

تليفونات : ٢٤٧٩٤٠ - ٢٥٢٨٤١

ص.م.م ١٠٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

[له مقاليد السموات الأرض يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر أنه بمجده شفع عليم]

صدق الله العظيم

صدر لمجموعة المكتب الاستشاري الحديث

هذه المراجع

١ - التهرب الضريبي وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب طبعة ١٩٩٠

٢ - مدونة المنازعات الضريبية طبعة ١٩٩١

٣ - الأحكام والاجراءات الضريبية طبعة ١٩٩٢

٤ - الموجز فى الفقه الضريبي طبعة ١٩٩٣ .

٥ - قضاء التجريم الضريبي والضريبة الموحدة على الدخل طبعة ١٩٩٤ ويتضمن :

الاحكام الجنائية فى قضايا التهرب الضريبي من مختلف المحاكم الجنائية - تقسيم اراضى بناء وزراعية ، تجارة وحدات سكنية تجارة عمله ، تصرفات عقارية غير مسجلة ، تجريف اترية ، مخدرات ، سلع غذائية ، تصرفات عقارية موروثة بحالتها ، انقضاء الدعوى الجنائية الضريبية بالتقادم ، ٤٠ صيغة قانونية للعقود الرسمية والعرفية ، قوانين تنظيم الشركات السياحية ، قانون الاتحاد المصرى لمقاوى التشيد والبناء ولائحته التنفيذية ، القرارات الوزارية فى شأن استخراج الكشف الرسمية ١٩٩٣ ، جداول رسوم تسجيل العلامات التجارية والرسوم القنصلية - اسعار السيارات التى يتم على اساسها تقدير رسوم التوثيق ١٩٩٣ والقانون رقم ١ ، ٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، اسعار الصرف للعملات المختلفة للنقد الاجنبى للأغراض الجمركية ١٩٩٣ ، الكتب الدورية وأهم الفتاى والتوصيات والقرارات الوزارية الضريبية ١٩٩٣ ، أهم الأحكام الضريبية الصادرة من مختلف المحاكم الدستورية والاستئنافية ولجان الطعن ٩٢ / ٩٣ ، كيفية محاسبة ثلاجات التبريد ومصانع البلاط وتجارة الذهب والفضة باللجان الداخلية ، نموذج لدراسة جدوى ثلاجة تبريد وعريضة دعوى استرداد ضريبة أرض قضاء ، مشاكل تطبيق تشريعات الخصم الاضافة ، دستور مهنة المحاسبة والمراجعة ، أحكام النقض الضريبي ١٩٩٢ / ١٩٩٣ النص الكامل لقانون الضريبة الموحدة على الدخل معلقاً على بعض نصوصه والتعليمات التنفيذية والتفسيرية لمصلحة الضرائب عام ١٩٩٣ .

رقم الايداع ١٧٨٩ / ١٩٩٥

الترقيم الدولى L.S.B.N.

7 - 8309 - 00 - 977

Bibliotheca Alexandrina



0647888



أحكام التهرب الضريبي واللائحة التنفيذية للضريبة الموحدة على الدخل

المنصورة : ١١٦ ش الجمهورية ، المجمع الادارى للمكتب الاستشاري الحديث

هشام على توحيد محاسبين ومراجعين قانونيون من . م . م ٦٠٦٤ عمارة المست

شادى ٢٩ ش عبد الخالق شروت بالقاهرة

توزيع مكبات

منشأة المعارف محطة الرمل (الاسكندرية) - الاندلس ش الثورة (المنصورة)

دار المطبوعات الاميرية بالقاهرة والاسكندرية